المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الشريعة تخصص الفقه

الابتهاج في شرح المنهاج

للإمام تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشاهعي المتوفى عام ٧٥٦هـ

> من أول كتاب الصلاة إلى نهاية باب صلاة النفل « دراسة وتحقيقًا »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

إعداد الطالب عبد المجيد بن محمد بن عبد الله السبيل

إشراف فضيلة الشيخ ا . د / عبد الله بن مصلح الثمالي الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

Abstract

Title of the Study: "Al-Ibtihaj in explaining the methodologies for Imam Taqi Al-Deen Abi Al-Hassan Ali Bin Abdul Kafi Al-Sabki Al-Shafie, who died in 756 H, from the beginning of the Prayer Book up to the end of supererogatory prayer Chapter. It is a study & achievement. It is study for obtaining the PHD degree in Islamic Jurisprudence.

The issue of the study and its importance: This study is a study & achieving for portion of a book considers to be one from the important books in explanations in Al-Shafie doctrine for Imam Al-Sabki, who is one from jurisprudence imams. This book is an explanation for the methodologies text for Imam Abi Zakaria Yahia Bin Sharaf Al-Nawawi, who died in 676 H. It is the authenticated text in knowing preponderant in Al-Shafie doctrine.

Searches of the Research & Its sections: The research has an introduction & two sections:

- The first section: It is the study section and has four searches:
 - o The first search is about the autobiography of Imam Al-Nawawi (The owner of the text)
 - o The second search is a definition of the methodologies book.
 - o The third search is about the autobiography of Imam Al-Sable (The owner of the explanation)
 - o The fourth search is a definition of the book of Al-Ibtihaj in explaining the methodologies

Every search of the above mentioned searches has numbers of themes, which cover the aspects of the search.

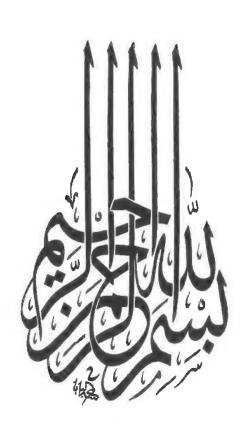
The second section: the achievement: It has a preface about the importance of achieving the heritage boos . Moreover; it has a description about the five copies of the manuscript, and detailing the saying in the methodology of the achievement of this portion of the book, then describing copies of the manuscript. After that, there is the achieved text, which achievement depended on the method of the selected text. Then, there are the varied indexes of the book, which are 12 indexes.

From the Results of the study:-

- 1- The importance of Islamic Jurisprudence, and its great position and effect on people.
- 2- The richness of Al-Shafie doctrine, and its authors and imams collecting between the correct opinion & evidence.
- 3- The importance of the methodologies text of Imam Al-Nawawi, and the reliability of Al-Shafiah on it to know the preponderant in the doctrine. Furthermore, the effect of Imam Al-Nawawi in serving the doctrine, and Al-Shafiah consideration for him to be one of the two Sheikhs, on whom they rely on the credited and preponderant in the doctrine.
- 4- The importance of the book of Al-Ibtihaj in explaining the methodologies of Al-Sabki, which is represented in it, is one of the first methodologies explanations. Moreover, it is more detailed, original and reasoning.
- 5- The author of the book is considered to be from the imams of preponderance in Al-Shafie doctrine, and the third Sheikh in it. Also, he is one from the most distinctive jurists in the eighth Hijri century. He has his opinions & selections in this book, in which the others depended on.

Peace and prayer be Upon Our Prophet, his family and Companions

Student	Supervisor	Dean of College of Shariah & Islamic Studies	
Abdul Majeed M. Al-Subaeel	Prof. Abdullah M. Al-thamali	Prof. Saud I. Al-Shuraim	



.

المقدم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، اللهم صل وسلم وبارك على عبدك ورسولك نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد:

فإنَّ الله جل وعلا اصطفى هذه الأمة من بين الأمم، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، وأظهر فيها أئمة فقهاء يدعون الناس إلى لخير، ويدلونهم عليه، مَهَّد الله بهم أصول الإسلام، وأرسى بهم قواعد الحلال والحرام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، فكانوا أئمة المسلمين، ومصابيح تنير دروب السالكين، وهن يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين "".

وقد بين هؤلاء الأئمة الأعلام فضل التفقه في الدين ، وأفصحوا عن شرفه ومكانته ، وبينوا منزلته وقدره ، وصنفوا فيه المصنفات العظام التي زكت بأقوال سيد المرسلين ، وسبكت معها أقوال الصحابة والتابعين ، فغدت هذه المصنفات منهاجًا للطالبين ، وروضة للدارسين ، وابتهجت بها قلوب الباحثين ؟ لذا عزمت على أن يكون بحثي لأطروحة الدكتوراة في كتاب فقهي ، أنهل فيه من معينهم ،

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيرًا ، رقم ٧١ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة ، رقم ١٠٣٧ .



وأنتفع فيه من علومهم ، وبعد البحث والسؤال ، ومشاورة العلماء والمشايخ وقع اختياري على كتابٍ نفيس مخطوط ، له بين كتب الفقه الشافعي المنزلة العالية ، والقيمة العلمية السامية ، ولمؤلفه المكانة الراسخة ، ألا وهو كتاب « الابتهاج في شرح المنهاج » للإمام تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٢٥٧ه، وكان اختياري له لأسباب كثيرة ، منها :

١ – أن الكتاب شرح لمتن «المنهاج» أحد المتون المعتمدة في المذهب الشافعي
 والذي صنفه الإمام النووي محقق المذهب الشافعي، ومحرره.

٢ – أن المؤلف ، أحد الفقهاء الأعلام ، والشيخ الثالث في المذهب ، وكتابه
 هذا أوسع كتبه الفقهية ، وكان حفيًا به -رحمه الله- .

٣ - ما امتاز به هذا الشرح من تحرير وتدقيق ، واستدراك وتصويب ، فقد تعددت مصادره ، وكثرت مسائله ، وتنوعت أدلته ، وطال فيه نَفَس مؤلفه .

٤ – أنه أهم كتب المؤلف التي ظهرت فيها اختياراته وترجيحاته المعتمدة في المذهب.

٥ - الرغبة في إبراز شيء من كتب الـتراث وكنـوزه ، فـإن فيهـا دررًا نفيسـة ، وجواهر مكنونة ، حق على طلاب العلم إظهارها للناس ، ونشرها بينهم .

من أجل ذلك كله وغيره ؛ رغبت في العمل على هذا الكتاب وتحقيق جزء

⁽١) مختصر الفوائد المكية ، ص ٨٩.

منه "، وكان القسم الذي قمت بتحقيقه من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب صلاة النفل.

وقد قسمت عملي في هذا الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة ، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة صاحب المتن (النووي).

المبحث الثاني: التعريف بمتن الكتاب (المنهاج).

المبحث الثالث: ترجمة صاحب الشرح (السبكي).

المبحث الرابع: التعريف بالشرح (الابتهاج).

وتحت كل واحد من هذه المباحث عدد من المطالب ، تحيط بجوانب ذلك المحث .

ثم القسم الثاني من الكتاب: وهو (التحقيق) ، ويشتمل على:

تمهيد في بيان أهمية التحقيق ومكانته .

ثم وصف كل نسخة من نسخه المخطوطة الخمس ، وما امتازت به من مزايا ، وما وجد فيها من عيوب .

وقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة ، قوبلت اثنتان منها على نسخة المصنف ، واخترت العمل على طريقة النص المختار ؛ لتقارب

⁽١) شارك في تحقيق هذا المخطوط أكثر من عشرين طالبًا من طلاب الدراسات العليا بجامعة أم القرى، وقد نوقش عدد كبير منها.



النسخ ، وانعدام النسخة التي يمكن اعتبارها أصلاً تقابل عليها باقي النسخ ، على أني جعلت (النسخة العمرية) هي المقدَّمة عند عدم المرجح .

وبينت في «قسم التحقيق» أيضًا المنهج الذي سرت عليه في التحقيق ، والذي بنيته على الخطة المعتمدة من مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، إضافة لما اقتضاه البحث ، وما نَصَّت عليه كتب التحقيق المعروفة .

ثم بعد ذكر منهج التحقيق جاء النص المحقق.

وتلته فهارس الكتاب المتنوعة.

وقد واجهت في تحقيقي لهذا الجزء من الكتاب جملة من المصاعب والمعوقات أذكر منها:

١ – أن شارح هذا الكتاب إمام متفنن فهو الفقيه الأصولي اللغوي الباحث
 المحقق ، وهذه المنزلة العالية من العلم توجب على محقق الكتاب جهدًا مضاعفًا ،
 وعملا مضنيًا لتتبع أقواله واستطراداته .

٢ - غموض عبارات الشارح أحيانًا ، والحاجة إلى الرجوع إلى مصادره وإلى
 كثير من كتب المذهب لمعرفة مراده .

٣ - كثرة تفريعاته التي ينفرد بها أحيانًا عن سائر فقهاء المذهب ، مع استقصائه
 في بحث بعض المسائل الفقهية واللغوية وغيرها على نحو لا يذكره غالب الفقهاء .

٤ - كثرة نقولاته ، وتعدد مصادره المطبوعة وغير المطبوعة ، وإيراده أسماء
 كثير من العلماء الأعلام وغيرهم ، وهو ما يتطلب توثيق تلك النصوص ، والتحقق

منها ، والتعريف بأصحابها ، ونحو ذلك مما يستغرق وقتًا طويلاً ، وجهدًا كبيرًا . ٥ - وجود التصحيف والتحريف في النسخ المخطوطة كلها .

إضافة لما يقتضيه عمل المحقق من تثبت وتدقيق ، وإمعان وتفكر في العبارة الواحدة ، بل في الكلمة الواحدة ، وتقليبها على أوجه متعددة محتملة ؛ لاختيار العبارة أو المفردة الراجحة إضافة إلى ما يحتاج إليه القارئ من خدمة النص بالتعليق النافع عليه من غير تقصير ولاحشو ، وغير ذلك من الصعوبات المعروفة عند أهل هذا الشأن .

وإني أحمد ربي جل وعلا على ما يسر وأعان سبحانه من إتمام هذا العمل، فله الحمد في الأولى والآخرة حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، ثم الشكر الجزيل، والدعاء العميم لوالدي الكريمين على حسن رعايتهما، وعظيم عنايتهما، ودائم توجيهاتهما، وصادق دعائهما، وأخص في هذا المقام والدي الكريم، والإمام الجليل على ما أفادني به من علمه وفقهه، وخلقه وسيرته، وآرائه ونصحه، وأسأل الله أن يحفظهما بحفظه، ويكلأهما بعنايته، وأن يسبغ عليهما نعمه ظاهرة وباطنة.

ثم الدعاء موصول بالرحمة والمغفرة لشقيقي الشيخ الدكتور / عمر السبيل على ما أفادني به من علمه وتوجيهاته ، وحثه في منذ الصغر على مواصلة طلب العلم الشرعي والسعي فيه ، رحمه الله رحمة الأبرار ، وأسكنه فسيح الجنان .

كما أزجي بالغ الشكر والتقدير لصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الله بن مصلح الثمالي - حفظه الله - على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ،

وما لقيته منه من نصح وتوجيه ، وإرشاد وتنبيه ، مع الخلق الكريم ، والأدب الرفيع منه - رعاه الله - ، فجزاه الله عني أحسن الجزاء ، وبارك في علمه وعمره .

وأتوجه أيضًا بالشكر والتقدير لصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ/ عبد العزيز بن مبروك الأحمدي ، وفضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ/ فرحات عبد العاطي سعد أبو وطفة ، على تفضلها بقبول مناقشة هذه الرسالة وصرفها الكشير من وقتها وجهدهما في سبيل تقويمها وإبداء ملاحظاتها عليها ، فجزاهما الله أحسن الجزاء ونفعني الله بعلمها .

وختامًا أشكر جامعة أم القرى ، وكلية الشريعة ، وقسم الدراسات العليا الشرعية فيها على ما هيأوا من سبل العلم ، وذللوا لطلابه من صعاب ، سائلاً المولى جل وعلا أن يجزيهم خير الجزاء على جهودهم ، كها أسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، إنه أكرم مسؤول ، وأعظم مأمول ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

القسم الأول الدراسة



القسم الأول الدراسة

وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة صاحب المتن (النووي).

المبحث الثاني: التعريف بالمتن (المنهاج).

المبحث الثالث: ترجمة صاحب الشرح (السبكي).

المبحث الرابع: التعريف بالشرح (الابتهاج).

المبحث الأول ترجمة صاحب المتن (الإمام محيي الدين النووي)

وفيه تمهيد، وسبعة مطالب:

التمهيد: في عصر المؤلف.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: آثاره العلمية.

المطلب الخامس: حياته العملية.

المطلب السادس: مكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.



التمهيد

في عصر المؤلف

عاش الإمام النووي رحمه الله في الفترة من عام ٦٣١هـ حتى عام ٦٧٦ه. واتسمت هذه الفترة بسمات عديدة يمكن إجمالها وإيضاح دور النووي فيها وأثرها عليه من خلال النقاط التالية:

أولاً: شهدت الخلافة الإسلامية في مطلع القرن السابع الهجري ظهور التسار وما قاموا به من أهوال عظيمة تجرع كأسها المسلمون وقد ذكر المؤرخون من صنيعهم ما تحار له العقول، وتتفطر له الأكباد، يقول ابن الأثير" - رحمه الله -:

« لو قال قائل: إن العالم مذخلق الله سبحانه وتعالى آدم وإلى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقًا ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم وتفنى الدنيا إلا يأجوج ومأجوج » نن .

ويُبيَّنُ ابن كثير " - رحمه الله - أن إفسادهم امتد من أقصى بلاد الصين إلى بلاد العراق وما حولها ، وأنهم ملكوا في سنة ٦١٧ هـ سائر المالك إلا العراق والجزيرة والشام ومصر، ويصف أفعالهم فيقول: «لم يدخلوا بلدًا إلا قتلوا جميع من فيه من

⁽١) هو : أبو الحسن عز الدين علي بن محمد بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ، كان إمامًا مؤرخًا محدثًا، من مؤلفاته : الكامل في التاريخ ، توفي بالموصل سنة ١٣٠ هـ .

انظر: وفيات الأعيان ، ٣/ ٣٣ ؛ شذرات الذهب ، ٥/ ١٣٧ .

⁽٢) الكامل في التاريخ ، ١٠/ ٣٣٩ حوادث سنة ٦١٧هـ.

⁽٣) ستأتي ترجمته ص ٤٣.

المقاتلة والرجال ، وكثيرًا من النساء والأطفال » ···.

ولا شك أن مثل هذه الحروب والأحداث تترك أثرها على أفراد الأمة الإسلامية ، سواء أكان ممن شهدها ، أم عاصرها ، أم سمع بها .

وقد شهد الإمام النووي - رحمه الله - العصر الذي سقطت فيه بغداد ، دار السلام ، وعاصمة الخلافة الإسلامية ، ومنارة العلم ، شعاع المعرفة في بلاد الإسلام ، وكان ذلك في عام ٢٥٦هـ على يد سلطان التتار هو لاكو ، وانقضت بذلك دولة بنى العباس فيها ، ولا شك أن سقوط بغداد قد خلف آثارًا كبيرة على الحركة العلمية في العراق وغيرها ".

ثانيًا: وفي هذا العصر أيضًا كانت حروب المسلمين مع التتار من جهة ، ومع الفرنج من جهة أخرى ، وكان من أشهر تلك المعارك واقعة عين جالوت سنة ١٥٨هـ والتي انتصر فيها المسلمون على التتار ...

يتحدث ابن كثير - رحمه الله - عن هذه السنة في بلاد الشام التي عاش فيها الإمام النووي -رحمه الله - فيقول: «اتفق في هذا العام أمور عجيبة، وهي أن أول هذه السنة كانت الشام للسلطان الناصر بن العزيز، ثم في المنتصف من صفر صارت لهولاكو قان ملك التتار، ثم في آخر رمضان صارت للمظفر قطز، ثم في أواخر ذي القعدة انتقلت إلى مملكة السلطان الظاهر بيبرس، وقد شركه في دمشق

⁽١) البداية والنهاية ، ١٧/ ٨٩ . وانظر : السلوك لمعرفة دول الملوك ، حوادث سنة ٢٥٦هـ .

⁽٢) البداية والنهاية ، ١٧ / ٣٥٦ . وانظر : السلوك لمعرفة دول الملوك ، حوادث سنة ٢٥٦هـ.

⁽٣) البداية والنهاية ، ١٧/ ٣٩٩ . وانظر : تاريخ الإسلام ، الذهبي ، ٤٨/ ٣٥٣ ؛ مرآة الجنان ، حوادث سنة ٦٥٨هـ .



الملك المجاهد علم الدين سنجر » (" .

ثالثًا: رغم هذا الحراك السياسي المضطرب تارة ، والمستقر تارة أخرى إلا أن الحركة العلمية في بلاد الشام كانت مزدهرة ، ومن الشواهد على ذلك: كثرة المدارس والدور العلمية التي بنيت في ذلك القرن ، فقد شيد في دمشق وحدها مئة وثلاثون مدرسة علمية، وستة عشر داراً للحديث ، وسبع دور للقرآن ، وثلاث مدارس طب ، إضافة إلى حلقات العلم الكثيرة ".

ومن أشهر هذه المدارس: دار الحديث الأشرفية التي تـولى الإمـام النـووي - رحمه الله- مشيختها والتي شيدت قبل مولده بسنة "، وكأنها تتهيأ لاستقباله -رحمه الله-.

رابعًا: في هذا العصر، وفي هذه الفترة الزمنية التي عاشها النووي، ظهر في بلاد المسلمين الكثير من أئمة الإسلام في علوم الشريعة، واللغة العربية وغيرها، وقد أسهموا في إثراء الحركة العلمية، منهم: المجد ابن تيمية (ت٦٢٦هـ)، والرافعي (ت٤٣٦هـ)، وياقوت الحموي (ت٢٦٦هـ)، وابن الصلاح (ت٣٤٦هـ)، والعز بن عبد السلام (ت٢٦٠هـ)، وأبو شامة (ت٢٦٥هـ)، وابن مالك النحوي (ت٢٧٦هـ)، وابن خلكان (ت٢٨١هـ)، وغيرهم كثير.

ولقد استفاد الإمام النووي من الحركة العلمية المباركة ، فتتلمذ على عدد من أعلام هذا العصر ، وانتفع بكثير من مؤلفاتهم ، وظاهر حاله - رحمه الله - أنه كان

⁽١) البداية والنهاية ، ٢٠/ ٧٠٤ .

⁽٢) الإمام النووي وأثره في الحديث ، ص١٥.

⁽٣) البداية والنهاية ، ١٧/ ٢٠١ ؛ الدارس في تاريخ المدارس ، ١/ ٤ .

ذا عناية كبرى باقتناء الكتب، والإفادة منها، ولعل خزائن الكتب في دار الحديث الأشرفية وغيرها كان مصدرًا مهماً له.

لقد عاش النووي في عصر - تحرير المذاهب، وتنقيحها، وتهذيب العلوم وترتيبها، وكان واحدًا من أولئك الأعلام، الذين حرروا كثيرًا من الفنون، في الفقه، والحديث، واللغة، وأجمع مترجموه أنه محرر المذهب الشافعي ومنقحه.

خامسًا: كان النووي - رحمه الله - معرضًا عن مخالطة الولاة والسلاطين إلا ما يقتضيه واجب النصيحة لهم ، يقول الإمام النووي -رحمه الله- في إحدى رسائله:

«إني والله الذي لا إله إلا هو لا أترك شيئًا أقدر عليه من السعي في مناصحة الدين والسلطان والمسلمين في هذه القضية ، وإن رغمت أنوف الكارهين ، وإن كره ذلك أعداء المسلمين، وفرق حزب المخذلين، وسترى ما أتكلم به إن شاء الله عن هذا السلطان وفقه الله تعالى لطاعته ، وتولاه بكرامته في هذه القضية ، غيرة على الشرع ، وإعظامًا لحرمات الله تعالى ، وإقامة للدين ، ونصيحة للسلطان ، وعامة المسلمين» ".

ويقول أيضًا في نصيحة كتبها للسلطان:

«لو رأى السلطان ما يلحق الناس من الشدائد لاشتد حزنه عليهم ، وأطلقهم في الحال، ولم يوخرهم ، ولكن لا تنهى الأمور إليه على وجهها ، فبالله أغث المسلمين يغثك الله ، وارفق بهم يرفق الله بك» ".

⁽١) تحفة الطالبين ، ص ٢٠٦ بتصرف .

⁽٢) تحفة الطالبين ، ص ١١٣ .



سادسًا: ولقد كان الوضع السياسي مستقرًا استقرارًا تامَّا بعد تـولى الظاهر بيبرس" والذي كان حكمه في الفترة مـن (١٥٨-٦٧٦هـ)"، ولقد ساعد هـذا الاستقرار السياسي في بلاد الشام إلى وجود النهضة العلمية المباركة فيها.

يضاف إلى ذلك ما كان يتحلى به الملك الظاهر من سمات كريمة ، تمثلت في نصرته للإسلام وأهله، وحسن احتفائه بالعلم وأهله، وما شهده زمانه من فتوحات إسلامية مباركة .

يقول الإمام النووي - رحمه الله - واصفًا له وهو ممن لا يحابي ولا يماري: «وقد شاع بين الخواص والعوام أن السلطان كثير الاعتناء بالشرع ومحافظًا على العمل به ، وأنه بنى المدرسة لطوائف العلماء ، ورتب القضاة من المذاهب الأربعة ، وأمر بالجلوس في دار العدل؛ لإقامة الشرع ، وغير ذلك مما هو معروف من اعتناء السلطان -أعز الله أنصاره بالشرع - وأنه إذا طلب طالب منه العمل بالشرع أمر بذلك ولم يخالفه» ".

سابعًا:حظي العلماء في هذا العصر بالكثير من الإجلال والتقدير من السلطان، وكان يجري لهم من العطايا ما يكفيهم ويعينهم على طلب العلم والتفرغ له،

⁽۱) هو: أبو الفتوح ركن الدين الظاهر بيبرس التركي البندقداري ، السلطان الملك صاحب مصر والشام ، كان مجاهدًا غازيًا عظيم الهيبة يضرب بشجاعته المثل ، له فتوحات مشهورة ، ومواقف مشهودة ، فتح من البلاد أربعين حصنًا كانت مع الفرنج ، توفي بدمشق سنة ٢٧٦هـ.

انظر: شذرات الذهب، ٥/ ٠٥٠.

⁽٢) البداية والنهاية ، ١٧/ ٥٣٢ .

⁽٣) نقله ابن العطار في تحفة الطالبين ، ص ٢٠١ .

والإمام النووي - رحمه الله - وإن كان من أهل الاستحقاق لها إلا أنه كان يكتفي بها يبعث له أبوه ، لكنه كان مدركاً لحاجة إخوانه لمثل تلك العطايا ، ويسعى في دوامها لهم ، بل إنه كتب للسلطان كتاباً يطلب فيه استمرار تلك العطايا والوظائف لما بلغه أنها ستغير عن ما كانت ، يقول الإمام النووي في رسالة كتبها للسلطان لما أمر بأن الفقيه لا يكون له منزلاً في أكثر من مدرسة واحدة :

«قد بلغ الفقهاء بأنه رسم في حقهم بأن يغيروا عن وظائفهم ، ويقطعوا عن عض مدارسهم ، فتنكدت بذلك أموالهم ، وتضرروا بهذا التضييق عليهم ، وهم عيال ، وفيهم الصالحون والمشتغلون بالعلوم ، وإن كان فيهم أفراد لا يلتحقون بمراتب غيرهم ، فهم منتسبون إلى العلم ، ومشاركون فيه ، ولا تخفى مراتب أهل العلم ، وفضلهم وثناء الله تعالى عليهم ، وبيانه مزيتهم على غيرهم ، وأنهم ورثة الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم - ، وإن الملائكة -عليهم السلام تضع أجنحتها لهم ، ويستغفر لهم كل شيء حتى الحيتان ... وقد أحاطت العلوم با أجاب به الوزير نظام الملك حين أنكر عليه السلطان صرف الأموال الكثيرة في جهة طلب العلم ، فقال : أقمت لك بها جندًا لا ترد سهامهم بالأسحار ، فاستصوب فعله ، وساعد عليه »

من كل ما تقدم يظهر بجلاء كيف كان أثر العصر الذي عاش فيه الإمام النووي - رحمه الله - عليه ، وصلة الإمام بقادة العصر وأعلامه ، وتأثيره على جملة من أحداثه المتصلة بأهل العلم وغيرهم .

⁽١) تحفة الطالبين، ص ١١٥-١١٧.



المطلب الأول

اسمه ونسبه ومولده 🗥

هو: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِي " بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الدمشقي النووي الشافعي ".

(۱) ترجمته في : تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ، ابن العطار ؛ المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي ، السخاوي ؛ المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي ، السيوطي ؛ بغية الراوي في ترجمة الإمام النواوي ، ابن إمام الكاملية ؛ الإمام النووي ، علي الطنطاوي ؛ الإمام النووي ، عبد الغنى الدقر ؛ الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه ، أحمد الحداد .

وانظر أيضًا: تذكرة الحفاظ، ٤/ ١٧٤ - ١٧٦ ؛ العبر في خبر من غبر، ٥/ ٣١٣ - ٣١٣ ؛ البداية والنهاية، ١/١ / ٣٥٩ - ٥٤٠ ؛ طبقات الفقهاء السافعيين، ابن كثير، ٢/ ٩٠٩ - ٩٠١ ؛ ذيل مرآة الزمان، ٣/ ٣٨٣ - ٢٩١ ؛ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ٨/ ٣٥٥ - ٤٠٠ ؛ طبقات الشافعية، الإسنوي، ٢/ ٤٧٦ - ٤٧٧ ؛ المطالب العلية في طبقات الشافعية، الحسيني، ص ٨ - ١٤ (ضمن القسم الدراسي لمحقق كتباب المنهاج)، العقد المذهب، ص ١٧١ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، ٢/ ١١١ ؛ طبقات الفقهاء الشافعية، ابن قاضي شهبة، ١/ ٣٧٧ - ٤٧٧ ؛ النجوم الزاهرة، ١/ ٢٧٨ ؛ طبقات الحفاظ، ص ٣١٥ - ١٥ ؛ الدارس في تباريخ المدارس، ١/ ٢٤ - ٢٠ ؛ طبقات الخفاظ، السيوطي، ص ٣١٥ ؛ طبقات الشافعية، ابن هداية الله الحسيني، ص ٢٢٥ - ٢٢ ؛ شفرات الذهب، ٥/ ٢٢٠ - ٣٥٠ ؛ الأعلام، ٨/ ١٤٩ - ١٥ ؛ معجم المؤلفين، ١/ ٩٨ .

- (٢) مُرِى : هكذا ضبطه السيوطي في المنهاج السوي ، ص ٣٨ قال : «مُري بضم الميم وكسر الراء كها رأيته مضبوطاً بخطه » وكذا نقل الزركلي في الأعلام ، ٨/ ١٤٩ عن ابن مرعي في (الفتوحات الوهبية) .
- (٣) انظر نسبه هذا في : تحفة الطالبين ، ص ٣٧ ؛ ذيل مرآة الزمان ، ٣/ ٢٨٣ ؛ طبقات الشافعية ، ابن كثير ، ٢/ ٩٠٩ ؛ المنهاج السوي ، ص ٣٨ ؛ شذرات الذهب ، ٥/ ٣٥٤ .

فلقبه: محيي الدين ، وكان يكره أن يلقب بذلك ، ويقول: لا أجعل في حل من لقبني محيي الدين ·· .

وكنيته: أبو زكريا، ولعلها لحقته هذه الكنية لكون اسمه يحيى ، وإلا فإنه لم يتزوج ".

والنووي: نسبة لبلدة (نَوَى) ، وهي قرية من قرى حَوْران جنوب دمشق ، وتصح النسبة لها بحذف الألف ، ويصح بإثباتها أيضاً (النواوي) "، وقد كان النووي يكتبها تارة بحذف الألف ، وأخرى بإثباتها ".

واشتهرت هذه البلدة من شهرة هذا الإمام ، قال بعضهم ففي ا

(۱) الإمام النووي ، الدقر ، ص ۲۰ . وهذا من تواضعه - رحمه الله - وإلا فإن تلميذه ابن العطار وهو من أخص الناس به ، وأطوعهم له ، وأعرفهم بحاله ، وكلامه ، سمى كتابه : (تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين).

(٢) العلماء العزاب، ص ١٤٦.

- (٣) تحفة الطالبين ، ص ٣٨ ؛ وقال السيوطي في المنهاج السوي ، ص ١١٠ : «النسبة إليها نووي بحذف الألف بين الواوين على الأصل ، وقلب الألف الأصلية واواً ، ويقال : (نواوي) بتخفيف الياء ، والألف بدلاً عن إحدى ياءي النسب كما يقال : يمنى يماني بتخفيف الياء في الثانية » .
- (٤) قال السيوطي رحمه الله في المنهاج السوي ، ص ١١٠ : «رأيت كلا الأمرين بخطه » ، وذكر النعيمي في الدارس في تاريخ المدارس ، ١/ ٢٤ أنه قرأها ورآها مكتوبة بإثبات الألف بخط النووي نفسه ، وذكر الزركلي في الأعلام ، ٨/ ١٥٠ أنه كان يكتبها بغير الألف ووضع نموذج ذلك من خط النووي كما يقول ، والأمر في هذا واسع .

⁽٥) نقلها السيوطي في المنهاج السوي ، ص ١٠٩ .



لقيت خيرًا يا نيوى ووقيت من شَرِّ النَّوى فلقد نشيابك عالم لله أخيلص ما نيوى فلقد نشيابك عالم فضله فضله فضل الحبوب على النَّوى وكان مولد الإمام النووي - رحمه الله - في هذه البلدة (نوى) شفي شهر محرم عام ٦٣١هـ ش.

* * *

(١) نوى : هي إحدى المدن السورية تقع شمال غرب حَوْران ، وتبعد عن دمشق قرابة ٨٥ كلم . الموسوعة الحرة (و يكيبديا) .

⁽٢) تحفة الطالبين ، ص ٤١ ؛ العبر ، ٥/ ٣١٢ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ٣٩٦ ؛ طبقات الشافعية ، الإسنوي ، ٢/ ٤٧٧ .

المطلب الثاني نشطته

نشأ الإمام النووي - رحمه الله - في بلدته (نوى) ، وفي رعاية والديه ، وفيها حفظ القرآن الكريم ، وقرأ الفرائض "، وكان والده قد جعله في دكان فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن".

كان منذ نشأته مشتغلاً بطاعة الله تعالى ، معرضًا عن اللهو واللعب الذي يقبل عليه كثير من أقرانه ،وقد حَدَّث بعض مشايخه يقول:

«رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر سنين بنوى ، والصبيان يكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ، ويبكي ؛ لإكراههم ، ويقرأ القرآن في تلك الحال ، فوقع في قلبي حبه» ".

فطن والده لنجابته في العلم بنصح بعض مشايخه فحرص عليه واعتنى به "، ورحل به إلى دمشق سنة ٦٤٩هـ فسكن النووي في المدرسة الرواحية ، وبقي فيها نحو سنتين لا يكاد يضع جنبه إلى الأرض اشتغالاً بالعلم وتحصيله ".

وفيها جَدَّ في طلب العلم وشَمَّر ؛ وفرغ له نهاره ، وسهر له ليله فحصَّل ،

⁽١) انظر : طبقات الفقهاء الشافعية ، ابن كثير ، ٢/ ٩١٠ ؛ الدارس في تاريخ المدارس ، ١/ ٢٤ .

⁽٢) تحفة الطالبين ، ص ٤٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ٣٩٦ .

⁽٣) تحفة الطالبين ، ص ٤٣.

⁽٤) ذيل مرآة الزمان ، ٣/ ٢٨٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٨/ ٣٦٩ .

⁽٥) تحفة الطالبين ، ص ٤٣ ؛ طبقات الشافعية ، الإسنوي ، ٢/ ٤٧٧ ؛ طبقات الفقهاء الشافعية ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٤٧٣ . وانظر وصف المدرسة الرواحية في : منادمة الأطلال ، ص ١٠٠ .



حفظ كتاب «التنبيه» في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظ ربع «المهذب» في بقية تلك السنة التي قدم فيها (١٠).

كان يقرأ في كل يوم اثني عشر درسًا على مشايخه في علوم شتى "، وكان يعلق على جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل ، وتوضيح عبارة ، وضبط لغة ، ونحو ذلك" .

ويحكي ابن العطار عنه أنه كان لا يضيع له وقت في ليل ولا نهار إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم ، حتى في ذهابه في الطرق ومجيئه ، يشتغل في تكرار محفوظه ، أو مطالعة، وأنه بقى على التحصيل على هذا الوجه نحو ست سنين ، ثم إنه اشتغل بالتصنيف وغيره (4).

يقول النووي - رحمه الله -:

« بارك الله لي في وقتى ، واشتغالي ، وأعانني عليه » ()

فهذه الإعانة الإلهية هي التي بلَّغته ما بلغ ، وجعلته واحدًا من أئمة الإسلام ، ومكَّنه الله جل وعلا من تأليف الكتب القيمة المحررة المنوعة ، رحمة الله رحمة واسعة.

⁽۱) طبقات الفقهاء الشافعيين، ابن كثير ، ۲/ ۹۱۰ ؛ طبقات الشافعية ، الإسنوى ، ۲/ ٤٧٧ ؛ الـدارس في تاريخ المدارس ، ۱/ ۲۷ .

⁽٢) تحفة الطالبين ، ص ٥٠؛ البداية والنهاية ، ١٧/ ٥٤٠؛ شذرات الذهب ، ٥/ ٥٥٥.

⁽٣) تحفة الطالبين ، ص ٥١ ؛ شذرات الذهب ، ٥/ ٥٥٥ .

⁽٤) تحفة الطالبين ، ص ٦٨ وانظر : العبر ، ٥/ ٣١٢ .

⁽٥) نقلها عنه في تحفة الطالبين ، ص ٥١ .

المطلب الثالث

شيوخه وتلاميذه

تلقى الإمام النووي - رحمه الله - العلم عن عدد من شيوخ عصره كلهم من دمشق حيث إن النووي - رحمه الله - قدم إلى دمشق من بلدته (نوى) وفيها حصل الكثير من العلوم ، ثم لم يرحل منها إلى غيرها في طلب العلم ، وإنها قدم إلى مكة عام ٢٥١هـ حاجاً بيت الله الحرام (").

ومن أشهر مشايخه الذين تلقى عنهم العلم (١٠):

١- أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي المقدسي ، كان مقيمًا بالرواحية وأفاد الطلبة ، قال عنه النووي : «أول شيوخي ، الإمام المتفق على علمه ، وزهده ، وورعه ، وكثرة عبادته ، وعظيم فضله ، وتميزه في ذلك على أشكاله ، توفي سنة ٢٥٠هـ» ".

٢- أبو محمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد الدمشقي المقدسي ، وكان مدرس الرواحية بدمشق ، توفي سنة ٢٥٤هـ .

٣- أبو الحسن سلاَّر بن الحسن بن عمر الإربلي ، قال عنه النووي : «هو إمام

⁽١) طبقات الفقهاء الشافعيين ، ١/ ٩١٠ .

 ⁽۲) انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/ ١٨ ، وقد عدد ابن العطار في كتابه تحفة الطالبين ، ص ٥٤ - ٦٦ شيوخ الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في كل فن .

⁽٣) ترجمته في : طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١ / ٢١ .

⁽٤) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ١٨٨ .



المذهب في عصره ، والمرجوع إليه في حل مشكلاته ، وتعرف خفياته ، والمتفق على إمامته وجلالته ونزاهته » توفي سنة • ٦٧ هـ ١٠٠٠.

٤ - أبو حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرَّبعي الإربلي ، كان معيدًا بالرواحية ، وكان النووي يجله وربها قام وملأ الإبريق ومشى به قدامه للطهارة، توفي سنة ٦٧٥هـ ٠٠٠.

وعن هؤلاء الأربعة أخذ الإمام النووي الفقه، وعنهم أخذ طريقة العراقيين والخراسانيين ".

٥- أبو الفتح عمر بن بُنْدار بن عمر التفليسي ، وأخذ عنه علم أصول الفقه ، توفي سنة ٦٧٢هـ ٠٠٠.

٦- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، إمام النحاة ، صاحب
 الألفية ، وأخذ عنه علم النحو واللغة ، توفي سنة ٢٧٢هـ (٥٠٠)

٧ - أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد المقدسي الحنبلي: أخذ عنه الحديث، وقال عنه ابن العطار: «وهو أجل شيوخه» ، توفي سنة ٦٨٢هـ ...

. ١٤٩ /٨ في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨ / ١٤٩ .

(٢) ترجمته في : طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١ / ٢٦ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ، ١٨/١ ؛ تحفة الطالبين ، ص ٥٥ .

(٤) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ٣٠٩ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، 87٣/١ .

(٥) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ٦٧ .

(٦) تحفة الطالبين، ص ٦٥.

(٧) ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ، ٤/ ٢٤٧ ؛ شذرات الذهب ، ٥/ ٣٧٦ .

٨ - أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي ـ: أخذ عنه الحديث ، وقال فيه: «الفقيه ، الإمام ، الحافظ ، المتقن ، المحقق ، الضابط ، الزاهد ، الورع ، الذي لم تر عيني في وقتي مثله ،كان رحمه الله بارعًا في معرفة الحديث وعلومه وتحقيق ألفاظه ... صحبته نحو عشر سنين لم أر منه شيئًا يكره» ، توفي سنة ٦٦٨هـ ٥٠٠.

هؤلاء بعض شيوخه ، وهناك غيرهم كثير ، تتلمذ عليهم في الحديث ، وفقهه ، واللغة والنحو ، والفقه وأصوله ، وغيرها من العلوم .

لقد كان لتنوع مشايخه ، واختلاف مشاربهم سببًا في تنوع معارفه - رحمه الله - واطلاعه على كثير من العلوم والفنون مما نتج عنه التنوع في مصنفاته ومؤلفاته ، وتحريره لما يكتبه ؛ لكونه صاحب فن فيها يكتب .

تلاميذه:

قد جعل الله تعالى للإمام النووي - رحمه الله - محبة وقبولًا بين الناس في حياته، وأقبل عليه التلاميذ، ينهلون من علمه، وزهده، وقد تولى مشيخة كبار الدور في دمشق، دار الحديث الأشرفية وغيرها، فصار مقصدًا للطلاب ومرجعًا لأهل العلم وغيرهم، ومن أشهر من أخذ عنه العلم ":

١ - أحمد بن محمد بن عباس بن جعوان الدمشقي ، توفي سنة ٦٩٩هـ ٣٠.

٢- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود العطار الشافعي ، لازم النووي أكثر

⁽١) انظر كلام النووي عنه في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ١٢٢ .

⁽٢) انظر تلاميذه في: طبقات الفقهاء الشافعية ، ابن كثير ، ١/ ٩١١ ؛ المنهاج السوي ، السيوطي، ص ٥٦؟ الإمام النووي ، الدقر ، ص ١٩١ ؛ القسم الدراسي للدكتور سامي الحازمي على كتاب الابتهاج في شرح المنهاج ، ص ٢٩ .

⁽٣) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ٣٥ .



من ست سنين ، وكان النووي يخصه بأشياء دون غيره ، وقد ألف كتابًا في ترجمة شيخه ، سياه : « تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين » توفي سنة ٧٢٤هـ (٠٠).

- ٣ أبو الفضل سليان بن هلال بن شبل الداراني ، توفي سنة ٧٢٥هـ ٠٠٠٠ .
 - ٤ أبو الغنائم سالم بن أبي الدر ، توفي سنة ٧٢٦هـ ٣٠.
- ٥- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي ، توفي سنة ٧٣٣هـ...
- ٦ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي الدمشقي ، الإمام
 الحافظ ، توفي سنة ٧٤٢هـ (*) .
- ٧ محمد بن أبى بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن النقيب الدمشقي ، قاضي القضاة، توفي سنة ٥٤٧هـ (٠٠) .

وتتلمذ عليه غيرهم كثير ، وانتفع الناس منه ، وقصدوه لعلمه ، وصلاحه ، وقيامه بالأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وغير ذلك رحمه الله تعالى .

⁽١) انظر كتاب (تحفة الطالبين) حيث أوضح فيه صلته بشيخه.

⁽٢) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ١٠/ ٠٠ .

⁽٣) ترجمته في: المصدر نفسه، ١٠/ ٣٩.

⁽٤) ترجمته في : المصدر نفسه ، ٩/ ١٣٩ .

⁽٥) ترجمته في : المصدر نفسه ، ١٠/ ٣٩٥.

⁽٦) ترجمته في : المصدر نفسه ، ٩/ ٣٠٧.

⁽٧) ترجمته في : طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شبهة ، ٢/ ١١١ .

المطلب الرابع أثاره العلمية

صَنَّف الإمام النووي - رحمه الله - العديد من المصنفات في فنون شتى صار كثير منها عمدة في بابه ، ومرجعًا معتمدًا في فنه ، بل ربها كان الاعتهاد عليه ، والصدور عنه .

وقد جعل الله لمصنفاته قبولاً وانتشارًا، فها أكثر الداعين له، وما أكثر المثنين عليه، المعترفين بفضله وأثره.

وقد بدأ النووي- رحمه الله - التصنيف في حدود سنة ٢٦٠هـ، واستمر على ذلك حتى وفاته ().

والظاهر في طريقة تصنيفه: أنه لم يكن يكتب مصنفًا واحدًا يتفرغ له حتى يتمه، بل كان يشرع في تأليف أكثر من كتاب في وقت واحد، ولذا تجده يحيل على كتبه ففي «شرح مسلم» يحيل على «المجموع» وبالعكس "، وفي «المجموع» يحيل على «تهذيب الأسهاء» والعكس وهكذا، وربها أنه كان يفرغ من كتابتها مُسَوَّدة، ثم يشرع في تسويد غيرها ثم يعود إليها؛ لتبييضها فيحيل بعضها على بعض ".

⁽١) العبر ، ٥/ ٣١٢.

⁽٢) انظر: أمثلة إحالته على المجموع في شرحه لمسلم على الأحاديث رقم ١٩٤٨، ٢٣٠ وغير ذلك وفي شرحه للحديث رقم ١٥٣٥ أحال على المجموع ،وعلى روضة الطالبين ، وفي المجموع ، ٢/ ٥٨٤ أحال على شرح مسلم ،وعلى أول شرحه للبخاري ومثل هذا كثير.

⁽٣) وقد وجدت الأستاذ / عبد الغني الدقر يذهب إلى هذا في كتابه الإمام النووي ، ص ١٦٣ ، ويقول : «إن النووي اعتاد أن يؤلف في آن واحد كتبًا عديدة» .



وهذا ما يفسر طول الزمان الذي يستغرقه في تصنيف بعض كتبه ، ولعل هذا هو ما أكسب هذه الكتب مزيدًا من التحرير ، والتدقيق ، والتصحيح ، والمراجعة ، حتى غدت مصنفاته عمدة المحققين ، ومصدر الباحثين ، ومغيث الدارسين ، ويمكن القول أن مؤلفاته تتسم في الجملة بعدد من الخصائص ، لعل من أهمها :

١ - أنها كتب محررة ، فليس الإمام النووي -رحمه الله- حاطب ليل وحاشاه .

٢- خلوها من التعصب المقيت ، واعتهاده على الدليل ، وقد وجدته في مواضع من «المنهاج» ، و «شرح المهذب» يرجح خلاف مذهبه ؛ لوجود الدليل المخالف له ، مع اعتذاره لإمام المذهب بأن الدليل خفي عليه أو لم يصح عنده .

٣ - عنايته بالألفاظ الحديثية ، وإيراده للفظ الوارد عند راوي الحديث في
 كتب السنة ، وعدم تعويله على روايات الفقهاء أو تصحيحهم ، وقد كان هذا
 منهجه في كتبه الفقهية وغيرها .

٤ - حسن عبارته ، ووضوح مقاصده ، وبعده عن التكلف والتقعر .

٥ - إجلاله للعلماء وإن خالفهم ، واعتذاره عنهم أحيانًا .

٦ - نسبته الأقوال لأهلها ، والنقولات إلى مصدرها .

ودونك ذكر مصنفاته المطبوعة ، وغير المطبوعة:

أولاً: المطبوع:

طُبع الكثير من كتب الإمام النووي - رحمه الله - واشتهرت بين الناس، وصارت شهرتها تغني عن البحث في نسبتها إليه .

وكتبه المطبوعة هي:

- 1 آداب الاستسقاء (۱).
- ٢ آداب الفتوى والمفتي والمستفتي (١٠) .
 - ٣ الأحاديث القدسية ".
 - ٤ الأذكار[®].
 - ٥ الأربعين (°).
- ٦ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (٠٠٠).
 - ٧ الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات ٠٠٠٠ .
 - Λ الأصول والضوابط $^{(0)}$.
 - 9 الإيجاز في المناسك¹⁰.

- (١) مطبوع بتحقيق سارة بنت حمد الخالد، ضمن كتاب لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، المجموعة ١٢، عام ١٤٣٠هـ.
 - (٢) حققه: بسام عبد الوهاب الجابي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
 - (٣) حققه مصطفى عاشور ، عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
 - (٤) طبع طبعات كثيرة .
 - (٥) طبع طبعات كثيرة .
 - (٦) حققه الدكتور عبد البارى فتح الله السلفي ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، ط١، عام ١٤٠٨هـ.
- (٧) حققه الدكتور عز الدين على السيد ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م ؛ وحققه أيضًا : الدكتور طه عثمان الحمداني ، دار البيان .
 - (٨) حققه الدكتور محمد حسن هيتو ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط٢، على ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
 - (٩) حققه عزيز بيك ، عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.



- ١٠ الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ١٠٠ . وله : الإيجاز في المناسك ، وله
 أخر .
 - 11 بستان العارفين ".
 - ١٢ التبيان في آداب حملة القرآن ٣٠.
 - ١٣ تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه ٠٠٠٠ .
 - 18 التحقيق ^(۱) (لم يتمه) .
 - ١٥ الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام ٠٠٠ .
 - ١٦ تصحيح التنبيه ٧٠٠ .
 - ١٧ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ٠٠٠.
 - ١٨ تهذيب الأسهاء واللغات ٩٠.

(١) طبع عدة طبعات.

(٢) طبع عدة طبعات منها: المطبعة المنيرية ، القاهرة ، عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م.

(٣) طبع طبعات كثيرة.

- (٤) حققه د/ عبد الغني الدقر ، دار القلم ، دمشق ، ط٢، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- (٥) حققه عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الجيل ، بيروت ، من أول الكتاب إلى أثناء بـاب صـلاة المسافر .
 - (٦) حققه / أحمد راتب حموش ، دار الفكر ، دمشق ، عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٧) مطبوع مع تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه للإسنوي ، تحقيق / الدكتور محمد عقلة الإبراهيم ، مؤسسة الرسالة ، عام ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- (A) مطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي ، حققه الدكتور أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
 - (٩) دار الكتب العلمية ، بيروت (مصور عن الطبعة المنيرية) .

- ۱۹ حزب أدعية^(۱).
- · ٢ خلاصة الأحكام من مهات السنن وقواعد الإسلام ···.
 - ٢١ دقائق المنهاج ٣٠٠.
 - ٢٢ رؤوس المسائل تحفة طلاب الفضائل ".
 - ۲۳ روضة الطالبين وعمدة المفتين^{١٠٠}.
 - ۲۶ رياض الصالحين ٠٠٠.
 - ٢٥ − السيرة النبوية ٠٠٠ .
 - ٢٦ شرح الأربعين ٥٠٠٠.
 - ۲۷ شرح البخاري^(۱) (لم يتمه) .

(١) حققه / بسام الجابي مع شرحه للفاسي (شرح حزب الإمام النووي) ط١٤٠٨ هـ.

- (٢) حققه ملفي بن حسن الوليدي ، رسالة جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١١٤١هـ، وهو مطبوع في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، عام ١٤١٨هـ.
- (٣) مطبوع مع كتاب اللباب للمحاملي ، حققه / أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط١، عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
 - (٤) حققه عبد الرؤوف الكمالي ، ط١ ، عام ١٤٢٨هـ .
 - (٥) مطبوع بإشراف/ زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط٣ ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م .
 - (٦) طبع طبعات كثيرة.
- (٧) حققه عبد الرؤوف علي ، بسام الجابي ، عام ٠٠٤١/ ١٩٨٠م ، وطبع بتحقيق : خالد الشايع بعنوان : «تهذيب السيرة النبوية من كتاب تهذيب الأسهاء واللغات» عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .
 - (٨) طبع طبعات كثيرة .
- (٩) مطبوع بعناية / محمد منير الدمشقي ، مصر ، عام ١٣٤٧هـ ، وطبع بعنوان (التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري) حققه : نصر محمد الفارابي ، ط١ ، عام ١٩٢٤هـ .



٢٨ - العمدة في تصحيح التنبيه".

٢٩ - فتاوى الإمام النووي المسمى: المسائل المنثورة ٠٠٠.

• ٣ - المجموع شرح المهذب (لم يتمه).

٣١ - مختصر البسملة ٣٠٠.

٣٢ - مختصر التبيان ٠٠٠٠ .

٣٣ - مختصر صحيح مسلم ٥٠٠٠.

٣٤ - مختصر طبقات الفقهاء ١٠٠٠ .

٣٥ - مسألة وجوب تخميس الغنيمة وقسمة باقيها ٠٠٠ .

٣٦ - المقاصد ٥٠٠.

(١) قال محقق (تحفة الطالبين) ص ٧٧: «طبع في مصر ، وفرغ الدكتور / محمد عقله من تحقيقه» .

(٢) دار الكتب العلمية ، بيروت.

(٣) هو اختصار لكتاب البسملة لأبي شامة ،وقد ذكر النووي هذا المختصر في المجموع ، ٣/ ٢٦٧ _ وذكر السخاوي في ترجمة الإمام النووي ، ص ١٥ أنه رآه بخط النووي ، وأنه في شرح المهذب بتمامه . (وقد ذكره السبكي في شرحه لهذا الكتاب) ص ، وأفاد الدكتور أحمد الحداد في كتابه (الإمام النووي) ص ٢٣٤ أن الأستاذ/ بسام الجابي عمل على تحقيقه ، وأن دار البشائر ستقوم بنشره .

- (٤) مطبوع بتحقيق الأستاذ/ بسام الجابي ، دار البشائر ، بيروت ، ١٤١٢هـ.
- (٥) حققه: عبد الحميد الدرويش وعبد العليم الدرويش، دار النوادر، ط١، عام ١٤٢٩هـ.
- (٦) حققه / عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الفكر، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- (٧) مطبوع بتحقيق / ناصر بن سعود السلامة ، ط ١، عام١٤٢٣هـ ، وحققه أيضًا : الـشيخ مـشهور آل سليان .
- (A) المطبعة الأهلية ، بيروت ، عام ١٣٢٤هـ/ ٢٠٠٦م ، ومطبوع مع شرح له لمحمد الحجار ، ط١ ، عام ١٨٢٢٣م .

٣٧ - مناسك المرأة في الحج".

۳۸ – منهاج الطالبين ۳۰.

٣٩ - المنهاج في شرح صحيح مسلم ".

ثانيًا: غير المطبوعة ١٠٠٠:

١ - الإملاء على حديث الأعمال بالنيات (٠٠).

٢ - تعليقات على الروضة.

٣- جامع السنة.

٤ - شرح التنبيه (٠).

(١) حققه صالح بن عبد الرحمن الأطرم ، ط١، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ؛ وفي مجلة المجمع الفقهي ١٩ برابطة العالم الإسلامي ، نشر للنووي : «منسك النساء» في ٢٤ صفحة .

- (۲) طبع عدة طبعات ، منها : بعناية / محمد محمد شعبان ، دار المنهاج ، جدة ، ط۱ ، ۱٤۲٦هـ / ۲۰۰۵م ، وطبعة أخرى : تحقيق : د/ أحمد الحداد ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، عام 1٤٢٦هـ .
 - (٣) طبع عدة طبعات ، منها: طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
- (٤) انظر هذه الكتب مذكورة في : تحفة الطالبين ، ص ٧٤ وما بعدها ؛ المنهل العذب ، السخاوي ، ص ١٤ وما بعدها ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٤٧٦ ؛ الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه ، ص ٢٣٢ .
 - (٥) تحفة الطالبين ، ص ٧٤ وقال : قطعة .
- (٦) لم يتمه كما قال ابن العطار في تحفة الطالبين ، ص ٨٦ ، وقال ابن قاضي شهبة في طبقاته ، ١/ ٤٧٦ : «شرح مطول وصل فيه إلى الصلاة سماه : (تحفة طالب التنبيه) » . وقال الإسنوي في المهمات ، ١/ ٩٧ عند ذكره مصنفات النووي : « ومنها : نكت على مواضع متفرقة من «التنبيه» في مجلدة ضخمة ، وهي من أوائل ما صنف ولا ينبغي الاعتماد على ما فيها من التصحيفات المخالفة لكتبه المشهورة »وقال أيضًا (١/ ٩٨) : « له شرح مطول على التنبيه وصل فيه إلى الصلاة سماه : «تحفة الطالب النبيه» .



- ٥ شرح الوسيط (١).
- ٦ شرح سنن أبي داود .
- ٧ مختصر أسد الغابة في معرفة الصحابة.
 - ٨ مختصر الترمذي.
 - ٩ مناقب الشافعي ".
- ١٠ المنتخب (مختصر التذنيب للرافعي) ٠٠٠
 - ١١ مهمات الأحكام".

وتنسب له كتب ومؤلفات أخرى منها ما لا تصح نسبته إليه ، ومنها ما هو مستل من كتبه المطولة ، ومنها ما قد يكون مسودات أو تعليقات أو مختصرات ، لعله كتبها لنفسه ؛ ليرجع إليها ، لا لتنشر ككتاب ينسب إليه ، ومما قد يفهم منه ذلك قول ابن العطار - رحمه الله - :

«أمرني مرة ببيع كراريس نحو ألف كراسة بخطه ، وأمرني بأن أقف على غسلها في الوراقة ، وخوفني إن خالفت أمره في ذلك ، فيا أمكنني إلا طاعته ، وإلى الآن في

⁽۱) لم يتمه كما قال ابن العطار في تحفة الطالبين ، ص ۸۲ . وقال الإسنوي في المهمات ، ۱/ ۹۸ : « وله شرح على الوسيط سماه : «التنقيح» وصل فيه إلى كتاب شروط الصلاة ، رأيته بخطه وهو كتاب جليل من أواخر ما صنف » انتهى بتصرف .

⁽٢) اختصر فيه كتاب البيهقى.

⁽٣) ذكره الإسنوي في المهات ، ١/ ٩٧ ، وقال : « وقد أسقط منه في آخر الفصل السادس أوراقًا تزيد على الكراس ، فلم يختصرها» .

⁽٤) ذكره الإسنوي في المهمات ، ١/ ٩٨ .

قلبي منها حسرات»(·).

لقد بارك الله تعالى للإمام النووي – رحمه الله – في وقته وعمره وعلمه ووفقه لعمل هذه المصنفات العظيمة ، والكتب القيمة المفيدة ، وقد تهيأت له الكثير من الأسباب المعينة له على ذلك كما قال تقي الدين السبكي – رحمه الله – : « أحدها : فراغ البال ، واتساع الزمان ، وكان رحمه الله قد أوتي من ذلك الحظ الأوفر بحيث لم يكن له شاغل عن ذلك من نفس ولا أهل .

والثاني: جمع الكتب التي يستعان بها على النظر والاطلاع على كلام العلماء، وكان رحمه الله قد حصل له من ذلك حظ وافر لسهولة ذلك في بلده في ذلك الوقت.

والثالث: حسن النية وكثرة الورع والزهد والأعمال الصالحة التي أشرقت أنوارها، وكان رحمه الله قد اكتال بالمكيال الأوفى "".

* * *

⁽١) تحفة الطالبين ، ص ٩٥ وانظر : المنهاج السوي ، ص ٦٢_ ٧٥ ؛ طبقات الفقهاء ابن قاضي شهبة ، ١/ ٤٧٧ ، تعليقات المحقق لكتاب تحفة الطالبين ، ص ٩٢ .

[.] $\pi/1$ تكملة السبكي لشرح المهذب ، $\pi/1$.



المطلب الخامس

حياته العملية

كان الإمام النووي - رحمه الله - معرضًا عن الاشتغال بأعمال الدنيا ، صارفًا وقته للاشتغال بأمور الآخرة ، ينظر لدنياه ببصيرته ، لا ببصره ، ويزنها بعلمه ، لا بهواه .

وكان من أجل الأعمال وأشرفها اشتغاله بالتصنيف والتأليف ، مع مباشرته التدريس في عدد من مدارس الشام ، فقد باشر التدريس في المدرسة الإقبالية ، نيابة عن القاضي ابن خلكان - رحمه الله - " ، وكذلك تولى النيابة في المدرسة الفلكية " ، والمدرسة الركنية " ، كما ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد أبي شامة -رحمه الله - سنة ٦٦٥هـ واستمر بها إلى حين وفاته - رحمه الله " .

ولم تذكر المصادر التي اطلعت عليها أنه تولى غير ذلك من مناصب شرعية أو غيرها ، بل كان صارفًا وقته في العلم تعليهًا ، وتصنيفًا ، ورعاية ، مع عبادته وقيامه بالأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

فها أزكاه من عمل ، وما أفضله من طاعة ، وما أعظمه من أثر.

⁽١) الدارس في تاريخ المدارس ، ١/ ١٥٨ ـ ١٦١ ؛ ومنادمة الأطلال ، ص ٨١ .

⁽٢) الدارس ، ١/ ٤٣١ ؛ منادمة الأطلال ، ص ١٣٧ .

⁽٣) الدارس ، ١/ ٢٥٣ ؛ منادمة الأطلال ، ص ٩٩ .

⁽٤) الدارس ، ١/ ١٩ ؛ منادمة الأطلال ، ص ٢٤ .

المطلب السادس مكانته وثناء العلماء عليه

يعد الإمام النووي - رحمه الله - إمامًا من أئمة العلم، والزهد، والورع، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وقد أثنى عليه الأئمة وأجمع المترجمون له على جلالته وعلو شأنه ومنزلته في العلم والدين .

لقد كان الإمام النووي - رحمه الله - الشيخ الثاني في المذهب الشافعي، وهو محرر المذهب، ومنقحه، ومحققه، ومرتبه، والمستدل له ،فهو فقيه المحدثين، ومحدث الفقهاء ، واعتمد العلماء كتبه ، وصدروا عن قوله ، فها أنفس كتاباته ، وما أدق عباراته ، وما أحسن تحريراته وما أكثر النقل عنه في شتى العلوم الشرعية والعربية .

قال تلميذه ابن العطار " - رحمه الله - :

«كان محققًا في علمه وفنونه ، مدققًا في علمه ، وكل شئونه ، حافظًا لحديث رسول الله هي ، عارفًا بأنواعه كلها من صحيحه، وسقيمه، وغريب ألفاظه، وصحيح معانيه، واستنباط فقهه، حافظًا لمذهب الشافعي، وقواعده، وأصوله،

⁽۱) هو: علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود ابن العطار الشافعي ، أشهر تلاميذ الإمام النووي ، لازمه حتى قيل عنه : مختصر النووي ، وكان صالحًا ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وولي مشيخة دار الحديث النورية وغيرها ، توفى بدمشق سنة ٢٢٤ه.

من مؤلفاته: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ، إحكام شرح عمدة الأحكام. انظر: شذرات الذهب ، ٦/ ٦٣ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ٢/ ٥٩ .

وفروعه، ومذاهب الصحابة، والتابعين، واختلاف العلماء، ووفاقهم، وإجماعهم، وما اشتهر من ذلك جميعه، وما هجر، سالكًا في كلها ذكر طريقة السلف، قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل، فبعضها للتصنيف، وبعضها للتعليم، وبعضها للصلاة، وبعضها للتلاوة، وبعضها للأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر »(١٠).

ومما قاله الأئمة عن فقهه وعلمه:

قال الذهبي " - رحمه الله - :

«كان مع تبحره في العلم، وسعة معرفته بالحديث، والفقه، واللغة، وغير ذلك بها قد سارت به الركبان رأساً في الزهد ... » ٠٠٠٠

وقال الإسنوي ٠٠٠ - رحمه الله - :

(١) المنهاج السوي ، ص ٣٨.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايهاز الذهبي ، الإمام الحافظ المؤرخ ، وصفه ابن السبكي بأنه محدث العصر ، صنف المصنفات المشهورة الرائقة المحررة ، والناس في التاريخ بعده عيال عليه ، تصدر للتدريس بمواضع من دمشق ، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأقبل الناس عليه ، توفي بدمشق عام ٧٤٨ه.

من مؤلفاته: سير أعلام النبلاء ، تذهيب تهذيب الكمال ، ميزان الاعتدال وغيرها .

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٩/ ١٠٠ ؛ الدرر الكامنة ، ٣/ ٣٣٦ ؛ البدر الطالع ، ٣/ ٢٨٠ .

(٣) العبر ، ٥/ ٣١٢ .

(٤) هو: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الإسنوي ، من فقهاء الشافعية ، تتلمذ على تقي الدين السبكي وغيره من أثمة الشافعية ، وتصدى للتصنيف والتدريس ، وتخرج به خلق كثير ، وكان كثير الإحسان والبر .

من مؤلفاته: المهات، وكافي المحتاج في شرح المنهاج، وطبقات الشافعية.

انظر: طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ١٧١ ؛ شذرات الذهب ، ٦/ ٢٢٣ .

« هو محرر المذهب ، ومهذبه ، ومنقحه ، ومرتبه ، سار في الآفاق ذكره ، وعلا في العالم محله وقدره » · · · .

وقال ابن كثير " – رحمه الله – :

«الحافظ، الفقيه الشافعي، النبيل، محرر المذهب، ومهذبه، وضابطه، ومرتبه، أحد العُبّاد، والعلماء، والزهاد» "

وقال الشريف الواسطي ٥٠٠ - رحمه الله -:

«الشيخ ، الإمام ، العالم الرباني ، شيخ الإسلام في عصره ، وبعد عصره ، كان من العلام أن عصره ، والأثمة الراسخين، وأولياء الله العارفين، والزهاد المذكورين» .

(١) طبقات الشافعية ، ٢/ ٤٧٦ . وانظر: المهات ، ١/ ٩٦ .

(٢) هو: عاد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، الحافظ المؤرخ ، كان من أئمة الحديث والتفسير ، انتفع بشيخ الإسلام ابن تيمية ، واشتغل بالتصنيف ، ونفع الله بها الخلق ، توفي بدمشق سنة ٤٧٧هـ. من مؤلفاته : تفسير القرآن العظيم ، البداية والنهاية ، طبقات الفقهاء الشافعيين .

انظر: الدرر الكامنة ، ١/ ٣٧٣؛ البدر الطالع ، ١٠٢/١.

(٣) طبقات الفقهاء الشافعية ، ٢/ ٩٠٩ .

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عبد الله الشريف الواسطي الحسيني ، اشتغل ودرس ، وصنف كتبًا نافعة ، وتوفي بدمشق سنة ٧٧٦هـ.

من مؤلفاته: المطالب العلية ، مختصر الحلية ، شرح مختصر ابن الحاجب.

انظر: شذرات الذهب ، ٦/ ٢٤٤.

(٥) المطالب العلية في طبقات الشافعية (مخطوط) وترجمة النووي فيه منشورة في القسم الدراسي لمحقق كتاب المنهاج ، ص ٨) بعناية محمد شعبان .

وقال السيوطي (١٠ - رحمه الله - :

«لم تسمع بعد التابعين بمثله أذن ، ولم تر ما يدانيه عين ، وجمع له في العلم والعبادة، فحكم النوعين » (").

كها أثنى عليه الناس في زهده ، وورعه ، وصلاحه ، واستقامته ، وقيامه بالأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، لا يخشى في الله لومة لائم .

ومن قول العلماء فيه:

قال تلميذه ابن العطار - رحمه الله -:

«أوحد دهره ، وفريد عصره ، الصوام ، القوام ، الزاهد في الدنيا ، الراغب في الآخرة ، صاحب الأخلاق الرضية ، والمحاسن السنية ، العالم الرباني ، المتفق على علمه ، وإمامته ، وجلالته ، وزهده ، وورعه ، وعبادته ، وصيانته في أقواله وأفعاله وأحواله ، له الكرامات الطافحة ، والمكرمات الواضحة ، والمؤثر بنفسه وماله للمسلمين ، والقائم بحقوقهم ، وحقوق ولاة أمورهم ، بالنصح والدعاء في العالمين ، وكان كثير التلاوة ، والذكر لله تعالى ، حشرنا الله في زمرته » ".

⁽١) هو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي ، من أئمة الحديث واللغة ، صاحب المصنفات المشهورة والمنثورة ، والتي بلغت فيها قيل نحو ست مئة مصنف في فنون متنوعة ، توفي بالقاهرة سنة ٩١١هـ .

من مؤلفاته : الإتقان في علوم القرآن ، الأشباه والنظائر في الفقه وآخر في النحو ، فيض القدير . انظر : شذرات الذهب ، ٨/ ٥١ ؛ البدر الطالع ، ١/ ٢٢٩ .

⁽٢) المنهاج السوي ، ص ٣٨.

⁽٣) تحفة الطالبين ، ص ٣٨.

وقال الذهبي- رحمه الله - :

«كان رأسًا في الزهد، قدوة في الورع، عديم المثل في الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، قانعًا باليسير »().

وقال الإسنوي - رحمه الله - :

«كان على جانب كبير من العمل ، والزهد ، والصبر ، وخشونة العيش ، وكان كثير السهر في العبادة والتصنيف ، آمرًا بالمعروف ، ناهيًا عن المنكر ، يواجه به الملوك فمن دونهم » (").

وقال ابن كثير – رحمه الله – :

«كان على جانب كبير من العلم ، والزهد ، والتقشف ، والاقتصاد في العيش ، والصبر على خشونته ، والورع الذي لم يبلغنا عن أحد في زمانه ولا قبله بدهر طويل» ".

وقال الشريف الواسطي - رحمه الله -:

«اجتمع له من الورع ما لم يتفق مثله لأحد في زمانه ، ولا قبله من الفقهاء بدهر طويل ، فكان لا يأكل من فواكه دمشق لما في بساتينها من الشبه في ضهانها وقد صرح بذلك على مشيخة دار الحديث الأشرفية ، ولم يتناول من معلومها شيئًا ، ولم يقبل لأحد هدية ... » (1)

⁽١) العبر ، ٥/ ٣١٢.

⁽٢) طبقات الشافعية ، ٢/ ٤٧٧ . وانظر : المهات ، ١/ ٣٢٢ .

⁽٣) طبقات الفقهاء الشافعية ، ٢/ ٩١٢ .

⁽٤) المطالب العلية في طبقات الشافعية (مخطوط ونشرت ترجمة النووي في القسم الدراسي لمحقق كتاب المنهاج ص ٨ بعناية محمد شعبان).



وقال أيضًا:

"مراقباً لله عز وجل في حركاته وسكناته وخطواته وخطراته ، آمرًا بالمعروف ، ناهيًا عن المنكر ، أنكر على الملك الظاهر غير مرة ، فكان يقول: أنا لا أخاف إلا من هذا النووي ، وكان يمتشل جميع ما يأمره به ، كل ذلك من ثمرة الصدق والإخلاص، وإرادة وجه الله على وابتغاء رضوانه على وعملاً فهنيئاً له الله العلم أن مناقبه ومآثره لا تكاد تحصى "".

وقال السيوطي - رحمه الله - :

« إمام أهل عصره علمًا وعبادة ، وسيد أوانه ورعًا وسيادة ، العلم الفرد ، فدونه واسطة الدر والجوهر ، السراج الوهاج ، فعنده يخفى الكوكب الأزهر ، عابد العلماء ، وعالم العباد ، وزاهد المحققين ، ومحقق الزهاد »

وكان تقي الدين السبكي - رحمه الله - كثير الثناء على الإمام النووي - رحمه الله - ، وعظيم الإجلال والمحبة له ، وكان ينشد في دار الحديث الأشرفية التي تولى الإمام النووي - رحمه الله - مشيختها :

وفي دار الحديث لطيف معنى على بسط لها أصبو وآوي عسى أني أمس بحر وجهي مكانًا مسه قدم النواوي "

ونقل السيوطي - رحمه الله - عن تاج الدين السبكي أن والده تقي الدين وافق مرة وهو راكب على بغلته شيخًا عاميًا ماشيًا فتحادثا ، فوقع في كلام ذلك الشيخ أنه

⁽١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

⁽٢) المنهاج السوي ، ص ٣٨ .

⁽٣) المنهاج السوي ، ص ٦١ .

رأى النووي ، ففي الحال نزل عن بغلته ، وقبل يد ذلك الشيخ العامي ، وسأله الدعاء ، وقال له: اركب خلفي ، فلا أركب وعين رأت وجه النووي تمشي بين يدي (١٠).

وإن هذه المكانة التي بلغها الإمام النووي - رحمه الله - وأوجبت له كل هذا الثناء وصيرت له القبول بين الناس لها أسباب عديدة ، لعل من أهمها:

١ - العناية الإلهية ، والألطاف الربانية .

٢- صلاح النية والمقصد.

٣- اتباعه للسنة ، وحرصه عليها .

٤ - حرصه على وقته ، وحفاظه عليه ، وصرفه في العلم والعبادة دون غيره ،
 ولعله من أجل هذا لم يتزوج ، وقد ذكر عنه أنه كان إذا أطال الزائر عنده القعود دفع
 إليه بكتاب ؛ لينتفع به ؛ ولئلا يشغل الإمام عن ما هو فيه .

٥- زهده في الدنيا ، وعن ما في أيدي الناس ، وورعه عن كل ما يشتبه فيه .

* * *

⁽١) المنهاج السوي ، ص ٦٠ .



المطلب السابع وفاته

توفي الإمام النووي - رحمه الله - ودفن في بلدته (نوى) عند أبويه في شهر رجب عام ستة وسبعين وستهائة وصلى عليه بجامع دمشق () ، وله من العمر خمسة وأربعون عامًا .

وقد رثاه - رحمه الله - أكثر من عشرين نفسًا بأكثر من ستهائة بيت ، وأورد ابن العطار جملة منها ، رحمه الله تعالى رحمة الأبرار .

* * *

⁽۱) تحفة الطالبين، ص ١٠٠ ؛ طبقات الفقهاء الشافعيين ، ابن كثير ، ٢/ ٩١٣ ؛ طبقات الشافعية ، ابن هداية الله الحسيني ، ص ٢٢٧ .

⁽٢) تحفة الطالبين ، ص ٢٠٢ وما بعدها ؛ الإمام النووي ، الدقر ، ص ٢٠١ -

المبحث الثاني التعريف بالمتن (المنهاج)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الكتاب.

المطلب الثاني: منزلة الكتاب في المذهب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه.

المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه.

المطلب الأول أهمية الكتاب

يعد كتاب : «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» واحدًا من أهم الكتب في المذهب الشافعي، ويمكن إبراز أهميته في النقاط التالية :

أولاً: أن مؤلف المنهاج هو الإمام النووي - رحمه الله - أحد الشيخين في المذهب عند المتأخرين ، وقوله هو المقدم عند التعارض.

يقول ابن حجر الهيتمي المكي " - رحمه الله - في شرحه للمنهاج:

« الذي أطبق عليه محققو المتأخرين ، ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن مثلهم وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه " ، أي ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو وأنّى به ... فإن اختلفا فالمصنف " " .

ثانيًا: أنَّه اختصار لكتاب «المحرر» للرافعي ، وهو من أجَلِّ كتب المذهب وأهمها ، يقول النووي في مقدمة «المنهاج»: «وأتقن مختصر: «المحرر» للإمام أبي القاسم الرافعي ذي التحقيقات ، وهو كثير الفوائد ، عمدة في تحقيق المذهب ،

⁽۱) هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي ، من أئمة الشافعية في زمانه ، والمعول على اختياراته ، ولد في محلة أبي الهيتم بمصر ونسب إليها ، وتوفي في مكة سنة ٩٧٣هـ. من مؤلفاته : تحفة المحتاج ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ، الفتاوى الفقهية الكبرى .

انظر: شذرات الذهب ، ٨/ ٣٧٠؛ الأعلام ، ١/ ٢٣٤ .

⁽٢) النووي والرافعي .

⁽٣) تحفة المحتاج ، ١/ ٣٩ ، وانظر : المهات، الإسنوي، ١/ ١٠١ ؛ المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ، د/ أكرم القواسمي ، ص ٣٧٩ ؛ المذهب عند الشافعية ، د. محمد إبراهيم علي ، ص ١١ .

معتمدًا للمفتي وغيره من أولي الرغبات ، وقد التزم مصنفه -رحمه الله- أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب ، ووفى بها التزمه ، وهو من أهم أو أهم المطلوبات، لكن في حجمه كبر عن حفظ أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العنايات ، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ؛ ليسهل حفظه ، مع ما أضمه إليه إن شاء الله تعالى من النفائس المستجدات »(۱).

ثالثًا : أنه عمدة المتأخرين ، وقد التزم مصنفه – كما في مقدمته للكتاب- ذكر المعتمد في المذهب مع ما يضيفه إلى ذلك من ترجيحاته .

رابعًا: أنه كتاب قد اكتملت أبوابه وفصوله ، وشملت سائر أبواب الفقه ، فليس هو ككتاب «التحقيق» ولا «المجموع» للإمام النووي - رحمه الله - وقد فرغ من تصنيفه سنة ٦٦٩هـ ". وقد حوى الكثير من المسائل الفقهية في كل باب من أبواب الفقه".

خامسًا: أنه يمكن القول أن كتاب «المنهاج» هو خلاصة قول الإمام الشافعي ومذهبه ، وذلك أن كتاب «المنهاج» هو اختصار لـ «لمحرر» للرافعي ، و «المحرر» اختصار لكتاب «الوجيز» ، و «الوجيز» اختصار لـ «لوسيط» (أحد الكتب الخمسة

⁽١) المنهاج ، ص ٦٤ .

⁽۲) فقد وجد على نسخة المنهاج: «قال مختصره يحيى: فرغت منه يـوم الخميس التاسع عـشر مـن شـهر رمضان سنة ٦٠١» كما بين ذلك محمد شعبان في هـامش تحقيقه لكتـاب المنهـاج، ص ٢٠١، وانظر القديم والجديد، الدكتور محمد الرستاقي، ص ٨٧.

⁽٣) يقول الدكتور أحمد الحداد (محقق إحدى طبعات المنهاج): "إن مسائله نحو أربعين ألف مسألة (كذا قال) » ، ١/ ٤٣ .

المتداولة بين الشافعية) و «الوسيط» مختصر من «البسيط» ، والثلاثة كلها للغزالي ، و «البسيط» اختصار لكتاب «نهاية المطلب» لإمام الحرمين الجويني، والذي يعد شرحًا أو كالشرح لمختصر المزني ...

سادسًا: اعتناء علماء الشافعية بهذا الكتاب، فقد كثرت شروحه والتعليقات عليه، ولقي منهم الثناء العاطر، والمدح الوافر نظرًا لما له من قيمة علمية، وأهمية مذهبية، وحسن اختصاره، وعذوبة ألفاظه، وقد حفظه بعد موته خلق كثير ".

يقول تقى الدين السبكي - رحمه الله - شارح هذا الكتاب:

«هذا الكتاب في هذا الوقت هو عمدة الطلبة ، وكثير من الفقهاء في معرفة المذهب» ".

وقال الرملي " - رحمه الله - في كتابه « نهاية المحتاج » :

«أجل مصنف له في المختصرات ، وتسكب على تحصيله العبرات : «كتاب المنهاج» ، من لم تسمح بمثله القرائح ، ولم تطمح إلى النسج على منواله المطامح ، بهر به الألباب ، وأتى فيه بالعجب العجاب ، وأبرز مخبآت المسائل ، بيض الوجوه ،

⁽۱) مختصر الفوائد المكية ، ص ٦٤ . وانظر : سلم المتعلم المحتاج ، ص ٦٣٣ (مطبوع مع المنهاج) ، المذهب عند الشافعية ، محمد الطيب ، ص ٢٢٦ .

⁽٢) انظر: تحفة الطالبين ، ص ٩٥.

⁽٣) الابتهاج في شرح المنهاج ، لوحة ٢/ أ من النسخة (ع) .

⁽٤) هو : شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، نسبة إلى الرملة إحمدي القرى بمصر ، من أئمة الشافعية ، ويلقب بالشافعي الصغير ، ولد بالقاهرة ، وبها توفي سنة ٤٠٠٤هـ .

من مؤلفاته : نهاية المحتاج ، غاية البيان في شرح زبد ابن رسلان وغيرها . انظر : الأعلام ، ٧/٦ .

كريمة الأحساب، أبدع فيه التأليف، وزيَّنه بحسن الترصيع والتوصيف، وأودعه المعاني الغزيرة، بالألفاظ الوجيزة، وقرب المقاصد البعيدة بالأقوال السديدة، فهو يساجل المطولات على صغر حجمه، ويباهل المختصرات بغزارة علمه، ويطلع كالقمر سناء، ويشرق كالشمس بهجة وضياء» (().

هذا غيض من فيض ، وقطرة من بحر ، فرحم الله الإمام النووي وجزاه عن المسلمين خيرًا .

* * *

⁽١) نهاية المحتاج ، ١٠/١ .

المطلب الثاني

منزلته في المذهب

يعد كتاب « منهاج الطالبين » عمدة المذهب ، وخلاصته ، وثمرة من سبقه ، وأُسُّ من لحقه .

ولقد اعتنى الإمام النووي - رحمه الله - به تحسينًا وتنقيحًا ، وتهذيبًا وتحقيقًا «ولم يزل كل من العلماء والأئمة الأعلام قديمًا وحديثًا مذعنًا لفضل «المنهاج» المذكور ومشتغلاً بإقرائه والإقراء فيه ، مقدم على غيره عند كثير من أولى الفضل» (۱۰).

وقال بعضهم: «أجمع المحققون على أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتد بشيء منها إلا بعد كمال البحث والتحرير حتى يغلب على الظن أنه راجح في مذهب الشافعي، وهذا في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما فإن تعرضا له: فالذي أطبق عليه المحققون أن المعتمد ما اتفقا عليه، فإن اختلفا ولم يوجد لهما مرجح، أو وجد ولكن على السواء فالمعتمد ما قاله النووي» "."

وتبرز مكانة «المنهاج» أيضًا بأن المعتمد عند متأخري الشافعية على شرحيه: نهاية المحتاج للرملي ، أو تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي المكي على تفصيل عند الشافعية في ذلك^{۱۱}.

⁽١) سلم المتعلم المحتاج ، ص ٢٢٠ .

⁽٢) مختصر الفوائد المكية ، ص ٧٢ . وانظر : سلم المتعلم المحتاج ، ص ٢٥١ (مطبوع مع المنهاج) .

⁽٣) انظر: مختصر الفوائد المكية ، ص ٧٤؛ الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج ، ص ٦٧٥ ، سلم المتعلم المحتاج ، ص ٦٢٨ (مطبوع مع المنهاج) ، وانظر أيضًا: المدخل إلى أصول الإمام الشافعي ، ١/ ٧١ .

المطلب الثالث

منهج المؤلف في الكتاب

يعد كتاب «المنهاج» واحدًا من الكتب الفقهية المذهبية ، ويصنف من كتب المتون مع أنه كالمختصر لكتاب «المحرر» للرافعي ، وقد التزم فيه مؤلفه ذكر المختار في المذهب الشافعي ، لذا فإنه يخلو من ذكر الخلاف بين المذاهب ، كما أنه يخلو من ذكر الأدلة فهو مجرد من ذلك كله كسائر كتب المتون ، وقد أفصح الإمام النووي - رحمه الله - في مقدمته للمنهاج عن صفة كتابه ومنهجه فيه بقوله :

«أكثر أصحابنا رحمهم الله تعالى من التصنيف من المبسوطات والمختصرات وأتقن مختصر: «المحرر» للإمام أبي القاسم الرافعي - رحمه الله - ذي التحقيقات، وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتي وغيره من أولى الرغبات، وقد التزم مصنفه - رحمه الله - أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب، ووفى بها التزمه، وهو من أهم أو أهم المطلوبات، لكن في حجمه كبر عن حفظ أهل العصر إلا بعض أهل العنايات، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه؛ ليسهل حفظه مع ما أضمه إليه إن شاء الله تعالى من النفائس المستجدات، منها: التنبيه على قيود في بعض المسائل هي من الأصل محذوفات.

ومنها :مواضع يسيرة ذكرها «المحرر» على خلاف المختار في المذهب كما ستراها إن شاء الله تعالى واضحات .

ومنها: إبدال ما كان من ألفاظه غريبًا أو موهمًا خلاف المصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات.

ومنها: بيان القولين ، والوجهين ، والطريقين ، والنص ، ومراتب الخلاف في

جميع الحالات.

فحيث أقول: (في الأظهر أو المشهور) فمن القولين أو الأقوال. فإن قوى الخلاف، قلت: الأظهر وإلا فالمشهور.

وحيث أقول: (الأصح أو الصحيح): فمن الوجهين أو الأوجه. فإن قوي الخلاف قلت: الأصح وإلا فالصحيح.

وحيث أقول: (المذهب): فمن الطريقين أو الطرق.

وحيث أقول: (النص): فهو نص الشافعي - رحمه الله - ويكون هناك وجه ضعيف أو قول مخرج.

وحيث أقول : (الجديد) فالقديم خلافه . أو : (القديم) أو (في قولٍ قديم) : فالجديد خلافه .

وحيث أقول: (وقيل كذا): فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح خلافه. وحيث أقول: (وفي قولٍ كذا): فالراجح خلافه.

ومنها: مسائل نفيسة أضمها إليه ينبغي ألا يخلى الكتاب منها، وأقول في أولها (قلت) وفي آخرها (والله أعلم).

وما وجدته من زيادة لفظة ونحوها على ما في «المحرر» فاعتمدها فلابد منها، وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفًا لما في «المحرر» وغيره من كتب الفقه فاعتمده فإني حققته من كتب الحديث المعتمدة.

وقد أُقَدِّم بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار ، وربها قدمت فصلاً للمناسبة .

وأرجو إن تم هذا المختصر أن يكون في معنى الشرح «للمحرر» فإني لا أحذف منه شيئًا من الأحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان واهيًا مع ما أشرت إليه من النفائس ... » .

هذا هو المنهج الذي رسمه النووي لنفسه ، وقد سار عليه ، ووفَى به ، وهو منهج واضح جلي محكم ، فيه فوائد شتى ، ودقة بالغة .

وقد كان للنووي نفسه - رحمه الله - وقفات مع هذه المقدمة ذكرها في كتابه «دقائق المنهاج» وهي ('):

١ - أن الأقوال للشافعي، والوجوه للأصحاب، والطرق اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب.

٢- أن المراد بمراتب الخلاف هل هو خلاف متماسك أم واه .

٣- أن القول القديم: هو ما صنفه الشافعي بالعراق، ويسمى: كتاب الحجة،
 وأما الجديد: فهو ما صنفه بمصر وهو كتب كثيرة.

3- أن «منهاج الطالبين» هو في معنى الشرح لدقائق «المحرر» ، وخفي ألفاظه، ومهمل خلافه هل هو قولان ، أو وجهان ، أو طريقان ، وما يحتاج من مسائله إلى قيد أو شرطٍ أو تصوير وما غلط فيه من الأحكام ، وما صحح فيه خلاف الأصح عند الجمهور ، وما أخل به من الفروع المحتاج إليها .

وقد أثنى السبكي -رحمه الله - على هذا المنهج في شرحه ، وقال : إنه من

⁽١) دقائق المنهاج ، ص ١٨٧ (مطبوع مع اللباب) . وانظر : الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج ، ص ٦٦٥؛ سلم المتعلم المحتاج ، ص ٦٣٥ (كلاهما مطبوع مع المنهاج) .

أحسن شيء وأهم مطلوب ، وعلل ذلك بأن أكثر الكتب مغفلة لذلك ، ولأن في هذا المنهج فوائد لا تحصي (' .

ثم علق على بعض ما جاء في هذا المنهج، فقال - رحمه الله -:

« اعلم أنه قد تكون طريقة الخلاف راجحة ، وهو كثير في المذهب ، ثم تارة يكون الأصح من الخلاف موافقًا للطريقة الجازمة المرجوحة ، وتارة يكون مخالفًا في كلا القسمين يقول المصنف : (الأظهر) أو (الأصح) على حسب ما يكون الخلاف من الأقوال أو الأوجه ولا يقول: (المذهب)؛ لأن الراجح قول أو وجه لا طريقة»".

ثم أورد تنبيهًا على مدى التزام المصنف بهذا المنهج واستدراكًا عليه فقال:

« هذا الذي اقتضاه استقراء كلام المصنف في الكتاب ، ومدلول لفظه هنا ، وقد يجيء في الكتاب شيء قليل على خلاف ذلك ، يكون واردًا عليه كها ستقف عليه إن شاء الله تعالى ، وحينئذ يكون قوله (الأظهر) أو (الأصح) محتملاً لأن يكون معه طريقة أخرى قاطعة مرجوحة موافقة أو نخالفة ولا يمكننا تفسير المذهب بها يشمل هذا القسم ؛ لأني استقرأت كلامه فرأيته مخالفًا لذلك ، ولو أتى بعبارة تميز هذا القسم ، كان حسنًا ، وهو أنه إذا كانت طريقة الخلاف راجحة يقول في الراجح منها إن كان قولاً : (الأظهر من المذهب) ، وإن كان وجهًا : (الأصح من المذهب) فينبه بذلك على أنه أرجح الأقوال ، ومن أرجح الطرق ، ويكون : (الأظهر) و(الأصح) خاصين بالأقوال والوجوه التي لا طرق معها ، وأرجو أن أبين ذلك في

⁽١) الابتهاج في شرح المنهاج ، لوحة ٣/ أ من النسخة (ع) .

⁽٢) المصدر نفسه.

هذا الشرح حيث جاء إن شاء الله » ··· .

وقد بين ذلك الإمام السبكي في شرحه هذا كما هو مبين في القسم المحقق.

* * *

⁽١) الابتهاج ، لوحة ٣/ ب من النسخة (ع) .



المطلب الرابع التعريف بأهم شروحه

لقي كتاب «المنهاج» عناية كبرى من علماء الشافعية منذ صنفه الإمام النووي – رحمه الله – وقد عمل عليه من أئمة الشافعية الكثير، واشتغلوا به تدريسًا وشرحًا، ويبلغ ما صنف عليه من شرح له كامل أو ناقص، أو شرح باب من أبوابه، أو نظم له، أو اختصار، أو تعليق عليه، أو أحاديثه ونحو ذلك قرابة الستين ومئة، فضلاً عن الكتب المتعلقة بهذه الكتب.

ودونك تفصيل القول في تلك الأعداد $^{\circ}$:

صنف في شرحه كاملاً: تسعة وسبعون كتابًا.

صنف في شرح بعضه: خمسة وعشرون كتابًا.

صنف في التحشية عليه: خمسة كتب.

صنف في دقائقه والتعليق عليه : أربعة عشر كتابًا .

صنف في خطبته أو ختم عليه : اثنا عشر كتابًا.

صنف في تخريج أحاديثه: ثلاثة كتب.

⁽۱) مقدمة الأستاذ محمد شعبان في تحقيقه لكتاب المنهاج، ص ١٦-٤٧ ، وانظر أيضًا: حياة الإمام النووي، السخاوي ؟ كشف الظنون ، ٢/ ١٨٧٣ - ١٨٧٦ ؟ سلم المتعلم المحتاج ، ص ١١٦ (مطبوع مع المنهاج) ؟ جامع الشروح والحواشي ، ٣/ ١٩٠٩ - ١٩٣٢ ؟ الدليل إلى المتون العلمية ، عبد العزين القاسم ، ص ؛ المذهب الشافعي ، د/ محمد معين بصري ، ١/ ٣٤١ - ٣٤٢.

صنف في اختصاره: عشرة كتب.

صنف في نظمه أو نظم بعضه : خمسة عشر كتابًا.

وهذه الأعداد على وجه التقريب ولعل ثمة كتبًا أخرى غيرها.

ويضاف إلى ذلك: الكتب المتفرعة عن هذه الكتب شرحًا أو تحشية أو نظمًا أو غير ذلك، وفي هذا بيان جلي لمنزلة هذا الكتاب، وحسن قبوله بين الناس، وكبير أثره عليهم.

ولعل أول كتاب صنف على هذا المتن هو كتاب : «دقائق المنهاج» للإمام النووي نفسه · · · - رحمه الله - .

ومن أهم الشروح الكاملة على المنهاج:

٢- تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لأحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي
 المكي ، المتوفى سنة ٩٧٣ هـ ٣٠.

٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لمحمد بن محمد بن الخطيب

⁽١) مطبوع في دار المنهاج ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ (في هامش كتاب منهاج الطالبين) .

⁽٢) مطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، توزيع : مكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة ، ومعه حاشية القليوبي ، وحاشية عميرة .

⁽٣) مطبوع في دار صادر ، بيروت.



الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧هـ٧٠.

٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، لمحمد بن أحمد بن حمزة الرملي المصري الشهير بالشافعي الصغير ، المتوفى سنة ٤٠٠١هـ ".

وهذه الكتب الأربعة هي المعول عليها عند الشافعية ، وهي عندهم من أحسن الشروح" ، وكلها مطبوعة ومتداولة بين أهل العلم ، وقد اعتنى بها العلماء ، وعملوا الحواشي الكثيرة على بعضها .

ويعد كتاب «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي المكي هو المقدم عند علماء حضرموت والشام والأكراد وداغستان وأكثر أهل اليمن . ويعد كتاب «نهاية المحتاج» للرملي هو المعتمد عند علماء الحرمين ومصر ، وهذا فيما إذا تعارض قولهما في الترجيح".

ومن أشهر المصنفات التي عملت على المنهاج أيضًا:

۱ – السراج على نكت المنهاج ، لشهاب الدين أحمد بن لؤلؤ المعروف بابن النقيب ، المتوفى سنة ٧٦٩هـ(٠٠) .

⁽١) مطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : على معوض ، وعادل عبد الموجود ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ.

⁽٢) مطبوع في المكتبة الإسلامية ، ومعه حاشية الشبراملسي ، وحاشية المغربي الرشيدي .

⁽٣) انظر: الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج، ص ٦٧٥ ؛ سلم المتعلم المحتاج، ص ٦٢٧.

⁽٤) مختصر الفوائد المكية ، ص ٧٤؛ الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج ، ص ٦٧٥؛ سلم المتعلم المحتاج ، ص ٦٢٨ ؛ المذهب عند الشافعية ، د/ محمد إبراهيم علي ، ص ١٨ .

⁽٥) مطبوع في مكتبة الرشد ، الرياض ، تحقيق : أحمد الدمياطي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ .

٢- كافي المحتاج إلى شرح المنهاج ، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، المتوفى
 سنة ٧٧٧هـ .

٣ - قوت المحتاج في شرح المنهاج ، لأحمد بن حمدان الأذرعي المتوفى سنة
 ٧٨٣هـ ٣٠. وله أيضًا : غنية المحتاج في شرح المنهاج .

٤- الديباج في توضيح المنهاج ، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، المتوفى
 سنة ٧٩٤هـ٣.

٥- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ، لسراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن ، المتوفى سنة ٤٠٨هـ ٠٠٠٠.

٦ - ولابن الملقن أيضًا: تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ٥٠٠ .

٧ - ولابن الملقن أيضًا: عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج ٥٠٠ .

(١) حقق منه رسائل جامعية منها: رسالة الباحث: محمد حسن عبد الرحمن ، الجامعة الإسلامية ، من أول كتاب الصلاة إلى نهاية باب صلاة المسافر ، وحققت منه رسائل أخرى أيضًا .

⁽٢) الكتاب يحقق في دار الميراث النبوي باليمن حسب ما أفاد به بعض الباحثين .

⁽٣) مطبوع في دار حراء ، مكة ، تحقيق : عثمان غزال ، الطبعة الأولى ، ٩ · · ٢ م .

⁽٤) مطبوع في دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني ، الطبعة الأولى ، ٦٠٤ هـ.

⁽٥) مطبوع في المكتب الإسلامي ، بيروت ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤هـ.

⁽٦) حقق رسائل جامعية في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ومطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق عز الدين البدراني ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .



٨ - ولابن الملقن أيضًا: عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج ٠٠٠٠ .

٩ - ولابن الملقن أيضًا: الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسهاء واللغات

۱۰ - النجم الوهاج في شرح المنهاج ، لمحمد بن موسى الدميري ، المتوفى سنة ٨٠٨هـ ٣٠.

11 - روض الطالب ، لإسهاعيل بن أبي بكر ابن المقري اليمني المتوفى سنة ٨٣٧هـ ، وهو اختصار لكتاب «المنهاج» وقد شرحه الشيخ زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ٩٢٦هـ في كتاب سهاه : «أسنى المطالب شرح روض الطالب» ...

۱۲ - دلائل المنهاج من كتاب رب العالمين وسنة سيد المرسلين ، لعبد الملك ابن أبي المنى الحلبي ، المتوفى سنة ٨٣٩هـ(٠٠).

١٣ - بداية المحتاج في شرح المنهاج ، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد بن

(١) حقق منه رسائل جامعية في الجامعة الإسلامية ، منها : رسالة ماجستير للباحث / خالد بن حسن بارباع ، من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب صلاة النفل .

⁽٢) توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة البلدية بالأسكندرية برقم (٢٢٩٤ -ب) ، ونسخة أخرى بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٤٤٧٣) .

⁽٣) مطبوع في دار المنهاج ، جدة ، الطبعة الثانية ، عام ١٤٢٨هـ.

⁽٤) الكتاب مطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : محمد تامر حجازي ، الطبعة الأولى ، 18٢٢هـ.

⁽٥) حقق في رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى ، تحقيق الدكتور / قاسم الأهدل ، ١٤١٠هـ.

قاضي شهبة ، المتوفي سنة ٤٧٨هـ٧٠ .

١٤ - مغني الراغبين في منهاج الطالبين ، لنجم الدين محمد بن عبد الله ابن قاضي عجلون المتوفى سنة ٨٧٦هـ ".

١٥ - التاج في إعراب مشكل المنهاج ، لجلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ ٣٠.

17 - منهج الطلاب ، لزكريا بن محمد الأنصاري ، المتوفى سنة ٩٢٦هـ " ، وهو اختصار لكتاب «المنهاج» وقد اعتنى العلماء بهذا المختصر وبشرحه : فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ، لزكريا الأنصاري (صاحب المتن) .

۱۷ – هادي المحتاج شرح المنهاج ، لأبي الحسن محمد بن محمد البكري ، المتوفى سنة ٩٥٢هـ ٠٠٠.

۱۸ - السراج الوهاج على متن المنهاج ، لمحمد الزهري الغمراوي ، المتوفى بعد سنة ١٣٣٧هـ .

⁽۱) حقق منه رسائل جامعية في جامعة أم القرى ، منها : رسالة ماجستير ، للباحث يحيى بن إبراهيم خلوفة، من بداية كتاب الطهارة إلى آخر باب صفة الصلاة ، ١٤٢٧هـ.

⁽٢) حقق منه رسائل جامعية في جامعة أم القرى.

⁽٣) منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٣٤٠) وحقق في رسالة جامعية بكلية البنات ، تحقيق: أسهاء الرحيلي .

⁽٤) مطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : صلاح عويضة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ.

⁽٥) مخطوط ومنه نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، برقم (٧٨٥٧) .

⁽٦) مطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت ، عام ٢٠٠٩م .



١٩ - الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج ، لأحمد بن أبي بكر بن سميط العلوي الحضر مي المتوفى سنة ١٣٤٣ هـ ١٠٠٠.

٢٠ – سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج ، لأحمد ميقري شميلة الأهدل ، المتوفى سنة ١٣٩٠هـ ٠٠٠.

٢١- زاد المحتاج بشرح المنهاج ، لعبد الله بن حسن الكوهجي ".

۲۲ – بيان بعض غرض المحتاج إلى كتاب المنهاج ، لمحمد بن عبد الرحمن الفزاري^(۱) .

* * *

(١) مطبوع في دار المنهاج ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ (مع كتاب المنهاج للنووي) .

⁽٢) مطبوع في دار المنهاج ، جدة ، عناية : إسهاعيل عثمان زين ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ (مع كتاب المنهاج للنووي) .

⁽٣) مطبوع في المكتبة العصرية ، بيروت ، تحقيق : عبد الله الأنصاري ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٢هـ .

⁽٤) مخطوط ، ومنه نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، برقم (١٨١٥) .

المبحث الثالث ترجمة صاحب الشرح

وفيه تمهيد، وسبعة مطالب:

التمهيد: في عصر الشارح.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: آثاره العلمية.

المطلب الخامس: حياته العملية.

المطلب السادس: مكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.



التمهيد

عصرالشارح

عاش الإمام تقي الدين السبكي في الفترة من عام ١٨٣هـ وحتى عام ١٥٧هـ، وهي الفترة التي سبقها سقوط بغداد سنه ١٥٦هـ، وكان أثر ذلك الحدث لا يزال باقيًا بين الناس ، كما أن الحروب الصليبية والتي استمرت حتى عام ١٩٠هـ "كانت آثارها على الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية باقية .

ويمكن ذكر بعض ما وقع في ذلك العصر من أحداث أثرت على حياة الشارح في النقاط التالية:

أولاً: شهدت الحالة السياسية في هذه الفترة الكثير من الاضطراب والقلاقل. فالتتار رغم إسلام كثير منهم بعد أن أسلم سلطانهم غازان بن أرغون (ت٢٠٧هـ) حفيد هولاكو والذي أسلم سنة ٦٩٤هـ ولا أن البلاد الإسلامية لم تأمن مكرهم وشرهم، فقد وقعت حروبهم في بلاد الشام عام ٢٩٩هـ، والتي انتصر فيها التتار، ودخلوا دمشق، وأفسدوا فيها، وما أعقبها من حروب أيضًا بينهم وبين المسلمين، كما أن تنازع الخلفاء والسلاطين على الملك كان له أثره البالغ في الاضطراب السياسي وما ينتج عنه من تحزبات وطوائف ...

ثانيًا: تأثرت الحركة العلمية في هذا العصر بالحراك السياسي المضطرب في تلك الفترة ، وكان من أثره تلك التعصبات المذهبية التي أدت إلى حبس بعض

⁽١) البداية والنهاية ، ١٧/ ٦٣١ .

⁽٢) شذرات الذهب، ٥/ ٤٢٨.

⁽٣) انظر : البداية والنهاية ، ١٨/ ٢٠ ، ٣٣ .

العلهاء ، أو التضييق عليهم ، أو نفيهم من البلاد أو غير ذلك ، وهذا امتداد للحركة السائدة في العصر قبله ، لكن بدأ في هذا العصر النهوض بالحركة العلمية بعد الجمود والتعصب الذي كان سائدًا في العصر السابق (من سنة ٣٥٠-٣٥٦هـ).

ولذا ظهر في هذا العصر الدعوة إلى نبذ التعصب المذهبي ، وفتح مجال الاجتهاد لأهله وإن خالف المذاهب ، وكان يقابل هذا الفريق فريق آخر يرى المصلحة في الأخذ بقول الأئمة وجمهور أهل العلم ".

ثالثًا: ظهر في هذا العصر الذي عاش فيه الشارح الكثير من أئمة الإسلام الذين كان لهم أكبر الأثر في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية وغيرها في بلاد الشام ومصر منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٢٧٨هـ)، وتلميذه ابن القيم (ت٢٥٥هـ)، والذهبي (ت٤٧٥هـ)، والمزي (ت٢٤٧هـ)، وابن دقيق العيد (ت٢٠٧هـ)، وأبن كثير (ت٤٧٧هـ)، وابن المرحل (ت٢١٦)، وغيرهم من الفقهاء والأعلام ممن يرد ذكرهم في شيوخه وتلاميذه. وقد كان لهؤلاء العلماء مكانتهم، ومهابتهم بين الناس ولاة وعامة، وكان من هؤلاء العلماء الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله -.

رابعًا: في هذا العصر كانت المدارس العلمية متوافرة منتشرة ، تحوي هذه المدارس مكتبات علمية تلبي حاجة الدارسين وأهل العلم منها، وتجري فيها الأرزاق على مشيختها والدارسين فيها ، وقد تولى الإمام تقي الدين السبكي مشيخة

⁽١) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي ، بدران أبو العينين ، ص ٩٩ ؛ المدخل لدراسة الـشريعة ، عبد الكريم زيدان ، ص ١٢٢ .



العديد من تلك المدارس ، وقام بالتدريس فيها، وتولى مشيختها أئمة الإسلام في عصرهم: كابن الصلاح ، والنووي ، والمزي ، والذهبي ، وغيرهم، مما يوضح أهميتها وأثرها في تخريج العلماء .

خامسًا: وجد في هذا العصر نتيجة تلك الحركة العلمية مناظرات وردود بين بعض العلماء ، كان منها ما وقع بين شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ، والإمام تقي الدين السبكي الذي صنف ردًّا على شيخ الإسلام في مسألة الطلاق ، ومسألة الزيارة . وهو يعطي دلالة على السجال العلمي بين علماء ذلك العصر، وتعدد الأقوال المفتى بها ، والشائعة عند الناس ".

هذه الإلماحات والإشارات تعطي تصورًا عن الحركة السياسية والاجتهاعية والعلمية في ذلك العصر، وتوضح الحالة التي عاشها الإمام السبكي - رحمه الله - في تلك النواحي المتعددة، والتي تأثر بها الإمام السبكي وأثر فيها.

* * *

⁽۱) وسيأتي - إن شاء الله - ما كتبه السبكي في ذلك في الكلام على مؤلفاته ، وردوده على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم - رحمها الله - ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ، ما ۱۷/۱۸ في حوادث سنه ۷۰۰هـ ، فيقول إنه حصل الصلح بين قاضي القضاة تقي الدين السبكي وبين الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية على يد أحد الأمراء في بستان السبكي وسبب ذلك أن السبكي نقم على ابن القيم إكثاره من الفتيا بمسألة الطلاق .

المطلب الأول

اسمه ونسبه ومولده (۱)

هو أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن عمّام بن يوسف بن موسى بن تمّام بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مِسْوار بن سَوَّار بن سُوَّار بن سُليم السُّبْكي.

هكذا ساق تاج الدين السبكي نسب والده ".

وزاد تلميذه الصفدي في نسبته فقال : «الأنصاري ، الخزرجي ، المصري الشافعي ، الأشعري» (٣) .

وانظر ترجمته أيضًا في: تذكرة الحفاظ ، ٤/٧٠٥١ ؛ البداية والنهاية ، ١٨/ ٥٦٥-٥٦٥ ؛ العقد المذهب، ص ٤١٤-٤١٤ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ٤/٣٢٢ ؛ طبقات الفقهاء الشافعية ، ابن المذهب، ص ١٦٨-١٦٠ ؛ مرآة الجنان ، ٤/ ٣١٠- ٣٠٠ ؛ النجوم الزاهرة ، ١/ ١٦٨ – ٣١٩ ؛ قاضى شهبة ، ٢/ ١٦٠ – ١٢٠ ؛ مرآة الجنان ، ٤/ ٢٠٠ – ٢٠٠ ؛ النجوم الزاهرة ، تاريخ المدارس بغية الوعاة ، ٢/ ١٧٦ – ١٧٠ ؛ طبقات الحفاظ ، ص ٥٧٥ – ٢٥٠ ؛ الدارس في تاريخ المدارس ، ١٢٥ – ١٣٠ ؛ شذرات الذهب ، ١٢٥ – ١٣٠ ؛ طبقات الشافعية ، ابن هداية الله الحسيني ، ص ٢٠٠ – ٢٢١ ؛ شذرات الذهب ، ٢/ ١٨٠ ؛ البدر الطالع ، ١/ ٣٠٠ – ٣٢١ ؛ الأعلام ، ٤/ ٣٠٠ ؛ معجم المؤلفين ، ١/ ١٢٠ - ١٢٨ ؛ الأعلام ، ٤/ ٣٠٠ ؛ معجم المؤلفين ، ١/ ١٢٠ .

⁽۱) ترجمته في: أعيان العصر ، ٣/ ٤١٧ ك - ٤٥٥؛ الوافي بالوفيات ، ٢١ / ٢٥٣ - ٣٦٥؛ طبقات السافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ١٠ / ١٣٩ - ٣٣٩ ؛ طبقات السافعية ، الإسنوي ، ٢/ ٧٥ - ٧٦ ؛ الدرر الكامنة ، ٣/ ٣٦ - ٧١ ؛ البيت السبكي ، محمد الصادق حسين ؛ تقي الدين السبكي وأثره في الفقه والقضاء ، مغاوري السيد .

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ١٣٩ .

⁽٣) الوافي بالوفيات ، ٢١/ ٢٥٣ .



وقد بين تاج الدين السبكي - رحمه الله - أن جَدَّه كان يذكر نسبهم إلى الأنصار بخلاف والده ، وعلَّل ذلك بقوله : « وإنها كان يترك الشيخ الإمام كتابة ذلك لوفور عقله، ومزيد ورعه ، فلا يرى أن يطرق نحوه طعن من المنكرين ، ولا أن يكتبها مع احتهال عدم الصحة ، خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم .

وقد كانت الشعراء يمدحونه ،ولا يُخلون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار وهو لا ينكر ذلك عليهم ، وكان -رحمه الله- أورع وأتقى لله من أن يسكت على ما يعرفه باطلاً »(1).

ولد تقي الدين السبكي في شهر صفر عام ٦٨٣هـ بسُبُك وهي قرية بالمنوفية في مصر ". وهي سُبكان : سبك العبيد " ، وسبك الثلاث ".

* * *

(١) طبقات الشافعية الكرى ، ١٠/ ٩٢ .

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ / ١٤٤ ؛ طبقات السافعية ، الإسنوي ، ٢/ ٧٥ ؛ العقد المذهب ، ص ٤١٣ .

⁽٣) ونسبه إليها في : الدرر الكامنة ، ٣/ ٦٣ ؛ معجم المؤلفين ، ٧/ ١٢٧ . وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ، ص ١٢١٧ ، (سبكه) : قال : « سُبُك الضحاك ، بالضم : قرية بمصر . وسُبُك العبيد : أخرى منها شيخنا على بن عبد الكافى » .

⁽٤) ونسبه إليها في : النجوم الزاهرة ، ١٨/١٠ .



المطلب الثاني

نشأته

نشأ الإمام تقي الدين السبكي في بيئة علمية صالحة ، ورعاية من والديه وأسرته ، قد هيأت له سبل العلم وطلبه ، وصرفت عنه ما يلهيه ويشغله ،وقد هيأ الله تعالى والديه للقيام بشأنه وتوفير ما يجتاجه ، حتى بعد زواجه بابنة عمه وعمره خس عشرة سنة ، فقد ألزمها والده ووالدها أن لا تحدثه في شيء من أمر نفسها ، يقول ابنه تاج الدين السبكي : «صحبته مدة ثم إن والدها بلغه أنها طالبته بشيء من أمر الدنيا فطلبه وحلف عليه بالطلاق ليطلقها ، فطلقها ، فانظر إلى اعتناء والده وعمه بأمره ، وكان ذلك خوفًا منها أن يشتغل بَالُه بشيء غير العلم » «٠٠.

وفي صغره تفقه على والده ، وكان يمضي غالب ليله ، وجميع نهاره في طلب العلم ، فكان يخرج من البيت صلاة الصبح ويشتغل على المشايخ إلى قريب الظهر ، ثم يعود ليتناول طعامه ، ثم يخرج إلى الطلب حتى المغرب ، ويمضى ليله في الاشتغال أيضًا ".

وهكذا كان يصرف وقته ، ولا ينصرف إلى غير ذلك .

وقد دخل القاهرة مع والده بعد أن حفظ «التنبيه» وغيره ، وقرأ على ابن بنت الأعز وغيره °.

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٤٥/١٥ .

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ١٤٤/١٠.

⁽٣) طبقات الشافعية الكرى ، ١٠/ ١٤٥ وانظر : طبقات الفقهاء الشافعية ، ابن قاضي شهبة ، ١١٧ / ١

وفي عام ٢٠٦هـ رحل مع والده إلى الشام في طلب الحديث ، وناظر فيها ، وعاد بعدها بسنة إلى القاهرة واستوطنها ، وفيها أقبل على التصنيف والفتيا والتدريس ···

وسيأتي -إن شاء الله تعالى- تفصيل القول في مشايخه الذين أخذ عنهم ، واستفاد من علمهم .

* * *

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ١٦٦ ، وانظر : طبقات الشافعية ، الإسنوي ، ٢/ ٧٥ .

المطلب الثالث

شيوخه وتلاميذه

تتلمذ السبكي - رحمه الله - على عدد من أعلام عصره وغيرهم في فنون متنوعة ، أذكر منهم ():

- ١ـ والده عبد الكافي السبكي ، تفقه عليه في الصغر، وكان قد ولي قضاء الشرقية
 وأعمالها، والغربية وأعمالها من الديار المصرية ، توفي سنة ٧٣٥هـ (١٠) .
- ٢_ نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة ، المتوفى سنة ١٧هـ، الملقب بالفقيه ،
 وعليه قرأ الفقه ، وكان عظيم الانتفاع به ، كثير الثناء عليه " .
- ٣_ علاء الدين علي بن محمد الباجي ، المتوفى سنة ٢٧٤هـ، وعليه قرأ الأصلين وسائر المعقولات⁽¹⁾.
- ٤_ سيف الدين عيسى بن داود البغدادي ، المتوفى سنة ٥٠٧هـ ، وعليه قرأ المنطق والخلاف (٠٠).
- ٥_ الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي ، المتوفى سنة ٥٠٧هـ،

⁽١) انظر شيوخه في : أعيان العصر ، ٣/ ٤٢٣ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ١٤٦/١٠ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ١١٧ ؛ الدرر الكامنة ، ٣/ ٣٣ .

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٨٩.

⁽٣) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ٩/ ٢٤ .

⁽٤) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٣٣٩ .

⁽٥) ترجمته في : الدرر الكامنة ٤/ ٢٣٩.



وأخذ عنه الحديث ولازمه كثيرًا ١٠٠٠.

حمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، المتوفى سنة ٥٤٧هـ، وعنه أخذ النحو⁽¹⁾.

وغيرهم كثير من مشايخه في القاهرة والإسكندرية ودمشق وبغداد وقد ذكر في معجمه الذي خرجه له تلميذه ابن أيبك الصفدي جمًا غفيرًا ، وعددًا كثيرًا من شيوخه ، يضاف إلى ذلك أنه قرأ الكثير بنفسه ، وحصًّل الأصول والفروع وسمع الكتب والمسانيد ".

تلاميده:

تتلمذ على الإمام تقي الدين السبكي جمع من الطلاب والدارسين صار بعضهم أئمة عصرهم، وأعلام زمانهم، منهم ":

1- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، المتوفى سنة ٧٦٤هـ ، وكان من الملازمين لشيخه وذكر في كتابيه: «الوافي بالوفيات» و «أعيان العصر» جملة من أخباره مع شيخه (٠٠).

٢_ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ ، وذكر في

(١) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠٢/١٠ .

⁽٢) ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ٩/ ٢٧٦ .

⁽٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ١٤٧ ؛ شذرات الذهب ، ٦/ ١٨٠ .

⁽٤) انظر : طبقات الفقهاء ، ابن قاضى شهبه ، ٢/ ١١٧ ؟ مقدمة المحقق لكتاب السيف المسلول (إياد العوج) ، ص ٥٤ .

⁽٥) الوافي بالوفيات ، ٢١/ ٢٥٣ - ٣٦٥ ؛ أعيان العصر ، ٣/ ٤١٧ - ٤٥٥ .

طبقاته ترجمة لشيخه ووصفًا له ١٠٠٠.

- ٣_ شهاب الدين أحمد بن لؤلؤ المصري ، المتوفى سنة ٧٦٩هـ ٠٠٠٠.
 - ٤_ خالد بن عيسى البلوي الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٦٧هـ.
- ٥_ أبو الفتوح تقي الدين محمد بن عبد اللطيف السبكي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ ٣٠.
- آبناؤه: جمال الدین أبو الطیب الحسین المتوفی سنة ۷۵۵هـ، وتاج الدین أبو نصر عبد الوهاب المتوفی سنة ۷۷۱هـ، وجهاء الدین أبو حامد أحمد المتوفی سنة ۷۷۳هـ.

وغيرهم من العلماء.

* * *

(۱) طبقات الشافعية ، ۲/ ۷۵–۷٦ .

⁽٢) ترجمته في : طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ١٥٥ ؛ شذرات الذهب ، ٦/٣/٦ .

⁽٣) ترجمته في : طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ١٣٥ .



المطلب الرابع آثاره العلمية

كان للإمام السبكي - رحمه الله - أثارًا علمية مباركة ، فدروسه تخرج بها جمع من العلماء ، وأبناؤه كانوا من أعلام عصرهم ، ومؤلفاته كانت مرجعًا للباحثين، ومرجعًا عند المحققين .

لقد كان -رحمه الله- حفيًا بالتأليف والتصنيف، وتحرير المسائل والفتاوى ، وتفصيل القول فيها ، ولعل الناظر في مصنفاته والمتأمل فيها يلحظ الأمور التالية :

أولاً: أن مصنفاته ورسائله العديدة تشهد له بالمكانة العلمية الراسخة ، والمنزلة الفقهية والأصولية العالية ، وقدرته إذا رغب في ذكر الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية ، مع تحرير القضايا اللغوية والأدبية ، ودقة نظرته وتمحيصه للأقوال والأدلة .

ثانيًا: أن كثرة أعماله ومناصبه لم تمنعه من التصنيف والتأليف لكنها فيما يظهر حالت دون اشتغاله بمصنفات كبار مع أنه شرع في شرح «المنهاج» شرحًا مطولاً، وبدأ بكتاب الصلاة ولم يزد عليه، ثم عدل إلى شرحه هذا ولم يتمه -رحمه الله- كما أنه أكمل شرح النووي على «المهذب» ولم يتمه -كما سيأتي إن شاء الله - وليس له في الفقه كتاب يجمع أبوابه ".

⁽۱) قال ابن السبكي في ترجمة والده في الطبقات الكبرى ، ۱۰ / ۲۵۸ في إحدى نسخ الكتاب كما في الهامش: «فهذا ما حضرني الآن من ترجيحاته ... واعلم أنها إنها قَلَّت من كتاب الطلاق إلى آخر الفقه ؛ لأنه انتهى في «شرح المنهاج» إلى أثناء الطلاق ، وفي «شرح المهذب» إلى أثناء التفليس ، فلم أجد له كتابًا بعد ذلك يدل على ترجيحاته، وإنها أخذت ما وجدت من مصنفات له لطاف في مسائل مفردة» .

ثالثًا: أن كثرة مؤلفاته عائد لكون أكثرها رسائل وفتاوى ، فقد كانت له - رحمه الله - القدرة على أن يكتب مصنفًا في أي مسألة تعرض عليه ، بل ربها كتب في مسألة واحدة سبع رسائل .

وفيها يلي بيان بأسهاء مؤلفاته:

أولاً: مؤلفاته المطبوعة ٠٠٠:

- ۱ إبراز الحكم من حديث «رفع القلم» · · · .
 - ٢ الإبهاج في شرح المنهاج ".
 - $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$
 - ٤ إشراق المصابيح في صلاة التراويح ٥٠٠.

(١) مرتبة حسب حروف الهجاء.

⁽٢) مطبوع بتحقيق: كيلاني محمد خليفة ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٢هـ. ، وذكر ابن السبكي أيضًا في طبقاته ، ١٠/ ٣٠٩: الكلام على حديث « رفع القلم » .

⁽٣) قال ابن السبكي في طبقاته ، ١٠ / ٣٠٧ : « في أصول الفقه ، عمل منه قطعة يسيرة فانتهى إلى مسألة مقدمة الواجب ثم أعرض عنه فأكملته أنا » . وحقق رسائل جامعية في جامعة أم القرى ، وهو مطبوع في دار الكتب العلمية ، بيروت .

⁽٤) مطبوع بتحقيق: حاتم الضامن ، دار البشائر ، الطبعة الأولى ، عام ٤٢٤ ه..

⁽٥) مطبوع بتحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، ١٩٨٧م، قال ابن السبكي في طبقاته، ١٠/ ٣٠٩: « نور المصابيح في صلاة التراويح، ضياء المصابيح، ضوء المصابيح، إشراق المصابيح، تقييد التراجيح، ومصنفان آخران في ذلك، تكملة سبعة » وهي ضمن فتاوى السبكي أيضًا، ١/ ١٥٥٠.



- الاعتبار ببقاء الجنة والنار⁽¹⁾.
- ٦ الاعتصام بالواحد الأحد من إقامة جمعتين في بلد ...
 - ٧ الانكفاف عن إقراء الكشاف".
 - ٨ بذل الهمة في إفراد العم وجمع العمة ⁽¹⁾
 - ٩ بيان المحتمل في تعدية عمل ٠٠٠ .
- ١٠ بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط".

(۱) وهي رسالة رد فيها على من قال بفناء النار ، وهي مطبوعة بتحقيق : الدكتور / طه الدسوقي حبيش ، القاهرة ، عام ١٩٨٧م ، ومطبوعة ضمن رسائل أخرى بعنوان : التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني ، تأليف : مجموعة من العلماء .

- (٢) رسالة ضمن فتاوى السبكي ، ١/١٧١ .
- (٣) منشور ضمن ترجمته في كتاب: تراجم نحاة مغنى اللبيب للسيوطي.
- (٤) رسالة ضمن فتاوى السبكي ، ١/ ٨٧ . ومنها : نسخة مخطوطة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض . ومنه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز) .
 - (٥) منشور في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .
- (٦) حققه: نورة بنت أمين البساطي ، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بعنوان: «تقي الدين السبكي وجهوده النحوية مع تحقيق رسالته: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط» ، عام ١٤١٤هـ.

- 11 تحقيق النظر في حكم البصر".
- ١٢ التعظيم والمنة في (لتؤمنن به ولتنصرنه) ٠٠٠.
 - 17 تكفير الصحابة وحكمه ⁽¹¹⁾.
- ١٤ تكملة المجموع شرح المهذب (لم يتمه) .
 - ١٥ التمهيد فيها يجب فيه التحديد^{٥٠} .
 - ١٦ تنزيل السكينة على قناديل المدينة ٠٠٠.
 - ١٧ حفظ الصيام من فوت التمام ٥٠٠٠.
- ١٨ الحلم والأناة في إعراب قوله تعالى (غير ناظرين إناه) ٥٠٠.

(١) حققه: عبد الحكيم محمد الأنيس، مطبوع ضمن «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام»، المجموعة التاسعة، عام ١٤٢٧هـ، وقال المحقق: المنسوب لتقي الدين السبكي.

(٢) رسالة ضمن فتاوى السبكي ، ١/ ٣٨ . ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز)

- (٣) رسالة ضمن : فتاوى السبكي ، ٢/ ٥٦٩ .
 - (٤) مطبوع بمطبعة الإمام بمصر.
- (٥) مطبوع بتحقيق: صلاح الدين المنجد، عام ١٣٧١هـ.
- (٦) حققه: مصطفى عهار منلا، منشور في: مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع ١١، عام ١٤٢٥هـ.
 - (٧) رسالة ضمن: فتاوى السبكي ، ١/ ٢٢٠.
- (٨) حققه : أحمد بن محمد القرشي ، منشور في : مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، س ٢٠ ، ع ١٣٩٠ ، عام ١٤٢٨هـ.



- ١٩ الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية ٠٠٠ .
 - · ٢ الدلالة على عموم الرسالة ".
- ٢١ الرسائل السبكية في الرد على ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ".
 - ۲۲ رسالة في بر الوالدين⁽¹⁾.
 - ۲۳ الرفدة في معنى (وَحْدَه) ٥٠٠ .
 - ٢٤ رفع اليدين في الصلاة ".
- ٢٥ سؤالان في: النظر المصيب في عتق القريب، والمعَلِّم في اتباع ما يُعَلَّم ٧٠٠.
 - ٢٦ − السهم الصائب في قبص دَيْن الغائب^(۱).

(١) مطبوع ضمن رسائل أخرى بعنوان : التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني ، ومطبوعة أيضًا في مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٤٧هـ .

(٢) رسالة ضمن : فتاوي السبكي ، ٢/ ٥٩٤ .

(٣) مطبوع في عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٣هـ .

- (٤) حققها: الدكتور نظام الدين يعقوبي ، منشورة ضمن كتاب: لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام ، دار البشائر ، بيروت ، المجموعة الرابعة ، عام ١٤٢٣هـ .
 - (٥) حققه : عبد الإله نبهان ، ومنشور في : مجلة التراث العربي ، دمشق ، ع ١٧ ، ١٩٨٤م .
- (٦) قال ابن السبكي في طبقاته ، ١٠/ ٣١١ : «أحاديث رفع اليدين» . والكتاب مطبوع في دار إحياء التراث العربي ، وهي جزء من كتاب في أربع صفحات .
 - (٧) حققه يوسف أحمد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢هـ.
- (A) حققه : الدكتور / خالد بن محمد العروسي ، منشور في : مجلة جامعة أم القرى لعلوم الـشريعة واللغـة العربية ، ع ٢٥ ، عام ١٤٢٣هـ.

- ٧٧ السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل ٠٠٠ -
- ٢٨ السيف المسلول على من سَبَّ الرسول".
 - ٣٩ شفاء السقام في زيارة خير الأنام "
- · ٣ الطريقة النافعة في الإجارة والمساقاة والمزارعة (1).
- ٣١ الطوالع المشرقة في الوقف على طبقة بعد طبقة ٥٠٠٠.
- ٣٢ العلم المنشور في إثبات الشهور . وله : فتوى مطولة في موضوع

⁽۱) حققه: محمد زاهد الكوثري، مكتبة زهران، الطبعة الأولى، عام ١٣٥٦ه. والكتاب ردعلى نونية الإمام ابن القيم -رحمه الله - وفيه كلام شنيع وباطل، وألفاظ لا يصح إطلاقها على إمام من أئمة المسلمين، ومنزلة الإمام ابن القيم في السنة، ونصرها، والعلم بها، والعمل، أشهر من أن يذكر، وانظر المزيد على هذا الكتاب وعقيدة السبكي في: آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية، للباحث: عجلان العجلان، طبعة كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٣٠ه. وانظر أيضًا: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لابن القيم، وقد حققت هذه النونية في أربع رسائل للهاجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطبعت بإشراف الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-دار عالم الفوائد، عام ١٤٢٨ه. وفيها موقف السبكي من هذه المنظومة وكتابه المذكور، ١٠٨/١.

⁽٢) مطبوع بتحقيق: إياد بن أحمد الغوج ، دار الفتح ، عيَّان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .

⁽٣) قال ابن السبكي في طبقاته ، ١٠ / ٣٠٨ : « وهو الرد على ابن تيمية ، وربها سمي شن الغارة على من أنكر السفر للزيارة » . وهو مطبوع في دار الكتب العلمية ، تحقيق : حسين محمد شكري ، ٢٠٠٨م .

⁽٤) رسالة ضمن: فتاوى السبكي ، ١/ ٣٨٩.

⁽٥) حققه: الدكتور / خالد عبد الله الشعيب، منشور في: مجلة الأوقاف، الكويت، ٩٨.

الأهلة".

٣٣ - الغيث المغدق في ميراث ابن المعتق ٠٠٠.

۳٤ - فتاوى السبكى^{...}.

~~ فصل المقال في هدايا العمال".

٣٦ - الفهم السديد من إنزال الحديد (٥٠٠)

٣٧ - قدر الإمكان المختطف في دلالة «كان إذا اعتكف» ٠٠٠.

٣٨ - قضاء الأرب في أسئلة حلب (٠٠٠).

٣٩ - القول المحمود في تنزيه داود عليه السلام ٠٠٠٠ .

(١) مطبوع بتحقيق الشيخ محمد جمال الدين القاسمي ، الطبعة الثانية ، عام ١٤٠٠هـ، والفتوى هي مسألة: «من شهد برؤية الهلال منفردًا بشهادته واقتضى الحساب تكذيبه » وهي مطبوعة .

(٢) رسالة ضمن: فتاوى السبكي ، ٢/ ٢٢٤.

(٣) مطبوع بتحقيق : حسام الدين القدسي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٢هـ.

(٤) رسالة ضمن: فتاوى السبكي ، ١ / ٢٠٣ .

(٥) رسالة ضمن فتاوي السبكي ، ١/ ١١٩ .

(٦) رسالة ضمن : فتاوى السبكي ، ٢٠٣/١ وفي طبقات ابن السبكي ١٠ ٣١٤ : (القول المختطف في دلالة «كان إذا اعتكف»).

(٧) في طبقات ابن السبكي ، ١٠/ ٣١١ ، قال : «المسائل الحلبية ». والكتاب مطبوع في مكتبة مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، تحقيق : محمد عالم الأفغاني ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ.

(٨) حققه : حسام الحفناوي ، وطبعت قديمًا في المطبعة الدخانية بملتان بالهند ، عام ١٣٤٠هـ .

- ٤ القول الموعب في القضاء بالموجب·· .
 - ٤١ الكلام على حنث الناسي^(۱).
- 27 لا يجوز الوقف إلا على سبيل لا ينقطع · · · .
- ٤٣ مسألة: قوله تعالى: ﴿أَسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾ (").
 - ٤٤ مسألة: ما أعظم الله (٥٠).
 - 20 مسألة في الاستثناءات النحوية ٠٠٠ .
- 27 معنى قول الإمام المطلبي: (إذا صح الحديث فهو مذهبي) ···.
- ٤٧ منع ترميم الكنائس. وله: كشف الدسائس في ترميم الكنائس (^).

(١) حققه : علي بن إبراهيم القصير ، منشور في : مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، الرياض ، س١٦ ، ع٢٥، عام ١٤٢٥هـ.

- (٢) حققه: يوسف أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢هـ .
 - (٣) مذكور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، س ١٩ ، ع٧٦ ، عام ١٤٢٨ هـ.
- (٤) منشور في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز).
 - (٥) منشور في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي.
- (٦) مطبوع بتحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر ، بعنوان : « من رسائل السبكي النحوية : نيل العلا في العطف بلا ، ومسألة في الاستثناءات النحوية » ، القاهرة ، أبناء وهبة حسان ، ١٤٠٩.
 - (٧) مطبوع في دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٣ هـ .
- (A) الرسالة الأولى ضمن : فتاوى السبكي ، ٢/ ٣٦٩ . والرسالة الثانية مخطوطة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض .



- ٤٨ مُنية الباحث في دَيْن الوارث ...
- ٤٩ موقف الرماة في وقف حماة ٣٠.
 - ۰ ۵ میاه دمشق^۳.
- ٥١ نثر الجمان في عقود الرهن والضمان ٠٠٠.
- ٥٢ النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق (٥٠).
- ٥٣ نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق ···.

(۱) رسالة ضمن : فتاوى السبكي ، ۱/ ۳۲۰ ، وفي طبقات ابن السبكي ، ۱/ ۳۰۸ : منية الباحث عن حكم دَيْن الوارث.

(٢) رسالة ضمن : فتاوى السبكي ، ٢/ ١٨٧ . ومنها نسخة مخطوطة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض .

- (٣) رسالة ضمن: فتاوى السبكي ، ١/ ٤٥٣.
- (٤) رسالة ضمن : فتاوى السبكي ، ١/ ٢٩٩ .
- (٥) وبهذا العنوان وردت ضمن فتاوى السبكي ، ٢/ ٣٠٩ ، وقال ابن السبكي في طبقاته ، ١٠ / ٣٠٨ : «التحقيق في مسألة التعليق ، وهو الرد الكبير على ابن تيمية في مسألة الطلاق » . وهي مطبوعة ضمن رسائل أخرى بعنوان : التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني ، تأليف مجموعة من العلماء (كذا كتب على الغلاف وليس فيها بيانات النشر) وانظر الكلام على هذا الكتاب في : كتب حذر منها العلماء، مشهور آل سليمان ، ص ٢٣١ .
- (٦) في طبقات السبكي ، ١٠ / ٣٠٨ : «رافع الشقاق في مسألة الطلاق » وهو الرد الصغير على ابن تيمية . والرسالة مطبوعة ضمن رسائل أخرى بعنوان : التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني ، تأليف : مجموعة من العلماء .

- ٥٤ نيل العلافي العطف بلا".
- ٥٥ ورد العلل في فهم العلل.
- ٥٦ وصية تقى الدين السبكي لولده محمد ".

هذا ما وجدته من الكتب والرسائل المطبوعة.

ثانياً: مؤلفاته الأخرى:

ذكر تاج الدين السبكي في طبقاته الكبرى أسهاء مؤلفات والده وهي بالإضافة إلى ما تقدم:

- ١- الابتهاج في شرح المنهاج ،وهو الكتاب الذي جزء منه بين يديك .
- ٢- الاتساق في بقاء وجه الاشتقاق. وله: لمعة الإشراق في أمثلة الاشتقاق.
- ٣- أجوبة في رسائل وهي: جواب سؤال علي بن عبد السلام ؛ أجوبة أهل طرابلس ، رسالة أهل مكة ، أجوبة أهل صفد "، جواب سؤالات الشيخ الإمام نجم الدين الأصفوي ، الجواب الحاضر في

⁽۱) حققه: الدكتور خالد جمعة ، منشور في : مجلة معهد المخطوطات العربية ، مبح ٣٠ ، ج١ . ومطبوع أيضًا بتحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر بعنوان : «من رسائل السبكي النحوية : نيل العلا في العطف بلا ، ومسألة في الاستثناءات النحوية » القاهرة ، أبناء وهبة حسان ، ١٤٠٩ه.

⁽٢) مطبوع في دار البشائر الإسلامية ، عام ١٤٢١هـ.

⁽٣) مخطوط ومنه نسخة في : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، بعنوان : «جواب فتيا وردت من صفد ، فتيا من صفد وجوابها » .



وقف بني عبد القادر ، جواب سؤال من القدس الشريف ، جواب سؤال ورد من بغداد ، كتاب الحيل وهو جواب سؤال بيبغاروس نائب حلب الوارد من حلب ، كم حكمة أرتنا أسئلة (أرتنا) " ، جواب أهل مكة ، جواب المكاتبة في حارة المغاربة ، أجوبة سؤالات أرسلت إليه من مصر حديثية أوردها بعض المشايخ على كتاب "تهذيب الكهال» للحافظ المزي ، أجوبة مسائل سأله عنها ابنه تاج الدين في أصول الفقه، أجوبة أسئلة حديثية وردت من الديار المصرية.

- ٤- الأحاديث الواردة في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ٠٠٠ .
 - ٥- إحياء النفوس في صنعة إلقاء الدروس.
 - ٦- الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض ".
- ٧- الاقتناص في الفرق بين الحضر والقصر والاختصاص، في علم البيان.
 - ٨- الإقناع في الكلام على أن «لو» للإقناع ".
- 9- الإقناع في تفسير قوله تعالى: (ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع).
 - · ١ الألفاظ هل وضعت بإزاء المعاني الذهنية أو الخارجية .
 - ١١- أمثلة المشتق (أرجوزة).
 - ١٢- البصر الناقد في: لا كلمت كل واحد.

⁽١) وهو جواب عن أسئلة وردت من (أرتنا) ملك الروم.

⁽٢) مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ١٠١٥٣ ب.

⁽٣) منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز).

⁽٤) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٣٠٩ .

- ١٣ بيع المرهون في غيبة المديون ٠٠٠.
 - 14 بيع قناديل الذهب^(۱) .
- 10 التحبير المُذهب في تحرير المذهب، ذكره تقي الدين السبكي في مقدمة الابتهاج وذكر أنه شرح مبسط على المنهاج، شرح منه قطعة في كتاب الصلاة يقول تاج الدين السبكي عن والده: «ذُكر لي أن الشيخ علاء الدين أبا الحسن الباجي وقف عليها، فقال له: هذا ينبغي أن يكون على «الوسيط» لا «المنهاج» فأعرض عنه » ".
 - 17 التحفة في الكلام على أهل الصفة · · · .
- 17 التحقيق في مسألة التعليق، وله: رسالة في الحلف بالطلاق المعلق وتقدير وقوع الطلاق والفرق بينه وبين نذر اللجاج (٠٠٠).
 - ١٨ تفسير (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا).

⁽١) مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ١/٥٠٢.

⁽٢) مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ٦/ ٦١٣٣ .

⁽٣) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ / ٣٠٧ . وهو مخطوط ، ومنه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ب ١٦٧٠٧.

⁽٤) مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ٢٥٨٦/ ١ ف .

⁽٥) الرسالة الأولى بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، بـرقم ١٦٦٩٤ ب. والثانية بالأزهرية ، برقم ٨٤١ مجاميع .

اليهود عزير ابن الله) ٠٠٠.

· ٢- التهدي إلى معنى التعدي .

٢١- حديث نحر الإبل.

۲۲- الحلبيات".

٣٧- خروج المعتدة.

٢٤ - الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم ، (لم يكمل) ".

٢٥ درة الغواص في تضعيف الأوقاص ".

77- الردعلى ابن الكتاني^(۱).

٧٧ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، (لم يكمل) ٠٠٠٠.

٢٨ الرقم الإبريزي في شرح مختصر التبريزي ، (لم يكمل) (».

٢٩ الرياض الأنيقة في قسمة الحديقة ...

⁽١) يوجد نسخة من كل واحدة منها في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز).

⁽٢) مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ١٦٦٩٣ ب.

⁽٣) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ / ٣٠٧ . وهو مخطوط بمكتبة الأمبروزيانا بميلانو في إيطاليا .

⁽٤) مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ١٦٦٩٦ ب.

⁽٥) المصدر نفسه.

⁽٦) قال ابن السبكي في طبقاته الكبرى ، ١٠/ ٣٠٧: «بدأ فيه فعمل قليلاً من أوله ، ومن المنطق ، وأنا لم أقف على هذه القطعة، ولكنى بلغني أنها نحو كراسة واحدة ، وقد وسمت أنا شرحي على المختصر بهذا الاسم تبركًا بصنع الوالد ، وشرح تاج الدين مطبوع .

⁽۷) طبقات الشافعية الكبرى ، ۲۰۸/۱۰ .

⁽٨) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠٨/١٠ .

- ٣٠ شرح ما قيل في حديث نحر الإبل".
- ٣١ الصنيعة في ضمان الوديعة ، وله : النقول البديعة في ضمان الوديعة ، وله : وله : رسالة في المودع إذا مات ولم تؤخذ الوديعة منه ".
- ٣٢- ضرورة التقدير في تقويم الخمر والخنزير، وأخرى: كيف التدبير في تقوم الخمر والخنزير...
 - ٣٣ طلب السلامة في ترك الإمامة · · · .
 - ٣٤- طليعة الفتح والنصر في صلاة الخوف والقصر ٥٠٠٠.
 - ٣٥ غَيرُة الإيان لأبي بكر وعمر وعثمان.
 - ٣٦ فائدة زيد قائم قضية ١٠٠٠
- ۳۷ فتاوى وهي: فتوى أهل الإسكندرية، الفتوى العراقية، الفتاوى، فتوى «كل مولود يولد على الفطرة».

⁽١) مخطوط ومنه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز) .

⁽٢) المخطوطات الأربع منها نسخ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض برقم 17797 .

⁽٣) المصدر نفسه.

⁽٤) مخطوط ومنه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز).

⁽٥) مخطوط ومنه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ١٦٦٩٣ ب .

⁽٦) مخطوط ومنه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة (مكتبة الملك عبد العزيز).



- ٣٨- قطف النور في مسائل الدور ، وله : النور في الدور " .
 - ٣٩ القول التقوى في الوقف التقوى.
 - ·٤- القول الجد في تبعية الجد.
 - 1 ع القول الصحيح في تعيين الذبيح⁽¹⁾.
 - 27 كشف الغمة في ميراث أهل الذمة ".
 - 2- كشف اللبس عن المسائل الخمس.
 - ٤٤ الكلام على الجمع في الحضر لعذر المطر.
- ٥٥ الكلام على حديث (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث) ...
- 23 الكلام على قوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن).
 - ٤٧ الكلام على لباس الفتوة ، وهي فتوى الفتوة .
 - ٤٨ الكلام مع ابن اندراس في المنطق^(۱)
 - ٤٩- المباحث المشرقة ، وله: النقول والمباحث المشرقة .
 - ٥٠ مختصر طبقات الفقهاء.
 - ٥١ مختصر كتاب الصلاة لمحمد بن نصر .

(١) قال ابن السبكي في طبقاته ، ١٠/ ٣١١: « وله فيها مصنف ثالث ، وهذا في الديار المصرية ، ثم رجع عن مقالة ابن الحداد وصنف في الشام مصنفين آخرين في ذلك أحدهما أملاه عليًّ » .

(٢) مخطوط ومنه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، برقم ٢٨٨ ٤٤٠.

- (٣) مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ١٦٤٣٤ ب.
 - (٤) المصدر نفسه.
 - (٥) المصدر نفسه .

- مسائل وهي: مسألة فناء الأرواح ، مسألة في التقليد في أصول الدين، مسائل سئل عن تحريرها في باب الكتابة ، مسألة هل يقال العشر الأواخر، مسألة زكاة مال اليتيم ، مسألة فيمن باع دارًا وقفًا ٥٠٠ ، مسألة تعارض البينتين ، وله : العارضة في البينة العارضة .
 - ٥٣ المفرق في مطلق الماء والماء المطلق.
 - ٥٤ من أقسطوا ومن غلو في حكم نقول (لو).
 - ٥٥- المناسك الكبرى ، وله: المناسك الصغرى.
 - ٥٦ منتخب تعليقة الأستاذ في الأصول.
 - ٥٧ المواهب الصمدية في المواريث الصفدية ٠٠٠
 - ٥٨ نثر الجمان في عقود الرهن والضمان ، وله: مختصر عقود الجمان ٠٠٠٠ .
 - ٥٩ نصيحة للقضاة .
 - ٦٠ النظر المعيني في محاكمة أو لاد اليونيني .
 - ٦١- النوادر الهمدانية.
 - 77− نور الربيع من كتاب الربيع ، (لم يكمل)⁽¹⁾.

⁽١) مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ٢٠١٦٧ ب.

⁽٢) مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ٢٥٨٦ / ٢ ف .

⁽٣) الرسالة الأولى: مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، برقم ١٠٤٧ ف .

⁽٤) قال ابن السبكي في طبقاته الكبرى ، ١٠ / ٣٠٨ : « وهو كتاب جليل حافل كان وضعه على الأم ، لم يتمه ، وما كتب منه إلا قليلا » .

- ٦٣ هَرَب السارق.
- ٦٤- الوشى الإبريزي في حل التبريزي، (لم يكمل) ٠٠٠.
 - ٦٥- وشي الحلي في تأكيد النفي بلا^(١).
 - ٦٦- وقف بني عساكر.
 - ٦٧ وقف بيان ، وقف أولاد الحافظ.

هذه مؤلفاته وهي تزيد على ثلاثين ومئة، وتنسب له كتب ورسائل أخرى ما بين كتاب ورسالة وفتوى .

* * *

(١) المصدر نفسه.

⁽٢) المصدر نفسه.

المطلب الخامس

حياته العملية

كانت حياة الإمام السبكي -رحمه الله- العملية زاخرة بالأعمال الجليلة ، والمناصب الشريفة الرفيعة اللائقة بمثله ، ويمكن القول إن أهم أعماله هي:

أولاً: القضاء:

تولى الإمام السبكي -رحمه الله- قضاء الشام سنة ٧٣٩هـ واستمر فيه حتى سنة وفاته عام ٧٥٦هـ ولقب بقاضي القضاة ٧٠٠٠.

كما طلب لقضاء القاهرة ولم يتم الأمر وبقي على وظائفه بدمشق".

ثانياً: التدريس:

قام الإمام تقي الدين بالتدريس في عدد من المدارس العلمية المعروفة ، ففي درَّس السبكي في عدد من المدارس وهي ":

١ - المدرسة الغزالية .

٢ - المدرسة العادلية الكبرى.

٣- المدرسة الأتابكية.

⁽١) أعيان العصر ، ٣/ ٤٢٦ . .

⁽٢) أعيان العصر ، ٣/ ٤٢٦ ؟ الدرر الكامنة ، ٣/ ٦٤ .

⁽٣) أعيان العصر ، ٣/ ٤٢٥ ، الدرر الكامنة ، ٣/ ٦٤ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ١١٨ ؛ العقد المذهب ، ص ٤١٣ ؛ شذرات الذهب ، ٦/ ١٨٠ .

- ٤ المدرسة الكلابية.
- ٥- المدرسة المسرورية.
- ٦- المدرسة الشامية البرانية سنة ٢٤٧هـ ٠٠٠.
 - ٧- المدرسة الكلاسية بدمشق.
 - ٨- المدرسة السيفية .

9 - مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد وفاة الحافظ المزي ، ويبين تاج الدين السبكي مكانة العلماء الذين تولوا مشيختها فيقول: «الذي نراه أنه ما دخلها أعلم منه ، ولا أحفظ من المزي ، ولا أورع من النووي وابن الصلاح » ".

وفي مصر درَّس الإمام تقي الدين السبكي في عدد من المدارس وهي:

- ١ المدرسة المنصورية.
- ٢ المدرسة الكهارية.
 - ٣- جامع الحاكم.

ثالثاً: الخطابة:

تولى الإمام تقي الدين السبكي مشيخة جامع طولون بمصر سنة ١٦هـ ثم

(۱) يقول تاج الدين السبكي : «فها حل مفرقها، واقتعد نمرقها أعلم منه ، كلمة لا استثناء فيها ، كذا يكون من يتولى المناصب ، وبمثل هذا تناط المراتب » . طبقات الشافعية الكبرى ، ١٧٠/١٠ .

وانظر: الدرر الكامنة ، ٣/ ٦٤ ، شذرات الذهب ، ٦/ ١٨٠ .

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٨١/١٨ .

صارت لغيره سنة ١٩ ٧هـ ثم عاد إليها سنة ٧٢٧هـ واستمر فيها حتى عام ٧٣٩هـ حيث انتقل إلى دمشق .

وفي دمشق تولى خطابة الجامع الأموي سنة ٧٤٧هـ وباشرها مدة لطيفة يقول الذهبي عنه: « ما صعد هذا المنبر بعد ابن عبد السلام أعظم منه » · · · .

كما أنشد الذهبي أيضًا":

ا علاه الحاكم البحر التقي قا وأخطبهم وأقضاهم علي

ليهن المنب بر الأموي لما شيوخ العصر أحفظهم جميعًا

رابعًا: الفتوى:

كان الإمام تقي الدين السبكي المرجع لكثير من الناس في معرفة الأحكام الشرعية ، ترد عليه الفتاوى من كثير من بلاد المسلمين ، ويصنف الرسائل والكتب في الجواب عن بعضها .

لقد علت منزلته ، وذاع صيته ، وأقبل عليه الناس ، يسألونه ، ويستفتونه ، وأقبل عليهم يجيب سائلهم ، ويكتب لمحتاجهم ، ويصنف الرسائل اللطيفة والكتب القيمة المفيدة .

* * *

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٦٩/١٠ .

⁽٢) المصدر نفسه .

المطلب السادس

مكانته وثناء العلماء عليه

يعد الإمام السبكي - رحمه الله - علمًا بارزًا بين علماء عصره ، فقد بلغ بينهم المنزلة العالية ، والمكانة السامية ، والحديث عن مكانته أمر يطول بيانه ، والمقصود هنا الإشارة إلى شيء من منزلته ، ونعوت العلماء فيه .

ولقد تبوأ الإمام السبكي - رحمه الله - في المذهب الشافعي مكانًا رفعيًا ، فهو الشيخ الثالث في المذهب ، وإذا أطلق لفظ (الشيوخ) فالمراد بهم : الرافعي ، والنووي ، وتقى الدين السبكي ...

ودونك بعض أقوال العلماء في وصف هذه المنزلة العلمية له - رحمه الله - :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " - رحمه الله - : « لقد برز هذا على أقرانه » ،

⁽١) مختصر الفوائد المكية ، ص ٨٩.

⁽Y) هو: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني ، حامل لواء السنة ، الإمام المجتهد المطلق ، من لا تحصى فضائله ، وعجز الواصفون عن ذكر مناقبه ، أمده الله بقوة الإدراك والفهم ، وبكثرة الكتب ، وسرعة الحفظ ، والصدع بالحق وكثرة العبادة ولزوم السنة ، قال الذهبي : «هو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي ، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله ، وأنه ما رأى مثل نفسه ، عرض عليه قضاء القضاة ، ومشيخة الشيوخ فلم يقبل شيئًا من ذلك. وقال الذهبي : «لقد بصر السنة المحضة والطريقة السلفية واحتج لها ببراهين ومقدمات وأمور لم يسبق إليها ، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا مصر هو عليها حتى قام عليه خلق من علها وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا مصر هو عليها حتى قام عليه خلق من علها الحق المر الذي أداه إليه اجتهاده، وحدة ذهنه وسعة دائرته في السنن والأقوال » ، وقال الحافظ المذي : «لم يُر مثله منذ أربعائة سنة أو قال : خمسائة سنة » . وقد وقعت على الشيخ محن عظيمة حبس بسببها وأوذي ، وكان آخرها حبسه في قلعة دمشق سنتين وأشهرًا ، وبها مات سنة ٢٧هـ رحمه الله ورضي عنه ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

وكان شيخ الإسلام لا يعظم أحدًا من أهل العصر كتعظيمه له ، وكان كثير الثناء على تصنيفه في الرد عليه .

وقال الذهبي: «انتهى إليه الحفظ ومعرفة الأثر بالديار المصرية».

وكان أبو الحجاج المزي" لا يكتب بخطه لفظة (شيخ الإسلام) إلا له ، وللشيخ تقي الدين ابن تيمية ، وللشيخ شمس الدين ابن أبي عمر".

وقد أفاض تاج الدين السبكي شفي وصفه ، فقال : « الشيخ ، الإمام ، الفقيه ،

من مؤلفاته: كتاب الإيان، العقيدة الواسطية، الحموية، در تعارض العقل والنقل، منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية، وغيرها كثير جدًا.

انظر: الذيل على الطبقات، ابن رجب، ٤/ ٤٩١؛ الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد عزير شمس، وعلى العمران.

(۱) هو: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي ، الإمام الحافظ ، شيخ المحدثين ، شرع في طلب الحديث بنفسه وعمره عشرون سنة ، وسمع الكثير ، ورحل ، وولي دار الحديث الأشرفية، وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم ، وكان وثيق الصلة بشيخ الإسلام ابن تيمية ، توفي بدمشق سنة ٧٤٧ه. .

من مؤلفاته: تهذيب الكمال ، والأطراف .

انظر: طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ١٠/ ٣٩٥؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ١٤٧؛ البدر الطالع ، ٢/ ١٩٦٠.

(٢) انظر هذه الأقوال في : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٩٤/١٥ .

(٣) هو: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ابن المترجم له ، من علماء الشافعية ، فقيه أصولي ، ذو ذكاء مفرط ، وذهن وقاد ، ولي القضاء ، وجرى عليه محن وشدائد بسبب ذلك ، درَّس بمصر وغالب مدارس الشام ، وتتلمذ على الإمام الذهبي وغيره من علماء عصره ، توفي بدمشق سنة ٧٧٧هـ .

من مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرى ، الأشباه والنظائر وغيرها.

انظر: الدرر الكامنة ، ٢/ ٤٢٥ ؛ شذرات الذهب ، ٦/ ٢٢١ .



المحدث ، الحافظ ، المفسر ، المقرئ ، الأصولي ، المتكلم ، النحوي ، اللغوي ، الأديب ، الحكيم ، المنطقي ، الجدلي ، الخلافي ، النظار، شيخ الإسلام ، قاضي القضاة ، تقى الدين أبو الحسن.

إمام الناس جامع كل علم فريد الدهر أسمى من تسامى » إلى أن قال:

« شيخ المسلمين في زمانه ، والداعي إلى الله في سره وإعلانه ، والمناضل عن الدين الحنيفي بقلمه ولسانه ، أستاذ الأستاذين ، وأوحد المجتهدين ، وخصم المناظرين ، وجامع أشتات العلوم ، والمبرز في المنقول منها والمفهوم...شافعي الزمان، حجة الإسلام ... شيخ الوقت حالاً وعلمًا ، وإمام التحقيق حقيقة ورسماً ، وعلم الأعلام فعلاً واسمًا ».

ثم قال بعد ذلك كله وغيره:

«أقسم بالله إنه لفوق ما وصفته ، وإني لناطق بهذا ، وغالب ظني أني ما أنصفته...» ...

وقال ابن قاضي شُهبة ‹› - رحمه الله - :

«الشيخ ، الإمام ، الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، المفسر ، المقرئ ، الأصولي ، المتكلم ، النحوي ، اللغوي ، الأديب ، الحكيم ، المنطقي ، الجدلي ، الخلافي ، النظار،

⁽١) طبقات الشافعية الكرى ، ١٠/ ١٣٩ - ١٤٣ .

⁽٢) هو : تقي الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر الأسدي المعروف بابن قاضي شهبة ، سمع من أكابر أهل عصره ، وأفتى ودرس ، وجمع ، وصنف المصنفات النافعة . توفي بدمشق سنة ١ ٨٥هـ .

من مؤلفاته : طبقات الفقهاء الشافعية ، كفاية المحتاج إلى شرح المنهاج وغيرها .

انظر: شذرات الذهب، ٧/ ٢٦٩.

شيخ الإسلام، قاضي القضاة » ۱۰۰۰.

وبنحو هذا قال الصفدي والسيوطي وغيرهما...

ويقول تلميذه الإسنوي - رحمه الله -:

«كان أنظر من رأيناه من أهل العلم ، فهو أجمعهم للعلوم ، وأحسنهم كلامًا في الأشياء الدقيقة ، وأجلدهم على ذلك ...وكان في غاية الإنصاف ، والرجوع إلى الحق في المباحث ، ولو على لسان أحد المستفيدين منه » (") .

ولما جرى بينه وبين شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - خلاف في مسألة الزيارة ومسألة الطلاق، قال السبكي في وصفه في رسالة كتبها للذهبي:

«المملوك يتحقق قدره ، وزخارة بحره ، وتوسعته في العلوم الشرعية والعقلية ، وفرط ذكائه واجتهاده ، وأنه بلغ من ذلك كل المبلغ الذي يتجاوز الوصف ، والمملوك يقول ذلك دائمًا ، وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل ، مع ما جمعه الله له من الزهادة ، والورع ، والديانة ، ونصرة الحق ، والقيام فيه ، لا لغرض سواه ، وجريه على سنن السلف ، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى ، وغرابة مثله في هذا الزمان ، بل في أزمان . انتهى » ".

⁽١) طبقات الفقهاء الشافعية ، ٢/ ١١٧ .

⁽٢) الوافي بالوفيات ، ٢١/ ٢٥٣ ؛ بغية الوعاة ، ٢/ ١٧٦ ، وانظر : شذرات الذهب ، ٦/ ١٨٠ .

⁽٣) طبقات الشافعية ، ٢/ ٧٥ .

⁽٤) شذرات الذهب ، ٦/ ٨٣ . وانظر هذا النص أيضًا في : الدرر الكامنة ، ١/ ٥١ ؛ الذيل على الطبقات ، ابن رجب ، ٤/ ٥٠ .



وكان السبكي -رحمه الله- (٦٨٣ - ٧٥٨ ميخ الله الطلاق سماه «التحقيق الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- (٦٦١ - ٧٢٨ مي) في مسألة الطلاق سماه «التحقيق في مسألة التعليق» وكتاب آخر في مسألة السفر لزيارة قبر النبي هي ، سماه «شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام» ولما اطلع شيخ الإسلام ابن تيمية على الكتاب الأول قال: «ما رد علي فقيه غير السبكي » (۱).

ووصف شيخ الإسلام ابن تيمية للسبكي بذلك دليل على إنصافه وعدله مع مخالفته له ، ودليل على استحقاق السبكي لهذا الوصف .

وقال ابن السبكي - رحمه الله -:

«وأما البحث والتحقيق ، وحسن المناظرة ، فقد كان أستاذ زمانه، وفارس ميدانه، ولا يختلف اثنان في أنه البحر الذي لا يساجل في ذلك ، كل ذلك وهو في عشر الثانين ، وذهنه في غاية الاتقاد ، واستحضاره في غاية الازدياد» ".

وقال ابن العهاد " - رحمه الله -:

«كان محققًا ، مدققًا ، نظارًا ، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجليلة ، والدقائق والقواعد المحررة التي لم يسبق إليها ، وكان منصفًا في البحث على قدم من الصلاح

⁽١) أعيان العصر ، ٣/ ٤٢٩ .

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠٠ / ٢٠٠ .

⁽٣) هو: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العياد العكبري المؤرخ الأديب ، أخذ عن علماء دمشق والقاهرة ، وحج البيت الحرام سنة ١٠٨٩هـ وتوفي بعد فراغه من الحج ، ودفن بمكة .

من مؤلفاته : شذرات الذهب ، شرح متن المنتهى وغيرها .

انظر: الأعلام ، ٣/ ٢٩٠ ؛ تسهيل السابلة ، ٣/ ١٥٧١ .

و العفاف» (١).

ولى قضاء الشام وبقى فيه أكثر من ستة عشر عامًا فكان حسن السيرة فيه ، قويًا في الحق ، لا يهاب أحدًا في ذلك .

كم كان - رحمه الله - ورعًا عابدًا ، تاليًا لكتاب الله تعالى .

قال الذهبي - رحمه الله -:

«كان صادقًا، متثبًا، خيرًا، دينًا، متواضعًا، حسن السمت، من أوعية العلم» · · · ـ

كانت له عناية بالتأليف والتصنيف ، وتحرير المسائل والفتاوي ، وكتب في ذلك الكثير مما تقدم ذكره ، وتلك قدرة وملكة لا تجتمع أدواتها في كل أحد .

يقول تلميذه الصفدى " - رحمه الله - :

«أي مسألة أخذها وأراد أن يملى فيها مصنفًا فعل » (، .

وكان - رحمه الله - شاعرًا ، أديبًا ، لغويًا ، بيانيًا ، له في ذلك الشِعْر الجميل،

⁽۱) شذرات الذهب ، ٦/ · ١٨٠ .

⁽٢) نقله عنه ابن السبكي في : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٤٨/١٠ .

⁽٣) هو: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، الأديب المؤرخ ، تتلمذ على الأئمة تقي الدين السبكي والمزي والذهبي وغيرهم ، وتصدى للإفتاء بالجامع الأموي . توفي بدمشق سنة ٧٦٤هـ . من مؤلفاته: أعيان العصر وغيره.

انظر: طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ١٠/٥؛ طبقات الفقهاء ، ١٦٣/٢.

⁽٤) الوافي بالوفيات ، ٢١/ ٢٥٧ .



والنظم الحسن ، ومنه قوله ١٠٠٠ :

إلا ثلاث يبتغيها العاقل أو نفعُ محتاجٍ سواها باطل

إن الولاية ليس فيها راحة حكم بحق أو إزالة باطل وقال أنضًا ":

إذا أتتك يـد من غير ذي مقة وجفوة من صديق كنت تأمله

خذها من الله تنبيهًا وموعظة بأن ما شاء لا ما شئت يفعله

ولما اطلع على ترجمته التي كتبها ابنه تاج الدين في الطبقات الوسطى قال ":

عبد الوهاب نظرت إلى ورم بادٍ يحكى سِمنا وشَغافٌ بي يدعوك إلى حسبانك في حالي حَسَنا يا رب اغفر لابنى ما قد خَطَّ وقال هوى وجَنَا

* * *

⁽۱) شذرات الذهب ، ٦/ ١٨١ .

⁽۲) الدرر الكامنة ، ۳/ ۷۰.

⁽٣) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٩١/١٠.

المطلب السابع

وفاته

مرض الإمام تقي الدين السبكي -رحمه الله- في دمشق، وبدأ به الضعف في شهر ذي القعدة عام٥٥٥هـ ونزل لابنه تاج الدين السبكي عن قضاء القضاة، ومشيخة دار الحديث الأشرفية، فأجيب إلى ذلك، واستمر عليلاً، ثم رغب السفر إلى مصر، وتوجه إلى القاهرة في أواخر ربيع الثاني عام ٥٦٥هـ وهو في حالة المرض، وبها توفي في شهر جمادي الآخرة سنة ٥٦٥هـ وقد أكمل ثلاثًا وسبعين سنة ودفن بباب النصر، وخرج في جنازته خلق كثير ".

وذُكر أنه مات مسمومًا ، وأنه يعرف من سَمَّه ولم يُسَمِّه، وكره أن يعلم أبناؤه بذلك ، فلم يعرفوا إلا بعد وفاته ".

وقد رثي الإمام بمراث كثيرة من أبنائه وتلاميذه وغيرهم ".

ومن ذلك مرثية تلميذه صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، والتي يقول في مطلعها (ن):

زَعْزَعَتْ رُكْنَه المنونُ فَزالا حين أعْياعلى الملوك انتقالا

أيُّ طَوْدٍ من الشريعة ما لا أيُّ طِلِّ قد قَلَّصَتْه المنايا

رحمه الله رحمة واسعة.

⁽١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٣١٥–٣١٦؛ البداية والنهاية ، ١٨/ ٥٦٥ .

⁽٢) كذا ذكر ابن السبكي في إحدى نسخ كتابه ، طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٣١٦.

⁽٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٣١٧- ٣٣٨.

⁽٤) أعيان العصر ٣/ ٤٤٧ ، وانظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٣٢٢ ، ٣٣٦ .

المبحث الرابع التعريف بالشرح (الابتهاج)

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده.

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.

المطلب السادس: نقد الكتاب.



المطلب الأول

دراسة عنوان الكتاب

الكتاب عنوانه: «الابتهاج في شرح المنهاج» سماه بذلك مؤلفه الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله - وهو أمر ثابت لا شك فيه ، ومما يبرهن على ذلك:

١ - أن مؤلفه قد نص على هذا الاسم في مقدمة كتابه حيث يقول:

«أما بعد: فهذا كتاب قصدت فيه لشرح «المنهاج» الذي صنفه الشيخ العلامة أبو زكريا النووي مختصر «المحرر» للإمام الرافعي رضي الله عنهما ... وسميتُ هذا الشرح: الابتهاج في شرح المنهاج ».

7- أن جميع أصحاب طبقات الشافعية الذين أوردوا مؤلفات السبكي ذكروا هذا الكتاب بهذا العنوان ، ومنهم ابنه تاج الدين السبكي فإنه ذكره ضمن مؤلفات والده بهذا العنوان وقال : «الابتهاج في شرح المنهاج للنووي وصل فيه إلى أوائل الطلاق » · · · .

٣- أن جميع نسخ المخطوط التي اطلعت عليها ذكرته بهذا العنوان.

وعلى هذا فعنوان الكتاب لا شك في صحته ، وأنه من وضع مصنفه - رحمه الله - .

وهنا أمر يحسن التنبيه عليه ، وهو أن السبكي - رحمه الله - له كتاب آخر عنوانه قريب من هذا العنوان وهو : «الإبهاج في شرح المنهاج» ولكنه في أصول الفقه ، وهو شرح لمنهاج البيضاوي ، وقد ذكره تاج الدين السبكي في طبقاته فقال :

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى، ١٠/ ٣٠٧.

« الإبهاج في شرح المنهاج في أصول الفقه ، عمل منه قطعة يسيرة فانتهى إلى مسألة مقدمة الواجب ثم أعرض عنه ، فأكملته أنا » () .

وهو كتاب مطبوع متداول بخلاف كتاب «الابتهاج» ، يسر الله طباعته .

* * *

(١) المصدر نفسه .



المطلب الثاني إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه

نسبة كتاب «الابتهاج في شرح المنهاج» للإمام تقي الدين السبكي أمر ثابت مشهور ، وأذكر بعض الأمور الدالة على صحة هذه النسبة ؛ لأهميته ، ودفعًا للتوهم:

١- أن الإمام تقي الدين السبكي يحيل في هذا الكتاب على كتبه الأخرى
 المعروفة ، كما أنه يحيل في بعض تلك الكتب على كتابه هذا .

٢- أن كل من ترجم له ممن ذكر مؤلفاته اثبت نسبة هذا الكتاب له ، ومنهم ابنه القاضي تاج الدين السبكي (١٠).

٣ - أن جميع نسخ المخطوط التي رجعت إليها قد أثبتت اسم مؤلفه تقي
 الدين السبكي على صفحة الغلاف⁽¹⁾.

٤ - نَقْل العلماء عنه من هذا الكتاب ، فقد نقل كثير من شُرَّاح المنهاج وأصحاب الحواشي بعض أقوال السبكي من هذا الكتاب".

(۱) طبقات الشافعية الكبرى ، ۱۰/ ۳۰۷ ، وانظر : الوافي بالوفيات ، ۲۱/ ۲۰۶ ؛ طبقات الشافعية ، ابن قاضي شهبة ، ۲/ ۱۲۰ ؛ بغية الوعاة ، ۲/ ۱۷۷ .

(٢) انظر : صور المخطوطات في قسم التحقيق ، ص

(٣) منهم: الدميري في النجم الوهاج ، فهو كثير النقل عنه ، ومنهم: الشربيني في مغني المحتاج ، ١/ ٢٣١ ؛ والرملي في نهاية المحتاج ، ١/ ٤٢٣ ؛ والعبادي في حاشيته على تحفة المحتاج ، ١/ ٥٠٠ ؛ والجمل في فتوحات الوهاب ، ١/ ٣٢٣ ، وغيرهم كثير .

٥ - أن كل من ذكر شروح المنهاج ذكر كتاب تقي الدين السبكي هذا منها٠٠٠.

* * *

⁽١) كشف الظنون ، ٢/ ١٨٧٣ ؛ وما بعدها ، جامع الشروح والحواشي ، ٣/ ١٩٠٩ وما بعدها ؛ مقدمة المحقق : محمد شعبان لكتاب « المنهاج» ص ٣٤ .



المطلب الثالث

منهج المؤلف في الكتاب

أفصح الإمام السبكي - رحمه الله - عن منهجه ومصطلحاته في مقدمته لهذا الكتاب حيث قال:

«هذا كتاب قصدت فيه لشرح «المنهاج» الذي صنفه الشيخ العلامة أبو زكريا النووي مختصر «المحرر» للإمام الرافعي رضي الله عنهما شرحًا لطيفًا بيّنًا يصلح للمبتدئ ، ولا يقصر عن إفادة المنتهي ... ، وحيث يكون الصحيح كما ذكر اسكت، وحيث لا يكون كذلك أنبه عليه».

لقد سار الإمام السبكي على هذا المنهج ، وزاد فيه أمورًا أخرى ، هي:

١ - التزم الشارح بذكر عبارة الماتن والسير على ترتيبه للمسائل والأبواب.

٢- جعل الشارح عبارة الماتن كالترجمة أو العنوان ثم يعقبه بالشرح غالبًا وربها
 مزج الشرح أحيانًا مع عبارة الماتن .

٣- يُصَدِّر الكلام بعبارة الماتن ويسبقها بقوله: (قال) ويعني به الماتن ، وهذا في بعض نسخ الكتاب .

٤ - التزم الشارح بذكر الخلاف في المذهب وتحريره.

٥- يذكر الشارح أقوال الإمام الشافعي منسوبة غالباً إلى مصادرها ، مع بيانه لطريقة الخراسانيين والعراقيين في حكاية المذهب .

٦- يذكر الشارح أوجه الأصحاب في المسألة معزوة لأصحابها.

٧- يعلق الشارح على الأقوال والأوجه ، وربها صرح بضعف بعض الوجوه

التي أوردها مع الترجيح بينها .

٨ - يورد الشارح أدلة المسألة من الكتاب والسنة والإجماع وغيرها.

9 - عند ذكر الأحاديث يُخَرِّج الشارح تلك الأحاديث ، ويبين الحكم عليها ، تصحيحًا وتضعيفًا ، وربها استرسل في الكلام على الروايات إذا كان الحكم يختلف باختلافها .

١٠- يعتني الشارح بذكر الإجماعات ويحيلها كثيرًا لمن حكاها.

۱۱- يعزو غالبًا الأقوال إلى قائليها ، والأوجه لأصحابها ، والنقول لمصادرها.

١٢ - يستدرك الشارح على ما يورده من أقوال ويعترض على بعضها ويناقش ،
 وربها استرسل في ذلك ، وأتى بكلام لم يسبق إلى تسطيره .

ومن ذلك قوله: « قول الرافعي والنووي: إنه (يعني القطب الشمالي) نجم، فوهم، بل هو عبارة عن نقطة تدور عليها الكواكب المذكورة » · · · .

17 - اعتنى الشارح بالأدلة ، ورجح الأقوال بناء عليها ، وإن خالف أئمة الترجيح كالنووي والرافعي ، بل ربها خالف إمام المذهب .

ومن ذلك قوله: « إذا لم يظهر لنا وجه الدليل لما نص عليه الشافعي ولا ما عليه أكثر الأصحاب فلا علينا في متابعة البغوي في ذلك إذا ظهر لنا الدليل في

⁽۱) ص ۳۰۸ .



قوله» (۱)

وقال أيضًا عن مسألة يحكي فيها الخلاف فيقول: « الأول هو المشهور الذي جرى الناس عليه في الأعصار، والثاني: غريب لكنه قوي من جهة الدليل "".

18- اعتنى الشارح بمصطلحات المذهب ، وربها استدرك على النووي استعهاله بعض المصطلحات في غير موضعها بحسب رأيه ،

١٥- لا يقتصر الشارح على مسألة الكتاب ، بل يورد المسائل الأخرى المتعلقة بذلك الباب .

١٦ - التزم الشارح (في القسم المحقق) بذكر الخلاف في المذهب الشافعي ، ولم
 يتطرق لخلاف بقية المذاهب إلا نادرًا .

١٧ - يحرر الشارح المسائل التي يوردها في شرحه فقهية كانت أم غير فقهية ،
 ويرجع غالبًا إلى مصادر تلك الفنون ويورد النقل عنها .

ومن ذلك قوله: « الباء تدخل على المتروك لا على المأخوذ، وقد تتبعت ذلك، فوجدته مطردًا في البدل والاستبدال، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَبَدَّلُوا ٱلْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ﴾ "".

۱۸ - يقوي الشارح أقواله واختياراته الفقهية وغيرها بأدلة ونقول تدعم قوله واختياره.

⁽۱) ص ۳٤٩ .

⁽۲) ص ۳۸۲.

⁽٣) ص ٣٨٩.

هذا هو المنهج الذي ظهر لي من خلال تحقيقي لهذا الجزء من الكتاب ، وفيه شبه بمنهج الإمام النووي في «المجموع» ، فإن الإمام السبكي كان كثير الرجوع إليه، والنقل عنه.

ولا شك أن هذا المنهج لا يسير عليه إلا فطاحل العلماء ، وأئمة المجتهدين في المذهب ، وهو مسلك وعر ، وطريق شاقة لا يقوى عليها إلا أئمة الفقه .

* * *



المطلب الرابع

أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده

يكتسب هذا الشرح أهمية كبرى بين الكتب الفقهية في المذهب الشافعي من أوجه متعددة أشير هنا إلى بعضها:

1- أنه شرح لمتن «المنهاج» ، وهو من المتون المعتمدة في المذهب الشافعي ، كما أنه من مصنفات محقق المذهب ومنقحه الإمام النووي - رحمه الله - ، يقول السبكي في مقدمة شرحه للمنهاج: « هذا الكتاب في هذا الوقت هو عمدة الطلبة ، وكثير من الفقهاء في معرفة المذهب »(1).

٢- أن الشارح واحد من الشيوخ الثلاثة في المذهب الشافعي الذين حرروا
 المذهب ونقحوه ".

٣- أنه من أهم المصنفات الفقهية للإمام السبكي ، فإنه - رحمه الله - لم يصنف في الفقه كتابًا يشرح فيه أحد المتون الفقهية سوى هذا الكتاب ، وتكملة « شرح المهذب » ، والظاهر أنه كان ذا عناية بشرح «المنهاج» ، وربها كان صارفًا جل وقته في تصنيفه " . لكنه توفي قبل إتمامه ، وقد وصل فيه إلى أوائل الطلاق ، وشرع ابنه بهاء

⁽١) لوحة ٢/ أ من النسخة العمرية ، وانظر : نهاية المحتاج ١٠/١ ؛ سلم المتعلم المحتاج ، ص ٢٢٠ .

⁽٢) مختصر الفوائد المكية ، ص ٨٩ . ويقول ابنه تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ / ٢٢٦ : « ما خالف فيه الشيخين جميعًا أو النووي وحده ، فلا أشك في أنه لا يجوز لأحد من نقله زماننا مخالفته ؛ لأنه إمام مطلع على مآخذ الرافعي والنووي ونصوص الشافعي وكلام الأصحاب ، وكانت له القدرة التامة على الترجيح » انتهى مختصرًا .

⁽٣) انظر بعض ما يدل على ذلك في: طبقات الشافعية الكبرى ، ١٩٩/١٠ .

الدين أحمد "المتوفى سنة ٧٧٣هـ في إكاله ، ولم يتمه ، وممن عمل على إتمام شرح تقي الدين السبكي الشيخ نور الدين محمود بن أحمد الهمداني ، المعروف بابن خطيب الدهشة ، المتوفى سنة ٨٣٤هـ ، كما عمل الدميري كتابه « النجم الوهاج » ولخصه من شرح السبكي والاسنوي".

٤- أنه من أوائل الشروح على «المنهاج» ، وأوسعها ، والشارح كبير العناية بذكر الأقوال ، والأوجه ، والأدلة ، والخلاف مع الترجيح .

يقول الدميري في شرحه للمنهاج: «أول من شرحه: الشيخ الإمام العلامة تقي الدين السبكي ، فسبك إبريزه ثم شيخنا الشيخ جمال الدين لخصه بعبارته الوجيزة ... وحيث أطلق لفظ: «الشيخ» فمراده الشارح الأول» ".

٥- أن الشارح نقَّح فيه الأقوال ، والأوجه ، وحرر فيه المذهب ، واستعرض فيه جملة كبيرة من كتب المذهب ، وأقوال أئمته ، وهو في ذلك كله يناقش تلك الأقوال ، ويعرضها على ميزان المذهب ، ويرجح بحسب الدليل .

٦- أنه صار مرجعًا لعدد من شُرَّاح «المنهاج» وغيرهم ، يذكرون أقواله ،
 وربها اعتمدوا اختياراته ، وترجيحاته ،وهو ما يبرز إسهاماته في تحرير المذهب .

إن الإمام السبكي - رحمه الله - لم يكن ناقلاً لأقوال أئمة المذهب فحسب ، بل

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ / ٣٠٧ .

⁽٢) مقدمة محقق كتاب « المنهاج» ، ص ٢١ ، ٣٤ .

⁽٣) النجم الوهاج ، ١/ ١٨٦ وشرح السبكي هذا يعد من أوائل الشروح ، لكنه ليس أولها فقد سبق إلى شرح هذا الكتاب . انظر : مقدمة محقق «المنهاج» ، ص ١٨٠ .



كان فاحصًا لها ، يوافق فيها الرافعي والنووي تارة ، ويخالفهما ، أو يخالف أحدهما تارة أخرى .

يقول تاج الدين السبكي - رحمه الله - عن اختيارات والده ، وما انتحله مذهبًا، وارتضاه رأيًا لنفسه إنه على قسمين :

الأول: ما صرح فيه والده بأنه خارج عن مذهب الشافعي ، وإن كان ربها وافق قولاً ضعيفًا في مذهبه ، أو وجهًا شاذًا.

الثاني: ما صححه من حيث المذهب، وإن كان الرافعي والنووي رجحا خلافه، أو كان النووي وحده رجح خلافه.

يقول تاج الدين السبكي عن هذا النوع من الاختيارات:

« ما خالف فيه الشيخين جميعًا أو النووي وحده فلا يخفى أنه ينبغي تلقيه بكلتا اليدين، فإني لا أشك في أنه لا يجوز لأحد من نقلة زماننا مخالفته ؛ لأنه إمام مطلع على مآخذ الرافعي ، والنووي ، ونصوص الشافعي ، وكلام الأصحاب ، وكانت له القدرة التامة على الترجيح ، فمن لمن ينته إلى رتبته ، وحسبه من الفتيا النقل المحض حق عليه أن يتقيد بها قاله ، وأما من هو من أهل النظر والترجيح فذاك محال على نظره ، لا على فتيا الرافعي ، والنووي ، والشيخ الإمام "".

وقد بين تاج الدين السبكي أن جل هذه الاختيارات مأخوذة من شرح «المنهاج» وأنها قَلَّت من كتاب الطلاق إلى آخر الفقه ؛ لأنه انتهى في شرح «المنهاج»

⁽١) طبقات الشافعية الكرى ، ٢٢٦/١٠ .

⁽٢) المصدر نفسه.

إلى أثناء الطلاق وفي «شرح المهذب» إلى أثناء التفليس، وأنه لم يجد له كتابًا بعد ذلك يدل على ترجيحاته سوى ما يجده من مصنفات له لطاف في مسائل مفردة (١٠٠٠).

ومن هذه الاختيارات التي وجدتها في القسم المحقق وذكرها ابن السبكي أيضًا في طبقاته " ما يلي :

منها: أن الإبراد بالظهر لا يختص بالبلد الحار.

ومنها: أن تأخير وقت العشاء أفضل ما لم يخرج وقت الاختيار.

ومنها: أن من أوتر بأكثر من ركعة ينوي قيام الليل إلا في الذي يقع به الإيتار في الآخر فينوي به الوتر .

ومنها: أن التنحنح في الصلاة لا يبطلها وإن بان منه حرفان.

ومنها: أن من لا يحسن الفاتحة يأتي بالذكر ولا يقوم الدعاء مقامه.

ومنها: أن من شرع في الصلاة إلى القبلة بالاجتهاد وتغير اجتهاده في أثناء الصلاة يستأنف ولا يبني .

ومنها: أن وقت الضحي من ارتفاع الشمس لا من طلوعها.

ومنها: أن من أحرم بأكثر من ركعة لا يزيد على تشهدين.

ومنها: أن الإمام إذا أحس بداخل وهو راكع لا يستحب له انتظاره بل يكره.

وهذه الاختيارات دالة على اجتهاده في المذهب وترجيحه بين الأقوال والأوجه بحسب الدليل جريًا على أصول إمام المذهب.

* * *

⁽١) ذكره في إحدى النسخ من كتابه طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠ / ٢٥٨ (كم هو مثبت في الهامش).

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ١٠/ ٢٣٥-٢٦٦ ، وقد جعلت فهرسًا خاصًا باختياراته وآرائه .



المطلب الخامس

موارد الكتاب ومصطلحاته

أولاً: موارد الكتاب:

كان الإمام تقي الدين السبكي -رحمه الله- واسع الإطلاع على المراجع والمصادر المعينة له على شرحه ، وقد تعددت هذه المصادر التي كان يرجع إليها مباشرة أو بواسطة ، وهي متفاوتة في مدى استفادته منها ، وكثرة ذلك ، ويمكن القول أن أهم كتاب كان يرجع إليه في شرحه فيها يظهر هو كتاب «المجموع» للإمام النووي -رحمه الله- ولا غرو أن يكون الأمر كذلك لمكانة النووي في المذهب ، ولكون كتابه من أوسع كتبه، وأشملها في ذكر الخلاف في المذهب ، والاستدلال لها، وتفصيل القول في ذلك ، وهو ما يتوافق مع منهج السبكي في شرحه".

وأما باقي مصادره فدونك أسماء جملة كبيرة منها مرتبة على حروف الهجاء:

- ١ الإبانة عن فروع الديانة ، لأبي القاسم عبد الرحمن الفوراني .
 - ٢- إحياء علوم الدين ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي .
 - ٣ الأحكام، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي.
 - ٤- الإشراف على مذاهب العلماء ، لأبي بكر محمد بن المنذر.
 - ٥- الإفصاح شرح مختصر المزني ، لأبي على الطبري .

⁽١) قال السبكي عند ذكره لمصادره في شرحه على المهذب ، ١٠/ ٥ وذكر منها : «كتاب الإملاء للشافعي وقفت منه على مجلدتين الثانية والثالثة ، ومختصر المزني ، ومختصر البويطي ، وشرح مختصر المزني لأبي داود ، وشرحه لأبي الحسن الجوري ... » . وانظر : المهمات ، ١/٤١١ .

- ٦- الإملاء ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي .
 - ٧ الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي.
- ٨- بحر المذهب، (شرح مختصر المزني)، لأبي المحاسن عبد الواحد الروياني.
 - ٩ البسيط، لأبي حامد محمد الغزالي.
 - ١٠ البيان شرح المهذب ، لأبي الخير يحيى بن سعد العمراني .
 - ١١ تتمة الإبانة ، لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي .
 - ١٢ التجريد ، لأبي القاسم يوسف بن أحمد بن كج .
 - ١٣ التحقيق ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
- 18 التعليقة الكبرى (شرح مختصر المزني) ، للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري.
- ١٥ التعليقة الكبيرة على مختصر المزني ، للشيخ أبي حامد أحمد بن محمد الاسفراييني ".
- 17 التعليقة (شرح مختصر المزني) ، للقاضي أبي علي حسين بن محمد المروروذي.
 - ١٧ التعليقة أو الجامع ، لأبي علي الحسن بن عبد الله البندنيجي .
- ١٨ التقريب (شرح مختصر المزني) ، لابن القفال الكبير ، القاسم بن محمد

⁽١) قال النووي : « إن مدار كتب العراقيين وجماعات من الخراسانيين عليه » تهذيب الأسماء واللغات ، ٢ ٢ ٤٩٦ .



الشاشي.

١٩ - التلخيص ، لأبي العباس أحمد الطبري ، المعروف بابن القاص .

١٩ - التمهيد ، لابن عبد البريوسف القرطبي .

• ٢ - التنبيه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن على الشيرازي .

٢١ - تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري .

٢٢ - التهذيب ، لأبي بكر الحسين بن محمد البغوي .

٢٣ - جامع البيان في تفسير القرآن ، لابن جرير الطبري .

٢٤ - الجامع الصحيح ، لأبي عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاري .

٢٥ - الجامع الصحيح ، لمحمد بن سورة الترمذي .

٢٦- الجامع الكبير (مختصر المزني) ، لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني .

٧٧ - الجرجانيات ، لأحمد بن محمد الرويان.

٢٨ - الحاوي الكبير (شرح مختصر المزني) ، لعلي بن محمد الماوردي .

۲۹ – كتاب حرملة: وهو حرملة بن يحيى ، أحد رواة كتب الشافعي ، فنسب الكتاب له ".

٠٣- حلية العلماء ، لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي .

٣١- الحلية ، لأبي المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل الروياني -

⁽١) تهذيب الأسماء واللغات ، ١٦٠/١ .

- ٣٢ دقائق المنهاج ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
- ٣٣- روضة الطالبين ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
 - ٣٤- الزيادات ، لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي .
- ٣٥- السلسلة في معرفة القولين والوجهين ، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني.
 - ٣٦- سنن الدارقطني ، لعلى بن عمر الدارقطني .
 - ٣٧ سنن أبي داود ، لأبي داود سليان بن الأشعث السجستاني .
 - ٣٨- السنن الصغرى (المجتبى) ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي .
 - ٣٩- السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي .
 - ٤ سنن ابن ماجة ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني .
 - ٤١ الشافي ، لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني .
 - ٤٢ الشامل شرح مختصر المزني ، لعبد السيد بن محمد بن الصباغ .
 - ٤٣ شرح مختصر المزني ، لأبي بكر محمد بن داود الصيدلاني .
 - ٤٤ شرح مسلم (المنهاج) ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
- ٥٥ صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري.
 - ٤٦ صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري .
 - ٤٧ العدة ، لأبي المكارم إبراهيم بن علي الروياني .



- ٤٨ غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي .
- 29 الشرح الكبير أو العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي.
 - ٥- كفاية النبيه في شرح التنبيه ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الرفعة .
 - ٥١ المختصر ، لإسماعيل بن يحيى المزني .
 - ٥٢ المحرر، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي.
- ٥٣ المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي المعروف بابن سيده .
 - ٤٥ المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني.
 - ٥٥ المصنف ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة .
- ٥٦- المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الرفعة .
 - ٥٧ المعتمد ، لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي .
 - ٥٨ المجموع شرح المهذب ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
 - ٥٥ المهذب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي.
- ٠٦٠ نهاية المطلب في دراية المذهب ، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني .
 - ٦١ الوجيز ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي .
 - ٦٢ الوسيط ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي .

ثانيًا: مصطلحات الكتاب:

اعتنى الإمام السبكي ببيان بعض المصطلحات في المذهب الشافعي ، وأثنى على الإمام النووي عنايته بهذا الجانب حيث يقول: « وما اعتمده المصنف من بيان القولين ، والوجهين ، والطريقين ، والنص ، ومراتب الخلاف ، من أحسن شيء، وأهم مطلوب ، فأكثر الكتب مغفلة لذلك ، ويترتب على معرفته فوائد لا تحصى».

والمصطلحات على نوعين:

الأول : مصطلحات تحدث عنها السبكي في شرحه للمنهاج ، وهي :

١ - الأقوال: للإمام الشافعي.

٢- الأوجه: لأصحاب الإمام الشافعي المنتسبين إلى مذهبه ، يخرجونها على أصوله، ويستنبطونها من قواعده ، ويجتهدون في بعضها، وإن لم يأخذوه من أصله ".

٣- القول المخرج: والأصح عند السبكي أن حكمه حكم الوجوه ، وأنه لا ينسب إلى الشافعي.

٤ - الأظهر: من القولين أو الأقوال ، ويطلق عند قوة الخلاف".

٥ - المشهور: من القولين أو الأقوال ، إذا لم يقو الخلاف.

٦- الأصح: من الوجهين أو الأوجه، ويطلق عند قوة الخلاف.

⁽١) المجموع ، ١٠٧/١ .

⁽٢) وقال النووي في التحقيق ، ص ٢٩ : « وإن قوي الخلاف قلت : (الأظهر) ، وإن تضاعف وتماسك قلت : (الظاهر) ، وإن وهي ، قلت : (المشهور) » .



٧- الصحيح: من الوجهين أو الأوجه، ويطلق إذا لم يقو الخلاف".

وعلل السبكي - رحمه الله - ذلك بقوله: «لأن مقابل الظهور والشهرة الخفاء والغرابة ، ومقابل الأصح الصحيح والفاسد ، فتجنب إطلاقه على أقوال الشافعي أدبًا ، ولا يستنكر كون القول خفيًا أو غريبًا ، وحيث قوي الخلاف يقول الأصح ، لأن الصيغة تقتضي أن يكون مقابلها صحيحًا ، وهذا راجحًا عليه في الصحة ، وحيث ضعف يقول الصحيح ؛ لأنه لا صحة في مقابله».

 Λ - القول القديم : ما صنفه الشافعي بالعراق ويسمى : كتاب «الحجة» .

٩ - والقول الجديد: ما صنفه الشافعي بمصر ، ورواته البويطي والمزني
 والربيع المرادي وحرملة وآخرون رووا أفرادًا.

١٠ - الطرق: اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب.

11 - المذهب: أي أن الطريقة الراجحة من الطريقتين الجزم بها ذكره سواء أكانت الطرق المقابلة لها جازمة أم مترددة ، وسواء أكان الأصح من ذلك التردد موافقاً للطريقة الراجحة أم مخالفًا.

قال السبكي - رحمه الله -:

"واعلم أنه قد تكون طريقة الخلاف راجحة ، وهو كثير في المذهب ، ثم تارة يكون الأصح من الخلاف موافقًا للطريقة الجازمة المرجوحة وتارة يكون مخالفًا .

وفي كلا القسمين يقول المصنف: (الأظهر) أو (الأصح) على حسب ما يكون

⁽١) قال النووي في التحقيق ، ص ٣٠: « وإن وهي الخلاف قلت : (الصواب) » .

الخلاف من الأقوال أو الأوجه ، ولا يقول : المذهب ، لأن الراجح قول أو وجه لا طريقة .

هذا الذي اقتضاه استقراء كلام المصنف في الكتاب ، ومدلول لفظه هنا ، وقد يجئ في الكتاب شيء قليل على خلاف ذلك يكون وارداً عليه ، وحينئذ يكون قوله (الأظهر) أو (الأصح) محتملاً ، لأن تكون معه طريقة أخرى قاطعة مرجوحة موافقة أو مخالفة ، ولا يمكننا تفسير المذهب بها يشمل هذا القسم لأني استقريت كلامه فرأيته مخالفاً لذلك ».

وقال: « ولو أتى بعبارة تميز هذا القسم كان حسناً وهو أنه إذا كانت طريقة الخلاف راجحة يقول في الراجح منها إن كان قولاً: (الأظهر من المذهب) ، وإن كان وجهًا: (الأصح من المذهب) فينبه بذلك على أنه أرجح الأقوال ، ومن أرجح الطرق ، ويكون (الأظهر) و(الأصح) خاصين بالأقوال والوجوه التي لا طرق معها » ".

الثاني: مصطلحات أخرى تحدث عنها الإمام النووي في «المجموع» ، أو في «التحقيق» ، أو في «المنهاج» ودقائقه .

١ – المذهب : من الطريقين أو الطرق ، وهي اختلاف الأصحاب في مكانة
 المذهب .

۲- النص : نص الشافعي ، ويكون هناك وجه ضعيف ، أو قول مخرج مرجوح.

⁽١) الابتهاج في شرح المنهاج ، لوحة ٢/ أ من النسخة (ع) .



٣- وقيل كذا: فهو وجه ضعيف ، والصحيح أو الأصح خلافه ، وإن قال:
 (حكي) فهو قسيم الصحيح ، وإن قال (يقال) فقسيم الصواب .

٤ - في قولٍ كذا: فالراجح خلافه ، وهو قسيم الأظهر ، فإن قال: (في نص)
 فهو قسيم الظاهر ، وإن قال: (في رواية) فقسيم المشهور.

٥ - مراتب الخلاف : أي هل هو خلاف متماسك أم واه .

٦ - المختار: هو الراجح دليلاً ، وقالت به طائفة قليلة ، والأكثر الأشهر في المذهب على خلافه .

٧ – في وجه: هو وجه ضعيف.

 $\Lambda - a$ الراجح: إذا كان هناك مسألتان أو مسائل في بعضها قولان أو وجهان أو طريقان أو أقوال أو أوجه أو طرق ، وفي بعضها خلاف يخالفه ويشترك الجميع في كونه الراجح.

أسهاء الأعلام":

١ - الربيع: الربيع بن سليمان المرادي.

٢- أبو العباس: أحمد بن عمر بن سريج.

٣- أبو إسحاق: هو المروزي.

٤- أبو سعيد من الفقهاء: هو الاصطخري.

٥- القاضي أبو حامد: هو المروروذي.

⁽١) انظر هذه المصطلحات في: المجموع ، ١/ ١١٢ ؛ المهمات ، ١/ ١٤٢ وما بعدها .

٦- الشيخ أبو حامد: هو الاسفراييني.

٧- أبو القاسم: هم جماعة أولهم الأنهاطي ثم الداركي ثم ابن كج والصيمري.

٨- أبو الطيب: هما: ابن سلمة ، والثاني: القاضي أبو الطيب شيخ الشيرازي.

٩ - القفال: هو المروزي، وعليه مدار طريقة الخراسانين.

١٠ - القاضي: القاضي حسين".

11- طريقة العراقيين: هم فقهاء الشافعية في بغداد وما حولها الذين اعتنوا بنقل مذهب الشافعي ، واستنباط الأحكام ، وتخريج المسائل على أصوله ، وإمام هذه الطريقة أبو حامد الاسفراييني ".

17 - طريقة الخراسانين: هم فقهاء الشافعية في خراسان وما حولها الذين اعتنوا بنقل مذهب الشافعي، وقد اشتهرت هذه الطريقة في القرن الرابع والخامس الهجري، وإمام هذه الطريقة أبو بكر القفال المروزي، وهو القفال الصغير ".

* * *

⁽١) تهذيب الأسماء واللغات ، ١٦٤/١.

⁽٢) تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٠٨ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٤/ ٦١ .

⁽٣) طبقات الشافعية الكبرى ، ٥٣/٥ .



المطلب السادس

نقد الكتاب

أولاً: مزايا الكتاب:

امتاز كتاب «الابتهاج في شرح المنهاج » بمزايا عديدة ، وخصائص فريدة يطول تعدادها وبيانها ، وفيها يلي أبرز تلك المزايا :

١ - القيمة العلمية الواسعة لمتن الكتاب وشرحه ومؤلفيهما:

يمتاز هذا الكتاب بقيمته العلمية المهمة بين متون الفقه الشافعي وشروحها وقد تقدم تفصيل القول فيها في المطلب الرابع.

٢- عناية الشارح بالأدلة الشرعية:

اعتنى الإمام السبكي بإيراد الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة على ما يذكره من مسائل ، إضافة لذكره للأدلة الأخرى في المسألة غالبًا .

٣- عناية الشارح بالمباحث اللغوية:

اعتنى السبكي - رحمه الله - بالمباحث اللغوية وذلك بتفصيل القول فيها ، والاستدراك على الماتن في بعضها ، كما صنع في تحرير معنى البدل والاستبدال ودخول الباء عليهما ، وإيراده كلام أئمة اللغة في تلك المباحث .

٤ - بروز آرائه واختياراته الفقهية:

كان السبكي - رحمه الله - مجتهدًا يختار من الأقوال أرجحها بحسب اجتهاده ، لا يرتضى الجمود والتقليد لمن سبقه ولو كانوا أئمة المذهب ، بل ولا إمامه إذا كان يرى الصحيح في غير أقوالهم .

٥ – أمانته العلمية:

اتسم السبكي -رحمه الله- في مجمل بحثه بالأمانة العلمية ، فهو ينسب الأقوال إلى قائلها ، وإذا نقل كلام أحد أورده كما قاله صاحبه .

٦ - تحريراته وتنقيحاته العلمية:

قام السبكي - رحمه الله - في هذا الكتاب بتحرير كثير من المسائل وتنقيحها ، وتحرير الأقوال وتصحيحها ، بناء على إحاطته بأصول المذهب وقواعده ، ومعرفته بمسائله وأقوال أئمته ، فهو يستدرك ويحرر ، وينقح ويهذب ، ويستنبط ويؤصل .

٧- تحرره من التعصب والجمود:

لم يكن السبكي - رحمه الله - متعصبًا لمذهب الشافعي ، ولا جامدًا عليه ، بل كان معتمداً على الدليل إذا وُجد ناصرًا للقائل به .

٨- كثرة مصادره ومراجعه:

أكثر الشارح - رحمه الله - من النقول ، ورجع إلى عشرات المصادر في الفقه الشافعي وغيره ، وقد تقدم إيراد جملة كبيرة منها والتي وردت في القسم المحقق .

٩ - عنايته بالمباحث الأصولية والقواعد الفقهية:

برزت مكانة السبكي - رحمه الله - في علم الأصول وقواعده ، وعلم الفقه وقواعده في هذا الكتاب ، فقد أورد عددًا من القواعد الأصولية والقواعد الفقهية في هذا الشرح . منها : الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ، الظاهر لا يزال بالشك ، الميسور لا يسقط بالمعسور ، أقوى الظنين لا يترك بأضعفها وغيرها من القواعد .

١٠ - عنايته بتخريج الأحاديث وذكر روايتها:

كان السبكي - رحمه الله - معتنيًا بتخريج الأحاديث ، فجل الأحاديث التي أوردها مخرجة ، ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف ، كها أنه كان ذو عناية بذكر ألفاظ الحديث إذا تعددت وترتب على ذلك اختلاف الحكم الشرعي ، ثم يرجح بعد ذلك ما يراه راجحًا من الروايات ، ويبني على ذلك الأحكام ، كها فعل ذلك في مسألة عدد ركعات الوتر وصفته .

١٢ - عنايته بأقوال الإمام وأئمة المذهب:

اعتنى السبكي - رحمه الله - بأقوال الإمام الشافعي ، وبيان الراجح منها ، مع عنايته بأقوال أئمة المذهب ومؤلفاتهم .

١٣ - عنايته بأقوال الشيخين وترجيحاتها:

كان السبكي - رحمه الله - على عناية بأقوال الشيخين الرافعي والنووي - رحمه الله - موردًا ترجيحاته ما أقوال الإمام النووي وترجيحاته وأقواله واختياراته ، ومناقشة لتلك الأقوال .

ثانيًا: المآخذ على الكتاب:

إن الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله - أجلُّ شأنًا ، وأعلى منزلة من أن أذكر المآخذ على كتابه ، ولكن دراسة الكتاب تقتضي التعرض لمثل هذا ، لذا سأذكر بعض الأمور التي قد تكون مأخذًا على الكتاب :

١ – اعتماده في نقل الأحاديث أحيانًا على كتب الفقهاء ، وعدم رجوعه لكتب
 الحديث ، ولا يخفى اختلاف الألفاظ في ذلك .

٢- اعتهاده كثيرًا على كلام النووي ، في الحكم على الأحاديث ، مع عدم بيانه لذلك أحيانًا ، وعدم التزامه في بعض الأحوال بالألفاظ التي يوردها النووي في «المجموع».

٣- اختصاره لبعض المسائل اختصارًا يغمض معه المعنى ، وربها أشكل فهم
 المراد من كلامه حتى يرجع القارئ إلى مصادره .

٤- اقتصاره في الشرح على بعض الكتاب ، فقد وصل في شرحه إلى أثناء الطلاق ، ولا أدري هل أعرض عن شرح الباقي عمدًا كما فعل في شرحه الأول للمنهاج ، فيكون مأخذًا ، أم وافته المنية قبل إتمامه ؟! .

٥ - سرده المسائل دون عنونة الفصول.

* * *

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على:

تمهيد ، ووصف نسخ المخطوط ، وبيان منهج التحقيق

ثم صور من نسخ المخطوط ، يليه النص المحقق



تمهيد

في أهمية تحقيق كتب التراث

إن تحقيق النصوص التراثية ، ونشرها أمر ذو شأن كبير ، وأثر عظيم ، ولقد اعتنى أئمة الإسلام بحفظ الكتب والنصوص ، والتثبت في نقلها وتدوينها ، وحرصوا على نشرها ، وإبرازها لأهل العلم .

وإن من أعظم الشواهد على ذلك عمل الخلفاء الراشدين ، والصحابة الأكرمين ، في جمع القرآن العظيم ، ونسخه ، وما بذلوا في سبيل ذلك من تثبت وتقص ، وسؤال وتحر ، حتى جُمع القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه ، وأجمع العلماء على سلامته من الزيادة والنقصان ، وكان منقولاً بطريق التواتر .

كما اعتنى أئمة الحديث بالروايات ، واشترطوا شروطًا في الرواة ، وبينوا آداب النسخ والتصحيح والاستدراك وغير ذلك مما ينادي به أهل التحقيق اليوم .

بل إن العناية بالنسخ الصحيحة والنفيسة كان محط الاهتمام من العلماء في كافة الفنون والعلوم.

ومن عناية أهل هذا الشأن الاهتهام بجمع نسخ الكتاب ، والاحتفاء بنسخة المصنف أو نسخ العلهاء ،ويذكر القاضي ابن خلكان في هذا الميدان قصة هي أوضح برهان، فيقول:

« إن الجاحظ أراد أن يهدي للزيات وزير المعتصم نسخة من كتاب سيبويه فقال له الزيات: أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟

فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ،

وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ - يعني نفسه - فقال ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد وأعزها ، فأحضرها إليه ، فسُرَّ بها ، ووقعت منه أجمل موقع » ".

فانظر إلى هذا الاحتفاء بهذه النسخة النفيسة ، وتأمل هذه العناية من أولئك الأعلام بالمقابلة والتصحيح ، ورسم المنهج الصحيح في التحقيق .

ولقد صرف الولاة والخلفاء الأموال والعطايا لإنشاء المكتبات ومكافأة المؤلفين، وكان بعث هذه الكتب للخلفاء والأمراء من أعظم الهدايا وأفخم المنح، وكان الاحتفاء بإتمام بعض الكتب أمرًا معلومًا معروفًا عند أهل العلم، وربها كان الفرح بإتمام الكتاب وإظهاره للناس أشد من الفرح بالمولود، ورؤية القريب المفقود، وأضرب هنا مثلاً بكتاب واحد من أمهات كتب الإسلام وهو فتح الباري لابن حجر العسقلاني، فقد شرع في تصنيفه سنة ١٨٨ه على طريق الإملاء، ثم صار يكتب من خطه يداوله بين الطلبة شيئًا فشيئًا، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة إلى أن انتهى منه في أول يوم من رجب سنة ١٨٤ه ، وعمل مصنفه رحمه الله وليمة عظيمة وكان يومًا مشهودًا لم يعهد أهل العصر مثله بمحضر من العلماء والقضاة والرؤساء والفضلاء وتهادت تصانيفه الملوك بسؤال علمائهم في ذلك".

وكتابنا هذا (الابتهاج) شرع السبكي في تصنيفه عام ٧٢٥هـ، وأمضى ثلاثين

⁽١) وفيات الأعيان ، ٣/ ١٣٣ .

⁽٢) البدر الطالع ، ١/ ٦١ .



عامًا يكتب فيه ، ووافته المنية قبل إتمامه ".

فانظر إلى هذه العناية وهذا الجهد في تحرير هذا الشرح ، وصرف هذا الوقت الطويل لذلك .

إن التحقيق أمانة ورسالة ، فيه إحياء للعلوم وأهلها ، وتعريف للناس بحياة أسلافهم وثقافاتهم وإسهاماتهم التي انعكس أثرها على عصر المحقق اليوم .

ولئن كانت أعمار العلماء كغيرهم تفنى فإن مؤلفاتهم باقية ما بقي الحفاظ عليها والتعريف بها ، وإتاحتها في أيدي الناس .

وما من كاتب إلا ستبقى كتابته وإن فنيت يداه

فوفاء لأولئك الأعلام ، وانتفاعًا بعلمهم ، واعترافًا بفضلهم ، وإبرازًا لجهدهم كان تحقيق الكتب القيمة هدفًا نبيلاً ، وغاية سامية، وميدانًا شريفًا للتنافس بين الباحثين والدارسين .

* * *

⁽۱) يدل على هذا تواريخ نسخ الكتاب عن المصنف نفسه ، وانظر : رسالة الباحث يوسف مغربي في تحقيقه لجزء من كتاب الابتهاج (من أول كتاب النكاح حتى نهاية فصل فيمن يعقد النكاح) ، ص ١٤٠ (نوقشت عام ١٤٢٩ هـ بجامعة أم القرى) .

أولاً: نُسَخ الكتاب ووصفها:

إن كتاب «الابتهاج في شرح المنهاج» هو من كتب الشروح المطولة ولذا تعددت مجلدات النسخة الواحدة ، وربها اقتصرت بعض النسخ على جزء منه .

وقد يسر الله بمنه الحصول على خمس نسخ للمخطوط في القسم المراد تحقيقه هي :

١ - النسخة العمرية (ع):

وهى نسخة توجد صورة منها في مكتبة الأسد الوطنية بسوريا، برقم / ١٩٥٣، ورقم المصغر الفيلمي / ٤٩٢٥ ورمزت لها بالحرف (ع).

وقد كُتب على غلافها: « الأول من الابتهاج في شرح المنهاج تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين علي بن الكافي السبكي رحمة الله عليه».

وكتب على حواشي هذا الجزء: «وقف على مدرسة شيخ الإسلام أبي عمر بصالحية دمشق» ، وكتب بخط واضح تحت اسم المؤلف (عمريه) وهي نسخة قوبلت على نسخة المصنف التي كتبها بخطه .

والجزء الأول من الكتاب يحتوي على أول الكتاب إلى نهاية كتاب الزكاة.

وعدد لوحات الجزء كاملاً / ٢٣٩ لوحًا ؛ وعدد صفحات القسم المراد تحقيقه/ ١١٢ صفحة، ولوحاته/ ٥٦ لوحة، تبدأ من لوحة رقم ٤٦ وحتى رقم ٩٨، وعدد الأسطر في كل صفحة ٢٧ سطراً ، وعدد الكلمات في كل سطر ١٦ كلمة تقريبًا.

والناسخ هو محمد بن حسن إسهاعيل يعقوب بن عبد الغني البني الشافعي.

وكتب بخط نسخ جيد، وفي آخر الجزء كتب: «قال مصنفه تغمده الله برحمته: فرغت من تصنيفه في يوم الثلاثاء سادس عشر جمادى الآخر سنة ست وعشرين وسبعهائة، كذا وجد بخطه في نسخة الأصل التي نقل عنها، ويتلوه كتاب الصيام».

وفيها تصويبات ، وتوجد منها صورة في الكويت .

وهى أحسن نسخ المخطوط التي اطلعت عليها لكونها قوبلت على نسخة المصنف التي كتبها بخطه، كما أن ناسخها من أهل العلم بحسب كتب التراجم ".

٢ - النسخة الأموية (م):

نسخة صورتها في مكتبة الأسد الوطنية برقم (٢٠٢٠) ورمزت لها بالحرف (م).

وقد كتب على غلافها: « الجزء الأول من كتاب الابتهاج في شرح المنهاج ، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي بن علي البن تمام السبكي الشافعي رضى الله تعالى عنه وأرضاه » .

وكتب عليها: وقف الجامع الشريف الأموي.

ويبدأ الجزء الأول من أول الكتاب إلى كتاب الاعتكاف.

وعدد لوحات الجزء كاملاً / ٢٧٣ لوحة ، وعدد صفحات القسم المراد تحقيقه/ ١٢٢ صفحة ، وعدد لوحاته / ٦٦ لوحة ، تبدأ من لوحة رقم ٤٠ حتى

⁽١) جاء في ترجمته في كتاب : الضوء اللامع ، ٧/ ٢١٩ : «له فضيلة واستحضار للفقه ، ومشاركة في غيره ... لكنه ضيع نفسه...» .

رقم ١٠١، وعدد الأسطر في كل صفحة / ٣١ سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر/ ١٢ كلمة تقريبًا.

والخط نسخ معتاد ، والناسخ / أحمد بن محمد بن حامد الشافعي .

وتاريخ النسخ غير واضح ولعله / ١٩٨هـ.

والمخطوط قوبل على نسخة المصنف كما هو مكتوب في التصويبات على حواشي الكتاب.

والناسخ يظهر أنه ليس من أهل العلم ؛ لكثرة الأخطاء النحوية وغيرها فيه . ٣ - النسخة التركية الأولى (ت) :

نسخة عن متحف طوبقبو سراي باسطنبول -تركيا برقم ١٣٢٤ أ/ ا (أصول)، ورمزت لها بالحرف (ت).

وكتب على غلافها: « الجزء الأول من الابتهاج في شرح المنهاج للشيخ الإمام تقي الدين أبي الحسن على بن عبد الكافي بن على السبكي الشافعي » .

وهذا الجزء من أول الكتاب إلى نهاية الزكاة.

كتبت بخط نسخي جميل ، وجعلت العناوين باللون الأحمر ، وعليها تملكات .

والناسخ هو موسي بن عبد الله الحنبلي ، وتاريخ النسخ سنة ٧٧٨هـ ، وكتب في آخرها تاريخ فراغ المصنف من نسخها سنة ٧٢٦هـ .

عدد لوحات هذا الجزء / ٢٧٥ لوحة ، وعدد صفحات القسم المراد تحقيقه منه/ ١٣٢ صفحة، وعدد لوحاته / ٦٦ لوحة ، تبدأ من لوحة رقم ٤٧ وحتى

رقم۱۱۳.

وعدد الأسطر في كل صفحة / ٢٥ سطرًا ، وعدد الكلمات في كل سطر/ ١٥ كلمة تقريبًا .

وهي نسخة جيدة ، وعليها تعليقات وتصويبات في الحاشية ، ويظهر أن الناسخ فقيه ، لكن فيها أخطاء ، وسقط يسير .

٤ - النسخة اليمنية (ي):

نسختها في مكتبة الأحقاف باليمن ، مجموعة عبد الرحمن بن شيخ الكاف برقم ٢٤٣ ورمزت لها بالحرف (ي) .

كتب على غلافها: «الجزء الأول من الابتهاج في شرح المنهاج للشيخ الإمام العالم العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، ومحقق شامه ومصره، أبي الحسن تقي الدين على بن عبد الكافي بن على السبكي الشافعي».

وهذا الجزء من أول الكتاب إلى باب من تلزمه الزكاة.

وكتبت بخط نسخ جيد سنة ٨٢٣هـ وقوبلت سنة ٨٤١هـ ، والناسخ / يوسف محمد الباعقبي الشافعي .

وعدد لوحات الجزء كاملاً / ٢١٥ لوحًا ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة / ٢٣ سطرًا ، وعدد الكلمات في السطر الواحد / ١٥ كلمة تقريبًا .

والمخطوط عليه تملكات ، وفيه تعليقات، وبه سقط من آخر القسم المراد تحقيقه.

النسخة التركية الثانية (ط):

نسختها في متحف طوبقيو سراي باسطنبول - تركيا برقم ١٣٢٤ب/١ فقه شافعي (أصول) ، ورمزت لها بالحرف (ط) .

كتب على غلافها: (الجزء الأول من الابتهاج في شرح المنهاج للشيخ الإمام العالم الفاضل بقية المجتهدين تقي الدين السبكي ، رحمه الله).

وهذا الجزء من أول الكتاب إلى آخر الجنائز .

وعدد لوحاته / ٣١٥ لوحة ، وعدد صفحات القسم المراد تحقيقه/ ٢٠٢ صفحة ، وعدد لوحاته / ١٠١ ، وتبدأ لوحات القسم المراد تحقيقه من رقم ٨١ حتى رقم ١٨٢ .

وعدد الأسطر في كل صفحة / ١٩ سطرًا، وعدد الكلمات في السطر الواحد / ١٢ كلمة تقريبًا.

كتب بخط نسخ جيد ، وكتبت بعض ألفاظه باللون الأحمر ، ولم أجد اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ ٧٦٦هـ .

والنسخة فيها سقط ، وطمس ، وبياض في بعض المواضع ، وفيها عدد من اللوحات لم تظهر .

وبعد دراسة هذه النسخ والنظر فيها امتازت به كل واحدة منها ، وما وجد فيها من عيوب اعتمدت على ثلاث نسخ هي : النسخة (ع) ، و(م) ، و(ت) لما امتازت به من مزايا تقدم بيانها ، واستغنيت بهذه الثلاث عن النسختين الأخيرتين ؛ لما فيها من عيوب تقدم بيانها .



ثانيًا: منهج التحقيق:

سرت في تحقيق هذا القسم من المخطوط على المنهج المعروف عند أهل هذا الفن لمثل هذا النبهج في النقاط النائية في النائية التالية في النائية التالية في النائية في النائية

1- سعيت لإخراج النص سليًا كما كتبه المؤلف، معتمدًا على النسخ الثلاث (ع، م، ت) معتمدًا على طريقة النص المختار ؛ لتقارب النسخ، وانعدام النسخة التي يمكن اعتبارها أصلاً تقابل عليها باقي النسخ، فإن استوت النسخ الثلاث، ولا مرجح لإحداها أقدم النسخة (ع) ؛ لقلة أخطائها، وفقه ناسخها.

Y- أثبت الفروق المعتبرة بين النسخ في الهامش، وأغفلت ذكر الفروق التي ليس لها أثر معتبر في المعنى ، نحو : إغفال بعض النسخ أحيانًا لكلمة (قال) قبل كلام الماتن ، ونحو : ترك الصلاة على النبي أنه ، ونحو : الأخطاء في الآيات القرآنية، أو الأخطاء الإملائية ونحو ذلك ، فإني أثبت الصحيح في ذلك كله دون الإشارة لغيره .

٣- كتبت المخطوط بالرسم الإملائي الحديث دون الإشارة إلى ما ورد في المخطوط.

٤ - خدمت النص بها يوضح معانيه ، ويزيل اللبس والوهم عنه ، واجتهدت

⁽۱) رجعت في هذا المنهج إلى خطة تحقيق التراث الموضوعة من قبل مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية والمقرة من مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، إضافة للكتب المعتبرة في مناهج التحقيق وطرقه وكذا ما اقتضته طبيعة المخطوط.

في التعليق عليه بها يغني القارئ عن الرجوع إلى غيره لفهم مراد المؤلف.

٥ - اعتمدت في لفظ المتن على طبعة «دار المنهاج» بعناية : محمد شعبان ، ما لم تعارض النسخ الثلاث في الشرح.

٦- سبقت المتن بكلمة (قال) كها هو في بعض النسخ ، وجعلت ذلك مطردًا
 إلا ما ندر ؛ لمقتض ، دون الإشارة إلى ذلك في الهامش .

٧- أثبت أرقام لوحات النسخ: (ع) ، و(م) ، و(ت) .

 Λ - رمزت في صلب النص لرقم اللوحة بخط مائل (/) وجعلت موازيه في يسار الصفحة رمز النسخة ، يليه رقم اللوحة ، ثم خط مائل ، يليه حرف (أ) إذا كانت الصفحة يسارًا ، هكذا [37/ - 1] .

٩ - اعتنيت بعلامات الترقيم ، وأثبتها في مواضعها ؛ لفهم النص وتوضيحه .

١٠ وضعت عناوين جانبية عن يسار الصفحة للأبواب والفصول وأهم المسائل.

۱۱ - ضبطت بالشكل الكلمات التي تشكل قراءتها ، أو تلتبس ، أو تحتمل عدة معان .

17 - إصلاح ما ظهر لي في النص من تحريف ، أو تصحيف ظاهر ، أو أخطاء نحوية ، أو إملائية في بعض النسخ ، دون الإشارة إلى ذلك في الهامش . وحذفت التكرار الحاصل سهوًا في النص سواء أكان كلمة أم أكثر .

17 - وثقت النقول والمسائل المعزوة في الكتاب للكتب المطبوعة،أو المخطوطة إن أمكن ، سواء أكانت معزوة لعالم ، أم مذهب ، أم كتاب ، فإن تعذر على ذلك



وثقتها من مصادر أخرى ، أوردت تلك النقول والمسائل.

١٤ - أذكر الكلمة الساقطة في الهامش بين قوسين مزدوجين صغيرين مع ذكر
 رمز النسخة التي وجد فيها السقط نحو: « الصلاة » ليست في : ع .

٥١ - أثبت في النص ما لابد منه ؛ ليستقيم الكلام ، وجعلته بين معكوفتين [].

١٦ - كتبت الأحاديث، والنصوص المنقولة، بين قوسين صغيرين مزدوجين (").

۱۷ - وضعت الآيات بالرسم العثماني ، وبينت في الهامش اسم السورة ، ورقم الآية .

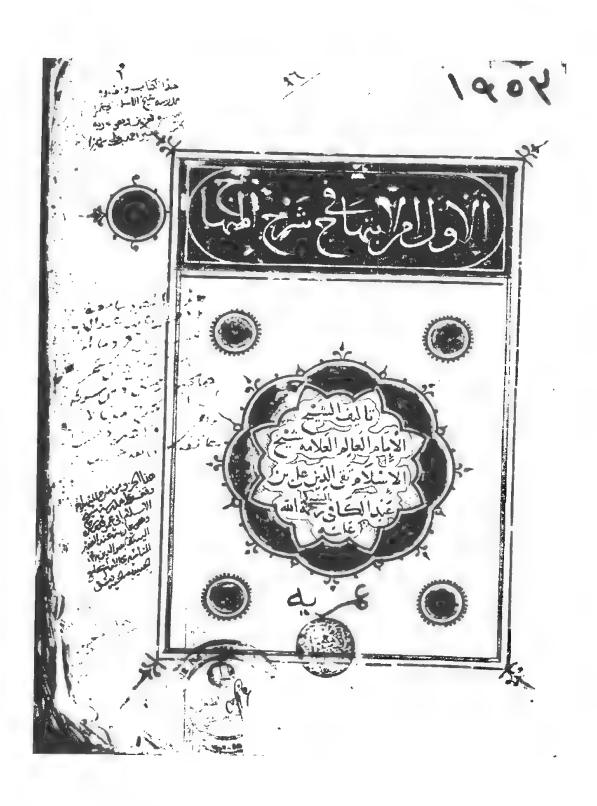
١٨ - خَرَّ جت الأحاديث النبوية والآثار ، واجتهدت في بيان حكم أهل العلم عليه ، مسوى ما ورد في الصحيحين فإني أكتفي بتخريجه منهما دون الحكم عليه .

١٩ - ترجمت للأعلام غير المشهورين.

• ٢- وضعت فهارس تفصيلية للكتاب ، وهي : فهرس الآيات القرآنية ، فهرس الأحاديث النبوية ، فهرس آثار الصحابة والتابعين ، فهرس آراء واختيارات السبكي ، فهرس القواعد والضوابط ، فهرس المصطلحات والأماكن والكلمات الغريبة ، فهرس بأسهاء الكتب الواردة في النص المحقق ، فهرس بأسهاء الأعلام في القسم الدراسي ، فهرس بأسهاء الأعلام في النص المحقق ، فهرس بأسهاء الأعلام المترجم لهم ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وفيها يلي نهاذج من صور نسخ المخطوط:





صورة لصفحة الغلاف للنسخة العمرية (ع)

والمجسر المي فواما الدواوما كالمهدى لولااز موانااسر فالسب الوالامام العالم العلام فاعى المعادس مناتح الاسلام حاندالجري بن عيال من ى وللسكل عرفوا مديني ها دما نرعل م عيد إليكار سرعي س تسار السبلي الحديث السابعي وبه أسر رحنه و الاستخداملي علافدة وكارمات عليابه من به وإفصاله والجداني معتمرالعدول عوادواك والزهة تنويقا منزها عروا اومروضاله واشهد اللالد الااسرومين لاشركك له شهادتها دخرها بوم المنزع وأعواله ، واشهد انجراعيه ورسوله المسرلجواب وكالمه والعادي المواط المنفري بيواجوالم مااسدرسلوعليه وعلالهم ورخي فاهابه المستكن بابتواله وانعاله والنابعين له على مذا الطريق ومتاليده اسب العدد نعدات تعديث فعد ترج المتهاج الدك صنفدام العلامة الودكرما التووي فتضرا لحدر الأمام الرافع دهى مسعنها شرحاً للمنابين إنها المائدي ولانتصرع فأدان المنهى اذكان مدالكنا وفاعدا الوت موعلة الطلبه ولنبي والمتها فيعوفة المذفب وغيث يكول العيركاء كواسك وحشا يكون كه لذانبه عليه والعدتمال عمله نافع الشنفلين فالدنكا وموجيا النوالي الفرق الخا وموسى واجرالوكك وسمس مداالنرح الانتهاج وسرح المنعاح وفد فينهمان وسعمام سوعت في شرح عليه ليرجينا وعابية النفاسية سينه التيم الدف علته منه مطعة لطيغتر مزادك الصلاة ولمنتفق لاستراعليه والمه السوك النف على عمال ما شرعت فيه وينفو بذي واله وهيد خطب اللماس الحدم النباع الصفات والانعال منذلنا الشايخص التول دون النفط ومن هذاالوحه ملطق مزالنكوة ترلنا بجبل لصفات والافعال يشاسا في للحود وما بصل منه للآ كامده عوم فاملا ولمواليل وتعاليه البوالحنب وصلعا لوالبودن إلقادت اعدادلها عداكوا ح الكؤيرالكثيرانيولا والمواسك فانك على بحروفها على الافواد وموابلغ يوافت مولك والأفذوانفة أسة لاعموها لاعز الإحصا الخصروالضبط والإجاطة له والأعداد جرعدد اعجل وخلويه مرها العدد وازجاد فيالعبد عدوها وعدمناما مدرعليه ملن يليق أن المعالمة المان المان المعربة منامنه خلافا المدينة لاوحرما علب المستعلى المومني وسوالمنة وارسوله له باللطف الموقيق وقبل المنق والرحدة المرشد والمرشك والرشأذ نبتعن الغية والامشا والنوت وليلاا وم

الهادي

صوم الكمانة على جد تعدعهون سستين كعبوك اكتاره الكالمتيد والعاق والافلاناليا وقل بدوجه أن الستن كلها نعاس لان مفعوع به وما زاد علها استا صنه وقيل المسنون تعاس ومايعدها حصور مرسيماض كنياسي المضلوة واللغة تعدم ننسرها وفرالنوع انوالوانعا لينسى المكسر مختف بالقبليم مغرورة بالنيد بترابط محصنه واشتنفا بهاموا لعلوع عمال الغزوعي من الغطاع صلب لما في صلوا ا واسترخ علوا ما وقال فأس من مليت العود او البلندال المعلى المروع ودك المووى الاوالكار م العاله واووه صلت ما وعده الرح صودود الآرا لوّاوا دودُوتُ مُنا بِعِبْ تعليبًا وتعاْلِلُولِ ا رح الدطن نصراله صلسالح مسامول صلساء فاشوبت وانا ارادم فارتلقعت حك تعلب عن اللاعد اليصلية العماه تقليم أدا الارته على تسارليقومة وآب درماهلي عصا لكسند ومجيعه متحا فالعلاه واللغة والشرع برحع اليعفا كحووا لأبعطا ف ولدلك عدسه يعلى توكي مكتف المرتدعون الع وصافة الاجرس شرعبة وليس فيها اموال ن اللوال والبادة والمعلى المعلى المعلمات كتبه والدور واللياة الالالال ملا الله واللها واللها واللها واللها والمالة واللها والله والمالة واللها واللها والله والمالة واللها واللها واللها والله واللها التحق العطيدة إعلاهم وماكرون والاجاب اواكرم المرابنع زحقه وموخلات مصال أمغود الداسل له المعلم مدا بها الشامل فرا كديد لبيان حدر الدر الندع بدايا للمحالفا اولانهارته واولدوته مواله المسراحاع أنسها والعدد سول سوالي العيناء بمقاال ال صيرالطل فلالاشرال ونبت لرميا من عداس عبد الله معرد ال التح ملى الله علم في أماكب ووقسهااة الغلما وارالت الشب تنطق اسماما لمخصرا اعصرونه الفآا واذاله النسس وكانظ فالديول كمطوام ما دعض العضرنه وآحزه معبريط لالشيء مثليم الحدشب وليسان حبرسل الدرسندكره وآلطل شمارا فسال ندوالية ما بعاره والغزا نختص كامعدا لزوال لكره والمختص عاعدت بالزوالياد مطلق معدا لزوال على دعلى كال عنط النشوا مداعتا والحويمات سو كطياب توا الشرو موالغل الدريكو طلحص قبل اذوا لدو فعص لبلاد فربعض المعدد تدلاسة ظلاا صلاعمان المصنب احسن متوليه طلالدد البلاب لكنجوريه وعواد الينب العصره كمابوه الاشتراكي المعفود الإنس العصريعتب وتسا لعلواع كماحا الخدشب المدويره والمسائدتون والموى ومرحس ومعتدا وادبع دكعا شدبعد معير العل فترآ المساحة ينمكم سوالطروالوصرون إمارمهم العلوم لأناسة ادي بالافاصل سراونين ويسرمني وقرانها من قندا لعلود عوصعيف الماله ديمزحتي تعرب لوارما الدعلار

Louis

کا ب دام**ون**

فرحوات

c 49

المنتوا نتطانها حالان للوديا يضوع لمصال لوكن بلاماده والمهاعورا اله لاألايد جبره وموالشهون ومبتد النع مطلنيا الباحق يدتعا كح الكران احدمه ف المبلة اللعاني بالدمة لابومنه اداو كالت نوكه عصنه للغلق عاما لدية لمجوا لفان سواا كانت عنا سامل ادالادم واداحورناه بالات معاصرالاد زجالة الاداميه دمهات الطنايرج والبعير والظنالا رجع اعتروا أوادرا فيسمع لعصود فدسارد اسفا دحم عوو طفي الحنوى الداحة عنوه فرحول العنوى وكاكسة الباقيه والوك اكنة عنوي تم الواحوابا من تن الاستفالة مالم الودما في د مآل العدن فيسعي معدما ما درم وجب ركاته العد عبعها ولمسؤ الركاة مدد لونا المرلاس تط الركن وهو طاهر الدهب ومال يرسم الكال لدمال سواها وحدالاخراج منه والاموحفات اسهامع مخترع والموص والباق علوع عالمية نروماني مشدد انعاوت اوحها ن على النولين فرسع ما لي الركاه معدد حواماً فسيج التذكر والعالف متوى دخاط معرع فالراكول ومهاعود ف بالانيسابورة مال الدائن كا عامال دعم ل الإركاة منها ما ليه لواحرج نفي دينا وعسا بود لعدا بعب وماديورك ماليعمل عماسا اجزاده واحرج العصافال والهدانطوعيد كوسسوع تدمنا إنعلا لعود الحدون سؤكهته واماه لالسنيه مفرسرج المعدب المصيف لومعهما وبنونظرف وع لويول لفرضوه المنطوع لمريتع عن الموصوف وع سواحر ايضواب المنبرعب مل الزادع دويصاحب الاص كاسف كالماستوك الوحراحر يوم ولك الفيل فل احراوا المتومز ملع الغابص له ماسبق زاليو عان المحدح الزارع الوكن طلياع والنعط سالة المجريقا ما تبعيه لاماً مدمنا الآلياع تبعيقاً من والكث ولي كانول وهله البيلة عسالمسه عليها واشهارها مان كموام ردخوالادا في وعداالما وأداجا اوال وسلف الفالسول للباد باخله حعبادا ليع فراحوته عسامل عي فطف والواع العرج س ملاعل والك الوجر ماتبضر والمسان والمعافية والمام والمام من الأجرة الكال المراح من ما طولب ما والاخلا وطوس مراه الدرة أن القاص ليسنا وف الرادع والاخوام اوبع ألاسا باغلوما نفلاد لكرما أدرم فوان يسبطه العالفا التعقيمة فمادموه وهدائب لمذ والمدكرة أشكادبطرد عدامزات وعلىم احوان ابرد الركاد برداد النطر وانده المعدد مزالنا بعزع وماوم معطاه متواكيع لد أعدر الوحول الالامامي تطناسل عله المفايق و والماسل ما ليعسد الله أمر وحسر مسير مندوها اكأ ووعط والخااصل وإللا ماد مؤرما والعن سعر واللام

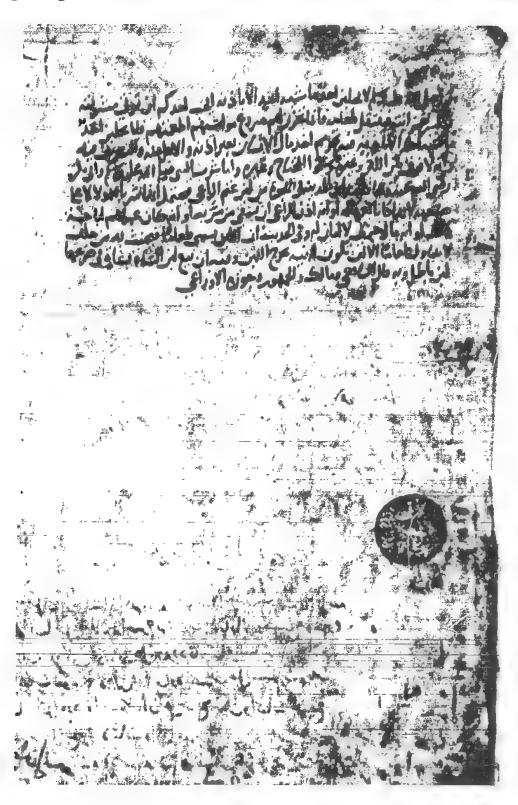


صورة لصفحة الغلاف للنسخة الأموية (م)

العفول عن احرا كالم وانز هد تنز ها منزها عن دري الوهرو خياله والشهد اللااله الاالدوحده لاشريط لدشهادة ادخرهالبرمراندرعوا هواله واشهدازاها عبده ورسوله المبي لمكلاله وغرامه والهادك المالصراط المستنم فيجيبع احواله صااله وسارعليه وعاله ورص الدعر احماله المسسكين باعواله وافعاله والنابيين ابعدمها يعناب فضدت فيدلشرح الهاج الذي ضنفة المشامج العلامة أبوذ حربا النؤوك مختصرا لحري الامام الرمغي حني الله عنها شرحالطينا بينابصلح المشارك ولاجمع عرانادة المنتم إذ كان هدرالناب في هذي للوقت عدد العليد وعير من العقها في معرفة المذهب معنف مكون الصحاح عاديراسكت وحيث لايكون لزلطانه عليه واستعاليه ملدنا نعاللت مارت بعف الرباد موساللنوزلي ولهرب العنس وهوحسيع وعالو حاور النترح الابتهاج فيسترح المتهاج وفلاكنت فيسندعا زمسيغمايه شرعت فيشوح لهوا حدا في فايه النفاسة سمينه الصرير المرهب في عرب المذهب عملت بدو تقعه تطبيعه من أول الصلوة ولرنفي الاستنر وارجليه والدا عسول إن يعين على عال ت شرعث نبه وببلع به محمرد المودعيه مسرح حفله الكاب اعرالت عب المسفات والانعال مفولنا التناجم المولدون النعاؤس هدى الوجه مو --احصين الشكرو منولنا عيسا الصفائف والأنعال يشيلها فالجدودما بعلميه المالكلداد هومز هذي الوجد أعمز المشكرلان النشار لايكون ألاعلى مامنه لاعلى مايده لله هوعل على لعبو ديعى وهوالباري نعالى البر الحسس ومبر والمؤالم ومول بادئ بسأد عداوليا ومهاكبواد اللزمر الستراكبودة جلت عطمتنعيد على بجمع وفياسفه على لامراد وهوابله بوافن فوله تعالى والانصروا بعداله لأعصوها من الاحصا المعمر والضمط وألاحاطف والاعراد جيم عدد ا عجلت عن ان العدد وانحاول المدعدهاوعد خيماما زرر عليدوات بطبق بهان الإمهاكان المنع مناميه لادجه باهاب لفوله نفال لندم الدعل الومول واسالمنه ولرسوله بالانتفذ النها مفاو فبرا ارفق والصعدال سند والهند والرسكاد العي والارتادات وتا وان ديوننان والصراط معناها واعترماك إن لنظ الطبيق الأف ع الاحتاف لما

فانجدر والاطهوما ذخره في الحتاب والسعب فول المعصب وقطع كتغيرون به والغور الام سهر بول اللفط والتلفين وتطعبه معصهر وعوالمنولي فالملوة والصو وعوص ووععل النفاطهرا في اعتصاالعدة بالاجاع وبداستدل للغول الاول واحدد عامي بوم النفا تعر الطاعوات لانه فدلا بعدو وقد نقام التنبيد علمدب وبتؤخرم الوطى وهوصغيف فاحاعاه الدم غيرنا لككر على الغول الاول وسام السهور كالمنهم الادل على طرفيه رجها الامام وفيل بيبني على بنور العاده وهوالاصح عندعيره وضوك المصنف بين أفل الحيض بلبسه على لينترط الاللون محموع الدمالا يتغنص عن بعمد ولدلية فكونف فن كان دم مساد وبتاسترط أذبكون ولت الدمين بالعا افل المسجى وفيلا سيرطسني من والمصوفيل بسنرط ملوغ ادنهما ونبل احدهما ابها كان ونبرلس ترط الافل في الأول آوالوسيط اوالاخروصودة المسلة ان يكول المعان الداعلي الغنوات المعنا ده بهن وفعات الحبض والفتره هي التي ينقطع فيهاجوبان الدم وببغي لون محبت لواد خلت فطنة كفرجها لخرج عليها الزالرم مرتضرة ادصدرة اولدرية والمتاان لاعترج علبها شي مان انقطع المقطع على حسسه عشرفلا كلاسر والاعظى سسنحاط ذان تبلطع وفال ابوعبد الرحن احدرعدر معبدالدب عدر برعاس برباب الت معى رضى الدعنه اذا حال السلاس عَشَر نفا مفود ما بعده طهرورد الهجار عليه فالكوا فلالنفاس لحظه للاستنفرا وقد تلد المراة ولاعج لهادم النفاس هوالم الحادج بعدالولد وازبق يعيده بومرعلي الصعاع وفيل بطاق عليه وعلى الخارج مع الولدا بصنا وفيل ما يبدوا عندالطاف نفاس آبيصا وهو معبد والعياج انه لبس عبض ولانفاس و قبل اذا ولدت ولدنو الدم اباماً نشر انه أن ابنوا النفاس محبن الولادة فالمسوا لنره سنون روم والكعن حاعقهن السلعد فالسدد غالبه اربعون للاستغرار عن أم سمله فالسفانت النفسا غالب عاعدر ولاسها اسعلير كالدبعين بوماحدب حسن وخال المزبان الالتؤدكالي لترمذي فالعك عن الشامع بهن العرب وكريد ماح المعص بالأجاع ومع فالط كالغالم المبض في البلوع ان عصارته والاستبراة والاحتساب مرمازة الإيلاعلي وجه واذا طراعكيها فطعها ويقطع تتابع صوم الحدادة على دجه فالمس وعبوده سنين تحصوره التره في الردالي التسيروالعادة والاخل الخالب وفيل فيه وجدان السبع كلها نفاس لانه مفطوع به وما دآد عليها أستجاصه ومُرَّلِ تون نفاس ومابعدها حبيض رَّ تستعامَ وهُ وما يعدها حبيض رَّ تستعامَ وهُ السّرع وفواله وافعال مفتنف بالتلبير يختنف بالتسكير مقرونة بالنية لبنوا يطعفت





صورة للصفحة الأخيرة من النسخة الأموية (م)





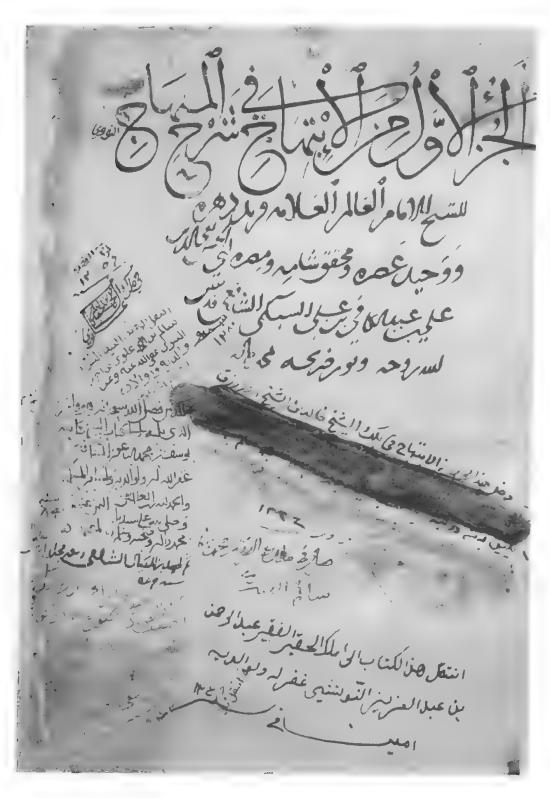
صورة لصفحة الغلاف للنسخة التركية الأولى (ت)

مالة الخز الجم الحدسه اللم وعلى مدوالدوميرا المدسه بالبن بجلاله ويكافئ أمزعل اجمز بغدواضاله وامجاه تحيدا يفعرالعفواعن ادراك كالدوارهم تنزيها منزهاعن وزل الوهم وحباله واسهدان لاالدالااسه وحالا لارك لسنهاده ادخرها لبوم المفرع واهواله واستهدا نجملاعين ورسول الميتر لحرامدوصلاله والهادي لماالمراط المستنفيم بدجيو احواله صلاية والمعلدوعل لمروض الدعن اصحابه المنستكير بافواله وافعاله والنابعين لممعى هذاالطبق ومنالب أمرا بعسب دفعالكا فضد فبدلنرج المنهاج الذي صنغه النبح العلامه ابوزارما النؤاوي محتمرا لمحروالهمام الماضي بضابه عنها سرمًا لطيعًا بينًا بصل للبندى ولاينع عزافاده المنتر اذكان هذا العاب يد هذا الوقت هوعن الطليد ولترمز الغنها بدمع فد المذهب وحيث بلون العصبي وذراسكت وحيث كيكون كذلك أندعله والعانعانى بجعله نافعًا للمشتغلن ب يدالدنيا وموجئا للعودلي ولمميدا لعنى وموحبى ونع الوكل ومميت هذااليرح الابهاج يوسنع المناج وقدلنت وسندخان وسبعابه سنوعت وسنوح عليدلير جدايه غابه النغاسدسيت الغير المذهب يحير المذهب غلت مند قطعه لطيفه مزاول لصلة ولمستوالاستمرا رعليه والعالمسول نعبزع الالماشعت دنيد وبنعوبه كيروالدومعبد يضطبد الكابب اعدا لثنا بجسر الصفات والافعال فغولنا التنائح العولدون الععر ومزهدا لوجدهوا خصر النكرو فولنا بحسرا المغان والافغال يسمل عاما والمهود ومابصل منها الحامد وموزهذا الوجراع مزالسكر كان المسكر لايكون الاعلام امنه على على ون ما فيدن سه موعم على المعبود محرَّ وموالباري تعالى للزالمحت وفيل الوالبر وفيل الصادق فنما وعدا ولباء أنجواد الكزع اللتيرايجود وجلت عظن بعرعل بحمه ويد نتخ عل لافراد وعوابلغ موافق وولدوا نعدوا نعداسه كالخصوها عزالاحما الحمزوا لصبط والاخاطر والاعداد هععدد الحداي وأسعزان محمها العددوان والعبدعيها وعدمنها ما فذرعله فلزيطين نهابنها وهواسان لامعنى المالمنع منامنه لاوجوتاعله لعولد تعالى لفدمن اسعال لومني وسه المندو لرسوله باللطف النوفي خلافا للعنزله ونبل الرفق والرجيه والرشد والرشد والموناد بقيض الع والارمناد والتوفق لذلك اوحلفه الهادي مصراسه المهمكاء

عليها فطها وتعطع منابع صوم الحان على دجه ق وعبون سسير كعبون اكتن يدالرد الي التمبيروالعاده وآلافل والغالب وفيسل فيوجدان المتنبر كلمانغاس لانه مقطوع به ومازادعلينااستنكاصدوفياللشتين بغاس ومابعدها حبين فإسبخاصة والتداعا فعلاه بداللغدنقدم تعتبرها دبد الشرع افؤال وافعال منتقع بالتكرمخته بالنشليم مترونها لبدسترلها مضوحه واشتقاقها مزالم لوعلى اللعووسكي إزاله طاع صلت النافرصلوا اذا استرخي صلواها وقال ارفارس مصلب أداليسكلا المساليل وعسع ورده النواوي مان مالكلية السله واؤدية مليت المترج باوهذا الردم دودلان الواؤو فعن رابعه متلب اولعل النواوي رجم السطر إزم ادملت المخنف تفول صلن المحصل اذا شويندوا غا اراد برفادس المسمن حكى بعلب عزايز الاعرابي صليت العشان سليداذا أدريزعل لنادلتغوم وانشده وماصلح سأل استدعه فاحسب وميعمقاى الملايد اللعدوالمنزع رجع المعنى الحنووالانعطاف والألك عدساحل بتولصليت على يدبعي وعودله وصال الآخرير مرعبه ولسرنهاا فوال المكوات خسر لغوادصلي اسعليه في مسترصلوات النموا بعد في البوم والليلد فال النابيل على عندها فالكالاانطوع منعوعليه وكاليام الليل واجبا فتنغيد حوالاه وكذاب وحوالني صالدعليهم عاالام وفالكنرور مزالامهاب اواكتهم المائشن وحنه وموطلانس السنافع والدليل لعله ردايها الشاحي الحديد لسار حدر اغلية السلام وبذ العدي بالمسب كهمنااول الهاد واول وفندوا لالسمتر كم بماع النقها ولامعند بقول وفال يحت عفرها ليا أن بميلاظل فندا اسراك وتبت مرجد سعبداله ابرعموا والبي السعليد و مال دوفت المثنل ملاه الطهراذاذا لالتمتع بطزالتا مالمغم العمر وبدايينا اذا زالت وكان طلالوط لطولعكا لمغضرالعصر واخوه معبرظل النهمنله للحديث ولبيان جبربل عليه المتلام الذي سندكن والظل سنمل مافيل الدوال ومابعيه والني عنص كابعد الزوال لكن على عنص عاعدت الزوال اوسطاق معدالزوال عليه وعلى ماكان عندالاستوا هذا مخاج اليخسرير السيب سوى فلل ستوا النفر و بوالفل الذي يون المنت م قبل الزوال ويد بعض البلادي و المنت من في المنت الم كن ذلك مستوره ويواول وتشالعم هذا يوم الاشتراك والمتعبودان وقندالعمسر

عز الغرض فسبرع مزاج إرضافان العنديج عيا الزارع دوز ضلعب لارض كاسبق فاذا استنوفا الوجراجرة مسر ذلالعل فيل خراج العسر فع ملك العاب لمراسق في البيه فا زلم بخرج الرابع الركاه فللساع والفقر مطالب الوجور بما ما في الركاه فللساع والفقر مطالب الموجود بما مما في المرابع ا وللساعي تعبها مزود للشائري شاكل قول و من المستلم النب علما والمها فان شرام وحوالاراص فها الزمان اذاكا اوال المؤرسة وعلدوياض عبعه اوالن في المرد عين يعلب الطن الالاع الاعترج سيًّا فلاعر لدَلك الموجرمًا فتصدر الإلام المرافي ومناسقي الأجمال الارع مؤمرًا المعطول بماوالافلاوطيق براه الدندان الغاص بتادن الزارع والاخراج اوبعلم الامامال فازيع ذرذلك فالذى بنبع المجب على الصالحا للت تعقب والرضي بمن المستلم واعادكرتها تغنها ويطردهذا فمزاسترى فلمربغ المذكم بودا لركاه لا تردد النظرية انه البوخذ مزالغا بصرعت ماجه بع فقط اوعث والجيع أذا تعذر الوصول لما الابي فلينامل فالدقابي المح فسرعن من صديه والليان وعشرحادي لاول سن وقترى وسبعايه الحوافز الناعمرستعدهذا الحد الاولم سرح المهاج في ليله مصلحهاع بوم التبت تابع عشرالتين سندعان وسوورفاء واكدسردرالعالم وصوالدعل سيذا بعدوا لروحيره كاموى عداسا كحسال ينلوم الميام



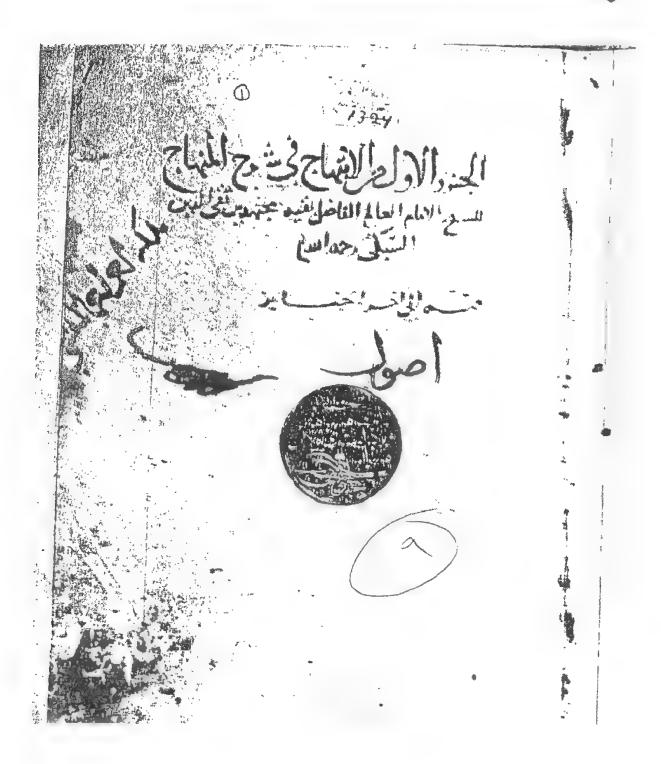


صورة لصفحة الغلاف للنسخة اليمنية (ي)

الحديد حكايلين باله وكالحاش وعلنا زنعما وافعاله والجده تجيد عنادرالكالم وانبطه ننزيها منوهاعز حركا لوهم فخياله واسبدا لكالملاله المالالعه وفطيا وطلاله والهادئ لالصاط المستقيم فحميع احواله طاله عله وسا وكالد ورضع العالية قصات فيه لنتج المهاج الايضيفه النيء العلامه الوتركرا اللاق كلسعنها شرخالله فأستاب الصراللي ولانتسغ فراالهاب فيهزا الوضع عمدة الطلبة ولنه مألفها ومع بمالده وحنية ولوب الزماوطلم وموشا المعورل كلم فالعفى وهي بعادي الرها وسيت هداللسوح الربناج سيسالتيسوالمؤهب ذغرار المزه عملت منه فعا منه اللحامل وعوم فلاللوحه اع الشكر في الشكر لا بكونه عاميه دون فيه للدهو علا على العدود وهوالدارى تعالى الموالحسن وف إذا لفي وافتوله والتحدد انعماله لاضوها غرالمصا والمصط والمخلل والمعلاد وهُ النارة المعنى له والمالك المع منامنة لا وحوَّاعليه لعوليُعالى ودلهن

وفعيال فاللولة ما وسعلها وهو المرقع فسرع سار الفاضي الوعلى الفارق ع الصوفيم المفترع الرياط ه (عليم فطي فقال كالدوف على غسب وحدة بمرملكو العله فولاوا حدًا وانكاب انعان ملكوفوف حلاف وكدالووفع على المفمر فالرياط اذاحدت على ملكوفا ومرعد تعميم سارهم وازكاز وقفه عن الصومه مطلعا وكل مر دحرالواط فلعروب السير على عزم الفام المته الفلاع المعاوم والحاط للماط هذا كله اذاوقه عليم مطلق فالسرط للواحد قويه كان يوم فلا وهوي عنهم والوحلال عي منفقه عن المدين فارجرانهم مقدم الشهر فادا اهلي شو الولاو وعله لرونهم القطع وان لد لويو فنصوا له نه نسط اله على والله على والله على والله على والله و الله والله وال مرجله العله ما لو يحور العمل الدقامه والرفاط ونا والمعلومه ولا يحور المتمو والعقود فالماس واصحرابها كالمعن الدي نظلف به المراسصو وموجود و والمعهم والماك به اسم لتعقه عن مروجود وخو المنصوف واسه نعالي _ رالحرالة ول مرالد مني ج في سرح المنهاج بنيلوه الني الله تعالم في الحد الانا عرباندة الكاه وواقو الهداع مه فارالت عاميس وهر بالاعزكاله والخوشة للتعضري وتال مابغ العموالنوية عنى من الفطالصلاه والشالع المع يده رت العالمين في وصليه على وعلى وعلى الوجيدوس المسلم كمر الى نوم الدرج سألسه ونعم الوكل والمخواولة موه الم ناسه العلالعطم





صورة لصفحة الغلاف للنسخة التركية الثانية (ط)

البراريا لخارئ لمحارب ليحدول نقيل الماري المارية د لره الامنام والغرطيا منرانهُ لا ستقبل باحثا بع رسلية القبل ع الاص م دود كالعب للحدث و ما الاجهاري المالية كان داسية و دوايه عجر بعق الحير واشتن بالكام المراكل المراكل والمراكل والمركل والمركل والمركل والمركل والمراكل والمراكل ع رلوعه وسجوده اماني السجد ولأن لله صلى سفليد وسلوكال في بدعر حبيه ووالالنزماى سبن المجيم وفل تقالم المفارية وامائي الولوع نقال المهد المهد المواجع والتابي حبو ولم ازه وا ن وصم المراه بعضمالما بعض تلصى على بطيما العلى بقاية السير وتصني مرساع سنزائ داوده والمسى المع والمالة حف سواولوفدم المصف عده الصفاح مل فتولعد بهرا المان والكال حدث العولم المان الم مُ ارفع حنى تطيين حا استامن عنى عليه في وعد إلى مفيمسل برفعة م ه داراله بطولد وله فلاعتمال لا نعار بالمان وكالمالالا لبلون على سلبد وساز دانا العن طراحته بالأسال الدير

إفؤل المروها موقع المحار وعدائه والمحار المحارك المراسان المراسان المحارك المح - Later Dan United was being لرولماري الماري المراور على من ماري الماليف institution of the state of The the way to be able to the beauty with the will and the will be with the wind of the state of t The part of the west of the stables will in a francisco in the state of wheather antiquete about Many Many Was a Land 2 miles たけり、いいかられてからいしようらんとした ورفع بيه فرا . ا باميه فرساد لاسرد لراوز-اسعور لاجتل سل عما ها حين الدلاد لعظابن الوليتناصا عدمصمومه اي خلها سسطيله المعا ولهوالسروالنا فصوالعم المزترجد ينطوح يتاليحان العلى ليسرد فدجا الضم عمارا المارة مسلم

لعرص والنعل واله لض المصافعي عمدلا فالسنوا يلخاعه سأبيل النوائع جماعه واصاعلم اي إنكال للاستراد المتاعد توغير وللعلا Descontact Draw والرابغي وعبرها لماروى عنام



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الشريعة تخصص الفقه

الابتهاج في شرح المنهاج

الإمام تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفى عام ٧٥٦هـ

من أول كتاب الصلاة إلى نهاية باب صلاة النفل « دراسة وتحقيقًا »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

إعداد الطالب عبد المجيد بن محمد بن عبد الله السبيل

إشراف فضيلة الشيخ أ.د/ عبد الله بن مصلح الثمالي الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

كتاب الصَّلاة

في اللغة: تقدَّم تفسيرها ^(١).

وفي الشَّرع: أقوال وأفعال، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم، مقرونة بالنية، تعريف الصلا شرعًا بشرائط مخصوصة ٣٠./

واشتقاقها: من الصَّلو على مثال الغزو. حكى ابن القطاع ": "صلت النَّاقة صلوًا، إذا استرخى صلواها» ".

(1) تقدم تفسيرها في ٢ / ب من النسخة (ع) حيث قال: « الصلاة في اللُّغة الدعاء ، قال الأزهري وغيره: الصلاة من الله تعالى الرَّحة ، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين الدعاء ، فصلاة الله على نبيّه رحمة مقرونة بالتَّعظيم والثَّناء ، وذكر في الدَّقائق أنَّ إطلاقها على ما حكيناه عن الأزهري شرعي ، وفيه نظر ، والأقر ب أنه لغوى » .

ووجه إيراده للتعريف في ذلك الموضع مع أن حقه أن يكون هنا: أنه نقل عن النووي مقدمته في دقائق المنهاج والتي عرف فيها الصلاة ، ص١٨٥ (مطبوع مع اللباب) .

- (٢) انظر هذا التعريف في : مغني المحتاج ، ١/ ٢٩٧ ؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٣٥٩ من دون قوله : " مقرونة بالنية » ولم أجده عند أحد ممن سبقه بهذا اللفظ ، والنية ركن من أركان الصلاة فهي لا تدخل في قوله (شرائط مخصوصة).
- (٣) هو: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، علاّمة في اللغة والأدب ، ولد في صقلية ثم رحل إلى مصر ، وبها توفي سنة ٥١٥ هـ . من مؤلفاته : كتاب الأفعال ، وكتاب أبنية الأسهاء، وكتاب لمح الملح وغيرها. انظر : وفيات الأعيان ، ٣/ ١١ ؛ شذرات الذهب ، ٤/ ٤٥ ؛ البداية والنهاية ، ١١/ ٢٥١ .

⁽٤) الأفعال، ص٢٥٦.

وقال ابن فارس '': «من صَليْت العود إذا ليَّنته ؛ لأن المصلِّي يلين ويخشع» ''. وردَّه النووي : بأنَّ لام الكلمة في الصلاة واو ، وفي صلَّيت ياء ''.

هذا الرد مردودٌ؛ لأن الواو إذا وقعت رابعة تقلب ياء "، ولعل النووي - رحمه الله - ظنَّ أن مراده صليت المخفف، تقول: صَلَيت اللحم صَلْيًا، إذا شويته، وإنّها أراد ابن فارس المُضَعَّف ".

(۱) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، من أئمة اللغة والأدب ، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، كان شافعي المذهب ثم تحول إلى المذهب المالكي ، توفي بالري سنة ٣٩٥ هـ . من مؤلفاته : المقاييس في اللغة ، ومجمل اللغة ، وحلية الفقهاء وغيرها . انظر : معجم الأدباء ، ١٠٠/ ١٠٠ وفات الأعبان ، ١ / ١٠٠ ؛ سر أعلام النبلاء ، ١٠٣/١٧.

(٢) مجمل اللغة ، ص ٣٧٤ وقال فيه : «فأمّا الصّلاة فيقال إنّها من صَلَّيْت العود إذا لينته ، لأنّ المصلّي يلين ويخشع» فهو يحكي القول على صيغة التضعيف . والمراد أنها من صليت العود بالنار إذا لينته كما في تاج العروس، ٣٨/ ٤٤٢ .

(٣) ذكره النووي في المجموع ، ٣/٣ ؛ وفي تهذيب الأسهاء واللغات ، ٣/ ١٧٩ وفي تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٤٩ وقال فيه : « وقيل في اشتقاقها أقوال كثيرة أكثرها باطلة لاسيّها قول من قال : إنها مشتقة من صلّيت العود على النار إذا قومته ، فالصّلاة تقومه للطاعة ، وهذا القول غباوة ظاهرة من قائله ، لأن لام الكلمة في الصلاة واو ، وفي صلّيت ياء ، فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الأصلية » وهو يرى أنّها مشتقة من الصّلوَيْن وهما عرقان من جانب الذنب ، ولهذا كتبت الصلاة في المصحف بالواو .

(٤) المفصل، الزمخشري، ١/ ٥٤٢؛ الكليات ١/ ١٠٠١.

(٥) يعني : صَلَّيت ، قال ابن فارس في المجمل، ص ٢٧٤ : "صلّى : صَلَيْتُ العود بالنار إذا لينته . والصَلَى : صلى النار ، والصِلاء: صِلاء النار بكسر الصاد ممدود. وصَلَيْتُ اللحم أصليه : شويته ، فإن أردت

حكى ثعلب "عن ابن الأعرابي "صَلَّيت العصا تصلية ، إذا أدرته على النار؟ لتقومه ، وأنشد:

وما صَلَّى عصاك كمستديم ٣٠٠.

أنك أحرقته قلت: أصليته ... والمُصلي يلين ويخشع ، والصلاة بيت يصلى فيه ، والصلاة : الدعاء من صليت العود إذا لينته ، لأنّ المصلي يلين ويخشع ، والصلاة بيت يصلى فيه ، والصلاة : الدعاء والرحمة " فالنووي رحمه الله ظن أن مراد ابن فارس (صَليت) بالتخفيف تقول صليت اللحم صَلْيا أي شويته فهو مَصْلي ، وأما مراد ابن فارس فهو (صلّيت) بالتشديد تقول : صَلّيت اللحم وأصليته إذا أحرقته وألقيته في النار ومنه قوله تعالى ﴿ فسوف نصليه ناراً ﴾ وصَلّيت العصا بالنار إذا لينتها وقومتها وقال بعضهم : أصل الصلاة من الصّلاء ، ومعنى صَلّى الرجل أي أزال عن نفسه بهذه العبادة الصّلاء الذي هو نار الله الموقدة . انظر : المفردات ، الأصفهاني ، ص ٢٨٥ . النهاية ، ابن الأثير ، ٣/ ٥٠ ؛ لسان العرب ، ٢٤/ ٢١٤ وما بعدها .

- (۱) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني الحنبلي المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان ثقة، مشهوراً بالحفظ والديانة ، توفي ببغداد سنة ۲۹۱هـ. من مؤلفاته : كتاب الفصيح ، وكتاب قواعد الشعر ، وكتاب معاني القرآن وغيرها . انظر : طبقات الحنابلة ، ۱/ ۲۱۰ وفيات الأعيان ، ۱/ ۸۶ ؛ شذرات الذهب ۲/ ۲۰۷ .
- (٢) هو: أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي المعروف بابن الأعرابي ، من موالي بنى هاشم، ومن علماء اللغة والمبرزين في الكلام الغريب ، واستدرك على من قبله ، توفي بسامراء سنة ٢٣١هـ. من مؤلفاته: النوادر ، وتفسير الأمثال ، ومعاني الشعر وغيرها . انظر : وفيات الأعيان ، ١/ ٤٣٣ ؛ شذرات الذهب ، ٢/ ٧٠ .
- (٣) تهذيب اللغة ، الأزهري ، ٢/ ١٦٧ والبيت ينسب للخارزنجي صدره : (فلا تعدل بأمرك واستدمه) كذا قال القرطبي في تفسيره ١٦٩/١ وأبان أنه مأخوذ من (صلى) بفتح الصاد ، فكأن المصلي يقوم نفسه بالمعاناة فيها ويلين ويخشع ، وأورده ابن منظور في لسان العرب، ١٤/ ٢٨ ونسبه لقيس بن زهير : فلا تعجل بأمرك واستدمه فها صلى عصاه كمستديم

وجميع معاني الصلاة في اللغة والشرع ترجع إلى معنى الحنو والانعطاف، ولذلك عديت بعلى تقول: صَلَّيت على زيد، بمعنى: دعوت له (٠٠).

وصلاة الأخرس شرعية ، وليس فيها أقوال ".

المكتوبات خمس

قال: (المكتوبات خَمْسٌ):

لقوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة ، قال السائل: هل علي علي غيرها ؟ قال: لا ، إلا أن تطوع » متفق عليه ٣٠.

وكان قيام الليل واجبًا ، فنسخ في حق الأُمَّة ، وكذا في حق النبي على الأصح ".

وقال كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم: إنه لم ينسخ في حقه لله ، وهو خلاف

(١) الإقناع ، الشربيني ، ١/ ٢٥٧ .

(٢) تقدم تعريف الشارح للصّلاة في الشرع بأنّها أقوال وأفعال ، وقد يفهم من تعريفه أن صلاة الأخرس ليست شرعية لعدم القول فيها ، فكأن الشارح أراد أن ينفى هذا المعنى بهذه الجملة .

والشارح هنا لم يجب على الإيراد المحتمل على تعريفه ، وقد أجاب بعض الشافعية عن ذلك بقوله : صلاة الأخرس لا ترد لندرتها . انظر : نهاية المحتاج ، ١/ ٣٤١.

وزاد بعضهم في تعريف الصلاة كلمة (غالبًا) ليسلم من هذا الإيراد . انظر : تحفة المحتاج ، ١/ ١٥٠. وقد يجاب أيضًا بأنّ صلاة الأخرس تشتمل على الحنو والانعطاف وقد قال الشارح إن جميع معاني الصلاة في اللغة والشرع ترجع إلى معنى الحنو والانعطاف فيكون داخلاً في أصل المعنى .

- (٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الإيهان ، باب الزكاة من الإسلام ، رقم ٤٦ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيهان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ، رقم ١١ ؛ كلاهما بغير لفظ «كتبهن الله» .
- (٤) الشرح الكبير ، ٧/ ٤٣٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٤؛ مغني المحتاج ، ١/ ٢٩٧ وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أنه منسوخ في حق الأمة كما في التمهيد : ٨/ ١٢٥ ، ١٢٥ .

نص الشافعي ١٠٠٠ والدليل ١٠٠٠.

وقت الظهر

قال: (الظهر)

بدأ بها الشافعي في الجديد " ؛ لبيان جبريل عليه السلام ". وفي القديم : بدأ " بالصبح " ؛ لأنها أول النهار .

قال: (وأول وقته زوال الشمس):

بإجماع الفقهاء ٣٠، ولا يعتد بقول من قال: يجب تأخيرها إلى أن يصير الظل قدر الشِراك ١٠٠، وثبت في مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي على قال: « ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم يحضر

(١) الأم، ٢/ ١٤٩ ؛ أحكام القرآن، له، ١/ ٧٢.

(٢) استدلوا على نسخ وجوب قيام الليل بأدلة من الكتاب والسنة ، انظر : الأم ، ٢/ ١٤٩؛ الشرح الكبير، ٧/ ١٣٩ .

(٣) الأم ، ٢/ ١٥٧ .

(٤) يأتي حديث جبريل إن شاء الله .

(٥) قوله: (بدأ) ليست في: ت .

(٦) بحر المذهب ، ٨/٢ .

(٧) الإجماع ، ابن المنذر ، ص١٦؛ الإفصاح ، ابن هبيرة ، ١/٣٠؛ المجموع ، ٣/ ٢٤.

- (A) قال ابن الأثير في النهاية ، ٢/ ٤٦٧: « الشِراك : أحد سيور النعل التي تكون على وجهها ، وقدره هاهنا ليس على معنى التحديد، ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل ما يرى من الظل وكان حينئذ بمكة هذا القدر» وانظر : تهذيب الأسماء واللغات، ٣/ ١٦٢؛ المجموع ، ٣/ ٢٣ ؛ المصباح المنير ، ص١١٨.
- (٩) قائل هذا القول يستدل بحديث جبريل عليه السلام وفيه: « وقت الظهر والفيء مثل الشراك » وقد ذكر العمراني والنووي هذا القول عن بعض الناس دون تعيين قائله وأجابوا على دليله. انظر: البيان، ٢/ ٢٤؛ تهذيب الأسهاء واللغات، ٣/ ١٦٢؛ المجموع، ٣/ ٢٣، ٢٧.

العصر»، وفيه أيضًا: « إذا زالت الشمس ، وكان ظل الرجل كطوله ، ما لم يحضر العصر » · · · .

قال: (وآخره مصير ظل الشيء مثله):

للحديث "، ولبيان جبريل عليه السلام الذي سنذكره ". والظل يشمل ما قبل الزوال وما بعده، والفيء يختص بها بعد الزوال " لكن هل يختص بها يحدث بالزوال أو يطلق بعد الزوال عليه وعلى ما كان عند الاستواء ؟ هذا يحتاج إلى تحرير ".

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم ٦١٢.

(٢) حديث مسلم المتقدم .

(٣) يأتي إن شاء الله تعالى .

(٤) دقائق المنهاج ، النووي ، ص ١٩٤ (مطبوع مع اللباب) ؛ المصباح المنير ، ص ١٤٦ ؛ وذهب البعض إلى أنهما بمعنى واحد، قال في القاموس ، ص ١٣٢٨ (الظل) : « الظل ، بالكسر : نقيض الضّح ، أو هو الفيء ، أو هو بالغداة ، والفيء بالعشي » .

وماذكره الشارح هو ما ذهب إليه ابن قتيبة، وأورده النووي في المجموع، ٣٠ / ٢٣ وقال: هذا كلام نفيس.

(٥) ظاهر كلام من فرق بين الظل والفيء أن الظل الحاصل على ثلاثة أحوال:

الأولى: ما يوجد قبل الزوال ، وهذا يسمى ظلاً ولا يصح أن يسمى فيئًا .

الثانية : ما يوجد حال استواء الشمس ، وهذا يسمى ظلاً ولا يسمى فيئًا لأن الفيء مأخوذ من فاء أي رجع من جانب إلى جانب والشمس في حال الاستواء لم ترجع بعد .

الثالثة : ما يحدث بالزوال وبعده فهذا يسمى فيئاً ويصح أن يسمى ظلاً أيضًا لأن الظل أعم .

قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٣ : « وأما الظل والفيء فقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في أوائل أدب الكاتب : يتوهم الناس أن الظل والفيء بمعنى ، وليس كذلك ، بل الظل يكون غدوة

قال: (سوى ظِلِّ استواء الشمس):

وهو الظل الذي يكون للشخص قبل الزوال "، وفي بعض البلاد في بعض البلاد في بعض الفصول قد لا يبقى ظل أصلاً "، وعبارة المصنف أحسن من قول غيره: ظل الزوال"؛ لأن ذلك تجوز "".

وعشية ، ومن أول النهار إلى آخره ، ومعنى الظل الستر ، ومنه قولهم : أنا في ظلك ، ومنه : ظل الجنة ، وظل شجرها إنها هو سترها ونواحيها ، وظل الليل سواده ، لأنه يستر كل شيء وظل الشمس ما سترته الشخوص من مسقطها . قال : وأما الفيء فلا يكون إلا بعد الزوال ، ولا يقال لما قبل الزوال فيء ، وإنها سمي بعد الزوال فيئًا لأنه فاء من جانب إلى جانب أي رجع ، والفيء الرجوع . هذا كلام ابن قتية وهو كلام نفيس » . وانظر : الزاهر، الأزهري، ص ٣٨٦؛ تهذيب الأسهاء واللغات، ٣/ ١٩٤٤ المصباح المنير ص ١٤٦؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٣٤٦ .

(۱) وهذا الظل أقصر ظل يوجد منذ طلوع الشمس إلى غروبها . انظر: بحر المذهب ، ۲/ ۹ ؛ المجموع ، ۲۸/۳ .

(٢) كما في مكة المكرمة وذلك عائد لكونها تقع في وسط العالم وهذا لا يكون إلا يومًا واحدًا في السنة في فصل الصيف وعيّنه بعضهم فجعله في اليوم السابع من حزيران.

انظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٢ ؟ بحر المذهب ، ٢/ ٩ ؟ البيان ، ٢/ ٢٣ .

وبعضهم قال أيضًا: صنعاء اليمن. روضة الطالبين، ١/ ١٨٠؛ الشرح الكبير، ١/ ٣٦٧؛ حاشية الشبراملسي، ١/ ٣٤٥، وتعليل هذا: أن عرض مكة ٢١.٤، وصنعاء ١٥٠٤، وكلاهما أصغر من ٢٣٠٥، وهي التي تكون عليها الشمس في ميلها الأعظم، وينعدم الظل عندما تتعامد، وتنطبق على خط السمت. انظر: دخول وقت صلاة العصر من التقريب إلى التحقيق، صالح با فقيه، ص ٤١.

- (٣) عبر المصنف نفسه رحمه الله بهذا اللفظ في كتابه التحقيق ص١٦، قال: « وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى ظل الزوال ».
 - (٤) الظل في الحقيقة للأشياء من ضوء الشمس فليس للزوال ظل حقيقة .
 - (٥) في م ، ت : (محسوب) .

وقت العصر

قال: (وهو أول وقت العصر):

وهذا يوهم الاشتراك ، والمقصود أن وقت العصر / يعقب وقت الظهر بغير [ت١٤/ب] فاصل للحديث المتقدم.

وقال أبو ثور " ، والمزني " ، وابن جرير " : مقدار أربع ركعات بعد مصير "

(۱) هو: أبو عبد الله إبراهيم بن خالد بن أبي اليهان الكلبي البغدادي الملقب بأبي ثور ، مفتي العراق ، ومن أثمتها الفقهاء، تفقه أولاً بالرأي ثم رجع عنه إلى الحديث ؛ لمجالسته الشافعي ، وهو معدود في طبقة أصحابه إلا أن له اختيارات لم يعدها الرافعي وجهًا في المذهب ؛ لكون المترجم له صاحب مذهب مستقل ، وله اختيارات موصوفة بالغرابة ، توفي سنة ٠٤٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٢/ ٢٧ ؛ طبقات الفقهاء الشافعيين ، ابن كثير ، ١/ ٧٢ .

- (۲) هو: أبو إبراهيم إسهاعيل بن يحيى بن إسهاعيل بن عمرو المزني المصري ، أحد تلاميذ الإمام الشافعي ، وناصر مذهبه، كان مناظرًا غواصًا على المعاني ، وكان زاهدًا عابدًا ورعًا ، له أقوال واجتهادات تفرد بها ، وجعلها إمام الحرمين من المذهب . توفي سنة ٢٦٤هـ . من مؤلفاته : مختصره المشهور ، والجامع الصغير ، والترغيب في العلم وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء ، ٢١/ ٤٩٢؛ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ٢/ ٩٣ ؛ طبقات الفقهاء، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٢٧ .
- (٣) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري ، من كبار أئمة التفسير والاجتهاد في الدين ، والشافعية يعدونه من أصحابهم ، وأخذ فقههم عن الربيع المرادي والحسن الزعفراني ، لكن تفرداته لا تعد وجهًا في المذهب على ما ذهب إليه الرافعي ، جرى بينه وبين الحنابلة نزاع فلزم بيته ببغداد ، ودفن فيه سنة ١٣٠ه. من مؤلفاته: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، وكتاب التاريخ ، وتهذيب الآثار ، وغيرها . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ،١ / ٧٨ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٢٦٧ / ٢٤٢ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٣ / ١٠٠ .

⁽٤) في ت : مضي .

الظل مثل القامة ، مشتركة بين الظهر والعصر ١٠٠٠ .

وقيل: بعد مصير الظل مثل القامة ، أدنى زيادة فاصلة بين الوقتين.

وليس بشيء ٢٠٠٠.

وقيل: إنها من وقت الظهر. وهو ضعيف أيضًا ٣٠.

قال: (ويبقى حتى تغرب):

(۱) المجموع ، ٣/ ٢٤ وبعد هذا الزمن يتمحض الوقت للعصر . ولم أجد هذا القول في مختصر المزني . وبين الماوردي في شرحه لمختصر المزني أن هذا القول محكي عن المزني ، وقال الروياني في بحر المذهب : « وقيل : إنه اختيار المزني وأبي ثور » . انظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٤ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٤ ؛ البيان ، ٢/ ٢٥ . والمعنى : أن الوقتين يمتزجان بقدر أربع ركعات ثم بعد ذلك يصير الوقت للعصر وحده وهذا إذا لم يكن للشخص ظل وقت الزوال ، وإلا فإنه لا يحسب ظل استواء الشمس .

- (۲) لمخالفته النص . ومعنى هذا القول أن وقت الظهر يخرج بمصير ظل كل شيء مثله (سوى ظل الاستواء) ثم يبقى وقت قصير ليس من وقت الظهر ولا من وقت العصر ثم بعده يدخل وقت العصر . وإذا تحققنا حصولها بحيث صار ظل كل شيء مثله وزيادة (سوى ظل الاستواء) فحينئذ دخل وقت العصر . قال النووي رحمه الله عن هذا القول : «ليس بشيء لقوله : «وقت الظهر ما لم تحضر العصر » فدل على أنه لا فاصل بينها ، والأصح أنها من وقت العصر ونقل الرافعي الاتفاق عليه » المجموع ، ٣/ ٣٠ ، وانظر : بحر المذهب ٢/ ١٥ ؛ التحقيق ، ص ١٦١ .
- (٣) المعنى أن وقت العصر يدخل بعد هذه الزيادة التي هي من وقت الظهر ، وهذا القول هو ظاهر كلام الشافعي والعراقيين وعليه كثيرٌ من الأصحاب . نص على هذا النووي في المجموع، ٣٠ / ٣٠ لكنه قال في كتابه التحقيق ، ص ١٦١ « العصر أوله آخر الظهر ، قال الشافعي والجمهور : وزاد أدنى زيادة وهذه الزيادة من وقت العصر » . ونص الشافعي في الأم ،٢/ ١٥٧ أن هذه الزيادة من وقت العصر لا من وقت الظهر . والقول بأنها من الظهر قول ضعيف كها قال الشارح ؛ لأنه مخالف للنص .

لقوله ﷺ/ في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: « وقت العصر ما لم [ع٢٤/ب] تَصْفَرَّ الشمس، ويسقط قرنها الأول» رواه مسلم ...

ورواه ابن أبي شيبة " فقال فيه : «وقت العصر ما لم تغرب الشمس " وهو صريح في المقصود.

قال ابن القطان ": « إسناده في مسلم دون لفظه". وقال الاصطخري ":

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس ، رقم ٢١٢ ولفظه : « ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول » . والمراد بقرنها : جانبها . انظر : المنهاج (في شرح مسلم) للنووي ، ٩٦/٥ .

⁽٢) هو: أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم العبسي ، الإمام الحافظ ، حدث عنه الشيخان وغيرهما ، وأثنى عليه الأئمة ، توفي في محرم سنة ٢٣٥هـ. من مؤلفاته : المصنف ، والمسند ، والتفسير . انظر : سير أعلام النبلاء ، ١١/ ١٢٢ ؛ شذرات الذهب ، ١٨٥ / ٤ .

⁽٣) لم أجده بهذا اللفظ في مصنف ابن أبي شيبة .

⁽٤) هو: أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني المعروف بابن القطان ، الحافظ الناقد ، صنف كتاب الناقد (الكامل) في الجرح والتعديل واشتهر به ، توفي سنة ٣٦٥ هـ. من مؤلفاته: الكامل ، والانتصار على مختصر المزني . انظر: سير أعلام النبلاء ، ١١/ ١٥٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ٣١٥ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضى شهبة ، ١/ ١١٥ .

⁽٥) هو: أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري ، شيخ الشافعية ببغداد ، ومن أكابر أصحاب الوجوه في المذهب ، لكن إمام الحرمين رآه كثير الهفوات في القواعد ، كان ورعًا صالحًا ، ولي قضاء قم، وحسبة بغداد ، وبها توفي سنة ٣٢٨ه . والاصطخري نسبة إلى اصطخر ، وهي من بلاد فارس . من مؤلفاته: أدب القاضي ، والفرائض . انظر : وفيات الأعيان ، ١/ ٣٥٧ ؛ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكى ، ١/ ٢٣٠ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن كثير ، ١/ ٢٤٧ .

"ويخرج" بمصير ظل الشيء مثليه إلا لأرباب الضرورات" " ؛ تمسكًا ببيان جبريل عليه السلام ، قال النبي صلى/ الله عليه وسلم: " أمّني جبريل عند باب البيت مرتين، فصلًى الظهر في المرة الأولى ، حين كان الفيء مثل الشِراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس، وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر ، وحَرُمَ الطعام على الصائم ، وصلى المرة الثانية الظهر، حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر الأولى ، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين الشفرت الأرض، ثم التفت إليَّ جبريل، فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء ، والوقت فيها بين هذين الوقتين" قال الحاكم : صحيح " ، وقال الترمذي : حسن ".

⁽١) أي وقت صلاة العصر.

⁽٢) قول الاصطخري خلاف المذهب وعده بعضهم مخالفًا لأصل الشافعي ونصه وأنه اختيار لقائله . انظر : بحر المذهب ، الروياني ، ٢/ ١٦ ؟ المجموع ، ٣/ ٣٠ .

⁽٣) قاله في المستدرك ، باب في مواقيت الصلاة ، ١/ ٣١٠ ، رقم ٢٠٤ .

⁽٤) قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح ، ولفظه في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي الله وقد ساق النووي رحمه الله هذا الحديث في المجموع ٣/ ٢١ وقال : رواه أبو داوود والترمذي وغيرهما من أصحاب السنن والحاكم أبو عبد الله في المستدرك ، وقال : هو حديث صحيح ، وقال الترمذي : حديث حسن، ولفظ الحديث الذي ذكره السبكي فيه : «عند باب البيت» : وهذه اللفظة (باب) ليست في هذه الكتب المشهورة، وإنها هو موجود في بعض كتب الفقهاء كها في المهذب للشيرازي ، وقد تعقبه النووي في شرحه للمهذب (المجموع ٣/ ٢١) . والحديث رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب المواقيت ن رقم ٣٩٣ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ، ١/ ٣٤٤ وأحمد في مسنده ، رقم ٢٠٨١ وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٣٢٥ : «إن في إسناده مختلفًا فيه لكنه توبع ، قال ابن دقيق العيد : هي متابعة حسنة ، وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر » ثم اعترض ابن حجر على اعتراض النووي وتعقبه للشيرازي .

وهذا الحديث اعتمده الشافعي في بيان المواقيت " ، لكن جاء عن النبي في في المدينة من حديث أبي موسى " وعبد الله بن عمرو بن العاص " وبريدة " زيادة ،

(۱) الأم، ٢/ ١٥٦ وقال بعد أن ساق حديث ابن عباس رضي الله عنها: « وبهذا نأخذ » لكنه قال بعد ذلك (١/ ١٢١): « ومن أخر العصر حتى تجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف وقدر ذلك في الشتاء فقد فاته وقت الاختيار ولا يجوز عليه أن يقال: قد فاته وقت العصر مطلقًا » واستدل لذلك بحديث أبي هريرة وفيه: « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » واستدل على استحباب تقديم العصر بحديث أنس قال: « كان رسول الله العصر ، والشمس صاحية ، ثم يذهب الذاهب إلى العوالي ، فيأتيها، والشمس مرتفعة » وبحديث نوفل بن معاوية الديلي قال: قال رسول الله : « من فاته العصر فكأنها وتر أهله و ماله » .

- (٢) حديث أبي موسى هو: عن أبي موسى الأشعري عن رسول الله النه الله عن الله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً، قال: فأقام الفجر حين انشق الفجر، والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضًا، ثم أمره، فأقام بالظهر حين زالت الشمس، والقائل يقول: قد انتصف النهار، وهو كان أعلم منهم، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره، فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت، ثم أخر الظهر حتى كان قريبًا من وقت العصر بالأمس، ثم أخر العصر حتى انصرف منها، والقائل يقول: قد أحمرت الشمس، ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم أخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح فدعا السائل فقال: الوقت ما بين هذين "رواه مسلم (رقم ١٦٤). وانظر: المجموع ٣/ ٢٢.
- (٣) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها أن نبي الله الله الذا صليتم الفجر فإنه وقت إلى أن يطلع قرن الشمس الأول ، ثم إذا صليتم الظهر فإنه وقت إلى أن تحضر العصر، فإذا صليتم العصر فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق ، فإذا العصر فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق ، فإذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى أن يسقط الليل » رواه مسلم (رقم ٦١٢) ، وانظر : المجموع ، ٣/ ٢٥ .
- (٤) حديث بريدة هو : عن بريدة عن النبي ي : « أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة فقال : صل معنا هذين يعني اليومين ، فلما زالت الشمس أمر بلالاً ف فأذن ، ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره فأقام العصر ، والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما أن كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر فأبرد بها ، فأنعَمَ أن يُبرد بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان ، وصلى بالظهر فأبرد بها ، فأبرد بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان ، وصلى

فوجب اعتمادها ؛ لتأخرها ؛ ولأنها أصح ، ويحمل حديث جبريل على بيان وقت الاختيار (" .

قال: (والاختيار: أن لا تؤخر عن مصير الظل مثلين):

إما لبيان جبريل ، وهو الأصح " ، وإما لأنه نصف وقت الجواز تقريبًا ". فعلى الأول: وقت الاختيار في الظهر " إلى آخر وقتها ، وعلى الثاني: إلى نصفه .

المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا يا رسول الله ، قال : وقت صلاتكم بين ما رأيتم » رواه مسلم (رقم ٦١٣) . انظر : المجموع ٣/ ٢٢.

(١) بهذه الأجوبة وغيرها أجاب الإمام النووي - رحمه الله - لكنه قدم الجمع بين الأدلة على ذكر المتقدم من المتأخر، كما أنه أورد الأدلة على عدم الاشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر.

انظر: المجموع ، ٣٠ / ٣٠.

(٢) لأن حديث جبريل إنها ذكر في وقت الاختيار ، لا وقت الجواز ودلت الأحاديث الصحيحة الأخرى المتقدم ذكرها على امتداد الوقت للغروب ، وهذا هو الأصح ، لأن به يحصل الجمع بين الأحاديث كها تقدم . وفي نهاية المحتاج ، ١/ ٣٤٧ قال : « سمي مختارًا لأرجحيته على ما بعده ، أو لاختيار جبريل إباه » .

وعلى هذا فالمذهب أن وقت الاختيار للعصر يمتد إلى مصير ظل كل شيء مثليه . المجموع ، ٣١/٣٠.

(٣) لأن وقت الجواز يمتد إلى الغروب. قال القاضي حسين والصيدلاني وإمام الحرمين والروياني وغيرهم: للعصر خسة أوقات: وقت فضيلة من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشخص مثله ونصف مثله ووقت الاختيار إلى أن يصير الظل مثلين، ووقت جواز بلا كراهة إلى اصفرار الشمس، ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتى تغرب، والعذر وقت الظهر لمن جمع لسفر أو مطر. انظر: المجموع، ٣٠/ ٣٠.

(٤) لعلُّها في : العصر .

وقت المغرب

قال: (والمغرب: بالغروب):

 ÷ميع الأحاديث^(۱) ، والإجماع ^(۱) ، ولابد أن يغيب كل القرص ^(۱) .

قال: (ويبقى حتى يغيب الشَّفق الأحمر في القديم):

نقله أبو ثور " وهو المختار"؛ لقوله في حديث عبد الله بن عمرو الذي في مسلم: « وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق» "، وفي رواية فيه: « إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق» " وهذا صريح ، ولهذا اختاره جماعة " ، وقالوا: المسألة مما يفتى فيها على القديم .

ولا التفات إلى شيء مما قيل من الكلام في حديث عبد الله بن عمرو ، وحديث

⁽١) وقد تقدمت (حديث جبريل، وحديث بريدة، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديث أبي موسى الأشعري وغيرها).

⁽٢) الإجماع ، ابن المنذر ، ص١٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٧ ؛ المجموع ، ٣٢ /٣٠ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٢.

⁽٤) نقله أبو ثور ولم ينقله غيره ولم يوجد في كتب الشافعي بل المنصوص عليه في كتبه أنه ليس لها إلا وقت واحد وهو أول الوقت. كما قال النووي لكن النووي وغيره احتجوا لنقله بأنه ثقة إمام، ونقل الثقة مقبول. المجموع، ٣٣/٣٠.

⁽٥) صححه جماعة، وقال النووي: « هو الصحيح لأحاديث صحيحة » وهي المتقدمة. المجموع ، ٣/ ٣٣.

⁽٦) تقدم تخریجه ص ۱۸۰.

⁽٧) تقدم تخريجه ص ١٨٠.

⁽٨) منهم: أبو بكر بن خزيمة ، وأبو سليهان الخطابي ، وأبو بكر البيهقي ، والغزالي، والبغوي وغيرهم . انظر: بحر المذهب ، ٢/ ١٧؛ المجموع ، ٣٣ ٣٣.

بريدة ، فقد أحطنا به "علمًا " ، ومع ذلك فقد صح امتداد وقت المغرب من حديث أبي موسى ولا مطعن فيه "، والشافعي في الإملاء على القول به على ثبوت الحديث، وقد ثبت " فيكون ذلك قولاً له في الجديد أيضًا ("").

(١) في ت : فيه .

قال الشافعي في الأم ، ٢/ ١٦٢ : « لا وقت للمغرب إلا واحد ، وذلك حين تجب الشمس ، وذلك بين في حديث إمامة جبريل النبي في وفي غيره » ثم ساق حديث جابر وحديث زيد الجهني ثم قال ٢/ ١٦٣ : «وقد قيل : لا تفوت حتى يدخل أول وقت صلاة العشاء قبل يصلي منها ركعة كما قيل في العصر ، ولكن لا يجوز لأن الصبح تفوت بأن تطلع الشمس قبل يصلي منها ركعة ، فإن قيل : فنقيسها على الصبح ، قيل : لا أقيس شيئاً من المواقيت على غيره وهي على الأصل ، والأصل حديث إمامة جبريل النبي في إلا ما جاء فيه عن النبي في خاصة دلالة أو قاله عامة العلماء لم يختلفوا فيه . قال الشافعي : ولو قيل : نفوّت المغرب إذا لم تصل في وقتها كان – والله تعالى أعلم – أشبه بها قال » .

- (٣) وقد تقدم ص ١٨٢ أن حديث أبي موسى رواه مسلم في صحيحه .
- (٤) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٤ : « علق الشافعي القول به في الإملاء على ثبوت الحديث ، وقد ثبت الحديث بل أحاديث، والإملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوصًا عليه في القديم والجديد»، وانظر : نهاية المحتاج ، ١/ ٣٥١ .
- (٥) لأن الإمام الشافعي قد جعل القاعدة العامة التي أوصى بها أنه إذا صح الحديث خلاف قوله يترك قوله و ويعمل بالحديث وأن مذهبه ما صح فيه الحديث. وفي هذه المسألة قد ثبت الحديث ولا معارض له كها يقول النووي رحمه الله وإنها تركه الشافعي لعدم ثبوته عنده .المجموع ، ٣٤ ٢٣ ؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٣٥١.

⁽٢) ذهب الإمام الشافعي إلى أن للمغرب وقتًا واحدًا عملاً بحديث جبريل ، وأما حديث عبد الله بن عمرو وحديث بريدة فلم يثبت الحديث عند الشافعي ، لكنه علق القول بأن للمغرب وقتين بثبوت الحديث، وقد ثبت الحديثان في صحيح مسلم .

⁽٦) قوله: «ولا التفات...في الجديد أيضًا» من النسخة: (م) وهو في: (ع) بعد قوله الآتي: «وقد تقدم جوابه».

قال : (وفي الجديد) :

[ت٨٤/أ]

ورواية الزعفراني عن / القديم، ومنهم من يقطع به.

(ينقضي بمضي قدر "وضوء"، وستر عورة، وأذان، وإقامة، وخمس ركعات) أي وسط"؛ لأن جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد، وقد تقدم جوابه "والقائلون بالجديد المشهور وهو:أن وقت المغرب مضيق، اختلفوا في ضبطه:

فطائفة ذكروا ما قاله المصنف.

وقيل: ثلاث ركعات للفرض فقط.

وقيل: يعتبر بالعرف ٠٠٠.

(١) هو : أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي المعروف بالزعفراني ، هو أحد رواة المذهب الشافعي في القديم وأثبتهم فيه ، كان فصيح اللسان ، وحسن السيرة ، توفي ببغداد سنة ٢٦٠هـ .

انظر: وفيات الأعيان ، ١/ ٣٥٦؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٢/ ١١٤ ؛ شذرات الذهب ، ٢/ ١١٤ .

⁽٢) في ع : قدر ركعة ووضوء.

⁽٣) ومنهم من قال قدر طهارة . المجموع ، ٣/ ٣٥ ، وانظر : نهاية المحتاج ، ١ / ٣٤٨ .

⁽٤) المشهور اعتبار خمس ركعات منها ركعتان للسنة وثلاث للفرض، والمعتبر الوسط المعتدل بلا إطالة ولا استعجال . المجموع ٣/ ٣٥ ؛ نهاية المحتاج ، ٢/ ٣٤٨ .

⁽٥) تقدم ص ١٨١ وقد بيَّن النووي رحمه الله أن أحسن الأجوبة وأصحها: أنه إنها أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فهكذا هو في أكثر الصلوات وهي العصر والعشاء والصبح وكذا المغرب المجموع، ٣٤/٣.

⁽٦) وهذا الوجه حكاه القاضي أبو الطيب والمراد أنه متى أخر عن المتعارف في العادة خرج الوقت . قال النووي : وهذا قوى ، ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات . انظر هذه الأوجه في : المجموع ، ٣/ ٣٥ . وانظر : الحاوى الكبير، ٢/ ٢٢ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٩ .

وقيل: يحتمل مع ذلك أكل ما يكسر به سَوْرة ١٠٠٠ الجوع ١٠٠٠.

وقيل: قدر ما يتطهر ويستر العورة ، ويؤذن ، ويقيم ، ويدخل فيها ، فإذا دخل فيها خرج وقت الابتداء ، وبقي وقت الاستدامة ، وإن لم يدخل فيها حينئذ أثم ، وصارت قضاء ، ولا يُخَرَّج على ما إذا صلى بعض الصلاة في الوقت ".

وهذه طريقة أئمة العراقيين ، وعندهم أن المغرب انفردت عن بقية الصلوات بأن لها وقتين: وقت ابتداء ، ووقت / استدامة .

وفائدة ذلك:

أنه إذا مَدّها إلى آخر وقت الاستدامة تكون أداء، وإن حكمنا بخروج وقت الابتداء فيها، ولا يخرج على ما إذا صلّى بعض الصلاة في الوقت، وبعضها خارجه.

وأما بقية الصلوات ، ففي أوقاتها وجهان :

أحدهما: أنها للدخول والخروج ، فيجب أن يدخل فيها في الوقت ، ويخرج منها في الوقت .

والثاني: أنها للدخول فقط، حتى إذا شرع فيها في الوقت، وَمدَّها حتى خرج الوقت جاز؛ لقول أبي بكر لمَّا طوَّل في صلاة الصبح حتى كادت الشمس تطلع: «لو

⁽١) في م: شهوة ، وفي ع: ثورة . والمثبت أفصحها ومعناه كما في المصباح المنير ، ص ١١٢ : حدة الجوع . وانظر : نهاية المحتاج ، ١/ ٣٤٩ ؛ وحاشية الشبراملسي ، ١/ ٣٤٩ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ١/ ٣٧١ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٥.

⁽٣) انظر: الحاوي الكبير، ٢/ ٢٢؛ بحر المذهب، ٢/ ١٩؛ المجموع، ٣٦/٣٦.

طلعت لم تجدنا غافلين » "فيكون جميع الوقت في سائر الصلوات كوقت الابتداء في المغرب إلا أنه لا يجوز تأخير الدخول" فيها جتى لا يبقى منها مقدار يسعها في الأصح ، وإن قلنا إنها أداء" بإدراك ركعة .

وقول المصنف: (بقدر " وضوء) تبع فيه الرافعي "، وعبارة غيرهما: الطهارة "،

والرافعي هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الرافعي، شيخ الشافعية ، وعمدة المحققين والمجتهدين في المذهب ، وكان من العلماء العاملين ، قيل : أكثر أخذه بعد كلام الغزالي المشروح من ستة كتب : النهاية ، والتتمة ، والتهذيب ، والشامل ، وتجريد ابن كج ، وآمالي السرخسي الزاز ، توفي بقزوين سنة ٣٢٣هـ . من مؤلفاته : الشرح الكبير (العزيز شرح الوجيز)، المحرر، شرح مسند الشافعي وغيرها . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٦٤ ؛ سير أعلام النبلاء، ٢/ ٢٥٢ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٨/ ٢٨١ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢٩٣٨ .

(٦) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٢ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٨ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٠ ؛ البيان ، ٢/ ٢٧ .

وعبارة المصنف والرافعي هي عبارة الغزالي أيضًا في : الوجيز ، ص٥٠ ، والمصنف استعمل هذا اللفظ أيضًا في التحقيق ، ص١٦١ ؛ وروضة الطالبين ، ١/١٨١ ؛ لكنه استعمل لفظ الطهارة في : المجموع، ٣/ ٣٥ ؛ (والمنهاج شرح صحيح مسلم) ، ٥/ ٩٤ ، ولعل المصنف لم يشتغل كثيرًا بتحرير هذه الألفاظ؛ لأنه يرى أنه يجوز تأخير صلاة المغرب ما لم يغب الشفق وأنه يجوز ابتداؤها في كل وقت من ذلك ولا يأثم بتأخيرها عن أول الوقت وأن هذا القول هو الصحيح بل هو الصواب الذي لا يجوز غيره كما قال ذلك في المنهاج (شرح صحيح مسلم)، ٥/ ٩٤ .

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب مراعاة أدلة المواقيت ، ١/ ٣٧٩ ، رقم ١٦٥٤ ؛ وابن أبي شيبة في مصنفه ، باب ما يقرأ في صلاة الفجر ، ١/ ٣١٠ ، رقم ٣٥٤٥ .

⁽٢) في ع ، م: المدخول.

⁽٣) في ع ، م : إذًا .

⁽٤) قوله (قدر) ليست في : م .

⁽٥) الشرح الكبير، ١/ ٣٧٠؛ المحرر، ص٢٥،٠

ولا شك أنها قد تكون غسلاً وزمانًا " أوسع .

فإن قلت: لا يعتبر؛ لأن الاحتياج إليه نادر.

قلت: انكشاف العورة نادر، ومع ذلك اعتبر زمان السترله.

قال: (ولو شَرَعَ في الوقت)

أي على الجديد على الأوجه السالفة.

(وَمدَّ حتى غاب الشفق جاز على الصحيح):

لما روى النسائي بإسناد صحيح "عن زيد بن ثابت قال: « لقد رأيت رسول الله على يقرأ فيها - يعني في المغرب - بأطوال الطوليين آلمص » " ، وفي رواية أخرى: «قرأ بالأعراف ، فرَّقها في الركعتين » ".

⁽١) في ت : وزمانها .

⁽٢) في م: حسن صحيح.

⁽٣) رواه النسائي في سننه بهذا اللفظ في كتاب الافتتاح، باب القراءة في المغرب بـ (المص) ، رقم ٩٩٠ ، والمراد بها سورة الأعراف . قال ابن حجر في بيان معنى (الطوليين) : «حصل الاتفاق على تفسير الطولى بالأعراف ، وفي تفسير الأخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الأنعام » ونقل عن ابن المنير أن تسمية الأعراف والأنعام بالطوليين ؛ إنها هو لعرف فيهها ، لا أنهها أطول من غيرها . فتح الباري ، شرح حديث رقم ٧٦٤ .

و في صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب القراءة في المغرب ، رقم ٧٦٤ ، عن مروان بن الحكم قال: «قال لى زيد بن ثابت مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت النبي على يقرأ بطولى الطوليين » .

⁽٤) سنن النسائي ، كتاب الافتتاح ، باب القراءة في المغرب بـ (آلمص) ، رقم ٩٩١ ؛ وقال الشوكاني في نيل الأوطار ، ٢/ ٢٧١ : إن في إسناده ضعيف لكنه يقوى بوجود المتابع الثقة وهو أبو حيوة ، وله ما يشهد لصحته في البخاري وغيره ، (وهو ما تقدم في الهامش السابق)

وقيل: لا يجوز أن يستديمها أكثر من قدر ثلاث ركعات "، وهذا الوجه يختص بطريقة العراقيين القائلين بأن وقت الدخول يخرج بتكبيرة الإحرام "، ولا يأتي على ما ذكره المصنف وموافقوه.

وقيل: يستديمها القدر الذي يتأدى إليه فضيلة أول الوقت في سائر. الصلوات ".

وهذه الأوجه في تحقيق وقت الاستدامة التي اختصت به المغرب كما تقدم.

ولو أنه مَدَّها إلى بعد مغيب الشفق فحكمه حكم ما لو مد غيرها من الصلوات حتى خرج الوقت فيجوز على الأصح ".

قال: (قلت: القديم أظهر/، والله أعلم).

قد تقدم دلیله ^(ه).

[ت۶۸/ب]

(١) بحر المذهب ، ٢/ ١٩ ؛ البيان ، ٢/ ٢٨ .

⁽٢) ويبقى وقت الاستدامة على ما تقدم تفصيله .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٦ . وقيده بعضهم بها لا يبلغ نصف وقتها قياسًا على غيرها . البيان ، ٢/ ٢٨ .

⁽٤) قوله (على الأصح) خلاف ما ذكره المصنف في المجموع ، ٣/ ٣٦؛ فإن النووي رحمه الله ذكر وجهًا أنه يجوز استدامة الصلاة إلى مغيب الشفق وقال هو الصحيح . وذكر أن الأصحاب صححوه وأن الشيرازي وغيره قطعوا به .

وأما الرافعي في المحرر ص٢٥ فقال: «على أظهر الوجهين» ، لكنه في الشرح الكبير ، ٢/ ٣٧١ قال: أصحهما ، وظاهر المذهب القول الجديد ، وبين أنه لا اختصاص للامتداد بغروب الشفق مهما كان الشروع في الوقت المضبوط.

⁽٥) تقدم ص ١٨٤ .

وقت العشاء

قال: (والعشاء بمغيب الشفق):

لحديث جبريل عليه السلام "، والإجماع " وهو الأحمر " ؛ لقوله ه في حديث عبد الله بن عمرو: « ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل» رواه مسلم ". وثور الشفق: هو حمرته " ، وقيل: يعتبر مغيب الأصفر أيضًا ١٠٠٠.

قال: (ويبقى إلى الفجر):

- (٢) الإجماع منعقد على أن وقت العشاء يدخل بمغيب الشفق لكنهم اختلفوا في المراد به أهو الشفق الأحمر أم الشفق الأبيض . المغنى ، ابن قدامة ، ٢/ ٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤١ .
- (٣) وليس الشفق الأبيض ، وذلك أن الشمس إذا غربت تعقبها حمرة ثم ترق إلى أن تنقلب صفرة ثم يبقى بياض. الشرح الكبير، ١/ ٣٧٣. وسيأتي الفرق بينهم إإن شاء الله ؛ ونص الشافعي في الأم ، ٢/ ١٦٤: « الشفق: الحمرة التي في المغرب ».
- (٤) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس ، رقم ٦١٢.
 - (٥) ثور الشفق هو انتشاره ، من ثار الشيء يثور إذا انتشر وارتفع .
- مجمل اللغة ، ص٨٥ ؛ النهاية ، ابن الأثير ، ١/ ٢٢٩؛ المنهاج (شرح صحيح مسلم) ، النووي ٥/ ٩٥، وأما الشفق فالمراد به الشفق الأحمر. وهذا قول الشافعي وأهل اللغة كما قال المطرزي وغيره . مجمل اللغة ، ص ٣٤٨ ؛ المغرب ، ١/ ٤٤٩ ؛ تهذيب الأسهاء واللغات ، ٣/ ١٦٥ ؛ القاموس المحيط ، .1109,0
- (٦) أول ما يظهر الحمرة ثم الصفرة ثم البياض. والقول بأن وقت صلاة العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة هو قول إمام الحرمين والغزالي في البسيط ، والمذهب أن وقت العشاء يدخل بمغيب الحمرة وإن بقيت الصفرة . المجموع ، ٣/ ١١ .

⁽۱) تقدم ص ۱۸۱.

لقوله ه في حديث أبي قتادة: «ليس في النوم تفريط، إنها التفريط على من لم يصل الصلاة، حتى يجيء ‹ وقت الأخرى » رواه مسلم · .

خرجنا عن مقتضاه في الصبح بدليل، فيبقى على مقتضاه فيما عداها ".

وقال الاصطخري: لا يرد على بيان جبريل ، كما قال في العصر "، ووافقه هنا أبو بكر الفارسي في أحد احتماليه ".

قال: (والاختيار: أن لا تُؤخّر عن ثلث الليل):

(١) في ع : (خرج) والمثبت هو لفظ مسلم.

انظر: شرح صحيح مسلم، النووي، ٥/ ١٥٩.

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم ٦٨١ .

⁽٣) لعموم الحديث الذي أورده الشارح ، وقد دل هذا الحديث على أن آخر وقت كل صلاة هو أول وقت الصلاة التي تليها وهذا عام في كل الصلوات الخمس إلا صلاة الصبح فإن وقتها لا يمتد إلى دخول وقت صلاة الظهر بل يخرج بطلوع الشمس لحديث : "من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » رواه مسلم (٦٠٨) .

⁽٤) تقدم ص١٨١ أن الاصطخري قال في وقت صلاة العصر: يخرج بمصير ظل الشيء مثليه إلا لأرباب الضرورات تمسكاً ببيان جبريل: إذا ذهب وقت الاختيار فاتت العشاء ويأثم بتركها وتصير قضاء. ووقت الاختيار عنده إلى نصف الليل لقوله ؟ « وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل » رواه مسلم (٦١٢) ، وقد نقل هذا القول عنه النووي في المجموع ، ٣/ ٢٢ ؛ وانظر: البيان ، ٢/ ٣١ الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٢ .

⁽٥) هو أحد الاحتمالين حكاهما القفال في شرح التلخيص عن أبي بكر الفارسي ، المجموع ، ٣/ ٤٢ .

لحديث جبريل ، وأبي موسى "، وهذا القول أصح عند أكثر الأصحاب "، وأقوى في الدليل ".

قال : (وفي قولٍ : إلى نصفه):

لحديث عبد الله بن عمرو "، وصحح هذا القول جماعة "، وتبعهم المصنف في «شرح مسلم» "، فلا أدري أذلك عن عمد ، فيكون مخالفًا لما هنا ، أو لا، وهو

⁽١) تقدما ص١٨١ و ١٨٢ ، وانظر : المهذب (مع المجموع) ٣٩ /٣ . (حديث جبريل صلى في المرة الأخيرة العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل) .

⁽٢) القول بأن وقت الاختيار لصلاة العشاء يمتد إلى ثلث الليل هو المشهور في الجديد نص عليه الشافعي في الأم، ٢/ ١٦٤ ، وقال : « وآخر وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل » ، وصححه البغوي والرافعي وغيرهما ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٢ : « المختار ثلث الليل ، فإذا ذهب وقت الاختيار بقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني ، هذا هو المذهب ، نص عليه الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين » . وانظر: البيان ، ٢/ ٣٠ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٢ .

⁽٣) يرى السبكي رحمه الله أن هذا هو الأقوى دليلاً، ولا شك أنه الأحوط للعبادة، وعلل في بحر المذهب، ٢/ ٢١ ذلك بأن الثلث ثبت بجميع الروايات وتعارضت الأخبار في الزيادة فسقطت الزيادة .

⁽٤) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « وقت العشاء إلى نصف الليل» رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم ٢١٢.

⁽٥) منهم أبو حامد ، والمحاملي وسليم الرازي في رؤوس المسائل ، وأبو العباس الجرجاني ، والشيخ نصر المقدسي في تهذيبه والروياني وانظر: المجموع ، ٣/ ٤١ .

⁽⁷⁾ قال النووي في شرحه لصحيح مسلم ، حديث رقم ٢١٤ ، ٥/ ٩٨ : « اختلف العلماء في الراجح منهما وللشافعي رحمه الله تعالى قولان : أصحهما : أن وقت الاختيار يمتد إلى ثلث الليل . والثاني : إلى نصف وهو الأصح » ثم ذكر قول أبي العباس بن سريج في أنه لا اختلاف بين الروايات ولا عن الشافعي ، وأن المراد بثلث الليل أنه أول ابتدائها ، وبنصفه آخر انتهائها ، واعتبر النووي هذا القول موافقًا لظاهر ألفاظ هذه الأحاديث .

الأقرب().

قال: « والصبح بالفجر الصادق، وهو المنتشر ضوؤه معترضًا بالأفق): وقت الفجر بالحديث «والصبح بالفجر الصادق (المحرر): يستطير (المعنى: ينتشر). [م٢٤/أ]

قال: (ويبقى / حتى تطلع الشمس):

لقوله ه في حديث عبد الله بن عمرو: «وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس » رواه مسلم (٠٠).

قال: (والاختيار: أن لا تُؤخّر عن الإسفار):

(۱) مما يمكن أن يعرف به اختيار النووي رحمه الله ما ذكره في كتبه الأخرى: ففي المجموع ، ٣/ ٤٢ ذكر أن المختار ثلث الليل وأن هذا هو المذهب نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين . وفي روضة الطالبين ١/ ١٨٢ : « وقت الاختيار للعشاء يمتد إلى ثلث الليل على الأظهر » . وفي التحقيق ، ص١٦٢ جعل وقت الاختيار إلى ثلث الليل قال : « وفي قول نصفه » .

(٢) يعنى حديث جبريل عليه السلام المتقدم ، ويستدل أيضًا بحديث أبي قتادة ، وحديث « من أدرك ركعة من الصبح » رواه البخاري (رقم ٥٧٩) ومسلم (رقم ٢٠٨) من رواية أبي هريرة . وتقدم . وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٥ .

(m) المغنى ، 7/ ٢٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٥ .

(٤) المحرر ، ص ٢٥ ، والشارح قارن بين لفظ المنهاج والمحرر لأن الأول مختصر للثاني كما هو مصرح به في مقدمة المنهاج .

ولفظ (يستطير) موافق لقوله ﷺ: «لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا البياض لعمود الصبح حتى يستطير» رواه مسلم (رقم١٠٩٤).

(٥) النهاية في غريب الحديث ، ٣/ ١٥١ . انظر : المنهاج (شرح صحيح مسلم) ، النووي ، ٥/ ١٥٩ .

(٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم ٦١٢.

كتاب الصلاة

لبيان جبريل (٥) ، وقال الاصطخري : به يخرج الوقت (٩).

واعلم أن المعتبر في ذلك كله بها يظهر لنا ، أما طلوع الفجر والزوال في نفس الأمر قبل أن يظهر للخلق ، فلا اعتبار به حتى لو يحرم بالصلاة ، وظهر ذلك عقيب التحريم بحيث يعلم أنه كان في نفس الأمر قبل التحرم لم يصح ".

قال: (قلت: يكره تسمية المغرب عشاء):

لقوله ﷺ: «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاة المغرب ، وتقول الأعراب هي العشاء » رواه البخاري ".

قال: (والعشاء عَتَمَة):

⁽١) تقدم ص ١٨١ فوقت الاختيار من طلوع الفجر الصادق إلى أن يتكامل الإسفار ثم يكون ما بعد الإسفار من وقتها في الجواز إلى طلوع الشمس. قاله الشافعي نصًا .

الأم، ٢/ ١٦٥ ؛ الحاوي الكبير، ٢/ ٣٠؛ الشرح الكبير، ١/ ٣٧٤.

⁽٢) ويكون فعلها بعد الإسفار قضاء ويأثم بالتأخير وهذا كقوله في العصر والعشاء، وهو خلاف المذهب. الحاوي الكبير، ٢/ ٣٠؛ المجموع، ٣/ ٤٥.

⁽٣) هذا القول ذكره النووي في المجموع ، ٣/ ٢٤ عن إمام الحرمين قال : « المراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الأمر فإن ذلك يتقدم على ما يظهر، ولكن لا اعتبار بذلك وإنها يتعلق التكليف ويدخل الوقت بالزوال الذي يظهر لنا ، فلو شرع في تكبيرة الإحرام بالظهر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبها أو في أثنائها لم تصح الظهر. وإن كانت التكبيرة حاصلة بعد الزوال في نفس الأمر لكن قبل ظهوره لنا ذكره إمام الحرمين وغيره . قالوا : وأما قبل ظهور الزوال فهو معدود من وقت الاستواء قال : وكذا الصبح ، ولو اجتهد فيها مطلع الفجر بحيث علم وقوعها بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للناظر لم تصح الصبح والله أعلم » . وفي نهاية المطلب ، ٢/ ٨ علل ذلك بأن مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس ، وانظر : نهاية المحتاج ، ١/ ٥ ٣٤ ٠

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من كره أن يقال للمغرب العشاء ، رقم ٥٦٣ .

لقوله الله العشاء ، وإنها تعتم بحلاب الإبل » رواه مسلم " . وقد صح في حديث آخر " : " الله العشاء ، وإنها تعتم بحلاب الإبل » رواه مسلم " . وقد صح في حديث آخر " : " لو يعلمون ما في العتمة والصبح " فقيل : إنه متقدم على نزول قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوْةِ ٱلْعِشَاءِ ﴾ " ، وقيل : لبيان الجواز " .

قال : (والنوم قبلها ، والحديث بعدها) :

« كان النبي على يكره النوم قبلها ، والحديث بعدها » متفق عليه ١٠٠٠ .

والمعنى فيه أن النوم قبلها قد يفوتها ، والحديث بعدها قد يستغرق فيشغل عن

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب وقت العشاء وتأخيرها ، رقم ٦٤٤ ، قال النووي في شرحه لصحيح مسلم : « معناه أن الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الإبل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام » .

⁽٢) أي صح تسمية العشاء عتمة .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الاسنهام بالأذان ، رقم ٦١٥ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول ، رقم ٤٣٧ ؛ ومحل الشاهد أن النبي على سمى صلاة العشاء عتمة ، قال الشافعي في الأم ، ٢/ ١٦٤ : « أحب إلى ألا تسمى إلا العشاء كما سماها رسول الله على .

⁽٤) سورة النور : ٥٨ .

⁽٥) شرح صحيح مسلم ، النووي، شرح حديث رقم ٤٣٧ ؛ وقال « الأظهر أن استعمال العتمة هنا لمصلحة ونفي مفسدة ؛ لأن العرب كانت تستعمل لفظه العشاء في المغرب ... فاستعمل العتمة التي يعرفونها ولا يشكون فيها» . وانظر : بحر المذهب، ٢/ ٢٢ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٢ ؛ البيان، ٢/ ٣١ ؛ التحقيق، ص ١٦٢ ؛ مغنى المحتاج، ٣٠٣/١ .

⁽٦) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب ما يكره من السمر بعد العشاء ، رقم ٩٩٥ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم ٦٤٧ ، كلاهما عن أبي برزة الأسلمي .

قيام الليل، أو صلاة الصبح، أو غيره من مصالح الآخرة والدنيا ٠٠٠.

قال: (إلا في خير ، والله أعلم):

كمدارسة العلم ، وحكايات الصالحين ، ومحادثة الضيف ، والعروس ؟ للتأنيس، ومحادثة الرجل أهله ، وأولاده ؛ للملاطفة ، والحاجة ، ومحادثة المسافرين؛ لحفظ متاعهم ، والإصلاح / بين الناس ، وغير ذلك من وجوه الخير ، جاءت [ت١٤٩١] أحاديث صحيحة ببعضه ، والباقى في معناه ".

وأما تسمية الصبح صلاة الغداة ، فقيل : إنه مكروه " ، والأصح : أنه خلاف الأولى " .

قال: (ويسن تعجيل الصلاة لأوَّل الوقت):

(١) المجموع ، ٣/ ٤٤ ؛ وانظر : نهاية المحتاج ، ١/ ٣٥٤.

وذلك لأن المكروه ما ثبت فيه نهي غير جازم ، ولم يرد نهي في تسمية الفجر بالغداة بل هو شائع في كلام الصحابة من غير معارض ، ولذا عبر هنا بأنه خلاف الأولى .انظر : التهذيب ، ٢/١٢؟ المجموع، ٣/ ٤٨.

وقوله: (خلاف الأولى) يراد به ما كان مرتبة بين الكراهة والإباحة كما بين ذلك الزركشي في البحر المحيط، ١/ ٤٠٠ وأبان أنه اصطلاح عند الفقهاء أهمله الأصوليون، وأن إمام الحرمين فرق بين المكروه وخلاف الأولى بأن ما ورد فيه نهي مقصود يقال فيه مكروه، وما لا فهو خلاف الأولى ولا يقال مكروه، وذهب الزركشي إلى أن التحقيق هو أن خلاف الأولى قسم من المكروه، والسياق هنا لا يدل عليه. وانظر: الإبهاج في شرح المنهاج، ١/ ٥٩.

⁽٢) انظر المصدر نفسه .

⁽٣) المهذب ، ١/ ١٨٨ ؛ البيان ، ٢/ ٣٣ ؛ وقال النووي : هذا قول غريب ضعيف لا دليل له . المجموع ، ٣٠ المهذب ، ٤٨ /٣

⁽٤) قال الشافعي في الأم ٢/ ١٦٥ : « لها اسهان : الصبح والفجر ، لا أحب أن تسمى إلا بأحدهما » . ولذا قال النووي الصواب في المذهب أنه لا يكره ، لكن الأفضل : الصبح والفجر .

لما روي عن ابن مسعود قال: سألت رسول الله على: «أي الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة في أول وقتها » أصل هذا الحديث متفق عليه بدون لفظ (أول) "، ولم يروه في حديث ابن مسعود بلفظة (أول) كما ذكرناه إلا عثمان بن عمر بن فارس، وهو ثقة اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به "، فحينئذ الحديث باللفظ الذي ذكرناه صحيح ؛ ولذلك ذكره ابن خزيمة في صحيحه وغيره من الأئمة" ، ولا علة فيه غير تفرد عثمان ، وليس بعلة " ؛ ولأن المسارعة إلى الخيرات مطلوبة ؛ ولأنه

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب وسمى النبي الله الصلاة عملاً ، رقم ٧٥٣٤ ولفظه:
« عن ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لوقتها ... الحديث .
ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، رقم ٥٨،
ولفظه : « عن عبد الله بن مسعود قال : سألت رسول الله اله أي العمل أفضل ؟ قال : الصلاة لوقتها الحديث .

⁽۲) عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي ، قيل أصله من بخارى ، روى عنه البخارى ومسلم وغيرهما (قال ابن حجر :عن الستة) قال أحمد وابن معين وابن سعد : ثقة ،وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وكان يحي بن سعيد لا يرضاه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وتوفي سنة ۲۹۰هـ وقيل قبل ذلك . انظر : تهذيب التهذيب ، ۷/ ۱۲۹ ، الجرح والتعديل ، ۲/ ۱۵۹.

⁽٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عثمان بن عمر ، ١٦٩/١ ، رقم ٣٢٧ ؛ والحاكم في مستدركه أيضًا ، ١/ ٣٠٠ ، رقم ٦٧٤ ؛ وابن حبان في صحيحه ، ٤/ ٣٣٩ ، رقم ١٤٧٥ .

⁽٤) ليس بعلة لما تقدم من كلام علماء الجرح والتعديل فيه ، وقد نقل الزيلعي في نصب الراية ، ١/ ٢٤١ عن ابن حبان أن هذه زيادة تفرد بها عثمان بن عمر وهي مقبولة منه ؛ لأن مذهب الشيخين قبول الزيادة من الثقة ، والحديث في المستدرك أيضًا عن حجاج بن الشاعر ، وقد انفرد بهذه الزيادة ، قال ابن حبان: هو حافظ ثقة عن علي بن حفص المدائني قد احتج به مسلم . وقال النووي في المجموع ، ابن حبان: « رواه ابن خزيمة في صحيحه بهذا اللفظ ، والبيهقي هكذا من رواية ابن مسعود ، ورواه أبو داود والترمذي من رواية أم فروة الصحابية رضي الله عنها عن النبي هم هكذا ، ولكنه ضعيف ،

بالتأخير يعرضها للنسيان وآفات الزمان.

هذا مع ما ورد من الأدلة الخاصة على تعجيل كل صلاة ، ففي الصحيحين : «أن النبي الله كان يصلي الظهر حين تزول الشمس » (.).

ضعفه الترمذي ، وضعفه بين » .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ، ٧/ ٢٠٦ « تعقبه (يعني النووي) الحافظ بأن لها طريقًا أخرى أخرجها ابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول رواية الجماعة ، وكأن من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد » .

وقال ابن حجر في بلوغ المرام (مع سبل السلام ١/١٧٢): « رواه الترمذي والحاكم وصححاه ، وأصله في الصحيحين ».

رواه الترمذي في سننه من حديث أم فروة رضي الله عنها ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل ، رقم ١٧٠ ، ولم يحكم عليه بشيء ، ورواه أيضًا من طريقها أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب المحافظة على وقت الصلاة ، رقم ٢٢٦ ؛ ورواه أيضًا من طريقها البيهقي في السنن الكبرى ، ٢٣٢ ، رقم ٢٣٠ .

ورواه الدارقطني من طريق حجاج بن الشاعر في سننه ، ١/ ٢٤٦.

- (١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب القراءة في الفجر ، رقم ٧٧١ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها ، رقم ٦٤٧ .
- (٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي الله وحض، رقم ٧٣٢٩.

وبُعُد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة أميال ١٠٠٠.

وفي البخاري ومسلم عن أنس "قال: « كُنَّا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة » "، وفي رواية أخرى: « ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلون العصر » "،

وأما المغرب: فيستحب تعجيلها بالإجماع "، بل يكره تأخيرها".

والعشاء /: قال النعمان بن بشير رضي الله عنهما: «أنا أعلم الناس بوقت هذه [م٢٤/ب] الصلاة ، صلاة العشاء الآخرة ، كان النبي الله / يصليها لسقوط القمر لثالثة» رواه [ع٤٤/أ]

(۱) العوالي (العالية): اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة المنورة من قراها وعمائرها إلى تهامة فهي العالية ، وما كان من دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة . وهي على أربعة أميال أو ثلاثة ، انظر : معجم البلدان ، ٤/ ٧١ ؟ أطلس الحديث ، ص٢٥٣ .

وقال النووي في تهذيب الأسهاء واللغات ، ٣/ ٥٤ : « هي مواضع وقرى بقرب مدينة رسول الله على النووي في تهذيب العوالي إلى المدينة على أربعة أميال وقيل: على ثلاثة ، وأبعدها ثمانية » .

(٢) أنس بن مالك ﷺ .

- (٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت العصر ، رقم ٥٥١ ؛ ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالعصر ، رقم ٦٢١ .
- (٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت العصر ، رقم ٥٤٨ ؛ ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالعصر ، رقم ٦٢١ .
- (٥) البيان ، ٢/ ٤١ ؛ المغني ، ٢/ ٤١ ، وقال : في غير حال العذر ، المجموع ، ٣/ ٥٧ ؛ ولعله في غير ليلة مزدلفة . وقد ذكر ابن قدامة في المغني، ٣/ ٣٨ : أنه يستحب تأخير المغرب في الغيم ؛ عند الإمام أحمد وغيره لكنه حملها على إرادته التيقن من دخول وقتها .
- (٦) وقد نقل الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهية تأخير المغرب . انظر: المجموع ،
 ٣٥ /٣

أبو داوود ، والترمذي بإسناد صحيح ٠٠٠.

والصبح في الصحيحين : « أن النبي الله كان يصليها بِغَلَسٍ » " . وذهب بعض الأصحاب إلى أنه يدخل فيها مُغَلِّسًا ، ويخرج مُسْفرًا .

والصحيح الذي نص الشافعي عليه خلافه "،أنه يدخل بغلس ، ويخرج بغلس. ففي الصحيحين: « أن النساء كن ينصرفن مُتلفِّعات بمروطهن، ما يعرفن

(١) رواه أبو داوود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في وقت العشاء الآخرة ، رقم ٢١٩ ، واللفظ له ؛ ورواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة ، رقم ١٦٥؛ ورواه النسائي أيضًا في سننه ، كتاب المواقيت ، باب الشفق ، رقم ٥٢٩ .

وقوله: « رواه أبو داوود والترمذي بإسناد صحيح » قاله النووي في المجموع ، ٥٨/٣ ، وفي نيل الأوطار ، ٢/ ١٤ نقل تصحيحه عن ابن العربي ، والحديث دال على أن تقديمها أفضل ، وهو نص الشافعي في الإملاء والقديم ؛ لأنه الذي واظب عليه النبي . المجموع ٣/ ٥٧ .

وقوله «لسقوط القمر لثالثه» معناه: أنه الله كان يصلي العشاء الآخرة عند مغيب القمر في الليلة الثالثة من الشهر، والبياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول. انظر: نيل الأوطار، ٢/ ١٤؛ شرح سنن النسائي، الشيخ محمد آدم، ٧/ ٩٨، وقال فيه: «وكأنه يريد أن هذا هو الغالب، وإلا فقد علم أنه كان يعجل تارة، ويؤخر أخرى بحسب المصلحة» انظر: شرح سنن النسائي، ٧/ ٩٨.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب ، رقم ٥٦٠ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم ٢٤٦. والغلس : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الفجر . انظر النهاية ، ابن الأثير ، ٣/ ٣٧٧ ، الإعلام، ابن الملقن ، ٢/ ٣٣٧ .

وهو دليل على التبكير فيها كما جاء في الحديث الآخر: «كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي الله صلاة الفجر لا يعرفهن أحد من الغلس » رواه البخاري (رقم ٥٧٨) ومسلم (رقم ٦٤٥).

⁽٣) قوله (خلافه) ليست في : م .

من الغلس» (۱).

وأما قوله ﷺ: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر» " وهو حديث حسن صحيح ". فمحمول على تبين الفجر، وتيقنه، فإن المصلى إذا ظن دخول الوقت جاز له الصلاة ، ولكن الأولى أن يؤخرها حتى يتيقنه ، ونحن وإن استحببنا التعجيل في جميع الصلوات ، فمعناه ذلك، فصح قوله مع ذلك، «أعظم للأجر» أي مما إذا ظن ولم يتيقن، أما إذا لم يظن ، فلا يجوز الإقدام عليها ".

⁽١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة في الثياب ، رقم ٣٧٢ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها ، رقم ٥٤٥ واللفظ الذي ذكره المصنف لفظ مسلم فقط: « عن عائشة قالت : إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس ».

المتلفعات : المتلففات ، وتَلَفُّع بالثوب : إذا اشتمل به . والمروط : الأكسية من صوف أو غيره . انظر : النهاية ، ابن الأثير ، ٤/ ٣١٩ ؛ ٤/ ٢٦١ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٤ .

⁽٢) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإسفار بالفجر ، رقم ١٥٤، واللفظ له ، ورواه في سننه ، كتاب المواقيت، باب الإسفار ، رقم ٥٤٩ ؛ ورواه أبو داوود في سننه ، كتاب الصلاة، باب في وقت الصبح ، رقم ٤٢٤ ؛ ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب الصلاة ، باب وقت صلاة الفجر، رقم . TYY

⁽٣) قاله الترمذي في سننه بعد ذكره الحديث ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإسفار بالفجر ، رقم ١٥٤ .

⁽٤) وهذا أحد الجوابين اللذين ذكرهما النووي في المجموع ، ٣/ ٥٥ .

وقال الترمذي في سننه في كلامه على الحديث : « قال الشافعي وأحمد و إسحاق معنى الأسفار أن يصح الفجر فلا يشك فيه ، ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة » .

وعن الساجي أنه حُكي عن الشافعي: استحباب تأخير الظهر إلى أن يصير الفيء مثل الشِراك "، وليس بشيء ".

ما تدرك به فضيلة أول الوقت

وبهاذا تدرك فضيلة أول الوقت ؟ فيه ثلاثة أوجه ١٠٠٠

أصحها: بأن يشتغل بأسباب الصلاة ، كلما دخل الوقت . ولا يضر شغل خفيف ، كأكل لُقَم (") ، وكلام قصير ، ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ، فهذا معنى التعجيل الذي أراده المصنف (١٠٠٠).

وقيل: إلى نصف وقت الاختيار.

وقيل: لا يحصل حتى يقدم جميع الأسباب ؛ لتنطبق التكبيرة / على أول الوقت، [ته٤/ب] وهو غلط ، وإن كان مشهورًا في النقل (٠٠٠).

⁽۱) هو: أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي الساجي ، كان من الأئمة الثقات ، أخذ عن المزني والربيع . توفي بالبصرة سنة ۳۰۷هـ . من مؤلفاته : اختلاف الفقهاء ، واختلاف الحديث ، وأصول الفقه وغيرها . انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ٢٩٩ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن كثير ، ١/ ٢٠٢ ؛ شذرات الذهب، ٢/ ٢٥٠ .

⁽٢) البيان ، ٢/ ٢٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٧.

⁽٣) قاله العمراني أيضًا في البيان ، ٢ / ٢٣ .

 ⁽٤) الوجيز ، ص ٥١ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٠ وانظر : البيان ، ٢/ ٤٣ .

⁽٥) في ت: لقمة.

⁽٦) ذكر المصنف هذا المعنى في المجموع ، ٣/ ٦٠ .

⁽٧) في ت بعدها: وقيل: إلى نصف الوقت.

⁽A) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٠ عن هذا الوجه: « وهذا الوجه الثالث غلط صريح وإن كان مشهورًا في كتب الخراسانيين فإنه مخالف للسنة المستفيضة عن فعل رسول الله الله عن أصحابه فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة المسلمين » .

وقيل: يشترط تقديم السترة ؛ لأنها لا اختصاص لها بالصلاة ٠٠٠.

قال: (وفي قولٍ: تأخير العشاء أفضل):

أي ما لم يخرج وقت الاختيار وهو المنصوص في أكثر كتبه الجديدة "، وهو المختار "، وإن كان الأول عليه أكثر الأصحاب ".

ففي الصحيحين: « أن رسول الله ﷺ أعتم حتى رَقَدَ الناس، واستيقظوا، ورقدوا، واستيقظوا، فقام عمرُ بن الخطاب ﷺ، فقال: الصلاة، فخرج رسول الله ﷺ، فقال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » (°).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله هذا الولا أن أشق على أمتي الأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » قال الترمذي: حديث حسن

⁽١) هذا شرط ذكره الشيخ أبو محمد وذلك أن ستر العورة واجب لا اختصاص له بالصلاة وضعفه إمام الحرمين وغيره. الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٠ .

وهذا الشرط داخل عند القائل به في الوجه الأول فيكون ستر العورة غير داخل فيها يكون الاشتغال به في أول الوقت مما يحصل به فضيلة أداء الصلاة في أول وقتها .

⁽٢) المهذب، ١٨٩/١.

⁽٣) وقال النووي في المجموع ٣/ ٥٩ : « هو أقوى دليلاً للأحاديث ... » .

⁽٤) أكثر الأصحاب على أن تقديمها أفضل . انظر: الشرح الكبير، ١/ ٣٨١ ؛ المجموع،٣/ ٥٩. وانظر: الخلاف أيضًا في : الوسيط ، ١/ ١٧٧ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٦ ؛ البيان ، ٢/ ٤٢ .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب النوم قبل العشاء لمن غلب، رقم ٥٣٧ ولفظه: « اعتم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء » الحديث. ورواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها ، رقم ٦٤٢ ولفظه : « اعتم نبي الله ﷺ ذات ليلة العشاء » الحديث .

صحيح(۱).

واعتذر الشيخ أبو حامد عن هذه الأحاديث بأن الحجة قول أو فعل أو تقرير، أما ما في نفسه وضميره فلا.

والجواب عن هذا الاعتذار من وجهين:

أحدهما: رواه أبو داوود من حديث معاذ "ه قال: « أبقينا رسول الله ه في صلاة العتمة ، فأخر حتى ظنّ الظّان أنه ليس بخارج ، والقائل منا يقول ": صَلّى ، فإنّا كذلك ، حتى خرج رسول الله ، فقالوا له كما قالوا ، فقال : أعتموا بهذه الصلاة ، فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم ، ولم تصلها أمة قبلكم " رجاله ثقات ". وهو نص في الأمر بالتأخير .

⁽۱) رواه الترمذي وقاله في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة ، رقم ١٦٧ . ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب الصلاة ، باب وقت صلاة العشاء ، رقم ١٩١ . وانظر : نصب الراية، ١/٩٤ ؛ التلخيص الحبير ، ١/٦٠١ .

⁽۲) هو: أبو حامد آحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ويعرف بابن أبي طاهر ، إمام العراقيين من الشافعية ، وشيخ المذهب ، له تعليقة على المزني عليها مدار كتب العراقيين وجماعات من الخراسانيين ، وكان الناس يقولون: لو رآه الشافعي لفرح به ، وذهب بعضهم إلى أنه مجدد المائة الرابعة . توفي ببغداد سنة ٢٠٤هـ. من مؤلفاته: تعليقه في شرح المزني ، وتعليقه في أصول الفقه.انظر: تهذيب الأسهاء واللغات، ٢/ ٢٠٤ طبقات الشافعية الكبرى،ابن السبكي، ٤/ ٢١؛طبقات الفقهاء،ابن قاضي شهبة، ١/ ١٤٨.

⁽٣) هو معاذ بن جبل ﷺ .

⁽٤) قوله (يقول) ليست في: م.

⁽٥) رواه أبو داوود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في وقت العشاء الآخرة ، رقم ٢٦١ ، وسكت عنه ؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، ١/ ٤٥١ ، رقم ١٩٥٩ ؛ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ١/ ٢٩٢ ، رقم ٣٣٤٦ .

وفي الصحيحين: «أن النبي الله كان يحب أن يؤخر من العشاء» " .

والوجه الثاني: أن الأحاديث المذكورة [تدل] على أنه على كان يميل إلى التأخير، وتركه شفقة على أمته، ومثله على الفضيلة، فقد دل قوله/ على الفضيلة، [م٣٠/أ] وتركه الأمر على عدم الوجوب، وهو المدعى.

وقال ابن أبي هريرة ": مَنْ علم من حاله أن النوم لا يغلبه ، فالتأخير في حقه أفضل ، ومن لا يكون كذلك فالتعجيل له أفضل ، وترك / التعيين على اختلاف [ع٤٤/ب] الحالتين ".

وهذا في الحقيقة اختيار للتأخير ؛ لأن من خشي أن النوم يغلبه عنها ، لا يمكن أن يقال: إن التأخير له أفضل، وإنها يظهر محل القولين فيمن عرف من نفسه القوة.

قال: (ويُسَنُّ الإبراد بالظهر في شدة الحَرّ):

لقوله على : « إذا اشتد الحرر فأبردوا بالصلاة ، فإن شِدَّة الحر من فَيْح جهنم »

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت العصر ، رقم ٥٤٧ ولفظه : «كان يستحب أن يؤخر العشاء التي تدعونها العتمة » ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها ، رقم ٦٤٧ ، ولفظه : «كان رسول الله ﷺ يؤخر العشاء إلى ثلث الليل » .

⁽٢) هو: أبو علي الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة ، من أئمة الشافعية ، أصحاب الوجوه ، وإليه انتهت رئاسة المذهب، تفقه على ابن سريج وأبي إسحاق المروزي . توفي ببغداد سنة ٣٤٥ هـ . من مؤلفاته : شرح مختصر المزني . انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٥/ ٤٣٠ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ٢٥٦ ؟ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٩٩ .

⁽٣) الحاوي ، ٢/ ٦٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٩ .

متفق عليه '' . وهو ناسخ للتعجيل بها في الحر ''، والمقصود به المحافظة على الخشوع '''.

وقيل: هو رخصة، حتى لو تكلَّف، وصَلَّى في أول الوقت كان أفضل . وصححه بعض أصحابنا الخراسانيين ". وليس كها قال ".

قال: (والأصحُ: اختصاصه ببلدٍ حَارٍّ):

لأن غيره من البلاد المعتدلة تحتمل في ١٠٠٠ إشراق الشمس ١٠٠٠ قال الرافعي:

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، رقم ٥٣٤ ؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الإبراد بالظهر ، رقم ٦١٥ ، واللفظ للبخاري .

وفيح جهنم معناه: غليانها وانتشار لهبها ووهجها قال ابن الأثير في النهاية (٣/ ٤٨٤): «أي كأنه نار جهنم في حرها». وانظر: المجموع،٣/ ٦٠؛ شرح صحيح مسلم، ٥/ ١٠٠.

⁽٢) لعله يشير إلى حديث خَبَّاب بن الأرت شه قال: « شكونا إلى رسول الله شه حر الرمضاء فلم يُشْكِنا . قال زهير: قلت لأبي إسحاق: أفي الظهر؟ قال: نعم ، قلت: أفي تعجيلها ؟ قال: نعم » رواه مسلم (رقم ٦١٩). فهذا الحديث قال بعض الأئمة إنه منسوخ. والناسخ له الحديث الذي أورده الشارح. انظر: المجموع، ٣/ ٦٢.

⁽T) Haraes, 7/17.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ١٩ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٦ ، وقد بين النووي ـ رحمه الله ـ أن جماعات من الخراسانيين حكوا هذا القول ، وأما الذي صححه فهو أبو علي السنجي في شرح التلخيص ولم يذكر غيره.

⁽٥) قاله النووي في المجموع ، ٣/ ٦٦ بعد أن ذكر من حكى هذا القول وقال أيضًا : « هذا الوجه غلط منابذ للسنن المتظاهرة » وقد عده النووي ـ رحمه الله ـ وجهًا شاذًا .

⁽٦) في ت: يحتمل فيه.

⁽٧) ولذا كان من شروط الإبراد الأربعة: أن تكون البلاد حارة . المجموع ، ٣/ ٦٢ وهو أحد الوجهين كما بين الرافعي في الشرح الكبير ، ١/ ٣٨١ .

«وحكاه ابن كَجِّ "عن نص الشافعي "».

قلت: وهو كها قال، لكن الذي يظهر من كلام الشافعي أنه إنها اعتبر البلاد ؟ لتحقق شدة الحر، فإن كانت شدة الحر تحصل في البلاد المعتدلة، فوجب أن يستحب الإبراد ؟ لإطلاق الحديث، وإن لم توجد، فلا معنى لاشتراط البلد الحار بعد فرض المسألة في شدة الحر، كها فعل المصنف ("/.

والظاهر أن مرادهم بالبلاد الحارَّة : مكة ، والمدينة ، والحجاز ، وتهامة

وقد قال المصنف في المجموع، ٣/ ٦٢: « للإبراد أربعة شروط: أن تكون في حر شديد، وأن تكون بلاد حارة ، وأن تصلى جماعة ، وأن يقصدها الناس من البعد ، هكذا نص الشافعي في الأم ، وجمهور الأصحاب على هذه الشروط الأربعة ، وترك المصنف اشتراط البلاد الحارة وهو وجه مشهور حكاه صاحب الحاوي وجماعة من الخراسانيين » . فالمصنف قد سار في هذه المسألة على قول الجمهور وإلا فإنه قال في المجموع ٣/ ٦٢ بعد ذكره مسائل اختلفوا في جواز الإبراد فيها : « الأصح المنصوص أنهم كلهم لا يبردون بل تشترط الشروط الأربعة ، هكذا قاله الأصحاب متابعة لنص الشافعي رحمه الله ، وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر» .

⁽۱) هو: أبو القاسم يوسف بن أهمد بن يوسف بن كَجّ الدينوري ، من أئمة المذهب الشافعي ، وأحد أعلامه ، له وجوه في المذهب غريبة ، وفضله بعضهم على أبي حامد الاسفراييني في بغداد ، تفقه بابن القطان ، وتولى القضاء في بلده (الدينور) وبها توفي سنة ٥٠٤هـ. انظر : وفيات الأعيان ، ٦٣/٦ ؟ طبقات الشافعية الكبرى ، ٥/ ٣٥٩ ؛ طبقات الفقهاء ،ابن كثير ، ١/ ٣٦٣ .

⁽٢) قال الشافعي في الأم ، ٢/ ١٦٠ : « لا يؤخرها إمام جماعة ينتاب إلا ببلاد حرها مؤذ كالحجاز ، فإذا كانت بلاد لا أذى لحرها لم يؤخرها، لأنه لا شدة لحرها يرفق على أحد بتنحية الأذى عنه في شهودها». (٣) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨١ .

⁽٤) ما ذكره المصنف من اشتراط البلاد الحارة هو ما حكاه ابن كج عن نص الشافعي كما ذكر الشارح، وجعله الرافعي هو الأظهر، ونص على اشتراطه العمراني وغيره، انظر: البيان، ٢/ ٣٩؛ الشرح الكبير، ١/ ٣٨١.

ونحوها ، كما يشعر به كلام الماوردي "، وفي كلام الشافعي أيضًا التمثيل بالحجاز "، وفي البويطي مُثَّل بالحجاز ، وبعض العراق ".

ومقابل ما في الكتاب وجه ، قال به الشيخ أبو محمد " : إنه لا يختص؛ لأن

(١) قال الماوردي في الحاوي الكبير ، ٢/ ٦٤ : « اختلف أصحابنا في قوله (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة) على وجهين: أحدهما : أنه وارد في بلاد تهامة ، والحجاز والمدينة ، وأما غير ذلك من البلاد فلا ، لاختصاص تهامة بشدة الحر . والثاني : أن ذلك وارد في كل البلاد إذا كان الحر بها شديدًا » .

والماوردي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، أحد أئمة الشافعية ، أصحاب الوجوه ، ارتحل إلى الشيخ أبي حامد الإسفراييني ، وولى القضاء في بلدان شتى ثم سكن بغداد ، ولم تظهر بعض مصنفاته إلا بعد وفاته بوصية منه ، وحقق ابن الصلاح اختياره لبعض أقوال المعتزلة وحذر من تفسيره ، توفي ببغداد سنة ٤٠٥هـ.

من مؤلفاته: الحاوي الكبير (شرح المزني) الأحكام السلطانية، أدب الدنيا والدين وغيرها. انظر: مختصر طبقات الفقهاء، النووي، ص٠٥٣ سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٦٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى، ٥/ ٢٦٧.

- (٢) الأم، ٢/ ١٦٠.
- (٣) هو: أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري ، أكبر أصحاب الشافعي المصريين ، وخليفته في حلقته ، صنف كتابه المختصر من كلام الشافعي ، وفيه غرائب ، كان صاحًا متنسكًا ، امتحن في القرآن ، وصبر على الحق، وكان يقول : من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر ، توفي في سجن بغداد سنة ١٣٦هـ . من مؤلفاته : المختصر . انظر : وفيات الأعيان ٢/ ٢٠ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ١٦٢ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن كثير ، ١/ ١٥٩ .
- (٤) قال في مختصر البويطي (لوحه رقم ٥/ب): «إذا كانت البلاد مؤذية الحر مثل الحجاز وبعض العراق أخرت في شدة الحر».
- (٥) هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن حَيُّوية الجويني ، والد إمام الحرمين ، وشيخ الشافعية ، كان محققاً مدققاً ، صاحب وجوه في المذهب ، وكان ورعاً محتاطًا لدينه ، مهيبًا لا يجري بين يديه إلا الجد ، توفي بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ . من مؤلفاته : الجمع والفرق ، والتبصرة ، والسلسلة وغيرها . انظر : وفيات الأعيان ، ٢/ ٢٥٠؛ سير أعلام النبلاء ، ١١٧/١٧ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٥/ ٧٣.

التأذي في إشراق الشمس في البلاد المعتدلة حاصل ٠٠٠.

قال: (وجماعةُ مسجدٍ يقصدونه مِنْ بُعْدٍ):

هو المشهور من المذهب، نظرًا إلى المعنى، وعدم التأذي في المنفرد، والجماعة القريبين من المسجد ".

والوجه الآخر حكاه «البويطي» بعد ذكره ما سبق: أنه لا يختص ، فيبرد المنفرد والمصلي في جماعة قربت أم بعدت "، وإطلاق الحديث يقتضيه لاسيها حديث أبي ذر رضي الله عنه ، قال: « كنا مع النبي في سفر، فأذّن بلال بصلاة الظهر ، فقال النبي في : يا بلال ، أبرد ، ثم أبرد » قال الترمذي : فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى ؛ لاجتهاعهم في السفر ".

قلت: لكنَّ المسافرين في الغالب إذا اجتمعوا للصلاة يقفون في الصحراء، فيؤذيهم شدة الحر، وكل واحد يرغب في الصلاة خلفه الله الحر،

وعلى المشهور: لو كان لهم كِنُّ ١٠٠ يمشون فيه لم يستحب الإبراد١٠٠٠.

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨١ .

⁽٢) انظر: البيان ، ٢/ ٣٩؛ المجموع ، ٣/ ٦٢.

⁽٣) مختصر البويطي (لوحة رقم ٥/ ب) وانظر : البيان ، ٢/ ٣٩؛ المجموع ، ٣/ ٦٢ لكنهما عدوه قولاً .

⁽٤) رواه الترمذي وقاله في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر ، رقم ١٥٧ .

⁽٥) الكِنّ : وقاء كل شيء وستره ، وما يرد الحر والبرد من الأبنية والمساكن ، والكُنّه : جناح يخرج من حائط أو سقيفة فوق باب الدار ، أو ظلة هنالك ، أو مخدع ، أو رف في البيت . انظر : النهاية ، ١٨٤ ؛ القاموس المحيط ، ص ١٥٨٤ . (الكن) .

⁽٦) الوسيط، ١/ ١٧٨؛ الشرح الكبير، ١/ ٣٨١؛ المجموع، ٣/ ٦٢.

وذكر المصنف المسجد خارجٌ مخرج الغالب، والمراد موضع الاجتماع للصلاة "، ألا ترى إلى حديث أبي ذر الذي ذكرناه .

ولا فرق على المذهب بين المسجد الكبير والصغير ".

وقيل: إن المسجد الكبير المطروق لا يبرد فيه ؛ لأنه يشهده أصناف لا يمكن تواعدهم.

وقد يؤخذ من هذا أن انتظار الجهاعة أفضل من المبادرة إلى أول الوقت ، وقد [م٣٤/٠] سبقت المسألة / في باب التيمم " .

واختار المصنف في «شرح المهذب» أن الأفضل أن يصلي مرتين ، مرة أول الوقت منفردًا ، ومرة ثانية في الجهاعة "؛ لقوله الله في صحيح مسلم: « أنه سيجيء قومٌ يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة / لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم [ع١٤٥٠]

⁽١) المجموع ، ٣/ ٦٦ . فيدخل في هذا الجماعة في الرباط أو المدرسة أو نحو ذلك مع توفر باقي الشروط، انظر : كنز الراغبين، ١/ ١٧٢؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٣٦٠ .

⁽٢) ولذا قال بعضهم: لو عبر بمصلى بدل مسجد لكان أشمل. انظر: مغني المحتاج ، ١/ ٣٠٦.

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٠ .

⁽٤) قال السبكي (لوحة ٢٧/ب) من النسخة (ع): « ولو تعارض أول الوقت والجماعة فالأفضل أن يصلي منفرداً في أول الوقت ثم يصلي مع الجماعة في آخره فإن لم يصل إلا واحدة ، فقيل: كالتيمم ، والأصح أن التأخير للجماعة أفضل لأنها فرض [٢٨/ أ] أو مختلف فيها ، وقيل: التقديم أفضل " .

⁽٥) المجموع ، (٢/ ٣٠٣) في باب التيمم وبصلاته الأولى تحصل له فضيلة أول الوقت ، وبصلاته الثانية تحصل له فضيلة الجاعة . وانظر : المنهاج (شرح صحيح مسلم) ٥/ ١٢٦ .

نافلة» والمراد عن أول وقتها ؛ لأن أولئك الأمراء كذلك كانوا يفعلون ، ولم يكونوا يؤخرونها عن الوقت ".

وما اختاره حَسَنُ ، لكنَّ مساقه يقتضي أن الأولى لمن حضر المسجد من إمام وغيره، أن لا يبرد ؛ لانتظار الباقين ، بل يصلي ، ثم يصلي معهم ، لاسيما إذا كان الحاضر في المسجد، أو القريب منه جماعة ، فكيف يبردون لانتظار بقية الجماعة .

وهذا الإشكال إنها لزم من القول بأن الإبراد يختص أما على القول بأنه يشمل المنفرد وغيره ، فلا ؛ لأن كلهم " يستحب لهم الإبراد في حق نفسه.

فإن أبعد مبعد ، وقال : إن إمام المسجد ومن معه لا يبردون ؛ لانتظار الجماعة ، لم يعتد بقوله ؛ لأنه خلاف المعروف من فعل النبي الله عنه ...

والمختار: القول الذي حكيناه عن نقل البويطي من عدم الاختصاص، وأنه [ت٠٥٠] لا يشترط فيه إلا/ شدة الحر، كما هو ظاهر الحديث (٠٠٠).

قال: (ولا يُسن الإبراد بالجمعة على الأصح):

حدالإبر

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام ، رقم ٦٤٨ بألفاظ مقاربة .

⁽٢) وكذا قال النووي في المنهاج (شرح صحيح مسلم) ، ٥/ ١٢٥ .

⁽٣) في م: (لأن كلامهم).

⁽٤) المعروف من فعله ﷺ انتظاره للجماعة ومراعاته لأحوالهم ﷺ .

⁽٥) ظاهر حديث أبي ذر وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما وتقدما . قال المصنف في المجموع ، ٣/ ٦٢ : « وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر » .

⁽٦) قوله: (ولا يسن الإبراد بالجمعة على الأصح) ليس في كتاب المنهاج المطبوع.

وحد الإبراد: أن يظهر للحيطان ظل يمشي فيه قاصد الجماعة إلى المسجد، فلا يؤخر عن نصف الوقت ···.

وقيل: بحيث يصليها متمهلاً ، وينصرف منها قبل آخر وقتها، وهو ظاهر النص "، ويؤيده أن في حديث أبي ذر: «حتى ساوى الفيء التلول» ".

وهذا يقتضي أن يكون آخر الوقت " أو قريبه .

وقد اضطرب الناس في معنى هذا الحديث ، والذي عندي فيه أنه كان يصليها في الصيف بعد نصف الوقت ، وفي الشتاء أوله ، ومنه يؤخذ حد الإبراد ، وإنها قلت ذلك ؛ لأن أول الصيف لا يبقى بالمدينة ظل وقت الزوال ، وأول الشتاء

⁽١) المجموع ، ٣/ ٦٢ ؛ كنز الراغبين ، ١٧٢/١ .

⁽٢) الأم، ٢/ ١٦٠.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة ، رقم ٦٢٩ ولفظه : « حتى ساوى الظل التلول » .

⁽٤) أي آخر الوقت المختار .

⁽٥) رواه أبو داوود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في وقت صلاة الظهر ، رقم ٠٠٠ ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب المواقيت ، باب آخر وقت الظهر ، رقم ٥٠٣ ، ورواه الحاكم في المستدرك ، ١/ ٣١٥، رقم ٢١٦ ، وقم ٢١٦ ، وقال : «صحيح على شرط مسلم» وانظر : التلخيص الحبير ، ١/ ٣٢٥.

⁽٦) انظر الكلام على الحديث في: معالم السنن، الخطابي، ١/ ٢٣٧؛ شرح سنن النسائي، ٦/ ٥٧٤.

يكون عند الزوال سبعة أقدام ، فصلاته عند كون الظل ثلاثة أقدام هو في أول الصيف برج السرطان ، ويكون الماضي من وقت الظهر إذ ذاك ثلاثة أخماس إلا دقائق.

وصلاته عند كونه خمسة أقدام في وقت يكون ظل الزوال قدمين ، فيضمها إلى الثلاثة التي يؤخرها بسبب الإبراد ، يكون خمسة ، وذلك حين يبقى من فصل الصيف خمسة عشر يومًا ، ويكون الماضي من وقت الظهر ثلاثة أخماس ونصف خمس تقريبًا، ويكون ذلك قبل أول الصيف أيضًا حين يشتد الحر.

وصلاته على حين يكون الظل سبعة هو في أول الشتاء ، حين يكون ظل الزوال سبعة أقدام ، فإنه يصليها في أول الوقت ، وصلاته مابين الخمسة والسبعة قبل ذلك بقليل ، وبعده بقليل ، وذلك أيضاً في أول الوقت إذ لا حاجة إلى الإبراد .

فوقت صلاته هي في الشتاء أول الوقت لم يختلف ، وفي الصيف بعد نصف الوقت لم يختلف ، وفي الصيف بعد نصف الوقت لم يختلف ، وإنها اختلف حال الظل بسبب زيادة ظل / الزوال ، ونقصه ، [م٤٤/أ] فاعلم ذلك فإني حررته .

وهل يستحب الإبراد بالأذان؟

الإبراد بالأذا

نقل بعض المتأخرين عن المذهب: أنه لا يستحب ، وصح: أن بلالاً أراد أن يؤذن ، فقال له النبي على : « أبرد » ((). وقال عمر رضي الله عنه لأبي محذورة (() مؤذن

⁽١) تقدم الحديث مخرجًا ص ٢١٠ .

⁽٢) هو: أبو محذورة أوس بن معير بن لوذان الجمحي، وقيل غير ذلك في اسمه، من صحابة رسول الله ه ، ومؤذن المسجد الحرام ، كان من أندى الناس صوتًا ، وعلمه النبي الأذان ، عند مصرفه من حنين ، توفي بمكة سنة ٥٩هـ وبقي الأذان في ولده بمكة إلى زمن الشافعي .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢٦٦ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٣/ ١١٧ ؛ الإصابة ، ٤/ ١٧٦.

مكة: « إنك في بلدة حارَّة ، فأبرد على الناس ، ثم أبرد، مرتين ، أو ثلاثًا ، ثم أذّن ، ثم انزل، فاركع ركعتين، ثم ثوِّب [إقامتك]» (().

ولعل ذلك محمولٌ على ما إذا علم من حال السامعين أنهم يحضرون عقيب الأذان الأذان ، فيبرد ؛ لئلا يشق عليهم ، أما إذا كان في الناس من لا يحضر ، فينبغي الأذان في أول الوقت ؛ ليعلم بدخوله ".

ومن مات في وسط الوقت بلا أذان ، لم يُقَصِّر على الأصح.

قال : (ومن وقع بعض صلاته في الوقت فالأصح أنه إن وقع ركعة فالجميع أداء) :

لقوله ﷺ: « من أدرك ركعة من الوقت ، فقد أدرك الصلاة » متفقٌ عليه ". وكأنه لما اشتملت الركعة على معظم أفعال الصلاة ، وكان أكثر ما بعدها ، كالتكرير لها ، جعل تابعًا لها / ، ثم بعد فهم هذا المعنى احتمالان:

أحدهما: أن يوصف بالأداء، وإن كان خارجًا عن الوقت تبعًا، وهذا هو الذي يبتدر إلى الذهن من كلام الأصحاب ".

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب الدليل على أن خبر الإبراد بها ناسخ ، ١/ ٤٣٩ ، رقم ١٩٠٨ ؛ ورواه عبد الرازق في مصنفه، باب وقت الظهر، ١/ ٥٤٥ ، رقم ٢٠٦٠؛ وسيأتي معنى التثويب في الأذان والإقامة إن شاء الله تعالى ص ٢٧٦.

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢ / ٢٤.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من أدرك من الصلاة ركعة ، رقم ٥٨٠٠ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة ، رقم ٢٠٧ .

⁽٤) بل قال النووي في المجموع ، ٣/ ٦٥ : « إن وقع في أول الوقت ركعة فصاعداً فثلاثة أوجه أصحها باتفاقهم،قال البندنيجي: وهو المنصوص في الجديد والقديم أن الجميع أداء». وانظر: البيان، ٢/ ٤٥.

والثاني: أن يحكم ببقاء الوقت بالنسبة إلى ذلك ، وتكون العبادة كلها مفعولة في الوقت (١٠).

وهذا الذي يدل عليه لفظ الشافعي ، ألا ترى إلى قوله في المختصر : « فإذا طلعت الشمس قبل أن يصلي منها ركعة ، فقد خرج وقتها » " فمفهومه : أنه إذا صلى منها ركعة لا يخرج وقتها ، ولذلك لما نقل ابن المنذر" مذهب الشافعي في ذلك في وقت العصر نقل معه عن ابن عباس وعكرمة أنَّ آخر وقتها غروب الشمس " ، فجعله قولاً غير قول الشافعي .

وممن وافق الشافعي على ذلك إسحاق بن راهويه ٠٠٠.

(١) وهذا التفريق لم أجد من نص عليه من علماء الشافعية ، وتقدم النقل عن النووي في المجموع .

⁽٢) مختصر المزني ، ص٢١ .

⁽٣) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، أحد الأئمة الأعلام ، والمجتهدين المحققين، وهو معدود من فقهاء الشافعية ، صنف الكتب المعتبرة عند أئمة الإسلام ، بلغ المنزلة العالية في معرفة الخلاف والاتفاق ، ومعرفة صحيح الحديث وضعيفه ، توفي بمكة سنة ٣١٨ ه.

من مؤلفاته : الإجماع ، الإقناع ، الإشراف ، وغيرها .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ١٩٦ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٤/ ٤٩٠ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٦٧ .

⁽٤) الأوسط، ٣/ ٢٤٩.

⁽٥) قوله: (و بمن وافق الشافعي) ليست في : م .

⁽٦) هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم المروزي المعروف بابن راهويه ، أحد أئمة الإسلام ، جمع بين الفقه والحديث ، وعدّه البيهقي في أصحاب الشافعي ، أثنى عليه الأئمة وعدوه من أئمة المسلمين ، وكان يحفظ أكثر من سبعين ألف حديث ، ويحفظ أربعة آلاف حديث مزورة ، توفي بنيسابور سنة ٢٣٨ه. انظر: وفيات الأعيان ، ١/ ١٧٩ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١ / ٢٥٨ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٢/ ٨٨.

فعُلم بذلك أن مذهب الشافعي أنه لا يطلق القول بخروج وقت العصر مثلاً بغروب الشمس ، بل بالنسبة إلى من لم يصل فيها ركعة ؛ للحديث . ومع ذلك يصح وصف جميعها بالأداء ، وتكون كلها واقعة في الوقت ، ويكون الشارع جعل مدة بقائه فيها بعد الغروب مثلاً وقتًا على سبيل التبع لزمان الركعة الواقعة قبل الغروب.

وبين التقديرين اللذين ذكرناهما فرق، فافهمه.

وإن شئت أن لا تسلك شيئًا منها ، وتقتصر على مُوجَب الحديث من غير تقدير تبعية ، فلك ذلك بعد التمسك بها دل عليه كلام الشافعي ؛ لئلا ينخرم عليك حد الأداء.

وقيل: الجميع قضاء؛ اعتبارًا بآخر الصلاة ١٠٠٠ وهو ضعيف.

وقيل: ما في الوقت أداء ، وما بعده قضاء "، وهذا فيه موافقة لحد الأداء والقضاء ، ولكنه مخالف للحديث .

قال: (وإلا)

أي إن وقع دون ركعة ، فالجميع

(قضاء) :

وقيل على الأوجه السابقة ".

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ١/ ٣٧٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٥ .

⁽٣) والمذهب أن الجميع قضاء . المجموع ، ٣/ ٦٥ .

وتظهر فائدة الخلاف: في القصر (١):

إذا قلنا: إن المقضية لا تقصر ، ولا يجوز تأخيرها إلى حيث يخرج بعضها ، حيث قلنا بالقضاء قطعًا ، وكذا حيث قلنا بالأداء عند الأكثرين ".

ولو دخل فيها ، والوقت متسعٌ يسع جميعها ، فمدَّها حتى خرج الوقت ، جاز على الأصح ...

وقيل: يكره.

وقيل : يحرم ، وهو ضعيفٌ في النقل "، قويٌ في المعنى.

وينبغي أن يكون محل قولهم: الأصح الجواز إذا مدّها بعد الركعة الأولى، أما إذا مد القراءة في الركعة الأولى حتى خرج الوقت فقد صيرها قضاء، والحكم بجوازه بعيدٌ (٠٠).

قال : (ومَنْ جهل الوقت ، اجتهد) :

(١) في ت: العصر.

(٤) المجموع ، ٣/ ٢٥.

(٥) لكونه لم يدرك ركعة في الوقت ، وقد فرط بتطويل القراءة حتى خرج الوقت .

⁽٢) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٦٥ : «حيث قلنا الجميع قضاء أو البعض لم يجز للمسافر قصر تلك الصلاة على قولنا لا تقصر المقضية . ولو أراد إنسان تأخير الشروع في الصلاة إلى حد يخرج بعضها عن الوقت ، فإن قلنا كلها أو بعضها قضاء لم يجز بلا خلاف ، وإن قلنا كلها أداء لم يجز أيضًا على المذهب » .

⁽٣) ذكر النووي في المجموع ، ٣/ ٦٥ أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه وقد ذكرها الشارح والأصح : لا يحرم ولا يكره لكنه خلاف الأولى . وانظر : الشرح الكبير ١/ ٣٧٨ .

كتاب الصلاة _____

أي وجوبًا ، كالاجتهاد في القبلة ٠٠٠.

قال : (بورْدٍ ونحوه) :

كقراءة ، ودَرْسٍ ، وأعمال ، وصياح ديكٍ مُجرب "، ولا فرق بين أن يكون بحيث لو صبر" لتيقن دخول الوقت ، أو لا ، كما لو كان في مطمورة "على الأصح، وهما كالوجهين في الأواني إذا قدر على طاهر بيقين.

ومتى وجب الاجتهاد، فصلى بغير اجتهادٍ ، أعاد ، وإن وقعت الصلاة في الوقت (٠٠).

والأعمى يجتهد كالبصير "، وإنها يجتهدان إذا لم يخبرهما عَدْلٌ عن دخول الوقت عن مشاهدة .

[ع٢٤/أ] ما يت الفجر طالعًا أو الشفق / غائبًا / وَجَبَ قبول قوله ٠٠٠٠ [ت٥١٠]

(١) المجموع ، ٣/ ٧٧.

⁽٢) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٧٧، ٧٩ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٨٥ وانظر : التهذيب ٢/ ٢٠ ؛ البيان ، ٢/ ٣٤ .

⁽٣) في ع : لو صلى .

⁽٤) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٣ . والمطمورة : هي الحفرة يخبأ فيها الطعام . مختار الصحاح ، ص٣٦٠ ، القاموس المحيط ، ص٥٥٥ (الطمر) .

⁽٥) لتقصيره وتركه الاجتهاد الواجب. التهذيب، ٢/ ٢٠ ؛ البيان، ٢/ ٣٦؛ المجموع، ٣/ ٧٧ ؛ روضة الطالبين، ١/ ١٨٥.

⁽٦) لأنه يشارك البصير في العلامات المذكورة وهي قراء ة الورد أو الدرس ونحو ذلك ، انظر: الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٢؛ المجموع ، ٣/ ٧٧؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٨٥ .

⁽٧) ولم يجز الاجتهاد ، الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٢؛ التهذيب ، ٢/ ٢٠؛ المجموع ، ٣/ ٧٧؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٨٥ .

ولو أخبر عن اجتهادٍ ، فللأعمى تقليده في الأصح ، وله مع ذلك الاجتهاد ٠٠٠٠٠

وأما البصير العاجز فكذلك على ما صححه النووي ، وحكى عن النص ". وعليه العمل في تقليد المؤذن الثقة العارف في الغيم " ، والأصح عند الرافعي أنه ليس له التقليد".

ولو كثر المؤذنون في يوم صحوٍ أو غيمٍ ، وغلب على الظن أنهم لا يخطئون ؛ لكثرتهم ، جاز اعتمادهم للبصير والأعمى ، بلا خلاف ".

قال: (فإن تيقن صلاته قَبْل الوقت):

أي بعد أن اجتهد، وصَلَّى.

(قضى في الأظهر):

لفوات شرطها ، وهو الوقت ١٠٠٠ .

والقول الثاني: لا يقضي اعتبارًا بها في ظنه.

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٢؛ المجموع ، ٣/ ٧٧؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٨٥ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٧٧ ؛ وانظر : البيان ، ٢/ ٣٥ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٨٥ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٧٩.

⁽٤) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٢: «لو أخبر عن اجتهاد فليس للبصير القادر على الاجتهاد تقليده والأخذ بقوله ... فإن كان بصيرًا لم يعتمد عليه في يوم الغيم لأنه يؤذن عن اجتهاد ويعتمد عليه في يوم الصحو إذا كان المؤذن عدلاً عالماً بالمواقيت لأنه يؤذن عن مشاهده ... » .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٧٩ وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٢؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٨٥ .

⁽٦) التهذيب ، ٢/ ٢٠؛ المحرر ، ص ٢٦؛ التحقيق ، ص ١٦٥ وقال هو الأظهر .

كتاب الصلاة _____

ومحل القولين: إذا تبين له ذلك بعد خروج الوقت.

فإن كان الوقت باقيًا، وجبت الإعادة قطعًا ١٠٠٠.

(وإلا فلا)

يدخل فيه ثلاث صور:

إحداها: أن لا يتيقن الحال.

والثانية: أن يتيقن وقوعها في الوقت.

وفي الصورتين لا قضاء ولا كلام ".

والثالثة : أن يتيقن وقوعها بعد "الوقت ، فلا قضاء أيضًا ، ولكن هل يصف ذلك الذي فعله بالقضاء أو بالأداء ، فيه وجهان :

أصحهما: بالقضاء؛ لأنه خارج الوقت، حتى لو كان مسافرًا وجب عليه إعادة الصلة تامة، إذا قلنا: لا يجوز قصر القضاء. ومثل هذا الخلاف والتفصيل جار فيمن اشتبه عليه شهر رمضان ".

قال: (ويبادرُ بالفائت):

إن فات لعذرٍ كنومٍ ونسيانٍ ندبًا "، وإن فات بغير عذرٍ وجوبًا ؛ لتفريطه ،

⁽١) روضة الطالبين ، ١/١٨٦.

⁽٢) روضة الطالبين ، ١/ ١٨٦.

⁽٣) في ت : في .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ١٨٦ وقال النووي : « قال أصحابنا : لو أخبره ثقة أن صلاته وقعت قبل الوقت إن أخبره عن علم ومشاهدة وجبت الإعادة ، وإن أخبره عن اجتهاد فلا » .

⁽٥) أي تندب المبادرة للقضاء ، وأما القضاء ذاته فهو واجب . المجموع ، ٣/ ٧٣ .

وهي طريقة الخراسانيين .

وقيل: ندبًا فيهما، وهو الأصح عند العراقيين "؛ لأن القضاء بأمرٍ جديد، ولا دليل على الفور.

وقيل: وجوبًا فيهم " ؛ لقوله الله : «من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها» متفق عليه ".

وإذا وجب الفور في المعذور ، فغيره أولى .

والأصح: التفصيل، وهو مطرد في قضاء الصوم قبل رمضان آخر، وفي الكفارات ".

ومن الدليل على أنه لا يجب الفور على المعذور: «أن النبي لله لما ناموا عن صلاة الصبح، واستيقظوا بعد طلوع الشمس، لم يصلها حتى خرج من الوادي». متفق عليه ".

(۱) المجموع، ٣/ ٧٣ وبين أن الصحيح طريقة الخراسانيين ولم يذكر سوى هذين الطريقين . وانظر :البيان، ٢/ ٥١ ؛ مغني المحتاج ، ١/ ٣٠٨ .

(٢) مغنى المحتاج ، ١/ ٣٠٨.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ، رقم ٥٩٧ ، وله البخاري في صحيحه ، كتاب ولفظه : « من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » ، ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، رقم ٦٨٤ ولفظه : « من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها » .

(3) ILAAQ3, 8/ 3V.

(٥) الحديث لم أجده في الصحيحين بهذا اللفظ ومعناه فيهما . رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التيمم ، باب الصعيد الطيب ، رقم ٣٤٤؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ، رقم ٦٨٢ .

كتاب الصلاة _____

ومن اعتذر بأنه كان في ذلك الوادي شيطان "أجاب الشافعي عنه بأن ذلك لا يمنع من الصلاة ؛ ولأن «النبي الله صلى وهو يذعت الشيطان» ".

قال: (ويسن ترتيبه، وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها):

خروجًا من خلاف العلماء "؛ لأن «النبي الله يوم الخندق صلَّى العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب». متفق عليه ".

ولا يجب ؛ لأن الترتيب إنها استحق للوقت فسقط بفواته ، كقضاء صوم

⁽۱) روى مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة ، رقم ٢٨٠ عن أبي هريرة قال : «عرسنا مع نبي الله هي فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي في : ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال : ففعلنا ، ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين وقال يعقوب : ثم سجد سجدتين ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى الغداة » .

⁽٢) قال الشافعي في الأم، ٢/ ١٧١: « فإن قيل: فإن النبي الله إنها خرج من الوادي فإنه واد فيه شيطان، فغنقه فقيل: لو كانت الصلاة لا تصلح في واد فيه شيطان فقد صلى النبي الله وهو يخنق الشيطان، فخنقه أكثر من صلاة في واد فيه شيطان ». وقد ثبت هذا المعنى في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب ما يجوز من العمل في الصلاة، رقم ١٢١٠.

والذعت هنا معناه: الخنق، ويأتي بمعنى: الدفع العنيف، وبمعنى: المعك في التراب.

انظر: النهاية في غريب الحديث ، ٢/ ١٦٠.

⁽٣) انظر الخلاف في: المجموع ، ٣/ ٧٥.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ، رقم ٥٩٦ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، رقم ٢٣١ .

رمضان، ولم يصح دليل على إيجاب الترتيب (١٠٠٠).

ولو خاف / فوت الحاضرة لزمه البَدَاءَةُ بها ؛ لأن الوقت تَعَيَّن لها ؛ ولئلا تصير [م٥٤/أ] كلاهما قضاء ".

ولو شرع في الحاضرة ، ثم ذكر الفائتة ، وهو فيها وجب إتمام الحاضرة ، ضاق الوقت أو اتسع ، ثم يقض الفائتة ، ويُستحب له أن يعيد الحاضرة ".

ولو دخل في الفائتة ، معتقدًا سعة الوقت ، فبان ضيقه ، وجب قطعها ، والشروع / في الحاضرة على الصحيح ''.

ولو تذكر فائتةً ، وهناك جماعة يُصلون الحاضرة ، والوقت متسعٌ ، فالمستحب أن يصلى الفائتة منفردًا، ثم الحاضرة منفردًا؛ لأن القضاء خلف الأداء مختلف فيه (٠٠).

قال: (وتكره الصلاة عند الاستواء إلا يوم الجمعة، وبعد الصبح، حتى ترتفع أوقات النافي المسلم المسلم عند الاستواء إلا يوم الجمعة، وبعد الصبح، حتى ترتفع أوقات النافي المسلم المسلم كرمح، والعصر حتى / تغرب):

هذا الكلّام موافق لحديث عمرو بن عَبَسَة "الذي في مسلم، قال له النبي ، « صَلّ صلاة الصُّبْح ، ثم أقصر عن الصلاة ، [حتى تطلع الشمس] حتى ترتفع ،

⁽١) المهذب، ١٩٤/١

⁽٢) المهذب، ١٩٤/١.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٧٤.

⁽٤) المجموع ، ٣/٧٤٠.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٧٤ .

⁽٦) هو: أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي ، من صحابة رسول الله السابقين إلى الإسلام ، وكان من أمراء الجيش يوم اليرموك ، مات بعد سنة ٦٠هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٣١ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٢/ ٤٥٦ ؛ الإصابة ٧/ ١٢٧ .

كتاب الصلاة _____

فإنها تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صَلِّ ، فإن الصلاة مشهودة محضورة محضورة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة ، فإن حينئذ تُسْجَر جهنم ، فإذا أقبل الفيء فَصَلِّ ، فإن الصلاة مشهودة محضورة وحتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس ، فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يَسْجُد لها الكفار » ...

قوله ﷺ : (يستقل الظِّلُ بالرُّمْح) : أي : يقوم مقابله ﴿ في جهة الشال ، ليس مائلاً إلى الشَّرْق ، ولا إلى الغرب ، وهي حالة الاستواء.

وعبارة «المحرر» (٥٠) ، وأكثر الكتب (١٠): أنَّ الأوقات المكروهة خمسةٌ:

عند الطلوع حتى ترتفع قدر رمح ، وعند الاستواء حتى تزول ، وعند الاصفرار حتى تَغْرب ، وبعد صلاة الصَّبْح إلى الطلوع ، وبعد صلاة العصر إلى

⁽١) قوله: (محضورة) ليست في: م.

⁽٢) قوله: (حتى تغرب الشمس) ليست في: م.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب إسلام عمرو بن عبسة ، رقم ٨٣٢ واقتصر الشارح على محل الشاهد منه .

⁽٤) في م: مقامه.

⁽٥) قال في المحرر ، ص ٢٧ : " فصل : الأوقات المكروهة خمسة : عند طلوع الشمس حتى ترتفع بقدر رمح ، وعند الاستواء حتى تزول ، وعند الاصفرار حتى تغرب ، وبعد صلاة الصبح إلى الطلوع وبعد صلاة العصر إلى الغروب " .

⁽٦) كما في : الحاوي ، ٢/ ٢٧١ ؛ المهذب ، ١/ ٣٠٥؛ التهذيب ، ٢/ ٢١٥ ؛ البيان ، ٢/ ٣٥١ والمصنف قد عدها خمسة أيضًا في : روضة الطالبين ، ١/ ١٩٢ ؛ وفي التحقيق ص٢٥٤ عد الخمس ولم ينص على العدد خمسة فهي خمسة على التفصيل ثلاثة على الإجمال .

الغروب.

فالثلاثة الأولى النهي فيها يتعلق بالزمان ، ودليلها في مسلم عن عقبة بن عامر، قال : «ثلاثُ ساعاتٍ كان رسول الله على ينهانا أن نُصَلِّي فيهنَّ ، أو أن نقبر فيهنَّ موتانا : حين تطلع الشمس بازغةً حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تَضَيَّفُ الشَّمْسُ للغروب حتى تغرب» (().

وفي الصحيحين: «لا يتحرَّى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها» ".

والأخيران "، النهي فيهما متعلق بالفعل ، ودليلهما: قوله الله : « لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس » متفق عليه "، وفي لفظ آخر : « نُهي عن الصّلاة بعد العَصْر حتى تغرب

(١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، رقم ٨٣١ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، رقم ٥٨٥ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، رقم ٨٢٨ .

⁽٣) الأخيران هما: بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، وبعد صلاة العصر إلى غروبها.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، رقم ٥٨٦ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، رقم ٨٢٧ ، واللفظ له .

كتاب المسلاة _____

الشمس، وعن الصَّلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس " متفق عليه ".

ومعنى تعلق النهي فيهم بالفعل أنه إن عجل في أول الوقت طال وقت الكراهة في حقه ، وإن أخرهما قَصُرَ ٣٠.

وكأن المصنف راعى الاختصار ، فأدخل وقت الطلوع ، والغروب ، مع الوقتين المتعلقين بالفعل ، وليس بجيّد ، فإنَّ من لم يُصَلِّ ، كالحائض إذا طهرت مع طلوع الشمس ، واغتسلت وَقْتَها ، يكره لها التنفل في ذلك الوقت ، ولا يندرج في كلامه ؛ لأنها لم تُصَلِّ الصبح .

وكذلك النائم والناسي إذا تذكر عند الطلوع، وكل من ترك الصلاة، فلا جَرَم، وعبارة «المحرر» أصوب، وقد تعرض المصنف لذلك في «شرح المهذب» وقال: إن عَدَّ الأوقات خمسة، عبارة الجمهور، وهي أجود، وعَدها ثلاثة، عبارة بعضهم "".

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الحج ، باب الطواف بعد الصبح والعصر ، رقم ١٦٢٩ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، رقم ٨٢٥ ، واللفظ له .

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٧٧.

⁽٣) في م و ت : وغيرها .

⁽٤) قال الرافعي في المحرر ، ص ٢٧ : بعد ذكر الأوقات المكروهة خمسة : « وإنها تكره في هذه الأوقات صلاة لا سبب لها » .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٧٧ قال : « الجمهور أن أوقات الكراهة خمسة ، وقال جماعة هي ثلاثة من صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس ، ومن العصر حتى تغرب ، وحال الاستواء ، وهو يشمل الخمسة ، والعبارة الأولى أجود؛ لأن من لم يصل الصبح حتى طلعت الشمس يكره له التنفل حتى ترتفع قيد رمح ، وكذا من لم يصل العصر حتى اصفرت الشمس يكره له التنفل حتى تغرب وهذا يفهم من العبارة الأولى دون الثانية ولأن حال اصفرار الشمس يكره التنفل فيه على العبارة الأولى بسببين ، وعلى الثانية بسبب» .

وأما حديث عمرو بن عَبَسَة/، فإن النبي ﷺ / قصد أن يُعَلّمه الأوقات التي [م٥٤/ب يصلي فيها، والتي لا يصلي فيها، فاختصر له الكلام على القدر الذي يحتاج إليه في نفسه، والأحاديث الأُخر وردت لبيان الشرع العام.

وقيل: إن وقت الكراهة يخرج بطلوع الشمس ، وإن لم ترتفع "، والصحيح ما ذكره المصنف.

ولعل صاحب هذا الوجه أراد الكراهة المتعلقة بالفعل ، وهو صحيح ، فإنّا نوافقه على ذلك، ونقول إنه تعقبه كراهة أخرى بسبب الوقت "، وإن لم يرد ذلك، فلا يعتد به ؛ لمخالفته حديث عمرو بن عَبَسَة ، وعقبة بن عامر "، وهذه الكراهة كراهة تحريم على الأصح ".

ولا تصح الصلاة المكروهة فيها على الأصح "، ويدل عليه قوله في الأحاديث/ السابقة: « لا صلاة ».

وقيل: تصح كالأماكن المكروهة ٧٠٠.

وفي كلام بعضهم أن الحكم بعدم الانعقاد يستمر ، وإن قلنا الكراهة كراهة

⁽۱) هذا وجه حكاه الخراسانيون لحديث أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ... » الحديث رواه البخاري (رقم ٥٨٨) ، ومسلم (رقم ٨٢٦) .

⁽٢) وقد تقدم أن النهى عن الصلاة بعد طلوع الشمس إلى ارتفاعها قيد رمح متعلق بالزمان لا بالفعل .

⁽٣) جمع المصنف بين هذه الأحاديث فقال في المجموع ، ٤/ ٧٨ : « تحمل رواية الطلوع على الطلوع مرتفعة بدليل حديث عمرو بن عبسة جمعًا بين الأحاديث » .

⁽³⁾ ILAAGE 1 3/01.

⁽٥) أي فلا تنعقد .

⁽٦) تصح مع الكراهة كالصلاة في أعطان الإبل والحام. انظر: المجموع ، ٤/ ٨٥.

كتاب الصلاة _____

تنزيه ؛ لأن نهي التنزيه إذا رجع إلى نفس الصلاة يضاد الصحة كنهي التحريم . وأن مأخذ الخلاف في الانعقاد ، هل النّهي راجع إلى نفس الصلاة أو إلى أمر خارج ".

وأما استثناء الاستواء يوم الجمعة فورد فيه أحاديث ضعيفة "، قال البيهقي": «المعتمد أن النبي الستحب التبكير إلى الجمعة ثم رَغّب في الصلاة إلى خروج الإمام"

⁽۱) هذا قول ابن الصلاح كما نقله النووي في المجموع، ٤/ ٨٥، قال : «قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : مأخذ الوجهين أن النهي يعود إلى نفس الصلاة أم إلى أمر خارج ؟ قال : «ولا يحملنا هذا على أن نقول هي كراهة تحريم ؛ لأنه خلاف ما دل عليه إطلاقهم ، وذلك أن نهى التنزيه أيضًا يضاد الصحة إذا رجع إلى نفس الصلاة لأنها لو صحت لكانت عبادة مأموراً بها ، والأمر والنهي راجعان إلى نفس الشيء يتناقضان ، كما تقرر في أصول الفقه ».

⁽٢) منها حديث أبي سعيد الخدري (أن النبي الله نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة (أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٤٦٤ ، قال النووي في المجموع ، ٤/ ٨٣ : «هذا الحديث ضعيف رواه أبو داوود من رواية أبي قتادة وقال هو مرسل وذكره البيهقي من رواية أبي قتادة وأبي سعيد وأبي هريرة وعمرو بن عبسة وابن عمر فضعف أسانيد الجميع (.)

⁽٣) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله الخراساني البيهقي الخسر وجردي ، من أئمة الحديث والفقه، صاحب المصنفات المشهورة المحققة ، وناصر مذهب الشافعي ، قال إمام الحرمين : «ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منه إلا أبا بكر البيهقي فإن المنة له على الشافعي ؛ لتصانيفه في نصرة مذهبه » أخذ العلم عن الحاكم أبي عبد الله النيسابوري وغيره ، وكان زاهدًا عابدًا ، توفي بنيسابور سنة ٨٥٤هـ .

من مؤلفاته: السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، ومناقب الشافعي ، والأسهاء والصفات وغيرها . انظر: مختصر طبقات الفقهاء ، النووي ، ص٣٢٢؛ سير أعلام النبلاء ، ١٦٣/١٨ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكى ، ٤/٨ .

⁽٤) في م: خروج الوقت الإمام.

من غير استثناء " (").

قلت: وهذا يتوقف على صحة الترغيب في ذلك ، وورود دليل خاص فيه حتى يُقدم على حديث النهي ، واستندوا فيه أيضًا إلى أنه إن لم يُصَلِّ غلبه النوم ، وإن أمرناه بالخروج من مكانه ، لمراعاة الشمس شَقَّ عليه فعفي عن الصلاة " . ولا يُستثنى من يوم الجمعة بقية الأوقات ، على الأصح .

وقيل: يُستثنى ".

فعلى الأصح: قيل: تختص الإباحة بمن حَضَرَها. وقيل: بمَنْ حَضَرَها، وغلبه النُّعاس، وكان قد بَكَّر إليها. والأصح: أن الإباحة لكل واحد أنه أن

ما يصلى في أوقات النو

قال: (إلا لسبب، كفائتةٍ):

فرضاً كانت أو نفلاً إذا قلنا بقضائها ؛ لما ثبت عن أم سلمة رضي الله عنها : «أن النبي على صَلَى ركعتين بعد العصر، فلما انصرف، قال: يا بنت أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، إنه أتاني ناسٌ من عبد القيس بالإسلام من قومهم ،

⁽١) السنن الكبرى ، ٢/ ٤٦٤ .

⁽٢) قال الشيرازي في المهذب ، ١/ ٣٠٧: « ولا تكره يوم الجمعة عند الاستواء لمن حضر الصلاة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه «أن النبي الله عنه السلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة » ، ولأنه يشق عليه مع كثرة الخلق أن يخرج لمراعاة الشمس ، ويغلبه النوم إن قعد فعفى... عن الصلاة ». وانظر: البيان ، ٢/ ٣٥٨.

⁽٣) البيان ، ٢/ ٨٥٣ .

⁽٤) لعموم قوله ﷺ: « إلا يوم الجمعة » . انظر : البيان ، ٢/ ٣٥٩ ؛ المجموع ، ٤/ ٨٣ .

⁽٥) في ع: أحد.

كتاب الصلاة _____

فشغلوني عن اللتين بعد الظهر، فهم هاتان الركعتان بعد العصر» متفق عليه ". وغير ذلك من الأحاديث.

قال : (وكسوفٍ ، وتحيةٍ ، وسجدةِ شكرٍ) .

بالقياس على الفائتة "؛ ولأن الأدلة الطالبة لها عامة في الأوقات ، خاصة بتلك الصلوات ، وأحاديث النهي بالعكس، وترجحت الأولى بأنه لم يدخلها تخصيص" ، وأحاديث النهي دخلها التخصيص بالفائتة ؛ للحديث" ، وبصلاة الجنازة ، نقل ابن المنذر الإجماع على إباحتها بعد الصبح، وبعد العصر ".

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع، رقم ١٢٣٣؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليها النبي ، رقم ١٣٤٤؛ واللفظ له لكن في آخره قال : « فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ».

⁽٢) فيفعلها ولو كان في وقت نهي.

⁽٣) انظر : الحاوي ، ٢/ ٢٧٥ ؛ المجموع ، ٤/ ٨٢.

⁽٤) يدل على هذا أحاديث عدة منها: حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم . وحديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي هذا : «صلى ركعتين بعد العصر فلما انصرف قال: يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر أنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم فشغلوني عن اللتين بعد الظهر فهما هاتان الركعتان بعد العصر» رواه البخاري ومسلم . وانظر أدلة أخرى أوردها النووي في المجموع ، ٤/ ٨١ .

⁽٥) الأوسط ، ٣/ ٩٦ ، قال : « وإجماع المسلمين في الصلاة على الجنائز بعد الفجر وبعد الصبح » ، وممن نقل الإجماع عن ابن المنذر في هذه المسألة النووي في المجموع ، ٤/ ٨٠ .

وأطلق المصنف أنه لا تكره التحية ، وفيها تفصيل (): إن دخل لحاجة، كاعتكاف، ودرس، وانتظار صلاة، ونحوها، لم يكره على المشهور.

وحُكي فيه وجه (") ، قال المصنف : «إنه غلط» (").

وإن دخل ليُصَلِّ التحية فوجهان ، أرجحهما : الكراهة ، كما لو أخّر الفائتة ؛ ليقضيها في هذه الأوقات ، هكذا ذكره المصنف" والرافعي" ، وينبغي أن يكون المكروه الدخول / لهذا الغرض ، وبعد الدخول لا تُكره الصلاة .

وكذلك الفائتة: المكروه تأخيرها إلى ذلك الوقت، أما فعلها فيه فكيف يحكم عليه بالكراهة، وقد يكون واجبًا إذا كانت فاتت عمدًا، بل العصر المؤداة تأخيرها لتفعل وقت الاصفرار مكروه / ولا نقول بعد التأخير إن إيقاعها فيه مكروه ، بل [م٢٤/أ: واجب.

وله أن يصلي في هذه الأوقات: ركعتي الوضوء ٧٠٠، والاستسقاء ١٠٠٠.

⁽١) هذا التفصيل أورده المصنف في المجموع ، ٤/ ٧٩ .

⁽٢) وجه بالكراهة من غير تفصيل انظر: البيان ، ٢/ ٣٥٦ ، الشرح الكبير ، ١/ ٣٩٨ .

⁽٣) قال النووي في المجموع ، ٤/ ١٨ : « حكى صاحب البيان وغيره وجهًا في كراهة تحية المسجد في هذه الأوقات من غير تفصيل ، وهذا غلط ، نبهت عليه ؛ لئلا يغتر به ، وقد حكاه الصيدلاني ، وإمام الحرمين ، والغزالي في البسيط عن أبي عبد الله الزبيري ، واتفقوا على أنه غلط» .

⁽³⁾ Haraes, 3/ · 1.

⁽٥) الشرح الكبير ، ١/ ٣٩٧ .

⁽٦) في م: ارتفاعها.

⁽٧) الشرح الكبير ، ١/ ٣٩٨؛ المجموع ، ٧٩/٤ .

⁽٨) الشرح الكبير ، ١/ ٣٩٨؛ المجموع ، ٤/ ٧٩.

كتاب الصلاة _____

ويكره فيها: صلاة الاستخارة"، والإحرام".

قال: (وإلا في حرم مكة على الصحيح):

لقوله الله الله الله عبد مناف لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار » حديثٌ حسن صحيح .

وقيل: تختص الإباحة بنفس مكة دون حرمها الخارج عنها ١٠٠٠.

وقيل: نفس المسجد الذي حول الكعبة ، دون بيوت مكة ، وسائر الحرم (٥٠).

وقيل: لا يباح غير الطواف ، أي: ركعتيه ٠٠٠.

⁽١) التهذيب ٢/ ٢١٨؛ المجموع ، ٤/ ٧٩ .

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ٢١٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٩ ؛ والمراد به : ركعتا الإحرام بالحج والقول بالكراهية هو أصح الوجهين لأن سببها الإحرام وهو متأخر فربها لا يحرم .

⁽٣) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الحج ، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف ، رقم ٨٦٨ ، وقال «حديث حسن صحيح» ؛ ورواه النسائي ، كتاب المواقيت ، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة ، رقم ٥٨٥ ؛ وأبو داود في سننه، كتاب المناسك ، باب الطواف بعد العصر، رقم ١٨٩٤ ؛ وابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة ، رقم ١٢٥٤ ؛ وصححه الألباني في إرواء الغليل ، ٢ / ٢٣٨ .

⁽٤) الصحيح المشهور وهو المذهب أنه لا تكره الصلاة بمكة في أوقات النهي سواء في ذلك صلاة الطواف وغيرها ولا فرق بمكة بين مسجدها وبيوتها فالمراد بمكة البلدة وجميع الحرم الذي حواليها . انظر : البيان ، ٢/ ٣٦٠؛ المجموع ٤/ ٨٤ .

⁽٥) الحاوي ، ٢/ ٤٧٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٨٤.

⁽٦) لا خلاف في إباحة الطواف كل وقت وإنها الكلام على ركعتيه إذا وقعتا في زمن النهي عن الصلاة ، فعلى هذا القول لا يحل من الصلاة إلا ركعتي الطواف . انظر: الحاوي ، ٢/ ٢٧٤ ؛ المهذب ، ٤/ ٨٣ . (مع المجموع) ؛ المجموع ، ٤/ ٨٤ .

قال:

(فصلٌ:

من تجب. الصلا

إنها تجب الصلاة على كل مُسْلم):

احترازٌ عن الكافر الأصلي "، فلا تجب عليه ، بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا، وإن قلنا : إنهم مكلفون بفروع الشريعة / على الأصح ؛ لتضعيف العقاب عليهم في العردة ".

قال: (بالغ، عاقلٍ)

لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة" الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ".

(۱) قوله (الكافر الأصلي) احترازًا عن الكافر المرتد فإن الصلاة تلزمه في الحال كما سيأتي ولو صلى الكافر الأصلي أو الكافر المرتد لم تصح منهما الصلاة لعدم إيمانهما، انظر: المهذب، ١٨٠/١؛ التهذيب، ٢/ ٣٠؛ البيان، ٢/ ٩؛ المجموع، ٣/٥.

(٢) المذهب أن الكافر الأصلي لا يطالب بالصلاة في الدنيا مع كفره ، لأنها لا تصح منه بدون الإيهان ، وأما في الآخرة فإنه يعذب على ترك الصلاة وعلى الكفر جميعًا . انظر: المهذب ، ١/ ١٨٠ ؛ التهذيب ، ٢/ ٣٠ ، البيان، ٢/ ٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٥ .

وانظر الخلاف في تكليف الكفار بفروع الشريعة في : البحر المحيط ، ٢/ ١٢٤ ؛ حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ، ١/ ٢٧٥ .

(٣) قوله: (عن ثلاثة) ليست في :ع.

(3) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ، رقم ٣٠٤٤ ، ولفظه :
« رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل ورواه أيضًا بألفاظ أخرى ليس منها اللفظ الذي أورده الشارح. ورواه الترمذي في سننه ، كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، رقم ٣٤٣٢ ؛ وقال حسن غريب ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ، رقم ٣٤٣٢ ؛ ورواه ابن ماجة في سننه كتاب الطلاق ، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم رقم ٢١٤٠١ . وقال النووي في المجموع ، ٣/٧ : «وهذا الحديث صحيح» ، وقال الصنعاني في سبل السلام ، ٢/ ٢٦٥ (كتاب الطلاق) : «الحديث فيه كلام كثير لأئمة الحديث » ولم يتكلم عليه ، وقال الألباني في إرواء الغليل ، ٢/ ٤ : «صحيح» .

قال: (طاهرٍ):

احترازًا من الحائض والنُّفَساء ، فإنها لا تجب عليها للإجماع "، وقد سبق في باب الحيض ".

قال: (ولا قضاء على الكافر):

يعني إذا أسلم ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَذِينَ كَفَرُوٓ الْإِن يَنتَهُوا يُغْفَر لَهُم مَّاقَدُ سَلَفَ ﴾ " ؛ ولأن فيه تنفيرًا له " .

قال: (إلا المرتد):

فإنها تلزمه في الحال ، وإذا أسلم لزمه عندنا قضاء ما فات في الرِّدة ؛ لأنه اعتقد وجوبها ، وقدر على التسبب إليه ، فهو كالمحدث (٠٠٠).

قال: (ولا الصبي):

يعني: إذا بلغ ؛ لأنه لم يكن مكلفًا؛ ولأن زمن الصبا يطول، فلو أوجبنا عليه القضاء لشَقَّ عليه ".

⁽١) الإجماع ، ابن المنذر ، ص١٩ ؛ الإقناع ، له ، ص٣٠ وحكى الإجماع على ذلك في الحائض فقط ، وحكى الإجماع ويهم الحائض فقط ، وحكى النووي الإجماع فيهم كما في المجموع ، ٣/ ١٠ .

⁽٢) ذكره في لوحة رقم ٣٧/ أ من النسخة (ع).

⁽٣) سورة الأنفال: ٣٨.

⁽٤) البيان ٢/ ١٠؛ الشرح الكبير، ١/ ٣٩٣، المجموع ، ٣/ ٥.

⁽٥) المهذب، ١/ ١٨٠ ؛ البيان، ٢/ ١١ وهذا هو المذهب بلا خلاف فيه قاله في المجموع، ٣/ ٥.

⁽٦) وحكى النووي في المجموع ، ٣/ ٧ الاتفاق على أن الصبي لا تكليف عليه وأنه لا يلزمه القضاء بعد البلوغ .

قال: (ويُؤمر بها لسبع، ويُضْرب عليها لعشرٍ):

عن النبي على قال: « مروا الصبي بالصلاة لسبع سنين ، واضربوه عليها ابن عشر » سنده صحيح " وقال الترمذي : حديث حسن " ، وفي سنن أبي داود بإسناد حسن " : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرِّقوا بينهم في المضاجع » " .

قال النووي : «وهو يتناول الصبي والصبية، ولا فرق بينهما في ذلك بلا خلاف . ويجب على الولي أن يأمرهم بذلك أبًا كان أو جَدًّا أو وصيًا أو قَيًّا من جهة القاضي» ".

⁽١) قال النووي في المجموع ، ٣/ ١٢ : (حديث سنده صحيح ، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة).

⁽٢) الذي وجدته في سنن الترمذي أنه قال: (حديث حسنٌ صحيحٌ ، وعليه العمل عند بعض أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق وقالا: ما ترك الغلام بعد العشر من الصلاة فإنه يعيد). رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ، رقم ٢٠٧ ، ولفظه: «علموا الصبي الصلاة ابن سبع ، واضربوا عليها ابن عشر » ولعل الشارح هنا تبع المصنف في المجموع ، ٣/ ١٢ حيث قال: «قال الترمذي: وهو حديث حسن » .

⁽٣) بهذا وصفه أيضًا النووي في المجموع ، ٣/ ١٢ .

⁽٤) كتاب الصلاة ، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، رقم ٤٩٥ ، وهو باللفظ الذي أورده المصنف إلا أن فيه: «سبع سنين» وروى أبو داود أيضًا الحديث بلفظ آخر في نفس الكتاب والباب برقم ٤٩٤ ولفظه: « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » ؛ وصحح الألباني الحديث في إرواء الغليل ، ٢/٧.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٢ والشارح أورد كلام النووي مختصرًا . وقد بين النووي _ رحمه الله _ أن الأمر للصبي والصبية أمر ندب ، وأن الأمر لهما إذا كانا مميزين بعد بلوغهما سن السابعة .

وقول المصنف: (يُؤْمر) أي من جهة الولي ، وليس المراد من جهة الشارع ، فإنَّ الحديث تضمن أمر الشارع للولي ، والصبيُّ مأمورٌ بأمر الولي ، وأجرة تعليم الفرائض في مال الصبي ، فإن لم يكن فعلى الأب ، فإن لم يكن فعلى الأم ، والأصح أنه يعطى من مال الصبي ، أجرة تعليم السنن أيضًا ...

ويجب على السَّيد تعليم مملوكه الكبير ما لا تصح الصلاة إلا به ، أو يخلِّيه حتى يتعلم ٣٠.

قال : (ولا ذي حَيْضٍ) :

بالإجماع ⁽¹⁾ ، وقد سبق ⁽¹⁾ حتى لو حاضت المرتدة لم تقض زمن الحيض / ^[ت٥٥- امر] الواقع في الردة ؛ لأن إسقاط الصلاة عن الحائض عزيمة ⁽¹⁾ .

قال : (أو جنونٍ ، أو إغماءٍ) :

كَثْرَ الجنون والإغماء أو قصر، ولو لحظة ، بأن يبلغ مجنونًا ، وقد بقي من الوقت

⁽١) هذا مبني على ما اختاره المصنف من أن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرًا بالشيء ما لم يدل عليه دليل، وهي مسألة أصولية مشهورة، وافقه الشارح عليها. انظر كلام المصنف عليها في : المجموع، ٣/ ١٢.

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ٣١ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٣٩٣؛ المجموع ، ٣/ ١٣ .

⁽٣) انظر: نهاية المحتاج، ١/ ٤٦٣.

⁽٤) أجمع العلماء على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض . انظر : الإجماع ، ابن المنذر ، ص١٥ ؟ المجموع، ٢٠ /٣

⁽٥) تقدم كتاب الحيض لوحة رقم ٣٧/ أ من النسخة (ع).

⁽٦) المهذب ، ١/ ١٨١ ؛ البيان ، ٢/ ١٣ ؛ المجموع ، ٣/ ١٠ .

لحظة (1) ؛ للحديث (1) ، وإنها أوجبنا القضاء على النائم بقوله (1) : « مَنْ نام عن صلاةٍ أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » (1) .

وفي معنى المجنون ، والمغمى عليه : كُلُّ من زال عقله بمرضٍ ، وشُرْب دواءٍ، وكل سبب غير محرم ...

ويجوز شرب الدواء المزيل للعقل ؟ للحاجة ١٠٠٠.

ويستثنى من ذلك : ما إذا طرأ الجنون / على الردة ، فإنه يجب عليه قضاء أيام [م٢٦/ب] الجنون الواقعة في الردة ؛ لأن إسقاط الصلاة عن المجنون رخصة ، والمرتد ليس من أهلها ...

(١) ثم زال الجنون عقب خروج الوقت فإن فرض الصلاة يسقط ولا إعادة ولا قضاء ، انظر : المجموع ،
 ٨/٣ .

(٢) حديث: (رفع القلم عن ثلاثة ...) وقد تقدم ص ٢٣٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٢٢.

وهو دال على وجوب القضاء على النائم، وبه خرجنا عن الأصل، وهو أن من لا تجب عليه العبادة لا يجب عليه وجوب القضاء في حق يجب عليه قضاؤها، والنائم مرفوع عنه القلم كالمجنون لكن الحديث دل على وجوب القضاء في حق النائم فقط. انظر: الشرح الكبير، ١/ ٣٩٤.

- (٤) في م : بمرض أو جنون .
- (٥) فإن الصلاة تسقط عنه ، وإذا أفاق فلا قضاء عليه بلا خلاف . البيان ، ٢/ ١٢ ؛ المجموع ، ٣/٨ واشترطوا أن يكون شرب الدواء لحاجة .
- (٦) وإذا زال عقله والحالة هذه لم يلزمه قضاء الصلوات بعد الإفاقة لأنه زال بسبب غير محرم . المجموع ،
 ٣/ ٩ .
 - (٧) التهذيب، ٣/ ٢٦؛ البيان، ٢/ ١٣؛ الشرح الكبير، ١/ ٣٩٤.

قال: (بخلاف السُّكْر):

أي: إذا كان عامدًا مختارًا ، فإنه لا تصح صلاته في تلك الحالة، وإذا عاد عقله، لزمه القضاء . ولو أكره عليه أو جهل كونه مسكرًا ، فلا قضاء . ولو طرأ الحيض أو الجنون على السكر لم تقض أيام الحيض ، وكذا أيام الجنون الواقعة بعد انتهاء السكر في الأصح (٠٠).

قال: (ولو زالت هذه الأسباب):

أي : الكفر الأصلى ، والصِّبا ، والجنون ، وما في معناه ، والحيض .

(وبقي من الوقت تكبيرةٌ ، وجَبَت الصلاة):

لأن ما يتعلق يالإيجاب يحصل بجزء ، كالمسافر إذا اقتدى بمقيم في جزء من صلاته ، يلزمه الإتمام ، وعلى هذا لو أدرك بعض تكبيرة : تردد الشيخ أبو محمد ، هل تجب أو لا ؟ لأنه لم يدرك من الوقت ما يسع ركناً ".

قال: (وفي قولٍ: يُشْترط ركعةٌ):

لقوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها» " فمفهومه: أن ما دون

الشرح الكبير ، ١/ ٣٤٩؛ المجموع ، ٣/ ١١ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٦٨ ؛ مغني المحتاج ، ١/ ٣١٤.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من أدرك من الصلاة ركعة ، رقم ٥٨٠ ؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ، رقم ٢٠٧ كلاهما بلفظ : (فقد أدرك الصلاة) .

الركعة بخلافه".

واعلم / أن الأصحاب جعلوا الحديث المذكور عمدتهم في أنه إذا وقع منها [ع١٤١٨] ركعة في الوقت ، كانت كلها أداء ، كما تقدم " ، وهو ظاهر من الحديث ؛ لأنه جعل الإدراك من الصلاة ، لا من وقتها ، واستدلوا به هنا على اللزوم بإدراك الوقت ".

ولا شك أنه متى أدرك من الوقت ما يمكن إيقاعها إذًا وجبت ، فيكون الاستدلال به على الوجوب بطريق اللزوم ، لا أنه مَوْرِد الحديث . وإذا كان كذلك فيستدل بمفهومه على أنه إذا أدرك من الصلاة دون الركعة ، لا يكون أداء ، ولا يلزم من ذلك عدم الوجوب ، فالحديث ساكت عن ما إذا أدرك من الوقت ما يسع دون ركعة ، لم يتعرض له بنفي، ولا إثبات . لكن يحتاج فيه إلى دليل منفصل ، ولم أر في كلام الأصحاب دليلاً ارتضيه غير القياس الذي ذكرته . وسيأتي ما

(١) المنهاج (شرح صحيح مسلم)، النووي، ٣/ ٩٠؛ البيان، ٢/ ٤٧ وانظر: مغني المحتاج، ١/ ٣١٤.

⁽٢) تقدم ص ٢١٥.

⁽٣) ومن أدرك الصلاة فقد أدرك الوقت ، ومن أدرك وقت الصلاة ، فقد وجبت عليه . وجذا استدل من قال إن من لا تجب عليه الصلاة إذا إدراك ركعة من وقتها لزمته تلك الصلاة ، كالصبي يبلغ ، والمجنون يفيق ، ولا خلاف بينهم في أنه إذا بقي من الوقت قدر ركعة فإن الصلاة تلزمه للحديث وإنها الخلاف فيها إذا أدرك أقل من ذلك . المجموع ٣/ ٦٨ .

⁽٤) لأن مورد الحديث على إدراك الصلاة لا إدراك وقتها ، لكن يلزم من إدراك الصلاة إدراك وقتها .

⁽٥) القياس الذي ذكره هو قياس حكم هذه المسألة على المسافر إذا اقتدى بمقيم في جزء من صلاته ، يلزمه الإتمام فكذا من أدرك تكبيرة من الوقت بعد زوال المانع وجبت عليه الصلاة وقد تقدم ٢٣٩، وهذا القياس استدل به من قال تلزم الصلاة من أدراك من الوقت تكبيرة واستدلوا أيضاً بقياس آخر وهو قياسه على إدراك الجهاعة فإن الجهاعة تدرك ولو بأقل من ركعة ، بخلاف الجمعة فإنها إدراك فعل ، فاعتبر فيه الركعة ، وهذا إدراك حرمة فهو كالجهاعة ، ومن قال إنه يشترط ركعة استدل لهذا بمفهوم الحديث وبالقياس على الجمعة ، فإنه لا تدرك بأقل من ركعة ، انظر : المهذب ، ١٩١/١٠ .

يؤيده 🗥 .

وعلى كلا القولين": هل يشترط أن يبقى من الوقت مع ذلك زمن إمكان الطهارة ؟

فيه قولان أو وجهان "، أصحهما عند الأكثرين، وبه قطع العراقيون: لا ؟ لأن الطهارة لا تختص بالوقت، وإنها تشترط في الصحة.

واستدل النووي لهذا القول بظاهر الحديث ، ولك أن تقول: قد تقرر أن الحديث إنها يدل على اللزوم بواسطة دلالته على الأداء ، وهو إنها يمكنه أن يوقعها أداء إذا بقي من الوقت ما يسع الطهارة وركعة فها دون ذلك لا يدل الحديث على اللزوم به . . .

والمعتبر في/ الركعة أخف ما يمكن ، وعن الشيخ أبي محمد: ركعة مسبوقٍ . [ت ١٥٤]

⁽۱) ص ۲٤۲ .

⁽٢) وهما أنه يشترط بقاء قدر تكبيرة ، والثاني : أنه يشترط بقاء قدر ركعة .

⁽٣) قال في المجموع ، ٣/ ٦٨ : «فيه قولان حكاهما الخرسانيون ، وبعضهم يحكي وجهين » .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٦٨ والحديث الذي يشير إليه المصنف هو قوله ﷺ: "من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» ، والشارح قد تقدم ص ٢٣٩ استدلاله بالحديث الدال على مثل هذا المعنى وهو قوله ﷺ: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها ».

⁽٥) وهذا جواب من الشارح على من قال: إنه لا يشترط مع الوقت (سواء قلنا ركعة أو قدر تكبيرة) زمن إمكان الطهارة، وكلام الشارح بمعنى كلام النووي في المجموع، ٣/ ٦٨.

⁽T) IL جموع ، ٣/ ٦٨.

⁽٧) المجموع ، ٣/ ٦٨ .

وقد أطلق المصنف الوجوب، وشرطه بلا خلافٍ: أن تمتد السلامة من الموانع قدر إمكان الطهارة، وفعل تلك الصلاة، فلو عاد المانع قبل مضي ذلك، لم يجب ".

قال: (والأظهر):

وهو الجديد، وأحد قولي القديم (١٠٠٠).

(وجوب الظهر بإدراك تكبيرة آخر العصر، والمغرب آخر العشاء):

يعني: أن الظهر يلزم بها يلزم به العصر ، والمغرب يلزم بها يلزم به العشاء على ما سبق ، رُوي ذلك عن عبد الرحمن بن عوف ، وابن عباس ، والفقهاء السبعة ؟ ولأن وقتهها واحد بالنسبة إلى أرباب الأعذار ".

وإن صح النقل عن هؤلاء الأئمة " كان عاضدًا للقياس الذي ذكرناه في

⁽۱) والمصنف قد نص في المجموع ، ٣/ ٦٨ على ما قاله الشارح من دون ذكر خلاف أو نفيه ، وكذا فعل الرافعي في الشرح الكبير، ٢/ ٣٨٤ .

⁽٢) لم أجد نص الشافعي في ذلك.

⁽٣)في ت : وقتها .

⁽٤) كالمسافر وغيره ممن يجوز له الجمع ، المجموع ، ٣/ ٧٠ ، وانظر : البيان ، ٢/ ٤٨ وذكر في المسألة ستة أقوال وجعل الأصح أن الصلاة الأولى لا تلزمه إلا إذا أدرك من وقت الصلاة الثانية قدر ركعة .

⁽٥) النقل عن هؤلاء الأئمة رواه عبد الرازق في مصنفه (١٢٨٥) ، وابن أبي شبية في مصنفه ، ٢٣٣٧ ، وابن كلاهما عن عبد الرحمن بن عوف ، وأخرجه عن ابن عباس: ابن أبي شبيه في مصنفه، ٢ ٢٣٣٧ ، وابن المنذر في الأوسط ، ٢٤٤٢ ـ ٢٤٤٢ . وفي التلخيص ١/ ١٩٢ قال: «حديث عبد الرحمن بن عوف في المغرفة تطهر قبل طلوع الفجر بركعة يلزمها المغرب والعشاء جميعًا ، رواه الأثرم والبيهقي في المعرفة من رواية محمد بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن جده عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عنه بهذا ، وزاد: وإذا طهرت قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعًا ، ومحمد بن عثمان وثقه أحمد ، ومولى عبد الرحمن لم يعرف حاله » .

الصلاة الواحدة بطريق الأولى.

وقيل: إن هذا القول مبني على / عدم اشتراط الترتيب في جمع التأخير، فإنّه [م١٤٠/أ] حينئذٍ ما من وقت العصر إلا ما هو صالح للظهر.

والقول الآخر ، وهو قديم : أنه لا بد من زيادة قدر إحدى الصَّلاتين . واختلفوا فيها ، فالمشهور على هذا القول : أنها الأولى "، وقال أبو إسحاق ": إنها الثانية "، وقال الإمام والرافعي : إنه مُخَرَّج وكثير من العراقيين يقتصر على نقله عن أبي إسحاق ، ويغلطه فيه ".

⁽۱) وهي الظهر والمغرب، فيجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات، أربع للظهر، وركعة للعصر، و تجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات، ثلاث للمغرب، وركعة للعشاء، لأن الوقت اعتبر لإدراك الصلاتين فاعتبر وقت يمكن الفراغ من أحداهما، والشروع في الأخرى.

⁽٢) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي ، شيخ المذهب الشافعي ، وإمام جماهير الأصحاب ، وإليه تنتهي طريقة العراقيين والخراسانيين ، نشر مذهب الشافعي في العراق ، وإذا أطلق (أبو إسحاق) في المذهب فهو المراد، توفي بمصر سنة ٣٤٠ه. .

من مؤلفاته: شرح المختصر؛ وكتاب في السنة.

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ١٧٥ ؛ وفيات الأعيان ، ١/٧ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٥/ ٢٢٩ .

⁽٣) انظر قوله في المجموع ٣/ ٦٩ حيث نقل النووي قوله: الأربع للعصر، والركعة للظهر، قال: ويشترط في المغرب مع العشاء خمس ركعات أربع للعشاء، وركعة للمغرب.

⁽٤) الإمام هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني ، وذكره الإمام في نهاية المطلب ،٢/ ٢٩ ؛ وذكره الإمام هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني ، وذكره الإمام في نهاية المطلب ،٢/ ٢٩ : الرافعي في الشرح الكبير، ١/ ٣٨٦ ، وانظر : البيان ، ٢/ ٤٩ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٦٩ : (قال المصنف ـ يعني الشيرازي ـ والأصحاب هذا الذي قاله أبو إسحاق غلط صريح نحالف للنص والدليل، فكيف يصح أن يشترط للثانية أربع ركعات ويكتفي في الأولى بركعة) .

وأثر هذا الخلاف يظهر في المغرب والعشاء خاصة ١٠٠٠.

وعلى كلا الوجهين: تعتبر "الرباعية كاملة إذا كان مقيبًا، وقيل: ركعتين، وهو احتمال الإمام، وقال: إن الصيدلاني أشار إليه نظرًا إلى حالة السفر ".

ويؤيده: أنَّا ١٠٠٠ نظرنا إليها في لزوم الأولى بإدراك وقت الثانية ، وإن كان مقيمًا .

وأثر هذا الخلاف: في الظهر والعصر، وكذلك في المغرب والعشاء على رأي أبي إسحاق، وقد جمع الإمام والرافعي والنووي " الأقوال، فجاءت في الصلاة الواحدة أربعة، أحدها: تكبيرة "، الثاني: تكبيرة بطهارة، الثالث: ركعة، الرابع: ركعة بطهارة.

وفي الظهر والعصر / ثمانية ٣٠ ، هذه الأقوال أربعة ، والخامس : أربع ركعات اع ١٤٨٠] وتكبيرة، والسادس : هذا ٣٠ وزمن طهارة، والسابع : خمس ركعات، والثامن : هذا وطهارة .

⁽۱) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٧ ، فلا يظهر في الظهر والعصر؛ لأن كل واحدة منها عدد ركعاتها أربع ، فلا فرق بينهها، بخلاف المغرب والعشاء، فإذا قيل إن الأربع في مقابلة الظهر كفي ها هنا قدر ثلاث ركعات للمغرب، زيادة على ما يلزم به العشاء، وإن قلنا إنها في مقابلة العصر وجب أن يزيد قدر أربع ركعات.

⁽٢) في ع : هل تعتبر .

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢/ ٣٢.

⁽٤) في م: إنها.

⁽٥) نهاية المطلب ، ٢/ ٣٠ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٩ .

⁽٦) وهي أصحها كما في المجموع ، ٣/ ٦٩.

⁽V) الشرح الكبير 1/ ٣٨٧؛ المجموع ، ٣/ ٦٩ .

⁽٨) أي : أربع ركعات وتكبيرة .

وفي المغرب والعشاء اثنا عشر قولاً ": هذه الثمانية ، والتاسع: ثلاث ركعات وتكبيرة ، والعاشر: هذا وطهارة "، والحادي عشر: أربع ركعات ، والثاني عشر: هذا وطهارة .

وأنت إذا أردت جمع الأوجه " مع الأقوال " وضربت بعضها ببعض جاء في الصلاة الواحدة ثمانية: الأربعة السابقة، والخامس: بعض تكبيرة، والسادس: هذا

الأول: أنها تدرك بركعة مسبوق.

والثاني: أنها تدرك ببعض تكبيرة ، وقد تردد أبو محمد الجويني هل يجب أولا لأنه لم يدرك من الوقت ما يسع ركنًا ، وقد تقدم هذا ويزيد عليها أيضًا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء تعتبر الرباعية كاملة ، وقيل: ركعتين وهو احتهال إمام الحرمين .

(٤) الأقوال أربعة:

الأول: قدر تكبيرة. وهو المقدم ذكره عند المصنف.

الثاني: يشترط ركعة.

الثالث: لا يشترط مع ما تقدم (قدر تكبيرة أو قدر ركعة) زمن طهارة وهو الأصح.

الرابع: يشترط مع ما تقدم (قدر تكبيرة أو قدر ركعة) زمن طهارة وفي الظهر والعصر، والمغرب والعشاء لا تشترط زيادة على ما تدرك به الثانية والقول القديم لابد من زيادة قدر إحدى الصلاتين واختلفوا فيها فالمشهور أنها بقدر ركعات الصلاة. الأولى وزيادة، وقول أبي إسحاق بقدر ركعات الصلاة الثانية وزيادة وقد تقدم.

والثالث والرابع قال الشارح عنهما: قولان أو وجهان وتقدم قول النووي ومن قبله الرافعي بهذه الأقوال الأربعة واعرضوا عن الوجهين ، والشارح أراد تفصيل القول في ذلك بذكر الوجهين فبلغت هذا الحد من كثرة الأقوال .

⁽١) أي فيها تلزم به المغرب مع العشاء . الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٩ .

⁽٢) أي: ثلاث ركعات وتكبيرة وطهارة . كما في : الشرح الكبير ١/ ٣٨٧؛ المجموع ، ٣/ ٦٩ .

⁽٣) هما وجهان لأبي محمد الجويني:

وطهارة، والسابع: ركعة مسبوق، والثامن: هذا وطهارة.

وفي الظهر والعصر أربعةٌ وعشرون بين قولٍ ووجه ، الثهانية المذكورة ، وكل منها مع أربع ركعات ، على أحد القولين ، أو مع ركعتين على وجه .

فيأتي من كل منهما ثمانية أخرى ، والمجموع : أربعة وعشرون ، هذا في المقيم ".

فإن كان مسافرًا لم يأت فيه إلا ستة عشر قولاً " ؛ لأنه يسقط اعتبار الأربع له .

وفي المغرب والعشاء: للمقيم اثنان وثلاثون ، الثانية المذكورة في الصلاة الواحدة ، وكل منها مع ثلاث ركعات على أحد القولين ، ويأتي منها ثمانية ، تصير ستة عشر أو مع قدر صلاة العشاء ، على قول أبي إسحاق "، وهو إما أربع ركعات على المشهور ، ويأتي من ذلك ثمانية ، تصير أربعة وعشرين، أو ركعتان على ما ذكرناه

۱- تكبيرة . ۲- تكبيرة وطهارة . ۳- ركعة . ٤- ركعة وطهارة . ٥- بعض تكبيرة . ٦- بعض تكبيرة وطهارة . ٧- ركعة مسبوق . ٨- ركعة مسبوق وطهارة . ٩- أربع ركعات وتكبيرة . ١٠ أربع ركعات وتكبيرة وطهارة . ١١- خمس ركعات وطهارة . ١٣- أربع ركعات وطهارة . ١٣- أربع ركعات وبعض تكبيرة وطهارة . ١٥- خمس ركعات مسبوق . ١٦- خمس ركعات مسبوق . ١٦- خمس ركعات مسبوق . ١٦- خمس ركعات مسبوق وطهارة . ١٥- خمس ركعات مسبوق وطهارة . ١٥- ركعتان وتكبيرة وطهارة . ١٩ - ثلاث ركعات . ٢٠- ركعتان وبعض تكبيرة وطهارة . ٢٠- ركعتان وبعض تكبيرة وطهارة . ٢٠- ركعتان وبعض تكبيرة وطهارة . ٢٠- ثلاث ركعات مسبوق وطهارة . ٢٠- شبوق وطهارة . ٢٠- ثلاث ركعات مسبوق وطهارة . ٢٠- ثلاث ركعات مسبوق وطهارة .

⁽١) تفصيلها عن النحو الثاني:

⁽٢) وهي الأقوال المتقدمة في الهامش السابق من رقم ١٨، ومن رقم ١٧ـ٢ فالمجموع ستة عشر قولاً.

 ⁽٣) وهو أنه لابد من زيادة على قدر الصلاة الثانية حيث قال في المغرب والعشاء يشترط خمس ركعات ،
 أربع للعشاء، وركعة للمغرب، وتقدم .

عن الإمام ، ويأتي منه ثمانية أخرى ، يتكمل اثنان وثلاثون ٠٠٠٠ .

فإن كان مسافرًا سقط اعتبار الأربع ، ولم يأت إلا أربعة وعشرون " .

وقد حكى ابن الرفعة "عن صاحب «الإفصاح» ": أنه تلزمه الظهر والعصر بإدراك مقدار أربع ركعات من وقت العصر ،والمغرب والعشاء مقدار ثلاث ركعات.

وهذا إن حمل من صاحب «الإفصاح» على أنه أهمل ذكر التكبيرة معه فيكون

۲۵_ ثلاث رکعات و تکبیرة. ۲٦_ ثلاث رکعات و تکبیرة و طهارة . ۲۷_ أربع رکعات . ۲۸_ أربع رکعات و بعض تکبیرة و طهارة .
 ۲۵_ ثلاث رکعات و بعض تکبیرة . ۳۰_ ثلاث رکعات و بعض تکبیرة و طهارة .
 ۳۱_ أربع رکعات مسبوق . ۳۲_ أربع رکعات مسبوق و طهارة .

⁽١) وهذه الأقوال هي ما تقدم ذكره في الصفحة السابقة وباقى الأقوال هي:

⁽٢) وهذه الأقوال هي ما تقدم ذكره في هامش ص ٢٤٦ وباقي الأقوال هي ما تقدم في الهامش السابق من رقم ٢٥- ٣٠ فيكون المجموع أربعة وعشرون قولاً.

⁽٣) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري البخاري المصري المعروف بابن الرفعة، حامل لواء الشافعية في عصره، أطال ابن السبكي رحمه الله وأطنب في وصفه والثناء عليه وهو شيخ والده حتى قال: «أقسم بالله يمينًا بَرّة لو رآه الشافعي لتبجح بمكانه، وترجح عنده على أقرانه، وترشح لأن يكون في طبقة من عاصره وكان في زمانه». وقال عنه السبكي: إنه أفقه من الروياني صاحب البحر، قال الإسنوي: لا يعلم في الشافعية مطلقاً بعد الرافعي من يساويه، توفي بمصر سنة صاحب البحر، قال الإسنوي: لا يعلم في الشافعية مطلقاً بعد الرافعي من يساويه، توفي بمصر سنة

من مؤلفاته: الكفاية في شرح التنبيه ، المطلب في شرح الوسيط.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ، ٩/ ٢٤ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ٢/ ٨ .

⁽٤) الإفصاح شرح مختصر المزني لأبي علي الحسين بن القاسم الطبري ، ت ٢٥٠هـ.

هو أحد القولين.

وإن أراد ظاهره '' فهو في غاية الإشكال ؛ لأنه لا خلاف في الصلاة الواحدة أنها تلزم بركعة ، ولا تشترط زيادة عليها .

فصاحب «الإفصاح» إن ألزم الأولى بها تلزم به الثانية لزمت/ تكبيرة أو ركعة، [م١٤/ب: وإلا فإن نظر إلى حالة الحضر فلابد من زيادة على أربع ركعات ، وإن نظر إلى حالة السفر مع القول بالتكبيرة اقتضى أن تلزم بركعتين وتكبيرة .

ومع القول بالركعة تلزم بثلاث ركعات ، ركعتين لإحدى الصلاتين ، وركعة للأخرى ، فاعتباره الأربع بغير زيادة ، ولا نقصان ، لا أعرف له معنى .

ثم إنَّ ابن الرفعة ضرب ذلك مع الأقوال والأوجه السابقة ، وولد منها ومن قول صاحب «الإفصاح» مع قول الصيدلاني في الظهر والعصر أربعة :

إحداها: بإدراك ركعتين فقط ، والثاني: بذلك وطهارة ، والثالث: بأربع ركعات ، والرابع: بذلك وطهارة .

ومع ذلك كله قال: إن مجموع ما يبلغ في الظهر والعصر عشرون وجهًا، وذكر الأربعة المذكورة، وأهمل ثمانية مما ذكرته التي تحصل من اعتبار صلاة المسافر، وبلَّغها في المغرب والعشاء اثنين وثلاثين، من جملتها الأربعة المذكورة، وترك بعض ما ذكرته وذكر غيره، وهو تخليط، فإنه إن صح ما قاله صاحب «الإفصاح»، وما

⁽١) في ت : طهارة .

⁽٢) قوله : (وطهارة) ليست في : ت .

ولده منه ، مع قول الصيدلاني ، يبلغ الخلاف في الظهر والعصر ثمانية وعشرين ، أربعة وعشرون التي ذكرناها ، والأربعة التي ذكرها .

وفي المغرب والعشاء يزداد على الاثنين والثلاثين بسبب قول صاحب وفي المغرب والعشاء يزداد على الاثنين والثلاثين بسبب قول وإن رَكَّبته مع «الإفصاح» وجهان ، وهما : ثلاث ركعات بطهارة أو بغير طهارة . وإن رَكَّبته مع قول أبي إسحاق واحتمال الإمام على جاءت أربعة أخرى ، وهي / : أربع ركعات [ع٤٩٠] بطهارة ، وبغير طهارة ، وبغير طهارة ، وبغير طهارة ، وجموع ذلك ثمانية وثلاثون بين وجه وقول .

لكن عندي أن ذلك تخليط وأن اعتبار الركعتين فقط بطهارة ، وبغير طهارة ،

والإمام هو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن حيوية الجويني المعروف بإمام الحرمين ، إمام المتأخرين من أصحاب الشافعي على الإطلاق ، كان عابدًا ورعًا ، تتلمذ على والده ، ثم خرج إلى الحجاز ، وجاور بمكة والمدينة يدّرس ويفتي ويجمع طرق المذهب ، ولهذا قيل له: إمام الحرمين ، ثم عاد إلى نيسابور ، ويقال: إنه قليل البضاعة في الحديث مع إمامته في غيره، اشتغل بعلم الكلام ، ثم ندم في آخر حياته ، وعاد لمنهج السلف ، وقال: أموت على دين عجائز نيسابور ، توفي سنة الكلام . من مؤلفاته: نهاية المطلب في دراية المذهب ، والبرهان ، وغياث الأمم وغيرها .

انظر: وفيات الأعيان ، ٢/ ٣٤١ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٨/ ٤٦٨ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٥/ ١٦٥ .

⁽١) قوله (صاحب) ليست في : ع .

⁽٢) وهو أنه يشترط أربع للعصر وركعة للظهر ،وفي المغرب مع العشاء يشترط خمس ركعات أربع للعشاء وركعة للمغرب وقد تقدم.

⁽٣) الاحتمال الذي ذكره إمام الحرمين هو أن الرباعية تعتبر ركعتين .

⁽٤) قوله: (وركعتان بطهارة وبغير طهارة) ليست في : م .

في المغرب والعشاء لا وجه له أصلاً على كل قول ، ولا يثبت القول به عن أحد .

واعتبار الثلاث وحدها بطهارة وغير طهارة ، إن صح عن صاحب «الإفصاح» ، فهو بعيد مع أني مع هذا كله لستُ جازمًا بتركيب هذه الأوجه ، وفي نفسي من ذلك شيء أُنبًه عليه في هذا المكان؛ لينتفع به حيث وقع ، وهو:

تنبيه في تحريه أن هذه الطريقة من ضرب الخلاف بعضه ببعض ، يظهر في أقوال الشافعي ، حكاية الخلاة كاعتبار ما في الصلاة الواحدة التكبيرة أو الركعة ، وهما قولان منصوصان / فإذا [ت٥٥/أ أخذناهما مع الخلاف في الطهارة وكانا قولين كها هو حكاية الأكثرين اجتمع من ذلك أربعة أقوال لا محالة .

ولذلك إذا أخذنا مع الوجوه كما في هذه المسألة بعينها ، وإذا جعلنا الخلاف في الطهارة وجهين كما حكاه بعضهم ، فإن صاحب الوجه ملتزم بأقوال الشافعي ، وقائل بها فيتولد من الوجهين مع القولين أربعة بين قول ، ووجه ، أما الأوجه المحضة فهل يسوغ تركيب بعضها مع بعض وإثبات ما يتولد من ذلك وجوهًا؟:

إن كانت مما يتفق الأصحاب على تخريجه من كلام الشافعي ، فيسوغ ذلك أيضاً ، كالخلاف في الطهارة هنا، فإن منهم من يجكيه قولين، ومنهم من يجعلهما مخرّجين، ولم يرد أحد ذلك فيها علمت .

وإن لم يكن مما يتفق الأصحاب على تخريجه ، ففيه نظر .

والأقرب: أنه لا يسوغ، مثاله: قول الشيخ أبي محمد هنا أن المعتبر ركعة مسبوق، أو بعض تكبيرة، إذا أخذته مع قول أبي إسحاق أن المعتبر قدر الصلاة الثانية، تولد منهما في المغرب والعشاء، أربع ركعات وركعة مسبوق، أو أربع

ركعات وبعض تكبيرة، فإن كلاً من الشيخ أبي محمد، وأبي إسحاق، لا يوافق الآخر على ما قال، كان هذان القولان لا قائل بها، ويسقط بسببهما وجهان آخران من انضمام الطهارة إلى ذلك وعدمه.

وكذلك قول صاحب «الإفصاح» مع قول أبي إسحاق ، يسقط به وجهان ، وهما اعتبار الركعتين بطهارة ، وبغير طهارة في المغرب والعشاء كما تقدم ".

فهذه ستة أوجه غير مُحُقّقة ، وامتحن الباقي بذهنك ، واعرضه على ما عَرّفتك، فتنبه لذلك في هذا المكان ،وفيها يشبهه ، فإنه قد يحصل بسبب الغلط فيه إثبات وجه لا قائل به إلا أن يراد بذلك إظهار وجوه الاحتهالات ، وأنه مما يمكن أن يقال به تخريجاً على تلك الوجوه.

قال: (ولو بلغ فيها):

أي بالسِّن .

(أتمها):

أي وجوبًا ؛ لأن صلاته صحيحة ،وقد أدركه الوجوب فيها ، فلزمه الإتمام ، كما إذا ابتدأ الصوم ، وهو مريض فشُفي .

قال: (وأجزأته على الصحيح):

أي فيهما" ؛ لأنه صَلَّى الواجب ، وتستحب الإعادة " ؛ وقيل : يستحب

⁽۱) تقدم ص ۲٤۹ .

⁽٢) وهو إتمامها وإجزاؤها.

⁽٣) ليكون مؤديًا الصلاة في حال الكمال. ولا تلزمه ، وهذا هو المشهور المنصوص فلا يعيد الصلاة ولا يعيد الطهارة . انظر : البيان ٢/ ١٤ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤ .

الإتمام، وتجب الإعادة، وقيل: إن بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة ، وجبت إعادتها ، وإلا فلا().

قال: (أو بعدها):

أي: في الوقت " إما بالسِّن ، وإما بالاحتلام ".

(فلا إعادة على الصحيح):

بل يُستحب؛ لأنه صَلَّى صلاة الوقت، كالأمة إذا صَلَّت مكشوفة الرأس، ثم عَتَقَت (1).

وقيل: تجب الإعادة.

وقيل: بشرط أن يبقى من الوقت ما يسعها كما سبق ٥٠٠٠.

فإن كان ذلك في يوم الجمعة بعد أن صلى الظهر ، فإن أوجبنا الإعادة في غيرها، وجبت الجمعة ﴿ وإلا ، فالصحيح أنها لا تجب/ ، كالمسافر والعبد إذا صَلَّيا [ع ٤٩/بالظهر ، ثم زال عذرهما ، لا تلزمهما بلا خلاف ، وقيل : يجب ؛ لأنه مندوب إلى حضور الجمعة ، مضروب عليها ، بخلاف المسافر والعبد ، لا يندب لهما ذلك ﴿ .

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٤.

⁽٢) في م: أي بعد الوقت.

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٨ .

⁽٤) فلا تعيد .

⁽٥) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٨ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤ .

⁽٦) وهو أولى باللزوم ، الشرح الكبير، ١/ ٣٨٩.

⁽٧) الشرح الكبير ، ١/ ٣٨٩ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤.

قال: (ولو حاضت، أو جُنَّ أول الوقت، وَجَبت تلك):

أي : بدون الثانية التي تجمع إليها .

قال: (إن أَدْرَك):

أي : من أوله قبل الحيض والجنون ،وما في معناه ، أو من وسطه ٠٠٠٠ .

(قَدُر / الفرض): [ت٥٥/ب

لأنه وجب عليه ، وتمكّن من أدائه ، فاستقر في ذمته ، كالزكاة ، والمعتبر أخف ما يمكن من الصلاة ، ولو كان مسافرًا اعتبر قدر ركعتين فقط ، ولا يعتبر قدر الطهارة في الأصح "، إلا إذا لم يجز تقديمها كطهارة المتيمم والمستحاضة ".

وقال ابن سريج (*): «لا (*) تستقر حتى يدرك آخر الوقت » () .

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٣٩١.

⁽٢) قوله: (في الأصح) ليست في: ع.

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٣٩٠ .

⁽٤) هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، إمام الشافعية في وقته ، وناشر المذهب ، والمنتصر له ، ولي القضاء بشيراز ، وكان يفضل على كثير من أصحاب الشافعية حتى على المزني عند بعضهم ، صنف مصنفات كثيرة ، وكان على مذهب السلف . توفي ببغداد سنة ٢٠٣هـ.

من مؤلفاته: الردعلى ابن داود في القياس وغيره.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢٥١ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٣/ ٢١ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن كثير ، ١٩٣/١.

⁽٥) قوله: (لا) ليست في: ع.

⁽٦) بحر المذهب ، ٢/ ٣١.

وقال أبو يحيى البلخي ": إن الصلاة الثانية التي تجمع معها تلزم إذا أدرك من وقت الأولى ما يسع الصلاتين ، كثان ركعات من وقت الظهر ، وسبع من وقت "المغرب ، وغلطه الأصحاب بأن وقت الظهر لا يصلح للعصر إلا بعد فعل الظهر على وجه الجمع ".

فإن قلت: لنا وجه مشهورٌ: أنه يشترط في جمع التأخير تقديم الأولى . وعلى هذا مقدار ركعتين من آخر وقت العصر ليس صالحاً "للظهر، فكان ينبغي أن لا تلزم بها الظهر .

قلت: لعل صاحب هذا الوجه يقول بأن الظهر لا يلزم إلا بإدراك ما يسعها من وقت العصر وزيادة ، كما تقدم أن منهم من بناه عليه، وحينئذٍ لا يكون للبلخي فيه متعلق.

قال: (وإلا):

أي وإن لم يدرك قدر الفرض.

ابن قاضي شهبة، ١/ ٨١.

⁽۱) هو: أبو يحيى زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خَتّ البلخي ، من كبار علماء الشافعية ، ومن كبار أصحاب الوجوه فيه ، تولى قضاء دمشق ، وهو عالم من بيت علم ، سافر إلى أقاصي الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ فيه المنزلة العالية ، وله اختيارات موصوفة بالغرابة . توفي بدمشق سنة ٣٣٠ه هـ . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٧٢ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ٢٩٨ ؛ طبقات الفقهاء ،

⁽٢) قوله (وقت) ليست في : ع .

⁽٣) بحر المذهب ، ٢/ ٣٢ ؛ المجموع ٣/ ٧٢.

⁽٤) في م: ليس صريحًا.

(فلا):

لأنه لم يتمكن ، وقال البلخي : «حكمه حكم آخر الوقت» " ، وفَرَق الأصحابُ بأنه في آخر الوقت يمكنه أن يبني على ما أدرك بعد الوقت، وها هنا لا يمكن التقديم على الوقت "/ .

وقول المصنف: (فلا) ، أي: لا وجوب في ذمته ، وهل ذلك لأنه سقط الوجوب بعد ثبوته ، أو تبين عدم الوجوب ؟ صرح المصنف في «شرح المهذب» بالثاني ، وفي كلام الأصحاب يقتضي الأول ، وجعلوا الوجوب بأول الوقت ، والاستقرار بالتمكن ، كما في الزكاة ".

واعلم أن الصلاة الأولى من صلاتي الجمع تلزم بإدراك أول وقت الثانية على ما سبق في آخره ، وليس في لفظ المصنف هنا وهنالك ما يدل على ذلك ، فلو حذف لفظ الآخر هناك لدل عليه ،وإلا فقد يتوهم من قوله هنالك أن الوجوب يختص بها مطلقًا ، وإنها أراد بالنسبة إلى الثانية كها قدمناه .

⁽۱) وعلى هذا فيلزمه في أحد القولين بركعة ،وفي الثاني: بتكبيرة. وقوله مردود عند الأصحاب ، معللين ذلك بأنه لم يتمكن من فعل الفرض ، فسقط وجوبه ، بخلاف آخر الوقت كها بين الشارح هنا . وانظر: المهذب ، ١/١٩٣ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣١ .

⁽٢) المهذب، ١٩٣/١؛ بحر المذهب، ٢/ ٣١.

⁽٣) قال في المجموع ، ٣/ ٧٢ : (قول المصنف : سقط الوجوب مجاز ،والمراد امتنع الوجوب) .

⁽٤) انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٣١؛ البيان ، ٢/ ٥٠.

⁽٥) في ت : هنا .

ومن زوائد التنبيه في هذا الباب: أن من نسي صلاة من الخمس ، ولم يعرف عينها ، لزمه أن يصلي الخمس ، ولا لأن الأصل الوجوب في كل واحدة ، وعدم تحقق أدائها .

ومن شَكَّ في دخول الوقت ، فأخبره ثقة عن علم ، عمل به ، وإن أخبره عن اجتهادٍ لم يُقلِّده " وقد ذكرنا ذلك ، والصحيح فيه " ومن لم يُصَلِّ حتى فاته الفرض وهو من أهل الفرض بعذرٍ أو بغير عذر ، لزمه القضاء "، وليس في «المنهاج» تصريح بذلك ، وإن كان قد ذكر المبادرة بالفائت ، فلم يصرح بالوجوب ، وأنه إن خشي فوات الحاضرة ، لزمه البداءة بها "، ولا يؤخذ ذلك من كلام المنهاج" إلا بمفهوم ضعيف ، وجواز تأخير الفائتة بعذر ، أو بغير عذرٍ ، على الخلاف الذي فيه "ليس في «المنهاج» تصريح به ، فهي سبع مسائل زائدة .

⁽۱) التنبيه ، الشيرازي ، ص٢٦ .

⁽٢) التنبيه ، ص٢٦ وقال : (يجتهد ويعمل على الأغلب عنده) .

⁽٣) تقدم ص ٢١٩.

⁽٤) التنبيه ، ص٢٦ .

⁽٥) قال في المنهاج ، ص٩١ : (ويبادر بالفائت ، ويسن ترتيبه وتقديمه على الحاضر التي لا يخاف فوتها) .

⁽٦) قوله (كلام) ليست في : ع .

⁽٧) قوله (فيه) ليست في : م .

قال:

(فصل : الأذان) :

تعريف الأذاز

اسم وضع موضع التأذين الذي هو المصدر.

وهما في اللغة: الإعلام ٠٠٠.

وفي الشرع: الذكر المخصوص ".

[ت ٥٦/أ]

شُرع في الأصل للإعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة "/.

حكم الأذان

قال: (الأذان والإقامةُ سُنَّةٌ):

لأنها مشروعان / بالإجماع °، وليسا بواجبين؛ لأنها دعاء إلى الصلاة، فلا [ع٠٥/أ] تجب كقوله: (الصلاة جامعة) °.

قال : (وقيل : فرضٌ كفايةٍ) :

⁽١) الزاهر ، الأزهري ، ص١٥١؛ مقاييس اللغة ، ص٥١ ؛ دقائق المنهاج ، ص١٩٤ (مطبوع مع اللباب).

⁽٢) كثير من الشافعية تركوا تعريفه في الشرع لشهرته ، قال النووي في المجموع ٣/ ٨٠ (الأذان للصلاة معروف) بعد أن ذكر تعريفه في اللغة ، وعرفه العمراني في البيان ، ٢/ ٥٤ بأنه إعلام بدخول وقت الصلاة .

⁽٣) الأم ، ٢/ ١٨١ ؛ الوسيط ، ١/ ١٨٧؛ المجموع ، ٣/ ٨٢ .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ٣٧؛ البيان ، ٢/ ٥٥ .

⁽٥) الوسيط، ١/ ١٨٦ وهذا هو أصح الأقوال في المذهب وهو المشهور ، كما قال النووي في المجموع ، ٣/ ٨٧ . ٨٩ . وانظر : الحاوي ، ٢/ ٤١ ؛ المهذب ، ١/ ١٩٦ .

لأنه من شعائر الإسلام ، فلا يجوز تعطيله "، وهذا هو المختار؛ لقوله الله عنه المحتار؛ لقوله الله بن الحويرث": «فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » ".

وقيل: فرض كفاية في الجمعة دون غيرها ؛ لأنها لما اختصت بوجوب الجماعة اختصت بوجوب الجماعة اختصت بوجوب الدعاء إليها ".

وقال ابن المنذر: « فرض ففي حق الجماعة دون المنفرد» في حق

فإن قلنا: فرض كفاية وجب لكل صلاة . وقيل: يلقى في اليوم والليلة مرة ، ولا بد أن ينتشر الأذان في جميع أهل ذلك المكان ، إما بمؤذن واحد إن كان صوته يبلغهم ، وإما بأكثر ™.

وإن اتفق أهل بلد على تركه، وطولبوا به، فامتنعوا وَجَبَ قتالهم إن قلنا هو فرض.

⁽١) المهذب ، ١/ ١٩٦ ؛ الوسيط ، ١/ ١٨٦ ؛ التهذيب ، ٢/ ٤٣ .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٨٠.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان، باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، رقم ٢٢٨؛ وظاهر ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ، رقم ٢٧٤ . وظاهر الأمر في الحديث للوجوب كما قال الرافعي في الشرح الكبير ، ١/ ٤٠٤ .

⁽٤) الحاوي الكبير، ٢/ ٤٨؛ المهذب، ١٩٦/١.

⁽٥) في م: فرض كفاية.

⁽٦) الأوسط ٤/٨.

⁽٧) الحاوى الكبير ، ٢/ ٤٩ ؛ البيان ، ٢/ ٥٧ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٩٥ .

فصلّ : الأذان _______فصلّ : الأذان _____

وإن قلنا سنة ، فوجهان : أصحهما : لا يقاتلون " . وإذا قلنا بفرضيته في الجمعة ، فقيل : يسقط بالأذان بين يدي الخطيب ، وقيل : بأذان الجمعة ، وإن لم يكن بين يديه ".

ولا فرق في جميع ما ذكرناه بين الإقامة والأذان ، ولا بين الحضر والسَّفر ...

قال: (وإنها يشرعان للمكتوبة):

أي: الخمس؛ لأنه لم يرد في غيرها ١٠٠٠.

قال: (ويقال في العيد ونحوه):

من كسوفٍ واستسقاءٍ وتراويح ،

(الصلاة جامعة)

وردت هذه اللفظة عن الزهري ١٠٠٠، وصح عن النبي ﷺ أنه صَلَّى العيد بغير

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٤٠٤ ، المجموع ، ٣/ ٨٨ . وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٥٠.

 ⁽۲) المجموع ، ٣/ ٨٩ وقال : واتفقوا على أنه لا يسقط بأذان يفعل في يوم الجمعة لغير صلاة الجمعة ،
 وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٤٠٤ .

⁽T) المجموع ، 7/ NA.

⁽٤) قال الإمام الشافعي في الأم ، ٢/ ١٨١ : « سنة رسول الله ﷺ الأذان للمكتوبات ولم تحفظ عن أحد علمته أنه أمر بالأذان لغير صلاة مكتوبة » . وقال في المجموع ، ٣/ ٨٢ : بلا خلاف .

⁽٥) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري ، من أئمة التابعين ، روى عن ابن عمر وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم ، قال عنه الإمام أحمد: أحسن الناس حديثًا ، وأجود الناس إسنادًا ، وقال ابن عينية : كانوا يرون يوم مات الزهري أنه ليس أحد أعلم بالسنة منه ، توفي بالشام سنة ١٢٤هـ. انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/ ٩٠ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٣٢٦.

⁽٦) الأم ، ٢/ ١٨١ وانظر : المجموع ٥/ ١٩.

أذان ولا إقامة ١٠٠ ولا خلاف في ذلك اليوم ، وقد كان فيه خلافٌ شاذٌ من السلف مخالفٌ لما قبله، ومن بعده ١٠٠ والمعنى فيه: الفرق بينها وبين الفرائض ١٠٠٠.

(والصلاة جامعة):

بنصبهما ، الأول على الإغراء "، والثاني على الحال ".

ولا يُؤذن لجنازة ، ولا يُنادى . وكذلك سائر النوافل ، والمنذورة ، باتفاق أصحابنا ...

⁽١) فعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «صليت مع رسول الله الله الله الله عنه مرة بغير أذان ولا إقامة» رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة العيدين ، رقم ١٤٧٠ .

⁽٢) انظر الخلاف في : المجموع ٣/ ٨٣ وقال : «هذا إن صح محمول على أنه لم يبلغهما فيه السنة، وكيف كان هو مذهب مردود» وانظر : بحر المذهب، ٢/ ٤٩ .

⁽٣) إذ ليس شيء من الصلوات فريضة في المذهب سوى الصلوات الخمس.

⁽٤) والمعني: الزموا الصلاة. المصباح المنير، ص١٣٢.

⁽٥) والمعني : عليكم الصلاة في حال كونها جامعة الناس ، المصباح المنير ، ص٤٢ (جمع) وانظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ص٨٨ ولم يذكر فيه سوى النصب وصحح بعضهم الرفع فيهما أو في أحدهما وَردّه آخرون . انظر الخلاف في : مغنى المحتاج، ١/٣١٨ ؛ نهاية المحتاج ، ١/٣٨٥ ؛ حاشية الشبراملسي ، ١/٣٨٦ ؛ حاشية المغربي الرشيدي ، ١/٣٨٦.

⁽٦) ذكر النووي في المجموع ، ٣/ ٨٢ خلافًا في المسألة وبيّن أن أصح الوجهين في صلاة الجنازة أنه لا يستحب أن ينادى لها ، لكن قطع الغزالي بأنه يستحب فيها. وذكر النووي أيضًا أنه ينادى للعيد والكسوف والاستسقاء والتراويح إذا صليت جماعة : (الصلاة جامعة) وكذا قال الرافعي في الشرح الكبير، ٢/ ٨٠٨ . وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله في الأم ، ٢/ ١٨١ : إن الأحب إليه أن ينادى بالصلاة جامعة في الأعياد والخسوف وقيام شهر رمضان ، وأما الصلاة على الجنائز والنوافل غير الأعياد والخسوف فلا أذان فيها ولا نداء .

لكن لعل مراد الشارح أن المنذورة فقط هي ما اتفق الأصحاب على عدم الأذان والنداء لها.

فصلٌ : الأذان

وغَلِطَ صاحبُ «الذخائر» "، فقال: يؤذن للمنذورة "، إذا قلنا يسلك بالمنذور مسلك الواجب ".

قال: (والجديدُ: نَدْبُهُ للمنفرد):

وحكاه في «شرح المهذب» عن القديم أيضًا "؛ لقوله الله المخاري " وحكاه في «شرح المهذب» ولا شيء ، إلا شهد له يوم القيامة » رواه البخاري ولا شيء ، إلا شهد له يوم القيامة » رواه البخاري وله ولهذا قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه لعبد الله بن أبي صعصعة " : «إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت، فارفع صوتك بالنّداء " ، وحُكي عن القديم : أنه لا

⁽۱) صاحب الذخائر هو: مجلي بن جميع بن نجا القاضي أبو المعالي المخزومي المصري، قال المنذري: تفقه من غير شيخ، وتولى قضاء الديار المصرية ثم عزل، قال الإسنوي عن كتاب الذخائر: «كثير الفروع والغرائب. وفيه أيضًا أوهام»، توفي سنة ٥٥٠هـ. وقال عنه النووي في المجموع ٣/٨٣: (كثير الغلط). انظر: طبقات الفقهاء الشافعية، ابن قاضي شهبة، ١/ ٣٠٩.

⁽٢) في م : ينادي للمنذورة : (الصلاة جامعة) .

 ⁽٣) غلطه النووي أيضًا وبين اتفاق الأصحاب أنه لا يؤذن للنذر ولا يقام ولا يقال الصلاة جامعة ،وعد
 هذا مشهورًا . المجموع ، ٣/ ٨٣ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٩٢.

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب رفع الصوت بالأذان، رقم ٥٧٤ .

⁽٦) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري المازني ، من التابعين الثقات ، سمع أبا سعيد الخدري ، وروى له البخاري . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/ ٢٧٧ .

⁽٧) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الأذان، باب رفع الصوت بالنداء، رقم ٤٧٥ ، ولفظه : «فأذنت بالصلاة» الحديث .

يؤذن؛ لأن مقصود الأذان الإعلام "، وقال في «شرح المهذب» ": إنه مُخَرّج.

وخرّج أبو إسحاق وجهًا من نصه في «الإملاء»: أنه إن رجا حضور جماعة أذّن »، وإلا فلا »، هذا إذا لم يبلغ المنفرد أذان غيره ، فإن بلغه فطريقان: أحدهما: أنه كما لو لم يبلغه ، وقطع به جماعة ، وإطلاق الكتاب يقتضي ترجيحها ، والثاني: لا يؤذن ؛ لأن مقصود الأذان حصل بغيره .

فإن قلنا : يُؤذّن ، أقام . وإن قلنا : لا يؤذن ، فالصحيح الذي قطع به الجمهور أنه يقيم ، وقيل : فيه وجهان ، وليس بشيء (٠٠) .

قال: (ويرفع صوته):

أي : يبالغ في رفعه ما أمكنه، بحيث لا يلحقه ضرر، وذلك على سبيل الاستحباب، وهو في غير المنفرد، متفق عليه، وفي المنفرد على الصحيح العلامة الاستحباب، وهو في غير المنفرد، متفق عليه، وفي المنفرد على الصحيح العلامة العلا

⁽١) بحر المذهب ، ٢/ ٥١ ؛ الوسيط ، ١/ ١٨٨ ؛ البيان ، ٢/ ٥٨ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٩٢.

⁽٣) قوله : (أذَّن) ليست في : م .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٩٢ وانظر : الشرح الكبير ١/ ٤٠٥ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٩٢ وقال: وهذا غلط. وانظر: الوسيط ، ١/ ١٨٨ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٥.

⁽٦) في م: على جهة.

⁽٧) الوسيط، ١/ ١٨٨ ؛ وانظر: الحاوي الكبير، ٢/ ٤٦ ؛بحر المذهب ، ٢/ ٥١ ؛ المجموع، ٣/ ٩٢ ، ١٢٠.

فصلّ : الأذان ______

أبي سعيد ("، و وَرَدَ أنه «يُغفر للمؤذن مدى صوتِه» (").

قال: (إلا بمسجد وقعت فيه جماعة):

أي: فالأولى أن لا يرفع: لئلا يوهم دخول وقت صلاة أخرى . نص عليه ". فإن لم يُبَلِّغ / ، ولكنه أسمع بعض الناس حصل الأذان قطعًا . وإن أَذَّن بحيث لا [ت٥٩٠] يسمع أحد ، ولكن أسمع نفسه ، فإن كان منفردًا / صَحَّ عند الجمهور، خلافًا [ع٥٠٠] للإمام ". وإن كان في جماعة لم يصح على الصحيح الذي قطع به الجمهور ، وقيل :

(۱) تقدم ص۲٦١.

⁽٢) فعن أبي هريرة عن النبي على النبي الله قال : «المؤذن يغفر له مدى صوته الحديث رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب رفع الصوت بالأذان ، رقم ٤٣٢ ؛ ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب الأذان والسنة فيه ، باب فضل الأذان وثواب المؤذنين ، رقم ٧١٦ .

قال النووي في المجموع ، ٣/ ١١٧ : « رواه أبو داود من رواية أبي هريرة ، وفي إسناده مجهول » ثم ذكر روايات أخرى ، ولم يحكم عليها .

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٣٦٦: « أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان: لا يعرف ، وادعى ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان ، ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الأعمش ، فقال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ، ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ، قال الدارقطني: الأشبه أنه عن مجاهد مرسل » ثم ذكر روايات أخرى منها رواية صححها ابن السكن .

⁽٣) المجموع ٣/ ٩٣.

⁽٤) نهاية المطلب ، ٢/ ٤٥ وما بعدها وانظر: المجموع ، ٣/ ٩٣ .

يصح ، وقيل: لا بأس بالإسرار ببعضه ، وهو نصه في «الأم» "؛ لكن تأوله الجمهور" . وإن لم يُسْمع نفسه، فليس بأذانٍ ولا يسمى كلامًا " . وبذلك يُعلم أنَّ رفع الصوت ينقسم إلى واجبٍ، ومستحبٍ ، وخلاف الأولى .

ومقتضى كلام المصنف وغيره أن الأذان مستحب في المسجد الذي وقعت فيه جماعة، ورأيت في «البويطي» أنه إنها يؤذن مَنْ كان خارجًا من المصر الذي أُذِّن فيه "، وهو يقتضي عدم استحباب الأذان من أصله . واستفدنا منه أن كُلَّ محلٍ يبلغه النداء، فحكمه حكم المسجد ، فذكر المصنف المسجد على سبيل المثال .

قال : (ويُقيم للفائتة) :

بلا خلاف (")؛ لأن الإقامة لاستفتاح الصلاة وهو موجود ، وقد صلى النبي بلا خلاف (")؛ لأن الإقامة بعد الغروب كلاً منهما بإقامة ، كما معنى ذلك موجود في الظهر والعصر يوم الخندق بعد الغروب كلاً منهما بإقامة ، كما معنى ذلك موجود في سنن أبي داود وغيره بسندٍ صحيح (") ، وفي صحيح مسلم : لما ناموا عن الصبح

⁽١) الأم ، ٢/ ١٨٣ قال : (ثم يجهر بشيء من الأذان ويخافت بشيء منه لم تكن عليه إعادة ما وصفت به لأنه قد جاء بلفظ الأذان كاملاً فلا إعادة عليه) .

⁽٢) تأوله الجمهور على أنه أراد من لم يبالغ في الجهر ، ومنهم من تأوله على من أذن لنفسه لا لجماعة ، ومنهم من أخذ بظاهره . انظر : المجموع ، ٣/١١٨ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١١٨ . وانظر : الحاوي الكبير، ٢/ ٥٠ .

⁽٤) مختصر البوطي ، لوحه ٦/أ.

⁽٥) بلا خلاف في المذهب. الحاوي الكبير ٢/ ٤٧؛ البيان ، ٢/ ٥٩؛ روضة الطالبين ، ١٩٧/١.

⁽٦) لم أجده في سنن أبي داود وإنها في سنن النسائي كتاب الأذان، باب الأذان للفائت من الصلوات، رقم

فصلٌ : الأذان

حتى طلعت الشمس «أن النبي على أمر بلالاً فأقام الصلاة» ".

قال: (ولا يؤذن في الجديد):

لقصة الخندق هذه (١٠).

قال: (قلت: القديم أظهر، والله أعلم):

يعني: أنه يؤذن للفائتة مطلقًا "، وصححه الأكثرون "؛ لأن في البخاري: لما ناموا عن الصبح حتى طلعت الشمس في حديث عمران بن حصين أنَّ النبي الله قم فأذَّن بالصلاة » " وفي مسلم من حديث أبي قتادة: « أن

771 ولفظه فيه: عن أبي سعيد الخدري قال: شغلنا المشركون يوم الخندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل فأنزل الله عز وجل: (وكفى الله المؤمنين القتال) فأمر رسول الله على بلالاً فأقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ثم أقام للعصر فصلاها كما كان يصليها في وقتها) ورواه أحمد في مسنده ، رقم كان يصليها في وقتها) ورواه أحمد في مسنده ، رقم ١٠٧٦٩ ، والشافعي في مسنده ، رقم ١٠٧٦٩ ، وصححه الألباني في إرواء الغليل ، ١/٢٥٧.

- (۱) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم ۱۰۹۷.
 - (٢) انظر: الأم، ٢/ ١٩٢؛ الحاوي الكبير، ٢/ ٤٧؛ التهذيب، ٢/ ٤٤.
 - (٣) في ع : للفائتة قطعًا .
 - (٤) فيشمل الواحدة وأكثر كها سيأتي في كلامه ص ٢٦٩ .
 - (٥) التنبيه ، ص ٢٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٩٠ .
- (٦) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب الأذان بعد ذهاب الوقت ، رقم ٥٦٠ وهو فيه من حديث أبي قتادة بهذا اللفظ .

بلالا أذَّن بالصلاة» ". وكنت أود لو وجدت رواية فيها الجمع بين الأذان والإقامة ، فإني أُجَوِّز أن يكون / المراد بالأذان في هذين الحديثين الإقامة ، واستدلوا عليه ام١٩٠/ب] بجمعه المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين ، رواه مسلم "، ولا دليل فيه كما سيأتي .

وقد رأيت الجمع بين الأذان والإقامة للفائتة من فعل عمر هد. رواه الخطيب " في ثاني التلخيص بسند جيد إلى زُبيد بن الصَّلْت عن عمر "، وأما قصة الخندق فقد وردت من طريق آخر منقطعة ، فيها : «أن النبي الله أمر بلالاً فأذن ثم أقام ، فصلى

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ، رقم ١٠٩٩ .

⁽٢) قوله (بالأذان) ليست في : م .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ،كتاب الحج ، باب حجة النبي على ، رقم ٢١٣٧ .

⁽٤) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي ، الحافظ الناقد ، من كبار الشافعية، ومن أثمة التصنيف ، غلب عليه الحديث والتاريخ ، وكان في وقته حافظ المشرق ، وابن عبد البر حافظ المغرب ، وكان يشبه بالدارقطني ، وكان حنبليًا ثم تحول لمذهب الشافعي وتكلم في الحنابلة ، وانتصر لهم ابن الجوزي في المنتظم . توفي ببغداد سنة ٤٦٣ه.

من مؤلفاته: تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، واقتضاء العلم العمل وغيرها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٢٩/٤؛ البداية والنهاية، ٢١/٢٦؛ طبقات الفقهاء، ابن قاضي شهية، ١/ ٢٢١.

⁽٥) ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، ١/ ١٧٠ ؛ ورواه الشافعي في مسنده ، ١/ ٥٩ ، ولفظه : (خرجت مع عمر ...) .

فصلّ : الأذان ______

الظهر، ثم أقام، فصلى العصر، ثم أقام، فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء « هكذا ذكروه (۱۰). وفي الاستدلال به نظر سيأتي قريبًا .

وفي المسألة قول ثالث نص عليه في «الإملاء»: أنه إن رجا حضور جماعة ، أذّن وأقام " ، وإلا فيقيم ، ولا يؤذن " ، فالأذان في الجديد حقّ للوقت ، وفي القديم حق للفريضة ، وفي «الإملاء» حق للجهاعة " ، وهذا كله إذا كانت فائتة واحدة ، وأقامها وحدها ، فلو تعددت فسيأتي في كلام المصنف".

ولو أقام الفائتة في وقت الثانية أو جَمَعَ جمع تأخير ، فإن قَدَّم فريضة الوقت أذن لها ، وأقام للفائتة . وإن قَدَّم الفائتة ، فإن والى بينهما أقام لكل منهما ، وفي الأذان للفائتة الخلاف .

قال الإمام : « فإن قلنا / يؤذن لها ، لم يؤذن لفريضة الوقت ،وإلا أذن» نه ، [ت ٥٠/أ]

⁽۱) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ ، رقم ١٦٤ و قال : «حديث عبد الله (ابن مسعود) ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » ؛ رواه النسائي في سننه ، كتاب المواقيت ، باب كيف يقضي الفائت من الصلاة ، رقم ٢١٨ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ٣٣٧٤ ، وضعفه الألباني في إرواء الغليل ، ٢٥٦/١ .

⁽٢) قوله: (وأقام) ليست في: م.

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢/ ٥٢ ، انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٤٧ ؛ روضة الطالبين، ١/ ١٩٧.

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ١٩٧ ؛ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٤٧ .

⁽٥) يأتي ص ٢٦٩ .

⁽٦) نهاية المطلب ، ٢/ ٥٢ .

وصحح الرافعي والنووي أنه لا يؤذن لفريضة الوقت بكل حال '' ، وهو مشكل على الرافعي جدًّا ؛ «لأن النبي هي جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين». رواه مسلم '' ، ولم يُقَدِّم النبي هي العشاء ، بل صَلَّى المغرب ، ثم صَلَّى بعدها العشاء ، فذلك الأذان إن كان للمغرب، ذَلَّ على أن الفائتة يؤذن لها، والرافعي لا يقول به '' ، وإن كان للعشاء دل على أن / الحاضرة يؤذن لها مع تقديم [ع١٥/١] الفائتة عليها، والرافعي لا يقول به '' ، أما النووي فلا يَردُ عليه ؛ لأنَّ عنده يُؤذَن

⁽۱) قال الرافعي في الشرح الكبير ،١/ ٤٠٩ : (الأظهر أنه يقتصر لصلاة الوقت بعد الفائتة على الإقامة لكل حال) وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٩١ . (الأصح أنه لا يؤذن لفريضة الوقت إلا أن يؤخرها عن المقضية بحيث يطول الفصل بينهما فإنه حينتذ يؤذن لفريضة الوقت بلا خلاف) .

⁽٢) تقدم مخرجًا ص٢٦٦.

⁽٣) قال الرافعي في المحرر ص ٢٧: (يقيم للفائتة و لا يؤذن لها على الجديد). لكن يظهر أن الحديث يشكل على الرافعي ؛ لأنه في مسألة الجمع بين الصلاتين ، وليس مسألة المقضية مع المؤداة ، وقد نص الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٤٠٩ أنه في حال جمع التقديم يؤذن ويقيم للأولى ، ثم يقيم فقط الثانية ، هذا موافق للحديث وقد استدل الرافعي بجمعه على بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر بأذان وإقامتين . فكأنه فرق بين المؤداة مع الفائتة وبين مسألة الجمع بين الصلاتين تقديمًا .

⁽³⁾ تقدم قول الرافعي أن الأظهر أنه يقتصر لصلاة الوقت بعد الفائتة على الإقامة بكل حال . وقد نص الرافعي في الشرح الكبير ١/ ٩٠٤ أنه إن أخر الأولى إلى وقت الثانية كتأخير الظهر إلى العصر فإنه يقيم لكل واحدة منها ولم يؤذن للعصر محافظة على الموالاة وأما الظهر فالأصح أنه لا يؤذن لها واستدل على ذلك بأن النبي على جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بإقامتين من غير أذان _ وعلى هذا فإن الحديث الذي استدل به الشارح يعارض حديثًا آخر استدل به الرافعي . نعم ، حديث الشارح ثابت ، لكنه غير صريح ، بخلاف حديث الرافعي .

فصلّ : الأذان ______

للفائتة ، فجعل ذلك الأذان للمغرب ، ولهذا جعله من جملة الأدلة على أن الفائتة يؤذن لها ، والحق أنه لا يدل على ذلك عينًا ، بل يدل على أحد الحكمين كما بَيّنًاه، وكذلك أذانه يوم الخندق بعد الغروب إن صح ، وإسقاط الأذان لفريضة الوقت بتقديم الفائتة عليها، لا دليل عليه، وقد قطع السرخسي بأنه يؤذن لها ، وهو المختار ، وفي كلام الشافعي في «البويطي» ما يشير إليه فإنه حمل فعل رسول الله عن يوم الخندق على ذلك ، ولم يجعل الأذان للفائتة ، أما إذا أخّر فريضة الوقت عن الفائتة حتى طال الفصل بينها ، فإنه يُؤذن لفريضة الوقت ، بلا خلاف ...

قال: (فإن كان فوائت لم يُؤَذِّن لغير الأُولى):

اتفق الأصحاب على ذلك (°)؛ لعدم ورود الموالاة بين أذانين ،وهذا يضعف كون الأذان حقًّا للفريضة على الإطلاق ، وهذا إذا والى بينها . فلو قضاها متفرقات

⁽١) المجموع ، ٣/ ٩٠ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ١٩٧ ، وانظر: التحقيق ، ص١٦٧ .

⁽٢) قطع السرخسي بذلك في كتابه الأمالي كما في المجموع ، ٣/ ٩١ .

والسرخسي هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد السرخسي ، المعروف بالزاز ، من أثمة الشافعية، وممن يضرب به المثل في حفظ المذهب ، كان زاهدًا ورعًا ، توفي سنة ٩٤هـ.

من مصنفاته: الإملاء وغيره.

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٦٣ ؟ سير أعلام النبلاء ، ١٥٤ / ١٥٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى، ٥/ ١٠١ .

⁽٣) مختصر البويطي ، لوحة ٦/ أ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٩١ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢ ٤ .

⁽٥) روضة الطالبين ، ١٩٧/١.

ففي الأذان لكل واحدة الخلاف السابق.

قال: (ويُندب لجماعة النساء الإقامة ، لا الأذان على المشهور فيهما):

لأن في الأذان رفع الصوت دون الإقامة "، وهذا يدل على أنه حيث لا يرفع الصوت لا يستحب الأذان في [م٠٠/أ] الصوت لا يستحب الأذان في [م٠٠/أ] المسجد الذي وقعت فيه جماعة .

ونَصَّ في البويطي: على أنه لا يُستحب لها الأذان، ولا الإقامة، مع التنصيص على أنها لا يُكرهان إذا لم يرفع الصوت ...

وحكى الخراسانيون قولاً ثالثاً أنهم يستحبان.

وقيل: يكره لها الأذان ".

فإذا قلنا تؤذن لم ترفع أكثر من أن تُسمع صواحبها ، فإن رفعت فوق ذلك حرم ، ومنهم من أطلق أن رفع صوتها مكروه ".

أما أذانها للرجال ، فلا يصح ، ولا يُعتد به إلا على وجهٍ ضعيفٍ تغليبًا ؛ لأن

⁽١) المهذب ، ١/ ١٩٩١ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٥١ ؛ التهذيب ، ٢/ ٤٧ .

⁽٢) البيان ، ٢/ ٦٨ وانظر : الحاوي ٢/ ٥١ .

⁽٣) مختصر البويطي ، لوحة ٦/ ب .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ١٩٦ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٥٢ ؛ التحقيق ، ص١٦٨ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٠٧ وانظر: الأم ، ٢/ ١٨٤ ؛ الوسيط ، ١/ ١٨٨ .

فصلٌ : الأذان ______

المراد به الإخبار بدخول الوقت ، والأول نظر إلى إقامة الشِّعار ٠٠٠٠.

وعَكْسه الصَبُّي '' والفاسق إن غلّبنا إقامة الشعار : صَحَّ ويكره'''، وإن غلّبنا الإخبار : لم يصح'' .

صفة الأذ والإقامة قال : (والأذان مثنى ، والإقامة فُرادى إلا لفظ الإقامة) :

لما في البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: «أُمِرَ بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة». زاد البخاري في (إلا الإقامة) في مسلم، إلا أن الاستثناء فيه من أيوب في والذي في البخاري مبين في .

(١) بحر المذهب ، ٢/ ٥٢ ؛ المجموع ، ٣/ ١٠٦ وانظر : الأم ، ٢/ ١٨٤ ؛ اللباب ، المحاملي ، ص٣٤ .

⁽٢) المراد به الصبي المميز ، المجموع ، ٣/ ١٠٦.

⁽٣) قوله (ويكره) ليست في : م .

⁽٤) انظر: المجموع ، ٣/ ١٠٦ ، ١٠٨ .

⁽٥) قوله : (زاد البخاري) ليست في : م ، ت .

⁽٦) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الأذان مثنى مثنى ، رقم ٢٠٥ .

⁽V) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ، رقم ٦٦٥ .

وأيوب هو: أبو بكر أيوب أبي تميمة كيسان العنزي السختياني ، من صغار التابعين ، وكان فقيه أهل البصرة ، ومن الأئمة الحافظين الزهاد المشهورين ، مع شدة بعده عن إظهار شيء من ذلك ، أثنى عليه الأئمة مالك وابن سيرين والحسن البصري وغيرهم . توفي بالبصرة سنة ١٣١ه.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ١/ ١٣١ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٦/ ١٥ ؛ شذرات الذهب ، ١/ ١٨١ .

 ⁽٨) هو مبين في أحد الألفاظ عنده ، وفي لفظ آخر الاستثناء فيه من أيوب كما في صحيح البخاري ، كتاب
 الأذان ، باب الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة ، رقم ٥٧٢ .

وصح في سنن أبي داود عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إنها كان الأذان على عهد رسول الله هي مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة» (٠٠٠).

واعلم أن التكبير في أول الأذان أربعًا ، وفي آخره مرتين ، ولا إله إلا الله مرة ، وذلك يعرفك أن الحكم بالتثنية عليه باعتبار مُعْظمه، ولا خلاف في ذلك عندنا، وأنه بالترجيع " تسع عشرة كلمة " ، والعمدة في ذلك حديث أبي محذورة الثابت " في مسلم ": « أن نبي الله في عَلَّمه هذا الأذان : الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، مرتين ، أشهد أن مرتين ، أشهد

⁽١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، بابِّ في الإقامة، رقم ٤٢٩؛ ورواه الحاكم في المستدرك، ١/ ٣١٢.

⁽٢) الترجيع هو أن يأتي بالشهادتين مرة خفضاً ومرة رفعاً . المصباح المنير ص٨٤ ، ويأتي من كلام الشارح ، ص ٢٧٦ ، وانظر تعريفًا مطولاً للرافعي في الشرح الكبير ، ١/ ٢١٢ .

⁽٣) الحاوي الكبير ، ٢/ ٤٣ . وانظر : الإقناع ، ص٣٨ .

⁽٤) قال النووي في المجموع ٣/ ٩٨: «حديث أبي محذورة في الترجيع صحيح رواه مسلم لكنه وقع التكبير في أوله في رواية مسلم مرتين فقط: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، وفي رواية أبي داود والنسائي وغيرهما التكبير أربعًا كما هو في المهذب وإسناده صحيح، قال الترمذي: هو حديث صحيح».

⁽٥) قوله: (في مسلم) ليست في : ع ، ت .

والحديث رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب صفة الأذان ، رقم ٣٧٩ ، وقوله في آخره : « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » زيادة من إسحاق بن راهويه .

أنَّ محمدًا رسول الله ، مرتين ، حي على الصلاة ، مرتين ، حي على الفلاح ، مرتين ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » ولم يزل أبو محذورة / وأولاده يؤذنون بذلك في الع ١٥٠/ب؟ مكة إلى زمن الشافعي ، فسمعه من إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة "، وسمعه يفرد الإقامة "، ولم يزل بنو أبي محذورة على ذلك في مكة ، وبنو سعد القرط" على ذلك في المدينة إلى أن وقع التغيير والترجيع في أذانيهما".

وأما الإقامة ففيها خمسة أقوال:

الجديد الصحيح: أنها إحدى عشرة كلمة ": الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، ولا إفراد في لفظ الإقامة منها، ولا في لفظ التكبير، إلا إن أخذنا " بالنسبة إلى التكبير في أول الأذان، وكونه أربعًا.

والقول الثاني قديم: أنها عشر كلمات ، تفرد قوله: قد قامت الصلاة .

⁽١) نص على ذلك الشافعي في مسنده ، ١/ ٢٢١ ؟ الأم ، ٢/ ١٨٦ .

⁽٢) قوله : (وسمعه يفرد الإقامة) ليست في : ع .

⁽٣) في ت : القرظي .

⁽٤) الحاوي الكبير ، ٢/ ٤٣ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٨ ؛ المجموع ، ٣/ ١٠٤ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٠٠ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٥٣ .

⁽٦) في ع: أحد.

والثالث: قديم أيضًا ، أنها تسع كلمات تفرد أيضًا التكبير في آخرها.

والرابع: قديم أيضًا: أنها ثمان بإفراد الجميع ".

والخامس: إن رَجَع في الأذان ثنّى جميع كلمات الإقامة ، فيكون سبع عشرة كما رواه هَمَّام في حديث أبي محذورة "وإن لم يُرجِّع أفرد الإقامة فجعلها إحدى عشرة" واختاره ابن خزيمة "زاعمًا أن كلاً من الأمرين / صَحَّ عن النبي هم، وأما تثنية [م٠٥/ب. الأذان بلا ترجيع مع تثنية الإقامة، كما يقوله بعض الناس فإنه لم يثبت"، وتوقف البيهقي في صحة التثنية في الإقامة، سوى لفظ التكبير وكلمتي الإقامة، وفي دوام أبي محذورة وأولاده على الترجيع في الأذان وإفراد الإقامة ما يُؤذن بضعف رواية من رواه بتثنية الإقامة في حديثه "، وكذلك أبو عوانة لم يُحَرِّج رواية همّام في كتابه ، ولا

⁽١) فيفرد التكبير في أولها وآخرها مع لفظ الإقامة كما في المجموع ، ٣/ ١٠٠٠.

⁽٢) ولفظه عن أبي محذورة «أن النبي علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة » ورواه الترمذي في سننه كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الترجيع في الأذان ، رقم ١٧٧ وقال : حديث حسن صحيح ، ورواه النسائي أيضًا في سننه ، كتاب الأذان ، باب كم الأذان من كلمة ، رقم ٢٢٦ .

⁽٣) انظر الأقوال الخمسة في : المجموع ، ٣/ ١٠٠٠ .

⁽٤) هو : أبو بكر وأبو عبد الله همام بن يحي بن دينار العوذي البصري ، الإمام الحافظ ، احتج به أرباب الصحاح ، وكان أحد أركان الحديث ببلده ، توفي في البصرة سنة ١٦٣ هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٧/ ٢٩٦ ؛ شذرات الذهب ، ١/ ٢٨٥ .

⁽٥) كذا قال النووي في : المجموع ، ٣/ ١٠٣.

⁽٦) السنن الكبري ، ١٨/١ .

فصلٌ : الأذان ______

رواها مسلم واقتصرا على رواية الأذان ، فلما لم يختلف حديث أبي محذورة في الأذان أخذنا به فيه ، ولما اختلف في الإقامة أخذنا في إفرادها بحديث أنس وابن عمر ،كما تقدم ، وهما يردان جميع الأقوال الأربعة ، ويؤيدان القول الأول الصحيح، وكذلك إجماع أهل الحرمين .

ما يسن في الأ والإقامة قال : (ويُسَنُّ إِدْراجُها) :

لأنها للحاضرين.

قال : (وترتيله) :

لأنه للغائبين "، وجاء عن عمر رضي الله عنه: «إذا أذنت فترسَّل ، وإذا أقمت فاحذِم» ". أي: أسرع ، بالذال المعجمة المكسورة ، وآخره ميم/.

قال : (والتَّرْجِيعُ فيه) :

⁽١) قوله : (وكذلك أبو عوانة ... الأذان) ليست في : (ع) في هذا الموضع ، وإنها هي فيها قبل قوله : (وفي دوام أبي محذورة).

⁽٢) الأم، ٢/ ١٩٥ وقال: (أحب ترتيل الأذان وتبيينه بغير تمطيط .. وأحب في الإقامة أن تدرج إدراجًا)؛ الحاوي الكبير، ٢/ ٥٧. والإدراج معناه طي الكلام بسرعة . انظر: الحاوي الكبير، ٢/ ٥٧. والترتيل هو التمهل في القراءة أو الأذان انظر: المصباح المنير، ص٨٣ (رتل).

⁽٣) رواه الحاكم في المستدرك ، ١/ ٣٢٠ مرفوعاً من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، والبيهقي أيضًا في السنن الكبرى ، ١/ ٤٢٨ ؛ والترمذي في سننه ، رقم ١٩٥ ؛ ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه ، ١٩٥ موقوفاً على عمر رضي الله عنه وفيه: «رو إذا أقمت فاحدر» وانظر : إرواء الغليل ، ١/ ٢٤٦.

هو ذكر الشهادتين مرتين سرًّا قبل الجهر ؛ لحديث أبي محذورة ، وقد تقدم "، وحِكْمته التدبر والإخلاص ، وهو مأخوذ من ترجيع الصَّوت والنَّفس ، يقال : رَجَّع بالقراءة ، إذا ردد صوته بها "، وفي «شرح مسلم» للمصنف أنه العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصَّوت ، بعد قولها مرتين بخفضه "، وهو عَجَبٌ ؛ لأنه ذكر في لغات «التنبيه» "، وفي «شرح المهذب» وغيرهما " ما قلناه ، ورَدَّ به على من يقرأ في «التنبيه» ": «ثم يُرَجِّع» بالتشديد ، وجعله من المُصَحَّف ".

وقيل: الترجيع ركن لا يصح الأذان إلا به ٠٠٠.

قال: (والتَّنْوِيبُ في الصبح)

وهو أن يقول بعد الحيعلتين : «الصلاة خير من النوم» مرتين " ؛ لأنه صَحَّ

⁽۱) ص ۲۷۲.

⁽٢) انظر: المصباح، ص٨٤.

⁽٣) المنهاج شرح صحيح مسلم ، شرح حديث رقم، ٣٧٩ ، ١٠٠ ٧٠ .

⁽٤) تحرير ألفاظ التنبيه ، ص٥١ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٩٩.

⁽٦) روضة الطالبين، ١٩٩١.

⁽٧) كتاب التنبيه للشيرازي .

⁽A) قال في تحرير ألفاظ التنبيه ص ٥١: «ثم يرجع فيمد صوته: هو بفتح الياء وإسكان الراء أي يعود إلى رفع الصوت ، وقد يصحفه بعض الناس فيقول: يُرجّع بضم الياء وتشديد الجيم وهذا خطأ لأن الترجيع هو الإتيان بالشهادتين سرًّا ، وقد انقضى ذلك وإنها المراد الرجوع إلى رفع الصوت » .

⁽٩) المجموع ، ٣/ ٩٩.

⁽١٠) التهذيب ، ٢/ ٤١ ؛ البيان ، ٢/ ٦٤ .

فصلٌ : الأذان

ذلك في حديث أبي محذورة . رواه أبو داود وغيره بطرق صحيحة ٠٠٠ .

وقيل: فيه قولان:

أحدهما: هذا ، وهو القديم المفتى به .

والثاني: وهو الجديد، أنه لا يُسَنُّ ٣٠.

قال الشافعي: «لأن أبا محذورة لم يروه» (")، قال الأصحاب: وقد صح أنه رواه (")، وللإمام احتمال في جعل التثويب شرطًا ("). وإذا ثوّب في الأذان الذي قبل الفجر لم يُثَوِّب في الذي بَعْده على الأصح (").

قال: (وأن يؤذن قائمًا):

لأن النبي ه قال: «يا بلال قم فناد» متفق عليه ».

- (٣) انظر: نهاية المطلب ، ٢/ ٥٩ ؛ المجموع ، ٣/ ١٠٠ .
- (٤) انظر: مختصر المزني، ص٢٢؛ الحاوي الكبير، ٢/٥٥؛ التهذيب، ٢/٤١؛ البيان، ٢/ ٦٤.
 - (٥) لم أجد في نهاية المطلب ما يدل على ذلك .
 - (٦) التهذيب ، ٢/ ٤٢ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤١٤ .
- (٧) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب بدء الأذان ، رقم ٢٠٤ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب بدء الأذان ، رقم ٣٧٧ .

⁽۱) رواه أبو داود في سننه ، كتب الصلاة ، باب كيف الأذان ، رقم ٥٠٠ ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب الأذان ، باب التثويب في أذان الفجر ، رقم ٦٤٧ ؛ وأحمد في مسنده رقم ١٤٩٥١ ، قال النووي في المجموع ٩٨/٣ : «حديث أبي محذورة في التثويب رواه أبو داود وغيره بإسناد جيد » ، وانظر : التلخيص الحبير ، ١/ ٣٦٠.

⁽٢) في المجموع ، ٣/ ١٠٠ قال : إن الجديد أنه يكره ، وكذا قال المزني في مختصره ص٢٢ ، وقال الماوردي في الحاوي الكبير ، ٢/ ٥٥ : إن الجديد أنه ليس سنة .

قال: (للقبلة):

لأنها أشرف الجهات، ولأنه عمل السَّلف والخلف.

وقيل: يُشترط القيام والاستقبال، وقيل: يصح أذان / القاعد دون المضطجع، اع ٢٥/١٦ والمذهبُ: صحة الجميع مع الكراهة إلا لعذر، فلا يكره "؛ لأن النبي الله «أذّن وهو على راحلته» رواه الترمذي بإسناد صحيح"، ويستثنى من استحباب الاستقبال عند الحيعلتين، فالمستحبُّ: أن يلتفت إلى اليمين، فيقول: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الصلاة، ثم يلتفت إلى يساره، فيقول: حَيَّ على الفلاح ".

وقيل: يعود بين كُلِّ منها إلى القبلة، فيكون عوده إلى القبلة بين ذلك ثلاث مرات، وقيل: يقول حيعلة عن يمينه، ثم الثانية عن يساره، ثم الثالثة عن يمينه، ثم الرابعة عن يساره، وفي كُلِّ ذلك يلوي رأسه وعنقه، ولا يُحِّول صدره عن القبلة، ولا يزيل قدمه عن / مكانها (()، والأصل في الالتفات قول أبي جُحَيفة: «أذَّن بلال، [م١٥/أ]

⁽١) البيان ، ٢/ ٧٣ ؛ المجموع ، ٣/ ١١٣ ؛ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٣٥ .

⁽٢) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر ، رقم ١١٤ وقال : حديث غريب.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٣٨٠: «قال الترمذي: تفرد به عمر بن الرماح ، وقال عبد الحق: إسناده صحيح ، والنووي: إسناده حسن ، وضعفه البيهقي ، وابن العربي ، وابن القطان لحال عمرو بن عثمان » .

⁽٣) قوله: (ثم يلتفت...الفلاح) ليست في: م.

⁽٤) البيان ، ٢/ ٧٣ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤١٤ ؛ المجموع ، ٣/ ١١٣ .

فصلٌ : الأذان ______

فجعلتُ أتتبع فاه ، ها هنا وها هنا ، يقول يمينًا وشمالاً : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » متفق عليه ".

ويلتفت في الإقامة كما يلتفت في الأذان ، وقيل : إن ضاق المسجد فلا ".

ما يشترط للأذ

قال: (ويُشترط ترتيبه):

ليعلم السَّامع أنه أذان ".

قال: (وموالاته):

كذلك ، ولا يضر سكوتٌ قصيرٌ بالاتفاق ، وكذا كلامٌ قصيرٌ ؛ لأنه صَحَّ أن النبي على تكلم في الخُطبة "، ففي الأذان أولى ، ولا يُكره ذلك إذا كان لمصلحة ، كتشميت العاطس ونحوه ، وتردد الشيخ أبو محمد فيها إذا رفع الصوت بالكلام اليسير ".

قال : (وفي قول : لا يضر كلامٌ وسكوتٌ طويلان) :

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب هل يتتبع المؤذن فاه ههنا ههنا ، رقم ٦٣٤ ؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة ، باب سترة المصلي ، رقم ٣٠٥ ، واللفظ له .

⁽Y) الشرح الكبير ، ١/ ٤١٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١١٤.

⁽٣) المهذب ، ١/ ٣٠٢ ؛ الوسيط ، ١/ ١٩٢ ؛ التحقيق ، ص ١٦٩٠ .

⁽٤) فقد صح عن النبي الله من حديث جابر قال : « دخل رجل يوم الجمعة والنبي الله يخطب فقال : أصليت ؟ قال : لا ، قال : قم فصل ركعتين » رواه البخاري في صحيحه ، رقم (٩٣١) ؛ ومسلم في صحيحه ، رقم (٨٧٥) .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١١٩.

وكذا نومٌ، وإغهاءٌ ، وجنونٌ ، وهذا القول هو الذي قطع به العراقيون ، وإطلاق النَّص عليه '' ، إلا أنه يُعيد ، ومع ذلك فَشْرطه أن لا يَفْحش ، بحيث لا يُعد البناء عليه مع الأول أذانًا . والإقامة في ذلك كالأذان ''/.

قال: (وشَرْطُ المؤذن: الإسلام، والتمييز):

ليكون من أهل العبادة ، فلو أذَّن الكافر والسكران لم يصح "، ويحكم بإسلام الكافر إن لم يكن عيسويًا ".

قال: (والذكورة):

لأجل رفع الصوت ، وقد تقدم القول في أذان المرأة (") ، والخنثى مثلها . قال : (ويُكره للمحدث) :

لأنه يحتاج أن ينصرف للطهارة ، فيجيء من يريد الصلاة ، فلا يجد أحدًا ،

⁽۱) قال الشافعي في الأم، ٢/ ١٩٦ : (لا أحب الكلام في الأذان بها ليست فيه للناس منفعة، وإن تكلم لم يُعد أذانًا، وكذلك إذا تكلم في الإقامة كرهته ولم يكن عليه إعادة إقامة)، وقال أيضًا : « إن تكلم في الأذان والإقامة أو سكت فيهم سكوتًا طويلاً أحببت أن يستأنف ولم أوجبه ». وانظر المجموع، ٣/ ١٢١.

⁽٢) الحاوي الكبير ، ٢/ ٤٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٢٠ .

⁽٣) اللباب، ص٤٣؛ المحرر، ص٢٨.

⁽٤) العيسوية: طائفة من اليهود ينسبون إلى أبي عيسى اليهودي الأصبهاني ، يعتقدون اختصاص رسالة نبينا هي بالعرب ، فهذا لا يصير بالأذان مسلمًا ؛ لأنه إذا نطق بالشهادتين اعتقد فيها الاختصاص ، المجموع ، ٣/ ١٠٥ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٠٢ و يحكم بإسلامه إذا لم يكن عيسويًا ما لم يكن ذكره لها على سبيل الحكاية فإنه لا يصير مسلمًا بلا خلاف كها قاله النووي في المجموع ، ٣/ ١٠٥ .

⁽٥) تقدم ص ٢٧٠ . وانظر هذا الشرط في : اللباب ص ٣٤ ؛ المحرر ، ص ٢٨ .

فصلٌ : الأذان

فينصرف ''، ووَرَدَ فيه أثران موقوفان ، منقطعان ''، والإقامة في ذلك كالأذان''، وصَحَّ عن النبي في أنه لما سلم عليه المهاجر بن قنفذ '' وهو يبول [فلم يَرُدَّ عليه حتى] توضأ، وقال: «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر أو قال: على طهارة»''.

قال: (وللجنب أشد):

لأن المعنى المحذور فيه أشد ، وهذا إذا كان خارج المسجد ، فلو كان في المسجد أو رحبته ، أثم بالمكث وصح أذانه ...

قال: (والإقامة أغلظ):

⁽١) المهذب، ١/ ٢٠١؛ البيان، ٢/ ٧١ وانظر: الأم، ٢/ ١٨٨.

⁽٢) حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: «حق وسنة ألا يؤذن الرجل إلا وهو طاهر » قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/٣٦٧: «إسناده حسن إلا أن فيه انقطاعًا ». وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «لا يؤذن إلا متوضئ » قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/٣٦٨: «رواه الترمذي من رواية يونس عن الزهري عن أبي هريرة موقوفًا وهو أصح من المرفوع » انتهى بتصرف .

⁽٣) قوله: (والإقامة في ذلك كالأذان) ليست في: ت ، ع .

⁽٤) هو المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جدعان التيمي ، من الصحابة الذين أسلموا يوم الفتح ، وولاه عثمان شرطته ، توفي بالبصرة . انظر : تقريب التهذيب ، ٢/ ٢٨٣ .

⁽٥) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب أيرد السلام وهو يبول ، رقم ١٧ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ١٨٥٥٥ بلفظ آخر ، قال النووي في المجموع ، ٣/١١ : « حديث صحيح ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة » . وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/٣٦٨ : «صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وفي إسناده عبد الله بن هارون الفروي وهو ضعيف » .

⁽٦) الحاوى الكبير ، ٢/ ٤٥؛ البيان ، ٢/ ٧١.

لقربها من الصلاة ١٠٠٠.

قال: (ويُسن صَيِّتٌ):

أي: عالي الصوت " ؟ لأنه ابتداء اختيار النبي الله لأبي محذورة ، وأنَّ أبا محذورة كان في نفرٍ ببعض طريق حنين ، فسمعوا مؤذن النبي الله ، فحكوه " ، فأرسل إليهم ، إلى أن وقفوا بين يديه ، فقال رسول الله الله الله الذي سمعت صوته قد ارتفع؟ " ، قال أبو محذورة : فأشار القوم كلهم إليَّ ، وصدقوا ، فأرسلهم كلهم ، وحبسني ، قال : "قم فأذِّن بالصلاة " صحيح رواه أبو داود وغيره " .

قال: (حَسَنُ الصَّوْت):

لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد فن رضي الله عنه: « ألقه على بلال ،

⁽١) الأم، ٢/ ١٨٨ ؛ التهذيب، ٢/ ٣٨ ؛ البيان، ٢/ ٢٧.

⁽٢) الأم ، ٢/ ١٩٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١٠٩ .

⁽٣) لفظ النسائي: « فظللنا نحكيه ونهزأ به ، فسمع رسول الله على الصوت فأرسل إلينا ... » الحديث .

⁽٤) لم أجده في أبي داود بهذا اللفظ ، وإنها فيه تعليم النبي الله لأبي محذورة الأذان ، كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ، رقم ٥٠٠ ، وإنها عند النسائي في سننه كتاب الأذان ، باب كيف الأذان ، رقم ٢٣٢ ؛ ومحد في ورواه ابن ماجة في سننه، كتاب الأذان و السنة فيه ، باب الترجيع في الأذان ، رقم ٧٠٨ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ١٤٩٥ ؛ والدارقطني في سننه ، ١/ ٢٣٥ .

⁽٥) هو : عبد الله بن زيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، من سادة الصحابة ، شهد العقبة وبدرًا ، وهو الذي أُري الأذان، وكان في السنة الأولى من الهجرة ، توفي سنة ٣٢هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٢/ ٣٧٥ ؟

فصلّ : الأذان ______

فإنَّه أندَّى مِنْك صَوْتًا » نه ؛ ولأنه أرق لسامعه ".

قال: (عَدْلٌ):

ليقبل خبره ، ويؤمن نظره إلى العورات " ، وإنها يصح أذان الفاسق في تحصيل وظيفة الأذان ، ولا يجوز تقليده وقبول خبره في دخول الوقت .

أيها أفضا الإمامة أد الأذان؟

[ع ۲۵/ب

قال : (والإمامةُ أفضل منه في الأصح) :

لأن النبي ﷺ / ثم الخلفاء الراشدين أمّوا ، ولم يؤذنوا ".

قال: (قلت: الأصح أنه أفضل، والله أعلم):

هو الذي رجحه أكثر العراقيين ؛ لقوله الله المؤذنون أطول الناس أعناقًا يوم القيامة » ، رواه مسلم ° . وقيل : هما سواء ، وقيل : إن عَلِم من حاله القيام بحقوق الإمامة / وجمع خصالها فهي أفضل ، وإلا فالأذان ° .

⁽۱) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في بدء الأذان ، رقم ۱۸۹ ، وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ، رقم ٤٩٩ ؛ ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب الأذان والسنة فيه ، باب بدء الأذان، رقم ٢٠٧؛ وأحمد في مسنده، رقم ٣١٠٠؛ والدرامي في سننه، كتاب الصلاة، باب في بدء الأذان، رقم ١١٨٧.

⁽٢) الأم، ٢/ ١٩٥ ؛ المهذب، ١/ ٢٠٠٠ ؛ التهذيب، ٢/ ٥٦ .

⁽٣) الأم، ٢/ ١٨٤؛ الحاوي الكبير، ٢/ ٥٥؛ المهذب، ١/ ٠٠٠.

⁽٤) البيان ، ٢/ ٥٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٨٥ .

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه ، رقم ٣٨٧ .

⁽٦) البيان ، ٢/ ٥٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٨٤ وقد بين النووي أن الأصح عند العراقيين أن الأذان أفضل ، وأن

واعلم أن الأذان أسلم ، ووَرَدَ في الترغيب فيه أدلةٌ كثيرةٌ ، والإمامة فيها خطر، فإنه يحفظ على المأمومين صلاتهم ، ولذلك يتعين لها الأفضل علماً ، ووَرَعًا ، وسنًّا ، وأرجو أن مَنْ قام بها بحقوقها حصل له من الفضل أكثر، ولكن لا ينبغي التعرض لها ، إلا لمن تعينت عليه ، فيسأل الله المعونة .

قال الشافعي: « ولا أكره الإمامة إلا من جهة أنها ولاية ،وأنا أكره سائر الولايات» ··· .

وفي الجمع بين الأذان والإمامة لمن قدر عليه ثلاثة أوجه:

أصحها: أنه مستحب، والثاني: ليس بمستحب، والثالث: مكروه، وهو ضعيف "، فقد جَمَعَ النبي هي بينهم ، لما أذَّن على راحلته، وصَلَّى بهم عليها"، وقد تقدم بعضه / في أذان القائم".

الأصح عند الخراسانيين أن الإمامة أفضل ونقلوه عن نص الشافعي ، والمذهب ترجيح الأذان وقد نص الشافعي في الأم ، ٢/ ٣٠٥ على كراهة الإمامة . وممن نص على أن الأذان أفضل البغوي في التهذيب ، ٢/ ٥٥؛ وبين الرافعي في المحرر ، ص ٢٨ ، أن الإمامة أفضل على الأصح.

وقد بين النووي في مقدمة هذا المتن منهجه فيه ،وكان مما قاله ص٦٥ : (ومنها : مسائل نفيسة أضمها إليه ينبغي ألا يخلى الكتاب منها وأقول في أولها (قلت) وفي آخرها (والله أعلم) انتهى . وهذه إحداها .

(١) قال في : الأم ، ٢/ ٣٠٥ : (أكره الإمامة للضمان وما على الإمام فيها ،وإذا أم رجل ينبغي له أن يتقى الله عز ذكره ، ويؤدي ما عليه في الإمامة ، فإذا فعل رجوت أن يكون خيراً حالاً من غيره) .

(٢) المجموع ، ٣/ ٨٦ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٦١ .

(٣) يشير إلى حديث : «أذن رسول الله هل وهو على راحلته وأقام أو أقام يتقدم على راحلته فصلى بهم » الحديث ، رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة على الدابة ، رقم ١١٤ وقال : هذا حديث غريب ، وقال النووى في المجموع ، ٣/ ١١٣ : إسناده جيد .

(٤) تقدم كلامه على استحباب الأذان قائمًا ص٧٧٧ ، وليس فيه شيء من هذه المسألة .

فصلٌ : الأذان

قال: (وشَرْطه: الوقت):

لأنه إعلام به ".

قال: (إلا الصبح):

لقوله ﷺ: «إن بلالاً يُؤذِّن بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم» متفقٌ عليه ".

قال : (فمِنْ نصف الليل) :

هو قول الأكثرين ، وصححه النووي هنا ، وفي «شرح المهذب» "، وعبارة «المحرر» : «آخر الليل» ". فَغيّرها المصنف إلى ما صححه ".

والثاني: من ذهاب وقت الاختيار للعشاء، وهو الثلث أو النصف، وصححه

⁽١) المهذب، ١/ ١٩٨؛ البيان، ٢/ ٢٦.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الشهادات ، باب شهادة الأعمى وأمره ونكاحه ، رقم ٢٦٥٦ ؛ ومسلم في صحيحه،كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم ١٠٩٢.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٩٥ ، ٩٦ .

⁽٤) المحرر ، ص٢٨ .

⁽٥) وهذا من منهج المصنف فقد نص في مقدمة كتابه المنهاج ، ص٦٥ : "وما وجدته من زيادة لفظه ونحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها ... وأرجو إن تم هذا المختصر أن يكون في معنى الشرح للمحرر » وقد أشار النووي في دقائق المنهاج ، ص٩٣ إلى أن قوله (نصف الليل) أوضح من قول غيره (آخر الليل) .

في «الروضة» (۱)، وعلى هذا: يكون الأصح من ثلث الليل ؛ لأنه الأصح في وقت الاختبار.

والثالث: لسبع يبقى من الليل في الشتاء ، ولنصف سبع في الصيف ، ورجحه الرافعي ".

والرابع: جميع الليل.

والخامس: أنه في السَّحر، قبيل طلوع الفجر، وهذا هو الأصح لأنه المنقول عن بلال، والأوجه الأربعة السابقة ضعيفة، لا دليل عليها. وممن صحح هذا الوجه؛ القاضي حسين "،

(١) الذي صححه في الروضة أن وقته النصف الأخير من الليل ولا يجوز قبله كذا قال في روضة الطالبين، ١ / ٢٠٨ وما ذكره الشارح هو وجه حكاه المصنف في الروضة لكنه سكت عنه، ولم يصححه.

⁽٢) قال النووي في المجموع، ٣/ ٩٥ : «رجحه الرافعي على خلاف عادته في التحقيق» ولعل هذا القول مبني على حديث : «كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ في الشتاء لسبع يبقى من الليل ، وفي الصيف لنصف سبع » قال النووي عنه : «حديث باطل غير معروف عن أهل الحديث » المجموع ، ٣/ ٩٦ .

⁽٣) هو: أبو علي حسين بن محمد بن أحمد المروذي القاضي ، الملقب بحبر الأمة ، من أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه ، غواص على المعاني الدقيقة ، وله غرائب كثيرة ، تتلمذ عليه البغوي وغيره من الأئمة ، وقال النووي : متى أطلق (القاضي) في كتب متأخري الخراسانيين كالنهاية والتتمة والتهذيب وكتب الغزالي ونحوها فالمراد به القاضي حسين ، ومتى أطلق (القاضي) في كتب متوسط العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المروروذي ، ومتى أطلق في كتب الأصول لأصحابنا فالمراد القاضي أبو بكر الباقلاني الإمام المالكي في الفروع ، ومتى أطلق في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حكاية عن المعتزلة فالمراد به القاضي الجبائي ، والله أعلم . توفي بخراسان سنة ٢٦٤هـ، من مؤلفاته : التعليقة الكبرى ، والفتاوى . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات، ١٨ ١٦٤؛ سير أعلام النبلاء، ١٨ ١٨٠٠ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٢٥٩.

فصلٌ : الأذان

والمتولي() ، وقطع به البغوي (١١٥٠).

قال: (ويُسَنُّ مؤذنان للمسجد، يُؤذن واحدُّ قبل الفجر، وآخر بعده):

كها كان بلال ، وابن أم مكتوم ".

قال : (ويسن لسامعه مثل قوله إلا في حيعلتيه فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله) :

لقوله ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا علي » رواه

من مؤلفاته: تتمة الإبانة ، ومختصر في الفرائض ، ومختصر في الأصول وغيرها .

انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٠٨/٥٨٥ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٥/١٠١ ؛ البداية والنهاية ، ٩٥/١٦ .

(٢) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ، محيي السنة ، من أئمة الشافعية ، الإمام الحافظ المفسر ، كان زاهدًا متقشفًا ، وكان لا يلقى الدرس إلا على طهارة ، ولم يحج البيت ، قال عنه السبكي (صاحب هذا الكتاب): توفي بخراسان سنة ١٦ه.

من مؤلفاته: شرح السنة ، ومعالم التنزيل ، والمصابيح وغيرها .انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٩ / ٣٣٩؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٧/ ٧٥؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٢٦٧ .

(٣) المجموع ، ٣/ ٩٥.

(٤) الأم، ٢/ ١٨٣ ؛ الحاوي الكبير، ٢/ ٥٨ ؛ الشرح الكبير، ١/ ٤٢٥ .

⁽۱) هو: أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي ، شيخ الشافعية ، تفقه بالقاضي حسين وبالفوراني صاحب الإبانة وتمم كتابه وتوفي قبل تكميله ، ودرس بالنظامية بعد الشيخ أبى إسحاق الشيرازي ثم عزل بابن الصباغ ثم أعيد واستمر حتى وفاته ، توفي ببغداد سنة ٤٧٨هـ.

مسلم ". وهذا وإن كان مطلقًا يبينه حديث آخر فيه: «ثم قال: حي على الصلاة ، قال: لا حول ولا قوة قال: لا حول ولا قوة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال: حي على الفلاح ، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله » رواه مسلم ". وهو يبين أنه في الحيعلتين يقتصر على الحوقلة .

ويستحب أن يتابع عقب كل كلمة لا معها ، ولا يتأخر " عنها .

والحوقلة في الأذان أربعًا ، لكل حيعلة واحدة "، قالوا: وهذا الاستحباب لكل سامع من طاهر، ومحدث ، وجنب، وحائض "، وفيه نظر؛ لما تقدم من قوله على الكرهت أن أذكر الله إلا على طهر" ، والتوسط أنه يُستحب للمحدث ، ولا يُستحب للحائض والجنب؛ لأنه هي «كان يذكر الله على كل أحيانه" إلا الجنابة ، فإن سمعه وهو في صلاة أو على الخلا أو الجماع لم يتابعه ، فإذا فرغ من ذلك تابعه ، إلا المُجَامع، ففيه ما ذكرناه ، والقارئ يقطع قراءته ، ويتابع ".

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ،كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، رقم ٣٨٤ .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، رقم ٣٨٥.

⁽٣) في م : ويتأخر .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ١٢٣ . وانظر :الأم ، ٢/ ١٩٨ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ٥٢ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٢٤ ، انظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٥٢ .

⁽٦) تقدم تخريجه ، ص ٢٨١ .

 ⁽٧) رواه البخاري في صحيحه معلقًا عن عائشة رضي الله عنها ، كتاب الأذان ، باب هل يتتبع المؤذن فاه ؟
 ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة ، رقم ٣٧٣ .

⁽٨) المجموع ، ٣/ ١٢٤.

فصلٌ : الأذان

قال: (قلت: وإلا في التثويب، فيقول: صَدقت وَبَرِرْت، والله أعلم): وهو / بكسر الراء الأولى، وإسكان الثانية (٠٠٠).

قال : (ولكل) :

أي من السامع والمؤذن.

(أن يُصَلِّي على النبي على النبي على النبي الله بعد فراغه ، ثم يقول : اللَّهم ربَّ هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آت محمدًا الوسيلة ، والفضيلة) والدرجة العالية الرفيعة " ، (وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته) :

ولعموم قوله ﷺ: « من سأل لي الوسيلة ، حَلَّت له الشفاعة » (· · · .

⁽١) في قوله (بررت) البيان ، ٢/ ٨١.

⁽٢) قوله : (والدرجة العالية الرفيعة) ليست في : ت .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء ، رقم ٢١٤ ، وليس فيه : (والدرجة العالية الرفيعة) .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، رقم ٣٨٤.

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه ،كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، رقم ٣٨٤ .

قوله: (مقامًا) بالتنكير، هكذا في الحديث متابعة للفظ القرآن ".

قوله: (الذي وعدته) يكون بدلاً أو منصوبًا بالإغراء، أو مرفوعًا خَبَرُ مبتدأ معذوفٍ، أي هو الذي وعدته "، والمراد: مقام الشفاعة العظمى في القيامة يحمده فيه الأولون والآخرون.

ويتابع في الإقامة ، كما يتابع في الأذان، إلا على وجه شَاذ ، ووَرَدَ في المتابعة في الإقامة " حديثٌ ضعيفٌ "، ويحوقل في الحيعلتين مرتين ، ويقول في كلمة الإقامة : أقامها الله وأدامها ، وهذه من زوائد «التنبيه» "على «المنهاج» .

ومن زوائده أيضًا في هذا الباب : القتال على ترك الأذان إذا قيل : إنه فرض ، وصفة الأذان ، وأن تكون الإقامة أخفض صوتًا من الأذان، وأن يُقيم مستقبل

⁽١) قال تعالى : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا ﴾ الإسراء : ٧٩ .

⁽Y) IL جموع ، ٣/ ١٢٣.

⁽٣) قوله: (في الإقامة) ليست في: م.

⁽٤) يشير إلى ما روي عنه همن حديث أمامة أو عن بعض أصحاب النبي أن بلالاً أخذ في الإقامة ، فلما أن قال: قد قامت الصلاة ، قال النبي أن واه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا سمع الإقامة ، وقم ٥٢٨ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ١٢٩ : إنه حديث ضعيف ، لأن فيه رجلاً مجهولاً ، وفيه محمد بن ثابت ضعيف بالاتفاق ، وفيه شهر بن حوشب مختلف في عدالته ، ثم قال : « وكيف كان فهو حديث ضعيف ، لكن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال باتفاق العلماء ، وهذا من ذاك » .

⁽٥) التنبيه ، ص٧٧ قال يقول: أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض.

فصلّ : الأذان _______فصلّ : الأذان _____

القبلة ، والالتفات في الحيعلتين ، ولا يستدبر ، وأن يؤذن على موضع عالٍ ، وأن يجعل أصبعيه في صِماخي " أُذنيه ، وأن يكون من أقرباء مؤذني رسول الله ، وأن المرأة تقيم ، وإن كان المصنف قد ذكر الإقامة لجماعة " ، فقد يوهم أن ذلك يختص بالجماعة دون الواحدة ، وإذا لم يوجد من يتطوع بالأذان رَزَق الإمامُ من يقوم به ، فإن استأجر عليه جاز ، وقيل: لا يجوز . فهذه ثلاث عشرة مسألة زائدة ".

فَرْغٌ :

يُستحب في الليلة الممطرة "أو ذات الريح أو المظلمة أن يقول بعد فراغه من الأذان: «ألا صَلُّوا في رحالكم» فإن قالها بعد الحيعلتين، فلا بأس، نص عليه ". ولو قيل بأنه يترك الحيعلتين ويذكرها بدلها ، لم يكن به بأس ، فقد صح في البخاري ومسلم أن ابن عباس أمر بذلك ، وقال : «فعله من هو خير مني» ، وفي رواية : «يعني النبي هي "".

⁽١) صِماخ الأذن بكسر الصاد: هو الخرق النافذ في أصل الأذن إلى داخل الرأس . انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٣/ ١٧٩ ؛ المصباح المنير ، ص١٣٢ .

⁽٢) قال النووي في المنهاج ، ص٩٢ : (بندب لجماعة النساء الإقامة) .

⁽٣) التنبيه ، ص ٢٧ .

⁽٤) في ت: المطيرة.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٣٧ وانظر : الأم ، ٢/ ٢٩٤ .

⁽٦) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب هل يصلي الإمام بمن حضر ، رقم ٦٦٨ ولفظه : (خطبنا ابن عباس في يوم ذي رَدْغ فأمر المؤذن لما بلغ حي على الصلاة قال : قل : الصلاة في الرحال ... إن هذا فعله من هو خير مني ، يعني النبي هي) ورواه أيضًا في كتاب الجمعة ، باب الرخصة إن لم

فَرْعٌ :

قال الشافعي في «الأم»: «باب اجتزاء المرء بأذان غيره وإقامته ، وإن لم يقم له» () ، ورَوَى فيه حديثًا () ثم قال: «وبهذا نأخذ ، ونقول: يصلي الرجل بأذان الرجل لم يؤذن له ، وبإقامته () . وهذا الذي قاله الشافعي فائدة حسنة ، وعمل الناس على ذلك ، وإن لم يتعرض له كثير من الأصحاب.

يحضر الجمعة في المطر ، رقم ٩٠١ ولفظه : (إذا قلت أشهد أن محمدًا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم) الحديث ، وبهذا اللفظ الثاني رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الصلاة في الرحال في المطر ، رقم ٦٩٩ وفيه : «قد فعله من هو خير مني يعني النبي ،

(١) الأم، ٢/ ١٩٣.

(٢) روى بسنده : عن عمر بن الخطاب قال : «سمع النبي الله رجلاً يؤذن للمغرب ، فقال النبي الله مثل ما قال ، فانتهى النبي الله إلى الرجل وقد قامت الصلاة ، فقال النبي الله : انزلوا فصلوا ، فصلى المغرب بإقامة ذلك العبد الأسود » الأم ، ١٩٣/٢ .

(٣) الأم، ٢/ ١٩٤.

قال:

(فصل:

استقبال القبلة شرطٌّ):

أجمعوا على أنه لا بد منه '' ، وفي وجه ضعيف : أنه ركن '' ، وسيأتي الفرق بين [م ٥٦/ب] الشرط والركن ''' / .

قال: (لصلاة القادر):

احترازًا من المريض الذي لا يجد من يوجهه ، والمربوط على خشبة ، والغريق، ومن خاف انقطاعًا عن الرفقة : كلهم "يصلي حيث توجه "، وحاول ابن الرفعة تصحيح إطلاق «التنبيه» "بدعوى الشرطية في هذه المواضع ، وإلّا لما وجب القضاء "، كما في شِدَّة الخوف ، وعلى هذا يكون الصواب حذف التقييد بالقادر، لكن لك أن تقول: لو كان شرطًا لما صحت الصلاة مع عدمه، وقد تقدم في

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٩٤.

⁽٢) البيان ، ٢/ ١٣٤ .

⁽٣) ص ٣٢٦ .

⁽٤) قوله: (انقطاعًا عن الرفقة كلهم) ليست في :ع.

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٢٠٩ . وانظر : البيان ، ٢/ ١٥١ ؛ الشرح الكبير، ١/ ٢٩١ .

⁽٦) قال في التنبيه: «استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في شدة الخوف، وفي النافلة في السفر فإنه يصليها حيث توجه».

⁽٧) فهؤلاء يصلون بحسب حالهم ، وتلزمهم الإعادة على الأصح كما في مغني المحتاج ١/ ٣٣١ ؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٤٠٨ .

فقد الماء والتراب أن الأصَحَّ : الصحة "، وعلى ذلك / لا يبقى لدعوى الشرطية [ت٦٠٠] معنى، ووجوب القضاء لا دليل فيه ".

قال: (إلا في شدة الخوف):

وسنذكره في بابه إن شاء الله تعالى .

قال : (وَنَفْلِ السَّفر) :

« كان رسول الله ﷺ يصلي في السَّفر على راحلته ، حيث توجهت به ، يومئ إيهاء ، صلاة الليل إلا الفرائض » رواه البخاري ، وأصله متفق عليه ".

قال: (فللمسافر):

في غير معصيةٍ (" .

⁽١) تقدم في ٢٦/ أمن النسخة ع.

⁽٢) نقل الشربيني في مغني المحتاج ، ١/ ٣٣١ كلام ابن الرفعة وعلق عليه وعلى كلام السبكي ، فقال : «قال في الكفاية : ووجوب الإعادة دليل على الاشتراط ، أي فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر ، فإنها شرط للعاجز أيضًا بدليل القضاء ، ولذلك لم يذكره في التنبيه والحاوي ، واستدرك على ذلك السبكي ، فقال: لو كان شرطا لما صحت الصلاة بدونه ، ووجوب القضاء لا دليل فيه . اه.

وفي هذا نظر ؛ لأن الشرط إذا فقد تصح الصلاة بدونه ، وتعاد ، كفاقد الطهورين ، ثم رأيت الأذرعي تعرض لذلك » . وانظر : نهاية المحتاج ، ١/ ٤٠٨ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الوتر في السفر، رقم ١٠٠٠ ، واللفظ له ؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر ، رقم ٧٠٠، ولفظه : « أن رسول الله ملك كان يصلى سبحته حيثها توجهت به ناقته » .

⁽٤) التحقيق ، ص ١٨٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٢٢ .

[ع ٥٣ ب]

(التنفل راكبًا)/:

بالنص().

(وماشيًا) :

بالقياس عليه ، والمعنى فيه أن لا ينقطع المتعبد عن السفر ، ولا المسافر عن العبادة ".

ويشترط: أن يكون له قصدٌ معلوم ".

وتجوز النوافل كلها ، وفي وجه: لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء ".

ويشترط: ترك الأفعال الكثيرة من غير حاجة، كالعدو والركض من غير عذر ٠٠٠٠.

قال: (ولا يُشْترط طول سفره على المشهور):

لأن المعنى موجود في الطويل والقصير ، وكان ينبغي أن يقول على المذهب كما في «الروضة» (١٠) ، فإن الراجح القطع بذلك .

قال: (فإن أمكن استقبال الراكب في مَرْقد):

(١) النص الذي تقدم ذكره وانظر: الأم ، ٢/ ٢١٩.

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ٢٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٢١٥ .

⁽m) المجموع ، m/ ٢٢٢.

⁽٤) البيان ، ٢/ ١٥٥ ؛ التحقيق ، ص ١٨٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٢٣ .

⁽٥) التحقيق ، ص ١٨٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٢٢ .

⁽٦) روضة الطالبين ، ١/ ٢١٠ . وانظر : الأم ، ٢/ ٢٢١ ؛ مختصر المزني ، ص٢٣٠ ؛ التهذيب ، ٢/ ٦٠ .

كالمحمل الواسع.

قال: (وإتمام ركوعه وسجوده لزمه):

على المذهب كراكب السفينة؛ ولأنه ليس في مورد النص، ولا في معناه.

وقيل: فيه وجهان ؟ لأنَّ فيه مشقة .

والسفينة يجب الاستقبال فيها قطعًا ، إلا لمَلَّاحها الذي يديرها ، فيجوز له ترك الاستقبال في النافلة في حال تسييره " .

قال: (وإلا):

أي : وإن لم يمكن إتمام الراكب الركوع والسجود واستقباله في جميع صلاته (فالأصح أنه إن سهل الاستقبال) :

أي في بعضها، بأن تكون واقفة ، وتسير عن قرب ، أو سائرة سهلةً وبيده زمامها.

(وَجَبَ) :

⁽١) بحر المذهب ، ٢/ ٨٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٢١٥ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٧٤ ؛ البيان ، ٢/ ١٥٢ .

⁽٢) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر، رقم ١٢٢٥، وحسنه النووي في المجموع، ٣/ ٢١٦؛ وانظر: التلخيص الحبير، ١/ ٣٨٥.

الاستقبال، ويصلي مع ذلك بالإيهاء، هكذا نصوا عليه ٠٠٠.

قال: (وإلا، فلا):

أي إن لم يسهل بأن تكون صعبة أو مقطورة "، ولم يمكن انحرافه عليها ، فلا يجب الاستقبال في شيء.

وقيل: يجب مطلقًا.

وقيل: لا يجب مطلقًا.

وقيل: يجب إن كان متوجهًا لغير جهة طريقه ٣٠٠.

قال : (ويختص بالتَّحَرُّم) :

أي : الوجوب الذي ذكرناه على الخلاف الذي فيه ؛ للحديث .

قال: (وقيل: يُشترط في السَّلام أيضًا):

لأنه أحد طرفي الصلاة ، وهو ضعيف ، وأما في غيرهما ، فلا يشترط بالاتفاق، وفي «التنبيه» ثن أنه يستقبل في الركوع والسجود ، وهو وجه في تعليق القاضي أبي

⁽١) انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٨٦ ؛ البيان ، ٢/ ١٥٣ .

⁽٢) القطار من الإبل عَدَد على نسق واحد، وقطرت الإبل قطراً جعلها قطارًا فهي مقطورة والمعنى قرب بعضها إلى بعض على نسق. المصباح المنير، ص١٩٤؛ القاموس المحيط، ص٩٦٥ (قطر).

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٢١٦ وبين أن المراد بالقول الأخير هو أن الدابة إن كانت عند الإحرام متوجهة إلى القبلة أو طريقه أحرم كما هو وإلا لم يصح الإحرام إلا إلى القبلة . وانظر : البيان ، ٢/ ١٥٣ .

⁽٤) التنبيه ، ص ٢٩ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٦٠ .

[م ٥٣/أ]

الطيب "، وقال النووي/: «إن ذلك باطل لا يعرف ، ولا أصل له» ".

قال: (ويحرم انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة):

لأن القبلة الأصل ، وطريقه بدل عنها ، فإذا ترك الأصل والبدل بطلت صلاته، إلا أن يكون ناسيًا أو جاهلاً بأنها طريقه ، أو غلبته الدابَّة ، فإن عاد عن قرب لم تبطل، وإن طال الزمان بطلت على الأصح ".

وهكذا التفصيل والحكم في المصلي على الأرض إذا انحرف عن القبلة . ولو أماله غيره قهرًا ، فعاد بعد طول الفصل ، بطلت بلا خلاف.

[ت ۲۰/ب

وكذا على القرب في الأصح ؟ / لأنه نادر ".

ولو انحرف المسافر في معاطف طريقه ، ولم يعدل عنها ، لم تبطل ، ولو كان له

⁽١) هو: أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري ، من أئمة المذهب السافعي ومشاهيره ، وعنه أخذ العراقيون المذهب ، وإذا أطلقوا القاضي في الفقه فهو المراد بخلاف الخراسانيين كإمام الحرمين وغيره فإن المراد عندهم القاضي حسين ، وكان القاضي أبو الطيب ورعًا ، حسن الأخلاق ، محققًا ، تجاوز عمره المائة ولم يتغير ، توفي ببغداد سنة ٤٥٠ ه.

من مؤلفاته : شرح المزني ، والتعليق ، والمجرد وغيرها .

انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٧/ ٦٦٨ ؛ طبقات السافعية الكبرى ، ٥/ ١٢ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٢٠٥ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢١٧ وانظر: بحر المذهب ،٢/ ٨٥؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٣٥ .

⁽٣) الأم، ٢/ ٢٢٢ ؛ التهذيب، ٢/ ٦٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٢١٨ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٢١٩.

مقصد ، فقصد غيره في أثناء صلاته وجب انحرافه إليه ، وتغيير قبلته "بمجرد القصد".

قال: (ويومئ بركوعه ، وسجوده أخفض):

لقوله في حديث البخاري: «يومئ إيهاء» "، وجعل السجود أخفض من الركوع واجب، جاء في الحديث في صلاة المريض: « واجعل سجودك أخفض من ركوعك » رواه البيهقي "، ولا يجب أن يبلغ غاية وسعه في الانحناء، ولا وضع جبهته على الدابة، ولا على شيء مما عليها، ولو فعله جاز ".

قال : (والأظهر أن الماشي يُتم ركوعه وسجوده) :

أي على الأرض ؛ لسهولة ذلك عليه .

قال: (ويستقبل فيهما)/

تفريعاً على ذلك.

[ع ٤٥/أ]

⁽١) في ت : وتصير قبلة .

⁽٢) انظر: الأم، ٢/ ٢٢٢؛ المجموع، ٣/ ٢١٨.

⁽٣) تقدم تخريجه ص٢٩٤ .

⁽³⁾ رواه البيهقي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٠٠ ، رقم ٣٤٨٤ ؛ ورواه الطبراني في المعجم الكبير ، ٢١/ ٢٦٩ ، وقال في مجمع الزوائد: « فيه حفص بن سليان المنقري وهو متروك » . وانظر: التلخيص الحبير ، ١/ ٢٠٢ ؛ سبل السلام ، ١/ ٢٠١ ، وقال : « سئل عنه أبو حاتم ، فقال : الصواب عن جابر موقوفًا ، ورفعه خطأ ، وقد روي أيضًا من حديث ابن عمر وابن عباس ، وفي إسناديها ضعف » . وانظر : نيل الأوطار ، ٣/ ٢٣٦ .

⁽٥) التهذيب ، ٢/ ٦٢ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٣٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٢١٧ .

(وفي إحرامه):

بطريق الأولى ، والثاني : يومئ بهما ، كالراكب ، وحكمه في الاستقبال حكم الراكب (١٠).

قال: (ولا يمشي إلا في حال قيامهِ، وتشهده):

أي على الأظهر ، والثاني : أنه يجب مع ذلك" أن يقعد في التشهد أيضًا ، ويُسَلِّم ولا يمشي إلا في حالة القيام ، فاجتمع في الماشي ثلاثة أقوال".

ولو وصل الماشي أو الراكب بلده في أثناء الصلاة ، فاستدار عن طريقه ، وأتم صلاته إلى القبلة كما يصلي المقيم ، صَحَّن .

وقد اقتضى كلام المصنف أن هذه الرخصة لا تثبت في حق المقيم، ولا في حق قاصد عرفة إذا خاف فوت الوقوف، وهو الأصح في المسألتين ".

قال : (ولو صَلَّى فَرْضًا على دابَّةٍ، واستقبل ، وأتمَّ ركوعه وسجوده)

بأن كان في مَرْقد،

(وهي واقفةٌ جاز) :

(١) البيان ، ٢/ ١٥٤ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٦٠ .

(٢) في ت: مع هذا .

(٣) الثالث : أنه لا يشترط اللبث في الأرض في شيء من صلاته ، ويومئ بالركوع والسجود ، وهو ذاهب في جهة مقصده كالراكب . المجموع ، ٣/ ٢١٩ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٨٥ .

(٤) الحاوى الكبير ، ٢/ ٧٦ ؛ المهذب ، ١/ ٢٣٣ .

(٥) انظر : البيان ، ٢/ ١٥٦ ؛ روضة الطالبين ١/ ٢١٠.

كالسفينة ، وقيل : لا يجوز ، وقطع به جماعة ، ولا يشترط أن تكون معقولة ، واشترطه في «المحرر» (۱۰)، ونبه المصنف في «الدقائق» ۲۰۰ على أن الصواب حذفه .

قال: (أو سائرةٌ فلا):

لأنها لا تعد قرارًا ، وهو المنصوص ، وقيل : يجوز كالسفينة ، والسرير الذي يحمله رجال، وهذا إذا لم يكن عذر .

أما إذا كان عذر ، كما لو خاف من النزول عن الدابة انقطاعًا عن الرفقة ، أو على نفسه أو ماله ، لم يجز ترك الصلاة ، بل يُصلِّي على الدابة " ؛ لأن « النبي كان في مسير ، فانتهوا إلى مضيق ، وحَضَرَت الصلاة ، فمطروا ، السماء من فوقهم ، والبِلَّةُ من أسفل منهم ، فأذَّن رسولُ الله على راحلته ، وأقام ، فتقدم على راحلته ، وأقام ، فتقدم على راحلته ، فصلَّى بهم ، يومئ إيهاء ، يجعل السجود أخفض من الركوع " رواه الترمذي بإسناد صحيح " . وهذه الصلاة كانت فريضة ، ولهذا أذَّن لها .

واختلف أصحابنا في وجوب الإعادة على وجهين:

⁽١) المحرر ، الرافعي ، ص ٢٩ .

⁽٢) دقائق المنهاج ، ص١٩٥ (مطبوع مع اللباب) قال: « الصواب حذف (معقولة) كها حذفها المنهاج وكها هي محذوفة من الشرح للرافعي» وانظر: الشرح الكبير للرافعي ، ١/ ٤٣٠.

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ٦٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٢٤ .

⁽³⁾ رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر ، رقم ٢١١، وقال : « هذا حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح البلخي لا يعرف إلا من حديثه ، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم ، وكذلك روي عن أنس بن مالك أنه صلى في ماء وطين على دابته ، والعمل على هذا عند أهل العلم » ، وقال الألباني في إرواء الغليل ، ٢/ ٣٤٧ : «ضعيف » .

أصحها: الوجوب؛ لأنه قادرٌ، ويؤخذ من الحديث أن مثل هذا عذر ١٠٠٠] و ١٥٥٠٠] ولا يجب النزول والسجود في الوحل.

قال: (ومن صَلَّى في الكعبة، واستقبل جدارها، أو بابها مردودًا، أو مفتوحًا، الصلاة في الكعبة أو على الكعبة أو على مع ارتفاع عتبته ثلثي ذراع، أو على سطحها مستقبلاً من بنائها ما سبق، جاز):

لأنه في كُلِّ ذلك متوجه إلى جزء من البيت "، وقد صلى النبي ﷺ في البيت "، ولا فَرْقَ بين النفل والفَرْضِ ". وعن ابن جرير : أنه لا يجوز فيه الفرض ، ولا النفل ". وهو غلطٌ ؛ لمخالفته الحديث بل الصلاة فيه أفضل إلا في حالتين :

إحداهما: / لمخالفته المكتوبة إذا رجا جماعة ، ففعلها خارج الكعبة أفضل أن المراد المعبد أفضل أن النوافل: فإنَّ صلاة المرء في بيته أفضل.

وخَرَجَ من ذلك : المنذورة ، وقضاء الفريضة الفائتة " . إذا لم يرج جماعة ،

(١) المجموع ، ٣/ ٢٢٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٧٣ . وانظر: التهذيب ، ٢/ ٦٤ .

⁽٢) في م: الكعبة .

⁽٣) ثبت أن النبي الله صلى في الكعبة ، رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب قول الله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم) ، رقم ٣٩٧ .

⁽٤) الأم ، ٢/ ٢٢٣ ؛ البيان ، ٢/ ١٣٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١٩٧ .

⁽٥) البيان ، ٢/ ١٣٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١٩٧ .

⁽٦) الأم ، ٢/ ٢٢٤ ؛ المجموع ، ٣/ ١٩٨ وزاد قيداً وهو أن لا يمكن الجماعة الحاضرين الصلاة فيها فإن أمكن فداخل الكعبة أفضل .

⁽٧) في ت : (الفائنة والفريضة) .

فَفِعْلُها في الكعبة أفضل ".

وكذا إذا جمع تراب العَرْصة"، أو السطح، واستقبله بالشرط المذكور.

وكذا إذا حَفَرَ حفرة، وصلى فيها "، وقَيَّده صاحب «الذخائر» بها إذا لم ينزل "عن قواعد الكعبة "، وليس كها قال.

وكذا العصا المُسَمَّرة ٥٠ . وذكر المصنف البناء على جهة المثال للجزء .

وقيل: يشترط أن يكون الشاخص ذراعًا ، وقيل: يشترط أن يكون قدر قامة المصلي طولاً وعرضًا ، وقيل: يكفي أدنى شخوص ، وقيل: تجزئ العصا المغروزة

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٩٨ وانظر: الأم ، ٢/ ٢٢٤.

⁽٢) العرصة: هي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء كعرصة الدار، وهي ساحتها. انظر المصباح المنير، ص ١٥٣ (عرص). ومقصوده من المسألة: لو انهدمت الكعبة – والعياذ بالله – فوقف على طرف العرصة واستدبر باقيها لم تصح صلاته، ولو وقف خارج العرصة واستقبلها صح بـلا خـلاف. (المجموع، ٣/ ٢٠٠٠).

⁽٣) صحت صلاته بلا خلاف . المجموع ، ٣/ ٢٠٠٠ .

⁽٤) هو أبو المعالي مجلي بن جميع القرشي المخزومي الشافعي ، قاضي القضاة بمصر ، صنف كتاب «الذخائر» في المذهب الشافعي ، قال عنه الذهبي : « من الكتب المعتبرة في المذهب » ، توفي سنة ١٥٥هـ . انظر : العبر في خبر من غبر ، ٤/ ١٤١ .

⁽٥) في ع: إذا ينزل، والمثبت هو الصواب.

⁽٦) في م: قواعد إبراهيم.

⁽٧) فتصح بلا خلاف . المجموع ٣/ ٢٠١ . وانظر : البيان ، ٢/ ١٣٨ .

⁽٨) في ت: لا يشترط.

غير" المُسَمَّرة ، وقيل: لا يشترط شاخصٌ".

وقد جَزَمَ أكثر الأصحاب بجواز استقبال العصا المسمرة ونحوها ، وقالوا فيما إذا وقف عند الركن ، وخرج بعضه عنه ، لا تصح صلاته على أصح الوجهين .

والفرق: أنَّ الذي استقبل الجزء الشاخص مستقبلٌ له بأسفله ، ولهواء الكعبة بأعلاه، ومستقبل العصا المسمرة يعد مستقبلاً لجزء الكعبة، وأما الخارج عن المحاذاة، فلم يستقبل شيئًا، ولا يعد الشخص كله مستقبلاً".

ولو استقبل الحِجْر "لم يصح في الأصح؛ لأن كونه من البيت ثبت بخبر الواحد، وهو ظنى، والقبلة لا تثبت إلا بالقطع ".

قال: (ومن أمكنه علم القبلة):

بأن كان بحضرة البيت ، أو على أبي قبيس ، أو في مكة وليس بينه وبين البيت حائل

(حرم عليه التقليد والاجتهاد) كالحاكم / إذا وجد النص.

[ع ٥٤/

الاجتهاد في

(١) في ت : عن .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٠٠ . وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٢٤٢ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٩٧ ، ٢٠١ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٦٥ .

⁽٤) بكسر الحاء ، والمسألة فيمن استقبل الحجر ولم يستقبل الكعبة .

⁽٥) الحاوي الكبير ، ٢/ ٧٠ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٨٣ ؛ المجموع ، ٣/ ١٩٧ ، والقبلة لا تثبت إلا بالقطع لمن عاين الكعبة ، كما في المسألة المذكورة .

⁽٦) الجبل المعروف ، المطل على الكعبة .

وكذلك إذا كان العلم حاصلاً له إما بالمعاينة ، وإما لأنه نشأ بمكة أو استوطنها ، وصار يعرفها من مكانه ، فلا اجتهاد في حقه ولا تقليد ···.

قال: (وإلا):

أي وإن لم يمكنه بأن كان غائبًا "عن مكة ، أو فيها ولكن بينه وبين الكعبة حائلٌ خَلْقي كجبل ونحوه ، وكذا غير خلقي كالبناء على الأصح عند الرافعي " وطائفة ، ولم يكن عالمًا بجهة الكعبة

(أَخَذَ بقول ثقة يخبر عن علم)

حرًا أو عبدًا أو امرأة ، لا صبي على المشهور ، ولا فاسق على المذهب ، ويقوم مقام الخبر في ذلك رؤيته محاريب المسلمين ، وهو من زوائد «التنبيه» على «المنهاج»، فإذا رأى محرابًا في بلد كبير ، أو قرية صغيرة يكثر المارون بها ، بحيث لا يقرون على خطأ : اعتمده ...

ولا يجوز الاجتهاد إلا في التيامن والتياسر ، فيجوز على الصحيح "، فإن فقد

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٠٥ . انظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٧٠ ؛ البيان ، ٢/ ١٣٩ .

⁽٢) في م: كان غريبًا.

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٤٣ وانظر : المهذب ، ١/ ٢٢٨ ؛ التهذيب ، ٢/ ٦٦ .

⁽٤) الحر والعبد والمرأة لا خلاف في قبول خبرهم ، وإنها الخلاف في الصبي والمراد بـ المميز المجمـوع ، ٣/ ٢٠١ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٦٦ .

⁽٥) التنبيه ، ص ٢٩.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٢٠٢ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٦٦ ؛ البيان ، ٢/ ١٤٨ .

⁽٧) انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٩٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٠٩ .

شرط من الشروط المذكورة لم يعتمده ، واجتهد ، وإذا صلى في مدينة رسول/الله [م٤٥/١] هما فمحراب رسول الله في حقه كالكعبة لا يجوز الاجتهاد فيه بالتيامن والتياسر بحال، ونعني بمحرابه مكان صلاته، فإنه لم يكن محراب في زمنه "، وكذا كل موضع صلى فيه النبي في إذا كان مضبوطًا "، ومنهم من ألحق بذلك قبلة البصرة، والكوفة؛ لنصب الصحابة لها" ، وقضيته أن يلحق به جامع مصر العتيق ؛ لما اشتهر أنه من بناء عمرو بن العاص ومن معه "، لكن هذا إنها يتم في المحراب الذي وضعوه، وأما اليوم فجدار الجامع القبلي يقال /: إنه تقدم عها كان عليه، فلعل المحراب الخلل منه، وأهل هذا الفن في هذا الزمان يقولون : إن قبلته منحرفة يسيرًا" ، وقبلة

⁽١) مغني المحتاج ، ١/ ٣٣٦؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٤٢١ .

⁽٢) البيان ، ٢/ ١٣٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٠٣ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٧٠ .

⁽٣) مغني المحتاج ، ١/ ٣٣٦ . لكن قال في نهاية المحتاج ، ١/ ٤٢١ : « لا يلحق بذلك ما وضعه الصحابة كقبلة الكوفة والبصرة والشام وبيت المقدس وجامع مصر القديمة وهو الجامع العتيق ؛ لأنهم لم ينصبوها إلا عن اجتهاد ، واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحرافه وإن قل » .

⁽٤) جامع عمرو بن العاص بالقاهرة هو أول مسجد بني في مصر وإفريقيا ، وقد بني المسجد عام عشرين من الهجرة النبوية بعد أن أمر الصحابي الجليل عمرو بن العاص ببناء مدينة الفسطاط ، وبني المسجد فيها ، واشترك في وضع قبلته جمع من الصحابة رضي الله عنهم ، وتم الفراغ منه عام ٢١ ، ويأتي بناؤه بعد مساجد المدينة المنورة ، والبصرة ، والكوفة . ويسمى أيضًا : المسجد العتيق ، ومسجد الفتح ، وتاج الجوامع وغيرها .

انظر: البداية والنهاية ، ١٠ / ٨٩ ؛ الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) .

⁽٥) المسجد تهدم عام ٥٦٤هـ بسبب الحروب الصليبية ، وأمر صلاح الدين الأيـ وبي بإعـادة بنائـ ه عـام ٥٦٨هـ ، فأعيد بناء صدر الجامع والمحراب الكبير . انظر : الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) .

الجامع الطولوني "منحرفة انحرافًا كبيرًا جدًا، وقبلة الشافعي "، وكثير من القرافة" والأرياف ، على خط نصف النهار فلا أدري هل ذلك لقصور أهل ذلك الوقت في معرفة دلائل القبلة ، أم كيف اتفق ذلك ، وذلك مما يؤكد على المصلي النظر في أدلة القبلة، وعدم الاكتفاء بالمحاريب المنصوبة المجهولة ".

والأعمى يعتمد المحراب باللمس حيث يعتمده البصير ".

قال: (فإن فَقَدَ وأمكن الاجتهاد):

بأن كان يعرف أدلة القبلة.

قال: (حَرُمَ التقليد):

وهو أن يقبل قول من يخبر عن اجتهاده ؛ لأن المجتهد لا يُقَلِّد ، بل يجتهد

⁽١) الجامع الطولوني: هو الجامع الذي بناه الأمير أبو العباس أحمد بن طولون عام ٢٦٣هـ ويعد أكبر مساجد مصر ، ويشرف على النيل.

⁽٢) لعله يريد قبلة قبر الشافعي ، أو مسجده الذي شيده السلطان الكامل ابن الملك العادل الأيوبي سنة مدركا على قبر الإمام الشافعي بالقرافة بمصر وبالجهة الجنوبية الشرقية من الضريح ثلاثة محاريب .

⁽٣) القرافة كسحابة: بطن من المعافِر بني يعفر بن مالك ، ولهم خطة بمصر تعرف متصلة بالقرافة ، وقرافة هذه أمهم ، وبهم سميت مقبرة مصر القرافة ، وفيها قبر الإمام الشافعي رحمه الله . انظر: القاموس المحيط ، ١٠٩١ ؛ تاج العروس ، (القرف) .

⁽٤) انظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٧٦ ؛ حاشية القليوبي ، ١/ ٢٠٥ ، وفيهم كلام السبكي .

⁽٥) بحر المذهب، ٢/ ٩٦؟ ؛ البيان ، ٢/ ١٤٩ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٤٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٠٣ .

بالأدلة التي ذكرها أهل ذلك الفن ، وهي كثيرة ، ومن أيسرها وأحسنها:القطب والأدلة التي ذكرها أهل ذلك الفن ، وهي كثيرة ، وأما قول الرافعي والنووي والفرقدين والفرقدين والما قول الرافعي والنووي والفرقدين والفرقدين والما قول الرافعي والنووي والفرقدين والفرقدين والما قول الرافعي والنووي والما و

انظر: شرح العمدة ، ابن تيمية ، ٣/ ٤٥٩ ؛ الصحاح ، ٥/ ١٦٧ ؛ لسان العرب ، ٦/ ٣٥٥ (نعش) ؛ نثر الدور لأبي سعد الآبي ، ٦/ ١٩٤ .

(٤) في الشرح الكبير ، ١/ ٤٤٧ .

(٥) في المجموع ، ٣/ ٢٠٤ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢١٧ .

(٦) قول السبكي هذا ذهب إليه من قبله بعض الأثمة كما حكى ذلك ابن منظور في لسان العرب، ٣/ ١٧٨ (قطب) حيث قال: «ورأيت حاشية في نسخة الشيخ ابن الصلاح المحدث رحمه الله قال: القطب ليس كوكبًا وإنها هو بقعة من السهاء قريبة من الجدي، والجدي الكوكب الذي تعرف به القبلة في البلاد الشهالية».

وما ذهب إليه السبكي هنا وافقه عليه كثير من شُرَّاح المنهاج بعده ، وقد حكى عدد منهم قوله ووافقوه فيه ، وعلل بعضهم ما ذهب إليه الرافعي والنووي من تسميته نجرًا أنه مجاور للنجم .

انظر: النجم الوهاج ، ٢/ ٧٧ ، مغني المحتاج ، ١/ ٣٣٧ ؛ نهاية المحتاج ، ١/ ٤٢٣ ؛ حاشية العبادي على تحفة المحتاج ، ١/ ٥٠٠ .

⁽۱) يعني: القطب الشمالي، وهو عند كثير من العلماء: نجم صغير في بنات نعش الصغرى لا يبرح مكانه أبدًا، وهو خفي لا يراه إلا حديد البصر (إذا قوي نور القمر) ويستدل عليه بالجدي والفرقدين؛ لأنه بينهما، وهو للجدي أقرب. وقيل: هو كوكب، وقال السبكي كما في كلامه هنا: هو نقطة تدور عليها الكواكب. انظر: مغني المحتاج، ١/ ٣٣٧؛ نهاية المحتاج ١/ ٤٢٣؛ لسان العرب، ١/ ١٨٠؛ المصباح المنير، ص ١٩٣؛ تاج العروس، ١/ ٨٦٦، (قطب).

⁽٢) في ع : وهو بنات . والمثبت هو الصواب ، ويدل عليه أيضًا ما يأتي من كلامه وكلام غيره .

⁽٣) يعني: بنات نعش الصغرى فإنها لا تغيب أبدًا ، ولذا استدل بنجومها على القبلة ، وأهمها سبعة نجوم أربع منها نعش ، وثلاث بنات ، وألمعها نجم الجدي ، وهو قريب من القطب الشمالي ، وهو آخر البنات ، ومنها: الفرقدان ، وهم المتقدمان من النعش ، والجدي يكون عاليًا ، والفرقدان تحته ، وتارة يكون العكس ، والقطب بينهما دائمًا ، وهو إلى الجدي أقرب .

[1/00]

ما بين تلك الكواكب، وقربت ذلك جهد الإمكان كان وسطها هو القطب، فإذا استقبلته استقبالاً جيدًا كنت واقفًا على خط نصف النهار، فضع بين رجليك خطًا ثم استدبره، واستقبل الجنوب استقبالاً جيدًا على ذلك الخط، فإن الفلك كرة دائرة، وفيه نقطتان متوهمتان ثابتتان إحداهما من جهة ربع الشهال، والأخرى من جهة الجنوب، والكرة دائرةٌ عليهها، وهما القطبان، إذا توهمت خروج خط من أحدهما إلى الآخر، كان مارًا بمركز الدائرة وقاطعًا لها بنصفين، والقطب الشهالي عندنا في ديار مصر ارتفاعه عن الأرض ثلاثون درجة، والقطب الجنوبي انخفاضه عن الأرض مثل ذلك"، والقطب عبارة عن نقطة من الفلك لا تدور، وحول القطب الشهالي كواكب بنات نعش، والجدي والفرقدان تدور عليه دائهًا، والجدي تارة يكون فوقه، وتارة تحته، فإذا رأيته مرتفعًا ومنخفضًا ووسطت ما بينهها كان ذلك المكان هو القطب"، فاستقبله استقبالاً صحيحًا، وضع بين رجليك خطًا من الشهال إلى الجنوب فذلك خط نصف النهار/.

وإن كنت بالنهار تعرف استواء الشمس:بأن تنصب / شاخصًا ، وتتفقد ظله [م٥١٠]

⁽١) فإذا كان المصلي في مصر فإنه يجعل القطب خلف أذنه اليسرى ويكون مستقبل القبلة ، والمصلي بالعراق يجعله العطب خلف أذنه اليمنى ، وفي السمنى ، وفي السمنى عجعل القطب قبالته مما يلي جانبه الأيسر ، وفي الشام يجعله وراءه ، وقيل : ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً .

انظر: المغني ، ابن قدامة ، ٢/ ١٠٢ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٧٧ ؛ مغني المحتاج ، ١/ ٣٣٧.

⁽٢) انظر: تهذيب اللغة ، ٣/ ١٧٨ ، المغني ، لابن قدامة ، ٢/ ١٠٢ ؛ لسان العرب ، ٣/ ٣٣٤ ، المصباح المنبر ، ص ١٩٣ ؛ مغنى المحتاج ، ١/ ٣٣٧ .

وقتًا بعد وقت فإذا شرع في الزيادة ، فهو الزوال فل فاستقبل الشمس تكون مستدبرًا للقطب الشهالي ، وَضَع الحَطَّ المذكور ، فإذا حررت هذا الخط فضع عليه خطًا مقاطعًا له من المشرق إلى المغرب ، ثم اقسم الربع الذي من الجنوب إلى المشرق بتسعين جزءًا متساوية ، ثم ابدأ بالعدد من جهة الجنوب ، فإذا وصلت إلى الجزء الثالث والخمسين منها كانت قبلة مصر في ذلك الجزء ، ويستعمله بعض الناس / [ت ٢٦/أ] بأن يستقبل الشمس وقت الاستواء في وقدماه مصفوفتان، ثم يفتح اليسار إلى جهة المشرق قدر شبر إلا عقدًا، فيكون على قبلة مصر؛ لأن الشبر قدر ستين جزءًا ؛ لأنه سدس القامة ، ونقصان العقد لأجل إخراج ثُمْنه ، حتى يكون ذلك ثلاثة وخمسين ...

فإذا ظن القبلة بعلامة صحيحة كفاه ، ولا يكفي الظن بغير علامة ، فلو أخبره ثقةٌ عن محاريب المسلمين أو رؤية القطب ونحوه مما يدل على القبلة ، كان الأخذ به قبول خبر لا تقليد ".

وما ذكرناه من أن المكي الذي بينه وبين الكعبة حائل خَلْقي يجتهد، صرح به كثيرون ، وادَّعى النووي أنه لا خلاف فيه ° ، لكن ابن الرفعة حكى عن القاضي أبي

⁽١) في ع: فهو وقت الزوال.

⁽٢) قوله (وقت الاستواء) ليست في: م.

⁽٣) انظر : المغنى ، ابن قدامة ، ٢/ ١٠ ؛ مواهب الجليل ، ١/ ٣٨٥ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٢١١.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢٠٦ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٨٢ .

الطيب أنه لا يجوز له الاجتهاد، ولا القريب"، وهو غريب، ولم أر أحدًا حكاه غيره، ولا ذكره ابن الصباغ"، لكن يعضده أني رأيت في «البويطي»: «أن من كان بمكة في موضع لا يمكنه رؤية البيت بحائل من ليل أو محبوس في ظلمة أو غير ذلك من الوجوه الحائلة بينه وبين رؤيته، أنه يصلي على الأغلب عنده، ثم يعيد إذا أمكنه رؤية البيت أصاب في ناحية أو أخطأ» "، فإطلاقه الحائل يشهد للمنع من الاجتهاد فيها، ويمكن أن يكون مراده " ما دل عليه المثال من الظلمة والحبس ونحوهما، وإيجاب القضاء؛ لأن ذلك نادر بخلاف الجبل والبناء، وهو تأويلٌ عتملٌ.

قال : (وإن تحيَّر) :

لغيم أو ظلمة ، أو تعارض الأدلة ، وغير ذلك .

(لم يُقَلِّد في الأظهر):

⁽١) قوله: (ولا القريب) ليست في: م، ت.

⁽٢) هو: أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد البغدادي المعروف بابن الصباغ ، شيخ الشافعية في زمانه ، وإليه انتهت رئاسة الأصحاب ، وكان يضاهي أبا إسحاق الشيرازي ، وكان ديّناً حجة ، وهو أول من درّس بنظامية بغداد. توفي ببغداد سنة ٤٧٧هـ.

من مؤلفاته: الشامل ، والكامل ، وتذكرة العالم وغيرها .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات، ٢/ ٢٩٩ ؛ سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٤٦٤ ؛ طبقات الشافعية الكرى، ابن السبكى، ٥/ ١٢٢

⁽٣) مختصر البويطي ، لوحة / ١٠ ب ، وهذا في حق من ضاق عليه الوقت كما هو مصرح به في البويطي .

⁽٤) قوله: (مراده) ليست في: م.

لأنه متمكن من الاجتهاد ، والثاني : يُقلّد كالأعمى ، ومنهم من قطع بالأول، ومنهم من قطع بالأول، ومنهم من قطع بالثاني ، وقيل : إن ضاق الوقت قلّد ، وإلا فلا ، فهي أربع طرق ، والطريقة الأولى أصح ، والمذهب جريان الطرق مطلقًا ، وقيل : لا يقلد قبل ضيق الوقت قطعًا ...

قال: (وصَلَّى كيف كان):

لحرمة الوقت.

(ويقضي) :

لأنه نادرٌ ، وقيل : يصبر إلى أن تظهر القبلة ، وإن فات الوقت .

قال: (ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاةٍ تحضر على الصحيح):

كالحاكم "، ولا يحتاج إلى تجديده للنافلة بلا خلاف ، ولا فرق هنا بين أن يفارق موضعه أو لا ، على الأصح ، بخلاف المتيمم ، والفرق ظاهرٌ ".

قال: (ومَنْ عجز عن الاجتهاد، وتعلُّم الأدلة كأعمى):

فإن علامات القبلة إنها تدرك بالبصر ، وكذلك البصير الذي إذا عُرِّف لم يعرف.

(قَلَّدَ) :

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢١٢ وانظر : الأم ، ٢/ ٢١٣ ؛ البيان ، ٢/ ١٥٠.

⁽٢) الحاكم إذا اجتهد في مسألة ثم حدث مثلها مرة أخرى اجتهد ثانية . المجموع ، ٣/ ٢٠٦ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٢٠٦ وانظر : البيان ٢/ ١٤٢ .

كالعامي في الأحكام الشرعية ، فإنْ صَلَّى من غير تقليدٍ لم تصح صلاته، وإن أصاب القبلة · · · .

قال: (ثقةً عارفًا):

ذكر في «المحرر» أن يكون مكلفًا ، وهو / شرط على الصحيح ، والمصنف لم [م٥٥/أ] يخالف في ذلك ، ولكن كأنه رأى أن لفظ (الثقة) لا يصدق على الصبي ، فاستغنى به عن ذكر المكلف ، ولو ذكره كان أبين ".

فإن أبصر الأعمى في أثناء الصلاة ، وقارنه ما يعتمده البصير ، وهو على جهة القبلة استمر ، وإلا بطلت صلاته ".

قال: (وإن قَدَرَ):

بأن كان إذا عُرِّف يعرف.

(فالأصح وجوب/التعلُّم):

لإمكانه ، كتعلم الوضوء وغيره فرض عين ٥٠٠ على كل أحد .

قال: (فيحرم التقليد):

(١) انظر: البيان، ٢/ ١٤٨.

(۲) ص۳۰.

[ء ٥٥/ ب]

⁽٣) وقد نص النووي في المجموع ، ٣/ ٢١٢ على أن شرط الذي يقلده أن يكون بالغًا عاقلاً مسلمًا ثقة عارفًا بالأدلة .

⁽³⁾ ILAAQ3, 8/17.

⁽٥) قوله (عين) ليست في : م .

فعلى هذا إن ضاق الوقت فهو كالعالم إذا تحير، وقد سبق.

والوجه الثاني: / أنَّ تعلم أدلة القبلة فرض كفاية مطلقًا .

والثالث: أنه فرض كفاية إلا أن يريد سفرًا ، فيتعين ؛ لعموم حاجة المسافر ، وكثرة الاشتباه عليه ؛ لأن السلف ما ألزموا آحاد الناس ذلك ، وهذا الذي صححه النووي " ، وهو المختار ، وينبغي أن يكون مراده السفر الذي يغلب فيه ذلك ، أما السفر في ركب يكثر الناس فيه والعارفون بالقبلة كسفر الحاج مثلاً ، فينبغي أن يكون كالبلد " ، ومما ذكرناه يُعلم أن تصحيحه وجوب التعليم هنا وتحريم التقليد ، تبعًا للرافعي " مخالف للصحيح المختار ، فكان ينبغي أن ينبه على ذلك " .

قال: (ومن صَلَّى بالاجتهاد، فتيقن الخطأ)

أي في الجهة أو في التيامن والتياسر كما ستعرفه (٥)

(قضى في الأظهر):

لأنه تبين له يقين الخطأ فيها يؤمن مثله في القضاء ، فلم يعتد بها مضى ، كالحاكم إذا وجد النص بخلاف ما حكم (٠٠).

[ت ۲۲/,

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٠٥ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٨٣ ؛ البيان ، ٢/ ١٥٠ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٤٩ .

⁽٢) نقل الدميري في النجم الوهاج ، ٢/ ٨٠ ؛ والشربيني في مغني المحتاج ، ١/ ٣٣٨ كلام السبكي هـذا . وانظر أيضًا : نهاية المحتاج ، ١/ ٤٢٦ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٤٩ .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/ ٨٠ . .

⁽٥) قوله: (أي في ... كم استعرفه) ليست في :ع .

⁽٦) المهذب، ١/ ٢٢٩ ؛ البيان، ٢/ ١٤٣ ؛ النجم الوهاج، ٢/ ٨٠.

وقولنا: (تبين): احترازًا مما إذا صَلَّى صلاتين باجتهادين إلى جهتين.

وقولنا : (يقين الخطأ) : احترازًا من يقين الاجتهاد فإنه تبين ظن الخطأ لا بعينه.

وقولنا: (يؤمن مثله في القضاء): احترازًا ممن أكل في الصوم ناسيًا ، أو وقف بعرفة في العاشر غالطًا ().

والقول الثاني: لا يلزمه القضاء؛ لأنها جهة تجوز الصلاة إليها بالاجتهاد"، واستدلوا له بأحاديث ضعيفة، وبصلاة أهل قباء التي استداروا فيها بعد مجيء الخبر إليهم.

وأجاب "الأصحاب: بأنّا إن لم نثبت النسخ " في حقهم إلا بعد بلوغ الخبر، فكل من الجهتين في حقهم قبلة صحيحة ، وإن أثبتناه قبل الخبر، فالفرق أنهم كانوا متمسكين بنصّ فلا ينسبون إلى تفريط بخلاف المجتهد، فإنه قد يكون قصر في اجتهاده ، وحقيقة الخلاف يرجع إلى أن الواجب ما في نفس الأمر أو ما في ظنه ". تقدم بعضها في باب الحيض".

⁽١) البيان ، ٢/ ١٤٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٠٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٨١ .

⁽٢) المهذب، ١/ ٢٢٩؛ البيان، ٢/ ١٤٣.

⁽٣) قوله (وأجاب) ليست في : ع .

⁽٤) مكانها بياض في : ع .

⁽٥) النجم الوهاج ، ٢/ ٨١ .

⁽٦) لوحة ٣٦/ ب من النسخة (ع).

ومنها: إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيرًا ، فبان غنيًا".

لكن يشكل على ذلك: ما إذا صَلَّى قبل الوقت بالاجتهاد، ثم تبين، والوقت بالآجتهاد، ثم تبين، والوقت باقٍ، فإنه يعيد قطعًا، وما إذا ظَنَّ الطهارة، ثم تبين خلافه. ولا فرق في جريان القولين بين أن يتيقن الصواب أو لا، على المذهب".

وقيل : محلهما إذا تيقن الخطأ خاصة ، أما إذا تيقن معه الصواب قضى قولاً واحدًا .

وقيل: محلها إذا تيقنها ، فإن لم يتيقن الصواب/ لم يقض قولاً واحدًا؛ لأنه لا [م٥٥/ب يؤمن مثله في القضاء ، وأجاب الإمام: بأنه يمكنه الصبر إلى أن ينكشف له الصواب ، يعني فيأمن الخطأ ن ، وفي هذا الجواب نظر ؛ لأنه قد يكون تبين الخطأ في الوقت ، فتجب عليه الإعادة قبل خروج الوقت ، وقد يحصل الخطأ فيها ، أما بعد الوقت ، فالقضاء ليس على الفور فيمكنه الصبر ن ، وإن تيقن الخطأ قبل الصلاة لم يعمل به قطعًا ن.

قال : (فلو تيقنه فيها وَجَبَ استئنافها) :

هذا له أحوال:

أحدها: أن لا يظهر له مع ذلك الصواب، ويكون عاجزًا عنه بالاجتهاد،

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٨١.

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٨١.

⁽٣) نهاية الطلب ، ٢/ ٩٤ .

⁽٤) قوله: (له الصواب ... الصبر) ليست في : ع .

⁽٥) البيان ، ٢/ ١٤٤ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥١ . المجموع ، ٣/ ٢٠٨ .

وعن قرب، فها هنا تبطل قولاً واحدًا، ويجب استئنافها بعد ذلك بطريقه ٠٠٠٠.

الثانية: أن يظهر له الصواب / مقترنًا بيقين الخطأ ، فإن قلنا بعد الصلاة [ت٦٣٠] بالإعادة استأنف هنا ، وإلا فالأصح أنه لا يستأنف بل ينحرف إلى جهة الصواب، ويبني ".

الثالثة: أن لا يظهر [له]الصواب، ولكن يكون قادرًا عليه عن قربٍ، كما إذا انكشف الغيم، فرأى كوكبًا مستقبله قريبًا من الأفق، ولا يدري هل هو مشرق أو مغرب، ويعلم أن قبلة ذلك المكان عن يسار المشرق بميل معلوم، فإنه إن استمر الصحو وارتفع الكوكب علم أنه مَشْرق، وإن انحط علم أنه مَغْرب، ويعرف من ذلك، ومن مقدار ميل القبلة عن المشرق المعلوم عنده جهة الصواب، ففي هذه الحالة خلاف مرتب على الحال الثانية، وأولى بالاستئناف ...

وزعم المصنف / في «الروضة» أنه الصواب ، وهو كما قال ؛ لأنه مضى جزء [ع٠٥١] من صلاته إلى غير قبلة محسوبة .

وبهذا التفصيل يعلم أن إطلاق المصنف وجوب الاستقبال استئناف"، منه ما

⁽١) روضة الطالبين ، ١/ ٢٢٠ .

⁽٢) أي في مسألة تغير الاجتهاد بعد الصلاة المتقدمة .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٢٠٩.

⁽٤) في ت: بمثل.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢٠٩.

⁽٦) روضة الطالبين ، ١/ ٢٢٠ .

⁽٧) في ت : وجوب الاستئناف .

هو مجزوم به ، ومنه ما هو الأصح ، هذا كله إذا ظهر الخطأ في الجهة ، فإن ظهر في التيامن والتياسر يقينًا كما إذا صَلَّى إلى جهةٍ ، ثم رأى القبلة في يمينها أو شمالها ، فإن قلنا الفرض في القبلة إصابة العين كان كالخطأ في الجهة .

وإن قلنا الفرض جهة الكعبة فإن كان بعد الصلاة لم يؤثر ، وإن كان في أثنائها انحرف ، وأتمها قطعًا ، ويقين الخطأ في التيامن والتياسر بمعاينة الكعبة ، ويتصور ذلك بأن يكون قد اجتهد ، وهو من وراء حائل، ثم أزيل الحائل " ، أو صعده على استواء فشاهد الكعبة عن يمينه أو شماله ، أما بغير المعاينة " فللأصحاب خلاف في أنه هل يمكن تيقن الخطأ في الانحراف أو لا " ، وتوسط البغوي ، فقال : «إنه يمكن في القريب من مكة دون البعيد " ، وجزم صاحب «المهذب " " بأن الخطأ في اليمين والشمال لا يُعلم قطعًا ، وهو المنقول عن النص " .

أما تيقن الخطأ في الجهة ، فلا ريب في إمكانه للقريب والبعيد ، وقد علمت من هذا أن حكم المصنف بإيجاب القضاء عند يقين الخطأ على إطلاقه سواء كان في الجهة أو في التيامن والتياسر ؛ لأن الأظهر أن الفرض في القبلة إصابة العين ؛ لأن

⁽١) قوله : (ثم أزيل الحائل) ليست في : م .

⁽٢) قوله: (بغير المعاينة) ليست في: م، وإنها فيها قوله: (أما تيقن الخطأ فللأصحاب في أنه هل يمكن تيقن الخطأ ...).

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٩٠٢.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ٧١ .

⁽٥) الشيرازي في المهذب ، ١/ ٢٢٩ .

⁽٦) الأم ، ٢/ ١٢.

النبي/ ﷺ « ركع ركعتين قُبُل الكعبة ، وقال : هذه القبلة » متفقُّ عليه ···. [م٥٥/أ]

والقول الثاني: أن ذلك واجبٌ في القريب، أما البعيد عن الكعبة ففرضه الجهة؛ لأنَّ صلاة الصف الطويل جائزةٌ، وإن كُنَّا نعلم خروج بعضهم عن مسامتة الكعبة.

والجواب عن هذا من وجهين:

أصحهما: أن مع البُعْد تصدق المسامتة ، كالنار على جبل إذا نظر إليها جماعة من مسافة بعيدة ، وكل واحد منهم يعد مسامتًا لها ، وإن كان مقدارها لا يستوعب جملتهم .

وحاصله: أنَّ الواجب استقبال عين الكعبة من جهة الاسم لا من جهة الحقيقة.

والثاني : أن كل واحدٍ من الصف الطويل يظن المحاذاة ، فإذا لم يتيقن المخطئ لم يجب على أحدٍ منهم القضاء ، هكذا ذكره ابن الصباغ .

ومقتضى هذا الجواب أنَّا لا نعتقد صحة صلاة جميعهم ، ونقل النووي^٣ أن القاضي / أبا الطيب وغيره نقلوا الإجماع على صحة صلاتهم ، لكن على ذهني التمام،

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب قول الله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم) رقم ٣٩٨، ولفظه «ركع ركعتين في قبل الكعبة » الحديث ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة ، رقم ١٣٣٠ ، ولفظه «ركع في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة» الحديث .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٠٤ . وانظر : البيان ، ٢/ ١٤٠ ، والشرح الكبير ، ١/ ٤٤٤ ، ١/ ٤٥٥ ؛ بحر المذهب، ٢/ ٩٢ ؛ الفروق ، القرافي ، فرق رقم ٩٥ .

مناظرة جرت بين ابن الصباغ وشيخه القاضي أبي الطيب وأن القاضي أجابه بهذا الجواب الثاني، فأورد ابن الصباغ عليه صلاة المأموم الجمعة في المقصورة الغربية من جامع المنصور ببغداد أن وكان القاضي معتكفًا في تلك المقصورة، وهذا الإيراد قوي أن فإنّا نعلم قطعًا أن واحدًا من الإمام والمأموم خارج عن المسامتة، فإن كان هو المأموم فصلاته باطلة، وإن كان الإمام فصلاة المأموم باطلة ولأن القدوة في الجمعة شرطٌ، فاستفدنا من هذه المناظرة أن الصحيح، هو الجواب الأول، وأن حكاية الإجماع في ذلك إن ثبتت محمولة على الجواز والصحة ظاهرًا إذا لم يتيقن الخطأ، لا على اعتقاد صحتها في نفس الأمر، وإنها أشبعت الكلام في هذه المسألة، وإن كان المصنف لم يذكرها؛ لأنها أصل من أصول الباب.

فائدة:

قولهم (اليقين) هاهنا هل يشمل خبر الواحد حتى إنه إذا أخبره ثقة كان هذا الحكم حكمه ؛ لأنه معمول به في الأحكام الشرعية قطعًا / أو مرادهم يتيقن ذلك [ع٥٦/ب] قطعًا بالمعاينة ؟

⁽۱) وكلاهما من أئمة الشافعية بالعراق ، وكانت وفاتهما ببغداد ، الشيخ سنة • ٤٥هـ وتلميذه سنة ٤٧٧هـ، وقد تقدمت ترجمتهما ص ٢٩٨ ، ٢٩٨.

⁽٢) جامع المنصور ببغداد: بناه الخليفة أبو جعفر المنصور سنة ١٤٥هـ، وتمت توسعته عدة مرات من عدد من الخلفاء، وقد درس فيه كبار أئمة بغداد كالخطيب البغدادي وغيره، وقد وصفه ابن بطوطة في رحلته (سنة ٧٢٧هـ) ولم يذكره أحد بعده من المؤرخين.

انظر : رحلة ابن بطوطة ، ص ١٤٢ ؟ بغداد تاريخ وحضارة ، د/ حسين أمين .

⁽٣) في م : يقين .

الأقرب الأول، بل لا أكاد أتردد في ذلك إلا أن في كلام الرافعي ما يشعر بالثاني؛ لأنه قال: إن يقين الخطأ يغني عن الاحتراز عن الوقوف في العاشر غلطًا؛ لأن الأمر فيه مبني على رؤية الهلال ولا يقين بكون الرائي مصيب فاقتضى كلامه أن قبول الخبر على الرؤية لا يدخل في ذلك أوهو بعيد ، بل الفقهاء إذا أطلقوا اليقين اندرج ذلك فيه ؛ ولهذا فإنه يمتنع معه الاجتهاد ، ولو أخبره بنجاسة الماء الذي صلى به بالاجتهاد أعاد إلى غير ذلك من المسائل ألا .

ومما يشهد لذلك: أن الشافعي قال في «البويطي» في الرجل يصلي في المصر ثم يتيقن أن قبلة المصر خلاف الوضع الذي صلى إليه: / أنه يعيد ه ، ووجه الاستشهاد [م٥٥/ب بذلك أن قبلة المصر ليست قطعية ، بل مثل الخبر ، وصلاته الأولى قد تكون بالاجتهاد ، وقد أطلق الشافعي وجوب الإعادة فثبت ما قلناه .

نعم ، إذا صلى بالخبر ، ثم أخبره آخر بخلافه يتجه : أنه لا يعيد حتى ينتهي إلى اليقين بالتواتر أو غيره .

قال: (وإن تغير اجتهاده):

من غير يقين

⁽١) في ت: بكون الرائيين مصيبين.

⁽٢) انظر: الشرح الكبير، ١/ ٥١١ ؟ ٣/ ١٩٨.

⁽٣) في ت : ثقة .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/ ٨٢ .

⁽٥) مختصر البويطي ، لوحة ١١/أ . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٨٢ .

(عمل بالثاني)

بخلاف الأواني "، والفرق أن هذه قضية أخرى غير الأولى ، ولا يلزم منها نقض الاجتهاد بالاجتهاد، فكان كالحاكم ؛ ولأنه لا يمكنه أن يعمل بالأول ؛ لأنه الآن يعتقد خطأه ، ولا بها ، ولا يتركها ، فتعين العمل بالثاني ، وسواء أكان قبل الصلاة أم بعدها ، أم فيها ، فإن كان قبلها أعرض عن الاجتهاد الأول ، وإن كان فيها فالأصح عندهم أنه ينحرف إلى الجهة الثانية ، وقيل : يستأنف . وهو المختار ؛ لما سأذكره قريبًا . وإن كان بعدها عمل به فيها يستقبل من الصلوات .

واعلم أن الأصحاب أطلقوا أنه يعمل بالاجتهاد الثاني "، وتبعهم الرافعي في «المحرر»"، وهو الصواب. وأما في «الشرح» /: فأطلق ذلك فيها إذا كان بعد [ت ١٦٤]. الصلاة، وفَصَّل فيها قبلها، فقال: «إن كان دليل الثاني أوضح عنده أعرض عن الأول "، وإن كان دليل الأول أوضح عنده جرى على مقتضاه، وإن تساوى تخير، وقيل: يصلي إلى الجهتين مرتين» (")، ثم جاء فيها إذا كان في أثناء الصلاة حكى خلاف الأصحاب في البناء والاستئناف، وحكى عن صاحب «التهذيب»: أنه خص الوجهين بها إذا كان الثاني أوضح، وإلا فيتم صلاته، ثم اعترض عليه: بأنَّ

⁽١) سيأتي في كلام الشارح بيان هذه المسألة في آخر هذا الفصل .

⁽٢) التنبيه ، ص ٢٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٠٧ .

⁽٣) المحرر، ص ٣٠.

⁽٤) قوله: (أعرض عن الأول) ليست في :ع ، ت ، وإنها فيهها: (اعتمد الثاني) ، والمثبت من (م) وهو الموافق لما في الشرح.

⁽٥) الشرح الكبير ، ١/ ١٥١ .

الدليل الثاني إذا كان أضعف لا يتغير به الاجتهاد ؛ لأن أقوى الظنين لا يترك بأضعفها ، وإن كان مثله ، فقضيته التوقف ، وحينئذ لا يكون الصواب ظاهرًا له "، وهذا الاعتراض هو الحق، وكان ينبغي أن يورده على نفسه قبل الصلاة ، ويتابع الأصحاب في إطلاقهم ، والنووي تبعه في «الروضة»" في الموضعين بدون ذكر الاعتراض ، فالسؤال عليه أقوى ؛ لأنه يوهم أن ذلك هو المعتمد".

والحق أنه متى كان الثاني أوضح اعتمده ، وهو المراد بتغير الاجتهاد .

ومتى كان الأول أوضح اعتمده ، ولا تغير .

ومتى استويا فإن كان قبل الصلاة فكما لو تحير ، وإن كان في الصلاة استمر فيها ؛ لأنه بتعارض الدليلين يحصل له شك ، وقد سبق له ظنُّ ، وقد قال الأصحاب: إنه إذا دخل في الصلاة بالاجتهاد ، ثم شَكَّ في اجتهاده أتم صلاته ؛ لأن الاجتهاد ظاهر، والظاهر لا يزال بالشك''.

قال: (ولا قضاء):

الاجتهاد الله ينقض بالاجتهاد "، وكلامه يشمل ما إذا كان بعد الصلاة ، ينقض بالاج

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٤٥٤ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ٦٩ .

⁽٢) روضة الطالبين ، ١/ ٢١٩.

⁽٣) لأن روضة الطالبين اختصار للشرح الكبير وقد بين النووي في مقدمته أنه يستدرك فيه على الرافعي.

⁽٤) انظر القاعدة وما في معناها في : قواعد الأحكام ، ٢/ ٢٣١ ؛ المجموع المذهب ، ١/٣٠٣ ؛ الأشباه والنظائر ، ابن السبكي ، ١/١٣ .

⁽٥) انظر هذه القاعدة في : القواعد ، المقري ، ٢/ ٣٧٢ ؛ المنثور ، الزركشي ، ١/ ٩٣ ؛ الأشباه والنظائر ، ابن السبكي ، ١/ ٤٠١ .

وما / إذا كان فيها ، فأما الأول فهو الذي قطع به الجمهور ، وحتى لو صَلَى أربع [ع٠٥/أ] صلوات إلى أربع جهات فلا قضاء، وقيل : يقضي الجميع ، وقيل : يقضي غير الأخيرة ، ولكل منها اتجاه لتحقق الخطأ في ثلاث ، والأصح الأول ؛ لعدم تعينها، وقد وقعت / كل واحدة محكوم بصحتها ظاهرًا ، بخلاف الخمس التي [م٥٥/أ] نسيت واحدة منها لم يتحقق وقوع كل واحدة منها ، ويجب أن يكون الحكم بإسقاط القضاء ما دام الاشتباه ، أما إذا تبين له الواقع منها إلى غير القبلة ، فيجب قضاؤه ، وكأنهم سكتوا عن ذلك ؛ لأنه قد علم من كلامهم فيها إذا تيقن الخطأ، وأما إذا كان فيها ففي المسألة وجهان مشهوران تقدمت الإشارة إليها وأصحها عندهم:

قال: (حتى لو صَلَّى أربع ركعاتٍ لأربع جهاتٍ بالاجتهاد فلا قضاء) لما سبق،

ولك أن تقول: الصلاة المذكورة اشتملت على الخطأ قطعًا، وليست كصلاة أهل قباء التي استداروا فيها بعد مجيء الخبر إليهم لما سبق، فكيف لا يجب قضاؤها وبعضها إلى غير القبلة قطعًا، وإذا ثبت يقين الخطأ فيها امتنع الاستمرار

⁽١) قوله: (لتحقق) ليست في: م.

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٠٧.

⁽٣) في م : تبين .

⁽٤) تقدم ص ٣٢٣.

⁽٥) في م: وهي.

⁽٦) في م : وهي .

فيها أو" تغير الاجتهاد ، ووجب استئنافها ، وليس ذلك من باب نقض الاجتهاد بالاجتهاد ، بل باليقين ؛ لأنه يلزم من الاستمرار يقين الخطأ".

ونظير ذلك في المأخذ لا في الصورة: إذا تغير اجتهاده في الأواني واستعمل ما ظنه ثانيًا ، ولم يورده موارد الأول/ لم تصح صلاته قطعًا بالاتفاق من الشافعي وابن [ت٢٤/بسريج ؛ لأنه صَلَّى بالنجاسة ، فعلى طريقة ابن سريج الحكم بالبطلان هنا لا إشكال فيه ، وعلى قول الشافعي هناك عدل إلى التيمم فرارًا من المحذور ، ومن نقض الاجتهاد بالاجتهاد " ، وها هنا ليس لنا مندوحة عن واحد منها، فتعين نقض الاجتهاد ، واستئناف الصلاة بالاجتهاد الثاني فرارًا من المحذور.

وهذا ما ظهر لي في ذلك ، وأرجو أن يكون هو الصواب إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

(١) في ع: إذا.

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٨٢ .

⁽٣) فمن ظن أحد الإنائين طاهرًا والآخر نجسًا فصلى بالضوء بها ظنه الطاهر منهها ثم أراد الوضوء ثانية فغلب على ظنه أن الذي تركه هو الطاهر لم يتوضأ بواحد منهها وتيمم لما ذكره الشارح. مختصر المنوني، ص ٢٤ ؛ بحر الذهب، ٢/ ١٠٢ .

(باب صفة الصلاة

أركان الصلاة

أركانها ثلاثة عشر):

اعلم أن ما لا بد للصلاة منه ينقسم إلى: شرط ، وركن ١٠٠٠.

فالشرط ما كان خارجًا عن ماهيتها ، والركن ما كان داخلاً فيها ، والمراد الفرق بين بالداخل ما كان جزءًا منها ، فالأركان هي الأجزاء التي تركب الحقيقة منها ، ولا يمكن تصور "الحقيقة ذهنًا بدون تصور جميع تلك الأجزاء ".

والشرط ما ليس كذلك مما هو واجب ، سواء أتقدم عليها ، كالوضوء والستر والاستقبال ، أم قارنها ، كترك المفسدات ، وقد تعقل الصلاة في الذهن من غير استحضار لشروطها ، وقد تقدم في أول كتاب الصلاة حَدُّها ، وذكر أجزائها مجملة "، والكلام الآن في تفصيل تلك الأجزاء .

وعلى هذا يكون الشرط والركن خاصين تحت أعم، وهو الواجب (٠٠).

وقيل: الشرط يصدق على كل ما لا بد منه ، فعلى هذا كل ركن شرط / ولا [م٥٠/ب] ينعكس.

وقيل: الشرط ما يعتبر وجوده في جميع الصلاة ، والأركان ما يتلاحق" ، وهذا

(١) انظر: التلخيص، ص ١٦٠؛ اللباب، ص ٣٠.

⁽٢) قوله (تصور) ليست في : م .

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٦٠ ، وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٨٤ ، نهاية المحتاج ، ١/ ٤٢٩ .

⁽٤) تقدم ص ١٧٤.

⁽٥) الشرح الكبير ١٠/ ٤٦٠ وانظر: مغني المحتاج ، ١ / ٣٤٠، ٣٩٥؛ نهاية المحتاج ، ١ / ٤٢٩ .

⁽٦) في م: والأركان ما لا يتلاحق، والمثبت هو الصواب.

باب صفة الصلاة ______

ليس فيه مخالفة لما تقدم ، إلا أنه يرد عليه النية ، فإنها مقارنة حكمًا لجميع الصلاة .

وقيل ": الأركان ما اشتملت عليه الصلاة ، والشرط ما تقدم عليها "، فأما تفسيره الأركان، فيجوز أن يُرَد إلى ما قلناه أولاً ، وأما تفسيره الشرط ، فيرد عليه ترك المفسدات ، فإنه شرط "، وليس بمتقدم ، وبه / يتبين أن مراد هذا القائل ما العمل الشتملت عليه الصلاة غير المعنى الذي قدمناه .

واعلم أن معرفة كون الشيء جزءًا من الصلاة أو ليس بجزء مأخوذ من اصطلاح الشارع الذي دل على فهم مراده من الصلاة الشرعية ، وإطلاق الركن على ذلك ؛ لكونه جزءًا ، والشرط على ما عداه من اصطلاح الفقهاء مستندًا إلى اللغة ، ثم إن أجزاء الصلاة تنقسم إلى واجب ، وغير واجب ، فخص الفقهاء اسم الركن بالواجب ؛ لأنه الذي لا بد منه ، وإذا قام الدليل على أن الثلاثة عشر المذكورة واجبة ، وأنها أجزاء داخلة في الحقيقة ، وأن غيرها ليس كذلك علمت انحصار الأركان في ثلاثة عشر ، كما قال المصنف .

قال: (النية):

النية للصلا

لأنها معتبرة مع العبادة ، مقارنة لأولها ٥٠ والشرع شديد الاعتناء بها .

⁽١) قوله: (وقيل) ليست في: م.

⁽٢) انظر: الشرح الكبير، ١/ ٤٦٠؛ تهذيب الأسهاء واللغات، ٣/ ١٢٦؛ المجموع المذهب، ١/ ٢٥٩.

⁽٣) ذهب النووي-رحمه الله- إلى أن ترك المفسدات لا يسمى شرطًا ، وإنها هو من مبطلات الصلاة كقطع النية وغير ذلك . وقال : لا تسمى شروطًا لا في اصطلاح أهل الأصول ولا في اصطلاح الفقهاء وإن أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازًا لمشاركتها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله . المجموع، ٣ / ٤٩٣ . وكذا قال الشارح (السبكي)، وسيأتي كلامه ص .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢ / ١١١ ؛ الشرح الكبير ، ١ / ٤٦٣ ؛ روضة الطالبين ، ١ / ٢٢٤ .

وقيل: شرط "؛ لأنه ينوي الصلاة ، فلو كانت ركنًا لكانت منوية ، واحتاجت إلى نية أخرى.

[ت ٥٦/أ]

والجواب /: أن المنوى بها ما عداها.

أما وجوبها ، فدليله : النص فه والإجماع ...

قال : (فإن صَلَّى فرضًا وَجَبَ قصدُ فعله وتعيينُه) :

أي فعل الصلاة، وتعيينها من ظهر أو عصر؛ لتتميز بالأول عن سائر الأفعال، وبالثاني عن سائر الصلوات، فإن النية شرعت لتمييز العبادة عن العادة كما في القسم الأول"، أو لتمييز مراتب العبادة بعضها عن بعض كما في

⁽١) التحقيق ، ص ١٩٦ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٦١ .

⁽۲) قال تعالى: ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ قال البخوي في التهذيب ، ۲ / ۲۷ ، والإخلاص هو النية. وحديث: « إنها الأعهال بالنيات » ، رواه البخاري (رقم ۱) ، ومسلم (رقم (۱۹۰۷) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وانظر: البيان، ۲ / ۱٦٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٢ .

⁽٣) الإجماع ، ابن المنذر ، ص ١٧ ؛ المجموع ، ٣ / ٢٤٣ .

⁽٤) ظاهر كلام بعض الفقهاء أن الصلاة لا تحتاج إلى نية تمييز بين العبادة والعادة ؛ لأن الصلاة لا تكون في هيئتها إلا عبادة ، وإنها يحتاج إلى نية التمييز هذه في الاغتسال والمكث في المسجد ونحو ذلك ما قد يكون عادة أو عبادة . قال السيوطي في الأشباه والنظائر ، ص ٤٦ : «كل من الوضوء والغسل والصلاة والصوم ونحوها قد يكون فرضًا ونذرًا ونفلاً ، والتيمم قد يكون عن الحدث أو الجنابة ، وصورته واحدة ، فشرعت النية ؛ لتمييز رتب العبادات بعضها من بعض » .

وانظر: الأشباه والنظائر ، ابن السبكي ، ١/ ٥٧ ؛ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ص ٢٦ .

الثاني ، وفيها سيأتي ، وإنها شرحناه بذلك ولم نجعل الضمير عائدًا على الفرض ؛ لأنه متى قصد فعل الفرض حصلت نية الفرضية ، فلا يحسن معه ذكرها بعد ، ولا حكاية الخلاف فيها ، وعبارة «المحرر» أبين في ذلك، فإنه قال: «إن كانت الصلاة فريضة ، فيجب قصد فعلها وتعيينها» (")، فالضمير في كلامه عائد على الصلاة .

واعلم أن القصد أمر زائد على حضور المنوي في الذهن ، فطريق المصلي أن يحضر الصلاة في ذهنه أولاً ، ثم يقصد فعلها ، ولا يكفي أن يطابق التكبير حضورها في الذهن من غير قصد أنه يفعلها ".

قال: (والأصح: وجوب نية الفرضية):

لتتميز عن ظُهْر الصبي ، وقيل : لا ؛ لأن الظهر في حق هذا لا يكون إلا فرضًا، وهذان التعليلان يقتضيان أن الخلاف " مختص بالبالغ ، وأن المراد بالفرضية كونها لازمة على المصلي بعينه ، فأما اختصاص الخلاف بالبالغ فهو الظاهر ، ولذلك قوى ابن الصباغ الوجه الثاني ، بأن الصبي إذا صلى ، ثم بلغ ، أجزأه ، وإن لم يكن

⁽۱) المجموع المذهب ، ١/ ٢٦٠؛ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ص ٤٦ ؛ وانظر : التهذيب ، ٢ / ٧٣ ؛ بحر المذهب ، ٢ / ١٠٨ وقال ابن السبكي في الأشباه والنظائر ، ١ / ٥٦ : « قاعدة اللفظ في النية ، وقد ذكرها الشيخ الإمام الوالد رحمه الله في باب التيمم من شرح المنهاج» .

⁽٢) المحرر ، ص ٣٠، وهذا هو مراد المصنف فإنه بيّن في المجموع ، ٣/ ٢٤٥ ، أن من أراد فريضة وجب عليه قصد أمرين بلا خلاف ، أحدهما : فعل الصلاة تمتاز عن سائر الأفعال ، ولا يكفي إحضار نفس الصلاة بالبال غافلاً عن الفعل . والثاني : تعيين الصلاة المأتي بها هل هي ظهر أم عصر أو غيرهما .

⁽٣) انظر: المجموع، ٣/ ٢٤٤.

⁽٤) في ع: أن الحكم. والمثبت هو ما يدل عليه السياق.

نوى الفرضية ؛ ولأجل ذلك نقل النووي عنه وعن غيره أن الصبي / لا ينوي [م٥٥/أ] الفرضية "، وأما نقل ابن الرفعة عن ابن الصباغ خلاف ذلك فقد كشفت الموضع الذي نسبه إليه ، فلم أر فيه إلا أنه ينوي صلاة الوقت ، والرافعي ادعى أن الأئمة أطلقوا الوجهين ، ولم يفرقوا بين الصبي والبالغ ، ورتب على ذلك سؤالاً "، وتبعه المصنف في «الروضة» على ما ادعاه ؛ لكنه في «شرح المهذب» ضَعَّفه ، وقال : "إن

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٤٦.

⁽٢) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ : « التعرض للفرضية في اشتراطه وجهان أداء كانت الفريضة أو قضاء . أحدهما : لا يشترط لأن الشافعي قال في الصبي يصلي شم يبلغ في آخر الوقت يجزيه، ولو كانت نية الفرض مشروطة لما أجزأه ذلك ، لأنه لم ينو الفرضية . وأظهرهما عند الأكثرين : تشرط بأن الظهر قد يوجد من الصبي وعمن صلى منفردا ثم أعاده في الجهاعة ولا يكون فرضاً فوجب التمييز . ولك أن تقول قولنا : المصلي ينوي الفرضية إما أن يعني بالفرضية في هذا المقام كونها لازمة على المصلي لعينه ، أو كونها من الصلوات اللازمة مع أهل الكهال أو شيئاً آخر . إن عنينا به شيئاً آخر فلنلخصه أو لا ثم لنبحث عن لزومه ، وإن عنينا الأول وجب أن لا ينوي الصبي الفريضة بلا خلاف ولم يفرق الأثمة بين الصبي والبالغ بل أطلقوا الوجهين ، وأيضاً فإنهم قالوا فيمن صلى منفرداً شم أدرك جماعة : الصحيح أنه ينوي الفرض بالثاني وهو غير لازم عليه . وإن عنينا الثاني : فمن تعرض للظهر والعصر فقد تعرض لإحدى الصلوات اللازمة على أهل الكهال ، وكونها ظهراً أخص من كرنها صلاة لازمة عليهم فالتعرض للأخص يغني عن التعرض للأعم ، ولهذا كان التعرض للصلاة مننا عن التعرض للعبادة ونحوها من الأوصاف ، وبهذا البحث يضعف ما ذكر في توجيه الوجهين».

⁽٣) روضة الطالبين ، ١ / ٢٢٦ ، وقال إن اعتبار الفرضية شرط على الأصح عند الأكثرين سواء أكان الناوى بالغًا أم صبيًا .

الصواب أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفرضية» "، وما ذكره صحيح إلا أنه يشكل على من يقول بأن من صَلَّى منفردًا ، ثم أدرك جماعة أنه ينوي الفرضية ، وتقع نفلاً وهو المرجح عندهم".

وجوابه: أن يحمل ذلك على أنه ينوي إعادة الصلاة المفروضة ؛ لا أن "الإعادة فرضٌ ، ولعلنا نتعرض لذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

العبادات ثلاثة أقسام ":

قسمٌ يفتقر إلى نية الفعل دون الوجوب والتعيين ، وهو الحج والعمرة والطهارة ؛ لأنه لو نوى النفل انصرف إلى الواجب ، أي : إذا كان الواجب مستقرًا في ذمته ".

وقسمٌ يفتقر إلى نية الفعل والوجوب من غير تعيين كالزكاة والكفارة.

وقسمٌ يفتقر™ إلى / نية الفعل والتعيين وفي الوجوب وجهان ، وهو الصلاة اع^مأاً والصوم.

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٤٦.

⁽٢) انظر: التهذيب، ٢ / ٧٣؛ البيان، ٢ / ١٦١.

⁽٣) في ع، م: لأن.

⁽٤) الحاوي الكبير ، ٢ / ٩٢ ؛ بحر المذهب ، ٢ / ١٠٩ ؛ المجموع المذهب ، ١/ ٢٦٤ ؛ المجموع ، الماوي الكبير ، ٢ ؛ الأشباه والنظائر ، ابن السبكي ، ١/ ٩٣ .

⁽٥) قوله: (أي إذا ... ذمته) ليست في : ع ، ت .

⁽٦) قوله: (يفتقر) ليست في: ع.

وقد ذكر أصحابنا في كتاب الجنائز: أن نية الفرضية في صلاة الجنازة كنية الفرضية هنا ، ومقتضى قول من قال إنها لا تقع إلا فرضًا أنها لا تحتاج إلى نية الفرضية، كما في الحج، ولكن الأصح: أنها قد تقع نفلاً كما سنبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

[ت ٦٥/ب]

قال: (دون الإضافة / إلى الله تعالى):

لأن العبادة لا تكون إلا لله ، فنية العبادة متضمنة لذلك ، ودون عدد الركعات على الأصح ("، لكن متى نوى الظهر ثلاثًا أو خمسًا لم تنعقد" .

قال: (وأنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه):

هذه المسألة لها صور:

إحداها: أن ينوي الأداء في وقت القضاء عالًا بالحال ، فلا يصح بلا خلاف "، لتلاعبه. قاله الإمام في المواقيت ".

الثانية: ظَنَّ خروج الوقت، فصلى بنية القضاء، ثم بان أنه باقٍ، فيجزئه بلا خلاف على ما ادعاه القاضي أبو الطيب وغيره "، لكن غيرهم حكى في اشتراط نية الأداء وجهين، ومقتضى ذلك أن يأتي في هذه الصورة خلاف، وكذلك لو لم ينو

⁽١) البيان ، ٢/ ١٦١ - ١٦١ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٦ ؛ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٠٨ .

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ٧٣؛ التحقيق ، ص ١٩٦؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٧ .

⁽٣) بلا خلاف في المذهب ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٧ ؛ وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٢٦٨ .

⁽٤) قاله إمام الحرمين في مواقيت الصلاة من كتابه: نهاية المطلب ، ٢/ ٢٠ ، ولفظه: « لم تصح الصلاة أصلاً » . وانظر: المجموع ٣/ ٢٤٧ .

⁽٥) كابن الصباغ في الشامل . انظر : المجموع ٣ / ٢٤٦ .

باب صفة الصلاة _______

شيئًا منهما ، والمشهور الصحة ؛ لأن الوقت يغني عن تعيين الأداء ".

الثالثة: ظَنَّ بقاء الوقت لغيم ونحوه ، وصَلَّى بنية الأداء ، ثم تبين أنه صَلَّى في غير الوقت، فنص الشافعي على الإجزاء وكذلك لو لم ينو أداء ولا قضاء " ، وفيها وجه مشهور أن نية القضاء شرطٌ ، فعلى هذه الصورة والتي قبلها يحمل كلام الكتاب ".

ومن ذلك تعلم أن في نية الأداء والقضاء ثلاثة أوجه: لا يشترطان ، وهو الأصح . أو يشترط القضاء فقط . أو يشترطان وهو أبعدهما. وفي المسألة وجه رابع: أنه إن كان عليه فائتة اشترط في المؤداة نية " الأداء ، وإلا فلا" .

هذا كله في نية الأداء والقضاء الاصطلاحي ، أما بالتفسير اللغوي فلا يضر إيقاع أحدهما موضع الآخر ".

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٤٦ . وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٢٦٨ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ١/ ٤٦٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٦ .

⁽٣) وقد صرح النووي في المجموع ، ٣ / ٢٤٧ بأن هذا مراد الأصحاب في كلامهم وقولهم القضاء بنية الأداء وعكسه ، وأوضح أن المراد عندهم من نوى ذلك وهو جاهل حقيقة الوقت بسبب الغيم ونحوه كما في الصورتين المذكورتين عن القاضي أبي الطيب ونص الشافعي .

⁽٤) قوله: (نية) ليست في: م.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢٤٦ ؛ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٧٤ .

⁽٦) لأنها في اللغة بمعنى واحد. قال الفيومي في المصباح المنير ، ص ١٩٣ مادة (قضى): «قضيت الحج والدين: أديته قال تعالى (فإذا قضيتم مناسككم) أي أديتموها ، فالقضاء هنا بمعنى الأداء كما في قوله تعالى: (فإذا قضيتم الصلاة) أي أديتموها . واستعمل العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها المحدود شرعاً ، والأداء إذا فعلت في الوقت المحدود، وهو مخالف للوضع اللغوي ، لكنه اصطلاح للتمييز بين الوقتين» . وقال الغزالي في الوسيط، ١ / ٢٠٨: «الأداء قد يعبر به عن القضاء».

قال: (والنفل ذو الوقت أو السَّبب كالفرض فيها سبق):

أي في نية فعل الصلاة والتعيين؛ لكونها وترًا ، أو ضحى ، أو سنة الظهر التي قبلها ، / أو التي بعدها ، أو سُنَّة العصر ، أو سنة الصبح ، أو ركعتي الفجر نن ، أو [م ٥٠/ب] الفطر، أو الأضحى نن أو الكسوف ، أو الاستسقاء ، وقيل : يكفي فيها سوى ركعتى الفجر ننة أصل الصلاة نن .

وإذا أوتر بأكثر من ركعة بتسليمة ، نوى بالجميع الوتر ، وإن كان بتسليمتين نوى بكل تسليمة ركعتين من الوتر على الأصح ، وقيل : ينوي بها قبل الأخيرة صلاة الليل ، وقيل: سنة الوتر ، وقيل : مقدمته ، والخلاف في الأولوية دون الاشتراط .

ويندرج في قول المصنف: (ذو السبب) تحية المسجد ، لكن ابن الرفعة قال: لا شك أنها تحصل بنية مطلق الصلاة ؛ لأن المقصود منها شغل البقعة ، فإن أراد أن مقصود التحية تحصل به ، فصحيح ؛ لأنه يحصل بكل صلاة من فرض أو راتبة أو غيرهما ، وإن أراد أنه يثاب عليها ثواب من قصد التحية ، فممنوع ، فإنها الأعمال

⁽١) قوله: (سنة الصبح أو ركعتي الفجر) هما بمعنى واحد، إلا أن يكون مراده بسنة الصبح صلاة الضحى.

⁽٢) صلاة عيد الفطر ، وصلاة عيد الأضحى سنة على المذهب.

⁽٣) قوله: (الفجر) ليست في: م.

⁽٤) استثنى سنة الفجر لتأكدها فالتحقت بالفرائض. وهو وجه ضعيف انظر: المحرر، ص ٣١؛ المجموع، ٣/ ٢٤٧.

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٦٩ ؛ التحقيق ، ص ١٩٧ ؛ المجموع ،٣/ ٢٤٧ .

باب صفة الصلاة ______

بالنيات .

قال: (وفي نية النفلية):

أي في النفل المذكور .

(وجهان قلت : الأصح لا تشترط نية النفلية ، والله أعلم) .

هو كما قال ؛ لعدم المعنى الذي علل به الاشتراط في الفرضية ".

قال: (ويكفى في النفل المطلق)

وهو الذي ليس له وقت ولا سبب

(نية فعل الصلاة)

لأنها أدنى درجات الصلاة ، ولا تشترط فيه نية عدد ، فإذا أطلق فله أن يصلي ما شاء ، وسيأتي في بابه "، وللرافعي احتمال في إجراء الخلاف في اشتراط نية النفلية فيه ".

قال: (والنية بالقلب) /

لأنها القصد"، فلا يكفي النطق مع / غفلته "، ولا يضر عدم النطق بها فيه ، اع ١٥٨٠]

(١) المجموع ، ٣/ ٢٤٨ ؛ وانظر : الوجيز ، ص ٥٦ .

⁽۲) ص ۲۵۰ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٦٩ .

⁽٤) البيان ، ٢ / ١٦٠ ؛ المجموع ، ٣ / ٢٤٤ .

⁽٥) بحر المذهب ، ٢/ ١٠٧ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٢٨ .

ولا النطق بخلافه ، كما إذا قصد الظهر ، وسبق لسانه إلى العصر " .

(ويندب النطق)

يعني بها

(قبيل التكبير)

وقيل: يجب. وهو بعيد".

قال: (الثاني: تكبيرة الإحرام)

تكبيرة الإحرام ركم

لقوله على: « مفتاح الصلاة الطُّهُور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ٣٠

⁽١) انعقدت صلاة الظهر ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٣.

⁽۲) فلو نوى بقلبه ولم يتلفظ بلسانه لم يجزه عند الزبيري من الأصحاب تعلقًا بكلام للشافعي، تأوله على وجوب النطق وجوب النطق بتكبيرة الإحرام، ولأن النية من أعال القلب فلم تفتقر إلى غيره من الجوارح. الحاوي الكبير، بتكبيرة الإحرام، ولأن النية من أعال القلب فلم تفتقر إلى غيره من الجوارح. الحاوي الكبير، ٢/ ١٩٠ البيان، ٢/ ١٦٠؛ المجموع، ٣/ ٣٤٣. والتلفظ بالنية محل خلاف مشهور بين المشافعية وغيرهم، وقد حكى الأصحاب من المذهب الشافعي الإجماع على أن التلفظ بها دون نية القلب لا يكفي وأن الصلاة لا تنعقد إجماعًا. وانظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ص ٨٣، حيث نقل فيه السيوطي عن السبكي كلامًا في هذا المعنى.

⁽٣) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، رقم ٣ ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، رقم ٢٦ ؛ ورواه ابن ماجة ، كتاب الطهارة وسننها ، باب مفتاح الصلاة الطهور ، رقم ٢٧٥ ، وأحمد في مسنده ، رقم ٢٠٠٩ ؛ والدارمي في سننه، كتاب الطهارة ، باب مفتاح الصلاة الطهور ، رقم ٢٨٥ ؛ ورواه الشافعي في الأم ، ٢ / ٢٢٦ ، وفي مسنده ، ١ / ٢٢٢ ، رقم ١٣٨ .

باب صفة الصلاة _______

حكم جماعة من الحفاظ بصحته "، وقال الترمذي في باب مفتاح الصلاة الطهور: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن "؛ ولقوله وقي حديث الأعرابي: «إذا قمت إلى الصلاة فكبّر » متفق عليه ".

قال: (ويتعين على القادر: «الله أكبر»)

لأنه التكبير المأثور على ألسنة السَّلف والخلف ؛ ولقوله ﷺ : « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري "، وفي وجهٍ شاذً : يجزئ الرحمن أو الرحيم أكبر ".

قال: (ولا تَضرُّ زيادةٌ لا تمنع الاسم، كالله الأكبر)

لأنه أتى به ، وزيادة لا تحيل المعنى ١٠٠ فكان كما لو قال : الله أكبر كبيرًا ، وفي

⁽۱) وقد بين الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها ، رقم ٢٣٨ أن العمل عليه من أصحاب النبي ومن بعدهم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وصححه النووي في المجموع ، ٣/ ٢٥٢ ، والصنعاني في سبل السلام ، ١/ ٢٩٢ ، وأورد الشوكاني في نيل الأوطار ، ٢/ ٢٠١ تضعيف بعض العلماء له ، وذكر بعض طرقه ، ثم قال : « وهذه الطرق يقوي بعضها بعضًا فيصلح الحديث للاحتجاج به » وانظر : نصب الراية ، ١/ ٢٣٢ .

⁽٢) قاله في سننه ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، رقم ٣.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات ، رقم ٣٩٧، ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، رقم ٣٩٧، وليس فيهما التصريح بكونه أعرابيا ، ولفظهما (رجل).

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، رقم ٦٣١.

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥٥ .

⁽٦) الأم، ٢/ ٢٢٧؟ بحر المذهب، ٢/ ١١٦؟ المحرر، ص٣١؛ المهذب، ١/ ٢٣٨.

قول غريب: يضر ".

قال: (وكذا: الله الجليل أكبر، في الأصح)

وكذا: الله عز وجل أكبر، ونحو ذلك من الصفات التي لا يطول بها الفصل؟ لما سبق، فلو طال لم يجز قطعًا ".

قال: (لا: أَكْبَرُ الله ، على الصحيح)

وكذلك: الأكبر الله "، كذلك نص عليه هنا ، ونص على أنه لو قال في آخر الصلاة: (عليكم السلام) لم يجزئه "، فقيل: قولان بالنقل والتخريج، والجمهور

⁽١) فلا تنعقد به الصلاة ، والمذهب الصحيح أنها تنعقد . المجموع ، ٣/ ٢٥٤ ؛ وانظر: الأم ، ٢ / ٢٢٧؛ الحاوى الكبير ، ٢/ ٩٣.

⁽٢) كقوله: الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر لم يجزه بلا خلاف في المذهب، لخروجه عن اسم التكبير. الشرح الكبير، ١/ ٤٧٣؛ المجموع، ٣/ ٢٥٥. وانظر: الحاوي الكبير، ٢/ ٩٤؛ بحر المذهب، ٢/ ١١٨.

⁽٣) بحر المذهب ، ٢ / ١١٨ ؛ المحرر ، ص ٣١ ، وعلل الماوردي عدم صحة قوله (أكبر الله) في الحاوي الكبر ، ٢/ ٩٥ بأنه: لا يكون كلامًا مفهومًا .

⁽٤) وكذا نقل عنه النووي في المجموع ، ٣ / ٢٥٥ ولم أجده في الأم ، وإنها قال فيه ، ٢ / ٢٢٨ أنه لو قال : الكبير الله ، لم يكن داخلاً في الصلاة بهذا اللفظ " . وكلام الروياني في بحر المذهب ، ٢ / ١١٩ يدل على ما ذكرت ، فإنه قال : « لو قال الكبير الله ، قال في الأم : لم أره داخلاً في السعلاة . ولا يختلف المذهب فيه ، ولو قال : الأكبر الله أو أكبر الله هل تنعقد صلاته ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال: تنعقد ، وهذا هو المذهب لأن الشافعي رضي الله عنه فرض هذه المسألة فيه إذا قال : الكبير الله ، فلو كان قوله ، أكبر الله لا يجوز لكان يفرض فيه المسألة لأنه موضع الإشكال ، وقال ابن سريج وغيره من أصحابنا : لا يجوز ، وهذا أشبه بمذهب الشافعي في الأم ... » . وفي البيان ، ٢ / ١٦٨ : «قال المسعودي : نص الشافعي أنه لو قال : الأكبر الله ... لا يجزئه ، ونص لو قال : عليكم السلام ... أجزأه » ولكن قال في بحر المذهب : ٢ / ١١٩ : « وفي هذا النص الصريح نظر » ولا أدري هل النظر في صحة نسبته للإمام ، أم في صحة الحكم ؟ .

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

فَرَّقُوا بأن ذلك يسمى تسليمًا ، وهذا لا يسمى تكبيرًا ، وقيل : يجزئه في: الأكبر الله ، ولا يجزئه في : أكْبَرُ الله. "

[م ٥٥/أ]

قال: / (ومن عَجَزَ)

أي عن النطق بالعربية ، ولم يقدر على التعلم بأن كان لسانه لا يطاوعه ، أو كان في معنى العاجز ، كما سيأتي .

قال: (تَرْجَمَ)

بأيِّ لسانٍ كان ، وفي وجهٍ يُقَدِّم السُّريانية والعِبرانية والفارسية على غيرها لمن أحسنها ، ثم اختلفوا فقيل: يقدمان على الفارسية ؛ لإنزال الكتب بها ، وقيل تقدم الفارسية ؛ لأنها أقرب إلى لسان العربية ، والأصح أنه يتخير بين الجميع ، ويتخير في سائر اللغات بلا خلاف ، ولا قضاء عليه ، أما العاجز لخرس أو نحوه فيجب عليه أن يُحرِّك لسانه وشفتيه ولهاته بالتكبير قدر إمكانه ، وهكذا التشهد والسلام ، وللإمام في وجوب تحريك اللسان احتمالٌ ؛ لأنه ليس جزءًا من القراءة ، والسلام ، والسلام ، واللامام في وجوب تحريك اللسان احتمالٌ ؛ لأنه ليس جزءًا من القراءة ، والسلام ، والسلام ، واللامام في وجوب تحريك اللسان احتمالٌ ؛ لأنه ليس جزءًا من القراءة ، والسلام ، والسلام ، والله من القراءة ، والسلام ، والله من القراءة ، والسلام ، والله من القراءة ، والسلام ، والله وله والسلام ، والله والله

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٤٧٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥٥ ؛ وانظر: الوجيز ، ص٥٦ ؛ التهذيب ، ٢/ ٨٠ .

⁽٢) الأم ، ٢ / ٢٢٧ ؛ مختصر المزني ، ص ٢٥ ؛ التحقيق ، ص ١٩٨ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٢٥٦ ؛ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٩٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٢٢ .

⁽٥) الأم، ٢/ ٢٢٨؛ بحر المذهب، ٢/ ١٢٠؛ التهذيب، ٣/ ٨١؛ المهذب، ١/ ٢٣٨.

⁽٦) نهاية المطلب ، ١٤٩/٢ .

ولا قضاء في شيء من هذه الأحوال".

قال : (وَوَجَبِ التعلُّم)

للتكبير بالعربية"

(إن قدر)

كسائر فروض الصلاة.

ولو كان في موضع لا يجد فيه من يعلمه لزمه السير إليه في الأصح . وقيل : تكفيه الترجمة في هذه الحالة كالتيمم .

والفرق أن هذا يتعلم كلمة واحدة ينتفع بها طول عمره ، بخلاف التيمم ". ولا يجوز الاقتصار على الترجمة في أول الوقت إذا قدر على التعلم والإتيان بها في آخر الوقت.

فإن أخّر مع القدرة ، وضاق الوقت ، ولم يتعلم ، فلا بد من الصلاة بالترجمة ؛ لحرمة الوقت ، ثم يقضي .

وفي وجه ضعيف: لا يجب القضاء ، لو لم يجد من يعلمه ، أو وجد ، ولكن كان ما أدركه من الوقت قليلاً لا يمكنه التعلم فيه ، أو واسعًا ، ولكن لبلادة ذهنه لا يتعلم إلا في أكثر منه ، فهو في هذه الأحوال كالعاجز ، فيصلي بالترجمة ولا قضاء ".

⁽١) قوله: (ولا قضاء في ... الأحوال) ليست في :ع.

⁽٢) الأم، ٢ / ٢٢٧ ؛ مختصر المزني ، ص ٢٥ ؛ التنبيه ، ص ٣٠ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٧٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥٧ ؛ وانظر : الوجيز ، ص ٥٧ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ١/ ٤٧٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥٧ ؛ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٢٣ .

ويجب الاحتراز في التكبير عن وقفه بين كلمتيه ، وعن زيادة تُغير المعنى كمد الهمزة من الله" ، أو زيادة واو بعدها به " ، أو إشباع حركة الباء من أكبر ، فيحدث بعدها ألفاً ٣٠٠.

وتجب فيه وفي سائر الأقوال الواجبة أن تكون بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع ، ولا مانع من لغط وغيره " .

ويجب أن يُكَبِّر قائمًا ، حيث يجب القيام ، فلو وقع حرف من تكبيرته في غير القيام لم يصح مسبوقًا كان أو غيره ٥٠٠ ، وسيأتي حد القيام ١٠٠٠.

فرع: / الترجمة بغير العربية في مسائل:

منها: ما يجوز قطعًا ، ومنها: ما يمنع قطعًا ، ومنها: ما فيه خلاف .

وأذكر هنا ما يحضرني منها ، فمن ذلك : تكبيرة الإحرام ، والتشهد " ،

(١) فيكون استفهاماً فلا تنعقد التكبيرة . الشرح الكبير ، ١ / ٤٧٤ .

[1/09]

⁽٢) فلا ينعقد التكبير لتعطيله المعنى . الشرح الكبير ، ١ / ٤٧٤ .

⁽٣) فتكون أكبار ، جمع كبر وهو الطبل ، فلا يجوز ولا تنعقد ، الشرح الكبير ، ١ / ٤٧٤ ؛ المجموع ، ٣ /

⁽٤) التحقيق ، ص١٩٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥٨ .

⁽٥) ولا خلاف أنها لا تنعقد فرضًا ، وفي انعقادها نفلاً خلاف ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥٨ ؛ وانظر : الأم ، ٢/ ٢٢٨ ؛ الشرح الكبير، ٢/ ٤٧١ .

⁽٦) ص٣٥٣، وانظر حده في: المجموع ٣/ ٢٥٩.

⁽V) التشهد الأخير كما في المجموع ، ٣/ ٢٦١.

والصلاة على النبي على فيه ، وعلى الآل إذا أوجبناها ، تجوز للعاجز "دون القادر ". ومنها: الفاتحة ، وسائر القرآن " ، لا تجوز ترجمته لقادر ولا لعاجز لما فيه من الإعجاز " ، وكذا الدعاء الذي ليس بمأثور ، ولا يجوز أن يدعو به بغير العربية في الصلاة بلا خلاف ، وتبطل به " .

ومنها: الأدعية المأثورة ، الأصح جواز ترجمتها للعاجز دون القادر ، وقيل: يجوز لهما ، وقيل: لا يجوز لهما ، فحيث قلنا: لا يجوز ، فَتَرْجَم بطلت صلاته ".

ومنها: سائر الأذكار كالتشهد الأول ، والقنوت وغيرهما مما / ليس بواجب ، [م٥٥٠ ب والصحيح جوازه للعاجز دون القادر ، وقيل: هي كالدعاء المأثور ، وقيل: يترجم العاجز لما يجبر بالسجود دون غيره ٠٠٠٠٠٠

ومنها: كلمة الإسلام تجوز للعاجز قطعًا، وفي القادر وجهان: أصحها أنه يصح إسلامه بسائر " اللغات ".

⁽١) العاجز عن العربية.

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٦١.

⁽٣) في ع: وقراءة القرآن.

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٢٦٠.

⁽٥) بخلاف ما لو اخترع دعوة بالعربية فإنه يجوز في المذهب بلا خلاف. المجموع ٣٠ / ٢٦١.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٢٦١.

⁽V) المجموع ، ٣/ ٢٦١.

⁽٨) في ت : بجميع .

⁽P) ILAAGS, 7/ 177.

ومنها: لفظ التزويج والإنكاح ، الأصح الانعقاد بالترجمة للعاجز والقادر ، وقيل: لا يجوز لهما ، وقيل: يجوز للعاجز دون القادر .

ومنها: الأذان، أطلق الشيخ أبو حامد أنه لا يجوز بغير العربية.

وقال الماوردي : «إن كان يؤذن لنفسه ، لم يجز للقادر ، كأركان الصلاة ، ويجوز للعاجز، وعليه أن يتعلم ، وإن كان يؤذن للجماعة ،لم يجز مطلقًا ؛ لأن غيره قد يحسن » ".

قلت : وينبغي أن يُبنى على أنه سُنَّة أو فرض كفاية ، فإن قلنا : سنة ، فهو كأذكار الصلاة ، ويتجه أن يجري فيه الخلاف الذي فيها ، وإن قلنا : فرض كفاية ، وقام به غيره ، فكذلك ، وإلا فينبغي أن يجوز للعاجز قطعًا كالتكبير .

ومنها: البيع، وسائر العقود، يجوز بالترجمة للعاجز والقادر.

وإذا تأملت لم يخف عليك الفرق بين هذه المسائل.

قال : (ويُسَنُّ رفع يديه في تكبيره)

لأن «النبي ه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه». رواه البخاري

⁽١) في ت : كأذكار . (لعله الصواب) .

⁽٢) الحاوى الكبير، ٢/ ٥٨.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٣٦.

ومسلم "، وأجمع العلماء عليه" ، وقال أبو الحسن أحمد بن سيَّار المروزي" من متقدمي أصحابنا أصحاب الوجوه: «رفعهما واجب في تكبيرة الإحرام ، لا تصح الصلاة إلا به » ، وهذا شاذٌ بمرّة عن من قبله ومن بعده".

قال: (حذو منكبيه)

للحديث ، صح من طريق ابن عمر ، وأبي حميد ، ومالك بن الحويرث ،

(۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح رقم ٧٣٥؟ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع التكبيرة ، رقم ٩٠٠ ، ولفظه في مسلم : « إذا قام للصلاة ... » الحديث . كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنها.

⁽٢) أجمع العلماء على رفع اليدين ، واختلفوا في حكمه وصفته ، قال ابن المنذر في الإجماع ، ص ١٧ : «أجمعوا على أن النبي الله كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة » ؛ المجموع ، ٣ / ٢٦٤ .

⁽٣) هو: أبو الحسن أحمد بن سَيّار بن أيوب المروزي، إمام أهل الحديث في بلده ، ومن أعلام الشافعية أصحاب الوجوه ، وكان يرى وجوب رفع اليدين في تكبيرة الإحرام ، ويشبه بابن المبارك . توفي بمرو سنة ٢٦٨هـ . من مصنفاته : تاريخ مرو وغيرها .

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/١١٣؛ سير أعلام النبلاء ، ١١/ ٢٠٩ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن كثير ، ١/ ١٦٧.

⁽³⁾ ILAACE , 7 / 377.

⁽٥) الحديث الدال على أن النبي الله كان يجعل يديه حذو منكبيه ثابت من: حديث ابن عمر رضي الله عنها وتقدم تخريجه قريبًا. وحديث أبي حميد الساعدي رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ ولفظه: « رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه ». وحديث مالك بن الحويرث لم أجده في الدلالة على جعل اليدين حذاء المنكبين وإنها فيه الرفع فقط في بعض الروايات ولفظه: «عن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ثم رفع يديه ... وحَدّث أن رسول الله كان يفعل هكذا » رواه مسلم وروى أيضًا في صحيحه بعده ما يدل على رفع اليدين حذاء الأذنين ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ، رقم ٣٩١ ، ولفظه: أن رسول الله كان إذا كبر رفع يديه حتى يجاذي بها أذنيه » الحديث . وكذا قال النووي في المجموع ، ٣ / ٢٦٥ .

اب صفة الصلاة ______اه ٣٤٥

وهو أصح إسنادًا، وأكثر رواةً مِنْ رواية من روى «حتى يحاذي / بهما أُذُنيه» ، وإن [ت٢٠/١] كانت صحبحة ··· .

والمراد بحذو منكبيه: أن تحاذي راحتاه منكبيه ، وإبهاماه شحمتي أُذُنيه ، وأصابعه أعلا أذنيه "، ونُقل عن الشافعي أنه جمع بين الروايات على هذا "، وحكاية

⁽۱) حدیث «حتی یجاذی بهما أذنیه»: رواه مسلم في صحیحه عن مالك بن الحویرث وتقدم في الهامش السابق تخریجه. وهو ثابت أیضاً من حدیث وائل بن حجر في صحیح مسلم، كتاب الصلاة، باب وضع یده الیمنی علی الیسری ... رقم ۲۰۱، ولفظه: عن وائل بن حُجْر «أنه رأی النبي گرفع یدیه عین دخل في الصلاة كبر وصفها حیال أذنیه» الحدیث . لكن الحدیث الدال علی جعل الیدین حذو المنكبین أكثر رواة كها قال الشارح: فقد رواه ابن عمر رضي الله عنها (البخاري، ۷۳۵؛ ومسلم، ۱۹۳) وأبو حمید الساعدي (البخاري، ۸۲۸)؛ وعلی بن أبي طالب (الترمذي، ۳۲۳؛ وأبو داود، ۱۸۳۷؛ وابن ماجة، ۵۲۸) ووائل بن حجر (أحمد ۱۸۳۷؛ وابن ماجة، ۵۲۸) ووائل بن حجر (أحمد ۱۸۳۷) وغیرهم، قال الشافعي في الأم، ۲/ ۲۳۸: «روی هذا سوی ابن عمر اثنا عشر رجلاً عن النبي گه»، وقال النووي في المجموع، ۳/ ۲۵۰: «المذهب الرفع حذو المنكبین كها قدمناه، ورجحه الشافعي والأصحاب بأنه أصح إسنادًا وأكثر روایة، لأن الروایة اختلفت عمن روی إلی عاذاة الأذنین بخلاف من روی حذو المنكبین».

⁽٢) التحقيق، ص ١٩٩؛ المجموع، ٣/ ٢٦٤.

⁽٣) نقل في البيان ، ٢ / ١٧٣ عن الشافعي قوله : «أما رواية ابن عمر فأراد انه رفع الكف إلى المنكب ، وأما رواية وائل بن حجر : فأراد أنه رفع أطراف الأصابع إلى أذنيه . وأما روايته الأخرى : أنه رجع إليهم وهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم فإنها كان رجع إليهم في الشتاء وكانت عليهم برانس وثياب الصوف الثقال فلم يمكنهم أن يرفعوا أيديهم إلى المناكب لثقل ما عليهم فرفعوا إلى صدورهم » وانظر : بحر المذهب ، ٢ / ١٢٦ ؛ الشرح الكبير ، ٤٧٦ ؛ المجموع ، ٣ / ٢٦٤ .

الغزالي في ذلك ثلاثة أقوال: منكرة ١٠٠٠.

قال: (والأصح رفعه مع ابتدائه)

أي ابتداؤه مع ابتداء التكبير ، ولا استحباب في الانتهاء ، فإنْ فَرَغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الآخر ، وإن فرغ منهما حَطَّ يديه ، ولم يستدم الرفع ، والحديث المذكور يشهد له ، وقال الرافعي : إن الأكثرين على ترجيحه" ، ولذلك صححه في «المحرر»". قلت : وليس في ذلك بيان أنه إذا فرغ من الرفع قبل تمام التكبير هل يقر يديه مرفوعتين حتى يفرغ [من] التكبير أو يرسلهما؟ .

والوجه الثاني: صححه النووي"، ونقله عن نصه في «الأم» صريحًا"، وجزم

⁽۱) حكي الغزالي في الوجيز ، ص ٥٧ ، ثلاثة أقوال في المسألة ولم يذكر غيره سوى قولاً واحدًا أو قولين ، قال الغزالي : سنن التكبير ثلاث : « وإلى أن يرفع يديه مع التكبير إلى حذو منكبيه في قول ، وإلى أن تحاذي رؤوسُ الأصابع أذنيه في قول ، وإلى أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإبهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول » . وقد أنكر النووي في المجموع ، ٣/ ٢٦٤ ، روضة الطالبين ، ١/ ٢٣١ ، هذا القول من الغزالي . وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٤٧٦ حيث ذكر الرافعي تفرد الغزالي بذكر ثلاثة أقوال في المسألة وشرح مراده بذلك .

⁽٢) الشرح الكبير ، ١ / ٤٧٧ .

⁽٣) قال الرافعي في المحرر، ص ٣١: « الأظهر أنه يرفعهما عند ابتداء التكبير » .

⁽٤) صححه النووي في: المجموع ، ٣/ ٢٦٦ وصحح في روضة الطالبين ، ١ / ٢٣١ ما صححه هنا .

⁽٥) نقله النووي في المجموع ، ٣/ ٢٦٦ ، ونص الشافعي في الأم ، ٢ / ٢٣٨ – ٢٣٩ : « نأمر كل مصل ... أن يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .. يثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ، ويكون مع افتتاح التكبير ورديديه عن الرفع مع انقضائه ... وإن أثبت يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلاً فلا يضر ولا آمره به » .

به غيره '': أن يكون ابتداؤه مع ابتدائه ، وانتهاؤه مع انتهائه ، ويحطهما بعد فراغ التكبير، ولا يحطهما قبل فراغه ، وادعى / الشيخ أبو حامد أنه لا خلاف فيه '' ، اع ٥٩/ب] والحديث المتقدم إن جعلت المراد ابتداء الرفع كان شاهدًا للأول ، وإن حملته على المقارنة في الجميع كان شاهدًا للثاني ، واستدل له صاحب «المهذب» '' بأن الرفع للتكبير ، فكان معه .

والثالث: يرفع بلا تكبير ثم يكبر مع إرسالها ، وفي البخاري رواية قد تشهد له ، قال: « يرفع يديه حين يكبر » ن .

والرابع: يرفع بلا تكبير، ثم يُكبِّر، وهما قارَّتان، ثم يرسلها بعد فراغه، وهو المختار، وصححه البغوي (۵۰ و دليله في مسلم من رواية ابن عمر: « رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه، ثم كبَّر» (۵۰ وفي روايةٍ لأبي داود بإسنادٍ صحيحٍ أو حَسَنٍ: « ثم كَبَّر وهما كذلك » (۵۰ وهذه رواية مبينة، يمكن (۵۰ حمل رواية البخاري المتقدمة

⁽١) جزم به: أبو إسحاق فإنه قال: ينبغي أن يكون انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير، وبه قال صاحب الإفصاح، المهذب، ١/ ٢٣٩. لكن قال الروياني في بحر المذهب، ٢/ ١٢٦: إنه خلاف نصه (يعني الشافعي).

⁽٢) ذكره أبو حامد (الإسفرايني) في التعليق (على مختصر المزني) . نقله عنه في المجموع ، ٣ / ٢٦٦ .

⁽٣) المهذب، ١/ ٢٣٩.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إلى أين يرفع يديه ، رقم ٧٣٨ .

⁽٥) التهذيب، ٢/ ٨٩.

⁽٦) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ، رقم ٣٩ .

⁽٧) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في الصلاة ، رقم ٧٢٢ ، والحديث عن ابن عمر رضي الله عنها ولفظه : « إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكون حذو منكبيه ثم كبر وهما كذلك » وحسن إسناده في خلاصة البدر المنير، ١ / ١١٣ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٦٧ : «إسناده صحيح أو حسن» .

⁽٨) في ع ، ت : مبنية على ، والمثبت من : م .

عليها.

والخامس: يبتدئهما معًا ، وينتهي التكبير مع انتهاء الإرسال ، ولا أعرف دليلاً لهذا.

وفي مسلم رواية أنه «إذا صَلَّى كبر ثم رفع يديه » ن وهذه الرواية مخالفة للأوجه الخمسة، وهي معارضة لرواية مسلم ، وأبي داود المتقدمتين ، إلا بضرب من التعسف في التأويل .

واعلم أن أكثر الروايات مطلق وأبين الروايات وأوضحها رواية أبي داود ، ويوافقها بعض الموافقة رواية مسلم ، وقد ذكرنا أن رواية البخاري التي فيها حرف الغاية يمكن حملها عليها ، ولم يبق معارضٌ لذلك إلا الرواية التي ذكرنا عن مسلم آخِرًا المقتضية تأخر الرفع عن التكبير ، وهي من رواية مالك بن الحويرث ، فإما أن يقول : إن الاختلاف في ذلك لاختلاف الأحوال ، تارة وقع هذا ، وتارة وقع هذا ، وإما أن يُرجَّح ، على أنه إذا اختلفت الأحوال ، ووجدنا مرجحًا لبعضها كان الاختيار الأخذ ، ووجدنا هنا لغير رواية مالك بن الحويرث مرجحات :

منها: الكثرة ، ومنها: طول الصَّحبة ، فإن مالك بن الحويرث أقام عند النبي الخوامن عشرين ليلة ٣، ولا شك أن ابن عمر الذي روى الرواية المعارضة له في

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه عن مالك بن الحويرث «إذا صلى كبر ثم رفع يديه...و حَدّث أن رسول الله الله الله الله عن مالك بن الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة ، رقم ٣٩١.

⁽٢) ثبت في البخاري ومسلم أنه رضي الله عنه أقام عند النبي عشرين ليلة ، رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان ، باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، رقم ٦٢٨ ؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الساجد ، ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ، رقم ٦٧٤ .

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

مسلم أثبت وأتقن ''، وأطول صحبة ، وأرجح في أمور كثيرة/، فثبت بذلك [ت ٢٧/بر جحان الوجه الرابع على غيره وأنه الأصح ، كما صححه البغوي ''، وإذا لم يظهر لنا وجه الدليل لما نص عليه الشافعي ولا ما عليه أكثر الأصحاب ، فلا علينا في متابعة البغوي في ذلك إذ ظهر لنا الدليل في قوله ''، والله عز وجل أعلم .

قال: (ويجب قَرْنُ النِّية بالتكبير)

لأنه أول فرض ، وجميعه بالنسبة إلى الصلاة كالجزء الواحد ، ومعنى مقارنتها للتكبير : أن تقارن جميعه ، واختلف القائلون بهذا ، فقيل : يبسطها عليه ، فيكون أولها مع أوله ، وآخرها مع آخره ".

وظاهر هذا الكلام بعيدٌ جدًا ؛ لأن النية عَرَضٌ لا ينقسم ، فلا أوَّل لها ولا آخر '' ، وحاول الإمام حمل ذلك على بسط المنوي من الصلاة والفرضية وغيرهما ، ويتعلق بكل منها قصده ، وهو حمل بعيد ، إذ فيه إخلاء أول التكبير عن النية الواجبة ، ثم هو غير مستمر في النفل المطلق، إذ ليس فيه إلا مقصودٌ واحد .

وقيل : توجد النية مع أول التكبير ، وتستمر إلى آخره ، وهذا هو الصحيح ،

⁽١) في ت : وأبين .

⁽٢) التهذيب، ٨٩/٢،

⁽٣) انظر الأوجه في المسألة في : الشرح الكبير ١/ ٤٧٧ ؛ التحقيق ، ص ١٩٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٦٦ .

⁽٤) نقله القفال عن المتقدمين من الأصحاب. بحر المذهب ، ٢ / ١١٢ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٢٤ ؛ وانظر: الوسيط، ٢/ ٢٠٤.

⁽٥) انظر: بحر المذهب ، ٢ / ١١٢ ؛ البيان ، ٢/ ١٦٠ .

وهو مراد المصنف ١٠٠٠

واختلف القائلون به في معنى الاستمرار، فقيل: استحضارها، وإطلاق الاستمرار على هذا مجاز، فإنَّ استحضار النية ليس بنية، وإيجاب ما ليس بنية لم يدل عليه دليل. وقيل أن توالي أمثالها فإذا وجد القصد المعتبر بتهامه في أول التكبير تجدد مثله مرة بعد مرة من غير تخلل زمان إلى آخر التكبير، وليس تكرر النية كتكرر التكبير؛ لأن الصلاة / قبل تمام التكبير لم تنعقد، وهذا الوجه فيه حرجٌ ومشقةٌ إذ الع ١٠٠٠٠ لا يتفطن كُلُّ الناس إليه ولا يفعله ".

قال : (وقيل : يكفي بأوَّله)

وقيل: يجب حتى يحقق المقارنة بأوله ١٠٠٠.

⁽١) روضة الطالبين ، ١ / ٢٢٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٤ .

⁽٢) في ت : وقد .

⁽٣) في م : وقيل .

⁽٤) في ت : ولا يتعقله .

⁽٥) هو: أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني المعروف بالقفال وهو القفال الصغير، وهو المراد عند الإطلاق في كتب الفقه، أما القفال الكبير فلا يذكر إلا مقيدًا بالشاشي، والقفال الصغير هو شيخ الشافعية، وصاحب طريقة الخراسانيين، كها أن أبا حامد الإسفراييني صاحب طريقة العراقيين وعنها انتشر المذهب، وللقفال من الآثار في المذهب ما ليس لغيره من أهل عصره، تخرج به أئمة، وبدأ طلب العلم وهو ابن ثلاثين سنة، توفي بسجستان سنة ١٧٤هه.

انظر: وفيات الأعيان، ٢/ ٢٤٩ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٧/ ٥٠٥ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ٥٧/٥٠.

⁽T) ILAAGE , 8/ 337.

ويؤخذ من كلام الإمام في تنزيله كلام الأصحاب / وجه آخر: أنه يكفي لم ١٠/ب] مقارنتها لآخرة .

والمشهور: القطع بخلافه، بخلاف اقترانها بكنايات الطلاق على أحد الوجهين.

والفرق أن المعتبر هنا أن لا يمضي جزء من الصلاة بدون النية ، والتكبير من الصلاة ، قال الإمام : «ولم يكن السلف الصالحون يرون المؤاخذة بهذه التفاصيل ، والمعتبر انتفاء الغفلة بذكر النية حالة التكبير مع بذل المجهود» (") ، واختاره الغزالي " في «الإحياء »(") وهو الصواب .

وبعضهم نَزَّل كلام الشافعي عليه ١٠٠، وأن المراد المقارنة العرفية لا الحقيقية ،

⁽١) نهاية المطلب ، ٢/ ١١٧.

⁽٢) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي ، حجة الإسلام ، وأحد أئمة الشافعية الأعلام ، لازم إمام الحرمين ، وبرع في الكلام والجدل ، وأخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام ، عظم جاهه عند الأمراء ثم اعرض عن أمور الدنيا وحج بيت الله ، وزار بيت المقدس ، وصنف كتاب الإحياء ولم يعقب إلا البنات ، توفي بطوس سنة ٥٠٥ه. .

من مؤلفاته: البسيط، والوسيط، والوجيز في الفقه، والمستصفى في الأصول، وإحياء علموم الدين وغيرها.

انظر: المنتظم، ابن الجوزي، ١٧/ ١٢٥؛ سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٣٢٢؛ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكى، ٦/ ١٩١.

⁽٣) إحياء علوم الدين ، ولم أجده صريحًا فيه .

⁽٤) نقل في البيان ، ٢ / ١٦٠ عن الإمام الشافعي قوله (إذا أحرم إمامًا كان أو وحده ... نوى صلاته في حال التكبير لا قبله ولا بعده) قال الأصحاب : لم يرد بهذا أنه لا يجوز أن تتقدم النية على التكبير ولا

ومن لم يقل بذلك وقع في الوسواس المذموم "، ولا خلاف أنه لا يشترط استحضار النية بعد التكبير ذكرًا بل يجب أن لا يأتي بها ينافيها ، ولا خلاف أنه لا يكتفي بحصولها قبل التكبير ، بخلاف الصوم والزكاة .

القيام في الفريض

قال: (الثالث: القيام في فرض القادر)

بالنصوص" والإجماع" وهو معلوم بالضرورة ، فلو استحله" مسلم بغير عذر كفر إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام (١٠٠٠)./

ويستثنى من ذلك ما إذا أصابه رَمَد ، وقال له طبيبٌ موثوق به : إن صَـلَيت مستلقيًا أمكن مداواتك ، فإنه يجوز له ترك القيام على الأصح مع قدرته

تتأخر عنه ، وإنها أراد بقوله (لا قبله) : أنه لا يجوز أن ينوي قبل التكبير ويقطع نيته قبل التكبير ، وإنها أراد به لو ابتدأ بالنية بعد التكبير لم يجزه ، وإنها أراد به لو ابتدأ بالنية بعد التكبير لم يجزه ، وإنظر : بحر المذهب ، ٢ / ١١٢ .

(١) انظر: المجموع، ٣/ ٢٤٤.

⁽۲) منها قوله تعالى: ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ البقرة: ۲۳۸. ومنها قوله ﷺ لعمران بن الحصين ﷺ: « صل قائماً فإن لم تستطع فقلى جنب » رواه البخاري (رقم ١١١٧) . وانظر: الأم ، ٢ / ١٧٥ ؛ الحاوي الكبير ، ٢ / ١٩٦ ؛ بحر المذهب ، ٢ / ٢٥٥ ؛ البيان ، ٢ / ١٥٩ .

⁽T) المجموع ، T/ 171.

⁽٤) أي القعود.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢٢٨.

⁽٦) قوله: (بالنصوص ... بالإسلام) ليست في :ع.

⁽٧) الرَّمَد : داء يصيب العين أو هو هيجان العين . انظر : القاموس المحيط ، ص ٣٦٢ ، (الرمد) .

عليه ١٠٠٥ وقد يقال: إن هذا في معنى العاجز، فلا يرد على المصنف.

قال: (وشَرْطه نَصْبُ فَقَاره)

بفتح الفاء، وهو عظام الظهر ٠٠٠.

قال: (فإن وقف منحنيًا أو مائلًا بحيث لا يسمى قائبًا لم يصح)

وإن لم يقدر على النهوض" إلى القيام إلا بمعين لزمه" إن قدر عليه ، هكذا ذكره المصنف في «الروضة» "، و «شرح المهذب» ، و محله فيها إذا كان قادرًا على القيام بعد النهوض ، فإن القاضي حسين قال في تعليقه: «إن العاجز عن القيام إذا أمكنه القيام بالعكازة ، وأن يعتمد على شيء لا يلزمه ذلك» .

ونعني بالانحناء أن يصير في حَدِّ الراكع ، فإن لم يبلغ انحناؤه حد الركوع ،

⁽۱) المجموع ، ٤ / ٢٠٧ وبين أن هذه المسألة ليس للشافعي فيها نص وإنها هما وجهان مشهوران للأصحاب ؛ وانظر : بحر المذهب ، ٢ / ٢٥٩ ؛ الوجيز ، ص ٥٧ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٧٣ ؛ البيان ، ٢/ ٤٤٥ .

⁽٢) المصباح المنير ، ص ١٨٢ ؛ القاموس المحيط ، ص ٥٨٨ وقال فيه : « الفِقرة بالكسر ، والفَقْرة والفَقَارة بفتحها : ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العَجْب » . وانظر هذا الشرط في: المحرر ، ص ٣٠٩ ؛ التحقيق ، ص ١٩٥ .

⁽٣) في ع: على الوضع.

⁽٤) قوله: (لزمه) ليست في: م.

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٢٣٣ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٣٩.

⁽٧) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٣٩ : « لو لم يقدر على النهوض إلا بمعين ثم إذا نهض لا يتأذى بالقيام لزمه الاستعانة إما بمتبرع وإما بأجرة المثل إن وجدها ، هذا كله في القادر على الانتصاب » وانظر : الأم ، ٢ / ١٧٧ ؛ بحر المذهب، ٢/ ٢٥٩ ؛ التحقيق ، ص١٩٥ .

لكن كان إليه أقرب منه إلى الانتصاب، لم يصح في الأصح ".

فإن فعل ذلك في وقتٍ ، ثم عاد إلى الانتصاب لم يعتد بها قرأه في ذلك الوقت من الفاتحة ، وهل تبطل صلاته ؟ إن كثر ذلك بطلت ، وكذا إن لم يكثر على الأصح عند الإمام ؛ لتعدد القومات ".

ولو استند مع الانتصاب المشروط إلى جدارٍ أو إنسانٍ استنادًا لا يسلب اسم القيام ، صح في الأصح ، وقيل : لا ، وقيل : إن كان بحيث لو رفع السّناد لم يسقط صَحَّ في الأصح " ، وإلا فلا". ولو استند متكتًا بحيث لو رفع قدميه أمكنه البقاء لم يصح؛ لأنه متعلقٌ ، وليس بقائمٍ، إلا أن يحتاج إلى ذلك، ولا يقدر على الاستقلال " فيلزمه ذلك في الأصح ".

ولا يضر إطراق الرأس بغير انحناء بلا خلافٍ ، ويصح ٧٠٠.

ويستحب التفريق بين القدمين ٥٠٠٠.

قال: (فإن لم يُطق انتصابًا وصار كراكع)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٣٩ ؛ وانظر: الوجيز ، ص ٥٧ .

⁽٢) نهاية المطلب ، ٢/ ١٥٦.

⁽٣) قوله: (في الأصح) ليست في : ع.

⁽٤) المجموع ، ٣ / ٢٣٨ . وانظر: التهذيب ، ٢ / ١٧٣ .

⁽٥) في م: الاستبقاء.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٢٣٨ ؛ الشرح الكبير ،١/ ٤٧٩ .

⁽٧) المجموع ، ٣/ ٢٣٩ . وانظر : الوسيط ، ١/ ٢١٤ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٠ .

⁽٨) المجموع ، ٣/ ٢٤٠.

اب صفة الصلاة ______

أي كالمتقوس ظهره ونحوه .

(فالصحيحُ أنه يقف كذلك ، ويزيدُ انحناءَه لركوعه إنْ قَدَرَ)

وهو المنصوص الذي ذكره الأكثرون ؛ لأنه قادر على القيام بحسب حاله .

والوجه الآخر قاله الإمام " استنباطًا من كلام الأئمة وتبعه الغزالي " عليه : «أنه يلزمه أن يصلي قاعدًا » ، قالا : « فإن قدر عند الركوع على الارتفاع إلى حد الراكعين لزمه » "، وما قالاه قد يُستدل له بقوله ، « صَلِّ قائمًا فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع / فعلى جنب » رواه البخاري ".

لكنا نقول: / إن هذه الحالة إما أن تُعدَّ في هذا الشخص قيامًا أولا، فإن كانت اع ١٠٠٠. قيامًا وَجَبَ الإتيان بها ؛ للحديث ، وإن لم تكن : فإما أن يجب عليه الإتيان بها يمكنه مما أمر به ، أو لا ، فإنْ وَجَبَ وَجَبَ الإتيان بها أيضًا ، وإن لم يجب فليقتصر على القعود ، ولا يرتفع عند الركوع إلى حَدِّه، لأنه مأمورٌ بأن يصلي قاعدًا . وظاهره الإتيان بالصلاة كلها من قعود .

ويشكل على الإمام أنه اختار فيمن لا يمكنه القيام على قدميه ، وأمكنه النهوض على ركبتيه أنه يلزمه ذلك ، نقله الغزالي في تدريسه عنه ، وهو أحد

⁽١) نهاية المطلب ، ٢/ ١٥٧ .

⁽Y) الوسيط ، 1/X1X.

⁽٣) المجموع، ٣/ ٢٣٩. انظر: الأم، ٢/ ١٧٧؛ الوجيز، ص٥٥؛ البيان، ٢/ ٤٤٤؛ الـشرح الكبير، ١/ ٤٨٠.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب ، رقم ١١١٧ .

الوجهين فيها "، مع أنه لا يسمى قيامًا .

قال: (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفَعَلَهما بقدر إمكانه):

فحنى صلبه قدر الإمكان ، فإن لم يُطق حنى رقبته ورأسه ، فإن لم يطق الانحناء أصلاً أوماً إليهما ؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور "، وإن أمكنه القيام دون القعود أتى بالقعود قائمًا ؛ لأنه قعود وزيادة ".

قال: (ولو عجز عن القيام قعد):

للحديث "، والإجماع ، ولا إعادة عليه "، ولا ينقص ثوابه ؛ للعذر .

ولا نعني بالعجز عدم تأتي القيام ، ولا يكفي أدنى مشقة ، بل خوف الهلاك ، أو زيادة المرض ، أو خوف مَشَقَّةٍ شديدةٍ ، أو خوف الغرق ، ودوران الرأس في حق راكب السفينة ٠٠٠٠.

⁽١) ذكر ذلك النووي في المجموع ، ٤ / ٢٠٦. وانظر: النجم الوهاج ، ٢/ ٩٩.

⁽٢) انظر هذه القاعدة (الميسور لا يسقط بالمعسور) في : المنثور ، ٣/ ١٩٨ ؛ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ص ٢٩٣ وقد ذكر ابن السبكي في الأشباه والنظائر ، ١ / ١٥٥ هذه القاعدة وقال إن والده أوردها في باب التيمم من شرح المنهاج وأكثر منْ عدِّ مسائلها ثم أورد كثيرًا من المسائل تحتها .

⁽٣) الشرح الكبير ١١/ ٤٨٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٣٩.

⁽٤) حديث عمران بن الحصين ، وتقدم .

⁽٥) بالإجماع ، قال النووي في المجموع ، ٤ / ٢٠٤ : أجمعت الأمة على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلاها قاعدًا ولا إعادة عليه . وانظر : الإجماع ، ابن المنذر ، ص ١٩ .

⁽٦) الشرح الكبير ، ١ / ٤٨١ ؛ المجموع ، ٤ / ٢٠ ٤ وانظر: الأم ، ٢/ ١٧٨ ؛ الحاوي الكبير ، ٤ / ١٩٧ ؛ الشرح المذهب ، ٢ / ٢٥٧ ؛ التهذيب ، ٢ / ١٧٢ .

وضبط الإمام العجز في هذا الباب بأن يلحقه بالقيام مشقة "تذهب خشوعه"، والمذهب الأول".

ولو كان للغزاة رقيبٌ يرقب العدو ، ولو قام لرآه العدو ، أو جلس الغزاة في مَكْمَن '' ، ولو قاموا لرآهم العدو ، وفسد تدبير الحرب ، فلهم الصلاة قعودًا، والمذهب وجوب الإعادة؛ لندوره ''.

وقيل: إن صلاة الكمين قاعداً لا تصح.

قال: (كيف شاء)

لا خلاف في ذلك ، وإنها الخلاف في الأفضل ...

⁽١) في م: مشقة شديدة .

⁽٢) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٢٢ . وانظر : المجموع ، ٤/ ٢٠٤ ، حيث حكى عنه أنها المشقة التي تـذهب الخشوع وحكى عن الأصحاب أنها المشقة الشديدة .

⁽٣) انظر كلام إمام الحرمين في: التحقيق ،ص ٢٨٠؛ المجموع ،٤ / ٢٠٤.

⁽٤) المكمن بفتح الميمين : هو المكان الذي يتخفى فيه المقاتل عن العدو بحيث لا يفطن به ، ثم ينهض على العدو على غفلة منه. انظر : المصباح المنير ، ص ٢٠٧ .

⁽٥) الشرح الكبير ١٠ / ٤٨١ ؛ التحقيق ، ص ١٩٦ ؛ المجموع ،٤ / ٢٠٤ وانظر : بحر المذهب ، ٢ / ٢٥٩ .

⁽⁷⁾ IL جموع ، 3/ 0.7.

⁽V) المجموع ، ٤/ ٢٠٥.

قال: (وافتراشه)

يعني في موضع قيامه.

(أفضل مِنْ تربعه في الأظهر)

لأنه قعود العبادة ، فكان أولى من التَّرَّبُّع الذي هو قعود العادة ٠٠٠.

والقول الآخر: التربع أفضل، وهو نصه في البويطي "، وهو المختار؛ لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: « رأيت النبي الله يصلي متربعًا » رواه النسائي ". ولأنه حالة استقرار ؛ لطول القراءة ، والافتراش ليس هيئة استقرار ، ولذلك اختص بالتشهد الأول دون الأخير ، ولأنّ القيام يخالف قعود الصلاة ، فكان بدله مخالفًا له ". فهذه المعاني مع الحديث أوجبت رجحان التربع .

⁽١) البيان ، ٢ / ٤٤٣ ؛ المجموع ، ٤ / ٢٠٥ ؛ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٩٧ ؛ المهذب ، ١/ ٣٣٢ ؛ المحرر ، ص ٣٢ .

⁽٢) مختصر البويطي ، لوحة ١٢/ أ. وانظر : المجموع ، ٤ / ٢٠٥ .

⁽٣) رواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب كيف صلاة القاعد ، رقم ١٦٦١ ، وقال:

« لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث غير أبي داود (يعني : أبا داود الحفري) وهو ثقة ، ولا أحسب هذا

الحديث إلا خطأ ، والله تعالى أعلم » ، وقال ابن حجر في بلوغ المرام ، ١/ ٢٧٤ (مع سبل السلام) :

«رواه النسائي وصححه ابن خزيمة ، والحاكم» ، وقال في نيل الأوطار ، ٣/ ١٠١ : «قال الحافظ : قد

رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني بمتابعة أبي داود ، فظهر أنه لا خطأ

فه» .

⁽٤) انظر: المهذب ، ١ / ٣٣٢.

ياب صفة الصلاة _______

وقيل: التورك؛ لأنه أعون للمصلي ".

وقيل: يجلس على رجله اليسرى ، وينصب ركبته اليمنى ؛ لأنه أكثر أدبًا "، فهي قولان ووجهان ، وفيها ذكرناه جوابٌ عن حجة الوجهين أيضًا ، وكذا الخلاف في قعود النافلة ".

(قال: ويكره الإقعاء بأن يجلس على وركيه ناصبًا ركبتيه): الإقعاء في الص

الوَرْك : أصل الفخذ "، فمعنى الجلوس على وركيه ، ونصب ركبتيه : أن يلصق أليته بالأرض ، وينصب فخذيه ، وساقيه ، وركبتيه مرتفعات كهيئة المستوفز " غير المطمئن .

وهذا تفسير أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى ٥٠٠، ونقل عنه أنه زاد منه مع ذلك وضع

(١) وهو وجه حكاه الغزالي. انظر: المجموع ، ٤ / ٢٠٥.

⁽٢) وهو وجه مشهور عن الخراسانيين . المجموع ، ٤ / ٢٠٥ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢ / ١٩٧ .

⁽٣) أي في صفة القعود . انظر : المجموع ، ٤/ ٢٠٥ .

⁽٤) الورك بالفتح والكسر وسكون الراء: ما فوق الفخذ. انظر: المصباح المنير، ص ٢٥١؛ القاموس المحيط، ص ١٦٥٠: الوردك). وضبطه النووي في تحرير ألفاظ التنبيه، ص ١٦٣٥: بفتح الواو وكسر الراء، وقال إن ما كان على هذا الوزن جاز إسكان ثانيه مع فتح أوله وكسره.

⁽٥) قال في القاموس المحيط ، ٦٧٩ : « استوفز في مقدمته : انتصب فيها غير مطمئن ، أو وضع ركبتيه ، ورفع أليتيه ، أو استقل على رجليه ولما يستو قائمًا وقد تهيأ للوثوب». وانظر : المصباح المنير ، ص٢٥٦ (وفز).

⁽٦) هو: أبو عبيدة معمر بن المُثنّى التيمي ، الإمام في علم اللسان ، وكان يرى رأى الخوارج ، وكان الناس يتقونه خوفاً من لسانه ، ويتهمونه بضعف الديانة مع جلالة قدره في العلم وتبحره فيه ، توفي بالبصرة سنة ٢٠٩ه.

من مؤلفاته : غريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومجاز القرآن ، وغيرها .

انظر: وفيات الأعيان ، ٤/ ٣٢٣ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٩/ ٤٤٥ ؛ شذرات الذهب ، ٢/ ٢٤ .

يديه بالأرض.

وقيل: أن يضع يديه على الأرض، ويقعد على أطراف أصابعه ١٠٠٠.

وهذه التفاسير متقاربة ، وكلها ترجع إلى نوع واحد من الإقعاء ، وهو الذي يشبه إقعاء الكلاب" ، وورد في النهي عنه أحاديث لكنها" ضعيفة " ، ومثلها إذا اقترن بهذه الهيئة المنكرة حَسُن إسناد الكراهة إليه.

ومن الإقعاء نوع آخر مرخص فيه ، أو مسنون بين السجدتين خاصة ، وهو: / أن يفترش رجليه ، ويضع أَلْيتيه ^(۱) على عقبيه ^(۱) .

(١) انظر: الشرح الكبير، ١/ ٤٨١؛ المجموع، ٣/ ٤١٤.

(۲) فإقعاء الكلب هو الجلوس على الوركين ونصب الفخذين والركبتين ، الشرح الكبير ، ١/ ٤٨١ وبمعنى آخر: هو أن يلصق أليتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض وهكذا فسره أبو عبيدة معمر ، وأبو عبيد القاسم . وعلل ذلك بأنه فيه تشبه بالقردة والكلاب .

انظر: شرح صحیح مسلم، النووي، ٥/ ١٧، شرح حدیث رقم ٥٣٦؛ النجم الوهاج، ٢/ ١٠١. (٣) في م: كلها.

(٤) قال النووي في المجموع ، ٣ / ٤١٤ : « الأحاديث الواردة في النهي عنه (يعني الإقعاء) مع كثرتها ليس فيها شيء ثابت » .

(٥) الألّية بفتح الهمزة وسكون اللام: ما تراكم من شحم في موضع العجز أو الـذيل. انظر: المعجم العجم العرب، ص ١٠٤.

(٦) العَقِب: مؤخر القدم، والجمع أعقاب، وفي الحديث: « ويل للأعقاب من النار». انظر النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٢٦٧ ؛ مختار الصحاح، ص ٣٩٩، المصباح المنير، ص ١٥٩ (عقب). فهذا النوع مستحب عند النووي وابن الصلاح والبيهقي ونص عليه في البويطي وصوبه السبكي - كا سيأتي - في الجلس بين السجدتين خاصة. انظر: النجم الوهاج، ٢/ ١٠١.

ثبت في مسلم عن طاووس قال: «قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، قال: هي السُّنة، فقلنا: إنَّا لنراه جَفاءً بالرجل، فقال ابن عباس: بل هي سُنَّة نبيك في « ». وفي رواية البيهقي: «من سنة الصلاة أن تُمس أليتاك عقبيك بين السجدتين» وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة يقعد على أطراف أصابعه ويقول: إنه من السنة » « وعن ابن عمر وابن عباس أنها كانا يقعيان « .

ورُوي ذلك عن العبادلة عن طاووس ، وجَزَم البيهقي وابن الصلاح والمصنف بسُنِّية ذلك ، وأخرجوه من الإقعاء المكروه ، ونقلوه عن نص الشافعي في

⁽۱) هو: أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي اليمني ، من سادات التابعين ، الإمام الحافظ ، عالم اليمن ، ومن عُبّادها ، متفق على إمامته ، ووفور علمه ، وصلاحه ، وحفظه ، حج أربعين حجة ، سمع ابن عباس وابن عمر وابن عمر و وجابرًا وأبا هريرة وزيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهم وكان يدخل على ابن عباس رضي الله عنها مع الخواص ، توفي بمكة سنة ١٠٦ هـ .

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/ ٢٥١؛ سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٣٨ ، شذرات الذهب ، ١/ ١٣٣٠ .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب جواز الإقعاء على العقبين ، رقم ٥٣٦.

⁽٣) رواه البيهقي عن ابن عباس في السنن الكبرى ، ٢ / ١١٩ ، رقم ٢٥٦٦ .

⁽٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢ / ١١٩ ، رقم ٢٥٦٨ .

⁽٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢ / ١١٩ ، رقم ٢٥٦٩ .

⁽٦) رواه البيهقي عن ابن عباس في السنن الكبرى ، ٢ / ١١٩ ، رقم ٢٥٧٠ . عن طاووس قال : رأيت العبادلة الثلاثة يفعلون ذلك : عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير يفعلونه .

«البويطي» و «الإملاء» (١) ، وهو الصواب.

ولا اعتبار بمن لم يحقق ذلك"، ولا بمن ادعى النسخ فيه "، ولكن صَحَّ في الصحيحين عن النبي الله الله كان ينهى عن عُقْبة الشيطان "، وفسر وها بالإقعاء.

⁽۱) قال البيهقي في السنن الكبرى ، ٢ / ١١٩ : «هذا الإقعاء المرخص فيه أو المسنون على ما روينا عن ابن عباس وابن عمر وهو أن يضع أطراف أصابع رجليه على الأرض ويضع إليتيه على عقبيه ويضع ركبتيه بالأرض » ولم أجده في السنن نقل عن الشافعي وإنها نقل عنه في كتابه معرفة السنن والآثار كها بين ذلك النووي في المجموع ، ٣/ ٤١٥ حيث نقل كلام البيهقي واختاره وأثنى عليه لكنه لم يورد كلام الشافعي وإنها ذكر أن البيهقي حكاه في معرفة السنن والآثار عن البويطي والإملاء من نص الشافعي . ولم أجده في البويطي .

⁽٢) لعله يشير بذلك للإمام الشيرازي رحمه الله ، فإنه قال في المهذب ، ١/ ٢٥٩ : «ويكره الإقعاء في الجلوس وهو أن يضع أليتيه على عقبيه ، كأنه قاعد عليها ، وقيل : هو أن يجعل يديه في الأرض ويقعد على أطراف أصابعه » ونقل النووي في المجموع ، ٣/ ١٥ ٤ عن أبي عمرو بن الصلاح قوله : « وقد خبط في الإقعاء من المصنفين من يعلم أنه نوعان كها ذكرنا ، قال وفيه في المهذب تخليط » . وقال ابن الصلاح : إن الإقعاء المنهي عنه محمول على أن يضع إليتيه على الأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض وأن هذا الإقعاء ليس كالإقعاء الذي صح عن ابن عباس وابن عمر أنه سنة ، فإن المراد بالإقعاء المسنون هو أن يضع أليتيه على عقبيه قاعدًا عليها وعلى أطراف أصابع رجليه .

⁽٣) لعله يشير بذلك للإمام الخطابي رحمه الله فإن قال كها نقله عنه النووي في المجموع ، ٣/ ٤١٥، قال : « ويشبه أن يكون حديث ابن عباس منسوخًا » ثم قال النووي إن هذا القول فاسد من أوجه شم ذكرها وقال أيضاً إن الخطابي لم يحصل له ما حصل للبيهقي (يعني من تحقيق المسألة) وخالف في هذا الحديث عادته في حل المشكلات والجمع بين الأحاديث المختلفة ».

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم ، رقم ٤٩٨ . ولم أجده في البخاري.

قال أبو عبيدة: « هو أن يضع أليتيه على عقبيه بين السجدتين» ". والجواب أنَّ قول أبي عبيدة في تفسيره بين السجدتين مردودٌ بالآثار التي ذكرناها ، وذلك ليس أمرًا لغويًّا حتى يرجع فيه إليه .

وقوله: « إنه أن يضع أليتيه على عقبيه» صحيح، ويجب الجمع بينه وبين حديث ابن عباس ، فقال البيهقي: «يحتمل أن يكون النهي واردًا في الجلوس الأخير فلا يكون منافيًا».

قلت: أو في التشهد الأخير والأول معًا ، فإنَّ الحديث عن عائشة في صفة صلاة النبي الله قالت: « وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوى جالساً ، وكان يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن عُقبة الشيطان ، وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع » " فلعلها أشارت إلى جلوس التحية الذي تقدم في كلامها .

وبالجملة: فحديثها عام ، وحديث ابن عباس خاص ، فإنه ورد في الجلوس بين السجدتين خاصة ، فيجب أن نقول بالسنة فيه ، وبالكراهة فيها عداه . ولذلك قيدت في كلامي أولاً بين السجدتين خاصة ، وإن كان المصنف أطلق في

⁽۱) انظر: الحاوي الكبير، ٢ / ١٨٨، وما بعدها. وفي شرح صحيح مسلم، النووي، ٤ / ١٨٠، شرح حديث رقم ٤٩٨، نقل النووي عن أبي عبيدة (وليس أبي عبيد) بأن المراد يلصق اليتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كها يفرش الكلب وغيره من السباع).

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم ، رقم ٩٨ ٤ .

«الروضة» (وغيرها (. .

وقد تلخص أن النوع الأول من الإقعاء: مكروه. والنوع الثاني: مكروه إلا بين السجدتين فسنة ".

ثم اعلم بعد هذا شيئين:

أحدهما: أن ظاهر قولهم بسنيته أنه أفضل من غيره ، والمصنف في «شرح مسلم» قال: «إنهما سنتان ، وأيهما أفضل ؟ فيه قولان » ن يعني في الجلوس بين

⁽۱) بين النووي في روضة الطالبين ، ۱/ ٢٣٥ : أن الإقعاء مكروه في جميع قعدات الصلاة وأن المراد به فيه ثلاثة أوجه : أصحها : أنه الجلوس على الوركين ونصب الفخذين والركبتين وضم أبو عبيد إليه: أن يضع يديه على الأرض ، والثاني : أن يفرش رجليه ويضع أليته على عقبيه ، وذكر الثالث ثم بين أن الصواب هو كراهية الإقعاء بمعناه الأول في جميع قعدات الصلاة ، واستحباب الإقعاء بمعناه الثاني لما ثبت في مسلم من حديث ابن عباس المذكور في الشرح ، لكن النووي نص على أن الشافعي استحبه في الجلوس بين السجدتين كما في البويطي ولعله اكتفى بهذا عن التنصيص عن مكان الإقعاء المسنون.

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٤٤ وكلامه فيه وما أورده من نقول يفهم منه أنه المراد هو الجلوس بين السجدتين . وفي النجم الوهاج ، ٢/ ١٠١ : « نيس المراد بكونه سنة أنه أفضل من غيره ، بل الافتراش أفضل منه؛ لكثرة رواته ولمواظبة النبي عليه ، ويكره أيضًا أن يعقد مادًا رجليه » .

⁽٣) انظر: التحقيق ، ص ٢١٢؛ المجموع ، ٣/ ٤١٥ ، وقال النووي في شرح صحيح مسلم ، ٥/ ١٧ بعد أن ذكر النوع الأول من أنواع الإقعاء وأنه هو المكروه الذي ورد فيه النهى . النوع الشاني: أن يجعل أليتيه على عقبيه بين السجدتين وهذا هو مراد ابن عباس بقوله: «سنة نبيكم ﷺ .

⁽٤) قال النووي في شرح مسلم ، ٥ / ١٧ ؛ شرح حديث رقم ٥٣٦ : «قد ذكرنا أن الشافعي رضي الله عنه على استحبابه (يعني الإقعاء بمعناه الثاني) في الجلوس بين السجدتين ، وله نص آخر وهو الأشهر أن السنة فيه الافتراش ، وحاصله : أنها سنتان ، وأيها أفضل ، وفيه قولان ، وأما جلسة التشهد الأول ، وجلسة الاستراحة فسنتها الافتراش ، وجلسة التشهد الأخير السنة فيه التورك ، هذا مذهب الشافعي » .

باب صفة الصلاة _______

السجدتين.

وقال في «شرح المهذب»: «إن الافتراش أفضل منه اعتهادًا على أحاديث أبي حميد (() ووائل وغيرها ؛ لكثرة رواتها الدالة على مواظبة النبي الله له وشهرتها ، [م١٦٢/أ] مع أن الإقعاء سنة أيضًا (() .

وما ذكره صحيح ، فإن في حديث أبي حميد النص على الافتراش بين السجدتين ، فإنه وصف صلاة النبي الله إلى أن قال : «ثم يسجد ، ثم يرفع رأسه ، فيثني رجله اليسرى فيقعد عليها، وكان يفتح أصابع رجليه إذا سجد ، ثم يعود فيسجد ، ثم يرفع رأسه ، فيقول: الله أكبر ، ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها معتدلاً ، حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك » وهذا نص في الافتراش بين السجدتين ، وفي جلسة الاستراحة ، ويترجح هذا على الإقعاء بأن هذا وصف لصلاته على التفصيل ، ولذلك مزية على " قول ابن عباس: «السنة » ويصير " ذلك من المرجحات " .

⁽١) أبو حميد الساعدي ، وتقدم حديثه ، ويأتي أيضًا في كلام الشارح .

⁽٢) وائل بن حجر ، وتقدم حديثه .

⁽T) ILAAC3, 7/113.

⁽٤) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، رقم ٢٠٠٤ ، وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، رقم ٢٧٠ ؛ وابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب إتمام الصلاة ، رقم ٢٠٦١ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ٢٣٠٨٨ ، وفي آخر حديث بين الراوي أن النبي والسنة فيها ، باب يجلس متوركا .

⁽٥) في م : وكذلك مروية عن .

⁽٦) في م: وغير.

⁽٧) وانظر ما ذكره النووي في المجموع ،٣ / ٢١٦ .

وهذا اللفظ الذي ذكرته من رواية أبي حميد ، قال الترمذي فيه : «حسن صحيح» (١٠ وأما لفظه في البخاري فلم يتعرض لذلك (١٠).

فلولا هذه / الطرق لكان يمكن أن يقال إن تلك الأحاديث عامة ، وحديث العامر الإقعاء خاص بين السجدتين ، وليس في حديث أبي حميد الذي في البخاري تصريح بمخالفة ذلك ، وإنها فيه التصريح في التشهدين ، فالجمع الذي ذكرناه يقتضي أنه أفضل في هذا المحل الخاص .

ولا جرم اقتصر الشافعي في «البويطي» "على ذكره ، فلو كان عنده أن غيره أفضل منه لذكره ، ونصه سنحكيه قريبًا .

والجواب عن هذا بالطريق المتقدم الثاني أنه قد وقع في تفسير ذلك ألفاظ مضطربة.

ففي البويطي: «ويجلس المصلي في جلوسه بين السجدتين على صدور قدميه، ويستقبل بصدور قدميه القبلة، وكذلك روي». هذا لفظه في البويطي ".

ويوافقه قول البيهقي: «أن يضع أطراف أصابع رجليه ، ويضع أليتيه على

⁽١) سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، رقم ٢٠٤.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ ، ولفظه : «إذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضها واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته » .

⁽٣) مختصر البويطي ، لوحة ٧/ ب.

⁽٤) مختصر البويطي ، لوحة ٧/ ب .

عقبيه»، وقال البيهقي أيضًا: «هو أن يضع أليتيه على عقبيه قاعدًا عليها وعلى أطراف أصابع رجليه».

والذي أفهمه من كلام الشافعي "والبيهقي هذا: أن تكون القدمان منصوبتان، وتكون أطراف الأصابع على الأرض معتمدًا عليها، وتكون مستقبلة القبلة، على ما دل عليه كلام الشافعي.

والذي قاله الرافعي، والمصنف في «الروضة» وحكاه الرافعي عن أبي عبيد ": أن يفترش رجليه ، ويضع أليتيه على عقبيه "كما قدمناه أولاً .

ومقتضى هذه العبارة: أن يجعل ظهور قدميه على الأرض ويجلس على بطونها ، وهذه الهيئة ممكنة معتادة لبعض الناس ولا تكون الأصابع في هذه الحالة مستقبلة القبلة .

ونصب الفخذين والركبتين، قال الرافعي: وهذا أظهر لأن الكلب هكذا يقعد.

⁽١) في م : الرافعي .

⁽٢) روضة الطالبين ، ١ / ٢٣٥.

⁽٣) هو: أبو عبيد القاسم بن سَلاَّم بن عبد الله البغدادي ، الإمام المجتهد ، كان ورعاً ثقة ، من أئمة الإسلام ، صنف كتابه غريب الحديث وبلغ الشهرة في الآفاق، وسمعه الأئمة ، أخذ الفقه عن الشافعي ، وكان بارعاً في علوم كثيرة ، ولي قضاء طرسوس ثم سكن مكة ، وبها توفي سنة ٢٢٤ه. من مؤلفاته : كتاب الأموال ، وغريب الحديث ، والناسخ والمنسوخ ، وغيرها . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٥٧ ؛ وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٢٥ ، سير أعلام النبلاء ،

٤٩٠/١٠
 الذي حكاه الرافعي في الشرح الكبير، ١ / ٤٨١ عن أبي عبيد أن الإقعاء هو الجلوس على الوركين

وكلام أبي عبيد الذي حكيناه نحن يحتمل الأمرين ولعل كلاً منها يسمى إقعاء ، والهيئة الأولى أبلغ في هيئة المستوفز ، واستمرار على بعض ما كانت الرجل عليه في حالة السجود إشارة إلى أن المراد بهذا الجلوس الفصل خاصة ، وما ذكره الرافعي أقرب إلى الاستقرار .

وقد أطلت / في هذا الموضوع لأنه مما يجتاج إليه ، وقد رأيت بعض الفقهاء [م ٢٦/ب] استشكل قول المصنف ومن وافقه: «أن يجلس على وركيه ، ناصبًا ركبتيه» ، ويقول: كيف يمكن ذلك ؟! ظانًا أن الورك هو الفخذ ، وليس كذلك ، بل الورك أصل الفخذ كها قدمت أول الكلام بعد تحرير ذلك من اللغة .

وإذا علمت ذلك علمت أن الإقعاء بالتفسير الذي ذكره المصنف `` مكروه مطلقًا `` . ولا فرق في ذلك بين المريض وغيره في الجلوس الذي هو بدل عن قيامه ، وفي غيره . وبالتفسير الآخر قد مضى تفصيله .

قال: (ثم ينحني "لركوعه بحيث تحاذي جبهته ما قُدَّام ركبتيه) أي من الأرض وهو أقله "،

قال: (والأكمل: أن تحاذي)

⁽١) وهو أن يجلس على وركيه ناصبًا ركبتيه .

⁽٢) فيكون مكرومًا في التشهد الأول ، والآخر ، وفي الجلسة بين السجدتين .

⁽٣) أي العاجز الذي يصلي قاعداً .

⁽٤) أي أقل الركوع . التحقيق ، ص ٢٨٠ ؛ وانظر : الوسيط ، ١ / ٢١٦ . وفي المجموع ، ٤/ ٢٠٥ قال : أقله أن ينحني قدر ما يحاذي جبهته ما وراء ركبتيه من الأرض .

اب صفة الصلاة _______اب صفة الصلاة _____

جبهته

(موضع سجوده)،

وسجوده كسجود القائم، فإن عجز عن الركوع والسجود على ما ذكرنا أتى بالمكن ، وإذا لم يقدر في السجود على وضع الجبهة وقدر على زيادة على أكمل الركوع وجب الاقتصار في الركوع على أكمله ؛ ليتميز عن السجود "؛ لقوله للمريض عاده فرآه يصلي على وسادة فأخذها ، فرمى بها ، فأخذ عوداً ليصلي عليه ، فرمى به ، وقال : « صل على الأرض إن استطعت ، وإلا فأومئ إياء ، واجعل سجودك أخفض من ركوعك » رواه البيهقي ".

وإن لم يقدر على زيادة على أكمله أو على أقله فلا يضر كون الركوع والسجود سواء ".

ولا يقال: إنه يجب الاقتصار على أقل الركوع؛ ليتميز عن السجود بإطلاق الحديث؛ لأنَّا نقول: لعل ذلك الشخص كان يقدر على أكثر من كمال الركوع / [ع٢٦/أ] فهي واقعة حال، لا عموم لها.

قال: (فإن عجز عن القعود صَلَّى لجنبه). عن القعود صَلَّى العام عن القعود عن القعود عن القعود القعود

(۱) الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٣؛ المجموع ، ٤/ ٢٠٥ ، وانظر : الوسيط ، ١ / ٢١٦؛ التهذيب ، ٢ /

⁽۱) الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٣ ؛ المجمـوع ، ٤ / ٢٠٥ ، وانظـر : الوسـيط ، ١ / ٢١٦ ؛ التهـذيب ، ٢ / ١٧٣.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢ / ٣٠٦ ، رقم ٣٤٨٤ ، وانظر : مجمع الزوائد ٢ / ١٤٨ ؟ التلخيص الحبير ١/ ٢٢٦ .

⁽٣) التحقيق، ص ٢٨١؛ المجموع، ٤/ ٢٠٥.

لقوله ﷺ: « فإن لم تستطع فعلى جنب » رواه البخاري ".

والعجز المعتبر هنا كهو في القيام" ، وقال الإمام هنا : «لابد من عدم تأتي القعود ، أو خيفة الهلاك ، أو المرض الطويل كالتيمم» " .

قال: (الأيمن).

أي يستقبل القبلة بوجهه ، ومقدم يديه ، كالميت في لحده .

وقيل: على قفاه ، ورجلاه إلى القبلة ، ويضع تحت رأسه شيئًا ؛ ليرتفع ويصير وجهه إلى القبلة لا إلى الساء ، وقيل: إنه منصوص أيضًا ، وقيل: على جنبه ويعطف باطن قدميه إلى القبلة ، قال الإمام وغيره ": والخلاف في الوجوب ، فمن قال بكيفية لا يُجُوِّز غيرها عند القدرة ، بخلاف الخلاف السابق في كيفية القعود "، أما من لا يقدر إلا على واحدة فيجزئه قطعًا"، وما ذكروه من الوجوب يتجه في

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب ، رقم ١١١٧ .

⁽٢) وهو المشقة الشديدة وفوات الخشوع ، وتقدم ص ٣٥٦ . وانظر : المجموع ، ٤/ ٩٠٩ .

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٢٠ .

⁽٤) هذا هو المنصوص عن الشافعي . البيان ، ٢/ ٢٤٤؟ المجموع ، ٤/ ٢٠٩ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٩٧ ؛ بحر المذهب، ٢/ ٢٦٠؛ التهذيب ، ٢/ ١٧٢ .

⁽٥) كالغزالي في البسيط. المجموع ، ٤/ ٢٠٩. وانظر: نهاية المطلب ، ٢/ ٢١٥.

⁽٦) فإنه خلاف في الأفضل.

⁽٧) بلا خلاف. المجموع ، ٤/ ٢٠٩ وانظر الأوجه الثلاثة فيه وفي : الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٤ .

باب صفة الصلاة _______

الجنب؛ لدلالة الحديث عليه، وهو يبطل الوجه الثاني. وأما بقية الكيفية التي امتاز بها كلُّ من الوجه الأول والثالث فلا دليل عليه.

قال: (فإن عجز)

أي عن الجنب

(فمستلقيًا)

على الكيفية المتقدمة.

ويجب عليه في هذه الأحوال أن يأتي بالركوع والسجود إذا قدر عليهما وإلا أوما إليهما ، وقرَّب جبهته من الأرض ، بحسب الإمكان . ويكون السجود أخفض من الركوع ، فإن عجز عن الإشارة بالرأس أوما بطرَفه .

فإن عجز عن تحريك أجفانه أجرى أفعال / الصلاة على قلبه ، فإن اعتقل [م١٦٠/١] لسانه وجب أن يجري الفاتحة والأذكار الواجبة على قلبه كما يجري الأفعال ، وكل ذلك على جهة الوجوب ...

ولنا وجهٌ شاذٌ : أنه إذا عجز عن الإيهاء بالرأس سقطت الصلاة "، والمذهب أنها لا تسقط مادام عقله ثابتاً "، ويمكن أن يندرج ذلك في كلام المصنف ؛ لأنه أطلق الصلاة على جنب ، ومستلقيًا ، وهو يشمل حالة القدرة على الإشارة بالرأس وعدمها .

⁽١) الشرح الكبير، ١/ ٤٨٥؛ المجموع، ٤/ ٢٠٩- ٢١٠ وانظر: بحر المذهب، ٢/ ٢٦١؛ الوسيط، ١/ ٢١٦.

⁽٢) البيان ، ٢/ ٤٤٧ ؛ المجموع ، ٤/ ٢١٠ وقال النووي : شاذ مردود ، وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٦.

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٥ ؛ التحقيق ، ص٢٨٢ المجموع ، ٤/ ٢١٠ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٧٣ .

وحيث تغير حاله في أثناء الصلاة بقدرة أو عجز أتى بها يمكنه ، إلا إذا قدر على ركوع القائم بعد أن اطمأن في ركوعه فلا يجوز ؛ لئلا يزيد ركوعًا .

وإذا قدر على القيام قام ؛ ليطمئن وجوبًا ؛ وليقنت إن أراد القنوت . ولا يقوم ليسجد؛ لئلا يُطوِّل الركن القصير بخلاف قيامه للركوع إذا قدر بعد القراءة . فالأصح أنه إن قنت قاعداً بطلت صلاته ؛ لأنه زاد قعوداً في غير موضعه " ، ولا يعتد بها قرأه من الفاتحة في نهوضه ؛ لأنه صائر إلى حالة أكمل ، بخلاف الهوي ".

قال: (وللقادر النفل قاعدًا)

بالإجماع "، وفيه أحاديث كثيرة "، وجميع النفل في ذلك سواء.

وقيل: لا يجوز القعود في العيدين والاستسقاء والخسوف ٠٠٠.

قال: (وكذا مضطجعًا في الأصح)

لقوله ﷺ: «من صَلَّى قائمًا فهو أفضل ، ومن صَلَّى قاعدًا فله نصف أجر القائم،

⁽١) المجموع ، ٤/ ٢١١ وانظر: التهذيب ، ٢/ ١٧٤ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٧ .

⁽٢) الوسيط ، ١/٢١٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٥٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٢١٠ وانظر : الأم ، ٢/ ١٧٩ ، الحاوي الكبير ، ٢/ ١٩٧ .

⁽T) ILARDES, 7/137.

⁽٤) وهي صحيحة منها حديث البخاري الذي سيذكره الشارح . وانظر : البيان ، ٢/ ١٥٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٤٢ .

⁽٥) وهو وجه شاذ ضعيف كما قبال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٤٢ وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٩؛ التحقيق ، ص١٩٦.

ومن صلى نائرًا فله نصف أجر القاعد » رواه البخاري ···.

والمراد بالنائم: المضطجع "، وبهذه الصلاة: النافلة ، وإلا لم يكن الأجر على النصف".

والوجه الآخر: لا يجوز؛ لفوات صورة الصلاة "، وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض، ويقول: المراد به المريض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدَّة مشقةٍ فيجوز العدول إلى القعود أو الاضطجاع والأجر على النصف، وإن تحمل المشقة وأتى بها يقدر عليه تم أجره، ويتمسك في حمله على الفرض بأنه جوابُ لعمران بن الحصين، ومعلوم من حاله أنه كان مريضًا. والأول أصح؛ لأنَّ مع تحمل المشقة يبعد أن يقال إنه أفضل؛ لمضادته الخشوع / لا سيها إذا كان يؤدي إلى العمران لا زيادة ضررٍ في بدنه، فإنَّ قواعد الشرع تشهد بعدم تفضيله، وكونه جوابًا لعمران لا يدل؛ لاحتهال أن يكون عمران سأله مرة عن الفرض، ومرة عن النفل".

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب صلاة القاعد بالإيهاء ، رقم ١١١٦ .

⁽٢) المجموع ؟ ٣/ ٢٤١ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٦١ .

⁽٣) والمراد بالمصلي القادر على القيام ، أما العاجز فثوابه ثـواب القـائم بـلا خـلاف ، المجمـوع ، ٣/ ٢٤٢ وانظر . الحاوى الكبير ، ٢/ ٢٩٠ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٧٥ .

⁽٤) ذهب إمام الحرمين وغيره إلى أنه لا يجوز للقادر التنفل مضطجعًا بالإيهاء بالرأس ، لأنه يذهب صورة الصلاة بغير عذر. المجموع ، ٣/ ٢٤١ (في البيان ، ٢/ ١٥٩ قال : حكاهما في الإنابة) وانظر : الوجيز، ص٥٧ .

⁽٥) النجم الوهاج ، ٢/ ١٠٤ وقال بعد أن ساق ما سبق من كلام السبكي : « نقل السهيلي قبيل غزوة ودان عن الخطابي وابن عبد البر : أنها نقلا إجماع الأمة على أن المضطجع لا يصلي في حال الصحة نافلة ولا غيرها ، ثم قال : وليست مسألة إجماع كها زعها ، بل كان في السلف من يجيز ذلك كالحسن البصري وغيره » .

وإذا جوزناه بالاضطجاع فإنه يركع ويسجد كالقاعد، وهل يجوز له الاقتصار على الإيهاء ؟ فيه وجهان أصحها عند الرافعي: المنع "ولم يُفَرِّق في ذلك بين الإيهاء بالطَرْف، أو بالرأس، أما إمرارها على القلب، فجزم الإمام بالمنع"، وقطع به المصنف ".

دعاء الاست وصفته

قال: (الرابع: القراءة، ويُسَنُّ بعد التحرم دعاء الافتتاح).

وهو: وجهتُ وجهي للذي فطر السموات والأرض ، حنيفًا ، مسلمًا، وما أنا من المشركين، إنَّ صلاي ، ونسكي ، ومحياي ، ومحياي ، لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين ، اللهم أنت الملك ، لا إله إلا أنت ، أنت ربي ، وأنا عبدك ، ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعًا ، إنه لا يغفر المذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأحلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف/ عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك ، والخير لم ٢٠٠٠ كله في يديك، والشر ليس إليك ، إنَّا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك » . رواه مسلم من حديث علي بن أبي طالب عن عن النبي من جدة الألفاظ حرفًا حرفًا حرفًا من أنه على بن أبي طالب عن النبي الله بهذه

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٨ .

⁽٢) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٢٠ .

⁽٣) قطع النووي بذلك في المجموع ، ٣/ ٢٤٢ ؛ لأنه حينئذ لا يبقى للصلاة صورة أصلا ، والحديث إنها ورد بالترخص في القيام والقعود فيبقى ماعدا هما على مقتضاه . وانظر : الوسيط ، ١/ ٢١٧ .

⁽٤) في ع: أول المسلمين.

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم ٧٧١ بنفس الألفاظ التي أوردها الشارح إلا أنه زاد كلمة (مسلمًا) وليست في مسلم ، واختار الشارح: (وأنا من المسلمين) . وهي في مسلم ، وفيه أيضًا : (وأنا أول المسلمين) .

قال الإمام الشافعي في الأم ، ٢/ ٢٤١: « أحب أن يأتي به كما يروى عن رسول الله على لا يغادر منه

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

(وجهت وجهي) : قَصدتُ بعبادتي .

(فَطَرَ) : خلق على غير مثالٍ سابق .

(حنيفًا): على دين إبراهيم.

(النسك) : العبادة لله استحقاقًا وملكًا .

(والشر ليس إليك): لا يتقرب به إليك ، أو لا يضاف إليك على انفراده ، أو أنك خلقته بالحكمة ، فهو بالنسبة إليك ليس شرَّا ، إذ لا يصعد إليك .

وَوَرَدَ فِي الاستفتاح أحاديث ، اختار الشافعي هذا" ؛ لما فيه من موافقة ألفاظ القرآن"، ولو دعا بغيره كان اتباعًا للسنة ".

شيئاً ، ويجعل مكان (وأنا أول المسلمين): (وأنا من المسلمين) ».

وبينّ البغوي وغيره أن قول (وأنا أول المسلمين) خاصٌّ بالنبي ، لأنه أول من أسلم من هذه الأمة، فلا يصح من غيره .

انظر: الحاوي الكبير، ٢/ ١٠٢؛ بحر المذهب، ٣/ ١٣٠؛ التهذيب، ٢/ ٩١؛ البيان، ٢/ ١٧٧؛ الشرح الكبير، ١/ ٤٨٩.

- (۱) انظر شرح هذه الألفاظ في: البيان ، ٢/ ١٧٨ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٧٤ ٢٧٦ ؛ تمرح صحيح مسلم ، النووي ، ٦/ ٥٠ .
- (٢) الأم ، ٢/ ٢٤٠ _ ٢٤١ بلفظ مقارب ؛ مختصر المزني ، ص ٢٥ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ١٠٠ ؛ التهذيب ، ٢/ ٩٠ وانظر : التنبيه ، ص ٣٠ ؛ البيان ، ٢/ ١٧٦ .
- (٣) قال تعالى مبينًا قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ إِنِّي وَجَهَتُ وَجَهِى لِلَّذِى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا وَبَهُ وَمَا أَنَا وَلَ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا وَمَا أَنَا وَلَ اللَّهُ وَمَعَيَاى وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴿ ثَالُ اللَّهُ وَلَيْكِ وَمُعَيَاى وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ الأنعام: ١٦٢ ـ ١٦٣.

فإن كان إمامًا ، لا يعلم من حال المأمومين أنهم يؤثرون التطويل لم يستحب له الزيادة على قوله (من المسلمين) ".

وكذلك المأموم فيها ينصت فيه لقراءة إمامه.

وإن كان منفردًا، أو إمامًا، والمأمومون يؤثرون التطويل، أو مأمومًا لا ينصت للقراءة، ولا يخش فوت قراءة الفاتحة فيستحب له تكملته من ويزيد عليه ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فيما صَرَّح النبي أنه يقول بين التكبير والقراءة: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدَّنس، اللهم اغسل خطاياي بالماء والبَرَد» من ولو لا موافقة ألفاظ القرآن لكان هذا أرجح الجميع فإنَّ النبي النبي المن يقوله بعد التكبير وبقية الأحاديث من ألفاظ الصحابة أن النبي

(١) المجموع ، ٣/ ٢٧٩ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٠١ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٣٠ .

⁽٢) الحاوي الكبير ، ٢/ ١٠٢ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٨٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٧٩ ؛ التحقيق ص ٢٠١ .

⁽٣) انظر: المجموع ٣/ ٢٧٩.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير ، رقم ٧٤٤ ؛ ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ، رقم ٥٩٨ ، واللفظ للبخاري .

⁽٥) فحديث أبي هريرة المتقدم: «عن رسول الله الله الله المتحديث أبي هريرة القراءة إسكاته قال: أحسبه قال هنية ، فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي ... » الحديث.

باب صفة الصلاة ______

ﷺ كان يقولها « إذا افتتح الصلاة » ··· .

وفي بعضها: « إذا قام إلى الصلاة » " ، وليس في الصراحة في كونه داخل الصلاة كصراحة ما أخبر به عن نفسه مبينًا.

فينبغي لمن يقوم الليل أن يحرص على هذا .

ووَرَدَت أدعية أخرى منها صحيح ، ومنها ضعيف ، تركتها ؛ خشية الإطالة ".

ومن ضعيفها: من حديث جابر أنه يُقدم على « وجهت وجهي »: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وجهت وجهي » إلى آخره (٠٠٠).

⁽١) كحديث مسلم المتقدم: «كان رسول الله صلى إذا استفتح الصلاة كبر ثم قال: وجهت وجهي» الحديث.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم ٧٧٠.

⁽٤) انظرها في المجموع ، ٣/ ٢٧٧ .

⁽٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٣٥ ، رقم ٢١٨١ .

وقال باستحباب ذلك / جماعةٌ من أصحابنا ، والصحيح المنصوص حديث [ع ١٦٦]. على ".

ولا يُستحب دعاء الاستفتاح في صلاة الجنازة على الأصح "، ولا للمسبوق إذا أدرك في القيام إذا خاف فوت القراءة ، فلو خالف المسبوق في القيام ، وأتى به فركع الإمام قبل قراءته الفاتحة فسنذكره في باب صلاة الجاعة "، ولا لمن أدرك في غير القيام حتى إذا أدرك في الاعتدال تابعه في التسميع والتحميد " إلا إذا أدركه قبل السلام فسلَّم الإمام قبل قعوده فإنه يأتي به ".

ولو ترك دعاء الاستفتاح عمدًا / أو سهوًا حتى شَرَعَ في التعوُّذ لم يعد إليه على [م٢٠١٠] المذهب، فلو عاد لم تبطل، وتأمينه لتأمين الإمام لا يمنعه ".

⁽١) الأم، ٢/ ٢٤٠ وانظر: البيان، ٢/ ١٧٨ ؛ التحقيق، ص ٢٠١ ؛ المجموع، ٣/ ٢٧٩ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٧٧.

⁽٣) قال في باب صلاة الجاعة ، لوحة ١١٧/ ب من النسخة (ع) بعد قول الماتن : (ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح فمعذور ، هذا كله في الموافق ، فأما مسبوق ركع الإمام في فاتحته فالأصح أنه إن لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ ترك قراءته ، وركع ، وهو مدرك للركعة) ؛ لأنه لم يدرك إلا ما يقرأ فيه بعض الفاتحة فلا يلزمه فوق ذلك كها أنه إذا لم يدرك شيئًا من القيام لا يكون شيء . (وإلا لزمه قراءة بقدره) ؛ لتقصيره بالعدول عن الفرض إلى غيره والثاني أنه يتم الفاتحة في الحالتين لإدراكه القيام الذي هو من الفاتحة محلها ، والثالث يسقط ما بقي ويركع معه في الحالتين (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحرم بل بالفاتحة) حذرًا من فواتها (إلا أن يعلم إدراكها) » .

⁽³⁾ ILAAQ3, 7/ YVY.

⁽٥) التحقيق ، ص ٢٠١ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٧٧ .

⁽٦) التحقيق، ص ٢٠١؛ المجموع، ٣/ ٢٧٦ وانظر: الأم، ٢/ ٢٤١.

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

قال: (ثم التعوُّذ):

وصيغته المحبوبة: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، ويحصل بكل ما حَصَّل معناه (٠٠).

قال: (ويُسرُّهما):

وفي التعوذ في الجهرية قولان آخران ، أحدهما : يجهر به ، والثاني : يتخير ".

قال: (ويتعوَّذُ كل ركعةٍ على المذهب).

لأنه يبتدئ قراءة جديدة.

(والأُولى آكد)

وقيل: فيه قولان:

أحدهما: هذا. والثاني: لا يستحب في غير الأولى "".

وعلى الطريقين: لو تركه في الأولى عمداً أو سهواً استحب في الثانية ".

ويتعوذ في صلاة الجنازة ، وفي القراءة خارج الصلاة كلم قطع بكلام ، أو

⁽١) الأم ، ٢/ ٢٤٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٨٢ وانظر : مختصر المزني ، ص٢٥ ؛ التنبيه ، ص٣٠ ، بحر المذهب ، ٢/ ١٣٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٢٨٢ وانظر : الأم ، ٢/٣٤٣ .

⁽٣) لا يستحب في غير الأولى لمن أتى به فيها . الوسيط ، ١/ ٢١٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٤١ وانظر : الحاوي الكبير، ٢/ ٢٠١ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٠ .

⁽٤) البيان ، ٢/ ١٨٠ ؛ التحقيق ، ص٢٠٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٨٢ .

سكوتٍ طويلٍ لا سجدة تلاوة ، فإنها فصلٌ يسير ٠٠٠.

قال: (وتَتَعيَّن الفاتحة):

لقوله الله : «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» متفق عليه "، وفي رواية : «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وهو صريح في الدلالة ، رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيها من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح "، والدارقطني من حديث عبادة وقال : إسناده حسن "، ورجاله ثقات كلهم ".

قال : (كُلَّ ركعةٍ) :

(١) المجموع ، ٣/ ٢٨٣.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات ، رقم ٢٥٦ ، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، رقم ٣٩٤ ، كلاهما عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه .

⁽٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه ، ١/ ٢٤٨ ، رقم ٤٩٠ ؛ ورواه ابن حبان في صحيحه ، ٩٦/٥ ، رقم ١٧٩٤ ؛ ورواه ابن خزيمة ١٧٩٤ ، كلاهما عن أبي هريرة ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٨٧ : « رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وأبو حاتم بن حبان في صحيحهما بإسناد صحيح » .

⁽٤) رواه الدارقطني في سننه، وقال النووي في المجموع ٣/ ٣٨٦ : « رواه الدارقطني وقال : إسناده صحيح حسن ، ورجاله ثقات كلهم » وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤١٧ : صححه ابن القطان .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات ، رقم ٧٥٧ . ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، رقم ٣٩٧ .

⁽٦) كذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٦٢ ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤٥٥: « وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسيء صلاته أنه قال في آخره : « ثم افعـل ذلـك في كـل ركعـة » انتهى . وانظر : معرفة السنن والآثار ٢/ ٢٠٤ رقم ١١٨٣ .

باب صفة المسلاة _______باب صفة المسلاة ______

يقرأ كل ركعة ، وقال : « صَلُّوا كما رأيتموني أصلي » ".

قال: (إلا ركعة مسبوق):

فإنه إذا أدرك الركوع فقد أدرك الركعة ؛ لحديث أبي بكرة : « أنه دخل والنبي الله والنبي العربي في العربي الله والنبي العربي أنه دخل في العربي العربي المربي ال

وذَهَبَ ابنُ خزيمة وأبو بكر الصِّبْغي من أصحابنا إلى أنه لا يكون مدركًا للركعة بإدراك الركوع ، ويجب تداركها ، والأول: هو المشهور الذي جرى الناس

(١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر ، رقم ٦٣١ . فالمذهب أن الفاتحة تجب في كل ركعة ، وانظر : الأم ، ٢/ ٢٤٤ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ١٠٩ ؛ البيان ، ٢/ ١٩٢ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إذا ركع دون الصف ، رقم ٧٨٣ ، ولفظه : «عن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي وهو راكع قبل أن يصل الصف ، فذكر ذلك للنبي ، فقال : زادك الله حرصًا ولا تعد» .

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابورى الشافعي المعروف بالصِّبْغي، برع في الفقه، وتميز في علم الحديث، وكان خليفة ابن خزيمة في الفتوى، وكان ديّناً ورعاً لا يدع أحداً يغتاب في مجلسه، وكان يرى أن الركعة لا تدرك بادراك الركوع بل لابد من الفاتحة وهو اختيار السبكي أيضًا كها هو ظاهر كلامه هنا وكها قال ابنه تاج الدين، توفي الصبغي سنة ٣٤٢ه.

من مؤلفاته: كتاب الأحكام، وكتاب الإيهان، وكتاب فضائل الأربعة وغيرها.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٥ / ٤٨٣ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٣/ ٩ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن كثير ، ١/ ٢٤١ .

(٤) النجم الوهاج ، ٢/١١٢.

عليه في الأعصار، والثاني غريب ٥٠٠ ، لكنه قويٌّ من جهة الدليل ، وليس في حديث أبي بكرة تصريح بأنه اعتدَّ بتلك الركعة.

وأما إذا أدركتُ الإمام في الركوع أصبر إلى أن يرفع فأحرم معه ؟ لأخرج من الخلاف، فإني إن أحرمت في الركوع ، وأتيت بخامسة كانت الصلاة باطلة على مذهب الشافعي ، وإن لم آت بخامسةٍ كانت باطلة على الوجه الثاني ، وستأتي المسألة في كتاب صلاة الجهاعة إن شاء الله ١٠٠٠

وعلى المذهب: هل نقول إنَّ القراءة تجب على المأموم المسبوق، ويتحملها الإمام عنه، أو لا تجب أصلاً ؟ فيه وجهان : أصحهما : الأول" ، فيكون استثناء المصنف ليس معناه نفي الوجوب مطلقاً بل نفي الوجوب المستقر.

قال: (والبسملة منها)

لأن الصحابة أثبتوها في المصحف مع اجتهادهم في تجريده مما سوى القرآن . . وأجمع المسلمون على كتابتها بخط القرآن ، ولما روت أم سلمة رضي الله عنها:

البسملة في ا

⁽١) المجموع ، ٤/ ١١٤ وقال إن الصواب والنصوص عن الشافعي وجماهير الأصحاب والعلماء أنها تدرك بإدراك الركوع، وقال عن قول ابن خزيمة والصبغي : إنه وجه ضعيف مزيف. وانظر: الشرح الكبير، ١/ ٤٩٣.

⁽٢) لوحة ٩٨/ ب من النسخة (ع).

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٣١٨ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢١٩ .

⁽٤) الحاوي الكبير ، ٢/ ١٠٦ ؛ المهذب ، ١/ ٢٤٣ ؛ الـشرح الكبير ، ١/ ٤٩٤ ، وانظر: مختصر المزني ،

⁽٥) بحر المذهب ، ٢/ ١٣٨ ؟ التهذيب ، ٢/ ٩٤ ؟ المجموع ، ٣/ ٢٩٣ وقال فيه : «بخلاف الأعشار وتراجم السور ، فإن العادة كتابتها بحمرة ونحوها ، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخط المصحف من غير تمييز ، لأن ذلك يحمل على اعتقاد أنها قرآن ، فيكونون مغررين بالمسلمين ، حاملين

باب صفة المسلاة ________

«أن النبي على قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، في أوَّل الفاتحة في الصلاة، وعَدَّها آية » صححه، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ...

وسُئل أنس عن قراءة النبي الله فقال: «كانت مَدًّا ثم قرأ: بسم الله / الرحمن [ع٦٣/ب] الرحيم، يمد ببسم الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم » رواه البخاري ".

وعن النبي قال: «إذا قرأتم / الحمد لله ، فاقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم ، [م٢٤/ب] إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها» " قال الدارقطني في رجال إسناده: كلهم ثقات، وروي موقوفًا "، وذكره الجُوْري" في

لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنًا ، فهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم ، وقال أصحابنا : هذا أقوى أدلتنا في إثباتها» .

(۱) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/ ٢٣٢: رواه الشافعي والطحاوي من طريق عمر بن حفص ، ورواه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من حديث عمر بن هارون عن ابن جريج نحوه ، وعمر ضعيف ، وأعل الطحاوي الخبر بالانقطاع ، قال ابن حجر: « وهذا الذي أعله به ليس بعلة ، فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة ، وصححه ورجحه » وقال النووي في المجموع ٣/ ٢٩٠: «صحيح».

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب مد القراءة ، رقم ٢٥٠٥ .

(٣) سنن البيهقي الكبرى ، ٢/ ٤٥ ؛ سنن الدارقطني ، ١/ ٣١٢.

(٤) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤٢١ : «هذا الإسناد رجاله ثقات ، وصحح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه ، وأعله ابن القطان بهذا التردد ، وتكلم فيه ابن الجوزي » .

(٥) هو: أبو الحسن علي بن الحسين الجُوْري ، نسبة لبلدة من بلاد فارس ، لقي أبا بكر النيسابوري ، وروى عنه ، وهو أحد الأئمة من أصحاب الوجوه ، وكان السبكي كثير النقل عنه في تكملة المجموع وغيره ، ولم يرد ذكره في القسم المحقق إلا في هذا الموطن ، وقد ذكر ابنه تاج الدين عبد الوهاب كثرة نقل والده عنه ، وقال: إن الرافعي والنووي لم يطلعا على شرحه للمزني . من مؤلفاته: المرشد (في شرح مختصر المزني) ، والموجز على ترتيب المختصر .

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ٤٥٧ ؟ العقد المذهب ، ص ٦٨ .

كتابه بمعناه، وقال: «سألت النيسابوري عنه فقال: صحيح» "يعني أبا بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري الإمام المشهور".

ولفظه: «الحمد لله رب العالمين، سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم» ". وصَحَ في أحاديث أنها منزلة ".

وإذا ثبت أنها آية من الفاتحة فذلك عند الجمهور من أصحابنا على طريق الحكم بالظن لا على سبيل القطع (٠٠).

ويجهر بها فيما يجهر بالفاتحة ،روى ذلك عن النبي الله من جهة أحد وعشرين صحابيًا ، منهم من هو في كلامه نصًا ، ومنهم من هو استنباطًا ..

فممن روى الجهر: نعيم بن عبد الله المُجْمِر (فال : « صليت وراء أبي هريرة

(١) لعله نقله في كتابه: المرشد في شرح مختصر المزني.

(٢) هو : أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري ، الإمام الحافظ ، مولى أبان بن عثمان بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، تفقه بالمزني والربيع وغيرهم ، وفاق أقرائه في الحديث والفقه ، وكان إمام الشافعية في عصره بالعراق ، حدث عنه الدراقطني وقال عنه : لم نر في مشايخنا أحفظ منه للأسانيد والمتون وكان أفقه المشايخ، توفي سنة ٣٢٤ه.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٥/ ٦٥ ؛ البداية والنهاية ، ١٥/ ١٠٠ ؛ شذرات الذهب ، ٢/ ٣٠٢.

- (٣) مجمع الزوائد، ٢/ ١٠٩، ١٠٥ ؛ كنز العمال، ١/ ٢٧٩ رقم ٢٥١٩ ؛ التلخيص الحبير، ١/ ٢٣٣.
 - (٤) انظر: المجموع ، ٣/ ٢٩٤.
 - (٥) المجموع ، ٣/ ٢٩٥ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٠٥ ؛ البيان ، ٢/ ١٨٣ ؛ التحقيق ص٢٠٢.
 - (٦) المجموع ، ٣/ ٢٩٩ وانظر : البيان ، ٢/ ١٨٥ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٥ .
- (٧) هو: نعيم بن عبد الله المُجْمِر ، مولى آل عمر بن الخطاب ، وكان مبخر مسجد النبي ، جالس أبا هريرة رضي الله عنه عشرين سنة وجالس غيره من الصحابة ، عاش إلى قريب سنة ١٢٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٢٢٧ ؟ تقريب التهذيب ، ٢/ ٣١٠ .

وفي رواية منه: قال أبو هريرة: «هي آية من كتاب الله » ". وعن ابن عباس قال: «كان رسول الله على يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم: هذا إسناد صحيح، وليس له علة ". وصَحَّ أن معاوية صَلَّى بالمدينة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، فلما سَلَّم ناداه من شهد ذلك من المهاجرين من كل مكان: يا معاوية أَسَرَ قْتَ الصلاة أم نسيت ؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم) للتي بعد أم القرآن» ".

وصح عن أنس قولاً وفعلاً ، قال : «كان النبي على يجهر بالقراءة ببسم الله

⁽۱) المستدرك ، ۱/ ۳۷۵ ؛ صحيح ابن حبان ، ٥/ ١٠٠ رقم ١٧٩٧ ؛ صحيح ابن خزيمة ، ١/ ٢٥١ ؛ ٣٤١ رقم ٤٩٩ ؛ السنن الكبري ، ٢/ ٤٦ ؛ رقم ٦٨٨ ؛ سنن الدراقطني ، ١/ ٣٠٥ رقم ١٤ وانظر : المجموع ، ٣/ ٣٠٣ .

⁽٢) أخرجه الدراقطني في سننه ، ١/ ٣٠٦ ، رقم ١٧ ؛ والبيهقي في السنن الكبري ، ٢/ ٤٧ ، رقم ٢٢٢٥ .

⁽٣) المستدرك على الصحيحين ، ١/ ٣٢٦ ، رقم ٧٥٠ ، أخرجه الدراقطني في سننه ، ١/ ٣١٠ رقم ٠٣٠ .

⁽٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٤٩ ، ٥٥ والحاكم في مستدركه ، ١/ ٣٥٧ ، رقم ٨٥١ ؛ والدراقطني في سننه ، ١/ ٣١١ ، رقم ٣٣ .

الرحمن الرحيم» رواه الدراقطني والحاكم بمعناه (() . وأحاديث أُخر صحيحة تركتها خشية التطويل .

وأما الإسرار:

ففيه حديث ضعيف من جهة ابن عبد الله بن مغفل "، وعلى تقدير صحته لـه جواب"، لكن بعد ضعفه لا حاجة إليه.

وحديث آخر أضعف منه (١٠).

وحديث في «صحيح مسلم» هو عمدة المخالفين ، وهو قول أنس: «صليت خلف النبي الله وعمر وعثمان ، فكانوا يفتتحون القراءة بـ (الحمد الله رب

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٠٧ ؛ الدراقطني ، ١/ ٣٠٨ رقم ٢٦ .

⁽٢) لعله يشير إلى ما روى عن ابن عبد الله بن مغفل قال: سمعني أبي وأنا أقرأ بسم الله السرحمن الرحيم فقال: أي بني إياك والحدث فإني صليت مع رسول الله ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع رجلاً منهم يقوله، فإذا قرأت فقل: الحمد الله رب العالمين » رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي حديث حسن. (الترمذي ٢٤٤ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣١١: «حديث ابن عبد الله بن مغفل قال أصحابنا والحفاظ: هو حديث ضعيف لأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول، قال ابن خزيمة: هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل لأن ابن عبد الله مجهول، وقال ابن عبد الله مجهول ». تقوم به حجة ، وقال الخطيب أبو بكر وغيره: هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبد الله مجهول».

⁽٣) انظر جوابه في : المجموع ، ٣/ ٣١٢.

⁽٤) لعله يشير إلى ما روى عن ابن مسعود في قال: ما جهر رسول الله في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر رضي الله عنها ». وقد قال النووي في المجموع ، ٣/٣١٢ لا حجة فيه لضعفه من وجهين ، ذكرهما .

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

العالمين) ، لا يذكرون : (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا في آخرها "".

والجواب من وجوه:

أحدها: أن المحقق منه الثابت في الصحيحين: الافتتاح بالحمد لله رب العالمين، وهو محمول على هذه السورة "، وأما بقية الحديث فوقع فيه اضطراب، وصح عن انس أنه سئل عنه فقال: لا أحفظه، ولذلك لم يخرجه البخاري، وذكر مسلم بعده حديث: «أنزلت على أنفًا سورة» من حديث أنس "كأنه أشار إلى تعليل الأول.

الثاني: لعل الإسرار حصل مرة أو مرات ؛ لبيان الجواز .

الثالث: أن المراد عدم المبالغة في الجهر.

ومسألة البسملة عظيمة صَنَّف فيها خلائق من الأئمة ، منهم «الخطيب

(١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم ٣٩٩ ، ولفظه : «... فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » الحديث ، وقال البغوي في التهذيب ، ٢/ ٩٥ : «ذهب أكثر الصحابة وأهل العلم إلى الإسرار بالتسمية » .

المخالفين.

⁽٢) وبهذا أجاب الإمام الشافعي _ رحمه الله _ كيا في الأم ، ٢/ ٢٤٢ .

⁽٣) روى البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك أن النبي الله وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » ،كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير ، رقم ٧٤٣ . ولم أجد في صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك في هذه المسألة إلا الحديث المتقدم الذي هو عمدة

وروى مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة رقم • • ٤ ، ولفظه: «أنزلت على آنفاً سورة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر» الحديث.

البغدادي» جزئين ، ومن أجمعها: ما صنفه «أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي» مجلدة "ولخص المصنف منه في «شرح المهذب» نحو كراسة "، وقد ذكرت منه هنا ما فيه كفاية ، ويشرح الصدر/.

قال: (وتشدیداتها)

لأن المشدد حرفان ، أولها / : ساكن ، وفيها أربع عشرة تشديدة ⁽¹⁾. قال : (ولو أبدل ضادًا بظاء لم تصح في الأصح) لأنَّ كُلَّ حرفٍ واجب ⁽¹⁾.

ومؤلفه هو: أبو محمد عبد الرحمن بن إسهاعيل بن إبراهيم الشافعي الدمشقي المعروف بأبي شامة ، الحافظ ، المؤرخ ، ولى مشيخة دار الحديث الأشرفية ، وقتل غيلة ، فتولى المشيخة بعده الإمام النووي، وذكر ابن السبكي في طبقاته أن لأبي شامة كتاب البسملة الأكبر ، وكتاب البسملة الأصغر ، وكانت وفاته سنة ٦٦٥هـ.

من مؤلفاته : الذيل على الروضتين ، ومختصر تاريخ دمشق ، وشرح الشاطبية وغيرها .

انظر: البداية والنهاية، ١٧/ ٤٧٢؛ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ٨/ ١٦٥؛ شذرات الذهب، ٥/ ٣١٨.

- (Y) IL جموع ، 4/ 197_ ٣١٣.
- (٣) بحر المذهب ، ٢/ ١٣٥ ؛ البيان ، ٢/ ١٨٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٥٩ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٩٦ .
- (٤) وهذا في الفاتحة خاصة ، وفي كلمتين منها هما : (المغضوب) و(الضالين) وليس في الفاتحة كلمة فيها حرف الظاء . وقال في النجم الوهاج ، ٢/ ١١٥ : «لم تصح في الأصح لاختلاف المعنى ، لأن النضاد من الضلال ، والظاء من قولهم : ظل يفعل كذا ظلولا إذا فعله نهارًا ، وقياسًا على باقي الحروف » . وبين أن الخلاف مخصوص بالقادر ، وأما العاجز فيجزئه قطعًا .

⁽۱) الكتاب وجدته مخطوطًا ، وصورته في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وعنوانه (۱) الكتاب وجدته مخطوطًا ، وصورته في قسم المخطوطات بالجامعة الأكبر) ، وهناك مخطوطة أخرى بعنوان : (البسملة الصغير) للمؤلف نفسه ، وعدد الأوراق (٢٦) ورقمه (٢٥٥٥/٢) .

والثاني: يصح ؛ لقرب المخرج ، وعسر التمييز ١٠٠٠ .

وقد قيل: إنَّ الصواب أن يقول: ولو أبدل ظاء بضاد ؛ لأن الباء تـدخل عـلى المتروك لا المأخوذ".

وقد تتبعت ذلك فوجدته مطردًا "في البدل والاستبدال ؟ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَبَدُلُونَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ

⁽١) الوسيط ، ١/ ٢٢١ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٦ ؛ المحرر ، ص٣٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٥٩ ، وانظر : التحقيق ص٢٠٣ .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ١١٥ .

⁽٣) في م: مضطربًا .

⁽٤) النساء: ٢.

⁽٥) البقرة: ٦١.

⁽٦) سبأ : ١٦.

⁽٧) البقرة: ١٨١.

⁽۸) يونس: ۱۵.

⁽٩) الأنعام: ٣٤.

⁽۱۰) إبراهيم: ۲۸.

⁽١١) في م: مقدم .

وأما تعديته إلى مفعولين خاصة أحدهما بحرف الجركما في لفظ المصنف والفقهاء فرأيت الواحدي "في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًاغَيْرَهَا ﴾ " قال: عن ثعلب "عن الفراء": بَدَّلت الخاتم بالحلقة إذا أذبته وسويته حلق، وبَدَّلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وحولتها خاتمًا"، وهذا إن صح من كلام العرب دل على صحة عبارة المصنف والفقهاء في ذلك، ولم يبق عليهم اعتراضٌ إلا أنه إنها

(۱) هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي ، من أثمة التفسير وعلاء التأويل، تتلمذ على الثعلبي وغيره ، وصنف التفاسير الثلاثة : (البسيط) و(الوسيط) و(الوجيز) وبها سمى الغزالي كتبه الثلاثة في الفقه ، وأجمع الناس على حسن تصانيفه ، وكان عالماً بالعربية واللغات ، وله فيها باع طويل ، توفي بنيسابور سنة ٦٨ ٤هـ. من مؤلفاته : أسباب النزول ، وشرح ديوان المتنبي ، والمغازي وغيرها مما تقدم وغيره .

انظر ؛ وفيات الأعيان ، ٢/ ٤٦٤ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٨/ ٣٣٩ ؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٥/ ٢٤٠ .

(٢) النساء: ٥٦.

(٣) هو : أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني البغدادي ، من أئمة النحو والحديث ، وهو إمام الكوفيين في عصره لغة ونحواً ، قال النووي : هو الإمام المجمع على إمامته ، وكثرة علومه ، وجلالته ، وكان ثقة ، دينًا ، صالحًا ، ورعًا. توفي ببغداد سنة ٢٩١ هـ.

من مؤلفاته: الفصيح، واختلاف النحويين، والقراءات وغيرها.

انظر : معجم الأدباء ، ٥/ ١٠٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢٧٥ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٤١ .

(٤) هو: أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي المعروف بالفرّاء ، صاحب الكسائي، من أئمة النحو واللغة ، عرف بالفراء لأنه كان يفري الكلام ، توفي في طريق مكة سنة ٢٠٧هـ. من مؤلفاته : كتاب الحدود ، والمعاني ، والبهاء وغيرها .

انظر: وفيات الأعيان ، ٥/ ٢٢٥ ؟ سير أعلام النبلاء ، ١١٨/١٠ .

(٥) انظر: النجم الوهاج، ٢/ ١١٥.

قال ذلك في معرض الفرق بين الإبدال والتبديل ، وأن التبديل تغيير صورة إلى صورة ، والإبدال تنحية الجوهر ، واستئناف جواهر أخر ، إلا أنه يكفي الفقهاء موافقة عبارتهم لعبارة الفراء ، مع نقل ثعلب ، ثم الواحدي لها من غير اعتراض عليها ، مع قول أهل اللغة أيضًا : إن الإبدال هو الإزالة ، فإن حافظت على ذلك كان المعنى أزال الضاد بظاء ، فتصح عبارة المصنف ، وإن كان الإبدال إثيانك به في مكان المزال لم يصح ، ورأيته في شعر الطفيل بن عمرو الدوسي لما أسلم في النبي على النبي المناه المناه في النبي المناه المناه في النبي المناه المناه في النبي المناه في المناه في المناه في النبي المناه في المنا

(فألهمني هُدَايَ اللهُ عنه وبَدّل طالعي نحسي بسعْدي)

وهذا صريح في جواز ما قاله المصنف ٠٠٠٠.

قال: (ويجب ترتيبها وموالاتها)

لأن النبي الله قرأها كذلك ، فإن ترك الترتيب ، فقدم المؤخر ، فإن كان عمدًا بطلت قراءته دون صلاته ، ويستأنف القراءة ، وإن كان سهواً لم يعتد بالمؤخر ، ويبني على المرتب إن لم يَطُلُ " .

ولو قيل في العمد: إنه يبني أيضًا لكان له وجه.

والإخلال بترتيب التشهد: إن غير المعنى لم يحتسب، وإن تعمده بطلت صلاته، وإن لم يغير المعنى جاز على المذهب، قال الرافعي: «وينبغي أن يقال في

⁽١) قوله: (ورأيته في شعر ... المصنف) ليست في: م.

⁽٢) مغني المحتاج ، ١/ ٣٥٥ نقل كلام السبكي وأورد المسألة كم قاله السبكي مع بعض الاختصار . وانظر: النجم الوهاج ، ٢/ ١١٥ .

⁽٣) إن لم يطل الفصل ، المجموع ، ٣/ ٣١٤ وانظر: الأم ، ٢/ ٢٤٨ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٢٢ ؛ التهذيب ، ٧/ ٢٨ .

الفاتحة إذا غير المعنى ببطلان الصلاة كالتشهد» (١٠).

والموالاة: أن يصل الكلمات بعضها ببعض ، ولا يفصل إلا بقدر التنفس ". قال: (فإن تخلَّل ذكر)

قَلَّ أو كثر ، أو قرأ آية من غيرها عمدًا

(بطلت قراءته) "ظاهره: أنه لبطلان الموالاة"، وهو في الكثير ظاهر، وأما في القليل الذي لو سكت في زمانه لم تبطل الموالاة، فقال الإمام: إن بطلان القراءة لتغيير نظمها لا لفوات الموالاة "، والصحيح خلافه.

وينبني على المأخذين إذا كان يسيرًا لا يغير النظم ، فإن كان ناسيًا فلا على الصحيح المنصوص ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون يندب فعله في الصلاة في ذلك المحل كالتسبيح أو لا يندب كالحمد عند العطاس ، والتسبيح لمن استأذن ونحوه ؟ لأنه ليس مختصًا بالصلاة ...

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٨ بتصرف وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٢٤٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٣١٤ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣١٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١١٧

⁽٣) بحر المذهب ، ٢/ ١٤١ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٣١٥ ؛ التحقيق ، ص٣٠٣ .

⁽٤) في المطبوع ، قال النووي في المنهاج ص ٩٧ : « فإن تخلل ذكر قطع الموالاة » .

⁽٥) نهاية المطلب ، ١٤١/٢ .

⁽٦) الأم، قال: «لأنه مغفور له بالنسيان» وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ١٤٠؛ المجموع ، ٣/ ٣١٥.

⁽٧) في ع ، م : أو يندب .

⁽A) في المجموع ، ٣/ ٣١٧ : «لا يطرد الوجهان في كل مندوب ، فلو أجاب المؤذن في أثناء الفاتحة أو عطس فقال الحمد لله أو فتح القراءة على غير إمامه أو سبح لمن استأذن عليه أو نحوه انقطعت الموالاة بالاخلاف» . وانظر : التهذيب ، ٢/ ٩٦ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٤٩٩ .

باب صفة الصلاة _______

قال: (فإن تعلَّق بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتحه عليه)

وسؤاله عند آية رحمة ، واستعاذته عند آية عذاب

(فلا)

يقطع القراءة

(في الأصح)

ومحل هذا الخلاف في العامد ٠٠٠.

قال: (ويقطع السكوتُ الطويل)

وهو المشعر بإعراضه عن القراءة مختارًا كان أو لعائق ٣٠.

قال: (وكذا يسير قصد به قطع / القراءة في الأصح) [ع ٢٦/ب]

لاجتماع السكوت والقصد/ فإنه يُبطل "، والثاني: لا يقطع ، لأن نية القطع [م ٢٥/ب] من غير سكوت لا تؤثر ، والسكوت وحده لا يؤثر فكذا إذا اجتمعا .

وحيث قلنا: لا تبطل القراءة، فإنه يبني على ما مضى ، وحيث قلنا تبطل ، فإنه يستأنف القراءة ولا تبطل الصلاة إلا إذا قلنا بأن السكوت في الركن الطويل مبطل.

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣١٧ وانظر: الوسيط ، ١/ ٢٢٢ ؛ البيان ، ٢/ ١٨٩ ، التحقيق ، ص٢٠٣ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣١٤ وانظر: الشرح الكبير ١/ ٤٩٨ .

⁽٣) في ع: لا يبطل ، وليست في: م.

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ١٤١ ؛ المجموع ، ٣/ ٣١٤ ؛ التحقيق ص٢٠٣ .

وحَدُّ اليسير: ما جرت العادة به ؛ للتنفس والاستراحة ، هكذا قاله المتولي ". قال: (فإن جهل الفاتحة")

بالعربية وجب عليه تحصيل القدرة عليها ، إما بتعلم ، وإما بتحصيل مصحف يقرأها منه ، بشراء أو إجارة أو عارية ، وإما بتحصيل ضوء إن كان في ليل أو ظلمة ، فلو امتنع من ذلك أثم ، وأعاد كل صلاة صلاها على المذهب ، وقيل: لا يعيد إلا ما صلى من حين إمكان التعلم إلى أن يشرع في التعلم ".

وفي فتاوى القاضي حسين : أنه إذا قدر في الصلاة على ملقن يلقنه الفاتحة لا يلزمه ، وله أن يصلي بالبدل ، وهو بعيد .

فإن تعذر عليه ذلك بكل طريق لم يجز أن يأتي بترجمتها بالعجمية ؛ لأن المقصود في القرآن لفظه ومعناه "، حتى لو أتى بترجمتها بلغة بعض العرب ، غير اللغة المقروء بها لم يصح ، وإن كان عامداً بطلت صلاته ، وإن كان ساهيًا سجد للسهو ، بل يجب أن يقرأ من غيرها" ؛ لأن النبي في الحديث الذي سنذكره قريباً "إنها نقله إلى الذكر إذا لم يكن معه قرآن ، ويجب أن يكون الذي يأتي به من

⁽١) النجم الوهاج ، ١١٨/٢ .

⁽٢) في المنهاج المطبوع: (فإن جهل الفاتحة فسبع آيات متوالية ، فإن عجز فمتفرقة ، قلت: الأصح المنصوص جواز المتفرقة مع حفظه متوالية ، والله أعلم) ص ٩٨.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٣٦ وانظر : التنبيه ، ص٣٠؛ البيان ، ٢/ ١٩٦ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ١٠٥؛ التحقيق ، ص٤٠٤ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٣٤١ وانظر : الوجيز ، ص٥٨ ؛ البيان ، ٢/ ١٩٥ ؛ التحقيق ، ص٢٠٤ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٣٤٣.

⁽٦) ص ٣٩٦.

القرآن سبع آيات ؛ لأنه بدل عن الفاتحة من جنسها ، فوجب أن يكون بقدرها ، بخلاف الذكر على وجه ، فإنه ليس من جنسها ، كالتيمم مع الوضوء ، ولا تجزئ الآية الواحدة ، وإن طالت أكثر من الفاتحة ، كآية الدَّين ".

وصحح تبعًا للإمام والغزالي الرافعيُّ وجوب المتوالية إذا قدر عليها"، والمصنف عدم الوجوب تبعاً لنصه في «الأم»، والعراقيين"، أما إذا لم يقدر على المتوالية فلا خلاف في جواز المتفرقة"، لكن الإمام قال: «لو كانت الآية المفردة لا تفيد معنى منظومًا إذا قرئت وحدها كقوله تعالى ﴿ ثُمُّ نَظَرَ ﴾ فيظهر أنا لا نأمره بقراءة هذه الآيات المتفرقة، ونجعله كمن لا يحسن قرآنا أصلاً» ".

قال: (فإن عَجَزَ)

أي عن المتوالية والمتفرقة ٠٠٠٠ .

⁽١) انظر: البيان، ٢/ ١٩٦؛ الشرح الكبير، ١/ ٥٠٢.

⁽٢) انظر كلام إمام الحرمين في : نهاية المطلب ، ٢/ ١٤٤ ، وكلام الغزالي في : الـوجيز ص٥٥ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٢٢ ، وكلام الرافعي في : الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٢ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٣٧ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٤٥ وقال فيه : « قد قطع جماعة بأنه تجزئه الآيات المتفرقة وإن كان يحسن المتوالية سواء فرقها من سورة أو سور ، منهم القاضي أبو الطيب ، وأبو علي البندنيجي وصاحب البيان وهو المنصوص في الأم وهو الأصح » . وانظر : الأم ، ٢/ ٢٣١ .

⁽٤) الوسيط ، ١/ ٢٢٢ المجموع ، ٣/ ٣٣٧ .

⁽٥) المدثر: ٢١.

⁽٦) نهاية المطلب ، ٢/ ١٤٥ ، وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٢٢ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٢٠٥ ، المجموع ، ٣٣٧ .

⁽٧) في م بعدها قال : (قلت : الأصح جواز المتفرقة مع حفظه متوالية ، والله أعلم ، فإن عجز) . كأنها من كلام النووي ، وهي كذلك في المطبوع .

(أتى بذكرٍ)

لما روى رفاعة بن رافع "قال: «كُنّا مع رسول الله في المسجد، فدخل رجلٌ فَصَلّى ...» فذكر الحديث إلى أن قال: «فقال له النبي في : إذا أردت أن تصلي فتوضأ كما أمرك الله، ثم تشهد، فأقم، ثم كبر، فإن كان معك قرآن فاقرأ به، وإلا فاحمد الله، وكبره، وهلله، ثم اركع...» وذكر بقية الحديث، قال الترمذي : حسن ".

وفي الذكر الواجب وجهان:

أصحها: أنه لا يتعين، ولذلك أطلق في الكتاب، وعلى هذا يجب أن يكون سبعة أنواع من الذكر ؛ ليقوم كل نوع مقام آية ، وقيل: يكفي مراعاة الحروف هنا عن مراعاة عدد الآيات.

(١) هو: أبو معاذ رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الأنصاري ، من أهل بدر ، روى عدداً من الأحاديث ، توفي سنة ٤١هـ.

انظر: البداية والنهاية ، ١١/ ١٥٠ ؛ الإصابة ، ٢/ ٤٨٩ ؛ تقريب التهذيب ، ص ٣٤٧ .

(٢) سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وصف الصلاة ، رقم ٣٠٢ ، ولفظه : عن رفاعة بن رافع أن رسول الله بينها هو جالس في المسجد يوماً قال رفاعة : ونحن معه إذ جاءه رجل كالبدوي فصلى ... » فذكر الحديث إلى أن قال : « إذا قمت إلى الصلاة فتوضاً كها أمرك الله ثم تشهد وأقم فإن كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهلله ثم اركع » الحديث .

ورواه أبو داود ، في سننه ، كتاب الصلاة ، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، رقم ٨٥٦ .

وهذا هو المذهب : أن من عجز عن الفاتحة وغيرها من القرآن أتى بالذكر ، المجموع ، ٣٨ ٣٣٨ ، وانظر : البيان ، ٢/ ١٩٧ .

باب صفة الصلاة _______

والثاني: أنه يتعين ، وما ذكرناه من حديث رفاعة يدل له ، لكن لم أر أحدًا من الأصحاب جَوَّز الاقتصار على ثلاث كلماتٍ / كما يقتضيه [الحديث] ، بل اختلف [ع ١٥٠/أ] القائلون بالتعيين على وجهين:

أحدهما: خمس كلماتٍ وهي: سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لحديثٍ رواه أبو داود من رواية ابن أبي أوفى ، وفي إسناده ضعف ".

والثاني: تتعين هذه الخمس ويجب معها / كلمتان من الذّكر لتصير سبعة أنواع [م١٦١] مقام سبع آيات ، وهذا الوجه أحوط ، ويبرأ به بلا شك / والأول فيه خروج عن [ت٤٧١] ظاهر الحديث ، وللشيخ أبي محمد تردد في قيام الدعاء المحض مقام الذكر ، واختار الإمام والغزالي والمصنف أنه يقوم ما تعلق بأمور الآخرة ، دون ما يتعلق بالدنيا ،

⁽۱) لعله يريد حديث عبد الله بن أبي أوفي رضي الله عنهما قال: «جاء رجل إلى النبي الله قال إن لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه ، قال: قل: سبحان الله والحمد لله ولا إلىه إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، قال: يا رسول الله ، هذا لله عز وجل فهالي ، قال: قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني فلما قام قال هكذا بيده ، فقال رسول الله : أما هذا فقد ملأ يده من الخير » رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما يجزي الأمي والأعجمي من القراءة رقم ١٨٣٢ ، ورواه النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح ، باب ما يجزئ من القراءة لمن لا يحسن القرآن ، رقم ١٩٣٤ ، واللفظ لأبي داود ، قال النووي في المجموع ٣/ ٣٣٨ : « رواه أبو داود والنسائي ولكنه من رواية إبراهيم السكسكي وهو ضعيف ، ويغني عنه حديث رفاعة بن رافع ...» .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٣٩ ؛ وانظر : التنبيه ، ص ٣٠ ؛ البيان ، ٢/ ١٩٨ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٣ .

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢/ ١٤٥ ، وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٤٠ .

⁽٤) نهاية المطلب ، ٢/ ١٤٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٤٠.

وفي هذا خروج عن الحديث بالكلية ، والمختار : أن الدعاء لا يقوم مقام الذكر . قال : (ولا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة في الأصح) .

أي سواء كان البدل قرآنًا أو ذكرًا ؛ لأنه لـــ اعتبر عدد الآيات اعتبر عدد الحروف، وعلى هذا فالمراد: أن لا ينقص حروف الآيات السبع أو الأذكار عن حروف الفاتحة. ولا يشترط أن تكون كل آية أو كل نوع من الذكر بقدر آية، بل يجوز أن يجعل آيتين بدل آية، وقيل: يشترط أن تعدل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة على الترتيب، أو أطول منها، ولم يذكروا مثل هذا في الأذكار.

والوجه الثاني المقابل لما في الكتاب: أنه يكفي سبع آيات ناقصات الحروف"، ولو قيل وكذلك في الأذكار، فاجتمع في الآيات ثلاثة أوجه"، وفي الذكر وجهان، ولو قيل بالثالث فيه لم يبعد، كما في الآيات: ولكن لم يُصَرِّحوا به، ويُشترط في الذكر أن لا يقصد به أمراً آخر، والأصح: أنه لا يشترط قصد البدلية، حيث يجزئ " دعاء الاستفتاح أو التعوذ إلا أن يقصدهما".

فإن عجز عن الذكر بالعربية أتى به بالعجمية إن قدر "، وحيث أتى ببدل الفاتحة بالشرط السابق فلا إعادة عليه ، فلو تمكن من الفاتحة قبل الشروع في البدل

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٣٦ ، وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٤ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٤٥ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٣٧.

⁽٣) في ع ، ت : حتى يجري .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٣٤٠؛ التحقيق ، ص٤٠٢ وانظر: الوسيط ، ١/٢٢٣ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٣٤٠.

لزمه قراءتها ، وكذا في أثنائه على الأصح . وقيل : يقرأ منها قدر ما بقي، وبعد الركوع لا يلزمه، وكذا قبله بعد الفراغ من البدل على الأصح ".

وهذا كله إذا عجز عن الفاتحة بجملتها.

فإن كان يحسن بعضها: فإن لم يحسن للباقي بدلاً "كرر ما يحسنه مرة أو مرات، حتى يبلغ قدر الفاتحة ، وإن أحسن فوجهان ، أو قولان : أحدهما: هذا ؛ لأنه أقرب إليها ، وأصحهما: أنه يأتي به ، ويضيف إليه من الذكر قدر ما يتم به الفاتحة ؛ لأنّ الشيء لا يكون أصلاً وبدلاً . ويجب رعاية الترتيب ، فإن كان الذي يحفظه الأول بدأ به ، وختم بالذكر ، وإن كان غير الأول بدأ بالذكر وأتى بالذي يحفظه في محله ، ولا يأتي بالذكر إلا إذا كان عاجزاً عن جميع القرآن ".

ولو جهل الفاتحة كُلَّها ، وقدر على آية أو آيتين غيرها" ، فعلى هذا الخلاف، والأحوط لمن يحفظ شيئًا: أن يكرره ، ويأتي مع ذلك بالبدل .

قال: (فإنْ لم يحسن شيئًا)

من القرآن ، ولا من الذكر ، ولا أمكنه التَّعلُّم .

(أُوقف قدر الفاتحة)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٤٠ وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٤٠٥ .

⁽٢) في ع: الباقي قولاً.

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٤٠٥ ؛ التحقيق ، ص٥٠٥ .

⁽٤) في ت : أو غيرها .

لأنه مأمور بالقيام والقراءة ، فإذا تَعذَّر أحدهما ، لزمه الآخر '' . قال : (ويُسَنُّ عقب الفاتحة آمين خفيفة الميم بالمدِّ)

لكل قارئ "، وفي الصلاة أشَدُّ استحبابًا ؛ لما روى عن وائل بن حُجْر الله قال: «سمعت رسول الله الله الله المُعْرِ المَعْضُوبِ عَلَيْهِ وَلَا الطَّكَ آلِينَ ﴾ فقال: آمين ، ومَـدَّ بها صوته» / . قال الترمذي : حَسَنُ ".

وفي التأمين أحاديث متفقَّ على صحتها سنذكر / بعضها ، وإنها بدأنا بهذا ؛ اع ١٥٠/١٠ للالته نصاً على تأمين الإمام ، فإنَّ من العلماء من يقول بأنه لا يستحب للإمام والمنفرد ، لأن التأمين للسَّامع دون الداعي "، وقول المصنف (عَقِب) بفتح العين ، وكسر القاف ، بعدها باء موحدة ، ويجوز ضم العين وإسكان القاف ، وأما قول كثير من الناس : (عقيب) بياء بعد القاف ، فهو لغةٌ قليلةٌ ". والمعنى في ذلك كُلِّه أن

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٤١ وانظر : التنبيه ، ص٣١ ؛ البيان ، ٢/ ١٩٨ .

⁽٢) البيان ، ٢/ ١٩٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٣١ ، التحقيق ، ص٢٠٣ وانظر : الأم ، ٢/ ٢٤٩.

⁽٣) قاله الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين ، رقم ٢٤٨ وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٢٩ : «وفي رواية أبي داود «رفع بها صوته» وإسناده حسن كل رجاله ثقات إلا محمد بن كشير العبدي جرحه ابن معين ، ووثقه غيره وقد روى له البخاري وناهيك به شرفاً وتوثيقاً له» .

⁽³⁾ المجموع ، ٣/ ٣٣٢.

⁽٥) في م: وضم.

⁽⁷⁾ عقيب على وزن كريم ، اسم فاعل من قولهم عاقبه معاقبة وعقيبه تعقيبًا فهو معاقب ومُعَقِّب وعقيب إذا جاء بعده ، والسلام يعقب التشهد أي يتلوه فهو عقيب له ، والعدة تعقب الطلاق أي تتلوه وتتبعه فهى عقيب ، وقد بين هذا الفيومي في المصباح المنير ، وقال ص ١٦٠ : «قول الفقهاء يفعل ذلك عقيب الصلاة ونحوه بالياء لاوجه له إلا على تقدير محذوف ، والمعنى : في وقت عقيب وقت الصلاة فيكون عقيب صفة وقت ثم حذف من الكلام حتى صار عقيب الصلاة ».

وقال النووي في تحرير ألفاظ التنبيه، ص ١٤٠: «في كتب الفقه: عَقيب بالياء، وهمي لغة قليلة، والمشهور: عقب بحذفها ». وانظر: النجم الوهاج، ٢/ ١٢٣.

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

يكون بعده غير متراخ عنه".

واعلم أنه يُستحب بين قوله (ولا الضالين) و(آمين) سكتةٌ لطيفةٌ حَدًّا"؟ ليُعلم أنَّ (آمين) ليست بقرآن، فليحمل مراد المصنف من التعقب على هذا".

ولا يفوت التأمين إلا بالشروع في السورة أو الركوع".

وقد ذكر أهل اللغة أنه يقال: جاء في عَقِب الشهر، بفتح العين وكسر القاف، إذا جاء وقد بقيت منه بقية ، قال ابن سِيْدَه (أنا عشرة أيام فها دونها، وجاء في عُقْبه بضم العين وإسكان القاف: إذا جاء وقد انقضى كله (أ).

والذي فهمته من كلامهم: أن هذا يختص بالزمان، وأما في غيره كما هو استعمال المصنف، فيجوز الوجهان كما سبق.

واللغة التي ذكرها في (آمين) هي الفصيحة المشهورة ١٠٠٠.

ومما يدل له: الحديث الذي ذكرناه ، والمشهور على هذه اللغة عدم الإمالة ،

⁽١) النجم الوهاج ، ١٢٣/٢ .

⁽٢) في ت: لطيفة جدًا.

⁽٣) وقد نص المصنف على هذا في المجموع ، ٣/ ٣٣٤ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٤٧ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٩٧ ؛ البيان ، ٢/ ١٩٢ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٥ .

⁽٤) انظر: البيان، ٢/ ١٩٢.

⁽٥) هو : أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي المعروف بابن سيده ، من أئمة اللغة والأدب ، توفي بالأندلس سنة ٨٥٤هـ من مؤلفاته : المخصص ، والمحكم ، والأنيق وغيرها .

انظر: وفيات الأعيان ، ٣/ ١٧ ؟ شذرات الذهب ، ٣/ ٣٠٥.

⁽٦) المحكم والمحيط الأعظم ، ١/ ٨١ ؛ المخصص ، ١/ ١٧٥ .

⁽٧) النجم الوهاج ، ٢/ ١٢٤ .

وحكى عن حمزة ١٠٠ والكسائي ١٠٠ إمالتها ١٠٠٠ .

قال: (ويجوز القصر)

أنشدوا عليه:

امين فزاد الله ما بيننا بُعْدًا ١٠٠٠.

(۱) هو: أبو عهارة حمزة بن حبيب بن عهارة بن إسهاعيل الكوفي المعروف بالزيات ، أحد القراء السبعة ، وعنه أخذ أبو الحسن الكسائي القراءة ، كان إماماً ورعاً عالماً بالحديث والفرائض ، وكره الإمام أحمد وطائفة من العلهاء قراءته لما فيها من السكت وفرط المد والتكلف ، قال الذهبي: واستقر اليوم الاتفاق على قبولها ، توفي بالعراق سنة ١٥٦هـ انظر: وفيات الأعيان ، ١/ ٤٥٥ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٧/ ٩٠.

(۲) هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ،المعروف بالكسائي ، أحد القراء السبعة ، كان إماماً في القراءات والنحو واللغة ، أخذ عن حمزة الزيات وكان يقول من تبحر في علم يُهدى إلى جميع العلوم، قال الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي ، وكان الإمام أحمد يكره قراءته لما فيها من التكلف والكسر والإدغام ، وزيادة المد والإمالة، وله مع سيبوبه مناظرات ، وتلا عليه أبو عمر و الدورى . توفى بالرى سنة ١٨٩ه.

من مؤلفاته : معاني القرآن ، النوادر الكبير ، ومختصر في النحو وغيرها .

انظر: المغنى في الفقه، ابن قدامه ، ١/ ٤٩٢؛ وفيات الأعيان، ٢/ ٤٥٧؛ سير أعلام النبلاء ، ٩/ ١٣١.

(٣) المجموع ، ٣/ ٣٣٠ ، وبين أن الواحدي حكاها عنهما .

(٤) هذا شطر من بيتٍ لجبير بن الأضبط:

تباعد مني فطحلٌ إذ نألتُهُ آمِينَ فزاد الله ما بيننا بُعْدًا

وأنشدوا في الممدود:

يا ربّ لا تَسْلُبنِّي خُبَّها أبداً ويرحم اللهُ عبداً قال آمينا

انظرهما في : بحر المذهب ، ٢/ ١٤٦ مع اختلاف فيه ، البيان ، ٢/ ١٩٠ ، انظر : لسان العرب (فطحل) ، ١٩٠/١١ .

والبيت الثاني لمجنون ليلي كما في ديوانه ص٢١٩ ، وقيل لعمر بن أبي ربيعة ، لـسان العـرب (أمـن) ، شرح المفصل ، ٤/ ٣٤ والميم مخففة على اللغتين . انظر: الوسيط ، ١/ ٢٢٣ ؛ المحرر ، ص٣٣ .

والمعنى في هذه اللغات الثلاث: استجب، فهي سؤال الاستجابة للدعاء السابق"، وحُكيت لغةٌ رابعةٌ، وهي المد مع تشديد الميم، وليست من هذا المعنى ، بل معناها: قاصدين ، وذكر جماعة أنها من لحن العوام" ، وهو صحيح إذا أريد بها المعنى الأول ، أما إذا أريد المعنى الثاني فلا ، والصحيح: أنه إذا أتى بها مشددة لا تبطل الصلاة ، وإن تعمد ، خلافاً لصاحب التتمة".

قال: (ويؤمن مع تأمين إمامه)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٣١ وانظر : الوسيط ، ١/٢٢٣ .

⁽٢) نص على هذا ابن السكيت وسائر أهل اللغة كما يقول النووي في المجموع ، ٣/ ٣٣٠ ، وقال أيضًا : إنها شاذة منكرة مردودة ، ونص الأصحاب في كتب المذهب على أنها خطأ .

وانظر: الحاوي الكبير ،٢/ ١١٢ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٢٤.

⁽٣) نقل النووي في المجموع ، ٣/ ٣٣٠ عن أبي محمد الجويني وغيره أن الصلاة لا تبطل به لقصده الدعاء وقال إن هذا القول أجود من قول صاحب التتمة: لا يجوز التشديد فإن شدد متعمداً بطلت صلاته. ولعل مراده بالتتمة هو كتاب تتمة الإبانة وصاحبها هو أبو سعيد عبد الرحمن المتولي النيسابوري المتوفى سنة ٤٧٨هـ وقد تقدمت ترجمته ص ٢٨٧.

⁽٤) في ت: مفارقة . والمثبت هو الصواب .

⁽٥) المجموع ،٣/ ٣٣٣ ؛ التحقيق ، صـ٤٠٢ وفي الأم ،٢/ ٢٤٩ قال : «إذا قالها _ يعني الإمام _ قالوها » .

غفر له ما تقدم من ذنبه » لفظ البخاري ومعناه لمسلم ، وفي رواية لهما: «إذا أمَّنَ الإمام فأمنوا» فحملنا هذه الثانية على أن المعنى إذا بلغ موضع التأمين جمعًا بينها وبين الرواية الأولى ، وفي رواية للبخاري: «إذا أمّن القارئ فأمنوا ، فإن الملائكة تُؤمّن فمَنْ وافق تأمينُه تأمينَ الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه » ...

وقد كان خَطَرَ لي مرة: أنَّ استحباب مقارنة تأمين المأموم لتأمين الإمام، والحث عليه؛ حرصًا على / موافقة تأمين الملائكة المقتضية مغفرة ما تقدم من [ت٢٠/أ] الذنوب، يقتضي أن الملائكة تُؤَمِّن حين تأمين الإمام، لا قبله، ولا بعده، والظاهر من الموافقة الموافقة في الزمان، لا في الصفات من الإخلاص ونحوه، فيجزم بالمغفرة له بمقتضى الوعد، وفي ذلك مزية عظيمة، ودرجة رفيعة للإمام، وما يقتضي التعرض للإمامة حتى ينال هذا الأمر العظيم".

ثم خطر لي بعد ذلك أنه قد يكون لتأمين الملائكة وقت مخصوص ، والإمام والمأمو مون محثوثون على أن يقارنوا تأمين الملائكة، فمن حصل له ذلك غفر له ما تقدم من ذنبه إمامًا كان أو مأمومًا، حتى لو ترك الإمام التأمين، أو أخّره أكثر مما

⁽١) رواه والبخاري في صحيحة ، كتاب الأذان ، باب جهر المأموم بالتأمين ، رقم ٧٨٢ .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة باب التسميع والتحميد والتأمين، رقم ١٠ ٤ ولفظه : «إذا قال القارئ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فقال من خلفه : آمين ، فوافق قوله قول أهل السهاء غفر له ما تقدم من ذنبه» .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الدعوات ، باب التأمين ، رقم ٢٠٤٦ بهذا اللفظ ، ورواه مسلم في صحيحه بلفظ: « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » ، كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين ، رقم ٢١٠ .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/ ١٢٤ ، ونقل فيه كلام السبكي هذا .

ينبغي، لا نقول إن الملائكة تترك، والعلم عند الله.

ومساق هذا البحث يقتضي أن المأموم يؤمن في الوقت الذي يستحب للإمام التأمين فيه ، سواء أمّن الإمام ، أو ترك ، أو تأخر ، وهذا عندي أظهر من الذي خطر لي أولاً ، وكون المأموم يؤمن إذا لم يؤمن / الإمام منقولٌ ، نص عليه الشافعي [ع ٢٦/١] / والأصحاب "، وأما إذا تأخر فينبغي أن يكون كذلك ، وإن فاته التأمين مع الإمام [م ١/١/١] أمّن " بعده .

قال: (ويجهربه)

أي: المأموم في الصلاة الجهرية

(في الأظهر)

وهو القديم ، والمسألة مما يفتي بها على القديم" .

قال البخاري: «قال عطاء: أمَّن ابنُ الزبير ومن وراءه حتى إنَّ للمسجد لَلَجَّة» (٥)، وقيل: يجهر قولاً واحدًا، وقيل: إن كَبُر المسجد جَهَرَ، وإن صغر أسَرَّ،

⁽١) الأم ، ٢/ ٢٤٩ قال : « وإن تركها الإمام قالها من خلفه وأسمعه لعله يـذكر في قولها ، ولا يتركونها لتركه » وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٣٣ : اتفقوا عليه ، وانظر : النهذيب ، ٢/ ٩٧ .

⁽٢) في م ، ت : كَبَّر .

⁽T) المجموع , T/ TTT.

أما في الجديد فقد نص في الأم ، ٢/ ٢٤٩ على أن المأموم لا يجهر بالتأمين قال: «لا أحب أن يجهروا بها، فإن فعلوا فلا شيء عليهم » .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الجزم ، كتاب الأذان ، باب جهر الإمام بالتأمين . وقال النووي في المجموع، ٣/ ٣٣٠: «تعليق البخاري إذا كان بصيغة جزم مثل هذا كان صحيحًا عنده وعند غيره» .

واللَّجّة بفتح اللامين وتشديد الجيم، معناها: اختلاط الأصوات، وألَّجّ القوم إذا صاحوا. النهاية، ٤/ ٢٣٤؛ المجموع، ٣/ ٣٣١؛ المصباح المنير، ص٢٠٩.

وقيل: إن لم يجهر الإمام جهر، وإلا فقولان، فهذه أربع طرق أصحها الذي في الكتاب أما المنفرد: فيجهر إلا على وجه شاذ. وأما الإمام: فيجهر عندنا والحديث الذي ذكرته أولاً كاف فيه، وقد رواه بعضهم، وقال فيه: «قال آمين خفض بها صوته» قال البخاري في تاريخه: «أخطأ شعبة إنها هو جهر بها» وإن كانت الصلاة سرية أسرُّوا كُلُهم بالتأمين تبعًا للقراءة ".

قال: (وتُسَنُّ سورة بعد الفاتحة)

تنادي السنة بقراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة "، ولكن سورة كاملة وإن قصرت، أولى من قدرها من طويلة ".

قال: (إلا في الثالثة والرابعة)

فلا يسن غير الفاتحة

(١) المجموع ، ٣/ ٣٣٢ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ٩٧ ؛ البيان ، ٢/ ١٩١ .

(٢) المجموع ، ٣/ ٣٣١ وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٥ .

(٣) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٢٩ أن الحديث رواه أبو داود الطيالسي عن سلمة بن كهيل وقال فيه «قال : آمين ، خفض بها صوته » ورواه الأكثرون عن سلمة بإسناده قالوا: «يرفع بها صوته» .

(٤) قاله في التاريخ الكبير ٣/ ٣٠، رقم ٢٥٩، وذكره النووي في المجموع ، ٣/ ٣٢٩ وأورد الروايات الأخرى المرجحة لرفع الصوت بالتأمين ، وقد تكلم الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين ، رقم ٢٤٨ ، عن هذا الحديث وذكر المواضع التي أخطأ فيها شعبة من هذا الحديث .

(٥) المجموع ، ٣/ ٣٣٢ وانظر : التحقيق ، ص٢٠٣ .

(٦) انظر جملة من الأدلة على هذه السنة في : المجموع ، ٣/ ٣٤٤ .

(٧) المجموع ، ٣/ ٣٤٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٢٥ .

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

(في الأظهر)

وهذا القول مشهور عن القديم، ولذلك قال الرافعي: "إن الأكثر جعلوا المسألة مما يُفتى فيها بالقديم""، مع أن البويطي، والمزني نقلاه عن الشافعي أيضًا فيها حكى القاضي أبو الطيب"، فلم يتمحض قديمًا، والقول / الآخر نص عليه في [ت٢٧/ب] «الأم»: استحباب السورة في الركعتين الأخيرتين "، لما روى أبو سعيد الخدري

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب القراءة في الظهر ، رقم ٧٥٩ ، ولفظه : "كان النبي هي يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطول في الأولى، ويقصر في الثانية، ويسمع الآية أحيانًا، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين ، وكان يطول في الأولى ، وكان يطول في الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية » ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والعصر ، رقم ١٥١ ولفظه : "كان رسول الله هي يصلى بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعنا الآية أحياناً وكان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية وكذلك في الصبح » .

⁽٢) الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٨ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٥١ قال النووي فيه : «ليس هو قديمًا فقط، بل معه نصان في الجديد كم حكيناه عن القاضي أبي الطيب».

⁽٤) قال في الأم ، ٢/ ٢٥٠ : «أحب أن يكون أقل ما يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأوليين قدر أقصر سورة من القرآن مثل (إنا أعطيناك الكوثر) وما أشبهها ، وفي الأخريين أم القرآن وآية وما زاد كان أحب إلى ما لم يكن إمامًا فيثقل عليه ».

النبي كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الأخريين قدر خمس عشرة آية ، أو قال نصف ذلك ، وفي العصر قرأ الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية ، وفي الأخيرتين قدر نصف ذلك » رواه مسلم ، وفي رواية أخرى : «حزرنا قيامه» (۱) .

وهذا إن حمل على جملة القيام حتى تكون الفاتحة محسوبة منه اقتضى إثبات السورة "في الأخيرتين من الظهر، دون الأخيرتين من العصر؛ لأن نصف الخمسة عشر هو قدر الفاتحة، لكنَّ الأصحاب لم يُفَرِّقوا "، وصَحَّحت جماعة من العراقيين أنه يقرأ السورة في الأخيرتين؛ لهذا الحديث "، وهو المختار، وإن كان الأكثرون على الأول ؛ لأنه قد ثبت في الموطأ عن أبي عبد الله الصنابحي "، أنه «صلى وراء أبي بكر الصديق المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة سورة من قصار المفصل، ثم قام في الركعة الثالثة، فدنوتُ منه، حتى إنَّ ثيابي لتكاد تَسسُّ ثيابه، فسمعته قرأ بأم القرآن، وجهذه الآية: ﴿ رَبَّنَا لا تُزِعْ قُلُوبَنَا بَعَدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبُلَنَا مِن لَدُنكَ رَحَمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَا بُ "" ""." ".

⁽١) رواهما مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والعصر ، رقم ٤٥٢ .

⁽٢) في ت : السورتين .

⁽٣) قوله: (لم) ليست في: م.

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٢٥١؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٢٦ .

⁽٥) هو : أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي المرادي ، من كبار التابعين ، قدم المدينة بعد وفاة النبي و النبي الله بخمسة أيام، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان .

انظر: تقريب التهذيب ، ص ٤٥٧ .

⁽٢) آل عمران : ٨ .

⁽٧) رواه مالك في الموطأ ، كتاب النداء للصلاة ، باب القراءة في المغرب والعشاء ، رقم ١٧٤ .

وناهيك بهذا الأمر دلالة على اختيار ذلك مع حديث أبي سعيد ، وأما حديث أبي قتادة وما ذكرناه في حديث أبي سعيد في العصر/ فلعل ذلك لاختلاف الأحوال. [م١٦/ب] قال : (قلت : فإن سُبق بهما قرأها فيهما على النص ، والله أعلم) .

النص مطلق" ، وللأصحاب طريقان :

أحدهما : أنَّ ذلك مفرعٌ على قوله : «تستحب السورة في كل الركعات» .

والثانية: الاستحبابُ قولاً واحدًا، وإن قلنا لا يُستحب في الأخيرتين؛ لئلا تخلو صلاته من سورتين ، بخلاف الجهر إذا فاته لا يجهر في آخر الصلاة على أحد القولين، وهو المذهب؛ لأنه يُفَوِّت الإسرار المسنون في آخر الصلاة "، وهذه الطريق صَحَّحها المصنف وغيره "، ولو كان / الإمام بطيء القراءة فقرأ المسبوق [ع٢٦/ب] السورة فيها أدرك لم يُعْدها في الأخيرتين إذا قلنا يقرأ السورة في كل ركعة ".

⁽۱) قال الشافعي في الأم، ١/ ٢٠٦ (طبعة دار المعرفة): «وإن فاتته مع الإمام ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين الأخيرتين صلاهما مع الإمام فقرأ بأم القرآن وسورة إن أمكنه ذلك، وإن لم يمكنه قرأ ما أمكنه، وإذا قام قضى ركعتين فقرأ في كل واحدة منها بأم القرآن وسورة، وإن اقتصر على أم القرآن أجزأه».

⁽Y) ILAAQ3, 7/ YOY.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٥٣.

⁽٤) صحح النووي في المجموع، ٣/ ٣٥٢ الطريق الثاني وهو أنه تستحب له السورة قولاً واحدًا وبَيّن أنه قول أبي إسحاق، وصححه إمام الحرمين وهو المنقول عن أكثر الأصحاب.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٣٥٣.

قال: (ولا سورة للمأموم، بل يستمع)

(فإن بَعُد)

بحيث لا يسمع قراءة الإمام

(أو كانت الصلاة سرية)

أو كان أصم

(قرأ في الأصح)

إذ لا معنى لسكوته ، وبه قطع جمهور العراقيين ٠٠٠.

والثاني: لا يقرأها ، وإطلاق الحديث يقتضيه ، لاسيها في الأصم القريب من الإمام، فإنَّ في قراءته منازعة للإمام، وقد صح : أن رجلاً قرأ خلف النبي الله الإمام، فإنَّ في قراءته منازعة للإمام، وقد صح : أن رجلاً قرأ خلف النبي الله الإمام، وقد صح : أن رجلاً قرأ خلف النبي الله عنها » "وفي رواية : «ما

⁽۱) لم أجده بهذا اللفظ ،وإنها هو بلفظ: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم ، قلنا: نعم هَذًا يا رسول الله ، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ، رقم ۸۲۳ ، واللفظ له ، والترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام ، رقم ۲۱۱ وقال: «حديث عبادة حديث حسن» ؛ وصححه البيهقي وانظر: المجموع ، ۳/ ۳۲۱.

⁽Y) ILAAO3, 7/ 777.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب نهي المأموم عن جهره ن رقم ٣٩٨ . وخالجنيها معناه : نازعنيها ، وأصل الخلّج : الجـذب والنـزع . انظـر : النهايـة في غريـب الحـديث ، ٢/ ٥٩؛ المصباح المنير ، ص ٦٨ (خلج) .

لي أنازع القرآن»[…].

ما تسن قراءته بعد الفاتحة

قال: (ويُسَنُّ للصبح والظهر طِوال المُفَصَّل)

والمُفَصَّل آخره: ﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ ، وأوله: ﴿ قَ ﴾ على الأصح، وقيل: الحجرات، وقيل: القتال "، وأبعد من قال: الجاثية " ، ويستحب تطويل القراءة في الظهر .

- (٤) قوله: (فيتوضأ) ليست في: ع.
- (٥) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والعصر ، رقم ٤٥٤ .
 - (٦) وهي سورة محمد . انظر : فتح القدير ، الشوكاني ، ٥/ ٣٠ .
 - (٧) انظر هذه الأقوال في: المجموع ، ٣/ ٣٤٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٢٩ .

⁽۱) رواه الترمذي في سننه ،كتاب الصلاة ، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام ، رقم ٣١٢ ؛ والنسائي في سننه ، كتاب الافتتاح ، باب ترك القراءة خلف الإمام ، رقم ٩١٩ ؛ وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب ، رقم ٢٢٨ ؛ وابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ، رقم ٩٤٨ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ٧٢٢٨ ، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة ٢/٨٠١ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الظهر عند الزوال، رقم ٥٤١ ؟ ٥ ؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح ، رقم ٤٦١ .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح ، رقم ٤٥٨ .

قال: (وللعصر والعشاء أوساطه)

كالجمعة والمنافقين، و ﴿سَيِّحِ ٱسْمَرَيِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾.

قال: (وللمغرب قصاره)

روى سليهان بن يَسَار "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله عنه فلان ، قال سليهان: كان يطيل الركعتين الأوليين في الظهر ، ويخفف الأخريين ، ويخفف العصر ، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ، ويقرأ في العشاء بوسط المفصل ، ويقرأ في الصبح بطوال المفصل ".

قال: (وبصبح الجمعة (الآر اللهُ تَنْزِيلُ ٱلْكِتَنبِ) وفي الثانية (هَل أَنَّ))

ثَبَتَ ذلك في الصحيحين من فعل النبي الله "، وقد ثبت عن النبي الله أنه قرأ بغير ذلك"، ولكن الأغلب ما ذكر .

⁽١) هو : أبو أيوب سليمان بن يسار الهلاني المدني ، من أئمة التابعين ، وأحد فقهاء المدينة السبعة ، ومولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها ، حدث عن أبي هريرة وغيره من الصحابة ، فضله بعضهم على ابن المسيب ، توفي سنه ١٠٧ه.

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/ ٢٣٤ ؛ وفيات الأعيان ، ٢/ ١٣٥ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٤/ ٤٤٤ .

⁽٢) رواه النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح ، باب تخفيف القيام والقراءة ، رقم ٩٨٢ ، وأحمد في سننه ، رقم ١٠٥٠١ ، واللفظ للنسائي ، وانظر : نصب الراية ، ٣/ ١٥ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في صلاة الفجر يـوم الجمعة ، رقم ١٩٨ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في يوم الجمعة ، رقم ٨٧٩ .

⁽٤) فقد ثبت عنه ﷺ في صحيح مسلم وغيره أنه قرأ في الفجر سورة ﴿قَ ﴾حديث رقم ٤٥٨ ؛ وأنه قرأ في الفجر في الفجر سورة ﴿قَ ﴾حديث رقم ٤٥٨ ؛ وأنه قرأ فيها ﴿وَالْيَالِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ سورة التكوير ، حديث رقم ٤٥٦ . وانظر : المجموع ، ٣٤٧ ؟ النجم الوهاج ، ٢/ ١٣٠٠.

باب صفة الصلاة

فرع:

قالوا: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ، ولا يجوز بالشَّاذَّة ''. وظاهر هذا الكلام يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ ، وقد نقل البغوي في أول تفسيره: الاتفاق'' على القراءة بقراءة يعقوب'' وأبي جعفر'' مع السبع المشهورة'' ، وهذا القول هو الصواب''.

(١) المجموع ، ٣/ ٣٥٨ والقراءة الشاذة : هي ما اختل منها أحد أركان القراءة المتواترة ، وهي : كل قراءة ساعدها خط المصحف ، مع صحة النقل فيها ، وحجيتها على الفصيح من لغة العرب فهي متواترة ، وما عداها فهي شاذة . انظر : البحر المحيط ، ١/ ٤٧٤ ؛ النجم الوهاج، ٢/ ١١٦ .

(٢) قوله: (الاتفاق) ليست في :ع، وفي م: أول تفسير سورة الأنفال. والمثبت من: ت.

(٣) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري ، أحد القراء العشرة ، إمام حافظ ، سمع من حمزة الزيات أحرفاً ، وسمع الكثير من شعبة وغيره ، وهو أرجح من الكسائي عند بعض الأئمة ، وكان يقرئ الناس علانية بحرفه بالبصرة في أيام الشافعي وغيره من الأئمة فها أنكر عليه أحد قراءته بل تلقاها الناس بالقبول. توفي سنة ٥٠ ٢هـ . من مؤلفاته : الجامع . انظر : وفيات الأعيان ، ٥ / ٤٣٣ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١ / ١٦٩ ؛ تقريب التهذيب ، ص ٣٨٤ .

(٤) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني المخزومي ، أحد القراء العشرة، قرأ عليه نافع وسليان بن جماز وعيسى بن وردان، كان عابدًا، وثقة ابن حصين والنسائي، وكان مولى أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها. توفي سنة ١٢٧هـ.

انظر: وفيات الأعيان ، ٥/ ٣١٨ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٢٨٧ ؛ تقريب التهذيب ، ص ٤١١ .

(٥) معالم التنزيل ، ١ / ٣٨ .

(٦) وصوب هذا القول أيضًا الزركشي في البحر المحيط ، ١/ ٤٧٤ وقال : القول بأن هذه الثلاثة (يعقوب، وخلف ، وأبو جعفر) غير متواترة ضعيف جدًا ، وقد ذكر البغوي في تفسيره الإجماع على جواز القراءة بها . ونقل عن ابن العربي أن قراءة أبي جعفر ثابتة لاكلام فيها . وانظ : الآبات البينات ، ٢/ ٤٠٣ .

واعلم أنَّ الخارج عن السَّبْع المشهورة على قسمين:

منه: ما يخالف رسم / المصحف، فهذا الشك في أنه الا تجوز قراءته الا في [م١٦٨] الصلاة والا في غيرها.

ومنه: ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تشتهر القراءة به، وإنها ورد من طرق غريبة لا يعول عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضًا.

ومنه: ما اشتهر "عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديمًا وحديثًا ، فهذا لا وجه للمنع منه. ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره "، والبغوي أولى من يُعتمد عليه في ذلك، فإنه مقرئ فقيه، جامع للعلوم ، وهكذا التفصيل في شواذ السبعة أيضًا ، فإن عنهم شيئًا كثيرًا شاذًّا .

وأما في غير الفاتحة فقد ذكر أصحابنا: أنه متى قرأ شاذًا يغير المعنى أو يزيد في الكلام بطلت صلاته إذا تعمد كقوله: (ثلاثة أيام متتابعات) "، وقوله: (فاقطعوا أيانهما) "، وقوله: (وأقيموا الحج والعمرة لله) "، و(إنها يخشى الله من عباده

⁽١) في ت طمس من بعد قوله: (ما اشتهر) حتى (يكف، ولو لم يحصل ذلك) ويأتي.

⁽٢) كخلف وأبي جعفر ، انظر : البحر المحيط ، ١/ ٤٧٤ ؛ شرح جمع الجوامع ، ١/ ٤٠٤ ؛ الآيات البينات ، ١/ ٤٠٤ .

⁽٣) المتواتر: ﴿ فَصِيامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ ذَلِكَ كَفَّنَرَةُ أَيَّمَنِكُم ﴾ المائدة: ٨٩. والقراءة التي ذكرها الشارح رويت عن ابن مسعود ﷺ . انظر: الجامع لأحكام القرآن ، ٦/ ٢٨٣ .

⁽٤) المتواتر: ﴿ فَأَقَطَ عُوا أَيِّدِيَهُمَا ﴾ المائدة: ٣٨.

⁽٥) المتواتر: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَهِ ﴾ البقرة: ١٩٦. والقراءة التي ذكرها الشارح مروية عن ابن مسعود ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجِ والعمرة إلى وذكر القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ، ٢/ ٣٦٩ أنه روى عن ابن مسعود (وأتموا الحج والعمرة إلى البيت) .

العلماء) برفع الله، ونصب العلماء (١٥٠٠)، وإن لم يغير معنى ، ولم يزد في الكلام ؛ لم تبطل ".

قال : (الخامس : الركوع ، وأقلُّه)

أي بالنسبة إلى القائم.

(أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه)

لو أراد / وضعها عليها ؛ لأنه بدون ذلك لا يسمى ركوعًا ، وهذا عند [ع٢٠/أ] اعتدال الخِلْقة ، ولا بد أن تكون هذه الصفة حاصلة بالانحناء وحده ، كما أشار إليه المصنف ، فلو حصلت بالانخناس ، أو به مع انحناء يسيرٍ ، لم / يَكْفِ ، ولو لم المراب يحصل ذلك إلا بمُعينِ ، أو باعتماد على شيء ؛ وَجَبَ ".

الركوع ركن

قال: (بطمأنينة)

لقوله ﷺ : « ثم اركع حتى تطمئن راكعًا » متفق عليه " ، ومنهم من يعدُّ

⁽١) المتواتر ﴿إِنَّمَا يَغْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُوُّا ﴾ فاطر: ٢٨. والقراءة التي ذكرها الشارح مروية عن عمر بن عبد العزيز في وتحكى عن أبي حنيفة النعمان ، والمعنى : إنها يجلهم ويعظمهم كها يجل المهيب المخشى من الرجال بين الناس من بين جميع عباده . انظر الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٤/١٤ .

⁽٢) بعدها في م: وإن كان ساهيًا سجد للسهو .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٥٨ وانظر : البحر المحيط ، ١/ ٤٧٥ .

⁽٤) الشرح الكبير، ١/ ٥٠٩؛ المجموع،٣/ ٣٧٧، وقال النووي: «ولو انخنس وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب وصار بحيث لو مديديه بلغت راحتاه ركبتيه لم يكن ذلك ركوعًا؛ لأن بلوغهما لم يحصل بالانحناء».

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات ، رقم ٧٥٧ ؛ ومسلم في صحيحه ،كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، رقم ٣٩٧ .

الطمأنينة في كل ركنٍ ركنًا مستقلاً "، والخلاف في العبارة .

قال : (بحيث ينفصل رفعه عن هُوِيِّه)

قال: (ولا يقصد به غيره)

أي: ولا يقصد بالهوي غيرالركوع

(فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعًا لم يَكْف)

لأن قصده غيره صارف (١٠٥٠).

قال: (وأكمله: تسوية ظهره وعنقه)

يمدهما كالصفيحة ٥٠٠.

(١) انظر: الحاوي الكبير، ٢/ ١١٩.

(٢) الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٧٨.

(٣) الظاهر أنها بالضم والفتح ؛ لأنها من هوى يهوى هويًا بضم الهاء وفتحها : إذا سقط من أعلى إلى أسفل. فإن أراد المعنى الآخر وهو إذا ارتفع فإنه بالضم لا غير ولا شك أن المراد هنا هو المعنى الأول.

انظر: المصباح المنير، ص٢٤٦ (هوى).

(٤) الشرح الكبير ، ١/ ٥١٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٧٨ .

(٥) قوله: (صارف) ليست في: م.

(٦) في ع ، ت : كالصحيفة. والمثبت من: م ، وهو كذلك في الوسيط، ١/ ٢٢٦ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥١٠، وفي المجموع ، ٣/ ٣٧٩ . والصفيحة : وجه كل شيء عريض ، وصفائح الباب : الألواح التي يعتمد عليها مصراعا الباب . انظر : النجم الوهاج، ٢/ ١٣٢ ؛ المصباح المنير ، ص ١٣٠ ؛ المعجم العربي ، ص ٧٣٧ .

(ونَصْب ساقيه ، وأخذ ركبتيه بيديه ، وتفرقة أصابعه للقبلة) وقول الإمام والغزالي: « أنه يتركها على هيئتها » شاذً "...

قال : (ويُكَبِّر في ابتداء هويه) :

اعلم أن أكثر هذه الأحكام في حديث أبي مُميْد"، فينبغي أن نذكره فإنه مستوعب وهو من أحسن الأحاديث ، وأصله في البخاري" ، وفي الترمذي زيادة كثيرة ، وإسنادها صحيح ، وما ورد في رواية أخرى نبهنا عليه ، قال أبو حميد في عشرة من أصحاب النبي على : «أنا أعلمكم بصلاة رسول الله على قالوا ": فاعرض، فقال : كان رسول الله الله إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ، ورفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، ثم قال : الله أكبر ، وركع ، ثم اعتدل ، فلم يُصَوِّب رأسه ، ولم يُقْنِع "، ووضع يديه على ركبتيه ، ثم قال: سمع الله لمن حمده ، ورفع يديه ، واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه قال: سمع الله لمن حمده ، ورفع يديه ، واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه

⁽١) يعني الأصابع ، انظر: نهاية المطلب ، ٢/ ١٥٨ ؟ الوسيط ، ١/ ٢٢٦ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٧٩ إن كلام إمام الحرمين والغزالي هذا شاذ مردود .

⁽٢) هو: أبو حميد عبد الرحمن بن سعد الساعدي الأنصاري وقيل: اسمه المنذر، من صحابة رسول الله ﷺ وفقهائهم، روى عن رسول الله ﷺ ستة وعشرين حديثًا، من أشهرها هذا الحديث، شهد أحدًا وما بعدها، توفي سنه ٦٠هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢١٥ ؛ سير أعلام النبلاء، ٢/ ٤٨١ ؛ تقريب التهذيب ، ٢/ ٤١٧. (٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ .

⁽٤) في الترمذي: «قالوا: ما كنت أقدمنا له صحبة و لا أكثرنا له إتيانًا، قال: بلي ، قالوا: فاعرض» الحديث.

⁽٥) أي : لا يرفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره . النهاية ، ١١٣/٤ .

معتدلاً، ثم أهوى إلى الأرض ساجدًا، ثم قال: الله أكبر، ثم جافى عضديه عن إبطيه، وفتح أصابع رجليه، ثم تَنَى رجله اليسرى، وقعد عليها، ثم اعتدل، حتى / يرجع كل عظم في موضعه معتدلاً، ثم أهوى ساجدًا، ثم قال: الله أكبر، [م١٨٠/ب] ثم ثنى "رجله، وقعد، واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه، ثم نهض، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك، حتى إذا قام من السجدتين كبر، ورفع يديه حتى كاذي بها منكبيه، كما صنع حين افتتح الصلاة، ثم صنع كذلك، حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخر رجله اليسرى، وقعد على شقه، متوركًا، ثم صحح شرة، قالوا: صدقت، هكذا صلى النبي النبي الفظ رواية الترمذي، وقال: حسن صحح "...

قال: وقوله: (إذا قام من السجدتين رفع يديه) يعني إذا قام من الركعتين، وفي رواية لأبي داود صححها: «بعد تكبيرة الإحرام، ثم يقرأ» وفيها: «ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه» وفيها: «ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه »(۵)، وفي رواية ضعيفة لأبي داود: «إذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه، وفرج بين أصابعه »(۵)، وفي رواية: «في السجود، واستقبل بأطراف

 ⁽١) فتح أصابع رجليه أي : نصبها وغمز موضع المفاصل منها ، وثناها إلى باطن الرجل . النهاية ،
 ٣/٨ ٤ .

⁽٢) في ت طمس من بعد قوله (ثم ثني) حتى نهاية الصفحة .

⁽٣) لم أجد في الترمذي قوله «قالوا: صدقت ، هكذا صلى النبي ﷺ » .

⁽٤) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، رقم ٤٠٣ ، والحديث صححه الألباني في الإرواء ، ٢/١٣.

⁽٥) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، رقم ٧٣٠ .

⁽٦) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، رقم ٧٣٠ .

أصابعه القبلة »···.

قال: (ويرفع يديه كإحرامه)

لحديث أبي حميد/ ، وأحاديث أخرى في الصحيحين متفق عليها"، قال النبخاري: «يروى هذا الرفع عن سبعة عشر نفسًا من أصحاب النبي ، قال : «وقال الحسن" وحميد بن هلال": كان أصحاب رسول الله الله يوفعون أيديهم ، فلم يستثن أحدًا من أصحاب النبي الله ». قال البخاري : «ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي الله أنه لم يرفع يديه ». وقال أيضًا : «ليس أسانيد أصح من اع ١٦٧٠) أسانيد الرفع ». وقال أيضًا : «ليس أسانيد أصح من اع ١٦٧٠)

واعلم أن مسألة رفع اليدين عظيمة ، وهي أصل من أصول السنة، وكان

⁽١) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، رقم ٧٣٠ .

⁽٢) انظرها في: المجموع ، ٣/ ٣٦٩.

⁽٣) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، التابعي ، مولى زيد بن ثابت ، ثقة ، فقيه ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وكان عالماً فقيها عابداً ، وكان أشبه الناس بصحابة رسول الله ، وقال الذهبي : كان سيد أهل زمانه علمًا وعملاً ومع جلالته إلا أنه عند العلماء معدود في المدلسين ، ومراسيله ليست بذاك . توفي سنة ١١٠ هـ.

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات، ١/ ١٦١؛ سير أعلام النبلاء، ٤/ ٥٦٣ ؛ تقريب التهذيب، ١/ ١٦٦.

⁽٤) هو : أبو نصر حميد بن هلال العدوي البصري ، ثقة عالم ، توفي في حدود الثلاثين ومائة ، انظر : سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٣٠٩؛ تقريب التهذيب ، ٢٠٢/١ .

⁽٥) هذه النقول عن البخاري مأخوذة من جزء صنفه منفرداً في رفع اليدين ، وقد ذكره وأورد هذه النقول منه ابن حجر في فتح الباري ، ٢/ ٢٧٩ وقال إنه جزء في رفع اليدين ، كما ذكره وأورد النقل عنه النووي في المجموع ، ٣/ ٣٦٦ وقال إنه كتاب كبير في إثبات الرفع للركوع وللرفع منه ولم أجد هذه النقول في صحيح البخاري .

الأوزاعي يرفع يديه ، والثوري لا يرفع ، فتكلما في ذلك بمنى ، فقال الأوزاعي للثورى : « قم بنا إلى المقام ، نلتعن أينا على الحق!!» (٠٠٠.

قال: (ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثًا)

ثبت في صحيح مسلم قوله في وكوعه: «سبحان ربي العظيم»، وفي سندها سبجوده: «سبحان ربي الأعلى»، وفي سنن أبي داود: «ثلاثًا»، لكن سندها ضعيف"، وروى بإسناد حسن: «أنه لما نزلت ﴿ فَسَيِّحَ بِأَسَّمِ رَبِّكِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ قال رسول الله في: اجعلوها في ركوعكم، فلما نزلت: ﴿ سَبِّحِ ٱسْعَرَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ قال اجعلوها في سجودكم »، ويُستحب أن يضيف إليها: «وبحمده» ...

قال: (ولا يزيد الإمام)

خشية التطويل إلا إذا كان المأمومون محصورين ورضوان.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٨٢ رقم ٢٣٧٢ .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم ٧٧٢.

⁽٣) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم ٨٦٩، وقال: «هذه الزيادة نخاف أن لا تكون محفوظة» وقال: إن أهل مصر انفردوا بإسناد هذا الحديث مع حديث آخر. والحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٨٦؛ والدارقطني في سننه ، ١/ ١ ٣٤، وانظر: إرواء الغليل ن ٢/ ٤١.

⁽٤) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة ، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، رقم ٨٦٩ ؛ وابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة ، والسنة فيه ، باب التسبيح في الركوع والسجود ، رقم ٨٨٧ ، وأحمد في مسنده ، رقم ١٦٩٦١ . وضعفه الألباني في الإرواء ، ٢/ ٤٠ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٣٨٢ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٥٨ .

⁽٦) فلا يستحب للإمام الزيادة على ثلاث تسبيحات إلا أن يرضى المأمومون بالتطويل ويكونوا محصورين انظر: المجموع، ٣٨٣ ٨.

(ويزيد المنفرد: اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، خشع لك سمعي، وبصري، ومخي، وعظمي، وعصبي، وما استقلت به قدمي)

روى هذه الألفاظ مسلم من حديث علي عن النبي الله المسنف يقتضي أن الاقتصار على ثلاث تسبيحاتٍ أكمل، وهو بالنسبة إلى الإمام صحيحٌ على الأصح، وقيل: خمس ".

وأما المنفرد: فهو أدنى الكمال في حقه ، ثم للكمال درجات: أعلاها: إحدى عشرة أو تسع ، وأوسطها: خمس ، هكذا قاله الماوردي " ، وقال قريبًا منه القاضي حسين " ، وكلام الرافعي في «الشرح الصغير» " يقتضى أنه وجه " ، والمختار: أنه / [م ١٦٩]] لا يتقيد بعدد ، بل يزيد من ذلك ، وغيره ما شاء ، وكذلك الزيادة في الدعاء ، فقد

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم ٧٧١ ، وليس فيه قوله : (وما استقلت قدمي) .

⁽٢) في ت : حسن .

⁽٣) الحاوي الكبير ، ٢/ ١٢٠ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٥٧ .

⁽٤) نقل النووي عنه في المجموع ، ٣/ ٣٨٢ (في بيانه لمراد الإمام الشافعي في المسألة) أنه لو سبح مرة واحدة كان آتيًا بسنة التسبيح ، وأول الكهال ثلاث تسبيحات ، ولو سبح خمسًا أو سبعًا أو تسعًا أو إحدى عشرة كان أفضل وأكمل لكنه لا يستحب للإمام أن يزيد على ثلاث .

⁽٥) لعله يريد: شرح الوجيز الصغير. مخطوط في ٨٧ ورقة بمكتبة (بريستون) ، ورقمه ٣١٧٥ .

⁽٦) في بحر المذهب ، ٢/ ١٥٧ نسب هذا القول لبعض الأصحاب ولم يعينهم ، فظاهر كلامه وكلام وكلام النووي في المجموع ، ٣/ ٣٨٢ أن هذا وجه للأصحاب ، والشافعي إنها عين العدد في بيان أدنى الكمال لا في أعلاه ، قال في مختصر المزني ، ص ٢٥ «ويقول إذا ركع: سبحان ربي العظيم ، ثلاثًا ، وذلك أدنى الكمال » ولم يزد على هذا .

ثبت في مسلم من حديث حذيفة: « أن النبي ﷺ قرأ في ركعة البقرة وآل عمران والنساء، ثم ركع نحوًا من قيامه، ثم قام قريبًا مما ركع» ().

الاعتدال ركن

قال: (السادس: الاعتدال قائمًا)

أي على الحالة التي كان عليها قبل الركوع " ؛ لقوله ﷺ: « ثم ارفع حتى تعتدل قائرًا » متفق عليه ".

قال: (مطمئنًا)

(ولا يقصد غيره)

لأنه صارفٌ.

(فلو رفع فزعًا من شيء لم يكف ويُسَنُّ رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه)

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم ۷۷۲ ، ولفظه عن حذيفة ها قال : «صليت مع النبي ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت : يركع عند المائة ثم مضى ، فقلت : يصلي بها في ركعة ، فمضى فقلت : يركع بها ، ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلاً . فكان ركوعه نحواً من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ثم قام طويلاً قريبًا مما ركع» الحديث .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٨٨ وانظر : البيان ، ٢/ ٢١١ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب أمر النبي ﷺ ، رقم ٧٩٣ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، رقم ٣٩٧ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة ، رقم ٦٣١ . وانظر : المجموع ، ٣/ ٣٨٩ .

باب صفة الصلاة

لحديث أبي حميد وغيره ، وصَحَّ في الصحيحين من حديث ابن عمر ".

قال: (قائلاً: سمع الله لمن حمده).

أي تقبل الله منه حَمْده.

[ت ۷۷/ب]

ولوقال: من / حمد الله سمع له ، أجزأه ١٠٠٠ .

(فإذا انتصب قال: ربنا لك الحمد)

رواه مسلم "، ويستوي في هذين الذّكرين عندنا الإمام والمنفرد، كما هو مصرحٌ به في الأحاديث، وكذلك المأموم "؛ لقوله الله : «صلوا كما رأيتموني أصلي " وأما قوله: «إذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد " "؛ فلأن التسميع يجهر به، فهم يعلمونه، وقوله: «ربنا لك الحمد»، يُسِرُّ به، فلذلك علمهم إياها.

(ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) رواه مسلم أيضًا ».

قال: (ويزيد المنفرد: أهل الثناء والمجد، أحتُّ ما قال العبد، وكُلُّنا لك عبدٌ،

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى ، رقم ٧٣٥ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة ، رقم ٣٩٢ .

⁽٢) الأم، ٢/ ٢٥٧؛ المجموع، ٣/ ٣٩٠.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، رقم ٤٧٦ .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ١٦٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٩٠ .

⁽٥) تقدم تخريجه ص ٤٢٢.

⁽٦) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالإمام ، رقم ١١٥.

⁽٧) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، رقم ٢٧٦ .

لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ)

رواه مسلم أيضًا "، قال ابن الصباغ: «ولو زاد الواو فقال: ربنا ولك الحمد، جاز» "، وقد رُوي أيضًا (ملء) بنصب الهمزة على الحال، أي: مالئًا لو كان جسمًا "، (وأهل): منصوب على النداء، ويجوز رفعه "، (وأحق) بالألف، (وكلنا) بالواو (۱۵).

وهذا الذي ذكره المصنف هنا: هو الذي ذكره الرافعي موتبعه عليه في «الروضة» و «التحقيق» وغيرهما من وفي «مختصر المزني» إشارة إليه من وأما في «شرح

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، رقم ٤٧٧ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٩٠ ولا يخفى أن هذا اللفظ ثابت في الصحيحين (البخاري ٧٣٥ ؛ مسلم ٢١١).

⁽٣) في قوله: (ملء السموات وملء الأرض) بَيَّن الإمام النووي رحمه الله أنه يصح الوجهين ، النصب والرفع ، وأن الزجاج حكى أنه لا يجوز إلا الرفع ورجح الأكثرون النصب ، قال النووي: (وهو المعروف في روايات الحديث ، وهو منصوب على الحال أي مالئاً ، وتقديره: لو كان جسمًا لملأ ذلك) المجموع ، ٣/ ٣٨٨ . وانظر: تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٦٧ .

⁽٤) يجوز رفعه على تقدير أنت أهل الثناء . المجموع ، ٣/ ٣٨٨ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٦٧ .

⁽٥) قوله: (وكلنا بالواو) ليست في :ع، م.

⁽٦) وليست كما في بعض كتب الفقه بدون ألف ، فيجعلونها : (حق ما قال العبد ، كلنا لك عبد) بل هي كما دلت عليه السنة (أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد) كما نبه على ذلك النووي في المجموع ، ٣/ ٣٩٠ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٦٧ .

⁽٧) ذكره الرافعي في المحرر ، ص٣٤ قال : «ويزيد المنفرد : أهل الثناء والمجد ...» .

⁽٨) الذي قاله النووي في روضة الطالبين ، ١/ ٢٥٢ هو استجباب هذا الذكر للمنفرد والمأموم والإمام إذا رضي القوم بهذه الزيادة ، وكذا في التحقيق ، ص ٢٠١ قال : «ويزيد غير الإمام وهو إذا رضي عصورون : أهل الثناء والمجد ..» ولا أجد فيها ما يعارض قوله في المجموع . وانظر : النجم الوهاج، ٢/ ١٣٨.

⁽٩) قال في مختصر المزني ، ص ٢٥ : «إذا استوى قائمًا قال أيضًا : ربنا لـك الحمـد مـل السـموات ومـل و الأرض وملء ما شئت من شيء بعد» ويقولها من خلفه ، وروى هذا القول عن النبي الله » .

المهذب» فقال: إنه لا يزيد الإمام على قوله: / سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد، اع ١٦/٦٨ إلا أن يكونوا محصورين راضين بالتطويل، ونسبه إلى الأصحاب٬٬٬ وهذا الذي قاله في «شرح المهذب» قد يترجح؛ لأنَّ الركوع أطول من الاعتدال، والتسبيحات ثلاثًا لا يزيد الإمام عليها ، وهي أقل من الذي قال هنا إنه مشترك بين الإمام وغيره .

القنوت في الفج

قال: (ويُسَنُّ القنوت في اعتدال ثانية الصبح) ثبت « أن رسول الله ﷺ قنت في الصلوات الخمس، وكان سبب ذلك أن رِعْلا وذَكُوان وعُصَيَّة قتلوا جَمْعًا من القُرَّاء ببئر معونة، فأقام رسول الله ﷺ شهرًا يدعو

عليهم ، ثم ترك الدعاء عليهم» (").

وروي من حديث أبي جعفر الرازي "، والأكثرون على توثيقه " عن الربيع

⁽¹⁾ Haraes , 8/ 898.

⁽۲) لعله يشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنها قال: قنت رسول الله الشهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من بني سليم على رعل وذكوان وعصية ويؤمن مَنْ خلفه ارواه أحمد في مسنده ، رقم ٢٧٤١ ؛ وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب القنوت في الصلوات ، رقم ٣٤٤١ ، واللفظ له ؛ وقد ثبت في الصحيحين أن النبي القنوت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصيه ارواه والمخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب العون بالمدد ، رقم ٢٥٠٣ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ، رقم ٢٥٠ وليس فيها التصريح بأنه قنت في الصلوات الخمس .

⁽٣) هو : أبو جعفر عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان التميمي مـولاهم ، أصـله مـن مـرو ، مـشهور بكنيته . توفي في حدود سنة ١٦٠هـ . انظر : تقريب التهذيب ، ٢/ ٤١١ .

⁽٤) في ت : توفيقه .

⁽٥) قال أبو حاتم وابن سعد الحاكم: ثقة وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة ، وقال ابن معين: ثقة ولكن يخطئ، وقال الإمام أحمد والنسائي والعجلي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: يهم كثيرًا، قال عنه ابن حجر: صدوق سيء الحفظ خصوصًا عن مغيرة، انظر: التلخيص الحبير، ١/ ٢٤٥؛ تقريب التهذيب ، ٢/ ٢١١.

ابن أنس ، عن أنس: «أن النبي شخص قنت شهرًا يدعو عليهم ، ثم تركه ، وأما في الصبح فلم يزل يقنت ، حتى فارق الدنيا» . صححه الحُفّاظ محمد بن علي البلخي، والحاكم ، والبيهقي ، ورواه الدارقطني بأسانيد صحيحة ...

وهو الذي عليه عمل الخلفاء الراشدين ".

وأما كونه بعد الركوع فقد اختلفت الرواية فيه عن أنس ٥٠٠ ، والذي يـدل عليـه

· · · ال بيع بن أنس بن زياد الكرى أو الجنف البصري عالم و في زمانه عسمع من أنس بن مالك الله

(۱) هو: الربيع بن أنس بن زياد البكري أو الحنفي البصري، عالم مرو في زمانه، سمع من أنس بن مالك الله و الحسن البصري، وروى عنه أبو جعفر الرازي وغيره، قال عنه ابن حجر: صدوق لـه أوهام، ورمي بالتشيع. توفي سنة ١٤٠هـ أو قبلها. انظر: سير أعلام النبلاء ، ٦/ ١٦٩ ؛ تقريب التهذيب ، ص ٢٤٠.

(٢) الحديث مختلف في صحته وسيذكر الشارح طائفة ممن صححه ، ومنهم النووي في المجموع ، ٣/ ٤٨٥ قال : حديث صحيح ، رواه جماعة من الحفاظ وصححوه .

والحديث ضعفه طائفة منهم ابن الجوزي ، وقال ابن حجر في التلخيص : إن الأحاديث مختلفة ، وذكر ما يعارضه من أحاديث عن أنس الله . انظر : نصب الراية ، ٢/ ١٣٠ ؛ التلخيص الحبير ، ١/ ٢٤٥ .

- (٣) الحديث صححه أبو عبد الله محمد بن علي البلخي، ورواه الحاكم وصححه في جزء له مفرد في القنوت وليس في مستدركه كما بين ذلك ابن حجر في التلخيص الحبير، ١/ ٢٤٥، ونقل تصحيحه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠١)، ورواه الدراقطني في سننه، ٢/ ٣٩؛ وأحمد في مسنده، رقم ٢٢٢٤، وعبد الرزاق في مصنفه، ٣/ ١٠٠.
- (٤) فعن العوام بن حمزة قال: « سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح ، قال بعد الركوع ، قلت : عمن ؟ قال : عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم » رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/٢٠٢ ، رقم قال : عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم » رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/٢٠٢ ، رقم قال : هذا إسناد حسن .
- (٥) فقد روى عنه الأمران: فعن ابن سيرين قال: «قلت لأنس: قنت رسول الله في الصبح؟ قال: نعم، بعد الركوع يسيرًا» رواه البخاري (رقم ٢٠٠١)، ومسلم (رقم ٢٧٧) وعنه النبي قت تمهراً بعد الركوع في صلاة الفجر يدعو على بنى عُصيّة » رواه البخاري (رقم ٢٠٨٩) ومسلم (رقم ٢٧٧) واللفظ له. وعن عاصم قال: «سألت أنسًا عن القنوت أكان قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله، قلت: فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلت قبل الركوع، قال: كذب، إنها قنت رسول الله المجاري (رقم ٢٠٠١) ومسلم (رقم ٢٧٧) واللفظ للبخاري.

رواياته في البخاري أن الدعاء على رِعْل وذَكْوان كان بعد الركوع، وأن القنوت المستمر قبل الركوع، وربها دل بعضها / على التخيير، لكن قال البيهقى: «إن رواة [م٢٩٠٠] القنوت بعد الركوع أكثر، وأحفظ، فهو أولى» ". وورد ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان بإسنادٍ حسن ".

فلو قنت قبل الركوع، فالأصح: أنه لا يجزئه، ويسجد للسهو، وقيل: لا يجزئه، ولا يسجد للسهو، التشهد، يجزئه، وقيل: تبطل صلاته كما لو نقل التشهد، وهو غلط/ ٣٠.

دعاء القنوت

قال: (وهو: اللهم اهدني فيمن هديت ، إلى آخره)

يعني: «وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيها أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فإنك تقضي و لا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت » . صَحَّ عن الحسن بن علي أنه قال : «إن النبي عَلَي عَلَمه ذلك » ففي رواية : «في الوتر » ن ، وفي أحاديث أخر : «أن النبي على كان يقنت في صلاة

⁽۱) السنن الكبرى ، ۲۰۸/۲ .

⁽٢) تقدم تخريجه آنفًا.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٢٧٦ .

⁽٤) رواه الترمذي في سننه ،كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القنوت في الوتر ، رقم ٤٦٤ وقال : «هذا عديث حسن ... ولا نعرف عن النبي في القنوت في الوتر شيئاً أحسن من هذا » . ورواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب الدعاء في الوتر ، رقم ١٧٤٥ ؛ وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب القنوت في الوتر ، رقم ١٤٢٥ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ١٧٢٠ ؛ والدارمي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الدعاء في القنوت ، رقم ١٥٩١ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ١٥٩٠ ؛ والدارمي في سننه ،

الصبح ، ووتر الليل بهؤلاء الكلمات "، ولا بأس أن يزيد عليها الألفاظ المشهورة"، والصحيح: أن هذه الكلمات لا تتعين ، بل يحصل بكل دعاء ، لا بآية من القرآن على الأصح ؛ لأنَّ قراءة القرآن في غير القيام مكروهة".

ولو قنت بالمنقول عن عمر كان حسنًا: «اللهم إنَّا نستعينك» نه.

ويُستحب الجمع بينهم اللمنفرد، ويُؤخِّر قنوت عمر على الأصح، فإن اقتصر على أحدهما فعلى الأول (١٥٠٠).

إسناده مجهول» يعني عبد الرحمن بن هرمز وكذا قال الشوكاني في نيل الأوطار ، ٣/ ٤٧ وروى الحديث من طريق أخرى قال عنها ابن حجر في بلوغ المرام (مع شرحه سبل السلام) ، ١/ ٢٧٦ : في سنده

ضعف، وانظر: التلخيص الحبير، ١/ ٤٤٧.

(٢) نحو : ولا يعز من عاديت ، قبل : تباركت ربنا وتعاليت ، وبعمده : فلك الحمد على ما قضيت، أستغفرك وأتوب إليك . انظر : المجموع ، ٣/ ٤٧٧ .

- (٣) الحاوي الكبير ، ٢/ ١٥٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٧٨ وبينوا أنه لو كانت الآية من القرآن هي دعاء أو شبيهة بالدعاء كآخر البقرة فإن ذلك يجزئه ولم يوردوا فيها الخلاف المذكور .
- (٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٢١٠ ، رقم ٢٩٦١ مرفوعًا إلى النبي الله وقال : هذا مرسل ، وقد روي عن عمر بن الخطاب شه صحيحاً موصولاً . ورواه عبد الرزاق في مصنفه ، ٢/ ١٠٦ ، رقم ٧٠٢٧ ، من ألفاظه : «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ولا نكفرك ونومن بك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد...» .
- (٥) المجموع، ٣/ ٤٧٩ وبين النووي أن هذا الاستحباب في الجمع بينها هو للمنفرد ولإمام جماعته محصورين يرضون بالتطويل.
 - (٦) قوله: (فعلى الأول) ليست في: م.

قال: (والإمام بلفظ الجمع)

حتى لا يخصّ نفسه بالدعاء ١٠٠٠.

(والصحيح: تُسَنُّ الصلاة على رسول الله ه في آخره)

لأنه ورد ذلك في رواية في حديث الحسن في النسائي بإسناد صحيحٍ أو حسنٍ ".

قال: (ويرفع يديه)

ثَبَتَ ذلك عن النبي على بإسناد صحيح أو حسنٍ في قنوته على أصحاب بئر معونة ٣

(١) بحر المذهب ، ٢/ ٢٠١ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٤٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٧٧ .

⁽۲) كذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٧٩ ونص على رواية النسائي وهي من حديث الحسن بن علي رضي الله عنها قال: «علمني رسول الله هؤلاء الكليات في الوتر قال: قبل: اللهم اهدني فيمن هديت ، وبارك لي فيها أعطيت، وتولني فيمن توليت ، وقني شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت ، وصلي الله على النبي محمد » رواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب الدعاء في الوتر، رقم ٢١٧٤ ، وقال ابسن حجر في التلخيص الحبير ، ١٨٨٤ : (ليس الأمركا قال النووي من أن إسناده صحيح أو حسن لأن إسناد الحديث منقطع) ثم بين ذلك الانقطاع . ونقل عنه في سبل السلام ، ١٨٢١ أنَّ هذا الحديث ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة رواته ، وقال الصنعاني أن زيادة الصلاة على النبي * لا تثبت .

⁽٣) فعن ثابت عن أنس بن مالك الله في قصة القراء وقتلهم قال: « فقال لي أنس: لقد رأيت رسول الله الله الله على الغداة رفع يديه يدعو عليهم » يعني على الذين قتلوهم. رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢١ ٢ ، رقم ٢٩٦٤ . قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٨٠ : إسناده صحيح أو حسن . وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤٥١ : «فيه على بن الصقر ، وقد قال فيه الدارقطني : ليس بالقوي » .

وصَحَّ ذلك عن جماعة من الصحابة في القنوت¹¹ ، وفي وجهٍ مشهورٍ : لا يرفع¹¹ . (ولا يمسح وجهه)

لأنه لم يصح في الصلاة عن أحد من السلف" ، وفي وجهٍ ضعيفٍ: يمسح ؟ لحديثٍ في الترمذي ضعيف"، وقد غلط بعضهم فنسب إلى الترمذي أنه قال: صحيح" ، وهو على ضعفه محمولٌ عند بعضهم على خارج الصلاة .

(۱) روى البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/٢١٢ ، رقم ٢٩٦٨ ، عن عمر بن الخطاب أنه قنت بعد الركوع ورفع يديه وقال: « وهذا عن عمر شه صحيح ، وروى عن علي شه بإسناد فيه ضعف ، وروى عن عبد الله بن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنها في قنوت الوتر » ، وقال الألباني في صفة صلاة النبي عن عبد الله بن مسعود وأبي حديث إمامة أبي بن كعب الناس في قيام رمضان أنه كان يصلي على النبي شي ، ص١٥٧ : «ثبت في حديث إمامة أبي بن كعب الناس في قيام رمضان أنه كان يصلي على النبي في آخر القنوت وذلك في عهد عمر شه . رواه ابن خزيمة في صحيحه (رقم ١٠٩٧) ...» .

(٢) اختاره البغوي وحكاه إمام الحرمين عن كثير من الأصحاب. انظر: التهذيب، ٢/ ١٤٧ ؛ المجموع، ٣/ ٤٨٠ .

- (٣) قال البيهقي في السنن الكبرى ، ٢ / ٢١٢ : «أما مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظ عن أحد من السلف في دعاء القنوت ، وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة » وانظر: المجموع ، ٣/ ٤٨٠ .
- (٥) لعله يقصد بذلك الشيخ عبد الحق الاشبيلي المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٥٨٢ه في كتابه الأحكام فإنه أورد هذا الحديث وقال: «قال الترمذي: حديث صحيح» وقد نبه على هذا النووي في المجموع، ٣/ ٤٨١ و ترجمته في تهذيب الأسهاء واللغات، ١/ ٢٩٢.

أما غير الوجه: فاتفقوا على أنه لا يُستحب مسحه".

قال: (وأنَّ الإمام يجهربه)

لأحاديث بئر معونة "، والثاني : لا ، كسائر الدعوات .

أما المنفرد: فيُسِرُّ بلا خلافٍ ".

قال: (وأنه يؤمن المأموم للدعاء)

وهي الكلمات الخمس "/.

وهي الكنهاك الحمس

(ويقول الثناء)

وهو من قوله: فإنك تقضي ، ولا يقضي عليك ٠٠٠٠.

قال: (فإن لم يسمعه قَنَتَ)

كما يشاركه في سائر الدعوات والأذكار السرية ٠٠٠ .

(١) البيان ، ٢/ ٢٥٧ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٥٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٨١ . وقال الدميري في النجم الوهاج، ٢/ ٢٤٢ : « أما الصدر فلا يستحب مسحه قطعًا ، بل هو بدعة منكرة» .

[ع ۲۸/ ب]

⁽٢) تقدمت ص ٤٢٥.

⁽٣) الحاوي الكبير ، ٢/ ١٥٤ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٤٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٨١ .

⁽٤) وهي : اللهم اهدنا فيمن هديت ، وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت ، وقنا شر ما قضيت .

⁽٥) فللمأموم عند سماع الثناء أن يقول كقول الإمام ولا يؤمن لأنه ثناء وذكر لا يليق فيه التأمين . المجموع، ٣/ ٢٨٢ ، وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٠٣ ؛ البيان ، ٢/ ٢٥٧ .

⁽٦) الشرح الكبير ، ١/ ١٩٥٥ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٥٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٨٢ .

قال: (ويُشرع)

أي: يُسَن ١٠٠٠.

(القنوت في سائر المكتوبات للنازلة)

لأحاديث بئر معونة.

(لا مطلقًا على المشهور)

فيهما ؛ لعدم ثبوته ، وقيل: لا يشرع في غير الصبح ، ولا وجه له مع الحديث"، وقيل: يُشرع مطلقاً من أريد به الجواز: فقريبٌ ، وإن أريد الاستحباب: فلا وجه له ، لأنّ ذلك خلاف عمل السلف والخلف.

ولو قنت للنازلة في العيدين والاستسقاء، قال الشافعي: لم أكرهه ٥٠٠٠.

(۱) ك. نهر برور اخترار النه مي في الحروج ، ۳/ ٤٧٦ ، وقال انه أقرب الى السنة و نقل عن يعض

⁽۱) كونه يسن هو اختيار النووي في المجموع ، ٣/ ٤٧٦ ، وقال إنه أقرب إلى السنة ونقل عن بعض الأصحاب نص الشافعي على الاستحباب مطلقًا ، وهذا خلاف قول الرافعي في الشرح الكبير ، ١/ ١٨ ٥ فإنه قال عن كلام الغزالي : « فيه إشارة إلى أنه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وإنها الكلام في الجواز ، فحيث يجوز فالأمر فيه إلى اختيار المصلي وهذا قضية كلام أكثر الأئمة ومنهم من يشعر إيراده بالاستحباب والله أعلم » .

⁽٢) تقدم ص ٤٢٥ ، قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٧٥ : «هو غلط مخالف للسنة الصحيحة المستفيضة » ثم ساق الدليل على ذلك .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٤٧٥ وانظر : البيان ، ٢/ ٢٥٨ .

⁽٤) قاله في الأم ، ٢/ ٥١٠ وانظر : المجموع ٣/ ٤٧٦ .

فرع:

في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجهان ١٠٠٠.

السجود وصف

قال : (السابع : السجود ، وأقله مباشرة بعض جبهته مصلاه)

لما روى مسلم من حديث خَبَّاب ﴿ فَالَ : ﴿ شَكُونَا إِلَى النبي ﴾ حَرَّ الرَّمْضاء في جباهنا وأكفنا ، فلم يُشْكِنَا ﴾ ﴿ أَي : فلم يزل شكوانا ، ولو لم تجب مباشرة المصلى بالجبهة لأرشدهم إلى سترها .

وفي وجه: يجب وضع جميعها، فإن / أريد به كشفها: فلا دليل له صحيح، [ت ٧٧/ب] وإن أريد الوضع فقط: فدليله: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» مع أن الأولى ذلك، والاقتصار على/ بعضها مكروه كراهة تنزيه ٥٠٠ وإنها يجب كشفها، أو كشف [م ٧٠/أ]

(1) IL جموع ، ٣/ ٣٩١.

⁽٢) هو : أبو عبد الله خَبَّاب بن الأَرَتِّ بن جندلة بن سعد التميمي ، من الصحابة السابقين للإسلام ، روى أحاديث عدة ، وشهد بدراً والمشاهد ، توفي بالكوفة سنة ٣٧ه.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٢/ ٣٢٣ ؛ تقريب التهذيب ، ١ / ٢١٨ .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، ومواضع الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت، رقم ٦١٩، ولفظه: «أتينا رسول الله ﷺ فشكونا إليه حر الرمضاء فلم يشكنا قال زهير: قلت لأبي إسحاق أفي الظهر؟ قال: نعم، قلت: أفي تعجيلها؟ قال نعم» وانظر: المجموع، ٣/ ٣٩٦. ولفظ الحديث الذي أورده الشارح هو من رواية البيهقي في السنن الكبرى، ٢/١٠٤. وانظر: التلخيص الحبير، ٢/ ٢٥٢.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب السجود على الأنف ، رقم ١١٨ ؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود والنهى عن كف الشعر والثوب ، رقم ٤٩٠ وسيأتي ذكر الشارح له بلفظه كاملاً.

⁽٥) النجم الوهاج ، ٢/ ١٤٥ ، ونقل فيه كلام السبكي هذا .

شيء منها إذا لم يكن عذرٌ ، فلو عصبها لجراحة ونحوها وسجد عليها : صح ، وعلى المذهب : أنه لا إعادة عليه .

وفي قولٍ غريب: أنه يجب أن يسجد على الأنف مع الجبهة "، والمشهور: أنه يجوز الاقتصار على الجبهة ، لكن يكره ، نَصَّ عليه ".

ولو اقتصر على الأنف بدون الجبهة: لم يجز ، بلا خلافٍ ".

واعلم أن المراد من الجبهة: ما ينال موضع السجود، أما طرفاها من اليمين واليسار فجبينان، وليسا من الجبهة، هكذا وضع اللغة "، ومقتضى ذلك أنه إذا سجد على الجبين وحده لم يجز ".

والمراد ببعض الجبهة الذي يجوز الاقتصار عليه ما في ذلك المحل من أعلاها وأسفلها.

قال : (فإن سجد على متصلِ به جاز إن لم يتحرك بحركته) .

لأنَّ هذا الطرف في معنى المنفصل.

وقيل: لا يجوز كما لو كان على ذلك الطَّرف نجاسةٌ ، فإنه لا تصح صلاته ،

⁽١) حكى أبو زيد المروزي هذا القول عن السافعي ونقله عنه في البيان ، ٢ / ٢١ ؛ وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٩٨ : «هذا غريب في المذهب ، وإن كان قويًا في الدليل » .

⁽٢) الأم ، ٢/ ٢٦٠ وانظر: المجموع ، ٣/ ٣٩٨.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٣٩٨.

⁽٤) معجم مقاييس اللغة ، صـ٧١٧ ؛ المصباح المنير ، ص٣٥ (جبن) .

⁽٥) الشرح الكبير، ١/ ٥٢٠ .

وإن كان لا يتحرك بحركته.

أما المنفصل: فيجوز قطعًا.

والمتصل الذي يتحرك بحركته: لا يجوز قطعًا ، مثل كور عمامته أو كمه ، فإن سجد عليه متعمدًا: بطلت صلاته ، وإن كان جاهلاً أو ساهيًا لم تبطل ، لكن يجب إعادة السجود ".

قال: (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الأظهر)

هو الذي صححه الأكثرون، واستدلوا له: بأنه لو وجب لوجب الإياء بها عند العجز كالجبهة ".

قال: (قلت: الأظهر وجوبه، والله أعلم).

هو كما قال ، وقال الشافعي في «الأم»: «إنه يوافق الحديث» وصححه كثيرون؛ لقوله على: «أُمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة ، وأشار بيده إلى أنفه، واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين » متفقٌ عليه ".

⁽¹⁾ الكُوْر من كار الرجل العهامة كورًا: أدارها على رأسه ، من باب قال ، وكل دور: كور ، تسمية بالمصدر. وكوَّرها بالتشديد: مبالغة ، ومنه يقال: كورت الشيء إذا لففته على جهة الاستدارة .

انظر: المصباح المنير ، ص ٢٠٧ ؛ القاموس المحيط ، ٢٠٧ (كار ، الكور) .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٩٧ وانظر: الأم ، ٢/ ٢٦٠ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٢٦١ .

⁽٣) الحاوي الكبير، ٢/ ١٢٦ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٢٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٠١ .

⁽٤) الأم، ٢/ ١٢٦.

⁽٥) تقدم تخريجه ص ٤٣٣ .

وفي المسألة طرقٌ أخرى مخصصة للخلاف ببعض الأعضاء الستة كلها ضعيفة "، فإن قلنا: لا يجب، اعتمد ما شاء، ورفع ما شاء، وإن تصور رفع الجميع والسجود على الجبهة: جاز، ويتصور ذلك فيها إذا وقف على حجرين بينها حائط قصير، فإذا سجد انبطح ببطنه على الحائط، ورفع هذه الأعضاء، واعتمد ".

وأسهل من هذا التصوير: أن يسجد على الأرض معتمدًا على ظهور كفيه، وظهور قدميه، ويرفع ركبتيه، فإنَّ ذلك ممكنٌ.

وإن قلنا: يجب، كفي وضع أدني جزء من كل عضو كالجبهة ١٠٠٠].

والاعتبار في اليدين: بباطن الكف سواء باطن الأصابع وباطن الراحة ، والاعتبار في القدمين: ببطون الأصابع ، فلو سجد على ظهور قدميه أو ظاهر الكفين أو حرفها "لم يجزه.

وقيل: يجزئ في ظهور القدمين، وقيل: لا يجزئ في الكف إلا بباطنها دون باطن الأصابع ".

ولا يجب كشف شيء من الأعضاء / الستة إلا اليدين، ففيها: قولان، [ت ١٠/١]

⁽١) المجموع ، ٣/ ٤٠٣.

⁽٢) في م: أو اعتمد.

⁽٣) قاله في المجموع ، ٣/ ٢٠١ .

⁽٤) انظر: الأم ، ٢/ ٢٦١ ؛ البيان ، ٢/ ٢١٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٠٢ .

⁽٥) الحرف من كل شيء: طرفه ، وشفيره ، وحده . القاموس المحيط ص ١٠٣٢ (حرف) .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٣٠٤ .

باب صفة الصلاة

أصحهما: أنه لا يجب "، وظاهر الحديث" يقتضي الوجوب بالطريق الذي استدل به لكشف الجبهة.

قال: (و يجب أن يَطْمَئنَّ)

(وينال مَسْجَدَه ثِقلُ رأسه)

فلو سجد على قطنٍ أو حشيشٍ أو شيء محشو بها وَجَبَ أن يتحامل حتى ينكبس، ويظهر أثره على يدٍ لو فرضت تحت ذلك المحشو، فإن لم يفعل لم يجزئه على المذهب، وقال الإمام: «يكفى إرخاء رأسه، ولا حاجة إلى التحامل ""، ومَسْجَد هاهنا بفتح الجيم، أي: محل سجوده.

قال / : (وأن لا يهوى لغيره)

لما سبق.

(فلو سقط لوجهه وجب العود إلى الاعتدال)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٤٠٤ وانظر : البيان ، ٢/ ٢١٩ ؛

⁽٢) يعنى حديث «شكونا إلى النبي ﷺ حر الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا » وتقدم ص ٤٣٣ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الآذان ، باب أمر النبي ، رقم ٧٩٣ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، رقم ٣٩٧ .

⁽٤) نهاية المطلب ، ٢/ ١٦٥ ، وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٥٢٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٩٧ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١١٤ .

هذا إذا سقط قبل الهُويّ " فلو هوى ليسجد فسقط على الأرض لجبهته ، فإن وضع جبهته على الأرض بنية الاعتهاد لم يحسب عن السجود ، وإن لم يحدث هذه النية حُسب ، سواء قصد السجود أم لا ، نص عليه في «الأم» ".

وللأصحاب: ولو هوى ؛ ليسجد، فسقط على جنبه ، فانقلب ، وأتى بصورة السجود: فإن قصد السجود حسب ، وإن قصد الاستقامة ، وصرفه عن السجود لم يحسب ، وبطلت صلاته ؛ لأنه زاد فعلاً ، وإن قصد الاستقامة ، وغفل عن الصرف لم يحسب على الصحيح ، ولا تبطل صلاته ، بل يعتدل جالسًا ، ويسجد . وفيه وجه محرج من نية التبرد في الوضوء: أنه يحسب .

وإن لم يقصد السجود ولا الاستقامة: أجزأه ".

قال: (وأن ترتفع أسافله على أعاليه في الأصح)

فتكون عجيزته " مرتفعة عن رأسه ومنكبيه ؛ لأن التنكيس معلوم من صلاة

(۱) الحُويّ بضم الهاء وتشديد الياء: هو السقوط والانخفاض ، وقال بعضهم: الهوي بالفتح النزول والسقوط ، وانظر: المصباح المنير ، ص ٢٤٦ ، وانظر: المصباح المنير ، ص ٢٤٦ ، (هوى).

⁽٢) الأم، ٢/ ٢٦٢ وانظر: البيان، ٢/ ٢١٩؛ المجموع، ٣/ ٤١٠.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٤١٠ وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٥٢٤ .

⁽٤) العَجُز من كل شيء مؤخره ، وعجز النخلة : أصلها ، وعجز الإنسان : آخر عموده الفقري . والعَجُز من الرجل والمرأة ما بين الوركين . انظر: المصباح المنير ، ص١٤٩ ؛ القاموس المحيط ، ص٦٦٣ من الرجل والمرأة ما بين الوركين . انظر: المصباح المنير ، ص١٤٩ ؛ القاموس المحيط ، وقال الدميري في النجم الوهاج ، ٢/ ١٤٧ : إن إطلاق العجيزة على الرجل مجاز .

رسول الله ﷺ ".

والوجه الثاني: أنه يجوز أن تستوي أسافله وأعاليه ٣٠.

أما لو كانت أعاليه "أعلى: فإنه لا يصح ".

وهذا إذا لم يكن به علة ، أما إذا كانت به علـة لا يمكنـه الـسجود إلا هكـذا ، فيجزئه ، فإن أمكنه وضع وسادة يسجد عليها ، ويحصل به التنكيس : وَجَبَ٠٠٠ .

وإن لم يحصل معه التنكيس: فالأصح أنه لا يجب ، بل يكفيه الخفض.

وقيل: يجب حتى يكون واضعاً جبهته على شيء ١٠٠٠.

قال: (وأكمله يُكبِّر لهِويّه)

لأن التكبير في كل خفض ورفع ، وحديث أبي هريرة الله الثابت في

⁽۱) بين النووي _ رحمه الله _ في المجموع ، ٣/ ٤١١ أن التنكيس المشروع هو أن تكون عجيزته مرتفعة عن رأسه ومنكبيه. وقال : «دليل وجوب أصل التنكيس أنه ثبت أن النبي ﷺ قال : «صلوا كها رأيتموني أصلى » ومعلوم أنه ﷺ كان ينكس ، وعن أبي إسحاق السبيعي قال : وصف لنا البراء بن عمازب رضي الله عنها _ يعني السجود _ فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته وقال : هكذا كان رسول الله ﷺ يسجد » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وأبو حاتم بإسناد حسن ، وهذا مع قوله ﷺ "صلوا كها رأيتموني أصلى » يقتضى وجوبه والله أعلم » .

⁽Y) المجموع ، ٣/ ١١٤.

⁽٣) في ع ، ت : أسافله . والمثبت من : م ، وهو الموافق لما في المجموع ، ٣/ ٢١١ .

⁽٦) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤١١ : بلا شك .

⁽٥) بلا خلاف ، الشرح الكبير ، ١/ ٥٢٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٤١١ .

⁽T) المجموع ، ٣/ ١١٤.

الصحيحين قال: «كان رسول الله على يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده، حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد، ثم يكبر حين يهوي ساجدًا، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل مثل ذلك في صلاته كلها حتى يقضيها، ويكبر حين يقوم من المثنى بعد الجلوس» ...

والجديد الصحيح: أنه يمد التكبير إلى تمام الهوي ؛ حتى لا يخلو جزء من صلاته عن ذكر ، وكذلك في الركوع ، وفي سائر الانتقالات .

والقديم: أنه يحذفه كما يحذف تكبيرة الإحرام".

ولا خلاف أنه يبدأ به مع ابتداء الهوي ، وقد تقدم في حديث أبى هميد / ما الت٩٠/ب يشعر بتأخر التكبير عن الهوي ، وحديث أبي هريرة في ذلك أحسن .

قال: (بلارفع)

لأن في الصحيحين /: أن النبي ﷺ كان لا يفعل ذلك في السجود".

قال: (ويضع ركبتيه ثم يديه)

ترتيب الأعض عند السجو

لما روى أبو داود من حديث وائل بن حُجْر قال : « رأيت النبي ﷺ إذا سجد

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب التكبير إذا قام من السجود ، رقم ٧٨٩ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع ، رقم ٣٩٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٦٣ ، ٣٩٣. والحذف معناه : الإسراع والإيجاز في قوله. انظر: المصباح المنير، (حذف).

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى ، رقم ٧٣٥ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع اليدين ، رقم ٣٩٠ .

وضع ركبتيه قبل يديه » وقال الترمذي: إنه حديث حسن "، لكن في سنده شريك القاضي " ، وليس بالقوي فيها ينفرد به " ، إلا أنه روى له مسلم ، فهو صحيح على شرطه.

ويعارضه: حديث رواه أبو داود أيضًا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه » إسناده جيد" ، وقد أخذ به مالك ، ويترجح: بأنه قول ، وأمر، وهو أقوى من الفعل " ،

(۱) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب كيف يضع ركبته قبل يديه ، رقم ۸۳۸ ؛ ورواه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين ، رقم ۲٦٨ ، وقال حسن غريب ، ورواه النسائي في سننه ، كتاب التطبيق ، باب أول ما يصل إلى الأرض ، رقم ۱۰۸۹ ؛ ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، رقم ۸۸۲ .

(٢) هو: أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي الكوفي ، ولى القضاء بواسط ثم الكوفة ، قال ابن حجر عنه: صدوق يخطئ كثيرًا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، توفي سنة ١٧٧ هـ. انظر: تقريب التهذيب ، ص٣٣٧.

(٣) قال البيهقي : هذا الحديث يعد من أفراد شريك القاضي وإنها تابعه همام من هذا الوجه مرسلاً هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين .

انظر: السنن الكبرى ، البيهقي ، ٢/ ٩٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٣٩٤.

- (٤) الحديث رواه أبو داود في سننه بهذا اللفظ، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبته قبل يديه، رقم ٠٨٠، ورواه النسائي في سننه ، كتاب التطبيق ، باب أول ما يصل إلى الأرض ، رقم ١٠٩١ وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٩٤: «رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد » . وبوب البخاري رحمه الله في صحيحه ، كتاب الأذان «باب يهوي بالتكبير حين يسجد ، وقال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته » .
- (٥) انظر الخلاف الأصولي في هذه المسألة في : الإبهاج في شرح المنهاج ، ٢/ ٢٧٣ ؛ شرح الكوكب المنير ، ٢/ ٢٧٩ .

ويعضده: حديثٌ إسناده جيد عن ابن عمر: أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه، وقال: «كان رسول الله ﷺ/ يفعل ذلك» « ذكره الحازمي « والشافعي ». [م٧١/أ]

وأكثر العلماء على تقديم الركبتين ٠٠٠.

8 8 Y

وقال الخطابي · : إنه أثبت من حديث تقديم اليدين ، وهو أرفق بالمصلي ، وأحسن في الشكل ، ورأي العين · · .

(١) رواه الحاكم في المستدرك ، ١/ ٣٤٨ وقال : «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وله معارض ...» ورواه ابن خزيمة في صحيحه ، ١/ ٣١٨ .

(٢) هو: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني ، إمام حافظ ، برع في فن الحديث ، وخصوصًا في النسب، وصار من أحفظ الناس للحديث والأسانيد ورجاله ، وتفقه في مذهب الشافعي ، توفي ببغداد سنة ٥٨٤ هـ وعمره ست وثلاثون سنة .

من مؤلفاته : الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار ، وعجالة المبتدئ ، والمؤتلف والمختلف وغيرها .

انظر: وفيات الأعيان ، ٣/ ٤٢١ ، سير أعلام النبلاء ، ٢١/ ١٦٧ .

(٣) لعل الحازمي ذكره في كتاب الاعتبار ، والشافعي لم أجده ذكره في المسند .

- (٤) كذا قال الترمذي في سننه ،كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود ، رقم ٢٦٨ وذكر ذلك الخطابي أيضاً في شرحه لسنن أبي داود وسيأتي كلامه . وانظر : المجموع ، ٣/ ٣٩٤ .
- (٥) هو: أبو سليهان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خَطّاب البستي المعروف بالخطابي ، من أئمة الحديث واللغة وفقهها ، أخذ الفقه على مذهب الشافعي عن أبي بكر القفال الشاشي وغيره ، توفي ببست سنة ٨٨هه . من مؤلفاته : معالم السنن (شرح سنن أبي داود) ، غريب الحديث ، وبيان إعجاز القرآن وغيرها . انظر : سير أعلام النبلاء ، ٢٨٢/٧٠ ؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٣/ ٢٨٢ .

(٦) معالم السنن ، ١٨٣/١.

قلت: وفي الترجيح بينهما من حيث الإسناد نظر، ورجحوه أيضًا: بحديثٍ عن سعد بن أبي وقاص على قال: « كُنَّا نضع اليدين قبل الركبتين، فأُمرنا بالركبتين قبل اليدين » رواه ابن خزيمة في صحيحه "، وجعلوه عمدة في النسخ ، لكن في إسناده ضعفًا "".

وقال المصنف في «شرح المهذب»: إنه لم يظهر له ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة ".

قال : (ثم جبهته وأنفه) .

كعضو واحد ، يقدم أيها شاء . ولو خالف الترتيب المذكور ، قال الشافعي: كرهته ، ولا إعادة عليه (٠٠).

⁽١) صحيح ابن خزيمة ، ١/ ٣١٩ ، رقم ٦٢٨ .

⁽٢) في م: رجل ضعيف.

⁽٣) ضعفه ابن عبد الهادي (ت ٤٤٧هـ) في تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ، ١/ ٠٠٠ وعلل ذلك بأن فيه يحي بن سلمة بن كهيل قال عنه البخاري : أحاديثه مناكير ، وقال ابن نمير ويحيى بن معين : لا يكتب حديثه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وضعفه الدراقطني ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٣٩٥: «لا حجة فيه ؟ لأنه ضعيف ، ظاهر التضعيف ، بين البيهقي وغيره ضعفه ، وهو من رواته يحيى بس سلمة بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ، قال أبو حاتم: هو منكر الحديث، وقال البخاري: في حديثه مناكير».

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٣٩٤ وانظر الخلاف في المسألة والكلام على أحاديثها في : زاد المعاد ، ١ / ٢٢٣ ، نيل الأوطار ، ٢/ ٢٦٢ .

⁽٥) الأم، ٢/ ٢٥٩ ، قال : «يكون أول ما يضع على الأرض منه ركبتيه ثم يديه ثم وجهه وإن وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبتيه كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود سهو عليه » .

قال: (ويقول: سبحان ربي الأعلى، ثلاثًا)

على ما تقدم في الركوع.

قال: (ويزيد المنفرد: اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، مَنجَدَ وجهي للذي خلقه، وصوَّره، وشَوَّ سمعه، وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين)

رواه مسلم ۱۰۰۰.

قال : (ويضع يديه حذو منكبيه)

عن وائل بن حجر قال: قلت: لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله هُمُّ، قال: «فلما افتتح الصلاة كَبَّر، ورفع يديه، فرأيت إبهامه قريبًا من أذنه» وذكر الحديث، قال: «فسجد فوضع رأسه في يديه على مثل مقدار هما حين افتتح الصلاة » " لفظ ابن الجارود" في المنتقى ".

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم ٧٧١ .

⁽۲) رواه النسائي في سننه ،كتاب التطبيق ، باب مكان اليدين من السجود ، رقم ۱۱۰۲ ، ولفظه : «فقلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله و فكبر ورفع يديه حتى رأيت إبهاميه قريباً من أذنيه ، فلم أراد أن يركع كبر ورفع يديه ثم رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده ، ثم كبر وسجد ، فكانت يداه من أذنيه على الموضع الذي استقبل بهما الصلاة » .

⁽٣) هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ، من أئمة الحديث ، اشتهر بكتابه المنتقى ، جاور بمكة ، وبها توفي سنة ٣٠٧هـ . انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٤/ ٢٣٩ .

⁽٤) المنتقى ١/١٦.

قال: (وينشر أصابعه مضمومة)

أي: يجعلها مستطيلة، ملتصقًا بعضها ببعض، فالأول ": هو النشر، والثاني: هو الضم؛ لأن في حديث أبي حميد في البخاري: « فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما» ".

فقوله: (غير مفترش) يدل عن الضم.

وقوله: (ولا قابضهما) يدل على النشر.

وقد جاء الضم في حديث وائل أيضًا، وفي مسلم: « إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك» ".

قال: (للقبلة)

رواه البيهقي من حديث البراء (٠٠٠) وفي البخاري/ في حديث أبي حميد: [ت ٨٠٠] «واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة (٠٠٠).

وما ذكره الإمام والغزالي من أنه لا يستقبل بأصابع رجليه القبلة ، بل يضع

(١) م: والأولى . فالأول النشر وهو أن يجعلهما مستطيلة ، والثاني الضم وهو أن يلصق بعضها ببعض .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب الاعتدال في السجود ، رقم ٤٩٤ .

⁽٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ١٦٣ ، ولفظه : «عن البراء قال : كان النبي الله إذا ركع بسط ظهره، وإذا سجد وجه أصابعه قِبَل القبلة » الحديث .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ .

أطرافها على الأرض، مردودٌ مخالف للحديث، وكلام الأصحاب ٠٠٠.

قال: (ويُفَرِّق ركبتيه)

وكذا بين قدميه قدر شبر".

قال : (ويرفع بطنه عن فخذيه)

صَحَّ في النسائي ": « أن النبي الله كان إذا سجد جَخَّ »، وفي رواية: «جَخَّى» "ن بفتح الجيم، وتشديد الخاء المعجمة، والتجخية: التخوية "، وفي مسلم: «خَوَّى

(١) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٠٤: «وهو شاذ مردود ، مخالف للأحاديث الصحيحة السابقة ، ولنص الشافعي ، ولما قطع به الأصحاب » .

(٢) المجموع ، ٣/ ٤٠٦ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٥١ .

(٣) في ع: مسلم.

(٤) الرواية الأولى: "إذا سجد جخ» لم أجدها في النسائي ، وإنها هي عند البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ١٥٥ بلفظ: "إذا صلى جخ» ورواه الحاكم أيضاً في مستدركه ١/ ٣٥١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه كلاهما عن البراء بن عازب .

والرواية الثانية: بلفظ: «جَخّى» رواها النسائي في سننه، كتاب التطبيق، بـاب صفة السجود، رقم ١١٠٥ ولفظه: «إذا صلى جَخّى»، ورواها ابن خزيمة أيضاً في صحيحه بهذا اللفظ ١/٣٢٦ كلاهما عن البراء بن عازب ،

وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٠٤ : (حديث البراء رواه النسائي والبيهقي بإسناد صحيح وفي رواية النسائي : «جخى» وفي رواية البيهقي : «جخ») انتهى كلام النووي ، ومعناهما واحد ، قال ابن الأثير في النهاية ، ١/ ٢٤٢ : (كان إذا سجد «جخى» أي فتح عضديه وجافاهما عن جنبيه ورفع بطنه عن الأرض وهو مثل «جخ») . وفي النجم الوهاج ، ٢/ ١٥١ : « معناه : رفع عضديه وجافاهما عند جنبيه ورفع بطنه عن الأرض »

(٥) فهما بمعنى واحد كما قال الأزهري في الزاهر ، ص ١٧٥ ، وأوضح أن معنى التخوية : أن يجافي صدره عن فخذيه ، ويجافي مرفقيه وذراعيه عن جنبيه حتى أن لو لم يكن عليه ما يستر تحت منكبيه رؤى بياض إبطيه . وهذا هو تعريف الشافعي في الأم ، ٢٦٣/٢ .

بيديه» (") ، واستدل بها الأصحاب على هذا الحكم "".

قال: (ومرفقيه عن جنبيه في ركوعه وسجوده)

أما في السجود: فلأن النبي / ﷺ «كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه» [ع٠٧٠] رواه أبو داود بسند صحيح "، وقد تقدم أيضًا في حديث أبي حميد.

وأما في الركوع: فقال في «المهذب»: إنه في حديث أبي حميد"، ولم أره (٥٠) ، والا

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يجمع صفة الصلاة ، رقم ٤٩٧ ، ولفظه : «إذا سجد خَوِّى بيديه يعنى جَنَّح حتى يُرى وَضَح إبطيه » الحديث ، ورواه النسائي في سننه ، كتاب التطبيق ، باب كيف الجلوس بين السجدتين ، رقم ١١٤٧ ، ولفظه : «إذا سجد خَوَّى بيديه حتى يـرى وضح إبطيه » الحديث . ومعنى (خوِّى) أي جافي بطنه عن الأرض ورفعها وجافى عضديه عن جنبيه حتى يخوى ما بين ذلك . النهاية ، ٢/ ٩٠ وانظر : شرح صحيح مسلم ، النووي ، ٤/٧٧ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٤٠٤.

 ⁽٣) رواه أبو داود في سننه ،كتاب الصلاة ، باب صفة السجود ، رقم ٠٠٠ وصحح النووي في المجموع ،
 ٣/ ٤٠٥ إسناده أيضًا .

⁽٤) قال الشيرازي في المهذب، ١/ ٢٥٢ : «والمستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبيه لما روى أبو حميد الساعدي الله النبي الله فعل ذلك » .

خلاف في ذلك".

قال: (وتضم المرأة)

بعضها إلى بعض ، وتلصق بطنها بفخذيها في السجود ؛ لأنه أستر لها "، وفيه حديثٌ مرسلٌ في سنن أبي داود" .

(والخنثي)

على الصحيح كالمرأة ، وقيل : هما في حقه سواء ".

ولو قدم المصنف هذه الصفات قبل قوله: (ويقول: سبحان ربي الأعلى) ، لكان أحسن.

قال: (الثامن/: الجلوس بين سجدتيه مطمئنًا)

لقوله ﷺ : «ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا » متفق عليه نه .

قال: (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره)

(١) لا خلاف في استحباب المجافاة في الركوع والسجود. المجموع ، ٣٨٠ .

(٢) الأم ، ٢/ ٢٦٤ وانظر : البيان ، ٢/ ٢٢١ .

(٣) بين النووي_رحمه الله_أن المعتمد في استحباب ضم المرأة بعضها إلى بعض كونه أستر لها ثم قال (في المجموع ، ٣/ ٣٨٠): «ذكر البيهقي باباً ذكر فيه أحاديث ضَعّفها كلها ، وأقرب ما فيه حديث مرسل في سنن أبي داود » ولم يذكره .

(٤) المجموع ، ٣/ ٩٧٩ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٥١ .

(٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام ، رقم ٧٥٧ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة ، رقم ٣٩٧ .

لما تقدم

(وأن لا يُطَوِّله ولا الاعتدال)

وتجب الطمأنينة فيهما "؛ ليكون على سكينة وثبات ، وإنما الغرض منهما الفصل بين الركوع والسجود ، وبين السجدتين "، ولو كانا مقصودين ، لوجب فيهما ذكر ؛ لأنهما من الهيئات المعتادة ، كالقيام والجلوس في آخر الصلاة ، بخلاف الركوع والسجود ، لما لم يكونا من الهيئات المعتادة لم يجب فيهما ذكر .

فلو أطال الاعتدال ضحيث ورد الشرع بتطويله بالقنوت أو في صلاة التسبيح لم تبطل. وإن أطاله عمدًا بسكوت أو بالقنوت في غير ذلك أو بـذكر آخر، فثلاثة أوجه:

أصحها: البطلان.

والثاني: لا.

والثالث: تبطل بالقنوت في غير موضعه ، دون الذكر .

(١) أي الجلوس بين السجدتين ، والاعتدال من الركوع .

⁽٢) في م : وكأنهما مقصودين .

⁽٣) في م : كانا قصيرين .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ٢٥١ .

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٢٥٢.

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/ ١٥٢.

⁽٧) أي الاعتدال من الركوع . المجموع ، ٤/ ٥٥ .

هكذا ذكره الأصحاب ٠٠٠٠.

20 .

واختار المصنف: جواز إطالته بالذكر "، وهو كما قال "؛ لأنه ثبت في صحيح مسلم تطويله جدًا "، ولو قيل ذلك في الجلوس بين السجدتين لم يبعد؛ لأن في الصحيحين: أن الركوع، والسجود، والجلوس بين السجدتين، والرفع من الركوع قريبٌ من السواء ".

قال: (وأكمله يُكبِّر)

للحديث المتقدم.

(و يجلس مفترشًا)

لحديث أبي حميد وغيره ، وقد تقدم ذلك ، وتقدم الكلام في الإقعاء ١٠٠٠.

(واضعًا يديه قريبًا من ركبتيه)

بحيث تساوى رؤوس أصابعه ركبتيه ٠٠٠٠.

⁽١) المجموع ، ٤/ ٥٥ وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ١٤٥ .

⁽Y) ILAA03, 3/00-50.

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ١٥٢ .

⁽٤) ثبت هذا في صحيح مسلم عن النبي ﷺ في صلاة الكسوف ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف ، رقم ٩٠١ و ثبت عن مسلم أيضاً في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، رقم ٧٧٢، وفيه : «ثم قال سمع الله لمن حمده ثم قام طويلاً قريباً مما ركع » الحديث .

⁽٥) روى البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الطمأنينة ، رقم ١ • ٨ ، عن البراء الله قال : «كان ركوع النبي السجوده وإذا رفع رأسه من الركوع وبين السجدتين قريباً من السواء » ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب اعتدال أركان الصلاة ، رقم ٤٧١ بلفظ مقارب .

⁽٦) ص ٣٥٩.

⁽V) النجم الوهاج ، ٢/ ١٥٢ .

قال: (وينشر أصابعه)

إلى جهة القبلة ، والأصح : أنه يضمها "، وقال الرافعي : «الأصح أنه يفرجها تفريجاً مقتصدًا» ".

قال: (قائلاً: رب اغفر / لي ، وارحمني ، واجبرني ، وارفعني ، وارزقني ، [ت٠٨/ب] واهدنى ، وعافنى)

رواه أصحاب السنن "، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد".

⁽١) المجموع ، ٣/ ١١٤.

⁽٢) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ١/ ٥٣١ في بيان السنة في التشهدين وليس في الجلسة بين السجدتين : «وهل يفرج بين أصابع اليسرى أو يضمها ؟ الذي ذكره في الكتاب أنه يفرج تفريجًا مقتصدًا وهذا هو الأشهر ».

وقال في المحرر ، ص ٣٦ في صفة الجلوس بعد السجدة الأولى : «يضع يديه قريبًا من ركبتيه منشورة الأصابع» .

⁽٣) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول بين السجدتين ، رقم ٢٨٤ ، بلفظ : «اللهم اغفر لي وارحني واجبرني واهدني وارزقني » ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب التطبيق ، باب الدعاء بين السجدتين ، رقم ١١٤٥ ، ولفظه : «رب اغفر لي » ؛ وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الدعاء بين السجدتين ، رقم ٥٥٠ ، ولفظه : «اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني» ؛ ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما يقول بين السجدتين ، رقم ٨٩٨ ، ولفظه : «رب اغفر لي وارحمني وأجبرني وارزقني وارفعني » .

⁽³⁾ رواه الحاكم في المستدرك، ١/ ٥٠٥ رقم ١٠٠٤ ، ولفظه : «اللهم اغفر لي، وارحمني ، واجبرني ، وارفعني ، وأهدني، وارزقني » ، وقال : (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ولم أجد في لفظ الحاكم ولا غيره ممن سبق هذه الألفاظ السبعة مجتمعة وإنها أكثر الروايات رواية الحاكم وفيها ستة ألفاظ وأما السابعة وهي (وعافني) فرواها أبو داود كها تقدم والنووي ـ رحمه الله ـ جمع هذه الألفاظ جميعًا احتياطًا كها قال في المجموع ، ٣/ ٤١٢ : «الاحتياط والاختيار أن يجمع بين الروايات ويأتي بجميع ألفاظها وهي سبعة : اللهم اغفر لي ، وارحمني ، وعافني ، وأجبرني ، وارفعني ، واهدني ، وارزقني » .

قال: (ثم يسجد، الثانية كالأولى)

بالمنصوص ، والإجماع ٬٬٬ وقد جعل المصنف السجدتين ركنًا واحدًا، وقيل : السجدة الثانية ركنٌ مستقلٌ ، والخلاف في العبارة ٬٬ .

قال: (والمشهور يُسنُّ جلسةٌ خفيفةٌ بعد السجدة الثانية في كُلِّ ركعة يقوم جلسة الاستراء عنها)

وهي: جلسة الاستراحة سواء في ذلك الركعة الأولى والثالثة والفرائض والنوافل"، ففي البخاري: «أن النبي والنوافل"، ففي البخاري: «أن النبي كان إذا كان في وترٍ من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدًا» ".

ولو سجد للتلاوة: لم تشرع له جلسة الاستراحة ١٠٠٠.

(١) المجموع ، ٣/ ٤١٧ بين فيه أن المنصوص والمجمع عليه هو وجوب السجدة الثانية ولم يتعرض في المنصوص المجمع عليه كونها كالأولى .

قال النووي: «قال القاضي أبو الطيب: أجمع المسلمون على وجوب السجدة الثانية ودليله الأحاديث الصحيحة المشهورة والإجماع. قال أصحابنا: وصفة السجدة الثانية صفة الأولى في كل شيء والله أعلم ».

- (٢) لكن للخلاف فائدة تظهر في المأموم إذا تقدم على إمامه في الأفعال أو تأخر عنه كما في النجم الوهاج،٢/ ١٥٤.
- (٣) المجموع ، ٣/ ٤١٩ ، وقال فيه : وتسن هذه الجلسة عقب السجدتين في كل ركعة يعقبها قيام سواء الأولى والثالثة والفرائض والنوافل .
 - (٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب من استوى قاعدًا في وتر من صلاته ، رقم ٨٢٣ .
 - (٥) قال النووي: بلا خلاف ، المجموع ، ٣/ ١١٩ .

804 باب صفة الصلاة

وقول المصنف: (في كل ركعة) مُخَرّجةٌ ، ويقابل المشهور قولٌ: أنه لا يجلس، وطريقه: أنه إنْ كان شيخًا أو ضعيفًا جَلَسَ، وإلا فلا ، والصحيح الأول" ، ومنهم من قطع به ؛ للأحاديث الصحيحة "، والصحيح : أنه يمد التكبير من الرفع من السجود إلى أن يستوي قائماً ، فإنَّ هذه الجلسة خفيفةٌ ٣٠٠.

ولا خلاف أنه لا يكس تكبيرتين ".

وجلوس الاستراحة فاصلٌ بين الركعتين، وليس من الثانية على الأصح في الرابعة على الأصح

قال: (التاسع والعاشر والحادي عشر: التشهد، وقعوده، والصلاة على النبي التشهدوقعو النبي ﷺ ، فالتشهد وقعوده إن عَقَبَهُما سلامٌ ركنان)

لما روى ابن مسعود الله قال: «كُنَّا نقول قبل أن يُفْرض علينا التشهد مع رسول الله على الله على الله قبل عباده ، السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على

⁽١) الشرح الكبير ، ١/ ٧٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤١٨ .

⁽٢) القطع بأنها تستحب لكل أحد هو أحد الطرق الثلاثة للأصحاب ، وممن قطع بذلك: إمام الحرمين والغزالي وغيرهما ونقل الشيخ أبو حامد اتفاق الأصحاب عليه . المجموع، ٣/ ٤١٨ ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٧٢؛ البيان ، ٢/ ٢٢٦ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٤١٨ وانظر : البيان ، ٢/ ٢٢٧ .

⁽³⁾ IL جموع ، 4/ X13.

⁽٥) انظر الخلاف فيه وفائدته في : المجموع ، ٣/ ١١٩؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٥٥، وانظر: البيان ، ٢/ ٢٢٧ ؛ الشرح الكبير، ٢/ ٥٢٧ .

⁽٦) قوله: (وجلوس الاستراحة ... الأصح) ليست في: ت.

فلان، فقال النبي ﷺ: لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام ، ولكن قولوا: التحيات لله » رواه الدراقطني / والبيهقي ، وقالا: إسناده صحيح ... [م ٢٧/١]

وفيه دليلان:

أحدهما: قول ابن مسعود: «قبل أن يفرض » دَلَّ على أنه فرضٌ .

والثاني: قوله ﷺ: «قولوا » ".

قال: (وإلا فَسُنتان)

أي : إن لم يعقبها سلام " ؛ لأنَّ تركها سهوًا يجبر بالسجود ، والواجب لا يجبر

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٣٧٨ رقم ٣٧٧٧ بلفظ : «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل خلقه ، السلام على جبريل وميكائيل ، فعلمنا رسول الله هي التشهد » ورواه السائي في المدراقطني في سننه ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٤٣ : « صحيح بهذا اللفظ » . ورواه النسائي في سننه ، كتاب السهو ، باب إيجاب التشهد، رقم ١٢٧٧ ، ولفظه : «كنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد الحديث .

ومحل الشاهد من الحديث قوله «قبل أن يفرض علينا » قال ابن عبد البر: (تفرد ابن عيينة بقوله «قبل أن يفرض» وأصل الحديث في الصحيحين «البخاري ، رقم ٨٣١ ، ومسلم ، رقم ٤٠٢» ولفظ البخاري عن ابن مسعود: كنا إذا صلينا خلف النبي على قلنا: السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان ، فالتفت إلينا رسول الله على فقال: إن الله هو السلام ، فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله » الحديث . وانظر: التلخيص الحبير ، ١/ ٤٧١ .

⁽٢) قال النووي : وهذا أمر ، والأمر للوجوب ، ولم يثبت شيء صريح في خلافه . المجموع ، ٣/ ٤٤٣ وانظر : البيان ، ٢/ ٢٣٨ .

⁽٣) والجلسات المشروعة في الصلاة أربع: اثنتان واجبتان: الجلسة بين السجدتين، وجلسة التشهد الأخير، واثنتان سنتان: جلسة الاستراحة، وجلسة التشهد الأول. انظر: النجم الوهاج، ٢/ ١٥٦.

باب صفة الصلاة

بالسجود".

قال: (وكيف قعد جاز)

أي: في التشهدين ، وكذا: في جلسة الاستراحة ، والجلوس بين السجدتين ".

قال: (ويسن في الأول: الافتراش، فيجلس على كَعْب يسراه، وينصب صفة الانتراش ومكانه ويضب ومكانه ومكانه ومكانه ومكانه المناه، ويضع أطراف أصابعه للقبلة)

لأنَّ في حديث أبي حميد: « وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ، ونصب اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الأخيرة قَدَّم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى ، وقعد على مَقْعَدتِه » لفظ البخاري ".

قال : (وفي الآخِر : التورك)

ولا يستحب إلا فيه.

(وهو كالافتراش، لكن يُغْرِج يُسْراه من جهة يمينه، ويلصق وَرِكه بالأرض) لحديث أبي حميد وغيره من الأحاديث الصحيحة ".

صفة التورك و مكانه

(١) المجموع ، ٣/ ٤٤٤ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٣٦ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٣٧ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٦٩ .

⁽٢) المجموع ، ١/ ٢٠٤ والطر : المحرر ، ص٣٦ . (٢) المجموع ، ٣/ ٤٢٨ وانظر : المحرر ، ص٣٦ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ .

⁽٤) انظر صفة الافتراش والتورك ومكانهما والأحاديث فيهما في : المجموع ، ٣/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ وقد ذكر أن صفة التورك هي أن يخرج رجليه وهما على هيئة الافتراش من جهة يمينه ، ويمكن وركه الأيسر من الأرض ، وانظر : الشرح الكبير، ١/ ٥٢٩ .

قال: (والأصح: يفترش المسبوق والسَّاهي)

لأنه ليس آخر الصلاة .

وحكمة الافتراش أن يكون مستوفزًا لتتميم صلاته.

والثاني: يتورك متابعة للإمام.

والثالث : إن كان في محل تشهده الأول افترش ، وإلا توَّرك ؛ لأنَّ جلوسه حينئذ لمجرد المتابعة ''.

قال: (ويضع فيهما)

أي في التشهدين

(يُسْرَاه على طرف ركبته منشورة / الأصابع بلا ضم، قلت : والأصح الضم، [ت ١٨/١] والله أعلم ، ويقبض من يمناه الخنصر والبِنْصر ، وكذا الوسطى في الأظهر ويرسل المُسَيِّحة)

وهي الأصبع التي بين "الإبهام والوسطى "، وتسمى: السبابة . (ويرفعها عند قوله: (إلا الله) ولا يحركها ، والأظهر: ضم الإبهام إليها) أي: ضم أنملتها العليا ، ويضعها على حرف راحته أسفل من المسبحة .

(١) الشرح الكبير، ١/ ٥٢٩؛ المجموع ، ٣/ ٤٣٠ والمراد بالساهي مَنْ عليه سجود سهو والخلاف فيه على وجهين وانظر: الأم ، ٢/ ٢٦٨ ؛ المحرر ، ص٣٦ .

⁽٢) في ت : تلي .

⁽٣) تحرير ألفاظ التنبيه ، ص٦٩ ؛ المصباح المنير ، ص٠٠٠ .

باب صفة الصلاة

قال: (كعاقد ثلاثة وخمسين)

وهي المسهاة عند أهل الحساب اليوم تسعًا وخمسين "، صَحَّ ذلك في مسلم من حديث ابن عمر" ، وقيل على هذا القول: إنه يضع الإبهام على حرف إصبعه الوسطى ؛ لحديث ابن الزبير في مسلم "أيضًا ، ويكون كعاقد ثلاثة وعشرين .

والقول الثاني: أنه لا يضم الإبهام ، بل يبسطها مع المُسَبِّحة ؛ لحديث أبي حميدٍ (").

والقول الثالث: لا يقبض الوسطى، بل يحلقها مع الإبهام ؟ لحديث وائل بن

⁽۱) المجموع ، ٣/ ٤٣٢ . وفي النجم الوهاج ، ٢/ ١٦٠ : « شرط هذا عند أهل الحساب : أن يضع طرف الخنصر على البنصر ، والمستحب هنا : إنها هو وضعها معًا على الراحة ، وهي الصورة التي سهاها أهل الحساب تسعة وخمسين ، وإنها عبر الفقهاء بالأول دون الثاني اتباعًا لرواية ابن عمر » .

⁽۲) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب صفه الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين ، رقم ، ٥٨ ، ولفظه عن ابن عمر رضي عنهما « أن رسول الله الله كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يديه اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة ...» وانظر: المهذب ، ٢٦٣/١ .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين ، رقم ٥٧٩ ، ولفظه : عن ابن الزبير رضي الله عنها قال : كان رسول الله الله الذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بأصبعه السبابة ، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته » .

⁽٤) حديث أبي حميد فيه: «وضع كفه اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه » الحديث رواه أبو داود بإسناد صحيح كما قال النووي ، وتقدم ص ٤١٧ ، وانظر: المجموع ، ٣/ ٤٣١ .

حجر (۱) .

وهذا الخلاف في الأفضل ، وكيف فعل مِنْ ذلك كان إتياناً لسنةٍ " ، إلا أنَّ جعلها كعاقدٍ ثلاثة وعشرين بعيدٌ ، وليس في حديث ابن الزبير تصريح به .

ولو حَرَّك المسبحة: كره، ولا تبطل الصلاة على الأصح، وقيل: يحرم، وتبطل، وقيل: يستحب ، والمحقق من جهة الحديث: الإشارة، وورد التحريك إلا أنه يحتمل أن يكون المرادبه الإشارة، ولا يشير بغير اليمنى وإن قطعت .

قال: (والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الآخر)

⁽۱) حديث وائل بن حجر أن النبي : « وضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم عقد أصابعه الخنصر والتي تليها وحلق حلقة بأصبعه الوسطى على الإبهام ورفع السبابة ورأيته يشير بها » قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣١ : « حديث وائل رواه البيهقي بهذا اللفظ ، وابن ماجة بمعناه وإسناده صحيح » وانظر صفة التحليق فيه ، ٣/ ٤٣٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٤٣٣ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٥٨ ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٧٦ ؛ الوجيز ، ص ٢٠ ، التهذيب ، ٢/ ١٧٦ .

⁽٣) البيان ، ٢/ ٢٣٢ ، المجموع ، ٣/ ٤٣٣ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٢٣ .

⁽٤) ذكر النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣٣ وجهًا باستحباب تحريكها ، وقال : (قد يحتج لهذا بحديث وائل بن حجر رضي الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله هي ، وذكر وضع اليدين في التشهد ، قال : «ثم رفع أصبعه ، فرأيته يحركها يدعو بها » رواه البيهقي بإسناد صحيح ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تحريكها... وأما الحديث المروي عن ابن عمر عن النبي هي : «تحريك الأصبع في الصلاة مذعرة للشيطان » فليس بصحيح).

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٤٣٤ .

لأن النبي الله صلى الله / عليه وسلم: عجل هذا ، ثم دعاه ، فقال له أو [ع ١٧/١] من الله على النبي الله عليه وسلم عجل هذا ، ثم دعاه ، فقال له أو [ع ١٧/١] لغيره: « إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه ، والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ، ثم يدعو بعد بها شاء » قال الترمذي : صحيح ، وقال الحاكم : على شرط مسلم ، وأخرجه هو وابن حبان في صحيحيهما .

وأخرجا أيضًا في صحيحيهما: «كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا، قال: قولوا: « اللهم صل على محمد النبي الأمي ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم إنك حميد / مجيد» واحتج به الدارقطني [٢٧٠٠] والبيهقي ، وهو يدل على أن الصلاة على النبي في الصلاة أمرٌ معلومٌ عندهم

⁽١) في م: لم يحمد.

⁽٢) رواه الترمذي في سننه كتاب الدعوات ، باب ما جاء في جامع الدعوات عن النبي ﷺ ، رقم ٣٤٧٧ ؛ ورواه أحمد في ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، رقم ١٤٨١ ، واللفظ له ؛ ورواه أحمد في مسنده، رقم ٢٣٤١٩ . وصححه الألباني .

⁽٣) الترمذي قال : حديث حسن صحيح . وانظر : المجموع ، ٣/ ٤٤٦ .

⁽٤) أخرجه الحاكم في المستدرك ، ١/ ٣٥٤ رقم ٥٤٠ وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ورواه ابن حبان في صحيحه ، ٥/ ٢٩٠ ، رقم ١٩٦٠ .

⁽٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ، ١/١، ٤٠١) ، رقم ٩٨٨ وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ورواه ابن حبان في صحيحه ، ٥/ ٢٨٩ ، رقم ١٩٥٩ .

⁽٦) احتج به الدارقطني في سننه ، باب ذكر وجوب الصلاة على النبي ﷺ ، ١/ ٣٥٤ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ١٤٦ ، رقم ٢٦٧٢ وقال : حديث صحيح .

ووافق الشافعي على ذلك جماعة من الصحابة فمن بعدهم ، ولم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا إلا ابن المنذر ".

قال: (والأظهر: سَنُّها في الأوَّل)

قال: (ولا تُسَنُّ على الآل في الأول على الصحيح)

والخلاف فيها مرتب على وجوبها في التشهد الآخر إن لم نوجبها فيه وهو المذهب في مشروعيتها هنا : وجهان من المذهب كالصلاة على النبي هنه، وهذه طريقة الخراسانيين .

وأما العراقيون ، فقطعوا بأنه: لا تشرع / الصلاة على الآل في الأول ، فقول [ت ٨١٠]

⁽١) المجموع ، ٣/ ٤٤٩ وانظر: الإقناع ، ١/ ٤٨ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ١٣٧ .

⁽٢) الأم، ٢/ ١٧٢.

⁽٣) في ت: الأول.

⁽٤) قوله قطعاً أي: قولاً واحداً كما هي عبارة النووي في المجموع ، ٣/ ٤٤١ .

⁽٥) الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٤٧ .

⁽٦) في المجموع ، ٣/ ٤٤١ قال : (قولان) .

⁽٧) المجموع ، ٣/ ٤٤١ .

المصنف هنا: (على الصحيح) ، جارٍ على طريقة الخراسانيين.

قال: (وتُسَنُّ في الآخِر)

هو الصحيح المنصوص ١٠٠٠

(وقيل : يجب)

وهو قول التُّرْبُجي من أصحابنا بضم التاء المثناة من فوق ، وإسكان الراء المهملة ، وضم الباء الموحدة ، ثم جيمٌ ".

وظاهر الحديث" قد يدل له ، لكن ادعوا الإجماع قبل التربجي على خلاف قوله ".

قال: (وأكمل التشهد مشهورٌ):

ثَبَتَ في التشهد أحاديث بأنواع مختلفة،أصحها:حديث ابن مسعود، فإنه متفتَّى عليه (٥) ،

⁽١) المجموع،٣/ ٤٤٧ وقال:المشهور وجهان، الصحيح المنصوص وبه قطع جمهور الأصحاب أنها لا تجب.

⁽٢) هو : التربجي الطبري من قدماء الأصحاب ، ذكره ابن الصلاح في طبقات الفقهاء ٢/ ٧٣١ ؛ وذكره ابن الملقن في العقد المذهب ، ص ٢٠٨ ، وذكر فيه بعض اختياراته الفقهية .

⁽٣) لعله يشير إلى الحديث المتقدم ص ٤٥٩ . وانظر : المجموع ، ٣/ ٤٤٧ .

⁽٤) المهذب ، ١/ ٢٦٧ . انظر : المجموع ، ٣/ ٤٤٧ .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، رقم ٨٣٥ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، رقم ٢٠٤ ؛ وفيه : «إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ...» الحديث .

ثم حديث ابن عباس ، رواه مسلم " ، وحديثٌ عن أبي موسى ، رواه مسلم أيضاً "،وحديثٌ عن عائشة،رواهما مالكٌ في الموطأ وبأيها تشهد : أجزأ بالإجماع " ، لكن أفضلها عندنا : تشهد ابن عباس ، وهو : التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أنَّ لا إله إلا الله، وأشهد أنَّ وبركاته السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أنَّ لا إله إلا الله، وأشهد أنَّ

⁽۱) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم ٤٠٣ وفيه: "فكان يقول: التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله ».

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، رقم ٤٠٤ ، وفيه : إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم : التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

⁽٣) حديث عمر بن الخطاب ﴿ رواه مالك في الموطأ في كتاب النداء للصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، رقم ٤٠٢ ولفظه : « سمع عمر بن الخطاب ﴿ وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول : قولوا : التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . وأما حديث عائشة فهو فيه برقم ٢٠٦ ولفظه : «عن عائشة زوج النبي ﴿ أنها كانت تقول إذا تشهدت: التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن عمداً عبده ورسوله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم » .

⁽³⁾ Harage 3 7/ 583.

محمدًا رسول الله ١٠٠٠.

ورجحه الشافعي بأمور ٣٠ منها :

زيادة «المباركات» موافقة لقوله تعالى: ﴿ يَحِيَّ لَمُ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً ﴾ ". وفي وجه : يقول قبله : بسم الله ، وبالله ؛ لحديثٍ وَرَدَ فيه " إلا أن نُقّاد المحدثين ضعفوه "، وهم أجلُّ من الحاكم الذي صححه".

⁽١) تقدم تخريجه ، وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٥٦ ؟ التهذيب ، ٢/ ١٢١ ؟ المجموع ، ٣/ ٤٣٦ .

⁽٢) ذكر النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣٦ أن هذه الترجيحات من قول الأصحاب . وانظر : البيان ، ٢/ ٢٣٥ .

⁽٣) النور: ٦١.

⁽٤) وهو حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كان رسول الله الله التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن: بسم الله وبالله ، التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، أسأل الله الجنة ، وأعوذ به من النار » . رواه النسائي في سننه ،كتاب السهو ، باب نوع آخر من التشهد، رقم ١٢٨١ ؛ واللفظ له ، وقال : « لا نعلم أحداً تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية وأيمن عندنا لا بأس به والحديث خطأ » ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية ، ٢/ ١٤١ ، رقم ٢٦٥٣ ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٨٢ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٢٢ .

⁽٥) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣٦ : (ضعيف عند أهل الحديث ، ومحمد ضعفه البخاري والنسائي) . وانظر كلام ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٢٦٥ حيث ذكر فيه خطأ أيمن بن نابل وكلام العلماء في ذلك .

⁽⁷⁾صححه الحاكم في المستدرك ، ١/ ٣٩٩ ، رقم ٩٨٣ وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣٦ : لا يقبل ذلك منه ، فإن الذين ضعفوه أجل من الحاكم وأتقن .

१५१

وفي وجه يقول: التحيات المباركات الزاكيات والصلوات والطيبات الله؛ ليكون جامعاً لها كلها ١٠٠٠.

قال: (وأقله: التحيات لله ، سلامٌ عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلامٌ الله النهاد علينا ، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا رسول الله).

اعلم أن الأقل يعرف مما اتفقت عليه الروايات فيحكم بوجوبه ، وما سقط في بعضها لا يحكم بوجوبه إذا كانت تلك الرواية صحيحة .

والألفاظ المذكورة قد اتفقت عليها جميع الروايات ، وتنكير السلام ذكر المصنف أنه ورد في بعضها ".

(وقيل: يحذف وبركاته)

نقله ابن کج ۳

⁽١) نقله في الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٥ من بعض الأصحاب ، وعده النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣٨ وجهًا غربيًا .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٣٤ ، وقال : إن الأفضل قول : (السلام) بإثبات الألف واللام في الأول والثاني لكثرته في الأحاديث ، وكلام الشافعي ، ولزيادته فيكون أحوط ولموافقته سلام التحلل في الصلاة . ومما ورد جهذا اللفظ (سلام عليك) : ما رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، رقم ٢٩٠ ، وما رواه النسائي في سننه، كتاب التطبيق ، رقم ٢٠٦٤ ، ورقم ٢١٧٤ ، ورواه أحمد في مسنده ، رقم ٢٦٦٠ وانظر :البيان ، ٢/ ٢٣٥ الوسيط ، ١/ ٢٣٨ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٣٥٥ قال : «كل موضع ذكر الله التحية فإنه قال (سلام) من غير ألف ولام » .

⁽٣) الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٣٨ وانظر: البيان ، ٢/ ٢٣٥ .

(والصالحين)

أسقطها الحَلِيمي (١)(١)

(ويقول: وأنَّ محمدًا رسوله)

وقيل: وأشهد أن محمدًا رسوله.

وقيل ": وأسقط بعضهم السلام الثاني ".

وقيل: يحذف (ورحمة الله) ٥٠٠٠ .

قال: (قلت: الأصح: وأنَّ محمدًا رسول الله)

يعنى بإسقاط: أشهد ١٠٠٠ .

[۱۷۱ ب

- (۱) هو: أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي البخاري ، من الأئمة الأعلام ، ومن أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي ، له مصنفات نفيسة ، اعتمد البيهقي على بعضها في كتابه شعب الإيمان ، وقال عنه النووي : (من كبار أصحابنا المتقدمين) . توفي سنة ٢٠٤هـ . من مؤلفاته : المنهاج وغيره . انظر : المجموع ، ٣/ ٤٣٩ ؛ وفيات الأعيان ، ١/ ٣٠٧ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١/ ٢٣١ ؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٤/ ٣٣٧ .
- (٢) الحليمي اختار قول من قال بإسقاطها وعلل ذلك بأن لفظ العباد إذا أضيف إلى الله تعالى انصرف إلى الصالحين . انظر : المجموع ، ٣/ ١٣٩ ، النجم الوهاج ، ٢/ ١٦٣ . وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٦ .
 - (٣) قوله : (وقيل : وأشهد ... وقيل) ليست في :ع -
 - (٤) فيقول: السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين. المجموع ، ٣/ ٤٣٩.
 - (٥) المجموع ، ٣/ ٢٣٩.
- (٦) وقد قال النووي في التحقيق ، ص٢١٥ : «وأقله : التحيات لله وسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله» وهذا هو ما اتفق عليه الشافعي وأكثر الأصحاب . انظر : روضة الطالبين ، ١/ ٢٦٤ ، المجموع ، ٣/ ٤٣٨ .

(وثُبَتَ في صحيح مسلم، والله أعلم)

والأمركما قال "، لكن قد ثبت في مسلم: (رسوله) فينبغي أن يكون الأصح: وأن محمدًا رسوله ، كما حكى عن العراقيين ".

وإذا علمت هذا علمت أن قول المصنف ويقول: (وأن محمدًا رسوله) / هو [م٣٠/أ] الأصح ، وليس وجهًا ضعيفًا، كما أشار إليه المصنف" ، والرافعي"، لكن لا يضمه إلى الأوجه التي معه من حذف: بركاته ، والصالحين ، ورحمة الله ، فإنها ضعيفة ". ورأيت في مسند أبي عوانة: عن ابن مسعود: « فلما قبض النبي ، قلنا:

وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٣٩ : « وفي الشهادة الثانية ثلاثة أوجه : أحدها : وأشهد أن محمدًا رسول الله ، والثالث : وأن محمدًا رسوله » ولم يصرح هنا أنه من لفظ مسلم ، وقد أورد رحمه الله الأحاديث في مسلم ، ولم يذكر في شيء منها لفظ : وأن محمدًا رسول الله .

⁽۱) الذي وجدته في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، رقم ۲۰۶ وما بعده من حديث ابن مسعود بلفظ : « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ومن حديث ابن عباس : «وأشهد أن محمداً رسول الله » ، ومن حديث أبي موسى الأشعري : « وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله » فهو عند مسلم بإثبات لفظ (أشهد) في جميع الروايات . وقد نص الإمام الشافعي في الأم ، ۲/ ۲۷۲ على لفظ (أشهد) وانظر : الحاوي الكبير ، ۲/ ۱۵۲ ؛ التهذيب ، ۲/ ۱۲۳ ، المحرر ص۳۷ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٣٨ .

⁽٣) وكذا قال في التحقيق ، ص٢١٥ : « وقيل : وأن محمدًا رسوله » .

⁽٤) قال في المحرر ، ص٣٧ : "وأخرج في وجه كلمتا : (وبركاته) و(الصالحين) عن حد الأقل ، وجعلت صيغة الشهادة فيه: وأشهد أن محمداً رسوله » وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٥ .

⁽٥) انظر: الشرح الكبير، ١/ ٥٣٥؛ المجموع، ٣/ ٤٣٨.

السلام على النبي "، فإن صَحَّ ذلك عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام غير واجب".

قال: (وأقل الصلاة على النبي على وآله: اللهم صَلِّ على محمدٍ وآله)

أما الواجب فقوله: اللهم صل على محمد "، وأما الآل: فمراده إذا / أوجبناها، [ت ١٨/أ] وأن هذا أقل ما يتأدى به ، وظاهر الكلام فيه إيهام وجوبها ، ولكن قد تقدم التصريح بسنيتها ".

ولو قال: صلى الله على محمد، فأصح الوجهين: الإجزاء، ولو قال: صلى الله على رسوله، كفى . جزم به الرافعي ".

ولو قال : صلى الله عليه ، ففي وجهٍ : أنه يكفي ١٠٠٠ .

ولو قال: اللهم صل على أحمد أو النبي ، قال القاضي حسين: لا يجزئه ، بل

⁽١) مسند أبي عوانة ، ١/ ٥٤١ ؛ رقم ٢٠٢٦ .

⁽٢) نقل ابن حجر في فتح الباري ، ٢/ ٢٦٠ كلام السبكي هذا ، ثم قال : قد صح الحديث بلا ريب ، وقد وجدت له متابعًا قويًا ، ثم ساق حديثًا صحح إسناده . وقال الألباني في إرواء الغليل ٢/ ٢٧ : إن له شاهدين صحيحين .

⁽٣) البيان ، ٢/ ٢٣٩ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٤٨ .

⁽٤) ص ٤٦٠ .

⁽٥) جزم الرافعي بالإجزاء في المسألتين كما في الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٦ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٥٨ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٨٣ ،التهذيب ، ٢/ ١٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٤٨ .

⁽٦) الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٤٨ .

تسمية محمد ﷺ واجبة".

ويُشترط أن يأتي بالصلاة على النبي على بعد فراغه من التشهد ".

قال: (والزيادة إلى: حميد مجيد، سُنَّةٌ في الآخِر، وكذا الدعاء بعده)

لقوله على : «ثم يتخير من الدعاء ما شاء» ولا فرق بين أن يكون منفردًا أو مأمومًا ، وكذا الإمام على الأصح أن وكلام الشافعي يقتضي أن ترك الدعاء مكروه أن ، وكأنه يريد : ترك الأولى ، وقد تكرر له هذا في مواضع من هذا الباب .

قال: (ومأثوره أفضل)

ولذلك هو أفضل في كل الأدعية .

(ومنه)

أي: من المأثور في هذا المحل:

(اللهم اغفر لي ما قَدَّمْتُ وما أخَّرْتُ إلى آخره)

(١) المجموع ، ٣/ ٤٤٨ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٨٣ .

(٢) المجموع ، ٣/ ٤٤٨ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٨٥ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، رقم ٨٣٥ ، ولفظه : «ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو» ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، رقم ٢٠٤ ، ولفظه : «ثم يتخير من المسألة ما شاء» .

- (٤) الأم ، ٢/ ٢٧٥؛ المجموع ، ٣/ ٥٥١ وقال النووي فيه : حكي الرافعي وجهًا أنه لا يستحب الدعاء للإمام ، وهذا غلط صريح مخالف للأحاديث الصحيحة ولنصوص الشافعي والأصحاب .
- (٥) قال في الأم ، ٢/ ٢٧٥ : «وإن لم يزد في الركعتين الأخيرتين على التشهد والصلاة على النبي ﷺ كرهت ذلك له ولا سجود للسهو ولا إعادة عليه » وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٣٨ .

وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدِّم ، وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » رواه مسلم ...

ومن آكدها: « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وعذاب النار ، ومن فتنة المحيا والمهات ، ومن فتنة المسيح الدجال» ، فإنه صَحَّ الأمر به " ، وأمر طاووس" ولده في صلاةٍ لم يقله فيها: أن يعيدها ".

ومِنْ أحسنها : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كبيرًا ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك ، وارحمني ، إنك أنت الغفور الرحيم » متفق عليه ...

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم ٧٧١ ، وفيه : « ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ... » الحديث .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب ما يستعاذ منه في الصلاة ، رقم ٥٨٨ ، ولفظه: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والمهات ، ومن شر المسيخ الدجال » من حديث أبي هريرة .

⁽٣) طاووس بن كيسان ، وهو راوي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنها وغيره ، وتقدمت ترجمته ص ٣٦١.

⁽٤) ذكره مسلم في صحيحه وقال: « بلغني أن طاووسًا قال لابنه: أدعوت بها في صلاتك ، فقال: لا ، قال: أعد صلاتك ، لأن طاووسًا رواه عن ثلاثة أو أربعة أو كها قال» كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستفاد منه في الصلاة ، رقم ٥٩٠ .

⁽٥) وهذا الدعاء علمه النبي الله لأبي بكر الصديق رضي الله عنه لما قال للنبي اله علمه النبي الله علمه النبي الله المحديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الدعاء قبل السلام ، رقم ٨٣٤ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر ، رقم ٢٧٠٥ «لفظة (كبيرًا) عند مسلم ، وهي عند البخاري (كثيرًا)، وانظر : الحاوي الكبير ، ١٨٢٨ ؛ بحر المذهب ، ١/ ١٨٦ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٧ .

قال: (ويُسَنُّ أن لا يزيد على قدر التشهد، والصلاة على النبي ﷺ)

نَصَّ الشافعي في «الأم»: أنه يكون أقل من قدر التشهد، والصلاة على النبي على النبي الشافعي في «الأم» على النبي على النبي المنفرد يطيل ما شاء، ما لم يخرجه إلى سهوٍ، أو يخاف به سهوًا ".

قال: (ومن عجز عنهما)

أي : عن التشهد ، والصلاة على النبي ﷺ .

(تَرْجم ، ويُترجم للدعاء والذكر المندوبِ العاجزُ لا القادر في الأصح)

وقد تقدم هذا عند تكبيرة الإحرام" ، ويكره تطويل التشهد الأول ".

قال: (الثاني عشر: السلام)

لقوله ﷺ: « وتحليلها التسليم » وقد تقدم ".

(وأقله: السلام عليكم)

فلو أَخَلَّ بحرفٍ من هذه الحروف لم يصح ، فإن كان عمدًا : بطلت صلاته ، وإن كان سهوًا سجد إلا في : « السلام عليهم » (")، فلا تبطل به ؛ لأنه دعاء لغائب ").

وإن قال : «سلامُ عليكم» ، بغير تعريف ، ولا تنوين ، لم يجز ، ولو قال :

⁽١) الأم ، ٢/ ٥٧٧ .

⁽٢) ص ٣٩٤ ، وانظر: الوسيط ، ١/ ٢٣٩؛ المحرر ، ص٣٧ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٢٧ ؛ الشرح الكبير ، ١/ ٥٣٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٤١ .

⁽٤) تقدم مخرجًا ص ٣٣٦ ، وانظر : الحاوي الكبير ، ١٤٣/٢ .

⁽٥) في م : إلا في السلام عليهم بغير تعريف ولا تنوين لم يجز ، ولو قال : سلام عليكم بالتنوين .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٥٦ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٣٣ .

ياب صفة الصلاة

«سلامٌ عليكم» بالتنوين ، فالأصح عند الرافعي : أنه يجزي $^{(()}$

وقال المصنف: «إن الأصح المنصوص لا يجزئه» "، وهو كما قال ؛ لأنه لم يصح في حديث".

ولو قال: «عليكم السلام» ، فالصحيح: الإجزاء / مع الكراهة ···. [ع ١٠/١]

قال: (وأنه لاتجب نية الخروج)

وهو الأصح عند الخراسانيين ، والثاني : يجب ، وهو الأصح عند جمهور العراقيين ﴿) أي : ينوي بسلامه الخروج .

ولا يجب تعيين الصلاة بلا خلافٍ ، فلو عَيّن وأخطأ ، فعلى الأول : لا يضر، وعلى الثاني : إن كان عمدًا / بطلت صلاته ، وإن كان سهوًا سجد وأعاد [ت ٨١/ب السلام مع النية إنْ لم يطل الفصل ، وإن طال بَطَلَت ...

⁽١) المحرر ، ص٣٨ قال إنه الأصح ، وفي الشرح الكبير ، ١/ ٥٤٠ قال إنه أظهر الوجهين وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٩٣ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٣٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٤٥٦ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٧٠ .

⁽٣) كذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٥٦.

⁽٤) التلخيص ، ص ١٦٣ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ١٤٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٥٧ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٤٥٧ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٤٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٩٤ ؛ الشرح الكبير ، ١٨٤٠ ، المجموع . ١ / ٥٤٠ .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٤٥٧.

⁽٧) وهو أنه لا تجب نية الخروج.

⁽A) المجموع ، ٣/ ٤٥٧ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٩٥ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٣٣ .

ولو نوى قبل السلام أنه سينوي الخروج عند السلام لم تبطل ، لكن لا تجزئه ، بل يجب أن ينوي مع السلام (٠٠).

قال: (وأكمله: السلام عليكم ورحمة الله، مرتين، يمينًا وشمالاً، ملتفتًا في الأولى حتى يُرى خده الأيمن، وفي الثانية الأيسر)

صَحَّ أن النبي الله كان يفعل ذلك".

قال: (ناويًا السلام على مَنْ عن يمينه ويساره من ملائكةٍ وإنسٍ وجِنِّ ، وينوي الإمام السلام على المقتدين ، وهم الرد عليه)

وردت أحاديث في ذلك ٣٠.

وفي قولٍ قديم : يُسَلِّم تسليمةً واحدةً ﴿ ؛ لحديثٍ عن عائشة : ﴿ أَنَ النَّبِي ﷺ كَانَ يَسَلَّم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ﴾ ﴿ .

(١) الشرح الكبير ، ١/ ١٥٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٥٧ .

⁽٢) رواه النسائي في سننه ، كتاب السهو ، باب كيف السلام على الشمال ، رقم ١٣٢٢ .

⁽٣) انظر: المجموع ، ٣/ ٤٥٩.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ١٣٣ ؛ البيان ، ٢/ ٢٤٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٥٨ .

⁽٥) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، رقم ٢٩٦ ، وقال : حديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه ، ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب من يسلم تسليمة واحدة ، رقم ٩١٩ ، واللفظ له .

باب صفة الصلاة _______باب صفة الصلاة _____

واختلف الأصحاب في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه ...

وفي قولٍ آخر قديم ، وقيل جديد : إن كان منفرداً أو في جماعة قليلة ، ولا لغط، سَلَّم تسليمة واحدة ، وإلا فثنتان ، والمذهب : الأول ".

وقيل: ويزيد: «وبركاته» ؛ لحديث جَيِّدٍ في «سنن أبي داود» ···.

وقيل: حتى يُري خداه من كل جانب ، وهو بعيدٌ ٥٠٠، ونية الرد من المأموم إن

⁽١) قوله: (الأصحاب) ليست في: ت.

⁽٢) ذكر النووي ـ رحمه الله ـ اتفاق الأصحاب في كتب المذهب على تضعيفه ولم يذكر خلافًا عندهم ، وإنها ذكر خلافًا عند المحدثين ، قال في المجموع ، ٣/ ٤٦٠ : "قال الحاكم في المستدرك على الصحيحين : هو حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وقال آخرون : هو ضعيف كها قال المصنف في الكتاب إنه غير ثابت عند أهل النقل ، وكذا قال البغوي في شرح السنة : في إسناده مقال ، وقال الترمذي : لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه ، واتفق أصحابنا في كتب المذهب على تضعيفه " ونقل الزيلعي في نصب الراية ، ١/ ٢٠ ٥ قول النووي ـ رحمه الله ـ في الخلاصة أنه حديث ضعيف ولا يقبل تصحيح الحاكم له وليس في الاقتصار على تسليمه واحدة شيء ثابت " انتهى .

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير،١/ ٤٨٦ بعد أن ذكر كلام أهل العلم في تضعيفه: (فتبين أن الرواية المرفوعة وهم). وانظر: المستدرك على الصحيحين، ١/ ٢٣٠.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٤٥٨ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٤٥ ؛ البيان ، ٢/ ٢٤٤ .

⁽٤) لعله يريد حديث وائل بن حجر قال: صليت مع النبي الله فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شهاله: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شهاله: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والم دور وعن شهاله: السلام، رقم ٩٩٧، قال النووي في المجموع، ٣/ ٤٥٩: إسناده صحيح، وذكره ابن حجر في بلوغ المرام، ١/ ٣٧٥ (مع السبل) وزاد في آخره «وبركاته» وقال: رواه أبو داود بإسناد صحيح.

⁽٥) كذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٥٨ وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٤٢٠ .

كان عن يمين الإمام فبالثانية "، وإن كان عن يساره فبالأولى ، وإن كان محاذيًا له ففي أيتها شاء ، والأولى أفضل ".

ويستحب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض ".

قال: (الثالث عشر: ترتيب الأركان كما ذكرنا)

لحديث الأعرابي"، والإجماع".

قال: (فإن تركه عمدًا بأن سَجَدَ قبل ركوعه بطلت صلاته ، وإن سها)

أي فترك الترتيب

(فها بعد المتروك لغو)

لوقوعه في غير محله

(فإن تذكّر قبل بلوغ مثله فَعَلَه)

حينئذ، وإن لم يتذكر حتى بلغ مثله تمت به ركعته، أي ما وصل إليه منها، فإن كان ذلك آخر الركعة تمت به كالسجدة "، وإن كان في وسطها كالقراءة والركوع فإذا بلغ مثله حسبت له عن الذي فاته من الركعة ".

⁽١) أي بالتسليمة الثانية .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٤٥٩ وانظر : الأم ، ٢/ ٢٧٨ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٤٥٩ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٣٤ ، البيان ، ٢/ ٢٤٧ .

⁽٤) تقدم ص ٣٣٧.

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٤٦ وانظر: اللباب ، ص٣٢ .

⁽٦) في م: السجدة.

⁽٧) انظر : المحرر ، ص٣٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٠٠٠ .

باب صفة الصلاة

(وتدارك الباقي ، فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من الأخيرة سجدها، وأعاد تشهده)

لأنه وقع بعد متروك، فلم يَعْتَدَّ به".

قال: (أو من غيرها لزمه ركعة)

لأنَّ الركعة الناقصة تتلفق " بالركعة التي بعدها ، وتصير الثالثةُ ثانيةً ، والرابعةُ ثالثةً ".

قال : (وكذا إِنْ شَكَّ فيهما)

هل هي من الأخيرة ، أو من غير الأخيرة ، فإنه يجعلها من غير الأخيرة أخذًا بالأحوط.

قال: (وإن علم في قيام ثانيةٍ ترك سجدة فإن كان جلس بعد سجدته سجد) من قيام ؛ لأنَّ ذلك الجلوس فاصل.

وقال أبو إسحاق: لابد أن يجلس؛ لينتقل منه إلى السجود، كما يقوم المريض إذا قدر بعد القراءة؛ ليركع، والمذهب: الأول ".

قال: (وقيل: إنَّ جلس بنية الاستراحة لم يكفه)

⁽١) انظر : التنبيه ، ص٣٤؛ المحرر ، ص٣٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٠٠٠ .

⁽٢) في ع: تكفى . والمثبت هو الصواب .

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ١٧٤ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٧١ وانظر: البيان ، ٢/ ٣٢٥ ، المجموع ، ٤/ ٤٧ .

لأنه قصد بها النفل، فلا تنوب عن الفرض، فيعود إلى الجلوس، ثم يسجد، وهذا قول ابن سريج، وبه يقول أبو إسحاق، وصححه البغوي "، والصحيح عند [م٤٧/أ] الأكثرين: الأول، كها لو جلس في التشهد الأخير وهو يظن أنه الأول "، والمعنى في التشهد الأخير والوجهان كالوجهين فيها إذا أغفل لمعة في الوضوء فانغسلت في الثانية ، والمعنى في التهراما] الموضعين أنه إنها يقصد التنفل بعد كهال الفرض ".

قال: (وإلا)

أي : وإن لم يكن جلس بعد سجدته ،

(فيجلس مطمئنًا ثم يسجد)

لأن الفصل بهيئة الجلوس فرضٌ فلا يقوم القيام مقامها ٠٠٠٠.

(**وقيل** : يسجد / فقط) [ع ٢٢/ب]

لأنَّ المقصود الفصل ، وهو حاصل بالقيام (٥٠).

قال : (وإنْ علم في آخر رباعية ترك سجدتين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان)

وذلك بأن يجعل واحدة من الأولى ، وواحدة من الثالثة ، ويقدر الركعة

(١) التهذيب ، ٢/ ١٩٢ . وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ٧١ .

⁽٢) فإن ذلك يجزئه . وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٧١ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٧١ ؛ وانظر : المجموع ، ٤/ ٤٧ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٢ .

⁽٥) انظر: المجموع ، ٤٦/٤.

⁽٦) في ع: الثانية .

باب صفة الصلاة _____

الثانية كاملة ؛ لتكمل بها ، والسجدة الثالثة ، إما من الثالثة ، أيضًا ، وإما من الثالثة ، أيضًا ، وإما من الرابعة ، فتكمل الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة ، ويأتي بركعتين أيضًا ...

قال: (أو أربع فسجدة ثم ركعتان)

بأن يجعل سجدة من الأولى ، وسجدة من الثالثة ، وسجدتين من الرابعة ، فتكمل الأولى بالثانية ، وليس في الرابعة ما يتكمل به الثالثة ، فيبقى منها سجدة " ، ويضيف إليها ركعتين " .

وقال الشيخ أبو محمد : «يلزمه سجدتان وركعتان ؛ لاحتمال أنه ترك ثنتين من

⁽۱) لتكمل بها الركعة الأولى ، وتكون الركعة الرابعة مكملة للركعة الثالثة فتصبح له ركعتان ، وتلزمه ركعتان .

⁽٢) في م: الثانية .

⁽٣) وذلك أن الركعة الأولى قد اشتملت على سجدة واحدة وكملت لها السجدة الثانية بسجدة من الركعة الثانية ، وبطلت الركعة الثانية فصحت له ركعة من الركعة الأولى والثانية ، وصحت له أيضاً ركعة أخرى من الركعة الثالثة والرابعة وذلك أن الركعة الثالثة إما أن تكون مشتملة على سجدة واحدة فتكمل لها السجدة الثانية من الركعة الرابعة، وإما أن تكون الركعة الثالثة لم تشتمل على شيء من السجود فجعلت لها السجدتان من الركعة الرابعة وبطلت الرابعة، وعلى هذا صحت له ركعتان ولزمته ركعتان . انظر: المجموع ، ٤/ ٤٩ .

⁽٤) أي يبقى من الركعة الثالثة سجدة واحدة فيأتي بسجدة لها لتكمل لها الثالثة مع الأولى ويضيف إلى هاتين الركعتين ركعتين أخريين فتكمل له الأربع. انظر: البيان، ٢/ ٣٢٨؛ الشرح الكبير، ٢/ ٧٣.

⁽٥) وهذا على فرض أنه لم يعرف مواطن السجدات المتروكة فيأخذ بالأحوط ، وإلا فإن في المسألة احتمالات أخرى كما في المجموع ، ٤٧/٤ .

الثانية، وثنتين من الرابعة» "، فتكمل الأولى بالثالثة، ويبقى من الرابعة سجدتان يأتي بهما، ثم لا يجزئه إلا ركعتان؛ لاحتمال أن يكون المتروك على وجه آخر، فيأخذ بالأشد في الظن، وأفسدوه: بأن فيه زيادة محققة "، وأجيب عنه: بأنه لم يتعين محلها، هذا كله إذا جلس عقيب السجدات المفعولات على المذهب، أو قلنا: القيام يقوم مقام الجلوس ".

أما إذا لم يجلس في بعض الركعات، أو لم يجلس في غير الرابعة - وقلنا بالأصح: أن القيام لا يكفي - فلا يحسب ما بعد السجدة المفعولة إلى أن يجلس، حتى لو تذكر أنه ترك من كل ركعة سجدة ، ولم يجلس إلا في الأخيرة ، أو جلس بنية الاستراحة ، أو التشهد الأول ، وقلنا : الفرض لا يتأدّى بنية النفل ، لم يحصل له مما فعل إلا ركعة ناقصة سجدة ، والجلوس الذي تذكر فيه يقوم مقام الجلوس بين السجدتين ".

قال : (أو خمسٍ أو ستٌّ فثلاثٌ)

بأن يجعل واحدة من الأولى ، وثنتين من الثانية ، وثنتين من الثالثة ، والسادسة مما شاء من الأولى أيضًا ، أو الرابعة ، فيكمل الأولى بالرابعة ، ويبقى

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٢ . وقال النووي في المجموع ، ٤٨ /٤ : «وهو غلط قطعًا، وغلطه الأصحاب فيه » .

⁽٢) انظر: المجموع ، ٤/ ٨٨.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٤ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٢ .

⁽٥) قوله: (ثنتين من الثانية) ليست في: م.

باب صفة الصلاة ______

ثلاث ركعات ، وقال في «المهذب» وغيره : في خمس سجدتان وركعتان ، وهو مردود " ، والحكم الذي ذكرناه من الأخذ بالاحتمال الأشد إذا جهل ، أما إذا علم على المتروك فيعمل بمقتضى علمه ".

قال: (أو سبع فسجدة ثم ثلاث)

لأنَّ الحاصل له ركعة إلا سجدة ، وإن ترك ثمانيًا فسجدتان ثم ثلاث ، وفي جميع ذلك يسجد للسهو ، ولو حصل التذكر بعد السلام قبل أن يطول الفصل فكما لو تذكر في الصلاة ، فإنْ طال الفصل استأنف ".

قال : (قلت : يُسَنُّ إدامة نظره إلى موضع سجوده)

وسروك أي : في جميع الصلوات ؛ لأن جمع البصر في مكان واحد أقرب إلى الخشوع " ، وقيل : ينظر في القيام إلى موضع سجوده ، وفي الركوع إلى ظهر قدميه ، وفي السجود إلى أنفه ، وفي القعود " إلى حِجْره ؛ لأنَّ قصر البصر أولى من امتداده " ، ولم يصحَّ في

سنن الصا ومكروها

⁽١) المهذب، ١/ ٣٠٠.

⁽٢) قال النووي في المجموع ، ٤ / ٤٩ : «لزمه ثلاث ركعات باتفاق الأصحاب ، وكلهم مصرحون بوجوب ثلاث ركعات إلا المصنف في الكتاب فقال : يلزمه سجدتان وركعتان ، وهو غلط ليس عنه جواب ...» وانظر : البيان ، ٢ / ٣٢٩؛ الشرح الكبير ، ٢ / ٧٥ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٤٩ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٧٥ .

⁽٤) ثلاث ركعات.

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٩٤.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٢٧٢ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ١٧٧ .

⁽٧) في م: الركوع.

⁽٨) التهذيب ، ٢/ ١٣٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٧٢ .

[ت ۸۳/ ب

شيء من ذلك حديث / ، ولكن المقصود الخشوع والأدب.

[م ۷٤/ب]

قال / : (وقيل: يُكره تغميض عينيه)

قاله العبدري "، ولم يتعرض لذلك غيره من الأصحاب، وروي عن بعض التابعين ".

قال: (وعندي: لا يُكره إنْ لم يَخَفْ ضررًا)

لأنه يجمع الخشوع وحضور القلب ، ويمنع من تفريق الذهن ، وهذا قاله اختيارًا من عنده ، وهو مذهب بعض العلماء .

قال : (والخشوع)

أي : ويسن الخشوع ، قال الله تعالى : ﴿ قَدَ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ﴾ ''. والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة'' ، وليس للرجل من

⁽١) انظر: المجموع ، ٣/ ٢٧٢.

⁽٢) هو: أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن العَبْدري ، من فقهاء الشافعية ، تفقه على أبي إسحاق الشيرازي والماوردي وغيرهما ، كان عالمًا عارفًا باختلاف العلماء ، ومن بلاد الأندلس . توفي ببغداد سنة ٤٩٣هـ . من مؤلفاته : مختصر الكفاية .

انظر: طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٥/ ٢٥٧؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبه، ١/٢٥٤.

⁽٣) روى عن مجاهد وقتادة . انظر : المجموع ، ٣/ ٢٧٢ .

⁽³⁾ ILAAGE , 7/ TVY.

⁽٥) سورة المؤمنون: ١-٢.

⁽٦) انظر طائفة منها في : المجموع ، ٣/ ٤٩٣ .

صلاته إلا ما عقل منها.

والخشوع "في الصلاة: السكون فيها".

قال : (وتدبر القراءة والذِّكْر)

لأنَّ به يحصل مقصود الخشوع والأدب ، فينبغي أن يكون في كل محلٍ من قول أو فعل متدبرًا لذلك وما يليق به ، حتى لو / اشتغل عنه بذكر الجنة والنار [ع ١٠/١] وغيرهما من الأحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك المقام كان ذلك معدوداً من حديث النَّفْس من بل يستحضر أنه واقف بين يدي الله تعالى يناجيه ، ويكون كليمه عندما يقول ويفعل ، وما يليق بأدب الخطاب والخدمة ...

قال: (ودخول الصلاة بنشاطٍ وفراغ قلب)

لأنه أدعى أنه يحصل له هذا الغرض"، فإذا كانت صلاته كذلك انفتح له فيها من المعارف والأحوال ما يقصر عنه المقال، ولذلك قال : «جعلت قرة عيني في الصلاة »"، ومثل هذه الصلاة التي قال الله فيها : ﴿ إِنَ ٱلصَّكُونَةُ تَنْهَىٰ عَنِ

⁽١) في م: وليس الخشوع.

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٩٣ ق وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢١٨ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٣٧ .

⁽٣) في ع ، م : يكمل .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/ ١٧٨ .

⁽٥) انظر: المجموع ، ٣/ ٤٩٣.

⁽٦) في ع : ذلك الفرض.

⁽٧) رواه النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم ٣٩٤؛ وأحمد في مسنده، رقم ١٣٦٢٣.

ٱلْفَحْشَآءِوَٱلْمُنكِيُ ١٠٠٠.

قال: (وجعل يديه)

أي في حالة القيام بعد تكبيرة الإحرام

(تحت صدره)

فوق سرته

(آخذًا بيمينه يسارَه)

قال الأصحاب: يقبض بكفه اليمني كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها. قال القفال: ويتخير بين بسط أصابع اليمني في عرض المفصل، وبين نشرها في

(١) العنكبوت : ٤٥ ،

⁽٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه ، باب وضع بطن الكف اليمني على كف اليسرى ، ١/ ٢٤٣ ، رقم ٤٧٩.

⁽٣) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في الصلاة ، رقم ٧٢٦ . وانظر : التلخيص الحبر ، ١/ ٤٠٦ .

⁽٤) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٦٩ : السين أفصح وأشهر .

⁽٥) النهاية ، ٢/ ٢٢٧ ؛ المصباح المنير ، ص٨٦ ؛ القاموس المحيط ، ص١٠١٠ (رسغ) .

ياب صفة الصلاة ____

صوب الساعد" .

وفي وجهٍ: يجعلها تحت سرته ؛ لحديث ضعيف ٣٠٠.

وهذه السُّنة ينبغي الاعتناء بها ، ففي البخاري : عن أبي حازم "عن سهل بن سعد" قال : «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجلُ اليدَ اليمني على ذراعه اليسرى " في الصلاة» قال أبو حازم ": «لا أعلمه إلا يُنْمِي ذلك إلى النبي الله» ".

واعلم أن عبارة الأصحاب: تحت مدره هن ولفظ الحديث: «على صدره »،

⁽١) قال النووي: وهذا هو الصحيح المنصوص. المجموع ، ٣/ ٢٦٩.

⁽٢) هو ما روى عن علي ﷺ أنه قال : «من السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة» قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٧٢ : «حديث علي رواه الدراقطني والبيهقي وغيرهما واتفقوا على تضعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل » . وضعفه الألباني في : إرواء الغليل ، ٢/ ٦٩.

⁽٣) هو : أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج الأثور التهار المدني ، القاضي ، مولى الأسود بن سفيان ، من التابعين ،كان عابداً ، ثقة ، توفي في خلافة المنصور سنة ١٣٥هـ. انظر : تقريب التهذيب ، ١/ ٣٠٧.

⁽٤) هو : أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري ، صحابي ابن صحابي ، توفي سنة ٨٨هـ. انظر : تقريب التهذيب ، ١/ ٣٢٤ .

⁽٥) قوله: (اليسرى) ليست في: ت.

⁽٦) قوله : (قال أبو حازم) ليست في :ع ، ت ، والمثبت من : م ، وهو الموافق للفظ الحديث .

⁽٧) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب وضع اليمني على اليسرى في الصلاة ، رقم ٧٤٠ .

⁽٨) في م : في .

⁽P) المجموع ، ٣/ ٢٦٩.

فكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيرًا ".

قال: (والدعاء في سجوده)

لقوله ﷺ: « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ فأكثروا الدعاء » صحيح ".

قال: (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه)

لأن النبي ﷺ «استوى قاعدًا /، ثم قام، واعتمد على الأرض بيديه » رواه [ت٢٨٠١] البخاري ٣٠.

قال الأصحاب : يجعل بطن راحتيه وبطون أصابعه على الأرض ، قال المصنف : «بلا خلافٍ» نه.

وأما الحديث المذكور في «الوسيط» : « كما يصنع العاجن » " فباطلٌ ، ولو صَحَّ

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ١٨٠ .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود ، رقم ٤٨٢ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ، رقم ٨٢٤ ولفظه : عن أبي قلابة قال : جاءنا مالك بن الحويرث فصلى بنا في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ولكن أريد أن أريكم كيف رأيت النبي الله يصلي ، قال أيوب : فقلت لأبي قلابة : وكيف كانت صلاته ، قال : مثل صلاة شيخنا هذا ، يعنى عمرو بن سلمة ، قال أيوب : وكان ذلك الشيخ يتم التكبير وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام وهذا اللفظ أورده النووي في المجموع (٣/ ٢٢٤) واستدل به على حكم هذه المسألة .

⁽³⁾ IL جموع ، 4/ 193.

⁽٥) الوسيط، ١/ ٢٣٥ قال: «ثم كان رسول الله ﷺ إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يصنع العاجن».

باب صفة الصلاة ______

حمل على ذلك ، ويكون المراد : العاجز ، وهو الشيخ الكبير ، وليس المراد عاجن العجين ···.

قال: (وتطويل قراءة الأولى على الثانية في " الأصح)

هو كما قال ؛ لحديث أبي قتادة ، وقد تقدم " ، وهذا الوجه منسوب إلى أبي / [م٥٠/١] الحسن الماسَرْ جسي " ، وصححه القاضي أبو الطيب وجماعة من الخراسانيين والبيهقي ، والصحيح عند الأكثرين خلافه " ، وهو منسوب إلى نصه في "الأم" ،

(١) كذا قال النووي في المجموع ٣٠/ ١٩٤ وقال عن الحديث: «هو ضعيف أو باطل لا أصل له» ونقل ابن حجر في التلخيص الحبير، ١/ ٤٦٧ عن ابن الصلاح قوله: «هذا حديث ضعيف، أو باطل لا أصل له». وانظر: النجم الوهاج، ٢/ ١٨١ وقال: ومنه قول الشاعر:

فأصبحت كُنْتِيًّا وأصبحت عاجنًا وشرخصال المرء كُنْت وعاجن

(٢) في م ، ت : على . والمثبت من : م ، وهو الموافق للمطبوع .

- (٣) تقدم ص٤٠٧ . ولفظه : « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة وكان يسمعنا الآية أحياناً ...» الحديث .
- (٤) هو: أبو الحسن محمد بن علي بن سهل الماسَرْجسي ، من أئمة المذهب الشافعي ، وأحد أصحاب الوجوه ، تفقه على أبي الحسن المروزي وعلى القاضي أبي الطيب الطبري ، قال النووي : (كان متقنًا للمذهب ، وهو أحد أجدادنا في سلسلة الفقه) ، توفي سنة ٣٨٣ هـ.

انظر : المجموع ، ٣/ ٣٥١ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١٤١ .

- (٥) المجموع ، ٣/ ٣٥١ ، وانظر: الشرح الكبير ، ١/ ٥٠٧ .
- (٦) الذي وجدته في الأم ، ٢/ ٢٥٠ قوله: «أحب أن يكون أقل ما يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأوليين قدر أقصر سورة من القرآن مثل: ﴿إِنَا أَعطينك الكوثر﴾ وما أشبهها ، وفي الأخريين أم القرآن وآية ، وما زاد كان أحب إلى ما لم يكن إماماً فيثقل عليه » .

وحملوا حديث أبي قتادة على أنه أحسَّ بداخل، وهو بعيدٌ أو باطلٌ؛ لقوله: «كان» وعلى الأول: تطويل الأولى من الصُّبْح أشَدُّ استحباباً، وعلى الأول قيل: يطوِّل الثالثة على الرابعة، وقيل: لا "، وقد ورد في ذلك حديثٌ من رواية نعيم بن طرفة عن عبد الله بن أبي أوفى "، قال: «سافرت مع رسول الله وسلح خس عشرة سفرة، فكان يصلي الظهر، ولو وضعت في الرمضاء لأنضجتها "، فيطيل القراءة في أول ركعة، فأسمع وقع الأقدام، حتى ينقطع الصوت، ويصلي الثانية أقصر من الأولى، والثالثة أقصر من الأولى، والمعلى في الثانية ، والرابعة كذلك، والعصر قدر ما يسير الراكب فرسخين العلى يطيل في الأولى، ويقصر في الثانية، والمغرب إذا حلت وجبت الشمس أو لم تجب، وكان يطيل في الأولى ويقصر في الثانية، والثالثة، انتهى. رواه الخطيب في التلخيص. والفرق بين الأولى والثالثة: أن إدراك الأولى محثوث عليه، فتُطوَّل؛

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٥٢.

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٣٥٢ وقال : (نقل القاضي أبو الطيب الاتفاق على أنها (يعنى الركعة الثالثة) لا تطول لعدم النص فيها ، ولعدم المعنى المذكور في الأولى) .

⁽٣) هو: عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي الكوفي ، الفقيه، صاحب رسول الله الله و ابن صاحبه، من أهل بيعة الرضوان ، وخاتمة من مات بالكوفة من الصحابة ، له عدة أحاديث ، توفي سنة ٨٦ه.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٣/ ٢٢٨.

⁽٤) في ت: لا يفتحها .

⁽٥) في ت: والمغرب إذا قلت وجبت النفس.

ليدركها من تأخر بخلاف الثالثة.

الأذكار بعد الصلاة

قال: (الذكر بعدها)

أي: بعد الصلاة ، ثبتت أحاديث في الصحيحين وغيرهما بأنواع من الأذكار والأدعية عقيب الصلاة والترغيب في ذلك:

«كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا ، وقال: اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت ذا الجلال والإكرام » رواه مسلم ..

«لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » متفق عليه ".

«لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة ، وله الفضل، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون» . رواه مسلم ..

⁽١) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم ٥٩١ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان ، باب الذكر بعد الصلاة ، رقم ٨٤٤ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، رقم ٥٩٣ .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، رقم ٥٩٤ .

وحديث فقراء المهاجرين⁽¹⁾ ، متفق عليه ⁽¹⁾ ، وأحاديث كثيرة جدًا ⁽¹⁾. ويُستحب أن يبدأ منها بالاستغفار المتقدم ⁽¹⁾.

وعن النبي على قال : « مَنْ صَلَّى الفجر في جماعة ، ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ، ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة ، تامة ، تامة » قال الترمذي : حسن (٠٠) .

واستحباب الذكر والدعاء عام في كل الصلوات لكل أحد ، والإمام يقبل على الناس، ويدعو لهم (٠٠٠).

ويُستحب للمنفرد والمأموم / إطالة الذكر وإسراره ، والإمام يجهر بقدر ما [ت٨٠٠] يرى أنه قد يعلم به ثم يُسِر ، وجَهْر النبي الله الله على قصد التعليم ...

⁽۱) هو أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم، فقال: وما ذاك؟ الحديث، وفيه: «قال: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين مرة ».

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الأذان ، باب الذكر بعد الصلاة ، رقم ٨٤٣ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، رقم ٥٩٥ .

⁽٣) انظر بعضها في : المجموع ، ٣/ ٤٦٦ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٢٦٨ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٤٧ .

⁽٥) رواه الترمذي في سننه بلفظ مقارب كتاب الجمعة ، باب ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد ، رقم ٥٨٦ ، وقال : حسن غريب . وصححه الألباني في السلسلة ، ٢/٥٨ .

⁽٦) لم يذكر الشارح دليلاً على هذا .

⁽٧) ثبت أن النبي كان يجهر بالذكر بعد الصلاة كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كنت أعرف انقضاء صلاة النبي رواه البخاري (رقم ٢٤٢)، ومسلم (رقم ٥٨٣) واللفظ للبخاري.

⁽٨) المجموع ، ٣/ ٤٦٨ وانظر : الأم ، ٢/ ٢٨٩ .

باب صفة الصلاة ______

قال: (وأن ينتقل للنفل من موضع فرضه)

لتكثير مواضع سجوده".

(وأفضله إلى بيته)

لقوله ﷺ: «صَلُّوا أيها الناس في بيوتكم ، فإنَّ أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» متفق عليه (").

فإن خالف ذلك جاز ، وفاته الفضل ، فإنْ لم ينتقل إلى مكانٍ آخر ، فينبغي أن يفصل بين الفريضة والنافلة بكلام إنسان ، ففي صحيح مسلم : الأمر أن لا توصل صلاة حتى يتكلم أو يخرج ".

قال : (وإذا صَلَّى وراءهم نساء ، مكثوا حتى ينصرفن)

ويمكث الإمام في مصلاه في هذه الحالة ؛ لما روي عن أم سلمة قالت / : «كان [م٥٠/ب] رسولُ الله ﷺ إذا سَلَّم قام النساء حين يقضي تسليمه ، ومكث يسيرًا كي ينصرفن قبل أن يدركهن أحدٌ من القوم » رواه البخاري ".

⁽١) التهذيب ، ٢/ ١٣٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٧٣ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال ، رقم • ٧٢٩ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة النافلة في بيته ، رقم ٧٨١ ، واللفظ للبخاري ، وانظر المسألة في : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٤٨ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٩٨.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة ، رقم ٨٨٨ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب التسليم ، رقم ٨٣٧ ولفظه : « قالت : كان رسول الله إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث يسيرًا قبل أن يقوم ، قال ابن شهاب : فأرى والله أعلم أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم » .

فإنْ لم يكن هناك نساء فالمستحب للإمام: أن يقوم من مصلاه عقب سلامه ، نص عليه الشافعي والأصحاب "؛ لعلتين:

إحداهما: لئلا يشك هو ومن خلفه هل سَلَّم أو لا.

والثانية: أن لا يدخل غريب فيظنه في الصلاة فيقتدي به ٠٠٠.

وإذا أراد أن ينفتل في المحراب فينفتل عن يمينه ، والأصح في كيفيته : يدخل يساره في المحراب ، ويمينه إلى الناس ".

وللمأموم: أن ينصرف قبل قيام الإمام، وتأخيره حتى ينصرف بعد انصرافه أولى ".

قال : (وأن ينصرف في جهة حاجته)

أيّ جهةٍ كانت

(وإلا فيمينه)

لأنَّ جهة اليمين أولى "، وليس تخصيص جهة بِسُنَّةٍ .

قال: (وتنقضي القدوة بسلام الإمام، فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٤٧١ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٩٧ ، البيان ، ٢/ ٢٦٠ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٤٧١ وانظر : البيان ، ٢/ ٢٥١ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٣٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٧٢ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ١٩٧ ؛ البيان ، ٢/ ٢٥١ .

⁽٤) الأم، ٢/ ٢٨٩ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ١٩٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٧١ .

⁽٥) الأم، ٢/ ٢٩٠؛ الحاوي الكبير، ٢/ ١٤٨؛ بحر المذهب، ٢/ ١٩٦؛ المجموع، ٣/ ٢٧١.

واتفقوا على أنه يجوز أن يُسَلِّم بعد فراغ الإمام من التسليمة الأولى بعد الميم من قول «عليكم» إذا قدم الإمام لفظ السلام «والأصح المنصوص»: أنَّ الأفضل/ أن لا يُسَلِّم حتى يُسَلِّم الإمامُ الثانية »، وقال المتولي: «يستحب أن يسلم [ع ١٧٤] بعد سلام الإمام الأولى » .

ولو قارنه في التسليمة الأولى ، فالأصح: أن الصلاة لا تبطل كما لو قارنه في بقية الأركان ، بخلاف تكبيرة الإحرام ، فإنه لا يصير في الصلاة حتى يفرغ منها ...

ولو سَلَّم قبل شروع الإمام في السلام ، فإنْ لم ينو المفارقة بطلت صلاته ، وإن نواها ففيه الخلاف فيمن نوى المقارنة ".

قال: (ولو اقتصر إمامه على تسليمةٍ سَلَّم ثنتين)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٣٦٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٨٦ .

⁽٢) نص عليه الشافعي قال: من سبقه الإمام بشيء من الصلاة فلا يقوم لقضاء ما عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين ، المجموع ٣/ ٤٦٤.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٤٦٤ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٣٧ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٣٦٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٨٦ .

⁽٥) في م: الأذكار.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٤٦٣ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٣٧ .

⁽V) المجموع ، ٣/ 373.

نَصَّ عليه الشافعيُّ والأصحاب ؛ لأنه خرج عن المتابعة ١٠٠٠ .

والمسبوق يستحب له أن لا يقوم ؛ ليأتي بها بقي عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين . نَصَّ عليه الشافعي في البويطي " والمتولي " والبغوي " وغيرهم ".

فإن قام بعد فراغه من الأولى " جاز، وإن قام معها فكسلام المأموم الموافق معها"، وإن جلس بعد التسليمتين، فإن كان موضع تشهده الأول " جاز، وإلا لم يجز، فإن تعمده: بطلت، وإن سها: سجد "، والله أعلم.

⁽١) المجموع ، ٣/ ٢٥٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٨٧ .

⁽٢) مختصر البويطي ، لوحة ١٣/أ.

⁽٣) نقله عنه في المجموع ، ٣/ ٢٦٤.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ١٣٧ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢٦٤ .

⁽٦) أي: التسليمة الأولى.

⁽V) انظر: المجموع ، ٣/ ٢٦٤.

⁽A) قوله: (الأول) ليست في: ع.

⁽٩) التهذيب ، ٢/ ١٣٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٦٤ .

(بابٌ:

شروط الصلاة خمسة)

ومنهم من يضيف إليها: ترك المفسدات ، كالأفعال ، والأكل ، والكلام " ، والصواب: أن ذلك لا يُسمى شرطًا إلا على سبيل المجاز " .

قال: (معرفة الوقت)

أي: علمًا أو ظنًا ".

قال: (والاستقبال)

وقد أبعد ابن القاص " والقفال فجعلاه فرضًا أي ركنًا وقد تقدم ذلك ".

(١) اعتبر كثير من الشافعية ترك المفسدات شرطًا في الصلاة وذكروا منها: ترك الكلام فيها، ومنها: ترك الأفعال الكثيرة، ومنها: ترك الأكل.

انظر: الوسيط، ١/ ٢٤١؟ الشرح الكبير، ٣/٣؛ الوجيز، ص٤٢.

(٢) انظر هذا المسلك في : اللباب ، ص ٣١ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٤٩ ؛ التحقيق ، ص ٢٢ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٩٣ : « الصواب أن هذه ليست بشروط وإنها هي مبطلات الصلاة كقطع النية وغير ذلك ، ولا تسمى شروطًا لا في اصطلاح أهل الأصول ولا في اصطلاح الفقهاء ، وإن أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازًا لمشاركتها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله ، والله أعلم » .

(٣) بدخوله ، انظر : التهذيب ، ٢/ ١٤٩ ؛ الشرح الكبير ، ٣/٢ .

(٤) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الطبري المعروف بابن القاص ، شيخ الشافعية ، وأحمد أثمتهم ، ومن أصحاب الوجوه المتقدمين ، اشتهر بابن القاص ، وبصاحب التلخيص ، وهو من أنفس الكتب ، تفقه على ابن سريج وغيره . توفي بطرسوس سنة ٣٣٥ه.. ومن مؤلفاته : أدب القاضي ، والمفتاح في فروع الشافعية ، والتلخيص وغيرها .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢٥٢ ؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٣/ ٥٩ .

(٥) تقدم ص٩٣ توانظر: التلخيص، ابن القاص، ص١٦٠؛ البيان، ٢/ ١٣٤؛ النجم الوهاج، ٢/ ١٨٨.

قال: (وستر العورة)

استدلوا عليه : بقوله ﷺ « لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بخيار » قال الترمذي : حديث حسن " ، وقال الحاكم : صحيحٌ على شرط مسلم ".

والمراد بالحائض: البالغ، ولا يقال لمن بلغت سن المحيض حائض حتى تبلغ البلوغ الشرعي ". وكون ستر العورة شرطاً، قال به جمهور العلماء، فمتى انكشف شيء من العورة، قَلَّ أو كَثُر في حضرة الناس، أو في خلوة، فات الشرط".

وأما وجوبه: فبالإجماع "؛ وبقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَـ لُواْفَاحِشَةُ قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا عَالَا اَعْنَا ﴾ ".

(۱) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخيار ، رقم ٣٧٧ ، ولفظه: «لا تُقبل صلاة الحائض إلا بخيار » . ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب المرأة تصلي بغير خمار ، رقم ٢٤١ ، واللفظ له ، ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب الطهارة وسننها ، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخيار ، رقم ٢٥٥ بهذا اللفظ .

(٢) المستدرك على الصحيحين ، باب التأمين ، ١/ ٣٨٠ ، رقم ٩١٧ . وقال ابن حجر في البلوغ (مع سبل السلام) ، ١/ ٤٥٤ : رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة . وصححه الألباني في إرواء الخليل ، ١/ ٣٣١ .

(٣) المجموع ، ٣/ ١٧٢ وقال : إن الحديث مخصوص بالحرة وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٢٠ ؛ الـشرح الكبر ، ٣٣/٢ .

(٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٣ ؛ المجموع ، ٣/ ١٧٢ .

(٥) المجموع ، ٣/ ١٧١ حكى فيه النووي الإجماع على وجوب ستر العورة عن العيون ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٢٠ .

(٦) الأعراف: ٢٨.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كانوا يطوفون بالبيت عراة ، فهي فاحشة » « ولذلك يجب في غير الصلاة في حالة حضرة الناس بالإجماع ، وفي حالة الخلوة على أصح الوجهين » ولإطلاق الأمر بالستر » ولما روى بهز بن حكيم » عن أبيه عن بجدّ قال: « قلت: يا رسول الله ، عوراتنا ما / نأتي منها ، وما نذر ؟ قال: احفظ [م٥٠/ب] عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك ، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ، قال: إن استطعت أن لا تريها أحدًا فلا تريها ، قلت: يا رسول الله إذا كان رسول الله ، إذا كان أحدنا خاليًا ، قال: الله أحق أن يستحيا منه من الناس » قال الترمذى: حديث حسن » .

وسميت العورة عورة ؛ لقبح ظهورها فإن احتاج إلى كشفها، جاز أن يكشف على قدر الحاجة ، ومن جملة الحاجة الاغتسال يجوز في الخلوة عريانًا ،

⁽١) تفسير القرآن العظيم ، ابن جرير ، ٨/ ١١٤ ؟ فتح القدير ، ٢/ ٢٠٧ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٢ ؛ المجموع ، ٣/ ١٧١ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٤٧ .

⁽٣) ورد الأمر المطلق بالستر للعورة في أحاديث انظر بعضها في : المجموع ، ٣/ ١٧١ .

⁽٤) هو: أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية القشيري البصري ، إمام محدث ، وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وغيرهم ، وقال أبو حاتم: لا يحتج به ، توفي قبل سنة ١٥٠ هـ. انظر: سبر أعلام النبلاء ، ٢٥٣/٦ .

⁽٥) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في حفظ العورة ، رقم ٢٧٩٤ بلفظ مقارب ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الحهام ، باب ما جاء في التعري ، رقم ٢١٠٤ ، ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب النكاح ، باب التستر عند الجهاع ، رقم ١٩٢٠ . وحسنه الألباني في السلسلة ، ١/ ٢٤.

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٠ .

والأفضل الستر بمئزر ٠٠٠٠٠

قال: (وعورة الرجل ما بين سرته وركبته)

أي : وهما خارجتان عنها".

وقيل: هما من العورة.

وقيل: السرة عورة دون الركبة.

وقيل: عكسه. وهذه الأربعة مشهورة.

وقيل: العورة القبل والدبر فقط، وهو شاذٌ ضعيف"؛ لقوله ﷺ لجَرْهد": «غَطِّ فخذك، فإن الفخذ عورة» حسنه الترمذي، وفي اتصاله مقال "، قال البخاري في صحيحه: «حديث جرهد أحوط للخروج من اختلافهم» ".

والوجه الرابع أيضًا ضعيف ؛ لما في البخاري عن أبي موسى : « أن النبي ﷺ كان قاعدًا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبتيه أو ركبته ، فلم ادخل عثمان

(١) المجموع ، ٣/ ١٧١ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٠ . وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٤٨ .

⁽٢) الأم ، ٢/ ١٩٩ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٢٠ ؛ البيان ، ٢/ ١١٧ ؛ التحقيق ، ص١٨٢ .

⁽٣) انظر هذه الأوجه في : التحقيق ، ص١٨٢ ؛ المجموع ، ٣/ ١٧٤ وانظر أيضاً : الشرح الكبير ، ٢/ ٣٤.

⁽٤) هو : جَرْهد بن رِزَاح الأسلمي ، من صحابة رسول الله ﷺ ، ومن أهل الصفة توفي سنة ٦٦هـ . انظر : تقريب التهذيب ، ١/ ١٣١ .

⁽٥) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الأدب ، باب ما جاء أن الفخذ عورة ، رقم ٢٧٩٥ ، وليس فيه «غط فخذك» . وقال : «هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل» . والحديث صححه الألباني في السلسلة، ٢/ ١٧٩ . وانظر : نصب الراية ، ٦/ ١٣٢ .

⁽٦) قاله البخاري في صحيحه كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ ، قال : «ويُروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ : الفخذ عورة» .

غطاها» (۱).

[ع ٢٤/ب] وعن أبي الدرداء ﷺ / قال : كنت جالسًا عند النبي ﷺ إذ أقبل / أبو بكر ﷺ [ت ١٨٥ب آت ١٨٥٠] اخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبتيه ، فقال النبي ﷺ : « أما صاحبكم فقد غامر ، فسلم » رواه البخاري ".

وبذلك يضعف الوجه الثاني، وأما تعين الأول: فاستدل له صاحب «المهذب» من من عن أبي سعيد الخدري في أن النبي في قال: «عورة الرجل مابين سرته وركبته».

واستدل له الرافعي ": بما روي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي الله قال : «ما فوق الركبة ودون السرة عورة »، ولم أجد هذين الحديثين بعد ".

(١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب مناقب عثمان بن عفان ، رقم ٣٦٩٥ .

وأما حديث أبي أيوب فلفظه: «عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته» قال ابن حجر في التلخيص الحبير،

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب قول النبي ﷺ ، رقم ٣٦٦١ ، والمغامر : الـذي يرمـى بنفسه في الأمور المهلكة ، ومعنى الحديث : دخل في غمرة الخصومة وهـي معظمها ، انظـر النهايـة : ٣/ ٣٨٤ .

⁽٣) المهذب، ١/ ٢١٩.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٤ .

⁽٥) حديث أبي سعيد الخدري الله عورة الرجل ما بين سرته وركبته أورده ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٥٠٥ وقال: «الحارث بن أبي أسامة في مسنده من حديث أبي سعيد، وفيه شيخ الحارث داود بن المحبر ، رواه عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه ، وهو سلسلة ضعفاء إلى عطاء » وكذا قال الشوكاني في نيل الأوطار ، ٢/ ٥٢ .

وأما انحسار الإزار عن فخذ النبي في زقاق خيبر ": فهو محمول على أنه انكشف لإجراء الفرس من غير قصد ، وما في مسلم من كونه: «كان مضطجعًا في بيته كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه» "لا حجة فيه لأجل الشك ".

وسواء في هذا الحر والعبد ٠٠٠٠.

وأما الصبي: فأطلق المصنف في «شرح المهذب» أنه كذلك في «البيان» في

1/ ٥٠٥: «إسناده ضعيف، فيه عباد بن كثير وهو متروك » وكذا قال الشوكاني في نيل الأوطار، ٢/ ٥٠٥ والحديث رواه الدراقطني في سننه، ١/ ٢٣١.

وأما حديث: «ما فوق الركبة ودون السرة عورة » فأروده ابن حجر في التلخيص الحبير أيضًا ، ١/ ٢٠٥ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث: «إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة » رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، رقم ٤٩٥ .

- (۱) ثبت ذلك في حديث أنس بن مالك ﴿ وفيه: «فركب نبي الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة فأجرى نبي الله ﷺ ثم حسر الإزار عن فخذه طلحة فأجرى نبي الله ﷺ ثم حسر الإزار عن فخذه حتى إني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ » الحديث ، رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ ، رقم ٣٧٦ . والزقاق : الطريق . النهاية ، ٢/ ٢ . ٣٠ .
- - (٣) المجموع ، ٣/ ١٧٦ .
 - (3) Haraes, 8/ 178.
 - (٥) أي : كالبالغ . المجموع ، ٣/ ١٧٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٩١ . وفي (م) : « أنه ليس كذلك » .
 - (٦) كتاب البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين يحي بن أبي الخير العمراني المتوفى سنة ٥٥ هد.

عن الصّيمري "أن «عورة الصبي والصبية قبل سبع سنين القبل والدبر، ثم تتغلظ بعد السبع"، ثم بعد العشر يكون كعورة البالغين ؛ لأنه زمان يمكن البلوغ فيه "" وهذا أحسن ؛ لأن المنع من النظر إلى عورة الطفل يشق، وقد ذكر الرافعي في كتاب النكاح، أن الأصح: حل النظر من الصغيرة إلى ماعدا الفرج"، والمراد على ما دل عليه كلامه في «الشرح» الصبية التي لا تشتهى "، وفيه بعض الموافقة لما قاله الصيمري في السبع، لأن الغالب أنه ليس محل الشهوة لكن حرم".

وجَزْم الصيمري بأن الفرج عورة يشكل عليه: أن الأصحاب في انتقاض الوضوء بمس فرج الصغيرة أوردوا جواز النظر إليه، ثم أجابوا: بأن ذكر نفسه يجوز النظر إليه مع انتقاض الوضوء، هكذا في «تعليق أبي حامد» و «الشامل» و «التتمة»، فدل على أنهم جازمون بجواز النظر إلى فرج الطفل وهو مخالف لما قاله

⁽١) هو : أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصميري البصري ، شيخ الشافعية ، ومن أصحاب الوجوه ، تفقه بأبي حامد المروروذي وغيره ، وتفقه عليه الماوردي وغيره ، توفي سنة ٣٨٧هـ .

من مؤلفاته: الإيضاح في المذهب، والقياس والعلل، والكفاية وغيرها.

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٦٥ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٧/ ١٤ ؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٣/ ٣٣٩.

⁽٢) في م: التسع .

⁽٣) البيان ، ٢/ ١٢٠ . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ١٩١ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٧/ ٤٧٤ .

⁽٥) انظر : روضة الطالبين ، ٧/ ٢٤ .

⁽٦) في ت : لكن جزمه .

الصيمري، وأما الرافعي فإنه إنها تكلم في الصبية ، والظاهر / : أنه لا فرق بينها وبين [٩٢٧٠] الصبي في ذلك ، وفي المنع من النظر إلى فرج الطفل عُسْرٌ ، وأما بعد السبع : فقد صار من أهل الصلاة ، والأقرب التحاقه بالبالغين في شرائطها .

ومن فوائد معرفة عورة الصبي قبل التمييز في غير النظر: إذا طاف به وليه في الحج أو العمرة في القدر الذي يجب ستره منه في الطواف"، وقول الصيمري: إنه بعد السبع يتغلظ، وبعد العشر كعورة البالغين، لم يبين فيه قدر التغليظ، ومع ذلك احتاج إلى دليل، ويمكن التمسك حتى يقول بتحريم النظر إليه بالحديث المروي: «لا تبرز فخذيك، ولا تنظر إلى فخذ حيِّ ولا ميت » وهو يشمل الصبي إلا أن أبا داود قال: «هذا الحديث فيه نكارة» ".

قال: (وكذا الأمّة في الأصح)

أي : كعورة الرجل ، فيجري فيها الأوجه الأربعة دون الخامس ..

وقيل: كعورة الحرة إلا رأسها فليس بعورة بالإجماع إلا رواية عن الحسن

(١) النجم الوهاج ، ٢/ ١٩١ .

⁽٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في ستر الميت عند غسله ، رقم ٣١٤٠؛ وابن ماجه في سننه، كتاب ما جاء في الجنائز ، باب ما جاء في غسل الميت ، رقم ١٤٦٠؛ وأحمد في مسنده ، رقم ٢٥٢٠.

⁽٣) قاله أبو داود في سننه ، كتاب الحمام ، باب النهى عن التعري ، رقم ٢٠١٥ ولفظه : «عن علي الله قال : قال رسول الله الله تكشف فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت اقال أبو داود : هذا الحديث فيه نكارة .

⁽٤) وهو أن العورة هي : القبل والدبر فقط.

البصري في الأمة المزوجة أنها كالحرة ١٠٠٠.

وقيل: ما ينكشف في حال الخدمة كالرأس والرقبة وطرف الساعد ليس بعورة وما عداه عورة.

وأطلق في «شرح المهذب» على هذه الثلاثة / أقوالاً "، فإن صح ذلك فينبغي [ت٢٨/أ] أن يقول «الأظهر» "، واستدل في «المهذب» للمذهب: بحديث عن أبي موسى أنه قال على المنبر: «ألا لا أعرفن أحدًا أراد أن يشتري جارية / فينظر إلى ما فوق الركبة [ع ٥٠/أ] أو دون السرة ، لا يفعل ذلك أحد إلا عاقبته "، ولم أجد هذا الحديث "، وبأن من لا يكون رأسه عورة لا يكون صدره عورة كالرجل ".

(١) المجموع ، ٣/ ١٧٥ ، وانظر : البيان ، ٢/ ١١٨ .

⁽٢) الذي وجدته في المجموع ، ٣/ ١٧٤ أنه عدها ثلاثة أوجه ، قال : « أما الأمة ففيها ثلاثة أوجه أصحها عند الأصحاب عورتها كعورة الرجل فتجري فيها الأوجه الأربعة الأولى دون الخامس ، والثاني : وهو قول أبي علي الطبري : كعورة الحرة إلا رأسها فليس بعورة ، والثالث : ما ينكشف في حال خدمتها وتصرفها كالرأس والرقبة وطرف الساعد ليس بعورة وما عداه عورة » وكذلك قال صاحب البيان ، ١١٩/٢ .

⁽٣) لأن الأظهر يطلق على الراجح من الأقوال ، وأما الراجح من الأوجه فيطلق عليه الأصح أو الصحيح كما بين ذلك الشارح في مقدمة هذا الكتاب ٣/ أ من النسخة (ع) .

⁽٤) المهذب، ١/ ٢٢٠.

⁽٥) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ عن أبي موسى إلا في مشكل الآثار للطحاوي، ٤/ ٢٦٥، ووجدته عن عمرو وبن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ آخر وتقدم الكلام عليه ص٣٦٥ وإنها وجدت ابن قدامة الحنبلي ذكره من أدلة الشافعية في المغنى ، ٢/ ٣٣٣ ولم يخرجه .

⁽٦) المهذب، ١/ ٢٢٠.

وسواء في هذا الخلاف القِنة والمدبرة والمكاتبة وأم الولد.

وفي المبعَّضة: وجهان جاريان في نظر السيد والأجنبي إليها ، هل هي كالحرة ، أو كأمة الأجنبي؟ (() وصحح الماوردي: أنها كالحرة (() .

والجمهور: أنها كالأمة القنة " في الصلاة ".

قال: (والحرة ما سوى الوجه والكفين)

إلى الكوعين ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَ رَمِنْهَا ﴾ ".

قال ابن عباس : « وجهها وكفيها» ، ولأنها منهية عن لبس القفازين والنقاب في الإحرام . . .

(١) الحاوي الكبير ، ٢/ ١٧٢ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٢٣ ؛ المجموع ، ٣/ ١٧٤ وانظر : البيان ، ٢/ ١٢٠ .

⁽٢) فهي كالحرة في صلاتها ، ومع سيدها ، ومع الأجانب ، الحاوي الكبير ، ٢/ ١٧٢ وانظر : المجموع ، ٣/ ١٧٤ .

⁽٣) القِن في اصطلاح الفقهاء: هو الرقيق الذي لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته ، خلاف المكاتب والمدبّر ونحوهم ، والأمة القنة كذلك . انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٢٠٤ ،

⁽٤) المجموع ، ٣/ ١٧٥ .

⁽٥) المرأة الحرة لها ثلاث عورات : عورة في الصلاة : وهي ما ذكره الإمام النووي هنا . وعورة في النظر اليها : وهي جميع بدنها . وعورة في خلوتها : فهي كالرجل ، صرح به الإمام والرافعي وغيرهما في كتاب النكاح . انظر : النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٣ .

⁽٦) سورة النور: ٣١.

⁽٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٢٢٥ . انظر : التلخيص الحبير ، ٣/ ١٥٠ ؛ نصب الراية ، ١/ ٢٤١ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٢٢ ؛ البيان ، ٢/ ١١٨ .

⁽٨) ثبت في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» رواه البخاري في صحيحه ، رقم ١٨٣٨ .

وفي قولٍ أو وجهٍ: إن باطن قدميها ليس بعورة ، وقال المزني: «ليس القدمان عورة» ".

والخنثى إن كان رقيقًا فكالرجل على الأصح ، أو حرَّا وجب ستر الزائد "؛ لاحتمال الأنوثة ، فلو اقتصر على ما بين السرة والركبة ففي صحة صلاته وجهان ، أفقههما : المنع ؛ للشك في الشرط ، وقطع جماعة بعدم الإعادة للشك فيها ".

قال: (وشَرْطه: ما منع إدراك لون البشرة)

فلا يكفي الزجاج ، ولا الماء الصافي "، والثوب الرقيق والمهلهل"، إذا ظهر من ورائه سواد البشرة وبياضها ، ويكفي بسائر أنواع الثياب ، ولو ستر اللون ووصف الحجم: صح على الصحيح".

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٧٤ ولم أجده في مختصر المزني ، وقال الشافعي في الأم ، ٢/ ١٩٩ : «على المرأة أن تغطي في الصلاة كل ماعدا كفيها ووجهها » . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٢ .

⁽٢) أي الزائد على عورة الرجل.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٧٥ وانظر : البيان ، ٢/ ١٢٠ .

 ⁽٤) فلو وقف في ماء صاف للصلاة على جنازة وليس على عورته سترة لم تصح صلاته ، انظر : المجموع ،
 ٣/ ١٧٧ .

⁽٥) في ع ، م : الثوب الرقيق المهلهل ، والمثبت من : ت ، وهو الصواب . والثوب الرقيق لا تصح الصلاة فيه ولو لم يكن مهلهلاً ؛ لأن العورة تُرى من ورائه ؛ لرقته ، كها في المجموع ، ٣/ ١٧٦ ، والثوب المهلهل لا تصح الصلاة فيه ؛ لأن بعض العورة يرى من خلله ، لذا كانت عبارة الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٣٧ ، والنووي في المجموع ، ٣/ ١٧٦ : (الغليظ المهلهل) .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ١٧٦ وانظر : البيان ، ٢/ ١٢٠ .

الابتهاج في شرح المنهاج الابتهاج في شرح المنهاج

قال: (ولوطِينٌ وماءٌ كَدِر)

سواء وجد ثوبًا أو لا، لأن حقيقة الستر وجدت ، وفيهما وجه ؟ لأنه لا يعد ساترًا.

وصورة الصلاة في الماء بسهولة: أن يصلي على جنازة "، ولو لم يوجد الستر على الوجه المذكور ، بأن دخل في خيمة صغيرة ، وصلى مكشوفًا: لم يصح "، ولو وقف في خابية "، وصلى على جنازة ، فإن كانت واسعة الرأس تظهر منها العورة لم يجز، وإن كانت ضيقة الرأس: فوجهان ، صحح المصنف في "الروضة " وغيرها "؛ الجواز، وفيه نظر ".

ولو حفر في الأرض حفرة ووقف فيها لصلاة الجنازة: إن رد التراب بحيث يستر العورة جاز، وإلا فكالخابية ٠٠٠.

قال: (والأصح /: وجوب التطين على فاقد الثوب)

[م ۷۷/أ]

⁽١) وهو أنه لا يصح ، قال عنه النووي في المجموع ، ٣/ ١٧٧ : شاذ مردود .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٧٧ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٣١ .

⁽٣) لأنها ليست سترة ولا يسمى مستترًا ، المجموع ، ٣/ ١٧٧ .

⁽٤) الخابية هي: الجرة الضخمة ، أو الوعاء الكبير من الطين يوضع فيه الماء أو الزيت ونحوهما . انظر: معجم لغة الفقهاء ، ص ١٦٦ ؛ المنجد ، ص ١٦٦ ، المعجم العربي ، ص ٣٧٦ (خب) .

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٢٨٥ .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ١٧٧ ؛ التحقيق ، ص١٨٣ .

⁽٧) النجم الوهاج ، ١٩٣/٢ .

⁽٨) المجموع، ٣/ ١٧٧ ؛ النجم الوهاج، ٢/ ١٩٣ قالا : وإلا فكالجب، وانظر : بحر المذهب، ٢/ ٢٣١ .

إذا فرعنا على الاكتفاء به ؛ لحصول الستر ، والثاني : لا ؛ للمشقة والتلويث ". قال : (ويجب ستر أعلاه وجوانبه ، لا أسفله، فلو رُئيت عورته من جيبه في ركوع أو غيره لم يكف)

لعدم الشرط المذكور " (فليَزُرُّه أو يشُدُّ وسطه)

أو يستر موضع الجيب بشيء يلقيه على عاتقه ونحوه.

قال: (وله: ستر بعضها بيده في الأصح)

وكذا بلحيته ، وشعر رأسه "، كها لو كان على إزاره ثقبة فجمع الثوب عليها بيده. والثاني: لا، لأن الساتر لابد أن يكون غير المستتر ، وفيها إذا جمع الثوب بيده ، الساتر هو الثوب "/ .

وإذا كانت العورة لا ترى في حالة القيام، وترى بعد ذلك فهل تنعقد الصلاة؟ فيه هذان الوجهان .

وإن قلنا لا يجوز الستر بها ذكرناه لم ينعقد؛ لأن سبب الستر في حال القيام التصاق صدره بموضع إزاره ، فكأنه ساتر ببعض جسده، وإن قلنا : يجوز ، انعقدت، وهو الأصح ، فإذا انتهى إلى الركوع ، ولم يحصل ذلك بطلت .

⁽١) بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٠ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٣٧ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٢٨٤ .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٤ .

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٥ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٨ انظر: الوسيط ، ١/ ٢٤٩ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٥١ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٨٤ .

⁽٥) في ع: فهل يعيد.

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٨ ، روضة الطالبين ، ١/ ٢٨٤ .

و تظهر فائدة الخلاف: فيها لو اقتدى به غيره قبل الركوع، وفيها لو ألقى ثوبًا على عاتقه قبل الركوع ".

ولو صلى في قميص متسع الذيل جاز ؛ لأن الستر من الأسفل ليس بشرط حتى لو كان على طرف سطح يرى عورته من نظر من الأسفل جاز ؛ لأن العادة لم تجر بالنظر من الأسفل "، وتوقف الإمام والشاشي في ذلك ، ومالا / إلى فساد [ع٥٠/ب] الصلاة ".

قال: (فإن وجد كافي سوأتيه تَعين لهم)

وجوبًا ؛ لأنها أغلظ وأفحش ، وقيل : استحبابًا ، فيستر ما شاء من بقية العورة ، والأول : أصح ، ولا خلاف أنه لا يسقط وجوب الستر بالعجز عن بعضها .

قال: (أو أحدهما فَقُبُله)

لأنه مستقبل به القبلة ، ولا يستر بغيره ، والدبر يستر بالإليتين (٥٠) .

(وقيل: دبره)

(١) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٨٥ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٧٧ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٣١ ؛ الوجيز ، ص ٣٩.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٣٨ ؛ المجموع ، ٣/ ١٧٧ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٣١ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ١٨٧ - ١٨٨ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٤٠ .

⁽٥) وهذا أحد الأوجه الأربعة في المسألة وهو أصحها باتفاق الأصحاب ونص عليه السافعي كما في المجموع ، ٣/ ١٨٨ وانظر: التنبيه ، ص ٢٨ .

لأنه أفحش في الركوع والسجود".

(وقيل: يتخير)

لاستوائهما ، وقيل: تستر المرأة القبل ، والرجل الدبر".

وعلى الأصح: الخنثى " إذا وجد ما يكفي أحد قبليه ستر أيها شاء ، والأولى: إن كان هناك امرأة أن يستر آلة الرجال ، أو رجل فيستر آله النساء ".

قال: (وطهارة الحدث)

لقوله ﷺ: « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » رواه مسلم " ، وبالإجماع إلا ما يحكى شاذاً عن بعض العلماء في صلاة الجنازة " ، وقد سبق بيان الطهارة ، فإن لم يكن عند الشروع في الصلاة متطهرًا لم تنعقد ، سواء كان عامدًا أم ساهيًا ".

فلو شرع فيها ثم أحدث: فإن كان باختياره بطلت صلاته بالإجماع ، سواء كان عمدًا أو سهوًا ، علم أنه في صلاة أم لا " ؛ لأن الحدث ليس من محظورات

⁽١) المهذب ، ١/ ٢٢٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٦ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٨٨ وانظر : البيان ، ٢/ ١٢٧ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٤٠ .

⁽٣) الخنثي المشكل كها في المجموع ، ٣/ ١٨٨ .

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ١٥٢ ؛ المجموع ، ٣/ ١٨٨ .

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ، رقم ٢٢٤ ، ولفظه : « لا تقبل صلاة بغير طهور » .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ١٣٨ وذكر فيه أنه نقل عن الشعبي وابن جرير جواز صلاة الجنازة للمحدث لأنها دعاء.

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/٣ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٧١ .

⁽A) المجموع ، ٤/ ٥ . وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٤ .

الصلاة حتى يفرق بين عمده وسهوه ، وإنها تأثيره في بطلان الطهارة ، فتبطل الصلاة ؛ لبطلان شروطها .

(وإن سبقه بطلت)

في الجديد ؛ لأنه حدث يبطل الطهارة ، فأبطل الصلاة كحدث العمد.

(وفي القديم)

لا تبطل (١)، بل ينصرف ، ويتوضأ ،

و(يبني)

على صلاته سواء أكان حدثًا أصغر أم أكبر، ماعدا سلس البول والاستحاضة، فإنه لا يضر عروضها"، واحتجوا للقديم: بالقياس عليهما"، وبحديث ضعيف".

وإذا قلنا به: فإخراج بقية الحدث/ متعمدًا لا يمنع البناء على الأصح [م٧٧/ب] المنصوص في القديم (٥٠. واختلف في تعليله ، قيل: لأنه يحتاج إلى إخراج البقية (١٠) ؛

⁽١) أي : الصلاة ، أما الطهارة : فهي تبطل بلا خلاف . كما في المجموع ، ٤/ ٥ .

⁽٢) في م: (لا يضر عسر وضعها).

⁽٣) المجموع ، ٤/٤، ٧ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/٤ .

⁽٤) يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي في قال: «إذا قاء أحدكم في صلاته أو فلس فلينصرف وليتوضأ وليبن على ما مضى ما لم يتكلم » قال النووي في المجموع ، ٤/٤: « حديث عائشة ضعيف متفق على ضعفه ، رواه ابن ماجه والبيهقى بإسناد ضعيف» .

⁽⁰⁾ ILAAQ3, 3/0.

⁽٦) في م: القيد.

لئلا يسبقه مرة أخرى ، وقيل : لأن طهارته بطلت ، فلا أثر للحدث بعد ذلك ، وقيل الأن طهارته بطلت ، فلا أثر للحدث بعد ذلك ، وفائدته : لو أحدث / حدثًا آخر ، وفائدته : لو أحدث / حدثًا آخر ، وفائدته : لو أحدث / حدثًا آخر ،

قال : (ويجريان في كُلِّ مناقضٍ عَرَض بلا تقصير وتعذر دفعه في الحال)

كما إذا تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى الغسل أو طيرت الريح ثوبه وأبعدته فإنه يحتاج إلى تخلل زمان بين عروض المناقض واندفاعه ".

قال: (فإن أمكن)

دفعه في الحال وكان عروضه بلا تقصير

(بأن كشفته الريح فستر في الحال لم تبطل)

أو وقعت عليه نجاسة رطبة ، فألقى ذلك الملبوس في الحال ، أو يابسة ، فنفض ثوبه فسقطت في الحال ، ولا يجوز أن ينحيها بيده أو كمه ، فلو فعل بطلت صلاته ...

ولو خرج من جرحه دم متدفق ، ولم يلوث بشرته : لم تبطل صلاته بالاتفاق"،

(٢) أحدث حدثًا آخر فهل يبني ؟ فيه وجهان بناء على العلتين المذكورتين فمن قال إن العلة أنه يحتاج إلى إخراج البقية فلا يجوز له البناء ، ومن قال بالعلة الثاني قال بالجواز . انظر : المجموع ، ٤/ ٥ .

⁽١) المجموع ، ٤/٥.

⁽٣) المجموع ، ٤/٧؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٩٨.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/٦ ؛ المجموع ، ٤/ ٦ .

⁽٥) لأنه يكون كالحامل للنجاسة ، انظر: المجموع ، ٤/٦ - ٧؛ النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٩.

⁽٦) المجموع ، ٤/٧. وانظر : الشرح الكبير ، ٢/٢.

ولو كان التلويث قليلاً فكذلك ؛ لأن المنفصل عن البشرة لا يضاف إليه ، وإن كان بعضه متصلاً ببعض كالماء المصبوب من إبريق ، واحتجوا فيه : بحديث جابر في الرجلين اللذين حرسا النبي الله ، فجُرح أحدهما وهو يصلي فاستمر في صلاته ، ودماؤه تسيل ، وهو حديث حسن ...

قال : (وإن قَصَّر بأن فَرَغت مُدّة خُفٍّ فيها بطلت)

ولا يُخَرَّج على قولَى سبق الحدث ؛ لأنه بإيقاعه الصلاة في الوقت الذي تنقضي مدة المسح في أثنائها يشبه المختار في الحدث".

(١) فإن الماء إذا صب من إبريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الطريق وإن كان بعضه متصلاً ببعض . انظر : المجموع ، ٣/ ١٤٣ .

ورواه أحمد في مسنده ، رقم ١٤٢٩٤ ، وأورده البخاري في صحيحه معلقاً قال : « ويذكر عن جابر أن النبي النبي الله كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فنزفه الدم فركع وسبجد ومضى في صلاته » ، كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين وقال النووي في المجموع ، ٢/ ٦٣: « رواه أبو داود في سننه بإسناد حسن ، واحتج به أبو داود » ، وانظر : التلخيص الحبير ، ٢/٣٠١ .

(٣) قال الرافعي في المحرر ، ص ٤٠ : «وإن حدث بتقصيره كما إذا انقضت مدة المسح على الخف في أثناء الصلاة بطلت صلاته بلا خلاف » . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٩ .

⁽۲) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الدم ، رقم ۱۹۸ ، ولفظه : «عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله بلله يعني في غزوة ذات الرقاع فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين فحلف أن لا أنتهي حتى أهريق دمًا في أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي بلله ، فنزل النبي بله منزلاً ، فقال : من رجل يكلؤنا فانتدب رجل من المهاجرين، ورجل من الأنصار ، فقال : كونا بفم الشعب ، قال : فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الأنصاري يصل وأتبي الرجل فلما رأى شخصه عرف أنه ربيئة للقوم فرماه بسهم فوضعه فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع وسجد ثم انتبه صاحبه فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ، ولما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدم قال سبحان الله ...» الحديث .

واعلم أن الأصحاب أطلقوا هذا الكلام، وله صورتان:

أحدهما: أن لا يكون عالماً حين الدخول في الصلاة بالحال.

والثانية: أن يكون عالماً بأن المدة تنقضي في أثنائها ٥٠٠٠.

وما ذكروه في الصورة الأولى لا إشكال فيه ، وأما في الثانية فيتجه أن يقال بأن / الصلاة لا تنعقد ؛ لأن انعقادها -مع القطع بأن البطلان يعرض لها- بعيد، وليس اع ١٧١١ هذا كها تقدم فيها إذا كانت عورته تنكشف في الركوع حيث يحكم بالانعقاد على الصحيح ؛ لأن هناك لا يقطع بالبطلان ، بل الصحة ممكنة ، بأن يسترها عند الركوع بشيء منفصل أو متصل ، كها تقدم بيانه ، وأما هنا فكيف تنعقد صلاة يقطع بعدم استمرار صحتها ، وكيف يتحقق نيتها الله !!.

إذا علمت هذا : فإن الرافعي -رحمه الله- ذكر المسألة على إطلاقها ، ثم قال : «وقضية هذا أن يقال : لو شرع في الصلاة على مدافعة الأخبثين ، وهو يعلم أنه لا يتبقى له قوة التهاسك في أثنائها ، ووقع ما علمه : تبطل صلاته لا محالة ، ولا يُخرَّج على القولين» ، وتبعه المصنف فجزم في «الروضة» بالمسألة ، وكذلك في «شرح

⁽١) في ع ، ت : حتى . والمثبت من : م .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٩ .

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ١٩٩ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٥ .

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٢٧٢.

المهذب» ، قال : «لا يجوز البناء قولاً واحدًا » (() والذي ينبغي أن يقال : إن الدخول في الصلاة مع مدافعة الأخبثين له صورتان كها ذكرناه في ماسح الخف ، فإن كان يقطع بأنه لا يتهاسك يتجه أنها لا تنعقد ، وإن كان متردداً انعقدت ، ثم إذا عرض الحدث يجزم بالبطلان ؛ لتقصيره ، والله أعلم (()).

ولو تخرق نُحفُّ الماسح في الصلاة فقيل : هو كانقضاء المدة، والأصح : أنه على قولي سبق الحدث .

قال: (وطهارة النَّجَس)

الذي لا يعفى عنه

[م ۲۸/ آ]

(في الثوب، والبدن، والمكان)/

لقوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِرَ ﴾ ٣٠؛ ولحديث « تنزهوا من / البول » وهـ و حـسن ، [ت ١٨٧ب] وبحديث : «فاغسلي عنك الدم وصلي » وهو متفق عليه ٠٠٠ .

⁽¹⁾ ILAAQ3, 3/V.

⁽٢) نقله الدميري في النجم الوهاج ، ٢/ ٢٠٠ .

⁽٣) المدثر: ٤.

⁽٤) رواه الدارقطني في سننه ، ١/ ١٢٧ وقال : «المحفوظ مرسل» ، وقال في نصب الراية ، ١/ ١٢٨ : إنه من رواية أبي جعفر الرازي وهو متكلم فيه ، قال النووي في المجموع، ٢/ ٥٦٦ الحديث له متابع وشواهد يقتضي مجموعها حسنه وجواز الاحتجاج به، ورواه الدراقطني من رواية أنس قال فيها : المحفوظ أنه مرسل » . وصححه الألباني في : إرواء الغليل ، ١/ ٣٤٦ .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب الاستحاضة ، رقم ٣٠٦؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، رقم ٣٣٣.

والمبطل من النجاسات ": حملها أو ملاقاتها لا غير ، وسيأتي تفصيل ذلك ".

قال: (لواشتبه)

ثوب ش

(طاهر")

وثوبٌ

(نجسٌ اجتهد)

كالأواني "، فإن لم يظهر له شيء ، وأمكنه غسل واحد ؛ ليصلي فيه لزمه ذلك، إلا على وجه ضعيف جدًا "، وإلا صلى عريانًا، وأعاد.

وفيه قول ضعيف: أنه يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة ".

ولو ظَنَّ طهارة أحد الثوبين ، وصلَّى فيه ، ثم تغير اجتهاده ، عمل بالاجتهاد الثاني على الأصح ، كالقبلة ، ولا تجب إعادة واحدة من الصلاتين ، كالقبلة ...

⁽١) في م: (من الصلاة).

⁽٢) ص ١٧٥.

⁽٣) قال في النجم الوهاج ، ٢/ ٢ · ١ : « لفظه - يعني النووي - عام في الثوب والبدن والمكان ، وهو أحسن من تعبير «المحرر» بقوله : ولو اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس اجتهد» .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٨.

⁽٥) وهو أنه لا يلزمه الغسل لأن الثوب الذي يريد غسله لا يتيقن نجاسته ، ولا يمكن إيجاب غسل ما لا يعلم نجاسته ، قال النووي في المجموع ، ٣/ ١٥٢ : « وهذا خيال عجيب وخطأ ظاهر » .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ١٥٢ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٤٤ ؛ البيان ، ٢/ ٩٩ .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/ ٨؛ المجموع ، ٣/ ١٥٣ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٤٥ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٧ .

ولو غسل أحد الثوبين بالاجتهاد: جازت الصلاة في كل منهما ، وكذا: فيهما على الأصح ، وقيل: لا ؛ لأنه استيقن النجاسة في المجموع ، ولم يستيقن الطهارة ، وفي «التتمة» إشارة إلى وجه أنه لا تجوز الصلاة في الذي لم يغسله ، وليس بشيء ...

قال : (ولو نَجُس بعض ثوبٍ أو بدنٍ وجُهل وَجَبَ غسل كُلُّه)

هذه المسألة لها صورتان:

إحداهما: أن تجوز النجاسة في كل جزء منه ، فيجب غسل الجميع إلاعلى وجهٍ ضعيف شاذ لابن سريج: أنه إذا غسل بعضه كفاه ؛ لأنه يشك بعد ذلك في نجاسته ، والأصل طهارته ، وهذا ضعيف ؛ لأنه تيقن النجاسة ، وشك في الطهارة "، فلو شق هذا الثوب نصفين لم يجز التحري فيهما" ، ولو أصاب شيء رطب طرفًا من هذا الثوب، لم ينجس الرطب ؛ لأنه لا يتيقن نجاسة موضع الإصابة ".

⁽١) البيان ، ٢/ ٩٩ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٢ .

⁽٢) البيان ، ٢/ ٩٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٧ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٢ وقال فيه : «إذا أدى اجتهاده إلى طهارة أحدهما فغسل الآخر فله أن يصلي في كل واحد على الانفراد ولا خلاف في هذا إلا وجهًا أشار إليه المتولي أنه لا يجوز أن يصلى في الذي لم يغسله ، وهذا ليس بشيء » .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٥٢.

⁽٤) المجموع ، ٣/ ١٥٠ وانظر : البيان ، ٢/ ٩٨ .

⁽٥) لجواز أن يكون الشق في موضع النجاسة فيكونا نجسين ، الشرح الكبير ، ٢/٧ ، وانظر : البيان ، ٩٩/٢

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/٧؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٠١ .

الصورة الثانية: أن يعلم أن النجس واحد من موضعين منحصرين أو من مواضع ، ويشكل عليه ، كما لو تنجس أحد الكمين ، أو إحدى يديه ، أو أصابعه ، أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره، فلا خلاف أنه لا يجب غسل ما سوى ذلك ، والكلام في الموضع المشكوك فيه على ما سبق وصار كما لو خفي موضع النجاسة ، ولم ينحصر في بعض المواضع ".

قال: (فلو ظن طرفًا لم يكف غسله على الصحيح)

ظاهره: أنه يعود إلى الصورتين، والمعروف في الصورة الأولى: أنه لا يجتهد، ومحل الخلاف في الصورة الثانية فيها إذا كان / الموضعان متميزين كالكمين واليدين [ع٢٠/ب] وبعض الأصابع، والصحيح: أنه لا يجتهد؛ لأن الشوب واليدين "له واحد، والاجتهاد إنها يكون في عينين.

والثاني: وهو قول ابن سريج يجتهد؛ لأنها عينان متميزان، فلو فصل أحد الكمين عن الثوب صارا كالثوبين.

ولو غسلها لاجتهاد ثم فصله جازت الصلاة في المفصول المغسول قطعًا ، ولا تجوز في الباقي على الصحيح ".

وإن علم موضع النجاسة من الثوب فطريق إزالتها غسل ذلك الموضع. فلو

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٧ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٤٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٠ .

⁽٢) في ت : والبدن .

⁽٣) انظر: البيان ، ٢/ ٩٨ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٧ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٠ .

قطع موضعها أجزأه، ويلزمه ذلك إذا تعذر الغسل، وأمكن ستر العورة بالطاهر منه، ولم ينقص من قيمته بالقطع أكثر من أجرة الثوب (').

ولو تنجس موضع من مكان واشتبه: فإن كان المكان واسعًا كالصحراء لم يضر، وإن كان ضيقاً كبيت أو / بساط فهو كالثوب⁽¹⁾.

> قال: (ولو غسل نصف نجس ثم باقيه ، فالأصح: إن غسل مع باقيه مجاوره) من النصف الأول

> > (طَهُر كُلُّه)

والثاني: لا يطهر حتى يغسل كله دفعة ٠٠٠٠.

(وإلا)

أي : وإن غسل الباقي من غير أن يغسل معه من النصف الأول ما يجاوره (طهر الطرفان/ وبقي المنتصَف)

نجسًا على حاله ، وهذا التفصيل والخلاف جار في الثوب الذي خفيت النجاسة فيه ، وحيث نقول في المحقق ببقاء النجاسة نقول في المشتبه ببقاء الاجتناب ".

قال : (ولا تصح صلاة مُلاقٍ بعضُ لباسه نجاسةً وإن لم يتحرّك بحركته)

(١) لو استأجره ، انظر : الشرح الكبير ، ٢/٧ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤٩ .

(٢) المجموع ، ٣/ ١٦٠ وانظر : البيان ، ٢/ ١٠٦ .

(٣) الشرح الكبير ، ٢/٧.

(٤) انظر: الشرح الكبير، ٢/٧.

كذؤابة العمامة الطويلة ؛ لأن الشرط: أن لا يكون ثوبه المنسوب إليه نجسًا ، ولا ملاقيًا للنجاسة ، بخلاف السجود على ما لا يتحرك بحركته ، فإن المعتبر فيه: أن يسجد على قرار ، وهو حاصل فيها لا يتحرك بحركته () .

هكذا ذكره الأصحاب، واتفقوا عليه، وجعلوا حمله لما يلاقي النجاسة مبطلاً "، وهو يحتاج إلى دليل"، فإن النجاسة إذا كانت جافة صدق أن الثوب طاهر، واشتراط أمر زائد لابد له من دليل غير ما تقدم.

قال: (ولا قابض بطرف شيء على نجس إن تحرَّك)

كمن قبض طرف حبلٍ أو ثوبٍ وشدَّه في يده أو رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة · · · .

قال: (وكذا إن لم يتحرك في الأصح)

كالعهامة.

والثاني: يصح ؛ لأن الطرف الملاقي للنجاسة ليس محمولاً له ، والثالث: إن كان الطرف الآخر نجسًا ، أو متصلاً بعين النجاسة ، كما لو كان في عنى كلب فلا يصح (٠٠).

⁽١) قوله: (فإن المعتبر ... بحركته) ليست في : م . وانظر : النجم الوهاج ، ٢٠٣/٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٥٤ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٣٤٨ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٠٢ .

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/٣/٢ ، ونقل فيه كلام السبكي هذا .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٩ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٠٢ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٥٥ وانظر : البيان ، ٢/ ١٠٢ ، الشرح الكبير ، ٢/ ٩ .

وإن كان متصلاً بطاهر، وذلك الطاهر متصل بنجس، كما لو كان مشدودًا في ساجور " أو خرقة ، وهما في عنق كلب أو كانا في عنق حمار ، وعليه حمل نجس فلا بأس".

وهذا الفرق بين ما يتحرك بحركته أو لا ، طريقة الإمام ، والأكثرون أرسلوا الخلاف " ، وأيضاً الأكثرون قالوا : إنه إذا كان الكلب صغيرًا أو ميتًا أو كان الحبل مشدودًا والسفينة صغيرة ، وفيها نجاسة تنجر بالجر، بطلت الصلاة بلا خلاف ، وإن كان مشدوداً في باب دار فيها نجاسة لم تبطل بلا خلاف ".

وقول المصنف: (على نجس) ، يقتضي: أنه لا يشترط أن يكون مشدودًا ، وكذلك عبارة الغزالي وقال الرافعي في «الشرح»: «والعراقيون من أصحابنا أطبقوا على التصوير في الشد، ولعل السبب فيه أنهم ينظرون إلى الانجرار عند الجر،

(١) الساجور : خشبة توضع في عنق الكلب، انظر : القاموس المحيط، ص١٨٥ ؛ المنجد، ص٣٢١.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٩ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٦ ، وانظر : البيان ، ٢/ ١٠٢ .

⁽٣) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ١٠ : «الفرق بين أن يكون الطرف الملقى على النجاسة يتحرك بحركته وبين أن لا يتحرك في الجزم بالمنع في الحالة الأولى وتخصيص الخلاف بالحالة الثانية لم أره إلا للمصنف وإمام الحرمين ومن تابعها وعامة الأصحاب أرسلوا الكلام إرسالاً سواء منهم من جزم بالمنع ومن أثبت الخلاف » وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٣٤٧.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠؛ المجموع ، ٣/ ١٥٥ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٦٤ ؛ البيان ، ٢/ ١٠١ .

⁽٥) الوجيز ، ص ٦١ قال : «لو ألقى طرف عهامته على نجاسة بطلت صلاته وإن كان لا يتحرك بحركته ، ولو قبض طرف حبل ملقى على نجاسة بطلت صلاته إن كان الملقى يتحرك بحركته وإلا فوجهان . ولو كان على ساجور كلب أو عنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان وأولى بالجواز » .

ولا يكون ذلك إلا بتقدير الشد "١٠٠٠.

واعلم أن الرافعي سوَّى بين ما إذا كان طرف الحبل نجساً، وما إذا كان على نجاسة "كما قدمنا، فأما إذا كان / نجسًا: فيتجه الجزم بالبطلان كبعض ثيابه، وأما [ع ١٠/١] إذا لاقى النجاسة، وكان مشدودًا: فيظهر البطلان أيضاً للحمل، وفي غير المشدود يحتاج إلى دليل، كما تقدم في ملاقاة بعض ثيابه.

قال : (فلو جعله تحت رجْلِه)

أي : طرف الحبل الذي طرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة

(صحت)

صلاته

(مطلقًا) ،

سواء أكان يتحرك بحركته أم لا ، اتفقت الطوائف على ذلك ، كما لو صلى على الله الله على الله الآخر نجس .

قال: (ولا يضره نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) ونقله صاحب «الحاوي» عن نص الشافعي "؛ لأنه ليس حاملاً للنجاسة ولا

⁽١) الشرح الكبير ٢٠/ ١٠.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٨ قال : «لو قبض على طرف حبل أو ثوب وطرف الآخر نجس أو ملقى على نجاسة» .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠ ؛ وفي المجموع ، ٣/ ١٥٦ قال : «اتفقت طرق جميع الأصحاب على أنه لو جعل طرف الحبل تحت رجله صحت صلاته في جميع الصور» وانظر : البيان ، ٢/ ١٠٢ .

⁽٤) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٦٤ وحكاه عن نصه في القديم ، قال : «قال الشافعي في القديم : إن كان الموضع الذي يحاذي صدره نجسًا ولا يقع عليه بدنه ولا ثوبه إذا هوى في صلاته فصلاته جائزة » .

ملاقيًا لها ، فصار كما لو صلى على بساط أحد طرفيه نجس .

والثاني: يضر ؛ لأن القدر الذي يوازيه منسوب إليه ، بكونه موضع صلاة ، فتصير طهارته كالذي يلاقيه · · · .

وقول المصنف: (صدره في الركوع والسجود) على سبيل المثال ".

ولو حاذي ببطنه أو بشيء من بدنه كان الحكم كذلك.

ومن صور ذلك: أن يصلي على ثوب مهلهل النسج مبسوط على نجاسة ، فإن حصلت [٩٧٨] حصلت عاسة النجاسة من الفُرَج ، بطلت صلاته ، وإن لم تحصل وحصلت [٩٧٨] المحاذاة، فعلى / الوجهين: الأصح لا تبطل ".

ولو صلى على سرير قوائمه على نجاسة صحت صلاته ، وإن تحرك بحركته ، وكذلك البساط().

قال: (ولو وصل عظمه بنجسٍ لفقد الطاهر) أي مع احتياجه إلى الوصل"

⁽١) النجم الوهاج ، ٢٠٤/٢ .

⁽٢) ولذا قال في المجموع ، ٣/ ١٥٩ : «ولو كان ما يلاقي بدنه وثيابه طاهراً وما يحاذي صدره أو بطنه أو شيئاً من بدنه في سجوده أو غيره نجساً صحت صلاته في أصح الوجهين » وانظر : البيان ، ٢/ ١٠٥ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ .

⁽٣) بحر المذهب ، ٢/ ٣٤٨ قال : «لو كان يصلي عليه وتحت صدره أو بطنه نجاسة على البساط ولا تصيبها ثيابه ولا بدنه تصح صلاته ، نص عليه ، لأنه غير حامل لها ولا يهاسها ...» .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ١٥٩ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٣٤٨؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٧.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٥٩ وانظر: التهذيب ، ٢/ ٢٠٢ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٦ .

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٠٥ .

(فمعذورٌ)

للضرورة ، وليس عليه نزعه ، هكذا أطلق الرافعي" والمصنف" ، وهو محمول على ما إذا كان يخاف من نزعه ، أما عند عدم الخوف فالمفهوم من إطلاق غيرهما كصاحب «التنبيه» وغيره" وجوب النزع" .

وإن لم يحتج إلى الجبر أو احتاج ولكن وجد طاهراً يقوم مقامه (وجب نزعه ، إن لم يخف ضررًا ظاهرًا)

كهلاك، أو تلف عضو من أعضائه، أو شيء من المحذورات المذكورة في التيمم " ؛ لأنها نجاسة غير معفو عنها، أوصلها إلى موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من إزالتها، فأشبه إذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس " ، فإن لم يفعل أجبره السلطان عليه ، فإن امتنع لزم السلطان أن يفعله ؛ لأنه تدخله النيابة ، كرد المغصوب " ، ولا تصح صلاته معه " ، ولا فرق بين أن يكتسي اللحم أو لا ،

⁽۱) الشرح الكبير، ٢/ ١١ قال: «إن احتاج إلى الجبر ولم يجد عظمًا طاهرًا يقوم مقامه فهو معذور للضرورة، وليس عليه نزعه، وإن لم يحتج إليه، أوجد طاهرًا يقوم مقامه فيجب عليه النزع إن كان لا يخاف الهلاك ولا تلف عضو ...» .

⁽٢) وكذلك قال في المجموع ، ٣/ ١٤٥.

⁽٣) التنبيه ، ص ٢٨ قال : «وإن جبر عظمه بعظم نجس وخاف التلف من نزعه فصلي فيه أجزأته صلاته » وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٣٦ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١١ .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٠٥.

⁽٥) ذكرها في لوحة ٢٩/ ب من النسخة (ع) وانظر : البيان ، ٢/ ٩٤ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١١ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤٥ .

⁽٦) المهذب، ١/ ٢١٠.

⁽٧) المهذب، ١/ ٢١٠؛ بحر المذهب، ٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧؛ الشرح الكبير، ٢/ ١١.

⁽A) بحر المذهب ، ٢/ ٣٣٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤٥ .

وفي وجه : أنه إذا اكتسى اللحم لا ينزع وإن لم يخف ٠٠٠.

قال: (قيل: وإن خاف)

أي: إن خاف الهلاك، أو فوات منفعة العضو، قيل: يجب النزع؛ لأنه حصل بفعله وعدوانه، كما لو غصب مالاً، ولم يمكن انتزاعه منه إلا بضربٍ يخاف منه التلف.

والصحيح: أنه لا يجب؛ لأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف التلف، كما يحل أكل الميتة ".

قال: (فإن مات)

أي : بعد وجوب النزع وقبل فعله ".

(لم يُنْزَع على الصحيح)

وهو المنصوص "؛ لأن نزعه لأجل الصلاة ، وقد سقط التكليف بالموت ، ولأن فيه مثلة ، وهتكًا لحرمة الميت "، وقال أبو العباس ": « تنزع حتى لا يلقى الله

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٤٥ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ١١ .

⁽٢) المهذب ، ١/ ٢١٠ وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ١١ .

⁽٣) الجموع ، ٣/ ١٤٥ .

⁽٤) الأم، ٢/ ١١٥ قال: «فإن لم يقلع حتى مات لم يقلع بعد موته لأنه صار ميتاً كله» . وانظر: مختصر المزني، ص٣١ ؛ الشرح الكبير، ٢/ ١٣٠.

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ١١ وانظر : المهذب ، ١/ ٢١٠ .

⁽٦) هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج ، الإمام العَلَم ، قال عنه النووي: "إمام أصحابنا وهو الذي نشر مذهب الشافعي وبسطه " نقل عن أبي إسحاق في طبقاته أنه قال: "كان ابن سريج من عظاء الشافعين وأئمة المسلمين ...وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني " توفي ببغداد سنه ٢٠١هـ. انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٥١.

حاملاً للنجاسة»(1).

وعلى هذا الوجه: الأصح: أن النزع واجب، وقيل: مستحب، وأما على المذهب: فالتعليل الأول يقتضي: عدم الوجوب، والثاني يقتضي: التحريم".

واعلم أن ما ذكرناه من أنه إذا لم يحتج إلى الجبريكون متعدياً بالوصل بالنجس-وإن فقد الطاهر- هو مقتضى كلام «الشرح» " و «الروضة» " وغيرهما" و إن كان كلامه / لا يقتضيه هنا، فإن كان تركه هنا ؛ لأن الجبر مطلقًا محتاج إليه [ت ٩٨/أ] فكان ينبغي أن لا / يتعرض له في الشرح " ، وإن لم يكن كذلك فيرد عليه هنا ، أع ٧٧/ب] وهذا كله على المشهور في نجاسة العظم، ومداواة الجرح بدواء نجس، وخياطته بخيط نجس، كما لو وصل بعظم نجس.

وكذلك : الوشم على الأصح " ، وعن «تعليق الفراء» : أنه يُزال الوشم

⁽١) المهذب ، ١/ ٢١٠ وانظر : بحر المذهب ٢/ ٣٣٧ ونقله عن أبي إسحاق وغَلَّطه فيه .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢٠٦/٢ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١١ وتقدم النقل عنه .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ٢٧٥ قال : «إن جبره بعظم نجس نظر : إن كان محتاجًا إلى الجبر ولم يجد عظمًا طاهرًا يقوم مقامه فهو معذور وليس عليه نزعه ، وإن لم يحتج إليه أو وجد طاهرًا يقوم مقامه وجب نزعه إن لم يخف الهلاك ولا تلف عضو...» .

⁽٥) بحر المذهب ، ٢/ ٣٣٦.

⁽٦) قال النووي في المجموع شرح المهذب ، ٣/ ١٤٥ : «إن لم يحتج إليه أو وجد طاهرًا يقوم مقامه أثمم ووجب نزعه إن لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو ... » .

⁽٧) المجموع ، ٣/ ١٤٥ . والوشم : هو أن يغرز الجلد بإبرة ، ثم يحشى بالعظلم - وهو النيل- فيزرق أثره أو يخضر . انظر : النجم الوهاج ، ٢/٦٠٢ .

بالعلاج فإن لم يمكن إلا بالجرح لم يجرح ، ولا إثم عليه بعد التوبة ١٠٠٠ .

ومن شرب خمرًا مكرهًا: فعليه أن يتقيأ إن قدر على الأصح المنصوص"، وقيل يستحب".

ولو انقلعت سِنُّه: قال العراقيون: لم يجز ردها ، بناء على طريقتهم أن عضو الآدمي المنفصل في حياته نجس ، وهو المنصوص في «الأم» " ، والمذهب خلافه" ، وهما يدل له: ما اشتهر من رد النبي على عين قتادة" ، فلو تحركت السِّن ، ولم تنقلع ، فهي طاهرة بلا خلاف ، فله شدها".

قال: (ويعفى عن محل استجهاره)

لقيام الدليل على جواز الاستنجاء بالحجر والمحل بعده نجس ؛ لأن المطهر

⁽١) نقله في: الشرح الكبير ، ٢/ ١٣ ، النجم الوهاج ،٢/ ٢٠٦ . وانظر : المجموع ، ٣/ ١٤٦ .

⁽٢) نص عليه الشافعي في مختصر البويطي في باب صلاة الخوف ، المجموع ، ٣/ ١٤٦ ونص عليه في الأم ، ٢ المجموع ، ٣/ ١٤٦ ونص عليه في الأم ، ٢ / ٢٨ قال: «وإن حمل على شرب محرم ، أو أكل محرم يخاف إن لم يفعله ففعله إن قدر على أن يتقيأ أن يتقيأ » .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٤٦.

⁽٤) الأم ، ٢/ ١١٥ قال : « إن سقطت سنه صارت ميتة فلا يجوز له أن يعيدها بعدما بانت ، فلا يعيد سن شيء غير سن ذكي يؤكل لحمه ، وإذا رقع عظمه بعظم ميتة أو ذكي لا يؤكل لحمه أو عظم إنسان فهو كالميتة فعليه قلعه وإعادة كل صلاة صلاها وهو عليه » ، وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٥٥ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٣٨ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٤٦ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٣٨.

⁽٦) هو قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر الأنصاري، شهد بدرًا ، وهو أخو أبي سعيد الخدري لأمه ، تـوفي سنة ٢٣هـ . والخبر ذكره : البيهقي في دلائل النبـوة ، ٣/ ٢٠٠، وابـن جريـر في تاريخه ، ٢/ ٦٦، والذهبي في سير أعلام النبلاء ، ٢/ ٣٣١. وانظر ترجمته في : تقريب التهذيب ، ١/ ١٣٠ .

⁽٧) المجموع ، ٣/ ١٤٦ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٥٥ .

وهو الماء لم يحصل ، فلو لاقى ماء قليلاً نجسه ؛ لأنه نادر، فلا حاجة إلى الرخصة فيه ···.

قال: (ولو حَمَلَ مُستَجْمِرًا بطلت في الأصح)

[م ۲۹/ب]

لأنه لا حاجة / به إلى حمل غيره.

والثاني: تصح ؛ لأن ذلك الأثر معفو عنه فلا عبرة به " .

و يجري الوجهان فيمن حمل مَنْ على ثوبه " نجاسة معفو عنها أو حيواناً ينجس منفذه بالخارج " .

والأصح: العفو فيما لو عرق وتلوث بمحل النَّجُوُ فيما لو عرق وتلوث بمحل النَّجُوُ غيره ؛ لعسر الاحتراز ، وعدم نجاسة الماء القليل ، أو المائع إذا وقع فيه الحيوان المذكور ، وخرج حيًا ؛ للمشقة في تنجيسه ، وعدم احتراز الأولين منه . .

ولو حمل حيوانًا طاهرًا: صح ، وإن كان في باطنه نجاسة ؛ لأنها لا حكم لها ما

(١) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٠ وانظر : اللباب ، ص٣١.

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ٢٠٠٠ ، الشرح الكبير ، ٢/ ٢٠ .

⁽٣) في م: بدنه.

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢ / ٢٠٧ .

⁽٥) النجو : ما يخرج من البطن ، ونجا الرجل : إذا تغوط ، واستنجى : مسح موضع النجو أو غسله . انظر: مختار الصحاح ، ص ٥٧٦ ؛ المصباح المنير ، ص ٢٢٧ .

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٠ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٧ وانظر : البيان ، ٢/ ١٠٣ قال : «إِنْ حمل المصلي رجلاً استنجى بالأحجار ففيه وجهان .. » .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢ / ٢١ .

دامت في محلها" ، ولو حمل بيضة باطنها دم: لم يصح على الأصح".

قال: (وطِينُ الشارع المُتيقَّن نجاسته يعفى منه عما يتعذر الاحتراز منه غالبًا) للحاجة ، ومشقة الاحتراز ".

قال: (ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن)

قال الرافعي: «وذكر الأئمة له تقريبًا فقالوا: القليل الذي يعفى عنه هو الذي لا ينسب صاحبه إلى شيء من ذلك لا ينسب صاحبه إلى سقطة ، أو كبوة ، أو قلة تَحَفَّظٍ ، فإن نسب إلى شيء من ذلك فهو كثير» . .

وغير المتيقن: إن لم يظن ، فلا أثر له ، وإن كان مظنون النجاسة ، بأن كان مستند الظن كون الغالب في مثله النجاسة ، فقولان جاريان في ثياب مدمني الخمر وأوانيهم وثياب القَصَّابين والصبيان الذين لا يتوقُّون النجاسة ، ومقبرة شك في نبشها، وأواني الكفار المتدينين باستعمال النجاسة كالمجوس، وثياب المنهمكين في التلوث بالخنزير، والأصح في جميع ذلك: ترجح الأصل .

فإن الغالب الظن أمرًا آخر غير الغالب : فإن الغالب الفالب المرا

⁽١) المهذب، ١/ ٢١٢؛ الشرح الكبير، ٢/ ٢٠. وانظر: الحاوي الكبير، ٢/ ٢٦٥؛ البيان، ٢/ ١٠٣.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٢١ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٧ .

⁽٣) الشرح الكبير ،٢/ ٢٢ ؛ المجموع ، ١/ ٢٦٢ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٢ .

⁽٥) في م: بأن.

⁽٦) روضة الطالبين ، ١/ ٣٧ . وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٧٤ .

قال / الرافعي: «لم يلزم طرد القولين حتى لو رأى ظبية تبول في ماء كثير، [ت٩٩٠] وهو بعيد منه، فجاءه، فوجده متغيرًا، وشك هل تغيره بالبول أو بغيره؟ فهو نجس. نص عليه الشافعي والأصحاب» ()

قال النووي: «وبعضهم قال: إن كان عَهِده عن قرب غير متغير فهو نجس، وإن لم يعهده أصلاً، أو طال عهده، فهو طاهر ؛ لاحتمال التغير بطول المكث» (".

قال: (وعن قليل دم البراغيث)

لمشقة الاحتراز منه ، وعموم البلوى به ، ولا فرق فيه بين الشوب والبدن ، وكذلك دم القمل من ، وهو في «المحرر» ولو ذكره المصنف لكان أجود في «المحرر» المتولي : « وكذلك كل ما ليس له نفس سائلة كالبق ودم البعوض وشبهه » . وذكر النووي مع ذلك دم البق والقُردان وكل ما ليس له نفس سائلة «..

⁽١) الشرح الكبير، ١/ ٧٤.

⁽٢) روضة الطالبين ، ١/ ٣٨ وانظر : المجموع ، ١/ ٢٢١ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٩٩ قال : «لا خلاف أن القليل من دم البرغوث والقمل والبعوض وما يخرج من بدن الإنسان من الدم والقيح والصديد يكون عفواً تصح الصلاة معه سواء كان على بدنه أو على ثوبه لأن الإنسان قل ما يخلو عن بثرة ببدنه يخرج منها شيء » .

⁽٤) المحرر ، ص ٤١ ، وانظر : الشرح الكبير ، ١/ ٢٤ .

⁽٥) لأن منهاج الطالبين هو اختصار للمحرر .

⁽٦) قوله : (كالبق) ليست في : ت .

⁽٧) المجموع ٣/ ١٤١.

[ع ۸۷/ أ]

قال: (ووَنِيم الذباب)/

بفتح الواو وكسر النون: روثها "؛ للعلة المذكورة، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لا يعفى عنه إذا أدركه الطَّرْف"، وألحقوا بالأشياء المذكورة: بول الخفاش".

قال: (والأصح: لا يعفى عن كثيره)

لأنه نادر لا يشق غسله ، وهو قول الاصطخري" ، وهو الأصح عند الإمام " والغزالي ، وقال الرافعي في المحرر: «إنه أحسن الوجهين» .

قال : (ولا قليل انتشر بِعَرَق)

لمجاوزته محله ، وهو اختيار القاضي حسين ، وحكمه عند الرافعي : حكم

(۱) دقائق المنهاج ، ص١٩٦ (مع اللباب) ، القاموس المحيط ، ص١٥٠٧ ؛ المصباح المنير ، ص٢٥٨ ، قال بعضهم :

لقد وَنم الذباب عليه حتى كأن ونيمه نُقَطُ المداد

(٢) انظر: التهذيب، ٢/ • ٢٠ قال: «أما سائر النجاسات قبل البول والعذرة والخمر فلا يعفى عن شيء منها وإن قل إذا أدركه الطّرف ... وإن كان لا يدركه الطرف نظر: إن أصاب بدنه فلا يعفى عنه لأنه يشعر به إذا أصابه ».

- (٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤٣ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٨٠ .
 - (٤) المجموع ، ٣/ ١٤١ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٤؛ البيان ، ٢/ ٩١.
 - (٥) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٩٥ .
 - (٦) الوجيز ، ص ٦٢ ؛ الوسيط ، ١/٢٤٣ .
- (٧) المحرر ، ص ٤١ وقال النووي في المجموع ، ٣/ ١٤١ : أصحهما باتفاق الأصحاب يعفى عنه .

الكثير".

قال: (وتعرف الكثرة بالعادة)

هو الأصح فم يقع التلطخ به غالبًا ، ويعسر الاحتراز عنه : فقليل ، وما ليس كذلك : فكثر ".

وعلى هذا قيل: يعتبر الوسط المعتدل، ولا يعتبر من الأوقات والبلاد ما يندر ذلك منه أو يتفاحش.

والأصح: أنه يختلف باختلاف الأوقات والبلاد"، ويجتهد المصلي، فإن شك هل هو كثير/ أو قليل ؟! ففيه احتهالان للإمام: أرجحها: أن له حكم القليل"، والوجه الثاني المقابل لما في الكتاب: أنه لا تعتبر العادة، بل الكثير ما يظهر للناظر من غير تأمل، وإمعان طلب، والقليل دونه، وهذان الوجهان على الجديد"، وفي قولٍ قديم: القليل قدر دينار، وفي قولٍ "آخر: ما دون الكف".

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٥ قال : «ونيم الذباب وبول الخفاش لو كان قليلاً فعرق وانتشر اللطخ بسببه ففيه الوجهان المذكوران في الكثير » وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٠٠ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٠٠ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٤ .

⁽٤) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٩٣ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ .

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ .

⁽٦) في ت : قديم .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ .

قال: (قلت: الأصح عند المحققين: العفو مطلقًا، والله أعلم) يعني في الكثير والقليل، وهو كها قال، وهو قول ابن سريج، وأبي إسحاق، قال المحاملي: وسائر الأصحاب ".

ونسب الرافعي في «الشرح» تصحيحه إلى العراقيين ، والروياني ، وغيرهما ". والدوياني ، وغيرهما ". والدَّعى النووي في «شرح المهذب»: اتفاق الأصحاب على تصحيحه " وكذلك الحكم في القليل المنتشر بالعرف ، وهو قول أبي عاصم العَبَّادي " فقول المصنف: مطلقًا ، أي سواء كثر أم قل، انتشر بالعرف أم لم ينتشر ، ولم يتعرضوا لما إذا اجتمعت الكثرة والانتشار بالعرف.

ولو أخذ قملة، أو برغوتًا، وقتله في ثوبه ، أو بدنه ، أو بين أصبعيه ، فتلوث به ، قال / المتولي: إن كثر لم يعف عنه ، وإن كان قليلاً ، فوجهان : أصحهما: يعفى عنه ، المنافقة قال / المتولي: إن كثر لم يعف عنه ، وإن كان قليلاً ، فوجهان : أصحهما: يعفى عنه ، المنافقة في ثوب ، في كمه ، وصلى به ، أو بسطه ، وصلى عليه ،

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٤١ وانظر: البيان ، ٢/ ٩١ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٥ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٤ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٤١ .

⁽٤) انظر قول العبادي في الشرح الكبير ، ٢/ ٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤٢ . والعَبّادي هو : أبو عاصم محمد ابن أحمد بن محمد بن عبد الله العبّادي الهروي، من فقهاء الشافعية أصحاب الوجوه ، حافظ للمذهب، وكان معروفاً بغموض العبارة ، توفي سنة ٤٥٨هـ . من مؤلفاته : المبسوط ، والهادي ، والسرح ، وطبقات الفقهاء ، وغيرها .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢٤٩ ؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٤/ ١٠٤ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٢١٠ .

فإن كان كثيرًا: لم يصح ، وإن كان قليلاً: فوجهان . وقال القاضي حسين: لو لبس ثوباً زائدًا على تمام لبوس بدنه ، وعليه دم البراغيث ، لم تصح صلاته ؛ لأنه غير مضطر إليه .

قال: (ودم البثرات كالبراغيث)

بالاتفاق ، فيعفى عن قليله قطعًا ، وعن كثيره على الأصح " ؛ لأن الإنسان قلَّ ما يخلو عن بشرة يترشح " منها ، ويشق غسله كل مرة ، ولأن دم البراغيث رشحات تمتصها البراغيث من بدن الإنسان ، ثم تمجها ، وليس للبراغيث دم في أنفسها ، ولذلك عُدَّت فيها لا نفس لها سائلة ".

قال: (وقيل: إن عَصَرَه فلا)

أي: وكان قليلاً ، والأصح فيها إذا كان قليلاً: العفو عنه ؛ لما روي: «أن ابن عمر عصر بثرة على وجهه، ودَلَّك بين أصبعيه بها خرج منها ، وصَلَّى ، ولم يغسله» ٥٠٠٠.

⁽¹⁾ IL جموع ، ٣/ ١٤٢.

⁽٢) البَشْرة هي نُحرّاج صغير . انظر : القاموس المحيط ، ص ٤٤١ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤١ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٧ ؛ المجموع ، ٣/ ١٤٢ .

⁽٤) رَشَح الجسد إذا عرق ، انظر : المصباح المنير ، ص٨٧ (رشح) .

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٧ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢١١ .

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الطهارات، ١/ ١٦٣ ؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى، ١/ ١٤١، وعَلَّقه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، وانظر : التلخيص الحبير ، ١/ ٢٠٢ .

قال النووي: « وهما كالوجهين السابقين في دم القملة ونحوها ، إذا عصره في ثوبه أو بدنه» (٠٠).

قلت: وهذا يقتضي أن يكون الكثير الخارج بالعصر لا يعفى عنه ، على ما سبق عن المتولى ، وإذا كان كذلك ، صح إطلاق القول ، بأن دم البثرات كدم البراغيث، بلا نزاع ، والعصر / ها هنا نظير القتل هناك ، فإذا حصل ذلك بلا عصر ولا قتل العمر وكان قليلاً : عفي عنه قطعًا ، وإن كان كثيرًا : عفي على الأصح ، وإن خرج بعصر أو قتل، وكان كثيرًا ، لم يعف، وإن كان قليلاً : عفي على الأصح .

ونظم الكتاب يقتضي أن صاحب الوجه الثاني يقول: إنه إذا عصر لا يلحق بدم البراغيث قليلاً كان أو كثيرًا، ويوهم ذلك أن على الأصح يعفى عنه مع العصر، وإن كان كثيرًا هنا، وفي دم البراغيث، وهو مخالف لما جزم به المتولي، ولما أطلقه المصنف في كتبه أن حكم ذلك حكم دم البراغيث بالاتفاق"، وهذا الإيراد"

⁽١) المجموع ، ٣/ ١٤٢.

⁽٢) في ت بعدها: دم البراغيث.

⁽٣) قال النووي في المجموع ، ٣/ ١٤٢ : «ما يخرج من بثرة من دم وقيح وصديد فله حكم دم البراغيث بالاتفاق، يعفى عن قليله قطعًا، وفي كثيره الوجهان أصحها العفو، فلو عصر بثرة فخرج منها دم قليل عفي عنه على أصح الوجهين ، وهما كالوجهين السابقين في دم القملة ونحوها إذا عصره في ثوبه أو بدنه ».

انظر: روضة الطالبين ، ١/ ٢٨١ ؛ التحقيق ، ص١٧٧ .

⁽٤) في م: وهذا لا يرد.

على لفظ «المنهاج» ، أما «المحرر» فلا يرد عليه ؛ لأنه ذكر أن «الأظهر أنه لا فرق بين أن يخرج بنفسه أو يخرج بعصر "البثرة» " فليس في كلامه ما يقتضي قطعه عن دم البراغيث في وجه، ولهذا / المعنى ":

قال: (والدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة، قيل: كالبثرات)

قال: (والأصح: إن كان مثله يدوم غالبًا " فكاستحاضة وإلا فكدم الأجنبي) لأن البثرات لا يخلو الإنسان عنها غالبًا بخلاف هذه ، وهو اختيار ابن كَج

⁽١) في ع: بعض .

⁽٢) المحرر ، ص٤١ .

⁽٣) في م: ولهذا اتصل المعنى.

⁽٤) في م : وإن كانت .

⁽٥) في ت : فليست بمراده بنادرة .

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢٨/٢ .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٨ .

⁽٨) روضة الطالبين ، ١/ ٢٨١ قال : الأصح أنه كدم البثرات .

⁽٩) في م بعدها: بخلاف هذه.

048

والشيخ أبي محمد، والإمام في وقال الرافعي في «الشرح» و «المحرر» إنه الأولى. وعدول / المصنف عن هذه العبارة إلى الأصح على عادته في عدم مراعاة عبارات المام الرافعي في الترجيح.

قال: (فلا يعفى ، وقيل: يعفى عن قليله)

أي : إذا لم يدم غالبًا فحكمه حكم دم الأجنبي ، هذا لأنه لا يعفى عن كثيره ، وفي قليله الخلاف .

واعلم أن دم الأجنبي "فيه ثلاثة أقوال: نص في «الأم» أنه يعفى عن قليله، وهو ما تعافاه الناس "، أي عَدّوه عفواً ، وهذا هو الأصح عند صاحب «المهذب» وغيره "، وقال في «الإملاء»: «لا يعفى عن قليله، ولا عن كثيره». وقال في القديم:

(١) روضة الطالبين ، ١/ ٢٨١ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢٨/٢.

⁽٣) المحرر، ص ٤ قال : «وفي دم الدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة وجهان: أولاهما : أنه ليس كدم البثرات» .

⁽٤) دم الأجنبي وسائر الحيوانات مما له نفس سائلة فيه هذه الأقوال الثلاثة التي سيذكرها الشارح.

⁽٥) لم أجده في الأم وإنها نص عليه في مختصر المزني ، ص٣١ قال : «قال الشافعي : لو صلى رجل وفي ثوبه نجاسة من دم أو قيح وكان قليلاً مثل دم البراغيث وما يتعافاه الناس لم يعد ، وإن كان كثيراً أو قليلاً بولاً أو عذرة أو خمراً وما كان في معنى ذلك أعاد في الوقت وغير الوقت » وانظر : الحاوي الكبير ، ٢٤٠ .

⁽٦) المهذب، ١/ ٢٠٩.

يعفى عن ما دون الكف ، ولا يعفى عن الكف".

قال: (قلت: الأصح أنها كالبثرات، والأظهر: العفوعن قليل الأجنبي، والله أعلم)

هو كما قال ، وقد تقدم ذلك ، وقيد صاحب «البيان» الأجنبي بما عدا الكلب والخنزير وفَرْع أحدهما ، وأشار إلى أنه لا يعفى عن شيء منه بلا خلاف".

قال: (والقيح والصديد كالدم)

لأنها دمان مستحيلان إلى نتن وفساد ، وحكمها في التقسيم إلى الخارج منه ، أو من الأجنبي ، على ما سبق ٣٠.

قال : (وكذا ماء القروح ، والمتنفط الذي له ريح)

لأنه نجس لما تقدم.

قال : (وكذا بلا ريح في الأظهر)

(١) البيان ، ٢/ ٩٢ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٤.

⁽٢) الذي وجدته في البيان ، ٢/ ٩٢ قوله: «إن كان دم ما لا نفس له سائلة من الحيوان غير الكلب والخنزير وما توالد منها أو من أحدهما ففيه ثلاثة أقوال ...» وما نقله الشارح عن البيان أورده النووي أيضًا في المجموع ، ٣/ ١٤٢.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٨ . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٢١٣ .

⁽٤) قال الفيومي في المصباح المنير ، ص٣٦٦ : «قول الفقهاء : للبثرة نَفّاطة كأنه مستعار من مخرج النفط لأنها منبت اللّذغويقال نقطت يده من باب تعب ونفيطًا إذا صار بين الجلد واللحم ماءوهو الجدري » .

أي هو نجس كالصديد الذي لا رائحة له . والقول الثاني : أنه طاهر تشبيهًا لـ ه بالعَرَق ، وفي المسألة طريقة قاطعة بهذا القول ".

قال: (قلت: المذهب طهارته، والله أعلم)

هذه العبارة من المصنف تقتضي ترجيح الطريقة القاطعة بالطهارة، وبه صرح في «شرح المهذب» واعلم أن الرافعي استدل للقول بالنجاسة بالقياس على الصديد الذي لا رائحة له "، فإن كان الحكم فيه مُسَلَّمًا ، فيحتاج المصنف إلى الفرق بينها ، فإنَّ عَدَمَ النتن في الموضعين ".

قال: (ولوصلي بنجس لا يعلمه)

أي : وهو غير معفو "عنه ، سواء في ذلك الثوب / والبدن والمكان [ع ٢٠/أ] (وجب القضاء في الجديد)

لأنها طهارة واجبة ، فلم تسقط بالجهل ، كالوضوء . ولا يجب في القديم" ؛ «لأن النبي و خلع نعله في الصلاة ، فخلع الناس نعالهم ، فقال : ما لكم خلعتم

(١) الشرح الكبير ، ٢٨/٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٤٢ قال عن ماء القروح : «إن تغيرت رائحته فهو نجس وإلا فطريقان أصحها أنه طاهر ، والثاني على قولين » .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٢٨ قال : «وأما ماء القروح والنفطات : فإن كان له رائحة كريهة فهو نجس كالقيح والصديد ، وإلا ففيه طريقان» .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/٢١٣ . والمعنى : أن عدم النتن موجود في الموضعين .

⁽٥) في ع: وهو معفو.

⁽٦) بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٦؛ المجموع ، ٣/ ١٦٣ وانظر : اللباب ، ص ٣١؛ التهذيب ، ٢/ ٢٠١ .

نعالكم؟ قالوا: رأيناك خلعت نعالك ، فخلعنا نعالنا ، فقال: أتاني جبريل، فأخبرني أن فيهما قذرًا، أو قال دم حَلَمةٍ »: حديث صحيح (١٠).

وجوابه: أن المراد بالقذر الشيء المستقذر، وبدم الحَلَمة -إن ثبت-: اليسير" المعفو عنه، وإنها خلعه النبي ﷺ تنزهًا ٣٠.

قال: (وإن علم ، ثم نسى ، وجب القضاء على المذهب)

لتفريطه بتركها.

والثاني: فيه قولان ، كالجاهل ...

وجعل الغزالي/ مسار "الخلاف إلى" حالتي الجهل والنسيان: أن

(١) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعل ، رقم ٢٥٠ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ١٠٧٦٩ ؛ والدرامي في سننه، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعلين ، رقم ١٣٧٨ ، ورواه الحاكم في السنن الكبرى ، ١/ ٢٦٠، وقال صحيح على شرط مسلم ، وابن حبان في صحيحه ، رقم (٢١٧٦) ، وابن خزيمة في صحيحه ، (رقم ٧٨٦ ، ١٠١٧) والحديث صححه النووي في المجموع ، ٣/ ١٣٩ وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٢٠٥ : «اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول، ورواه الحاكم أيضاً من حديث أنس وابن مسعود، ورواه الدراقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسناد كل منها ضعيف ، ورواه البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضًا ».

والحَلَمة معناها : القُراد الكبير لأنه الذي يكون له دم ، انظر : النهاية ، ١/ ٤٣٤ ؛ القاموس المحيط ، ص ١٤١٦ (الحلم).

[م ۸۱/أ]

⁽٢) في م: الشيء اليسير.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٦٣ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٠١ ؛ البيان ، ٢/ ١٠٩ .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ٣٢٦ الشرح الكبير ، ٢/ ٣٠ وانظر : اللباب ، ص٣١ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٠١ .

⁽٥) في ت: مثار.

⁽٦) في ت : في .

استصحاب النجاسة في الصلاة هل هو من قبيل المنهيات ، وخطاب التكليف ، فيسقط بالجهل والنسيان كما يسقط الإثم ؟! ، أو اجتنابها من باب الشروط ، وخطاب الوضع ، فلا يؤثر فيه الجهل والنسيان ؛ كضمان المتلفات ؟!

ونبه الرافعي على أن هذا يقتضي ترددًا في عَدِّ ذلك ، وترك الكلام من الشروط لهذا المعنى ، وهو كذلك لا محالة ، وأنه إذا كان ذلك من قبيل المناهي فهل بطلان الصلاة به حالة التعمد من نفس النهي أو من دليل/ زائد "؟ فيه كلام أصولي في [ت ١٩١١] تحقيقه طول ، ويحتاج أيضًا إلى النظر في أن المنهي عنه هل هو الصلاة مع النجاسة، حتى يصح النظر في أن النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه ، أو أن المنهي عنه هو " استصحاب النجاسة فيها ، فيتعين أن يكون البطلان لأمر زائد "؟

(١) الوجيز ، ١/ ٦٢ قال : « مثار التردد أنه من قبيل المناهي ، فيكون النسيان عذراً فيه ، أو من قبيل المناهي الشروط ، كطهارة الحدث» .

وانظر: الشرح الكبير، ٢/ ٣٠؛ النجم الوهاج، ٢/ ٢١٥.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٣١.

⁽٣) في م : ويحتاج أيضًا إلى النظر في أن النهي هل يقتضي فساد المنهى عنه أو أن المنهى عنه هو ، بدل قوله (النظر في أن المنهى عنه ... المنهى عنه هو) .

⁽٤) انظر: الخلاف الأصولي في: المستصفى، ١/ ٢١٦؛ الإحكام، الآمدي، ٢/ ٤٠٧؟ الإبهاج في شرح المنهاج، ٢/ ٦٨.

قال:

(فصل :

تبطل "بالنطق بحرفين أو حرفٍ مُفْهم، وكذا مَدَّةٌ بعد حرف في الأصح) أجمعت الأمة على بطلان الصلاة بالكلام بغير عذرٍ إذا لم يكن من مصلحة الصلاة "، ومذهبنا ومذهب جمهور العلماء: أنها تبطل به، وإن كان من مصلحة الصلاة أيضًا ".

والأحاديث المطلقة في ذلك كثيرة "، وقد استغنى المصنف بها قاله عن النص على بطلانها بالكلام، وإن كان صرح به في «المحرر» "، وبطلانها بحرفين سواء أفها أم لم يفها متفق عليه بين أصحابنا".

قال المصنف في «شرح المهذب»: «لأن الكلام يقع على المفهم وغيره عند اللغويين والفقهاء والأصوليين، وإن كان النحاة يقولون: لا يكون إلا مفهمًا» في المناه

⁽١) في ت: تبطل الصلاة بحرفين.

⁽٢) المجموع ، ٤/ ١٠ ، وفي البيان ، ٢/ ٣٠٣ حكاه إجماعاً فيها إذا كان عالمًا بأنه يبطل الصلاة .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ١١ وانظر : البيان ، ٢/ ٣٠٣.

⁽٤) انظر: بعضها في: البيان ، ٢/ ٣٠٤.

⁽٥) المحرر ، ص٤٢ قال : «تبطل الصلاة بحرف واحد بشرط الإفهام ، وبحرفين سواء فهم منها شيء أم لا يفهم » ومنهاج الطالبين مختصر للمحرر .

⁽T) ILAA03, 3/11.

⁽٧) المجموع ، ٤/ ١٠ وفي بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٩ قال الروياني : «الكلام ما تحرك به اللسان والشفة ، فأما صوت يخرج من الحلق فليس بكلام ، فإذا طبق شفتيه وتنحنح لا تبطل ؛ لأن مجرد الحرف من غير تشديد لا يسمى كلامًا ، وأقل ما يفهم حرفان عند أهل اللغة » .

وفيا قاله نظر ، فإن الأصوليين يشترطون فيه الوضع ، فالمهمل لا يسمى كلاماً عندهم "، وأما الفقهاء فلا اصطلاح لهم في ذلك ، وإنها المرجع في ذلك إلى اللغة " ، فكل ما سهاه أهل اللغة كلامًا اندرج في قوله ﷺ: " إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين ""، فإن الكلام إذا لم يكن له حقيقة في الشرع يجب الرجوع فيه إلى اللغة ".

وقد قال الواحدي: «إن الكلمة تقع على القليل والكثير، وتقع على الحرف الواحد من الهجاء»، ثم قال: «إن سيبويه " أوقعها على الاسم والفعل والحرف وأن سيبويه استعمل الكلام فيها كان مؤلفًا من هذه الكلمة ، فالحرف الواحد لا يكون كلامًا ، ولهذا لا يقطع الحرف الواحد الصلاة " هذا كلام الواحدي .

(١) انظر: التقرير والتحبير، ١/ ٢٢٦؛ شرح الكوكب المنير، ١/ ١١٤.

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٢١٧ ، ونقل فيه كلام السبكي هذا .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، رقم ٥٣٧ ولفظه : «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » .

⁽٤) انظر: شرح مختصر الروضة ، ١/ ١٠٥ ؛ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ص١٩٦ .

⁽٥) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنَبر الفارسي البصري المعروف بسيبويه ، إمام النحاة ، طلب الفقه والحديث ثم أقبل على اللغة وأخذ عن الأخفش وأخذ النحو عن الخليل بن أحمد وغيره فساد أهل العصر في النحو ، وصنف الكتاب ، وقال عنه الجاحظ: «لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله ، وجميع كتب الناس عليه عيال » جرى بينه وبين الكسائي مناظرة مشهورة كان الحق فيها معه ، وكان يقال: قلمه أبلغ من لسانه ، توفي بشيراز سنة ١٨٠هـ وعمره نيّف وثلاثون سنة .

انظر: وفيات الأعيان ، ٣/ ١٣٣ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٨/ ٥٥١ .

وأوله وآخره يشهد لما قاله الفقهاء، وأما استعمال سيبويه فإنما هو في المؤلف من الكلمة الموضوعة ".

وأما بطلانها بالحرف المفهم ، فمثاله : (قِ) أمر من الوقاية ، و(شِ) أمر من الوقاية ، و(شِ) أمر من الوشي ، / و (عِ) أمر من الوعي ، وهذا لا خلاف فيه " ؛ لأنه كلام في اللغة [ع٢٠/ب] والاصطلاح .

وبطلانها بالمدة بعد الحرف في الأصح ؛ لأن الحرف مع المدَّة كحرفين . والثانى: لا ؛ لأنه حرف واحد .

والثالث: قاله الإمام: «إن اتبعه بصوت غُفْل ، وهو الذي لا تقطع فيه ، بحيث لا يقع على صورة المد ، لم تبطل ، وإن أتبعه بحقيقة المد ، بطلت ». قال: «لأن المدة تكون ألفاً ، أو واواً ، أو ياء، وهي وإن كانت إشباعاً للحركات الثلاث ، فهي معدودة حروفًا » " .

هكذا حكى المصنف الأوجه الثلاثة في «الروضة» "و «شرح المهذب» "، و فرسته الله في «ألو في المرافعي المراف

⁽١) أي الموضوعة للإفادة .

⁽٢) المجموع ، ٤/ ١٠ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٤٣ .

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٠٠ .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٠ ومعلوم أنه اختصار للشرح الكبير للرافعي .

⁽٥) المجموع ، ٤/١٠ .

⁽٦) نسبها النووي في المجموع للرافعي ولم ينص على ذلك في الروضة .

والرافعي حكى الوجهين / الأولين ، معللين للأول: بأن المدة حرف ، [م١٨/ب] وللثاني: بأنه قد يبين "لإشباع الحركة ، ولا يعد حرفاً ، وأن الإمام مال إلى رفع الخلاف بحمل الوجه الأول على حقيقة المد ، والثاني على ما إذا اتبعه بصوت غُفْل ".

وبين كلام المصنف وكلام الرافعي بعض التفاوت ، فإن كلام المصنف يقتضي أن / صاحب الوجه الأول يقول بالبطلان ، وإن لم تحصل حقيقة المد ، وأن الثاني لا [ت ٩١٠ بالبطلان وإن حصلت ، وتعليل الرافعي وتنزيل الإمام يأباه ".

ويستثنى من الكلام: إذا نذر شيئًا في الصلاة، وتلفظ بالنذر، لم تبطل، على أصح الوجهين عند المصنف ".

قال : (والأصح أن التنحنح ، والضَّحك ، والبكاء ، والأنين ، والنَّفخ إن ظهر به حرفان بطلت ، وإلا فلا)

أما التنحنح:

(١) في ت : يتبق .

(٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٣ .

⁽٣) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ بعد ذكر الوجهين الأولين : "ومال إمام الحرمين إلى رفع هذا الخلاف بحمل الوجه الأول على ما إذا اتبعه بصوت غفل لا يقع على صورة المدات والجزم بالمنع إذا اتبعه بحقيقة المد ».

⁽٤) المجموع ، ٤/ ١٦ وقال : إن هذا فيما إذا تكلم بالنذر متعمدًا ، لأنه من جنس الدعاء ، فهو يشبه قوله : «سجد وجهى للذي خلقه» .

ففيه ثلاثة أوجه: أصحها: هذا. وبه قطع الأكثرون، كما لو أتى بحرفين على وجه آخر. والثاني: لا تبطل، وإن بان منه حرفان؛ لأنه ليس من جنس الكلام، ولا يكاد يبين منه حرف محقق، فأشبه الصوت الغفل، وعن ابن أبي هريرة أنه حكي هذا عن الشافعي، وهو قوي ورخصة للناس، والثالث: إن كان مطبقاً فاه لم يضر، وإن كان فاتحًا فاه بأن بان منه حرفان: بطل، وإلا فإنه إذا كان مطبقاً فاه: كان التنحنح كقرقرة في التجاويف...

وأما الضحك والبكاء والأنين والنفخ:

فجزم في «الروضة» "، و «شرح المهذب» " بأنه إن ظهر به حرفان بطلت ، وإلا فلا » والرافعي قال : «إنه كالتنحنح ، إن بان منه حرفان بطلت ، وإلا فلا » "، فلم يطلق أنه كالتنحنح حتى يجري فيه الخلاف الذي فيه .

وكلام الرافعي في «المحرر» والمصنف هنا يقتضي الخلاف في الجميع، وبذلك

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٩ ؛ البيان ، ٢/ ٣٠٩ ؛ المجموع ، ٤/ ١٠ .

⁽٢) روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٠ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ١٠ قال : «وأما الضحك والبكاء والأنين والتأوه والنفخ ونحوها فإن بان منه حرفان بطلت صلاته وإلا فلا ، وسواء بكي للدنيا أو للآخرة » .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ قال : «الضحك والبكاء والنفخ والأنين كالتنحنح إن بان منها حرفان بطلت صلاته وإلا فلا ، ولا فرق بين أن يكون بكاءه للدنيا أو الآخرة » .

⁽٥) المحرر ، ص٤٢ قال : «التنحنح والضحك والبكاء والأنين والنفخ إن ظهر منها حرفان بطلت صلاته وإلا لا تبطل ».

صرح صاحب «التتمة»، فقال إذا ظهر حرفان: أن البويطي حكى في الضحك أنه يعيد.

وقال في «الإملاء»: «التنفس والتنحنح ليس من الكلام» ، وأن الأصحاب جعلوا المسألتين على قولين:

والثاني: أن الجميع يبطل ، قال: «ولعل الأظهر في النصحك البطلان على ظاهر النص ؛ لما فيه من هتك الحرمة».

قلت: وقد نقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصلاة بالضحك "، وحمله النووي في «شرح المهذب» على ما إذا بان منه حرفان "، فالقول بعدم البطلان مع ظهور الحرفين في غاية البعد فيه ؛ لما قاله صاحب «التتمة».

وأما البكاء والأنين والنفخ: فالخلاف فيه قريب، ولا فرق بين أن يكون ذلك

⁽١) انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٩.

⁽٢) رواه النسائي في سننه ، كتاب الكسوف ، رقم ١٤٨٢ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ١٤٤٧ بلفظ آخر فيها «فجعل ينفخ» . ورواه البخاري معلقًا بصيغة التمريض ، قال ابن حجر في فتح الباري ، ١٣١ / ١٣١ : « ذكره البخاري بصيغة التمريض ؛ لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به ، وقد اختلط في آخر عمره ، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه ، وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري » .

⁽٣) الإجماع ، ص١٧ ؛ الإقناع ، ص٥٢ .

⁽³⁾ IL جموع ، 3/ 17.

لأمر الآخرة ، أو لأمر الدنيا ٠٠٠.

وقال الماسَرْجِسِي ": «إذا تنحنح: إن كان البكاء لخشية الله ، لم تبطل ، ولو قال: [ع ١٨٠٠]

قال: (ويعذر في يسير الكلام إن سبق لسانه، أو نسى الصلاة، أو جهل تحريمه، إن قرب عهده بالإسلام)

أي بلا خلافٍ عندنا في المسائل الثلاث . .

أما الجاهل بالتحريم ؛ فلحديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه " قال : " بينا أنا أصلي مع رسول الله على إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثُكُل أُمِّيَاه ، ما شأنكم تنظرون إليَّ؟ فجعلوا يـضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم / يُصَمِّتونني لكني سكت ، فلما صلى رسول الله [ت ١٩٢]

(١) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ ؟ المجموع ، ٤/ ١٠ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٤٠ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٦٠ .

والمَاسَرْجِسِي هو أبو الحسن محمد بن علي بن سهل الماسرجسي ، من أئمة الشافعية أصحاب الوجوه ، تفقه بخراسان والعراق والحجاز ، وصحب أبا إسحاق المروزي ، وسمع من أصحاب المزني ، وأصحاب يونس بن عبد الأعلى وغيرهم ، توفي سنة ٣٨٤ه. انظر ترجمته في : تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/٢١٢ .

⁽٢) قوله: (الماسرجسي) ليست في: ع.

⁽٣) في ت : من خوف .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ٢٤٠ . وانظر : المجموع ، ٤/ ٢٢ .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ١١ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٤٠.

⁽٦) هو: معاوية بن الحكم السلمي، روى ثلاثة عشر حديثاً عن رسول الله على وكان يسكن في بني سليم وينزل المدينة، انظر: تهذيب الأسهاء واللغات، ٢/ ١٠٢ ؛ الإصابة في تمييز الصحابة، ٦/ ١٤٨.

ﷺ، فبأبي هو وأمي ، ما رأيت معلمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه ، فو الله ما كهرني "، ولا ضربني، ولا شتمني ، ثم قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنها هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كها قال رسول الله ﷺ. قلت: يا رسول الله إني حديث عهد / بجاهلية وقد جاء الله بالإسلام ، وإنَّ مِنَّا [م ١٨/ب] رجالاً يأتون الكهان ، قال: فلا تأتهم » رواه مسلم ".

ووجه الاستدلال: أن النبي الله لم يأمره بالإعادة "، على أن يونس بن عبد الأعلى " روى عن الشافعي قولاً غريبًا مخالفًا للمشهور المنصوص في كتبه ": «أن الصلاة لا تبطل بقوله: رحمك الله ؟ لأنه دعاء " "، وهو مخالف للحديث .

واشتراط قرب الإسلام لابد منه ، أما من طال عهده في الإسلام ، فتبطل صلاته ؛ لتقصيره في التعلم .

⁽۱) الكهر : الانتهار ، وكهره يكهره إذا زبره واستقبله بوجه عبوس ، انظر : البيان ، ۲/ ۳۰۸ ؛ النهاية ، ۲ / ۲۱۲ .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام ، رقم ٥٣٧ .

⁽٣) البيان ، ٢/ ٣٠٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٢٠ .

⁽٤) هو: أبو موسى يونس بن عبدا لأعلى بن ميسرة بن حفص الصدق المصري، أحد أصحاب السافعي المصريين؛ وأحد رواه النصوص الجديدة عنه ، كان إماماً جليلاً ، تتلمذ عليه الإمام مسلم بن الحجاج وغيره . توفي سنة ٢٦٤هـ .

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ١٦٨.

⁽٥) المجموع ، ٤/١٦.

⁽٦) المهذب، ١/ ٢٩٢.

ولو علم تحريم الكلام ، ولم يعلم كونه مبطلاً: بطلت ؛ لتقصيره وعصيانه ، كما لو علم تحريم القتل ، والربا ، والشرب ، والسرقة ، والقذف ، وأشباهها ، وجهل العقوبة ، فإنه يعاقب ، ولا يعذر ".

ولو علم أن جنس الكلام محرم، ولم يعلم أن ما أتى به محرم، فالأصح: أنه يعذر. ولو علم كون الكلام حرامًا، ولم يعلم تحريم التنحنح، ولا كونه مبطلاً، وهو طويل العهد بالإسلام، فالأصح: أنه يعذر "؛ لأنه يخفى على العوام.

وأما الناسي للصلاة، فلما روى أبو هريرة ، قال: «صلى بنا رسول الله المحرج صلاتي العشي ، إما الظهر ، وإما العصر فَسَلَّم في ركعتين» وفي الحديث: «وخرج سَرَعان الناس ، فقالوا: أقصرت الصلاة » وفيه: «فقام ذو اليدين ، فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله الله يكن ، كل ذلك لم يكن ، فقال : قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، فأقبل رسول الله على الناس فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله ، فأقبل رسول الله الله على الناس فقال : أصدق ذو اليدين ، فقالوا: نعم ، يا رسول الله » وفي رواية: «لم تصل إلا ركعتين

(١) المجموع ، ٤/ ١١ ؛ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٧ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٥٧ .

⁽Y) HARAGES , 3/11.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٣ وفيه : «فسلم في ركعتين» .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ ، كتاب الجمعة ، باب من يكبر في سجدتي السهو ، رقم ١٢٢٩ .

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم ٥٧٣ .

قال: فأتم رسول الله على ما بقي من الصلاة ، ثم سجد سجدتين ، وهو جالس» ٠٠٠ . كل هذه الروايات في الصحيحين ٠٠٠ .

فقد تكلم الله معتقدًا أنه ليس في الصلاة، ثم بنى عليها ، وكذلك سلامه ناسيًا ، وهذا الحديث متأخر عن النهى عن الكلام ؛ لأن نسخ الكلام في الصلاة كان بمكة ؛ لأن ابن مسعود رواه وسمعه من النبي على حين قدومه من الحبشة " ، وأجمع أهل السير والمغازي أن ذلك كان بمكة ، وقصة ذي اليدين حضرها أبو هريرة وغيره ممن لم يصحب النبي الله إلا بالمدينة ، فمن ادعى أنها منسوخة بالنهى عن الكلام فهو غلط وجهل بالتاريخ ".

وذو اليدين تأخرت وفاته إلى بعد وفاة رسول الله ﷺ (٥)، وذو الـشالين الـذي

⁽١) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٣. وقوله : «لم تصل إلا ركعتين » في رواية أخرى عند مسلم بنفس الرقم .

⁽٢) في ع ، م : في الصحيح ، والمثبت من : ت .

⁽٣) يشير الشارح إلى حديث ابن مسعود الله قال: «كنا نسلم على النبي الله وهو في الصلاة فيرد علينا فلم رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال: إن في الصلاة شغلاً» رواه البخاري (١١٩٩) واللفظ له، ومسلم (٥٣٨).

⁽٤) هذا الجواب وغيره مما يأتي أورده النووي في المجموع ، ٤/ ١٩ نقلاً عن ابن عبد البر في التمهيد. وانظر هذه الأجوبة في: التمهيد ، ١/ ٣٦٢ .

⁽٥) وفي هذا رد على المعترض القائل بأنه الله توفي يوم بدر . انظر : المجموع ، ٤/ ١٩ ، المنهاج شرح صحيح مسلم ، ٥/ ٦١ . وذو اليدين هو : الخِرباق بن عمرو السلمي المعروف بذي اليدين لأن في يديه طول ، وقد سهاه النبي برنان كها ثبت في الصحيح ، عاش بعد النبي الترامان حتى روى المتأخرون من التابعين عنه ، وليس هو ذا الشهالين الذي قتل يوم بدر ؛ لأن ذا الشهالين خزاعي وهذا سلمي . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ١/ ١٨٥ .

مات ببدر غيره (۱)، وقد اشتبه ذلك على بعض الكبار (۱) فوقع في حديثه أنه هو ، اع ۸۰/ب] واتفق الناس على أن ذلك وهم (۱۰ .

وإذا ثبت أن قصة / ذي اليدين متأخرة ، فإما أن يكون النهي المتقدم عن الته ١٩٢٠ الكلام محمولاً على العمد ، وهو الأقرب ، وإما أن يكون شاملاً للعمد والسهو ، ثم نسخ منه حكم السهو . هذا ما يتعلق بكلامه ، وهو المقصود بالاستدلال .

وأما كلام ذي اليدين والقوم: فذكر الأصحاب فيه وجهين ":

أحدهما: أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في صلاة ؛ لأنهم كانوا مجوزين لنسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين ، ولهذا قال: «قصرت الصلاة أم نسيت» (٠٠).

قلت: وهذا لا يكفى ؛ لأن اعتهاد الأصل المستصحب واجب، والسؤال المذكور دال على التردد، ومثله قد لا يكون عذرًا في إباحة الكلام، وطريقة تفويته:

⁽١) المجموع ، ٤/ ٢٠ وذو الشمالين هو : عمير بن عبد عمرو بن نضلة الخزاعي ، شهد بدرًا واستشهد بها . انظر : الإصابة ، ٢/ ٤١٤ .

⁽٢) يشير بذلك إلى الإمام الزهري رحمه الله . انظر : المجموع ، ٤/ ٢٠ .

⁽٣) نقل في المجموع ، ٤/ ٢٠ عن ابن عبد البر قوله : « لا أعلم أحدًا من أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليدين ، وكلهم تركه لاضطرابه ، وإن كان إمامًا عظيمًا في هذا الشأن ، فالغلط لا يسلم منه بشر » . وانظر : المنهاج شرح صحيح مسلم ، ٥/ ٦١ .

وانظر كلام ابن عبد البر في التمهيد ، ١/ ٣٦٢ وانظر : أيضًا : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٧٨ .

⁽٤) المجموع ، ٤/ ٢١ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ١٧٩ .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٢١ وانظر : البيان ، ٢/ ٥٠٠ .

أنهم استبعدوا السهو ، ولذلك خرج سَرَعان الناس ، وهم يقولون : «قصر-ت الصلاة» .

فهذا يدل على / جزمهم بذلك أو ظنهم ، ومستندهم ": تسليم النبي ، ولما [م٢٨/ب] كان احتمال السهو قائمًا ذكره ذو اليدين في سؤاله النبي ، لأنه في مقام الاستعلام. وأدب السؤال يقتضى أن السائل لا يجزم بما ظهر له .

وإذا ثبت أن اعتقاد النسخ راجح عندهم ، كان عذرًا ؛ لأنهم اعتقدوا أنهم عللوا بذلك السلام ، فكلامهم اعتهاداً على ذلك لا تبطل به الصلاة ، وقد ذكر الأصحاب نظير ذلك ، وجعلوه من كلام الناسي .

والوجه الثاني: أن هذا خطاب ، وجواب للنبي ؟ وذلك لا يبطل الصلاة ". وهذا إنها يتجه في جواب الصحابة حين سألهم النبي ، فإن إجابته واجبة ، ولا تبطل بها الصلاة ".

أما ذو اليدين: فإنه ابتدأ بالسؤال، وكون مثل ذلك غير مبطل للصلاة يحتاج إلى نقل " ودليل، ثم هو غير مطرد في كلام سرعان الناس ؟ لأنه ليس خطابًا للنبي .

⁽١) في م: ويستدل لهم.

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٢١ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ١٧٩ ؛ البيان ، ٢/ ٣٠٦.

⁽٣) البيان ، ٢/ ٣٠٦.

⁽٤) في م : فعل

فالجواب المعتمد: هو الأول ، على أنه قد ورد في سنن أبي داود وغيره: أن القوم «أومأوا ، أيْ نعم» "، وهي [بإسناد] صحيح "، وعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى جواب إذ لم يتكلموا. والظاهر أنهم انقسموا، فمنهم: من أوماً ، وهم الذين اعتقدوا أو جوزوا السهو تجويزًا ظاهرًا ، ومنهم: من تكلم وهم الذين اعتقدوا خلاف ذلك ، وظنوا جواز الكلام ، ولا شك أن ذا اليدين من هذا القسم، وأما من سبق لسانه فهو أولى بعدم البطلان من الناسي والجاهل ؛ لأن الناسي يتكلم قاصدًا إليه ، وإنها غفل عن الصلاة ، وهذا غير قاصد إلى الكلام؛ ولذلك لو غلبه السعال والضحك، لم يضر ، وإن بان منه حرفان ".

قال: (لا كثيره في الأصح)

أي: لا يعذر في كثير الكلام، وإن سبق لسانه، أو نسي الصلاة، أو جهل التحريم، وكان قريب عهد [بالإسلام] ". وهذا هو المنصوص في «البويطي» وغيره "، قياسًا على العمل إذا كثر، وذكروا له معنيين ":

⁽١) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب السهو في السجدتين ، رقم ١٠٠٨ .

⁽٢) قال النووي في شرح صحيح مسلم ، ٥/ ٦٢: "إسناد صحيح" وانظر: نصب الراية ، ٣/ ١٠١.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٤ ؛ المجموع ، ٤/ ١١ .

⁽٤) المجموع ، ٤/ ١١ ؟ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٢١ . وانظر : البيان ، ٢/ ٣٠٧ ، ٣٠٩ .

⁽٥) مختصر البويطي ، (لوحة ١٠١) ، وهو ظاهر نصه أيضاً في غير البويطي كما في المجموع ، ١١/٤ .

⁽٦) أي لكلام الشافعي . انظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧ .

أحدهما: أن الاحتراز عن الكثير سهل "؛ لأن النسيان فيه نادر.

الثانى: أنه يقطع نظم الصلاة ، والقليل يحتمل ٣٠.

[ت ٩٣/أ] وقال أبو إسحاق: « لا تبطل كالقليل» " / . وصححه الماوردي " .

وبنوا على المسألة: بطلان الصوم بالأكل الكثير (٠٠).

فعلى رأي أبي إسحاق: الصوم أولى بعدم البطلان.

وعلى الأصح: ينبني على المعنيين، فعلى الأول: يبطل، وعلى الثاني: لا يبطل، إذ ليس في الصوم أفعال منظومة، وإنها هو انكفاف مجرد".

والأصح: أن الرجوع في القليل والكثير إلى العرف. وقيل: مثل ما تكلم بـه النبي على في حديث ذي اليدين . وقيل : الكلمة والكلمتان والثلاث ونحوها ٧٠٠.

قال: (في التنحنح / ونحوه)

ما تقدم معه

(للغلبة وتعذر القراءة)

(١) في ع : سهو

(٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧ .

(٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧ وانظر : المجموع ، ٤/ ١١ .

(٤) الحاوى الكير ، ٢/ ١٨١.

(٥) الأكل الكثير نسياناً . انظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧ .

(٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧ .

(٧) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٢١ .

[3/1/أ]

أي: بلا خلاف ، وإن بان منه حرفان ، وهذا الإطلاق يقتضي أنه لا فرق بين قليله وكثيره ؛ ولذلك أطلق كثير من الأصحاب منهم الرافعي" والمصنف عند الكلام في التنحنح" ، لكنهما عند ذكر الكلام ذكرا معه الضحك ، والسعال ".

وذكر النووي العطاس ، ثم ذكر الفرق بين القليل والكثير " ، وذلك يقتضى : أن الكثير من ذلك وإن كان للغلبة يبطل ، كالكلام . إلا أن ذلك بعيد .

والحق: أن الضحك يفرق فيه بين القليل والكثير ، كما ذكره صاحب «التنبيه» وغيره (٠٠٠).

وأما السعال:

فهو كالتنحنح ، فتفرقة الرافعي بين قليله وكثيره ، وتفرقة النووي / في [١٩٨٨]

(١) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ : إنه إذا تنحنح وبان حرفان بطلت صلاته «إذا أتى به قصدًا من غير حاجة ، فأما إذا كان مغلوباً فلا بأس ، ولو تعذرت القراءة إلا به تنحنح وهو معذور » ، وقال في المحرر ، ص٤٢ : « يعذر في التنحنح ونحوه بالغلبة عليه وبتعذر قراءة الآية » .

⁽٢) قال النووي في المجموع ، ٤/ ١٠ : «حيث أبطلنا بالتنحنح فهو إن كان مختاراً بـلا حاجـة ، فـإن كـان مغلوبًا لم تبطل قطعًا ، ولو تعذرت قراءة الفاتحة إلا بالتنحنح فيتنحنح ولا يضره لأنه معذور» .

⁽٣) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٤٥ : «لو غلبه الضحك أو السعال لم يـضر وإن بـان منـه حرفـان» وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٠ .

⁽٤) قال النووي في المجموع ، ٤/ ١١ : «من سبق لسانه إلى الكلام بغير قصد أو غلبه الضحك أو العطاس أو السعال وبان منه حرفان أو تكلم ناسياً كونه في الصلاة أو جاهلاً تحريم الكلام فيها ، فإن كان ذلك يسيرًا لم تبطل صلاته بلا خلاف عندنا » .

⁽٥) قال الشيرازي في التنبيه ، ص٣٦ : «إن تكلم عامداً أو قهقه عامداً بطلت صلاته ، وإن كان ذلك ساهيًا أو جاهلاً بالتحريم أو مغلوبًا ولم يطل الفصل لم تبطل صلاته ...» .

العطاس مع إطلاقهما أن غلبة التنحنح غير مبطلة لا يتجه ، فإما أن يقولا بعدم الإبطال في الجميع ، وهو الصواب ، وإما أن يفرقا بين الكثير والقليل في الجميع ، وهو خلاف المعنى ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، ولا ينقطع به نظم الصلاة .

وقوله: (تعذر القراءة)

هكذا أطلقه الرافعي في «الشرح» "، والمصنف في «الروضة» "، لكنه في «شرح المهذب» قال: «قراءة الفاتحة» "، وهو أحسن.

وتبين المراد بهذا الإطلاق ؛ لأنها هي الواجبة ، أما غيرها فسنة ، فإذا تعذرت إلا بالتنحنح يقطعها، ويركع ؛ لأن التنحنح حرام ، وقراءة السورة سنة ، وترك السنة لاجتناب الحرام واجب .

قال: (لا الجهر في الأصح)

لأنه ليس بواجب ، والثاني: يعذر إقامةً لشعار الجهر.

والتنحنح في أثناء القراءة يعد من توابعها ٥٠٠ ويقتضي تعليل هذا الوجه: أن

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٢٢.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ .

⁽٣) روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٠.

⁽٤) المجموع ، ٤/ ١٠ .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ١١ قال : «إن أمكنته القراءة وتعذر الجهر إلا بالتنحنح فليس بعذر على أصح الوجهين لأنه ليس بواجب» .

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٤٤ .

يطرد في قراءة السورة ، أما إذا عرض ذلك في أثناء قراءة السورة بعد أن قرأ منها ما يتأدى به أصل السنة فلا ؛ لأن الزيادة على ذلك لا واجب ولا شعار .

ولو تنحنح إمامه ، وظهر منه حرفان :

فقيل: يلزمه مفارقته، والأصح: أن له الدوام على متابعته، وحمل الأمر على أنه معذور ^(۱).

قلت: وقد تدل قرينة حال الإمام على خلاف ذلك فتتعين المفارقة".

قال: (لو أكره على الكلام بطلت في الأظهر)

لندوره كما لو أكره على أن يصلى بلا وضوء أو قاعدًا أو إلى غير القبلة، فإنه تجب الإعادة قطعًا ".

ورأيت في «تعليق ابن أبي هريرة» : أنه إذا أُكره على الحدث بأن عُصر بطنه حتى خرج منه بغير اختياره: لم تبطل صلاته " ، وإن خرج باختياره: بطلت ، وهـذا كأنه تفريع على القول بأن سبق الحدث لا يبطل الصلاة.

قال: (ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم ك (رَئيَحِينَ خُذِ ٱلْكِتَابَ) إن قصد/ معه قراءة لم تبطل)

[ت ۹۳/

⁽¹⁾ ILAAO3,3/11.

⁽٢) قوله: (فتتعين المفارقة) ليست في: ع.

⁽٣) المجموع ، ٤/ ١٢ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٥٧ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٤٧ .

⁽٤) فيتوضأ ، ويبنى ولا يستأنف .

لأنه قرآن ، فهو كما لو قصد القرآن وحده ، وقيل : يبطل إذا قصد مع القرآن غيره ، وليس بشيء ١٠٠٠.

قال: (وإلا بطلت)

أي:إذا قصد التفهيم وحده، وهذا لا خلاف فيه ؛ لأنه كلام "، ولهذا قال المصنف : بنظم القرآن ، ولم يقل : بالقرآن ، وفي ذلك احتراز من شيء آخر ، وهو ما إذا أتى بكلمات مفرداتها في القرآن دون نظمها، فليس لها حكم القرآن بحال ، كقوله: ﴿ يَكَإِبْرُهِيمُ ﴾ ﴿ كُن ﴾ فتبطل ".

فلو أتى بها مفرقة وقصد القرآن: لم تبطل (١٠).

وقد سكت المصنف عما إذا لم يقصد شيئاً، وحكمه: أن الصلاة تبطل به، كما يحل للجنب ذكره؛ لأن مثل ذلك لا يصير قرآنًا إلا بالقصد ".

وإطلاق البطلان بذلك محمول على ما إذا أتى به وحده.

أما إذا كان قد انتهى في قراءته / إليه: قال النووي: «ينبغي أن لا تبطل» ، اع ١٨/ب]

(١) وكذا قال العمراني في البيان ، ٢/ ٣١٢ والنووي في المجموع ، ٤/ ١٤ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٦٠ ؟ الشرح الكبير ، ٢/ ٥٠ .

⁽٢) المجموع ، ٤/٤١.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٠ ؛ المجموع ، ٤/ ١٥ .

⁽٤) المجموع ، ٤/ ١٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/٣٢٢ .

⁽٥) المصنف سكت عنها هنا لكنه نص في المجموع ، ٤/ ١٤ على أنه إذا لم يقصد شيئًا فتبطل ؛ لأنه يشبه كلام الآدمي ولذا فإنه لا يحرم على الجنب التكلم به . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٢٢٣ .

⁽٦) المجموع ، ٤/ ١٥.

والأمركا قال ، والاسترسال في القراءة قائم مقام القصد ، وهذه الصورة لم تدخل في كلام الكتاب ؛ لأنه إنها تكلم فيها إذا قصد التفهيم .

وكذلك إذا قصد القرآن وحده ، لم يذكرها ؛ لوضوح "عدم البطلان بها .

ومن المعلوم أن صورة المسألة فيها هو محتمل ، أما ما لا يحتمل غير القرآن : فلا تبطل به قطعاً على كل تقدير .

قال: (ولا تبطل بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب، كقوله لعاطس: يرحمك الله) أما بطلانها بذلك ؛ فلحديث معاوية بن الحكم، وقد تقدم "، وبالقياس على رد السلام. وروى يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي أنه قال: «لا تبطل الصلاة ؛ لأنه دعاء بالرحمة ، فهو كالدعاء لأبويه ""، وصححه الروياني "، والمشهور المنصوص: خلافه ".

وأما عدم بطلانها بها سواه من الذكر والدعاء ؛ فلقوله ﷺ: « ثم يتخير من الدعاء ما شاء » صحيح "، ولأن النبي / ﷺ دعا في مواضع من الصلاة بأدعية مختلفة، [م٨٣/ب]

⁽١) في ت: لو صرح.

⁽٢) تقدم الحديث ص٥٤٥ ، وانظر: المجموع ، ٤/ ١٥ .

⁽٣) المهذب ، ١/ ٢٩٢ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٥٠ .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ٢٠٩ وقال : «إنه الصحيح عندي إذا كان قصده الدعاء لا الخطاب» وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٥٠.

⁽٥) المجموع ، ٤/ ١٦.

⁽٦) تقدم تخريجه ص ٤٦٨.

فدل على أنه لا حجر فيه ، وقد تقدم في أول صفة الصلاة ما يجوز بالعجمية ، وما لا يجوز ".

قال: (ولو سكت طويلاً بلا غرضٍ لم تبطل في الأصح)

لأن السكوت لا يخرم هيئة الصلاة.

والثاني: تبطل ؛ لأنه كالإضراب عن وظائفها ".

ولو سكت لغرض بأن نسي شيئًا ، فوقف ؛ ليتذكر: فلا تبطل ، لا محالة . قالمه البغوي ، وخص الوجهين: با إذا لم يكن لغرض ". هكذا قالمه الرافعي في «الشرح» "، وتبعه هنا .

قال النووي في «الروضة»: إن ذلك هو المذهب وزاد في «شرح المهذب»: أن ذلك قطع به الجمهور وفي ما خراسانيين حكوا في بطلانها وجهين، قال: «وهو ضعيف» ...

⁽۱) تقدم ص ۳۳۹.

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/٦٢٢.

⁽٣) التهذيب، ٢/ ١٦٣ قال : «إن سكت في الصلاة طويلاً نظر : إن كان لغرض بأن نسي شيئًا ليتذكر لا تبطل صلاته ، وإن كان لغير غرض ففيه وجهان » .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٥١ .

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٢ .

⁽٦) فيع: الأصحاب.

⁽V) المجموع ، ٤/ ٣٥.

وهذا الكلام يقتضي تصريحهم بالخلاف مع العذر "، فإن كان الأمر كذلك: كان ينبه في «الروضة» عليه "، ولا يجعله مندرجاً في كلام الرافعي، فإن كلام الرافعي لا يقتضيه ".

ولو سكت يسيرًا: لم يضر بحال "، وقد أطلق المصنف الكلام ، ومراده: إذا كان في الركوع أو السجود أو القيام أو التشهد "، وكان عمدًا ، فلو كان في الاعتدال أو الجلوس بين السجدتين فهو تطويل للركن القصير، وسيأتي " أنه مبطل، ولو كان بالذكر .

ولو سكت طويلاً ناسيًا ، وقلنا : عمده مبطل / ، فطريقان : أصحها : لا [ت٩٤٠] تبطل ، والثاني : على الوجهين ٠٠٠٠.

قال: (ويستحب لمن نابه شيء ، كتنبيه إمامه)

⁽١) في م: مع القدرة .

⁽٢) لأن روضة الطالبين اختصار للشرح الكبير.

⁽٣) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ١٥: «السكوت اليسير في الصلاة لا يضر بحال ، وفي السكوت الطويل إذا تعمده وجهان : ...أصحهما : لا تبطل ...وخص في التهذيب الوجهين بما إذا سكت لغير غرض ، فأما لو سكت سكوتاً طويلاً لغرض بأن نسي شيئاً فوقف لتذكر فلا تبطل صلاته ولا محالة ، ولو سكت سكوتاً طويلاً ناسيًا وقلنا إن عمده مبطل فطريقان ...» .

⁽٤) انظر: المجموع ، ٤/ ٣٥.

⁽٥) وقد نص المصنف على هذا في المجموع ، ٤/ ٣٥.

⁽٦) ص ٢٠٤.

⁽V) الشرح الكبير ، ٢/ ٥١ ؛ المجموع ، ٤/ ٣٥.

إذا سها واحتاج إلى تنبيهه

(وإذنه لداخل)

يستأذن عليه

(وإنذاره أعمى)

يخشى وقوعه في بئر ، أو نارٍ ، ونحوها، أو أراد إعلام غيره بأمرٍ له ٠٠٠٠.

(أن يُسَبِّح الرجلُ ، وتُصفقُ المرأة)

لقوله على: « من نابه شيء في صلاته فليسبح ، فإنه إذا سبح التفت إليه ، وإنا التصفيق للنساء » متفق عليه ".

ولا تبطل الصلاة بقصد الإعلام بذلك ؛ لأنه مأمور به "، فلو سبحت المرأة لم تبطل الصلاة ؛ لأنه ترك سنة ، ولو صفق الرجل فكذا على الأصح".

وإطلاق المصنف الاستحباب: لك أن تجعله راجعًا إلى الكيفية، فيكون على إطلاقه من الفرق بين الرجال والنساء، وإن جعلته عائدًا إلى التسبيح والتصفيق من حيث الجملة، فإنها يكونان سببين إذا كان التنبيه قربة، فإن كان مباحًا كانا مباحين.

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٤ ، المجموع ، ٤/ ١٣ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان، باب من دخل ليؤم الناس، رقم ٦٨٤ ولفظه : «من رابه شيء...» الحديث ؛ وروى مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم ، رقم ٢١٤ ولفظه : «من نابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه وإنها التصفيق للنساء » .

⁽٣) في حاشية ع: (كذا قاله صاحب المذهب) وبعدها كلام غير واضح.

⁽٤) البيان ، ٢/ ٣١٢ وانظر : المجموع ، ٤/ ٣١٠ .

قاله الشيخ أبو إسحاق" وغيره ".

وقياس ذلك: إذا كان التنبيه واجبًا ، كإنذار الأعمى من الوقوع في بئر "، أن يكونا واجبين ، إذا تعين طريقاً ، وحصل المقصود فيها .

قال: (بضرب اليمني على اليسري)

أي بطن كفها اليمني على ظهر كفها اليسرى ، أو ظهر كفها اليمني / على بطن [ع ١٨/١] كفها اليسرى ، أو عكسها ، أي شيء فعلت من الصور الأربع : كفي ".

وقيل: تضرب أكثر أصابعها اليمنى على ظهر أصابعها اليسرى ، وقيل: تضرب أصبعين على ظهر الكف.

والمعاني متقاربة ، والأول : أشهر ٥٠٠٠.

ولا تضرب بطن كف على بطن كف ؛ لأنه لعب ، فإن فعلته على وجه اللعب بطلت صلاتها ، وإن قل ؛ لأن قليل اللعب ينافي الصلاة ".

قال: (ولو فعل في صلاته غيرها)

⁽١) في ت : أبو حامد .

⁽٢) في المجموع ، ٤/٤ أورده النووي عن الشيخ أبي حامد وغيره . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٢٢٨ .

⁽٣) البيان ، ٢/ ٣١٠ ؛ النجم الوهاج ، ٢/٧٢٢ .

⁽٤) قوله (أو عكسها) يظهر أنه تكرار لأنه ذكر الصفة وعكسها وهي في الحقيقة صورتان . انظر : المجموع ، ١٣/٤ .

⁽٥) انظر هذه الأقوال في: بحر المذهب ، ٢/ ٢٠٨ ؛ المجموع ، ٤/ ١٣ وانظر: البيان ، ٢/ ٣١٢ .

⁽⁷⁾ بحر المذهب ، ٢/ ٢٠٩ ؛ المجموع ، ٤/ ١٤.

أي فعلاً غير أفعال الصلاة

(إن كان من جنسها)

كزيادة ركوع أو سجودٍ أو ركعةٍ ١٠٠

(بطلت)

لأنه تلاعب ، وإعراض عن نظامها

(إلا أن ينسى)

فلا تبطل "؛ لأن «النبي الله صلى الظهر خمسًا فسجد سجدتين بعدما سلم» رواه البخاري ".

وإن لم يكن من جنسها

(فتبطل بكثيره)

بالاتفاق '' ؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه

(لا قليله)

⁽١) البيان ، ٢/ ٣١٤ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٥٢ .

⁽٢) البيان ، ٢/ ٣١٤؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٥٢ .

⁽٣) البيان ، ٢/ ٣١٤ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٥١ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب إذا صلى خمسًا ، رقم ١٢٢٦ ؛ ولفظه : "أن رسول الله على الظهر خمسًا فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟ قال : صليت خمسًا ، فسجد سجد سجدتين بعدما سلم » ونحوه في مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٢ .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٢٥ قال : بلا خلاف وانظر : البيان ، ٢/ ٣١٥ .

بالاتفاق "؛ لأن « النبي ﷺ صَلَّى وهو حامل أُمامة "، فكان إذا سجد / [م٤٨١] وضعها ، وإذا قام حملها "" ، وأمر بدفع المار في الصلاة "، وأمر بقتل الأسودين في الصلاة "، وكل هذه الأحاديث

⁽١) البيان، ٢/ ١٥ ٣؛ المجموع، ٤/ ٢٥ قال :بلا خلاف، وانظر: المهذب، ٢/ ٢٩٣؛ الشرح الكبير، ٢/ ٥٦ .

⁽٢) هي: أُمامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى القريشية ، أمها زينب بنت رسول الله ، وكان النبي النبي الله عنها ، تزوجها علي بن أبي طالب ، بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها بوصية منها . انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٣٣١ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إذا حمل جارية صغيرة ، رقم ٥١٦ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ، رقم ٥٤٣ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب يرد المصلي من مر بين يديه ، رقم ٩٠٥ ، ولفظه : «سمعت النبي الله يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإنها هو شيطان » ، ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب منع المار بين يدى المصلى ، رقم ٥٠٥ .

⁽٥) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ، رقم ٣٩٠، ولفظه : «وأمر رسول الله ﷺ بقتل الأسودين في الصلاة الحية والعقرب » قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه النسائي في سننه ، كتاب السهو ، باب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، رقم ٢٠٢٠ ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب العمل في الصلاة ، رقم ٢٢١ ؛ ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب ما جاء في قتل الحية والعقرب ، رقم ٢٢٥ .

⁽٦) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعل ، رقم ، ٦٥ ، ولفظه : «بينها رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه ...» الحديث . ورواه أحمد مسنده ، رقم ١٠٧٦٩ .
قال النووى في المجموع ، ٤/ ٢٥ : «حديث خلع النعل صحيح» .

صحيحة ، الأولان: متفق عليهما ، والآخران: في السنن.

وكذلك صح: أنه أخذ بأذُن ابن عباس في الصلاة، فأداره من يساره إلى يمينه "، وركع أبو بكرة دون الصف، ثم خطا خطوة حتى دخل في الصف"، وصح أنه كان يُسَلَّم عليه وهو في الصلاة ، فيرد بالإشارة ".

فدلت هذه الأخبار على احتمال الفعل القليل ، والمعنى فيه : أنه يعسر على الإنسان السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ، بخلاف الكلام ، فإن الاحتراز عن قليله وكثيره هَيِّن ".

قال: (والكثرة بالعرف)

فلا يضر ما يعده الناس قليلاً: كالإشارة برد السلام، وخلع النعل، ولبس الثوب الخفيف، ونزعه.

وقيل: الكثير ما يسع زمانه ركعة.

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام ، رقم ٦٩٨ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم ٧٦٣ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إذا ركع دون الصف ، رقم ٧٨٣ ، ولفظه : عن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي الله وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي الله فقال : زادك الله حرصا ولا تعد » .

⁽٣) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإشارة في الصلاة رقم ٣٦٨ وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي في سننه ، كتاب السهو باب رد السلام بالإشارة في الصلاة ، رقم ١١٨٧ ؟ وابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب المصلي يسلم عليه ، رقم ١٠١٧ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٢ .

وقيل: ما يحتاج فيه إلى كلتا اليدين، كتكوير "العمامة، وعقد الإزار، والسراويل.

وقيل: ما يظن / الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، والقليل ما سوى التعام. ذلك ...

وضُعّف الرابع: بأن من رآه يحمل صبيًا ، أو يقتل حية ، أو عقربًا ، يخيل أنه ليس في صلاة ، وهو لا يضر قطعًا ".

وعلى الأوجه كلها: الخطوة الواحدة ، أو الضربة الواحدة من القليل إذا لم تكن فاحشة (1).

قال: (فالخطوتان أو الضربتان قليل)

هذا هو الأصح (°)؛ لخلعه ﷺ نعليه.

وقيل: كثير ؛ للتكرار ٠٠٠٠ .

(والثلاث كثير)

بالاتفاق ». وقال الرافعي : «إن الشافعي نص عليه» · · .

(١) في ع : كتدوير . قال في المصباح المنير ، ص ٢٠٧ : «كَوَّرت الشيء: إذا لففته على جهة الاستدارة» وهو جذا اللفظ في المجموع ، والشرح الكبير .

⁽٢) انظر هذه الأقوال في: الشرح الكبير ، ٢/ ٥٣ ؛ المجموع ، ٤/ ٢٥ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٢٥ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٥٣ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٣ ؛ المجموع ، ٤/ ٢٦ ، وقال النووي في روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٣ إن أفرطت كالوثبة الفاحشة أبطلت قطعًا ، ويأتي .

⁽٥) في ت: هو الصحيح.

⁽٦) في ع: كثير التكور.

⁽٧) المجموع ، ٤/ ٢٦ وانظر : البيان ، ٢/ ٣١٦ .

⁽٨) الشرح الكبير ، ٢/٥٥.

واتفقوا : على أنه يشترط في الإبطال بها التوالي ، فلو تفرقت لم يضر .

وحَدّه": أن يعد الثاني منقطعًا عن الأول". وعند البغوي: أن يكون بينها ركعة؛ لقصة أمامة "، وضُعِفَ ذلك ، والحديث لا دلالة فيه على البطلان بها دون الركعة ، وكلام المصنف يقتضي ـ: أن التوالي شرط في كونه كثيرًا ، ومقصوده" في كونه كثيرًا مبطلاً ، لا في مجرد التسمية .

(وتبطل بالوثبة فللفاحشة)

قطعاً ؛ لمنافاتها 🐃

(لا الحركات الخفيفة المتوالية، كتحريك أصابعه في سُبْحةٍ، أو حَكَّ في الأصح) لأنها لا ثُخلّ بهيئة الخشوع ، فهي مع الكثرة كالفعل القليل ، والثاني : تبطل ، كالخطوات ، وعن «الكافي» ما يقتضي أن صورة المسألة إذا كانت اليد في محل الحك فإن ذهب بها وَردّها، يعني : وكثر، بطلت، إلا أن يدفعه إلى ذلك جرب لا يقدر معه

(١) في ت : واحدة

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٢٦٠ فعلى الأصح لو خطا خطوتين ثم خطوتين وبينهما زمن وتكرر ذلك مرات كشيرة حتى بلغ مائة خطوة لم يضر بلا خلاف . وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٦٣ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٥٤ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٦٣ .

⁽٤) في م: ومقصودًا.

⁽٥) في ت: الوثبة الواحدة الفاحشة.

⁽٦) المجموع ، ٤/ ٢٦ . وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٥٤ .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٤ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٣١ .

على عدم الحك. قال: ورفع اليد من الصدر ووضعها في محل الحك حُدَّ به واحدة ١٠٠٠.

ومن أمثلة المسألة / : تحريك الأصابع بعقد أو حك ، أو عد الآيات ، الع ٢٨/ب] والمداومة على تحريك أجفانه .

قال: (وسهو الفعل كعمده في الأصح)

يعني : فيبطل كثيره ، وإن كان ساهيًا ، بخلاف الكلام ، حيث فرقنا في قليله بين العمد والسهو .

والفرق:أن الفعل أقوى من القول؛ ولذلك ينفذ إحبال المجنون دون إعتاقه "، وإنها احتمل الفعل القليل؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه ، وهذا الوجه ، قال الرافعي : «إنه الذي حكاه الجمهور » وقال المصنف في «شرح المهذب»: إنه أشهر الطريقين ، وبه قطع الجمهور " ، فكان ينبغي على ذلك أن يقول: المذهب بدل الأصح ، ويقابل ذلك طريقان :

أحدهما: تخريجه على الوجهين في الكلام الكثير ناسيًا ، وقد تقدم أن الأصح: أنه مبطل (٠٠).

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٣١.

⁽٢) قال في المهذب ، ١/ ٢٩٤ : « ولهذا إذا وطئ المجنون زوجته فحملت نسب الحمل إليه لكون فعلاً ، ولا ينفذ إعتاقه لأنه قول ». وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٥٥ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٥ .

⁽٤) المجموع ، ٢٦/٤.

⁽٥) تقدم ص٥٥١.

والثانية: حكاها الإمام: أنَّ أول حد الكثرة لا يؤثر، كالكلام اليسير من الناسي، وما زاد وانتهى إلى السرف فعلى الوجهين، وأطلق المتولي حكاية الوجهين [م١٨٠٠] في الكلام (١٠ الكثير ناسيًا، وقال: إن الصحيح أنها لا تبطل (١٠٠٠).

وهذا الإيراد يقتضي أحد" أمرين ، إما أن يكون ذلك طريقة رابعة ، فإن المتولي لم يخالف في أن الصحيح في الكلام الكثير أنه مبطل، وإما أن يكون محمولاً على الكثير الذي لا سرف فيه، فيكون موافقًا لما حكاه الإمام ، وتصحيح المتولي لعدم البطلان هو المختار ، وإن كان مخالفًا للجمهور ؛ لقصة ذي اليدين ، فإن النبي المسال البطلان هو المختار ، وإن كان محالفًا للجمهور ؛ لقصة ذي اليدين ، فإن النبي المسرعان لم سرّعان لم سلّم من اثنتين قام إلى خشبة معروضة في المسجد ، واتكاً عليها" ، وخرج سَرَعان الناس من أبواب المسجد "ف وفي رواية في مسلم : «أنه دخل منزله ، فقام إليه ذو اليدين ، فذكر له صنيعه ، وخرج غضبان ، يجر رداءه ، حتى انتهى إلى الناس "ن" ، ولا شك أن هذه أفعال كثيرة ، وقد أتم صلاته ، وأتم الناس صلاتهم ، وفي الجواب

⁽١) في ت: الفعل.

⁽٢) انظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٥٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٢٧ (والمتولي حكاه في التتمة (فتراجع) .

⁽٣) قوله: (أحد) ليست في: م.

⁽٤) في م بعدها: كأنه غضبان.

⁽٥) تقدم تخريجه ص ٥٤٧ .

⁽٦) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٤ ولفظه : «ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول فقال : يا رسول الله، فذكر له صنيعه وخرج غضبان ...» الحديث .

عن هذا تكلف، والمعنى فيه: أنه لما احتمل القليل منه على وجه العمد؛ لعسر التحرز عنه احتمل الكثير على وجه السهو أيضًا؛ لأن جنسه مما يحتمل ".

قال: (وتبطل بقليل الأكل)

لشدة منافاته ، ولأنه يبطل الصوم الذي لا يبطل بالأفعال ، فالمصلاة أولى "، ولأنه لسهولة الاحتراز عنه ملحق بالكلام ، وقيل : هو كسائر الأفعال ، فلا تبطل الصلاة إلا بكثيره "، وهو بعيدٌ غريبٌ .

قال: (قلت: إلا أن يكون ناسيًا أو جاهلاً تحريمه والله أعلم)

يعني: فلا تبطل بقليل الأكل ناسيًا قطعًا ". وهل تبطل بكثيره ؟ فيه وجهان: أصحهما: البطلان كالكلام الكثير، وليس كسائر الأفعال التي يسن الاحتراز عنها ".

قال: (فلو كان بفمه سُكَّرةٌ ، فبلع ذَوْبها ، بطلت في الأصح)

لأن الإمساك شرط كالإمساك عن الكلام، فعلى هذا: تبطل بكل ما يبطل به الصوم.

والثاني: لا ، لأنه لم يوجد منه مضغ وازدراد الله ، وهذا ذهاب إلى أن الإبطال

⁽١) انظر: الشرح الكبير، ٢/٥٥.

⁽٢) المهذب ، ١/ ٢٩٢ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٣٢ .

⁽٣) انظر: البيان ، ٢/ ٣١٤؛ المجموع ، ٤/ ٣٢.

⁽³⁾ Haraga, 3/77.

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٢٣ وقال : وتعرف القلة والكثرة بالعرف .

⁽٦) زَرِد الرجل اللقمة يزردها زردًا : ابتلعها ، وازْدَرَدَها مثله . انظر : المصباح المنير ، ص٩٦ ؛ القاموس المحيط ، ص٣٦٤ (زرد) .

بالأكل لما فيه من العمل ١٠٠٠.

قال : (ويسن للمصلي إلى جدار ، أو سارية ، أو عصى مغروزة)

أي: قدر مؤخرة الرّحل"؛ لقوله ﷺ: "ويقي من ذلك قدر مؤخرة الرحل" رواه مسلم" وهي قدر ثلثي ذراع ، وقيل: قدر ذراع "، ومذهبنا: أن لا فرق بين أن تكون غليظة أو رقيقة "؛ لقوله ﷺ: "استتروا في صلاتكم ، ولو بسهم "" وقوله:

«يجزئ من السترة / مثل مؤخرة الرحل ، ولو بدقة شعرة» ™ رواهما الحاكم وقال: [ع ١٠/٨٣] الأول على شرط مسلم ، والثاني على شرطهما .

قال : (أو بَسَط مُصَلَّى أو خَطَّ قُبَالَتَه دَفْعُ المَارِّ)

أما الصلاة إلى السترة فسنة بالإجماع "، إذا كان في موضع لا يأمن المرور فيه ، وسنة عندنا مطلقًا ".

⁽١) الشرح الكبير، ٢/ ٥٩؛ النجم الوهاج، ٢/ ٢٣٢. وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٣٩؛ المجموع ، ٤/ ٢٣٠.

⁽٢) المهذب ١/ ٢٣٤؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٥٦؛ المجموع ، ٣/ ٢٢٨.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب قدر ما يستر المصلي ، رقم ١١٥.

⁽³⁾ 1 المجموع ، 2 / 2 / 3 النجم الوهاج ، 2 / 3 / 4

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢٢٩.

⁽٦) رواه الحاكم في مستدركه ، باب التأمين ، ١/ ٣٨٢ ، رقم ٩٢٦ . وانظر : المجموع ، ٣/ ٢٢٩ .

⁽٧) رواه الحاكم في مستدركه ، باب التأمين ، ١/ ٣٨٢ ، رقم ٩٢٤ . وقال ابن حجر في فتح الباري ، ٣/ ٤٤٠ : أخرجه الحاكم وزعم أنه صحيح على شرطهما وليس كذلك ، فإن هذا تفرد برفعه محمد بن القاسم الأسدي وهو ضعيف جدًا » .

⁽٨) المجموع ، ٣/ ٢٢٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٣٣.

⁽٩) المجموع ، ٣/ ٢٢٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٣٣٣ .

وحكمتها: كف البصر عما ورائها ، ومنع من يجتاز بقربه "، ولا يزيد ما بين المصلي وبينها على ثلاثة أذرع ".

وأما وضع الخط عند عدم" الشاخص: فسنة على المذهب"، وإن كان الحديث الذي ورد فيه ضعيفًا"، إلا أن ذلك من فضائل الأعمال، وفيه تحصيل حريم المصلي"، واختلف في صورة الخط، فقيل: مقوس كالهلال، وقيل: بالطول إلى القبلة، وقيل: يمينًا وشهالاً ".

وأما استحباب دفع المار: فلقوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه، فليدفعه، فإن أبى، فليقاتله، فإنها هو

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٨ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٦٥ .

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ١٦٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٢٨ وقال في التهذيب : وكذلك بين الصفين في صلاة الجماعة .

⁽٣) قوله: (عدم) ليست في: م.

⁽³⁾ Hجموع ، ٣/ ٢٢٨.

⁽٥) يشير إلى حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : "إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا فإن لم يجد فلينصب عصًا ، فإن لم يكن معه عصاً فليَخْطط خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه » رواه أبو داود في سننه بهذا اللفظ (رقم ٦٨٩) ورواه ابن ماجه في سننه (برقم ٩٤٣).

ونقل النووي في المجموع ، ٣/ ٢٢٧ تضعيفه عن البغوي وعن سفيان بن عيينة وذكر أن السافعي والبيهة أشارا إلى تضعيفه ، وقال (٣/ ٢٢٨) : «والمختار استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث ففيه تحصيل حريم للمصلي ، وقد قدمنا اتفاق العلاء ، على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام وهذا من نحو فضائل الأعمال » .

⁽T) المجموع ، ٣/ ٢٢٨.

⁽V) المجموع ، ٣/ ٢٢٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/٣٤ .

شيطان» حديث متفق عليه(١).

وظاهر الحديث يقتضي: وجوب الدفع ، لكن قال بعض العلماء" / : إنه لا [م٥٨/أ] يعلم أحدًا من / العلماء أوجبه .

ومحل الدفع: إذا أراد المرور بينه وبين سترته ؛ فيدفعه بأسهل الوجوه ، فإن أبي فبأشد ، فإن أدى إلى قتله كان هدرًا ، ولا يجب به شيء ، كالصائل". ولا يجوز له المشى إليه ؛ لأن مفسدة المشى أشد من المرور .

قال: (والصحيح: تحريم المرور حينئذ)

لقوله ﷺ: « لو يعلم الماربين يدي المصلي ماذا عليه " ؛ لكان أن يثبت أربعين خيرًا له من أن يمربين يديه » متفق عليه ".

وفي رواية في «الأربعين» لعبد القادر الرهاوي ": « ماذا عليه من الإثم » ".

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة ، باب يرد المصلي من مر بين يديه ، رقم ٩٠٥؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب منع المار بين يدي المصلي ، رقم ٥٠٥ ، واللفظ للبخاري .

(٢) في م ، ت : قال المصنف . وهو بهذا اللفظ في النجم الوهاج ، ٢/ ٢٣٦ .

(٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٥٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٣٠ .

(٤) في ع ، ت : عليه من الإثم . والمثبت من : م ، وهو الصواب .

- (٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إثم المار بين يدي المصلي ، رقم ١٠ ، ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب منع المار بين يدي المصلي ، رقم ٥٠٧ ، وليس فيهما : «من الإثم» .
- (٦) هو : أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي ، كان حافظًا ثبتًا كثير السماع وكثير التصانيف ، له الأربعون المتباينة الإسناد والبلاد ، توفي بحران سنة ٦١٢هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٢٢/ ٧١؛ شذرات الذهب ، ٥/ ٥٠ .

(٧) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٣٠ : «وفي رواية رويناها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي : «لو يعلم الماربين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم» . فهذه الرواية فيها زيادة : «من الإثم»

والثاني: أنه مكروه ١٠٠٠ ولا وجه له.

قال: (قلت: يكره الالتفات إلا لحاجة)

لأنه الشيطان من صلاة العبد » رواه البخاري "، وهي كراهة تنزيه "، وقال المتولي : هو حرام في الصلاة " وحدة : أن لا يلوي عنقه خلف ظهره، فلو فعل بطلت صلاته ".

وليست هذه الزيادة في الصحيحين ، وقد أثبتها بعضهم عند البخاري كها بين ذلك ابن حجر في فتح الباري ، ١/ ٢٦٩ قال : « زاد الكشميهني : «من الإثم» وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره ، والحديث في الموطأ بدونها ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في شيء فيه ، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها ، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقًا ، لكن في مصنف ابن أبي شيبة : «يعني من الإثم» فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية ، فظنها الكشميهني أصلاً ؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ ، بل كان راوية ، وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق ، فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين ، وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر ، فقال : لفظ الإثم ليس في الحديث صريحًا ، ولما ذكره النووي في «شرح المهذب» دونها قال : وفي رواية رويناها في «الأربعين» لعبد القادر الهروي : «ماذا عليه من الإثم» .

- (١) الوسيط، ١/ ٢٥٥؛ الشرح الكبير، ٢/ ٥٦؛ المجموع، ٣/ ٢٣٠ وقال: الصحيح بل الصواب أنه حرام.
 - (٢) الالتفات في الصلاة كما هو نص الحديث.
 - (٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الالتفات في الصلاة ، رقم ٧٥١ .
 - (3) ILAAC3, 3/ NY.
 - (٥) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٣٧ ، ونقله عن كتاب التتمة .
- (7) في النجم الوهاج ، ٢٨٢٣٧ جعل معناه: أن يلتفت يمينًا وشهالاً ولا يحول صدره ، فيكون الالتفات بالوجه ؛ لأنه إن حول صدره عن القبلة بطلت صلاته .

ولا يكره للحاجة ١٠٠٠؛ لأن في الترمذي: «أن النبي الككان يلحظ في الصلاة» ٠٠٠٠.

قال: (ويكره رفع بصره إلى السماء)

لقوله الله المنتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة ، أو لا ترجع إليهم » متفق عليه ، واللفظ لمسلم ».

قال: (ويكره كف شعره أو ثوبه)

ففي الصحيحين النهى عنه "، وحكمته: حتى يسجد الشعر معه "، .

ويكره

(وضع يده على فمه بلا حاجة)

كها يكره وضع يده على خاصرته".

(١) المجموع ، ٢٨/٤.

⁽٢) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الجمعة ، باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة ، رقم ٥٨٧ وقال : حديث غريب ، ولفظه : «أن رسول الله الله كان يلحظ في الصلاة يمينًا وشهالاً ولا يلوى عنقه خلف ظهره » . واللحظ هو النظر بشق العين الذي يلي الصُّدغ . انظر : النهاية ، ٤/ ٢٣٧ ؛ تحفة الأحوذي ، ٣/ ١٥٩ . وصححه الألباني في صحيح وضعيف الجامع ، ١/ ٤٥٠ . وانظر : نصب الراية ، ٣/ ١٢٢ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب يرفع البصر إلى السهاء في الصلاة ، رقم ٧٥٠ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب النهى عن رفع البصر إلى السهاء ، رقم ٤٢٨ .

⁽٤) روى البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب لا يكف ثوبه في الصلاة ، رقم ٨١٦ ، ولفظه : «أُمرت أن اسجد على سبعة لا أكف شعرًا ولا ثوبًا » وروى مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود والنهى عن كف الشعر والثوب ، رقم ٤٩٠ ، ولفظه : «نهى أن يكف شعره وثيابه » .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٣١.

⁽٦) المجموع ، ٤/ ٣٠ وانظر : بحر المذهب ، ٢/٢١٢ ، ٢١٦ .

وأما عند الحاجة ، كما إذا تثاوب : فيستحب وضع يده على فيه " ، سواء أكان في الصلاة ، أم في غيره " ؛ لقوله الله التثاؤب من الشيطان ، فإذا تثاءب أحدكم ، فليكظم ما استطاع » رواه مسلم ".

وقول المصنف: (فمه) هي لغة قليلة ، والأفصح أن يقول: على فيه ٠٠٠٠.

قال : (والقيام على رِجُل)

وتصح صلاته ، فإن كان معذورًا : لم يكره ٥٠٠٠.

قال: (والصلاة حاقنا)

بالبول ، وهو الذي يدافع البول ١٠٠٠.

(أو حاقبًا)

وهو الذي يدافع الغائط™.

(١) في ع ، ت : فمه ، والمثبت من : م .

(٢) المجموع ، ٤/ ٣٢ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢١٦ .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق ، باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب ، رقم ٢٩٩٤.

⁽٤) وهو ما قاله المصنف في المجموع ، ٤/ ٣٢ قال : "يستحب وضع يده على فيه" . وانظر : المصباح المنير ، ص١٨٥ .

⁽٥) تحفة المحتاج ، ٢/ ١٦٣ ، ووجه الكراهة أنه تكلف ينافي الخشوع لكونه يعتمد على رجل ويرفع الأخرى .

⁽٦) تحرير ألفاظ التنبيه ، ص٣٣٤ ؛ المصباح المنير ، ص٥٦ .

⁽٧) تحرير ألفاظ التنبيه ، ص٣٣٤.

(أو بحضرة طَعَامِ يَتُوق إليه)

لقوله الأخبثان » رواه مسلم ". فلو خاف من إزالة هذا العارض فوت الوقت، فالصحيح: أنه يصلي مع العارض؛ لحرمة الوقت".

وقيل: الأولى أن يزيل العارض، فيتوضأ، ويأكل، وإن خرج الوقت، ثم [ع٨٣٠].

⁽١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ، رقم ٥٦٠ .

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٢٩.

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٣٩ حكاه عن المتولي مستندًا في ذلك على ظاهر الحديث .

⁽٤) هو: أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي ، من أئمة الشافعية الخراسانيين ، أصحاب الوجوه ، إمام بارع محقق ، قال عنه الحاكم: «أحد أئمة المسلمين ومن أحفظ الناس لمذهب الشافعي» . توفي بمرو سنة ٢٧٧ه. .

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٣٤ .

⁽٥) نقله عنه في المجموع ، ٢٩/٤.

⁽٦) قال النووي في المجموع ، ٤/ ٣٩ عن قول أبي زيد والقاضي حسين : إنه شاذ ضعيف .

أن تصلوا صلاة المغرب، ولا تَعْجلوا عن عَشَائكم » ن فأما التقييد بالمغرب ففيه فائدتان:

إحداهما: أن وقتها ضيق ، فإذا أمر بذلك فيها ففي غيرها أولى .

الفائدة الثانية: أنه ربها يكون صائمًا ، وهو الذي تتوق نفسه غالبًا "/ ، فيؤخذ [ت ٩٦٠] من التقييد بذلك: أن من لا تتوق نفسه إلى الطعام ، لا يشمله النهى ، وعليه ينطبق تقييد المصنف بقوله: «تتوق إليه».

وأما قوله: «ولا تعجلوا عن عشائكم »: فيستفاد منه: أنه لا يقتصر على ما يكسر سورة (") الجوع، بل يأكل كفايته.

قال : (وأن يَبْصُق قِبَلَ وَجْهه أو عن يمينه)

لما روى أبو سعيد الخدري: «أن النبي ﷺ نهى أن يبصق / الرجل عن يمينه أو [م٥٨/ب: أمامه ، ولكن ليبصق عن يساره ، أو تحت قدمه اليسرى » لفظ مسلم والبخاري بمعناه ". ورويا أيضًا: عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم ٦٧١ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ، رقم ٥٥٨ واللفظ له .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٠ .

⁽٣) في م: شهوة.

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ليبزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، رقم ٢١٤ ؟ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الساجد ومواضع الصلاة باب النهى عن البصاق في المسجد ، رقم ٥٤٨ ، واللفظ لمسلم إلا أن لفظه : (يبزق) بالزاي ، وكذا لفظ البخاري .

أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يبزقن بين يديه ، ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه » هذا لفظ مسلم ، وبعض روايات البخاري ، وللبخاري رواية أخرى في هذا الحديث : عن «يساره أو تحت قدمه» ، وفي مسلم من حديث أبي هريرة : عن النبي في : «عن يساره تحت قدمه ، فإن لم يجد فليقل : هكذا ، فتفل في ثوبه ، ثم مسح بعضه على بعض » ، وفي رواية : قال أبو هريرة : «وكأني أنظر إلى رسول الله في يرد ثوبه بعضه على بعض » . وفي البخاري من حديث أنس : «عن يساره تحت قدمه ثم رد بعضه على بعض ، فقال : يساره تحت قدمه ثم أخذ طرف ردائه فبصق فيه ، ثم رد بعضه على بعض ، فقال : يساره تحت قدمه ثم أخذ طرف ردائه فبصق فيه ، ثم رد بعضه على بعض ، فقال :

(١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب النهى عن البصاق في المسجد ، رقم ٥٥١ .

⁽٢) منها ما رواه في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب حك البزاق باليد من المسجد ، رقم ٤٠٥ ، ومنها في كتاب الصلاة ، كتاب الصلاة ، باب ليبزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى، رقم ٤١٣ ، ومنها أيضًا في كتاب الصلاة ، باب إذا بدره البزاق، رقم ٤١٧ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إذا بدره البزاق ، رقم ٤١٧ وفيه : «ثم أخذ طرف ردائه فبزق فيه ورد بعضه على بعض قال أو يفعل هكذا » .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم ٥٥٠.

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك في في كتاب الصلاة ، باب حك البزاق في المسجد، رقم ٥٠٤، ولفظه: «إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه أو إن ربه بينه وبين القبلة فلا يبزقن أحدكم قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدميه ثم أخذ طرف ردائه فبصق فيه ثم رد بعضه على بعضه فقال أو يفعل هكذا ».

وفي البخاري من حديث أبي هريرة: « ولا عن يمينه ، فإن عن يمينه مَلَكًا ، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه ، فيدفنها » (").

وقد اتفقت هذه الأحاديث على النهي عن البصاق في جهة اليمين أو الأمام، واقتضى الحديث الأول التخيير بين اليسار وتحت القدم اليسرى، وهكذا قال أصحابنا: إنه يبصق عن يساره في ثوبه أو تحت قدمه ". وتشهد له روايات البخاري التى ذكرناها.

وأما روايات مسلم التي ذكرناها فإنها تقتضي: تعين أن يكون تحت قدمه عن يساره ، فإن لم يجد - أي لم يتيسر له - ففي ثوبه ، وتكون (أو) التي في البخاري على هذا محمولة على التنويع .

وقد ورد بعض هذه الأحاديث مقيداً بالصلاة ؛ كحديث أنس ، ورواية لأبي هريرة في البخاري .

وفي حديث ابن عمر في البخاري أيضًا: « فلا يتنخمن حيال وجهه في الصلاة» ".

وورد بعض الأحاديث مطلقًا: كحديث أبي سعيد الذي بدأنا به ، فيحتمل أن يقال: يحمل المطلق على المقيد حتى لا ينهى في غير الصلاة عن ذلك ، ويعضده:

⁽١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب دفن النخامة في المسجد ، رقم ٢١٦ .

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٣٣.

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله ، رقم ٦١١١ .

مفهوم الشرط المستفاد من قوله: «إذا كان أحدكم في الصلاة» فإنه يقتضي أن الحكم في غير الصلاة بخلافه.

ويحتمل أن يقال: إنها يحمل المطلق على المقيد في الأمر لا في النهي "، ويعضده التعليل بأن عن يمينه ملكًا.

والاحتمال الأول: أولى ، بل هو متعين لما ذكرناه / من المفهوم ؛ وتعليل النهي [ع ١٨/١] عن التنخم قِبَلَ وجهه بأنه إنها يناجى ربه " ، كما [جاء] ذلك في الحديث الصحيح، ففي غير الصلاة ، لا ينهى عن ذلك بلا إشكال .

وأما جهة اليمين: فيحتمل أن يقال باطراد النهي فيها ، خاصة في غير الصلاة؟ لشرفها ، ويحتمل أن يمنع ، ويكون الملك المذكور فيها في الصلاة مختصًا بها زيادة على ما في غيرها/ .

وأما كون هذا النهي للتنزيه أو للتحريم: فاعلم أن البصاق إن كان في المسجد حرم مطلقًا من أي جهة كان في الصلاة وغيرها، وأعني بذلك: وصول البصاق إليه، وقد صرح الأصحاب بتحريم البصاق في المسجد"، وإن كان في غير المسجد، أو كان في المسجد، ولكن بصق في غيره من خرقه ونحوها فهو المقصود هنا، وحكمه: أنه في جهة اليسار جائز، وفي جهة اليمين والأمام -في الصلاة-:

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٢.

⁽٢) تقدم الحديث مخرجًا ص ٥٧٨.

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٣٣.

مكروه (١٠)، وفي غير الصلاة على ما ذكرناه.

وقد صح في البخاري في هذه الأحاديث: أن النبي صلى الله / عليه وسلم [م ٢٨/أ] رأى في قبلة المسجد نخامة ، فحكها بيده ، فتغيظ ، ثم قال الحديث المتقدم من طريق ابن عمر " ، وفي رواية أنس: « فشق ذلك عليه حتى رؤي في وجهه » وقال الحديث المتقدم " . وغضبه على التحريم ، فإنه يحرم علينا أن نفعل ما يغيظه ، فيمكن أن يقال: إن غيظه ؛ لأن ذلك كان في المسجد، وهو حرام إلا أن ذكره الحكم المذكور عقب ذلك يدل على أن تغيظه لأجلها . فليتأمل ذلك .

قال : (ووضع يده على خاصرته)

لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يُصلِّي الرجل مُخْتصِرًا» " متفق عليه " . وفي رواية للبخاري : «نهى عن الخَصْر " في الصلاة » " .

واختلف العلماء في معناه: فالذي عليه المحققون من أهل اللغة والغريب

⁽١) المجموع ، ٤/ ٣٣.

⁽۲) تقدم ص٥٧٩ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، رقم ٥٠٥ وتقدم ص٥٧٨.

⁽٤) في ت : متخصرًا .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الخصر في المصلاة ، رقم ١٢٢٠ ؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهة الاختصار في الصلاة ، رقم ٥٤٥ ، واللفظ له.

⁽٦) في ت: التخصر.

⁽٧) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الجمعة ، باب الخصر في الصلاة ، رقم ١٢١٩ .

والمحدثين وبه قال أصحابنا في كتب المذهب : إن المختصر هو الذي يصلي ويده على خاصر ته ···.

وقيل: أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها.

وقيل: أن يختصر السورة ، فيقرأ من آخرها آية أو آيتين.

وقيل: أن يحذف من الصلاة ، فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وحدودها. والصحيح: الأول ٠٠٠٠.

قيل: نهى عنه ؛ لأنه فعل اليهود ، وقيل: فعل الشيطان ، وقيل: إن إبليس هبط من الجنة كذلك ، وقيل: لأنه فعل المتكبرين ".

وقال: (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه)

(١) المجموع ، ٤/ ٣٠ ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢١٢ .

(٢) المجموع ، ٤/ ٣٠ وانظر : بحر المذهب ، ٢/٢١٢ .

(٣) المجموع ، ٤/ ٣٠ وانظر : بحر المذهب ، ٢/٢١٢ .

(3) Haraes, 8/ PV8.

(٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، رقم ٨٢٨ ، ولفظه : «وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هَصَرَ ظهره » الحديث .

ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب ما يجمع صفة الصلاة ، رقم ٤٩٨ ، واللفظ له . وصوب رأسه معناه : خفضه . انظر : القاموس المحيط ، ص ١٣٦ .

«لا يَصُبُّ (رأسه ولا يُقْنِع) رواه البخاري ().

وفي حديث آخر: «كان إذا ركع سَوّى ظهره، حتى لو صُبَّ عليه الماء لاستقر»رواه ابن ماجه ".

وهذه الأحاديث [تدل على] أن خفض الرأس خلاف الأولى ، وأما كونه مكروهًا ، فيدل له : ما روي أنه الله «نهى أن يُدَبِّح الرجلُ في الصلاة» ومعناه : يطأطئ رأسه في الركوع ، حتى يكون أخفض من ظهره " ، وهو بالدال المهملة بعدها باء موحدة ، وحاء مهملة ، وقيل : بالذال المعجمة ، وهو تصحيف " ، وقيل :

⁽١) في ع وَ ت : ينصب . وهو بهذا اللفظ في رواية أخرى .

⁽٢) لم أجده عند البخاري في صحيحه ، وإنها هو عنده في جزء رفع اليدين ص٥ ، والحديث رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة باب افتتاح الصلاة ، رقم ٧٣٠ ؛ ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب إتمام الصلاة ، رقم ١٠٦١ . وصححه الألباني في إرواء الغليل ، ٢/ ١٣ .

وقوله (يقنع): أي لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره . النهاية في غريب الحديث ، ١١٣/٤ .

⁽٣) رواه ابن ماجه في سننه ،كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب الركوع في الصلاة ، رقم ٢٧٨ ، والحديث في إسناده طلحة بن زيد قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤٣٤ : «نسبه أحمد وعلي بن المديني إلى الوضع ، ورواه الطبراني من هذا الوجه إلا أنه قال : عن راشد عن أبي راشد ، ورواه أبو داود في مراسيله من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلي ، ووصله أحمد في مسنده عنه عن علي ، وذكره الدارقطني في العلل عنه عن البراء ورجح أبو حاتم المرسل ،ورواه الطبراني في الكبير من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو ومن حديث أبي بررة الأسلمي وإسناد كل منها حسن ، ومن حديث أنس وابن عباس وإسناد كل منها ضعيف » .

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ١/ ٢٢١ ، رقم ٢٥٣٣ ولفظه «لا تدبح كما يدبح الحمار».

⁽٥) النهاية في غريب الحديث ، ٢/ ٩٧ ؛ المصباح المنير ، ص٧٧ .

⁽٦) النهاية في غريب الحديث ، ٢/ ٩٧ ؛ المصباح المنير ، ص٧٢ .

دَبَّح تَدْبيحًا: إذا طأطأ رأسه، ودبَّح ظهره: إذا ثناه، فارتفع وسطه، كأنه سنام ٠٠٠.

فهذا الحديث التصريح بالنهى فيه دال على الكراهة ، كما قاله الأصحاب ، ونص عليه الشافعي في «الأم» ، إذ قال/: «فإن رفع رأسه عن ظهره، أو ظهره عن [ت ١٩٧٠] رأسه أو جافى ظهره حتى يكون كالمحدودب كرهت له ذلك ، ولا إعادة عليه » " . لكن في كلام المصنف نظر ، وهو: أنه إنها حكم بالكراهة على المبالغة في الخفض ، في قتضي أن الخفض بدون مبالغة غير مكروه ، وهو خلاف ما / دل عليه الحديث ، اع ١٨٠٠. وكلام الشافعي والأصحاب " .

قال: (والصلاة في الحبيّام، والطريق، والمَزْبلة، والكنيسة، وعطن الإبل، والمقبرة الطاهرة، والله أعلم)

⁽١) النهاية في غريب الحديث ، ٢/ ٩٧ .

⁽٢) الأم، ٢/ ٢٥٢.

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٢ .

⁽٤) قاله الترمذي بعد أن روى الحديث في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه ، رقم ٣٤٦ ؛ ورواه ابن ماجة في سننه ، كتاب المساجد والجماعات ، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، رقم ٧٤٦ . وضعف ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٣٨٧) حديث الترمذي ؛ لأن في سنده زيد بن جبير وهو ضعيف جدًا ، وضعف سند ابن ماجه ؛ لأن في سنده ضعيفًا أيضًا .

⁽٥) في م : ابن عمر .

(۱) الحديث رواه الترمذي في سننه بعد حديث ابن عمر وقال: «روى الليث بن سعد هذا الحديث ، يعني حديث ابن عمر عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي همشله ، وحديث داود عن نافع ابن عمر عن النبي الله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد ، وعبد الله بس عمر العمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه منهم يحيى بن سعيد القطان » .

ورواه ابن ماجه أيضًا في سننه (برقم ٧٤٧) بعد حديث ابن عمر رضي الله عنها وليس في سنده عبد الله بن الله العمري قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٣٨٧: «وفي سنده ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري ضعيف أيضًا ، ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر (يعني العمري) بين الليث ونافع فصار ظاهره الصحة ، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هما جميعاً واهيان » وانظر: نصب الراية ، ٢/ ٣٧٧.

(٢) رواه الترمذي في سننه ،كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، رقم ٣١٧ ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة ، رقم ٤٩٢ .

(٣) قال الترمذي في سننه بعد ذكر الحديث: «حديث أبي سعيد قد روى عن عبد العزيز بن محمد روايتين منهم من ذكره عن أبي سعيد ومنهم من لم يذكره وهذا حديث فيه اضطراب، روى سفيان الثوري عن عمر بن يحيى عن أبيه عن النبي الشمرسل ...وكأن رواية الثوري أثبت وأصح مرسلاً».

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ، ، ٥ «حديث أبي سعيد الخدري اختُلف في وصله وإرساله وقال الشافعي : وجدته عندي عن ابن عيينة موصولاً ومرسلاً ، ورجح البيهقي المرسل أيضًا ، وقال النووي في الخلاصة : هو ضعيف » . ثم قال : «قلت : وله شواهد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : نهى عن الصلاة في المقبرة » أخرجه ابن حبان ، ومنها حديث علي : «إن حبيبي نهاني أن أصلي في المقبرة » أخرجه أبو داود .

واعلم أن كل موطن تظافر الحديثان عليه قوى الحكم بإثبات الكراهة فيه وإن كان الأول ضعيفًا ، والثاني مرسلاً ؛ لاعتضاد أحدهما بالآخر، وكل ما انفرد به أحدهما يحتاج إلى تحقيق معنى عاضد لذلك ، كما سنحققه ، ولنتكلم عن كل موطن موطن ...

أما الحيّام:

فقد قوي ثبوت النهي فيه بانضهام أحد الحديثين إلى الآخر ، واختلف في سبب النهي فيه ، فقيل : لأنه مأوى الشيطان . النهي فيه ، فقيل : لأجل النجاسات والقاذورات ، وقيل : لأنه مأوى الشيطان . فعلى الأول : لا يكره في المسلخ ، وعلى الثاني : يكره ، وهو الأصح ".

وأما الطريق:

ففيه معنيان:

أحدهما: مرور الناس، وعلى هذا قالوا: لا فرق بين الليل والنهار؛ لأنه لا يأمن من المرور في الليل.

والثاني: أنه لأجل النجاسة.

والمشهور: أن كلاً من المعنيين علة مستقلة حتى إذا انتفى أحدهما لا ينتفي الحكم ٣٠.

ومنهم من يحكي خلافًا في أن المعنى هذا أو ذاك ، فعلى هذا: إذا علل

⁽١) قوله: (معنى عاضد...موطن) ليست في: م.

⁽٢) المجموع ، ٣/ ١٦٦ وانظر: الأم ، ٢/ ٢٠٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢١٧ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٠٥ .

⁽٣) انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢١٧؟ الشرح الكبير ، ٢/ ١٨؟ المجموع ، ٣/ ١٦٨.

بالنجاسة، يتعدى النهي إلى مجاور الطريق من البراري التي فيها النجاسات ولا مرور فيها.

وعلى هذا أيضًا : إذا كانت النجاسة غالبة- وقلنا : تُمنع الصلاة فيها - يكون النهي للتحريم.

وإن قلنا: تصح الصلاة فيها إذا بسط عليها شيئًا ، كان النهى للتنزيه ".

واعلم أن ما ذكرناه من المعنى لابد من تحقيقه حتى يعتضد به الاستدلال بالحديث ، لما بينًا من ضعفه ، فيكون المعنى المذكور عاضدًا له .

وأما المزبلة:

فللنجاسة ، ولا شك أنه لا تصح الصلاة فيها ما لم يبسط عليها شيئاً ، فإذا بسط ثوبًا طاهرًا، وصلى ، فالمشهور : يبقى نهي تنزيه ؛ لأجل الصلاة على النجاسة، وإن كان بينهم حائل "، وقال القاضى حسين : لا يكره.

وأما الكنيسة:

فكراهية الصلاة فيها ، وفي / البِيْعة " ، لم أقف فيه على حديث ، ولكنه منقول [ت٧٩٠ب عن عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم " .

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ١٨ ؛ المجموع ، ٣/ ١٦٩ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ١٧ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٧٧ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢١٧ .

⁽٣) البِيْعَة : متعبد النصارى . انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ص ٣٢٠؛ القاموس المحيط ، ص ٩١١ (باعه) . وفي النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٤ : « البيعة بكسر الباء لليهود» .

⁽٤) حكاه ابن المنذر عنها ، انظر : المجموع ، ٣/ ١٦٥ .

وقد اتفق الأصحاب على كراهة الصلاة في مأوى الشيطان ، مثل : مواضع الخمر ، والحانة ، ومواضع المكوس، ونحوها من المعاصي الفاحشة ، والكنائس، والبيع أحق الأشياء بذلك ، وأخذوا ذلك من قوله الله الخرجوا من هذا الوادي، فإن فيه شيطانًا "، فلم يصل فيه ، ورخص جماعة من أهل العلم في الصلاة في الكنيسة ، والبيعة ، واختاره ابن المنذر ".

وأما عطن الإبل:

فالكراهية فيه لما روى عبد الله بن مُغَفَّل أن رسول الله على قال: «صَلُّوا / في اع ١٥/١٥ مرابض الغنم، ولا تُصَلوا في أعطان الإبل؛ فإنها خلقت من الشيطان» رواه ابن ماجة والبيهقي بإسناد حسن . وفي النسائي عنه ": «أن النبي عني نهى عن الصلاة في أعطان الإبل» ". وفي الترمذي من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله على :

(١) المجموع ، ٣/ ١٦٨.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ١٦٥ ، وفي الأوسط ١/ ٢٣٠ . وعلل ذلك في النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٤ بأنه لم يثبت فيه نهي مخصوص .

⁽٤) رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب المساجد والجهاعات ، باب الصلاة في أعطان الإبل ، رقم ٧٦٩ ؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب ذكر المعنى في كراهية الصلاة ، رقم ٤١٥١ ، ٢/ ٤٤٩ . قال النووي في المجموع ، ٣/ ١٦٧ : «حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن » .

⁽٥) أي : عن عبد الله بن مغفل .

⁽٦) رواه النسائي في سننه ، كتاب المساجد ، باب ذكر نهى النبي ﷺ ، رقم ٧٣٥ .

"صلوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل " قال الترمذي: حسن صحيح". وفي مسلم أن رجلاً سأل النبي على قال: أصلي في مرابض الغنم قال: نعم، قال أصلي في مبارك الإبل، قال: لا "".

وقد فسر الشافعي في «الأم» وغيره العطن: بالموضع الذي يقرب من موضع شرب الإبل، تنحى إليه الإبل الشاربة؛ ليشرب غيرها ذودًا ذودًا، فإذا شربت كلها، واجتمعت/ فيه، سيقت إلى المرعى ٣٠٠.

وقال الأزهري وغيره من أهل اللغة: «هو الموضع الذي تنحى إليه الإبل إذا شربت الشربة الأولى ، فتبرك فيه ، ثم يملأ لها الحوض ثانيًا ، فتعود من عَطَنِها إلى الحوض؛ لتَعِلَّ ، أي: تشرب الشربة الثانية، وهو العَلَلُ "، ولا تعطن الإبل على الماء إلا

قال لبيد: عافَتَا الماء فلم نُعْطِنْهُما إنها يُعْطِن من يرجو العَلَل.

⁽١) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم ، رقم ٣٤٨ ، وقال : حسن صحيح. وقال الألباني في إرواء الغليل ، ١/ ٢٢١ : « وهو كها قال ، وله شاهد آخر» .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب الوضوء من لحم الإبل ، رقم ٣٦٠ .

⁽٣) الأم ، ٢/ ٢٠٨ قال : «العطن قرب البئر التي تسقى منها الإبل ، تكون البئر في موضع ، والحوض قريبًا منها ، فيصب فيه فيملأ ، فتسقى الإبل ثم تنحى عن البئر شيئاً حتى تجد الواردة موضعاً فذلك عطن ليس أن العطن مراح الإبل التي تبيت فيه نفسه » ، وانظر : البيان ، ٢/ ١١٢ ؛ المجموع ، ٣/ ١٦٧ . والذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وذاد الراعي إبله عن الماء يذودها وذيادًا : منعها . انظر : المصباح المنير ، ص ٨٠ (ذود) .

⁽٤) في م: العطل. والمثبت هو الصواب.

انظر: المقاييس ، ابن فارس ، ص ٧٦٠ (عطن) .

في حَمَارَة القيظ »، قال: «وموضعها الذي تَتَبّرك فيه على الماء يسمى عَطَنًا ومَعْطِنًا» ". وقال ابن البَزْرِي" في كلامه على «المهذب» ": «العَطَن: ما حول الحوض، وليس من مبارك الإبل».

وقال بعض أهل العلم باللغة: «لا تكون أعطان الإبل إلا على الماء ، فأما مباركها في البرية أو عند الحي فهو المأوى» " قال: « ومراد الفقهاء بالأعطان: كل موضع تكون فيه الإبل».

قلت: وقد دل أحد الحديثين على الأعطان، والحديث الآخر على المبارك، فتكون الكراهة فيها.

وقد قال النووي: «إن الكراهة في مأواها ليلاً أخف من كراهة العطن» في مأواها ليلاً أخف من كراهة العطن وأن العلق فيه: ما يخشى من نفارها وتشويشها على المصلي فيه: ما يخشى من نفارها وتشويشها على المصلي فيه المعلق في المعلق

⁽١) الزاهر ، ص١٧٨ وانظر : المجموع ، ٣/ ١٦٧ ؛ المصباح المنير ، ص١٥٨ .

⁽٣) هو : أبو القاسم عمر بن محمد بن أحمد بن عكرمة الجزري المعروف بابن البَزْرِي ، من فقهاء الشافعية وأعلامهم ، رحل إلى بغداد ، وأخذ عن الغزالي والشاشني والْكِيا وغيرهما ، وكان متقنًا للمذهب ، صنف كتاباً في حل إشكالات المهذب وتفسير غريبه . توفي سنة ٥٦٠هـ .

انظر: طبقات الشافعية ، ابن السبكي ، ٧/ ٢٥١ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٣٠٨ .

⁽٣) قال ابن خلكان في وفيات الأعيان ، ٣/ ١١٨ : «صنف كتاباً شرح فيه إشكالات كتاب المهذب للشيخ أبي إسحاق الشيرازي وغريب ألفاظه وأسماء رجاله سماه : «الأسامي والعلل من كتاب المهذب » وهو مختصر » انتهى .

⁽٤) المقاييس ، ابن فارس ، ص ٧٦٠ وانظر : المصباح المنير ، ص ١٥٨ ، (عطن) .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٦٨.

⁽٦) التهذيب ، ٢/ ٢٠٥ ؛ البيان ، ٢/ ١١٣ .

وقعت الإشارة بقوله: «إنها خلقت من الشياطين » فإن كل مارد شيطان ، ولو كانت العلة النجاسة ، لكانت هي ومرابض الغنم سواء · · · .

وقد نص الحديث على عدم الكراهية فيه ، ولم أجد أحدًا ذكر الكراهة في مرابض الغنم ، بل ورد حديث : « أكرموا المعزى/ ، فامسحوا عنها ، فإنها من [ت٩٨٠] دواب الجنة، وصلوا في مرابضها » (٢٠٠٠).

وذكره الثقفي "في «نصرة الصحاح»، وعلى ببركتها "وكون كل نبي من الأنبياء رعاها ".

ولكن في سنن ابن ماجه بسند صحيح من رواية أبي هريرة قال: قال رسول الله على: « إن لم تجدوا إلا مرابض الغنم وأعطان الإبل فَصَلّوا في مرابض الغنم ، ولا تصلوا في أعطان الإبل » (").

وهذا الحديث يصلح أن يكون مقيدًا للحديث المطلق.

⁽١) انظر: المجموع ، ٣/ ١٦٧.

⁽٢) مسند عبد بن حميد ، ١/ ٤ ٠٣ وقال في التيسير بشرح الجامع الصغير ، ١/ ٢٠٤ : «إسناده ضعيف » .

⁽٣) هو : أبو الفرج الثقفي ، ولم أجد له ترجمة .

⁽٤) في جميع النسخ: بتركها. وهو تصحيف.

⁽٥) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٥ .

⁽٦) رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب المساجد والجماعات ، باب الصلاة في أعطان الإبل ، رقم ٧٦٨ . ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٤٤٩ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، ١٠/ ٣٨٢ ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة ، ٣/٣ .

وتبين أن الأمر بالصلاة في مرابض الغنم إذا لم يجد غيرها حتى لو وجد غيرها كان أولى منها .

ولم يذكر المصنف: المجزرة ، وحديث النهي عن سبعة مواطن متضمن لها . وذكر في غير هذا الكتاب: مأوى الإبل "، وقد تقدم ذكره" .

وذكر غيره مأوى الشيطان، وقد تقدم ش.

وذكر الغزالي بطن الوادي وأنكروه عليه ، وقالوا: إنها كره الشافعي الصلاة في الوادي الذي نام فيه رسول الله عن الصلاة لا في كل واد (...)

(١) في ع : ما روي . والمثبت أصح . انظر : روضة الطالبين ، ١/ ٢٧٧ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٨ .

⁽٢) تقدم ص ٥٨٨ .

⁽٣) تقدم ص ٥٨٦ .

⁽٤) الوجيز ، ص٦١ .

وذكر المصنف : المقبرة ، ولم يتعرض الشارح للكلام عليها ، وانظر الكلام عليها في : النجم الوهاج ، ٢ / ٢٥٠ .

(باب:

سجود السه سنة

سجود السهو سنة)

[ع ۸۵/ب]

أما كونه مطلوبًا: فبالإجماع " وبالأحاديث / التي ستأتي ".

وأما كونه ليس بواجب ؛ فلأنه لا تبطل الصلاة بتركه " ؛ ولأنه جبران لما ليس بواجب ، بخلاف جبران الحج فإنه عن " واجب .

واستدل الأصحاب على عدم وجوبه: بحديث أبي سعيد أن النبي الله قال: «إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ثلاثًا أم أربعًا؟ فليلق الشك ، وليبن على اليقين ، فإذا استيقن التهام سجد سبجدتين ، فإن كانت صلاته تامة ، كانت الركعة نافلة والسبجدتان ، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تمامًا لصلاته، والسجدتان ترغهان أنف الشيطان » رواه أبو داود بإسناد صحيح "، ومسلم قريب

(١) النجم الوهاج ، ٢ / ٢٤٨ . انظر : المجموع ، ٤ / ٥٦ .

(٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٢ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٢٧ ؛ التنبيه ، ص٣٧ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٥٨ .

ورواه ابن ماجه قريبًا من معناه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء فـيمن شـك في صلاته ، رقم ١٢١٠ .

وقال النووي في المجموع ، ٤/ ٣٩: «حديث أبي سعيد هذا صحيح ، رواه أبو داود بإسناد صحيح ، ورواه مسلم بمعناه ».

والترغيم معناه الإذلال ، انظر : النهاية ، ٢/ ٢٣٩ .

⁽٢) ص ٩٤ .

⁽٤) في ت : غير .

⁽٥) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٢٧ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٦٣ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٨

⁽٦) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب إذا شك في الثنتين والـثلاث ، رقـم ١٠٢٤ ، ولـيس في لفظه: «فلم يدر كم صلى ثلاثًا أم أربعًا » وفي آخره قال «كانت السجدتان مرغمتي الشيطان » .

من معناه".

ومحل الاستدلال: ما في رواية أبي داود من قوله: «كانت الركعة نافلة له والسجدتان» وذلك / تصريح بأنها نافلة ، وقد يقال: إن النافلة هنا الزيادة على [م٧٨/ب] المفروض في الصلاة ، ولذلك قال: «كانت الركعة نافلة» مع أنها واجبة عند الشك، حرام عند غيره.

قال : (عند ترك مأمورٍ به ، أو فِعْل منهي عنه)

يعني: على ما سيأتي تفصيله ، وليس المراد: كل مأمور ، وكل منهي ".

(فالأول: إن كان ركنًا وجب تداركه)

ولا يكفي عنه السجود؛ لأن حقيقة الصلاة لا توجد إلا به ".

قال: (وقد يشرع السجود)

يعنى: أنه بعد تداركه قد يقتضي الحال السجود، وقد لا يقتضيه ".

(۱) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧١ ، وقال فيه : «فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمسًا شفعن له صلاته ، وإن كان صلى إتمامًا لأربع كانتا ترغيبًا للشيطان » .

وهذا الحديث هو أحد الأحاديث الستة التي ذكرها النووي في المجموع ، ٤/ ٤٠ وقال: إنها عمدة باب سجود السهو .

(٢) انظر: التحقيق، ص٢٤٦.

(٣) انظر : الوسيط ، ١/ ٢٥٩ ؛ البيان ، ٢/ ٣٣٦.

(٤) روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٣ وانظر : البيان ، ٢/ ٣٣٦ .

يشرع سجود السهو عند ترك المأمور به

فمثال ما يقتضيه

(كالزيادات الحاصلة بتدارك ركن كما سبق في الترتيب)

فإنه إذا ترك ركناً ساهياً ، لم يعتد بها فعله بعد المتروك ، حتى يأتي به ، ويكون ذلك المفعول بعد المتروك زيادة (٥) ، فسجود السهو ليس لترك الركن ، بل للزيادة الحاصلة ، فهو راجع إلى فعل منهي .

وجوز الرافعي والمصنف أن يكون لذلك ، وأن يكون للإخلال بالترتيب ، فيكون راجعًا إلى ترك مأمور .

ولك أن تقول: إذا كان الفعل الزائد غير معتد به ، فليس من أفعال الصلاة ، المحالة ، ولا يحصل به فوات الترتيب بينهما ، وإنها يحصل به فوات الموالاة .

ثم إن الرافعي لما جوز أن يكون ذلك من السجود ؛ لترك الترتيب ، قال : «لأن تركه عمدًا مبطل ، فإذا سها به سجد» وهذه القاعدة إنها هي في فعل المنهي كما سيأتى .

أما الأركان: فقد صرح هو وغيره بأنها لا تنجبر بالسجود"، وقد عد الترتيب

(١) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٠؛ التحقيق ، ص ٢٤٤؛ المجموع ، ٤/ ٤٦ وانظر : الوجيز ، ص ٦٤ .

⁽٢) في الشرح الكبير ، ٢/ ٧٧ .

⁽٣) جَوّز النووي ذلك في : روضة الطالبين ، ١ / ٣٠٣ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٧ .

⁽٥) فلا بد من فعلها وتداركها . الشرح الكبير ، ٢/ ٦٣ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٥٩ .

من جملة الأركان كما تقدم ٥٠٠ ، إلا أن يفرق بأن الترتيب وصف ، وليس ركنًا مستقلاً، فهو شبيه بالموالاة.

واعلم أن ما ذكرناه يومئ إلى أن ترك الركن لا مدخل له في السجود ، وإليه يومئ قول الغزالي: «أن جبر الأركان بالتدارك» " ، لكن الرافعي مع قوله ما ذكرناه أولاً، تأول قول الغزالي هذا ، وأشار إلى أن الجبر يحصل بالتدارك مع السجود" .

وكلام المصنف و «المحرر» غير متعرض لذلك ، إلا أنه لإدخاله هذا السجود في قسم ترك المأمور ، يقتضي أنه يقول بذلك ، أو بها تقدم عن الرافعي من فوات الترتيب، أما على ما اقتضاه كلام الغزالي ؛ فجعل ذلك في قسم فعل المنهي أولى .

ومثال ما لا يقتضي الحال فيه السجود: ما في إذا كان الركن المتروك هو النية أو أمثلة لما لا تكبيرة الإحرام، أو احتمل ذلك فإنه في الأحوال الثلاثة يجب الاستئناف".

فيه السجود

⁽١) تقدم ص ٥٩٥ ، وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٧٠ .

⁽٢) الوجيز ، ص ٦٤ قال : «وأما الأركان فجبرها بالتدارك، فإن تعمد ترك هذه الأبعاض لم يسجد على أظهر الوجهين، ولو ارتكب منهياً تبطل الصلاة بعمده كالأكل والأفعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهوًا».

⁽٣) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٦٣ : «أما الأركان فلا تنجبر بالسجود ، بل لابد من التدارك ثم قد يقتضي الحال بعد التدارك السجود » .

⁽٤) قال الرافعي في المحرر ، ص٤٤ : «أما ترك المأمور : فها كان ركنًا لا يجبر بالسجود ولكن يتدارك إذا ترك، ثم يقتضي الحال السجود كالزيادات الحاصلة فيها إذا ترك ركنًا ناسيًا لا أن يتدارك ذلك الركن كما مر في ركن الترتيب » .

⁽٥) في ت: أما.

⁽T) HARAGE , 3/ FB.

ولا سجود فيها إذا كان المتروك هو السلام ، فإنه / إذا تذكر قبل طول الفصل اع٢٠/١١ سَلَّم ، ولا حاجة إلى سجود السهو٠٠٠ .

قال: (أو بعضًا)

أي إن كان بعضًا"

(وهو القنوت ، أو قيامه ، أو التشهد الأول ، أو قعوده ، وكذا الصلاة على النبي الله فيه في الأظهر: سجد)

أما قعود التشهد الأول ؛ فلم روى عبد الله بن بُحَيْنة "رضي الله عنها قال: «صلى لنا رسول الله و كعتين من بعض الصلوات ، ثم قام ، فلم يجلس ، فقام الناس معه، فلم قضى صلاته، ونظرنا تسليمه، كبر ، فسجد سجدتين ، وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم » متفق عليه "، وترجم عليه البخاري : «باب من لم ير

⁽¹⁾ Haraes, 3/73.

⁽٢) قال في النجم الوهاج ، ٢/ ٢٤٩ : «بعضًا : جمعه أبعاض ، سميت بذلك لأنها لما تأكدت بحيث صارت تجبر بالسجود أشبهت الأركان التي هي أبعاض وأجزاء ، وقيل : لأن الفقهاء قالوا : يتعلق سجود السهو ببعض السنن دون بعض والتي يتعلق بها السجود أقل » .

⁽٣) هو: أبو محمد عبد الله بن مالك بن القِشْب الأزدي ، وأمه بُحَيْنه أسلمت وبايعت النبي ، وأسلم هو وأبوه ، وصحبا رسول الله ، وكان ناسكاً يصوم الدهر ، روى أحاديث عن النبي ، وكان ينزل قرب المدينة ، توفي في آخر خلافة معاوية .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ١/ ٢٦١ ؛ تقريب التهذيب ، ١/ ٤١٧ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، رقم ١٢٢٤ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٠ ، واللفظ له .

التشهد الأول واجبًا ""؛ لأن النبي على قام من الركعتين ، ولم يرجع ، فثبت سجود السهو / في جلوس التشهد الأول" بالنص ، وفيها عداه من الأبعاض بالقياس"، [م٨٨/أ] أما" التشهد الأول : فبطريق الأولى ؛ لأن القعود مقصود لأجله فتركه ، وإن أتى بالقعود أولى باقتضاء السجود .

وأما القنوت[®] فهو ذكر مقصود في نفسه، شرع له محل مخصوص، فكان هو وقيامه كالتشهد الأول وجلوسه، فيسجد لها قياسًا[®]. ومعنى قولنا في القنوت: «شرع له محل مخصوص»: أن الاعتدال شرع تطويله للقنوت، وحيث لا يقنت يمنع من تطويله[®].

واعلم أن المصنف اختار: جواز إطالته بالذكر "، فعلى رأيه: لا يتحقق المعنى المذكور فيه.

وأما الصلاة على النبي على التشهد الأول إذا قلنا بسنيتها -وهو الأظهر-:

⁽١) أورد هذا الباب في كتاب الأذان من صحيحه ، باب رقم ١٠.

⁽٢) قوله: (الأول) ليست في: ت.

⁽m) المجموع ، 3/30.

⁽٤) في ع: فإن .

⁽٥) قنوت الصبح ، ووتر نصف شهر رمضان . النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥٠ .

⁽٦) انظر: المهذب، ١/ ٣٠٢؛ الشرح الكبير، ٢/ ٦٣؟ ؛ المجموع، ٤/ ٥٥.

⁽V) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٣ وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٥ .

⁽٨) المجموع ، ٤/ ٥٦ حيث اختار النووي رحمه الله _ جواز إطالة الاعتدال بالذكر لحديث حذيفة الله في مسلم : "صليت مع النبي الله ذات ليلة " ثم قال : "سمع الله لمن حمده ، ثم قام طويلاً قريباً مما ركع، ثم سجد فقال : سبحان ربي الأعلى ، فكان سجوده قريباً من قيامه » .

فلأنه لو تركها في التشهد الأخير عامدًا ، بطلت صلاته ، فيسجد لها في الأول كالتشهد ().

قال: (وقيل: إن تَرَك عَمْداً فلا)

لأنه فوت الفضيلة على نفسه ، والساهي معذور ، فناسب أن يشرع له الاستدراك" / والجبر ، والصحيح: أن العامد كالساهي ؛ لأن الخلل عند العمد [ت ٩٩٠] أكبر، فيكون الجبر أهم ، كالحُلْق في الإحرام".

(قلت: وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها، والله أعلم)

يعني: في التشهد الثاني على الأصح، وفي التشهد الأول على وجه، فإنها تكون بعضاً، وتجبر بالسجود "، هكذا المنقول، ويحتاج إلى تحرير قياسه على التشهد، فإنه لا يتبين فيه أنه شرع له محل مخصوص، كما في الأربعة " الأولى "، ولا أنه تبطل الصلاة بتركه في محل كالخامس، وقد علمت بأن الأربعة الأولى لا خلاف أنها أبعاض، وكذا الخامس والسادس " على الأصح، وكالسابع " على وجه ".

⁽١) المجموع ، ٤/ ٥٣ .

⁽٢) في ت: الاستبدال.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٤ وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٣ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٣ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٥٩ .

⁽٥) في م: الركعة .

⁽٦) وهي : القنوت ، والقيام له ، والتشهد الأول ، والجلوس له .

⁽٧) وهما : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ، والصلاة على الآل في التشهد الأول أيضاً على القول بأنها سنة .

⁽٨) وهو : الصلاة على الآل في التشهد الأخير عند من يقول بسنته وعدم وجوبه .

⁽٩) المجموع ، ٤/ ٥٣ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٦٣ .

والمراد بالأبعاض: السنن المجبورة بالسجود، سميت بذلك، إما أنه قد تأكد أمرها فشاركت الأركان التي هي أبعاض وأجزاء حقيقة، وإما لأنها أقل من السنن التي لا تجبر بالسجود، ولفظ البعض في أقل فسمي الشيء أغلب إطلاقًا، وما عداها يسمى سننًا، ومنهم من يطلق على الأبعاض: سننًا، وما عداها: هيئات، وذلك كله من اصطلاح بعض الفقهاء، وليس فيه توقيف (۱).

قال: (ولا تُجبر سائرُ السنن)

سواء أتركت عمدًا أم سهوًا ؛ لأنه لم ينقل عن رسول الله السجود لشيء منها ، والسجود زيادة في الصلاة فلا تجوز إلا بتوقيف ".

وحكي قول قديم: أنه يستحب لترك كل مسنون ، وهو مرجوع عنه ، ، و وَوَجُهُ : أنه يسجد لنسيان تسبيح الركوع والسجود ، وهما شاذان .

⁽۱) انظر: المجموع ، ٣/ ٤٩٢ ، وقد بين فيه النووي أن الأبعاض ستة هي: القنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من رمضان، والقيام للقنوت، والتشهد الأول ، والجلوس له ، والصلاة على النبي في في التشهد الأول إذا قلنا هي سنة، والسادس: الجلوس للصلاة على النبي في في التشهدين إذا قلنا هي سنة في التشهدين إذا قلنا هي سنة في التشهدين إذا قلنا هي سنة في السنن فيسمى هيئات فهي كل ما يشرع في الصلاة غير الأركان والأبعاض .

⁽Y) ILAAQ3,3/30.

⁽٣) في ت : مسبوق .

⁽٤) البيان ، ٢/ ٣٣٧ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٤ .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٤٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥١ .

⁽T) HARAGE , 3/30.

ومما استدل به على / أنه لا يشرع في كل مسنون: ما روي « أن أنسًا " جهر " في اع ٢٨/ب] العصر ، فلم يُعِدُها ، ولم يسجد السهو » "، ولم ينكر عليه أحد ".

قال: (والثاني)

أي فعل المنهي عنه .

سجود السه لفعل المنهي :

(إن لم يُبْطل عَمْدُه ، كالالتفات ، والخطوتين لم يسجد لسهوه)

ولا لعمده؛ لأن النبي ﷺ نظر إلى أعلام الخميصة، وقال: « ألهتني آنفًا عن صلاتي» "، وتَذكر تِبْرًا كان عنده في الصلاة "، وحمل أمامة ، ووضعها "، وخلع

(١) في : ع ، م : إنسانًا . والمثبت هو الوارد في الحديث ، والمراد به أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) في ت : جبر .

(٣) رواه الطبراني في الكبير ، ١/ ٢٤٤ . وقال في مجمع الزائد ، ٥/ ٢٧٩ : « رواه الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ١/ ٣٧١».

(٤) البيان ، ٢/ ٣٣٧.

- (٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب إذا صلى في ثوب له أعلام ، رقم ٣٧٣ ؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ، رقم ٥٥٦ .
- (٦) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الجمعة ، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة ، رقم ١٢٢١ ، ولفظه : « صليت مع النبي ﷺ العصر فلما سلم قام سريعاً ، دخل على بعض نسائه ، ثم خرج ورأى ما في وجوه القوم من تعجبهم لسرعته ، فقال : ذكرت وأنا في الصلاة تبراً عندنا ، فكرهت أن يمسي ، أو يبيت عندنا ، فأمرت بقسمته » .

والتبر: هو الذهب والفضة قبل أن يضربا دنانير ودراهم وقد يطلق على غيرهما من المعادن كالنحاس والحديد، وأكثر اختصاصه بالذهب. انظر: النهاية، ١٧٩/١.

(٧) تقدم الحديث وتخريجه ص ٦٣ ٥.

نعليه في الصلاة "، ولم يسجد لشيء من ذلك، وتمثيل المصنف بالخطوتين على الأصح "، وستأتي صورة تستثنى من هذا الإطلاق ".

قال: (وإلا سجد/ إن لم تبطل بسهوه ككلام كثير في الأصح) [م٨٨٠]

أي إن أبطل عمده الصلاة السهوه "، والركوع ، والسجود الزائدين ، في السجود الذلك : حديث في سجد لسهوه إن لم تبطل الصلاة لسهوه "، والأصل في السجود لذلك : حديث ذي اليدين ، وهو مشهور في الصحيحين من رواية أبي هريرة ، قال : «صلى بنا رسول الله في إحدى صلاتي العشي إما الظهر ، وإما العصر ، فسلم في ركعتين ، شم أتى جِذْعًا في قِبْلة المسجد ، فاستند إليها ، وخرج سَرَعَان "الناس ، فقام ذو اليدين فقال: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فنظر النبي في يمينًا وشهالاً ، فقال : ما يقول ذو اليدين ؟! قالوا : صدق لم تصل إلا ركعتين ، فصلى ركعتين ، وسلم ، ثم كبر ، ثم سجد ، ثم كبر ، فرفع رأسه ، ثم كبر ، وسجد ، شم كبر ، ورفع "، قال : وسلم ". وفي الصحيحين أيضًا من رواية وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال : «وسلم ". وفي الصحيحين أيضًا من رواية

⁽١) تقدم الحديث وتخريجه ص ٥٦٣.

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٥٤ وانظر : التنبيه ، ص٣٦ ؛ البيان ، ٢/ ٣٣٤ .

⁽٣) ص ٦٢٨.

⁽٤) أما إذا بطلت به الصلاة فلا سجود كالأكل والكلام. انظر: المجموع ، ٤/٤٥ وما بعدها.

⁽٥) السَرَعان بفتح السين والراء ، قال النووي في شرح صحيح مسلم (شرح حديث رقم ٥٧٣) : «هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة وهكذا ضبطه المتقنون ، والسَّرَعان : المسرعون إلى الخروج » .

ابن مسعود: «أن رسول الله على الظهر خمسًا ، فقيل : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك؟ / ، قالوا : صليت خمسًا ، فسجد سجدتين »(١) .

واعلم أن متابعة الصحابة للنبي الله في السلام من ركعتين ، وفي زيادة خامسة غير مبطلة ؛ لأنه الله يجوز أن يوحى إليه بالزيادة أو النقصان ، أما بعده الله فمتى تابع المأموم الإمام في ذلك عامدًا ، بطلت صلاته ".

وأما ما تبطل الصلاة بسهوه فلا سجود له ، فلذلك احترز عنه " ، وله مثالان : أحدهما : الفعل الكثير عند الأكثرين ، لا فرق بين عمده وسهوه في إبطال الصلاة ، وكذلك الأكل والكلام الكثير على ما تقدم .

والثاني: الحدث ، يُبطل عمده الصلاة ، وكذا سهوه ".

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ، رقم ٤٨٢ ؟ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٥٧٣ ، واللفظ لمسلم مختصرًا وليس في آخره عند البخاري ومسلم قوله : "فقيل : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت خسًا ، فسجد سجدتين » وإنها هو فيها من حديث ابن مسعود ، رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب إذا صلى خسًا ، رقم ٢٢٢١ ، ولفظه : "صلى الظهر خسسًا فقيل له : أزيد في الصلاة فقال : وما ذاك ؟ قال : صليت خسًا ، فسجد سجدتين بعدما سلم » ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم ٧٧٥ قريب من لفظ البخاري .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥٢.

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٥٥ وانظر : الوسيط ١/ ٢٥٩ .

⁽³⁾ Haraes, 3/00.

ونبه المصنف بالكلام الكثير على ما في معناه من ذلك.

وقوله: (في الأصح) ليس متعلقًا بقوله: (سجد) فإن السجود لما يبطل عمده الصلاة دون سهوه لا خلاف فيه "، لما تقدم من الأحاديث"، وإنها هو عائد إلى التمثيل بالكلام الكثير، أي أنه يبطل الصلاة بسهوه في الأصح، فلذلك لا يقتضي السجود في الأصح. فالخلاف مبني على الخلاف، ولا يمكن إثبات الخلاف في اقتضائه السجود، مع القول بأنه يبطل الصلاة بسهوه.

ولو سكت على قوله: «تبطل الصلاة بتركه» من غير مثال لم يحتج ، بـل لم يجـز أن يقول: في الأصح ، إلا أنه ليس لنا شيء مجزوم بأن الصلاة تبطل بسهوه .

قال: (وتطويل الركن القصير يُبْطِل عَمْدُه في الأصح، فيسجد لسهوه، فالاعتدال قصيرٌ، وكذا الجلوس بين السجدتين في الأصح)

احتج الإمام لبطلان الصلاة بتطويل الركن القصير: بأن سائر الأركان قابلة للتطويل، فإذا طوله أيضًا لم تبن الموالاة، ولابد من الموالاة في الصلاة "/.

واعترض الرافعي: بأنه «إن كان معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين أركان الصلاة بها ليس منها، فلا يلزم من تطويله، وتطويل سائر الأركان فوات

⁽١) المجموع ، ٤/٤٥.

⁽۲) تقدمت ص ۲۰۱.

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢ / ٢٦٨، وقد بين الإمام أن الموالاة شرط . الشرح الكبير ، ٢/ ٦٨ ، وانظر : المجموع، ٤/ ٥٥ .

وجه اثنان: لا ببطل ؟ لما ثبت في صحيح سلم عن حليفة عند قال: ب من سي يَّةِ ذات ليلة فافتتح البقرة ، فقلت : يركع عند المائة، ثم مضى النائة، ثم مضى النائة، ثم مضى النائة فمضى ، فقلت : يركع بها ، ثم افتتح النساء ، فقرأها ، ثم عند يمان و فقرأها ، ثم عند يمان و فقرأها ، ثم عند يمان و فقرأها ، ينو أ مترسلاً ، إذا مَرّ بآية فيها تسبيح سَنبَّح ، وإذا مَرّ بسؤالٍ سأل ، وإذا مَرَّ بتعوذٍ تعوذ، ثم ركع ، فجعل يقول: سبحان ربي العظيم ، فكان ركوعه / نحوًا من قيامه ، ثم قال: سمع الله لمن حمده ، ثم قام " طويلاً قريبًا [ت ١٠١/أ] مما ركع ، ثم سجد ، فقال: سبحان ربي الأعلى ، فكان سجوده قريبًا من قيامه » لفظ رواية مسلم ". قال النووي: «والجواب عنه صعب على من منع الإطالة ، والأقوى جوازها» ".

والوجه الثالث: إن قنت عمدًا في اعتداله في غير موضعه بطلت ، وإن طَوَّل بذكر آخر لا بقصد القنوت ، لم تبطل" ، هذا في الاعتدال .

أما الجلوس بين السجدتين ، ففيه وجهان:

أصحها عند الرافعي: أنه قصير، قال الرافعي: «لا يتضح فرق بينه وبين الاعتدال» في وابن سريج والجمهور على أنه طويل في فإن قلنا بهذا فلا بأس بتطويله، وإن قلنا بالأول ففي تطويله عمداً الخلاف المذكور في الاعتدال في ...

واعلم أن الأصحاب قطعوا في الاعتدال بأنه ركن قصير ، ثم حكوا الخلاف

⁽١) فيع: قام قيامًا.

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، رقم ٧٧٢.

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٥٦ وقال: «الأقوى جوازها بالذكر».

⁽٤) المجموع ، ٤/ ٥٥.

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢٨/٢ .

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٦ .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٦ .

في جواز تطويله ، والنووي رجح جواز التطويل ، ولم يصرح بأنه اختيار لجواز التطويل مع القول بأنه قصير " ، كما هو أحد الأوجه ، أو اختيار لأنه طويل ، والأقرب الأول ، لأن الثاني لم يقل به أحد من الأصحاب ، والحديث محتمل الأمرين، إلا أن المحقق منه جواز التطويل كما رجحه النووي.

ثم ها هنا مباحثة، وهي: أن القصير إن أريد به ما لا يجوز تطويله ؟ لم يحسن ذكر الخلاف في جواز التطويل بعد الجزم بكونه قصيرًا ، وإن أريد به: ما لا يستحب تطويله، فالتشهد الأول يكره تطويله كما صرح به البغوي "، ولا يضر تطويله بلا خلاف ، كما صرح به البغوي أيضًا ".

وإن أريد به: ما ليس مقصودًا في نفسه ، وإنها المقصود منه الفصل كان ذلك معنى غير الطول والقصر ، وفي كلام الرافعي إشعار بأنه غير مقصودٍ أُمر المصلي بتخفيفه "، وبهذا يستقيم ولا يرد عليه التشهد الأول ، لكننا سنذكر في صلاة الجهاعة نقل المصنف عن الأكثرين خلاف ذلك "، وعلى ذلك يقوى الإشكال .

⁽¹⁾ IL جموع ، 3/ 00.

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ١٢٧ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٢٧ قال : «ويكره إطالة التشهد الأول فلو فعل لم تبطل صلاته ، نص عليه ، ولو سها لا يسجد للسهو » وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٥ .

⁽٤) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ٦٧ : «والاعتدال عن الركوع ركن قصير أمر المصلي فيه بالتخفيف» وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٥ .

⁽٥) لوحة ١٠١/ ب نسخة ع.

أما الرافعي: فكلامه في التأمين ماش على قاعدة واحدة ، وقد اعتمد الأصحاب في جعل الاعتدال قصيرًا على أن الغرض منه الفصل بين الركوع والسجود ، وليس مقصودًا في نفسه ، ولهذا لم يسن تكرير الذكر المشروع فيه ، بخلاف التسبيح في الركوع والسجود ، ولم يشرع فيه ذكر واجب ، ولو كان مقصودًا لنفسه لوجب فيه ذكر ، كالقيام قبل الركوع والجلوس في آخر الصلاة ، لأن كل منهما / هيئة معتادة ، فلا بد من ذكر يصر فها عن العادة إلى العبادة ".

ولا يلزم من كونه غير مقصود أن لا تجب الطمأنينة فيه ، فإن المقصود منها ليكون على سكينة وثبات ؛ حتى لا يخل بهيئة الخشوع ، ويخرم / الأبهة ". قع ١٩٧٠)

وهكذا اعتمدوا على هذا المعنى في الجلوس بين السجدتين ، وما عدا ذلك من الأركان طويلة يجوز تطويلها بلا خلاف" ، وكذلك التشهد الأول" ، وقول المصنف : (فيسجد لسهوه) لفظه يقتضي أنّا إن قلنا : بأن عمده يبطل ؛ اقتضى سهوه السجود" ، وهو كذلك ، ومفهومه قد يقتضي أنا إذا قلنا : لا يبطل عمده الصلاة ، لا يسجد لسهوه / ، وليس كذلك ، بل فيه وجهان ، أصحها : السجود ".

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٧ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٧ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٥٥.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ١٢٧ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٥ وتقدم الكلام عليه .

⁽٥) في م: اقتضى سجوده السهو.

⁽٦) المجموع ، ٤/ ٥٦ وعده استثناء .

قال: (ولو نَقَل ركنًا قوليًا كفاتحةٍ في ركوع أو تشهد للم تبطل بعمده في الأصح).

لأن نقل الأركان الذكرية لا تغير هيئة الصلاة ، ولهذا لو كرر الفاتحة أو التشهد عمدًا ، لم تبطل الصلاة على الصحيح ، بخلاف الركوع والسجود ، قال الرافعي : «وقطع قاطعون بهذا الوجه» " ، فمقتضاه : أن في المسألتين طريقتين " ، وقول المصنف : (الأصح) يقتضى ترجيح طريقة الخلاف .

والوجه الثاني: تبطل كنقل الركن الفعلي ".

ومثال المصنف مقصور على النقل إلى ركن طويل ، فلو نقل إلى ركن قصير ، ومثال المصنف مقصور على النقل إلى ركن قصير ، ولم يحصل به تطويله ، فكذلك ، كقراءة بعض الفاتحة في الاعتدال ، فأن اجتمع المعنيان ، فطول بالفاتحة ، أو التشهد ، فطريقان ، أصحها : طرد القولين ، ولكن البطلان أصح، والثاني: القطع بالبطلان ...

ولو نقل ذِكْرًا مقصودًا غير ركن ، فقيل : هو كالركن ، وقيل : لا ٠٠٠٠ .

قال: (ويسجد لسهوه في الأصح)

⁽١) في ت : أو سجود .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٨ وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٦ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٥٦.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٦ .

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٦ .

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/٢٥٤ .

أي: وإن لم يبطل تعمده، واستدل الرافعي له ولتطويل الركن القصير – إذا قلنا: إنه غير مبطل – : بأن «المصلي مأمور بالتحفظ، وإحضار الذهن حتى لا يتكلم، ولا يزيد في الصلاة ما ليس منها، وهذا الأمر مؤكد عليه تأكد التشهد الأول، فإذا غفل وطول الركن القصير، أو نقل الركن، فقد ترك الأمر المؤكد، وغَيَّر شعار الصلاة، فجبر بالسجود، كترك التشهد الأول والقنوت» ".

وهذا الاستدلال يتضمن أنه في تطويل الركن القصير زاد في الصلاة ما ليس منها ، وذلك يقتضي الإخلال بالموالاة ، كما بحثه الإمام مستدلاً للبطلان بعمده ، واعترض عليه الرافعي ، وقد تقدم الكلام فيه ".

ومتى قلنا: إنها لا تبطل بعمده ؛ استحال أن يقول: إنه ليس من الصلاة .

قال: (وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا: ما لا يُبْطِل عَمْدُه لا سجود لسهوه)

وسبب الاستثناء: ما ذكره الرافعي "، وقد علمت أنه يستثنى أيضًا: تطويل الركن القصير كما سبق، لكنه على الوجه الضعيف، القائل: بأن تطويله عمدًا غير مبطل.

وأما هذه الصورة فإنها على المذهب، فلذلك اقتصر على ذكرها.

ولو قرأ السورة غير الفاتحة في الركوع أو السجود أو التشهد، ففي السجود

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٩ .

⁽۲) تقدم ص ۲۰۶ ،

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٦٩ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٢٩٩ .

وجهان.٠٠

من نسي التشهد الأول قال: (ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه لم يعدله)

لأنه تلبس بفرض "، ولما روى زياد بن علاقة "قال: "صَلَّى بنا المغيرة بن شعبة ، فنهض في الركعتين ، فقلنا: سبحان الله ، قال: سبحان الله ، ومضى - ، فللما أتم صلاته ، وسَلَّم ، سجد سجدتي السهو ، فلما انصرف ، قال: رأيت رسول الله ﴿ يَكُم صلاته على صنعت ﴾ رواه أبو داود والترمذي ، وقال: حسن صحيح " . وروى [م ١٠/١] الحاكم مثله من رواية سعد بن أبي وقاص ، ومن رواية عقبة بن عامر ، وقال: هما صحيحان على شرط البخاري ومسلم " ، ورواه أبو داود من حديث المغيرة أن النبي صحيحان على شرط البخاري ومسلم " ، ورواه أبو داود من حديث المغيرة أن النبي عامر أخذا الله على الله المناه المناه المناه المناه ويسجد سجدتين " وهذا اللفظ أصرح في النهي إلا أن سنده قائمًا فلا يجلس ، ويسجد سجدتين " وهذا اللفظ أصرح في النهي إلا أن سنده

(١) المجموع ، ٤/ ٥٥.

⁽٢) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٨ ؛ الوجيز ص ٦٤ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٦٠ وانظر: مختصر المزني ، ص ٢٩٠ .

⁽٣) هو : أبو مالك زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي الكوفي ، توفي سنة ١٣٥هـ . انظر : تقريب التهذيب ، ١ ٨ ١ ٢ .

⁽٤) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة ، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، رقم ١٠٣٧ ؛ ورواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً ، رقم ٣٦٥، واللفظ لأبي داود .

⁽٥) المستدرك ، ١/ ٤٦٩ رقم ١٢٠٥ ؛ ورقم ١٢١٤ (طبعة دار الكتب العلمية) .

⁽٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ، رقم ١٠٣٦ ، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً ، رقم ١٢٠٨ ، واللفظ له . وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود ، حديث رقم ١٠٣٧ .

ضعيف"، والأول يغني عنه.

وهذا الحكم الذي ذكره المصنف هو الصواب المشهور في المذهب، وفيه وجه ضعيف جدًا: أنه يجوز العود مما لم يشرع في القراءة، لكن الأولى أن لا يعود مما لم يشرع في القراءة، لكن الأولى أن لا يعود مما لم

قال: (فإن عاد عالمًا بتحريمه بطلت)

أي إذا كان عامدًا ، وقد ذكره في «المحرر» (، ، وكان ينبغي للمصنف ذكره كذلك بعد ذكر الناسي ، وهو قسيمه .

قال: (أو ناسيًا)

أي: وإن كان عالًا بالتحريم(٠٠)

(فلا، ويسجد للسهو)

وعليه أن يقوم كما يذكر ".

قال: (أو جاهلاً فكذا في الأصح)

⁽١) قوله: (ضعيف) ليست في: م. قال النووي في المجموع ، ٤/ ٥٠: «حديث المغيرة رواه أبو داود وابن ماجه مذا اللفظ بإسناد ضعيف».

⁽٢) في م : القعود ، والمثبت أرجح لموافقته لفظ المصنف .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٧؛ المجموع ، ٤/ ٥٨ وانظر : الإقناع ، ص٠٥.

⁽٤) قال الرافعي في المحرر ، ص ٤٤ : «فإن عاد عامداً عالماً بأنه لا يجوز العود بطلت صلاته » وانظر: الحاوي الكبير ، ٢١٨/٢ .

⁽٥) أي : وإن كان عالما بالتحريم لكنه نسي فلا تبطل صلاته ويسجد للسهو .

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨؛ المجموع ، ٤/ ٥٩ .

كالناسي ؛ لأنه مما يخفى على العوام ، ولا يمكن تكليف كل أحد تعلمه ، والثاني : أنه لا يعذر ، وتبطل صلاته ؛ لتقصيره بترك التعلم ...

وهذا الذي ذكرناه جار في المنفرد والإمام".

ولا يجوز للمأموم أن يتخلف عنه للتشهد ، وإن فعل : بطلت صلاته ، إلا أن ينوي مفارقته ؛ ليتشهد ، فيجوز ، ويكون مفارقاً بعذر ".

ولو انتصب مع الإمام ، فعاد الإمام للتشهد ، لم يعد المأموم ، بل ينوي مفارقته (3).

وهل له انتظاره قائمًا حملاً على أنه عاد ناسيًا ؟! فيه وجهان ، كنظير هما في التنحنح (٠٠٠) .

«ولو قعد المأموم ، فانتصب الإمام ، ثم عاد ، لزم المأموم القيام ؛ لأنه توجه عليه بانتصاب الإمام» . قاله النواوي " .

قال: (وللمأموم العَوْد لمتابعة إمامه في الأصح)

يعني إذا قعد الإمام للتشهد الأول ، وقام المأموم ساهيًا ، أو نهضا ، شم تذكر

⁽١) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٨ .

⁽٢) الشرح الكبير، ٢/ ٧٨؛ المجموع، ٤/ ٥٨.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٨ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٩ .

⁽٥) أصحها: له ذلك . كما في المجموع ، ٤/ ٥٥ . وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨ .

⁽٦) المجموع ، ٤/ ٥٩.

الإمام فعاد قبل الانتصاب ، والمأموم قد انتصب ، فللمأموم في الصورتين العود ، لأن متابعة الإمام فلا فرض ، فرجوعه رجوع إلى فرض لا إلى سنة بخلاف الإمام والمنفرد إذا رجعا فلا.

وقيل: لا يجوز له العود ، كالمنفرد بل يصبر قائمًا إلى أن يلحقه الإمام".

وقيل: يجب "، وسيأتي في كلام المصنف"؛ لأن متابعة الإمام" آكد، ولهذا يسقط بها القيام والقراءة عن المسبوق، فإن لم يعد بطلت صلاته"، ومثل الأوجه الثلاثة مأخوذة من «النهاية» و «التهذيب»، فيها إذا ركع قبل الإمام ساهيًا، أو رفع من الركوع قبله ساهيًا، والأصح على ما في «التهذيب» ": أنه يتخير بين أن يرجع أو لا يرجع، ولا يجب ".

ولو وُجد الركوع أو الرفع أو القيام من التشهد عمدًا ؛ فقد قطع الإمام: بأنه

(١) في م: المأموم.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٥ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٨٧ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٨ .

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ١٩٠ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٩ .

⁽٥) ص ١١٥ .

⁽٦) في م: المأموم.

⁽V) المجموع ، ٤/ ٥٥.

⁽٨) فيع: المهذب.

⁽٩) التهذيب ، ٢/ ٢٧١ ، وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٧٩ .

ليس له أن يعود"، ونازعه الرافعي محتجًا: بأن «أصحابنا العراقيين أطبقوا على أنه لو ركع قبل الإمام عمدًا يستحب الرجوع؛ ليركع مع الإمام"، وقال المصنف: إنه الأصح، وأن الشافعي نص عليه في «الأم»، ونقله القاضي أبو الطيب عن نصه وقطع به جماهير العراقيين، وجماعات من غيرهم، وأن الشيخ أبا حامد، وصاحب «المهذب»، وغيرهما من العراقيين قطعوا بوجوب الرجوع، ونقله أبو حامد عن نصه في القديم".

[ت ۱۰۱/ ب

قال: (قلت: الأصح وجوبه، والله أعلم)/

هو كما قال ، وهو الذي صححه الشيخ أبو حامد ، وآخرون ، لكن ذلك موافق لما تقدم عنهم في وجوب العود إذا ركع قبله ".

أما المصنف فقد صرح هنا / وفي باب صلاة الجماعة "، بأن الأصح أن ذلك [م٠٩٠] مستحب ، كما نص عليه الشافعي، ونقل فيها إذا حصل ذلك سهواً تصحيح صاحب «التهذيب» "؛ بأنه " يتخير، ولا يجب ، فكيف يستقم " منه بعد ذلك أن

⁽١) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٥٥ ، وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٩ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٩ وانظر : المجموع ، ٤/ ٥٩ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٥٩- ٠٦ ، ١٣٥ .

⁽³⁾ IL جموع ، 3/ · 7.

⁽٥) المجموع ، ٤/ ١٣٥ .

⁽٦) التهذيب ، ٢/ ٢٧١ .

⁽٧) في ع : لأنه .

⁽٨) في ع : يستقيم .

يصحح وجوب العود إلى التشهد؟! ، فالموافق لكلامه، ولنص / الشافعي: أن اع ١٩٨٠) العود مستحب ، سواء كان القيام سهوًا أم عمدًا ١٠٠٠ .

ويؤيد ما قاله الشيخ أبو حامد في حالة العمد أن التقدم بركن واحد حرام، وإن كان غير مبطل على ما قاله صاحبا «التهذيب» و «التتمة»، وصاحب «المهذب» وغيرهم، ونقل ذلك عن نص الشافعي، وذلك يقتضي إيجاب العود. هذا كله إذا تذكر بعد الانتصاب ".

قال: (ولو تذكر قبل انتصابه عاد للتشهد)

لحديث المغيرة " ؛ ولأنه لم يتلبس بفرض.

والمراد بالانتصاب: الاستواء معتدلاً ؛ لحديث المغيرة .

وقيل: المراد أن يصير إلى حالة أرفع من حد أقل الركوع ، والأول: أصح "، والوجهان راجعان إلى أن من قام في صلاته منحنيًا فوق حد أقل الركوع هل يجزئه ؟ فيه وجهان: أصحها: لا ".

قال: (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود)

لأنه أتى بفعل يغير نظم الصلاة ، ولو أتى به عمدًا في غير موضعه بطلت

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/٢٥٢.

⁽٢) المهذب ، ١/ ٣١٨؟ التهذيب ، ٢/ ٢٧١ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٨ .

⁽٣) تقدم ص ٦١١ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٩؛ المجموع ، ٤/ ٦٠.

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٧٩ وانظر : روضة الطالبين ١/ ٥٠٠٠ .

صلاته، وإن كان إلى القعود أقرب، أو كانت نسبته إليها على السواء لم يسجد، وهذا التفصيل ذكره القفال، وطائفة، وصححه الرافعي"، وهو توسط بين وجهين مطلقين، أصحها عند الجمهور: لا يسجد "؛ لحديث المغيرة"، ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنها عن النبي القال: «لا سهو في وثبة الصلاة، إلا قيام عن جلوس، أو جلوس عن قيام» رواه الحاكم، وادعى أن إسناده صحيح"، ونازعه المحققون في ذلك، وقالوا: تفرد به أبو بكر العنسي، وهو مجهول"، والوجه الآخر: أنه يسجد، وصححه القاضي أبو الطيب؛ لأنه زيادة من جنس الصلاة، فأشبه ما إذا زاد ركوعًا"، ولما رُوي عن أنس: «أنه تحرك للقيام في الركعتين من العصر، فسبحوا به، فجلس، ثم سجد للسهو»".

(١) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٠ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٥ ؛ المجموع ، ٤/ ٢٠ .

⁽٢) الشرح الكبير ٢٠/ ٨٠.

⁽٣) وفيه أنه ﷺ قال: «وإن ذكر قبل أن يستتم قائمًا جلس ولا سهو " وقد تقدم حديث المغيرة مخرجًا ص١٦١.

⁽٤) رواه الحاكم في المستدرك ، كتاب السهو ، ١/ ٤٧١ رقم ١٢١٢ وقال : «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

⁽٥) قال النووي في المجموع ، ٤/ ٦٠ «رواه الحاكم وادعى أن إسناده صحيح وليس كها ادعى ، بـل هـو ضعيف ، تفرد به أبو بكر العنسي بالنون وهو مجهول كذا قاله البيهقي والمحققون ، والله أعلم » . وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ، ٢/ ٤٠٨ : قال ابن عدي: مجهول ، ثم قال ابن حجر وأحسب أنه أبو بكر عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي ، قال : وهو ضعيف ، مات سنة ١٥٦ه. .

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٠ .

⁽٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب من سها فقام ، ٢/ ٣٤٣ ، رقم ٣٦٦١ ؛ وانظر : التلخيص الحبير، ٢/٢ .

وذكرت طائفة تفصيلاً آخر: وهو أنه إذا صار "إلى حد أكمل الركوع، أو قرن منه، سجد، وإلا لم يسجد ".

وقال الرافعي: «إنها مع عبارة القفال متقاربتان ، وأن الأولى أوفى بالغرض ، فإن الثانية لا تجزيء إلا إذا قام منحنيًا ، ومن الجائز أن لا ينحني في انتهاضه ، فيحتاج إلى العبارة الأولى » ، وقال أيضًا : «إن صاحب العبارة الأولى يقول : إذا انتهى إلى حد الراكعين ، وعاد ، يسجد، وصاحب الثانية يقول : إذا عاد بعد ما صار أقرب إلى القيام من غير انحناء، يسجد » ".

قال: (ولو نهض عمدًا فعاد، بطلت إن كان إلى القيام أقرب)

أي: ولا تبطل إن عاد قبله ، هذا قاله البغوي وغيره " ، / وهو موافق لرأيه ، [ت١٠٢/أ] ورأى القفال ، وغيرهما في التفصيل المتقدم .

أما القائلون بالوجهين المطلقين ، فقد علل صاحب «المهذب» ، وغيره ، القول بالسجود: بأنه زاد فعلاً "تبطل الصلاة بعمده "، وليس مراده أنه يبطل تعمده في

⁽١) في ع: عاد.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٠ وانظر: الوسيط ، ١/ ٢٦١ ؛ البيان ، ٢/ ٣٣١ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٠ . وقوله : (الأولى) ليست في : ت .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٠ .

⁽٥) التهذيب ، ٢/ ١٩٠ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٨٠ .

⁽٦) في ت: زاد فلا تبطل.

⁽٧) المهذب ، ١/ ٣٠٢.

هذا المحل؛ لأن ترك التشهد الأول جائز، وإنها مراده أنه تبطل بعمده إذا حصل في غير موضعه، لا لمعنى ".

وإذا كان هذا مراده ، ولا فرق عنده بين أن يصير أقرب إلى القيام أو لا ، والبطلان في هذا الموضع ليس للنهوض ؛ لأنه جائز ، / وإنها العود هنا [له] حكم [م١٩١] النهوض في غيره ؛ لما يحصل به من الخلل ، فيقتضي ذلك أن القائلين بالسجود في حالة السهو مطلقًا يقولون بالبطلان في هذه الحالة مطلقًا ، سواء أكان أقرب إلى القيام أم لا ، والقائلين بعدم السجود مطلقاً ، يقولون بعدم البطلان هنا مطلقًا ، فتأتي الأوجه الثلاثة ، وإن كنت لم أر من صرح بها .

أما المصلي قاعدًا إذا افتتح القراءة بعد الركعتين ظانًا أنه فرغ من التشهد، لم يعد له على أصح الوجهين (روإن سبق لسانه إليها ، عالمًا بأنه لم يتشهد، فله أن اع ١٩٨٩] يعود إليه (.

قال: (ولو نسى قنوتًا ، فذكره في سجوده ، لم يعدله ، أو قَبْله ، عاد ، وسجد للسهو ، إن بلغ حَدَّ الراكع)

هذا كما تقدم في النهوض، والتقييد ببلوغ حد الراكع عائد إلى السجود لا إلى

⁽١) انظر: المجموع، ٤/٥٥.

⁽٢) في م : وأما .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٢١.

⁽³⁾ Haraga, 3/17.

العود".

قال : (ولو شك في ترك بعض سَجَدَ)

لأن الأصل أنه لم يفعله ".

وصورة المسألة: في شك مفصل "، أما لو شك هل ترك بعضًا أو لا من غير تعيين ، لم يسجد ، كما لو شك هل سها أو لا ".

قال: (أو ارتكاب نَهْي فلا، ولو سها وشك هل سجد فليسجد)

تمسكًا بالأصل في المسألتين ، ولو تيقن السهو ، وشك هل هو ترك مأمور أو فعل منهى ، سجد ، .

قال: (ولو شك أصَلَّى ثلاثًا أم أربعًا أتى بركعةٍ)

لو شك هل صلى ثلاثًا أم أربعًا

- (۱) المجموع ، ٤/ ٦٦ وقال : "إذا نسيه يعنى القنوت ثم تذكره بعد وضع الجبهة على الأرض لم يجز العود إليه ، وإن كان قبله فله العود إليه ثم إن عاد قبل بلوغ حد الراكعين أو بعده فحكم سجود السهو ما سبق » .
 - (٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٧ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٧ وانظر : مختصر المزني ، ص ٢٩ ؛ الإقناع ، ص ٥٠ .
 - (٣) في ع: متصل.
- (٤) قال النووي: لا يسجد قطعاً ، المجموع ، ٤/ ٥٧ وانظر: مختصر المزني ص ٢٩ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٣ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٩٣ . وقال في النجم الوهاج: ٢/ ٢٥٧: « فإن شك هل ترك مأمورًا في الجملة أو لا ؟ فلا يسجد » .
- (٥) وهو العدم ، انظر: نهاية المطلب ، ٢/ ٢٧٣ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٩٣ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٨٧ ؛ المجموع، ٤/ ٥٧ .
 - (٦) لتحقق سبب السجود ولا يضر جهل عينه ، انظر : المجموع ، ٤/٥٧ .

وسجد ؟ بناء على الأصل ، ولا فرق في الشك بين الظن وغيره ، وليس له أن يأخذ بقول غيره ما لم يتيقن .

وأما حديث ذي اليدين ، فلا دليل فيه على الأخذ بقول المأمومين لوجهين :

أحدهما: أنه لعل النبي الله تذكر، فرجع إلى علمه ".

والثاني: أنّا إنها نقول لا تأخذ بقول غيره في الزيادة ، أما في النقصان كها في حديث ذي اليدين فمجرد الاحتمال والشك كاف في وجوب الرجوع إلى الأصل، فإذا أفاد قول المأموم أو غيره شكًا ، أُخذ بالأصل ، وليس ذلك عملاً بقولهم ...

فإن قلت: لو كان كذلك لرجع الله لقول ذي اليدين، ولم يسأل أبا بكر وعمر. قلت: النبي الله كان معتقدًا مضي الصلاة على التام، وليس كل قول يقدح في الاعتقاد الجازم، فليُحْمل على أنه لم يحصل له التردد، إلا بعد جوابهم، أو نقول:

⁽١) قوله: (وسجد) ليست في: ع.

⁽٢) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٢ ؛ التنبيه ؛ ص٣٦ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٨٧ وقد دل على هذا حديث أبي سعيد الخدري : «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعًا فليطرح المشك وليبن على ما استيقن » ولحديث عبد الرحمن بن عوف أيضًا ذكرهما الرافعي في الشرح الكبير وتقدم .

⁽٣) لأن الشك عند الفقهاء هو مطلق التردد فيدخل فيه الظن وما دونه سواء كان الطرفان في التردد سواء أو أحدهما راجحًا ، انظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٨١ ؛ المجموع ، ١/ ٢٢٣ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٨ ؛ المجموع ، ٤/ ١٣٧ .

⁽٥) المجموع ، ٤/ ١٣٧.

⁽٦) قوله (لا) ليست في : م .

⁽٧) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥٨ .

إن هذا تردد بعد السلام ، وهو لا يضر على المذهب حتى يتذكر .

قال: (وسجد)

[ت ۱۰۲/ب

لحديث ابن مسعود / وحديث أبي سعيد ، وقد تقدمان.

واختلفوا في سبب السجود في هذه المسألة، فإنه ليس فيها ترك مأمور، ولا فعل منهي، فقيل: للحديث، ولا يظهر معناه "، والأصح: أن سببه التردد في الركعة التي يأتي بها زائدة أولا، فإن كانت زائدة فزيادتها تقتضي السجود، وإلا" فالتردد في زيادتها يوجب ضعف النية، ويحوج إلى الجبر بالسجود ونقصه"، واعترض الإمام: بها إذا كان عليه فائتة، وتردد في قضائها، ثم قضاها على الشك، فإنه لا يسجد ".

وأجيب: قضاء الفائتة دائر بين الوجوب والندب ، والركعة هنا دائرة بين أن تكون واجبة ، أو مبطلة ، فكان التردد فيها أشد ...

قال: (والأصح: أنه يسجد، وإن زال شكه قَبْل سلامه)

أي وتبين أنها غير زائدة ، وهذا جعلوه مفرَّعاً على أن سبب السجود: الـتردد،

⁽١) تقدم حديث ابن مسعود ص٦٠٣ ، وحديث أبي سعيد ص٩٣٥.

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٥٧ وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ٨٨ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥٨ .

⁽٣) قوله : (فإن كانت زائدة ... وإلا) ليست في : م .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٧ . في ت : ونقضه .

⁽٥) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٣٨ . وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٨٨ .

⁽٦) في م بعدها : (وأن السلام ركن ... طرفيه) وهو في : ع بعد قوله (فرع) وسيأتي .

وقالوا على القول بأن سببه الحديث فقط: بأنه لا يسجد، فإن الحديث ظاهره أنه إنها ورد في دوام الشك إلى السلام ".

قال: (وكذا حكم ما يُصَلِّيه متردِّدًا، واحتمل كونه زائدًا، ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه، مثاله: شَكَّ في الثالثة، أثالثة هي أم رابعة ؟ فتذكر فيها، لم يسجد، أو في الرابعة سجد)

هذا ضابط لعروض الشك المقتضي للسجود عند من علل به ، وهو أن ما فعله من وقت عروض الشك إلى زواله إن كان لابد منه على كل احتمال فلا يسجد ، وإن كان على بعض الاحتمالات سجد ، وقس على ذلك المشال المذكور ، فإن الركعة التي حصل فيها الشك / مفعولة على كل تقدير ، فاحتمال الزيادة فيها مفقود ، [ع٨٩٠] والتي بعدها محتملة للزيادة على أحد التقديرين ، فمتى استمر الشك إليها حصلت العلة المقتضية للسجود ، وهو الفعل المحتمل للزيادة ، أما من استند إلى الحديث وألغى المعنى ، فعلى قياس تفريعه المتقدم : لا سجود في شيء من ذلك .

فرع:

لو بان له بعد القيام إلى الركعة أنها خامسة ، فلا شك في السجود ، ثم إن كان قيامه لها قبل التشهد ، فيتشهد ، ويسجد ".

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥٨ ، وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٥٧ .

⁽٢) المجموع ، ٤/ ٥٧ وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ٨٩ .

⁽٣) المجموع ، ٤/ ٦٢ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٨٤ .

وإن كان قيامه لها بعد التشهد، فالمشهور: أنه لا يحتاج إلى إعادة التشهد ".
وقال ابن سريج: يعيده، لأن ما أتى به في حالة السهو ليس من الصلاة،
فإعادته لمعنيين:

أحدهما: أنه ينتقل من ركن إلى ركن.

الثاني: تحقيق الموالاة ". وأن السلام ركن فلا بد أن يتصل" بالصلاة من أحد طرفيه ".

وينبني على المعنيين: إذا تذكر بعد القيام إلى ثانية أنه ترك سجدة من الأولى ، فإن قلنا بالمعنى الأول : سجد سجدتين ؛ لينتقل عن الركن إلى الركن الذي يتصل به، وإن قلنا بالثاني : اقتصر على السجدة المتروكة "، لأن آخرها يتصل بجزء من الصلاة، / وهو القيام وإن لم يتصل أولها بها هو محسوب ، حكى ذلك القاضي [ت ١/١٠٣] حسين ".

قال: (ولو شَكَّ بعد السلام في ترك فرضٍ لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر أنه أداها على التهام ؛ ولأنا لو اعتبرنا ذلك لشق وضاق ...

⁽١) روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٧ ، وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٧ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٨٤ .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٥٩.

⁽٣) في ع ، م : يفصل ، والمثبت من : ت .

⁽٤) قوله: (وأن السلام ... طرفيه) جاءت في (ع) بعد قوله: (من ركن إلى ركن).

⁽٥) في م: المدركة.

⁽٦) انظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٨٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٠ .

⁽٧) المهذب ، ١/ ٢٩٨ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٨٦ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٢٠٩ .

وفي المسألة للخراسانيين طريقة ثانية بإجراء أربعة أقوال:

أصحها: هذا.

والثاني: يجب الأخذ باليقين عملاً بالأصل، فإن كان الفصل قريبًا بنى ، وإلا استأنف.

والثالث: إن قرب الفصل وجب البناء ، وإلا فلا شيء عليه ٠٠٠ .

والرابع: يبني وإن طال الفصل، وهو بعيد.

وضبط طول الفصل يحتاج إليه هنا، وفي تذكر ترك ركن ، وفي ضبطه قولان : أظهرهما : الرجوع إلى العرف ، والثاني : ما يزيد على قدر ركعة ، وفي وجه : قدر الصلاة التي هو فيها".

وإذا جوزنا البناء ، فلا فرق بين أن يتكلم بعد السلام ، ويخرج من المسجد ، ويستدبر القبلة ، وبين أن لا يفعل ذلك" .

ولنا وجه: أن القدر المنقول عن رسول الله في الفصل محتمل، فإن زاد فلا، والمنقول أنه في قام، ومضى إلى ناحية المسجد، وراجع ذا اليدين، وسأل الجماعة، فأجابوان، ونص الشافعي في «البويطي» في آخر «باب تسليم الإمام ومن خلفه»

⁽١) انظر هذه الأقوال الثلاثة في : روضة الطالبين ، ١/ ٣٠٩؛ المجموع ، ٤٤/٤ .

⁽٢) انظر: الشرح الكبير، ٢/ ٨٦.

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٦ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٨٦ وتقدم تخريج الحديث ص ٢٠٢.

⁽٥) مختصر البويطي ، لوحة ١٣/ ب ، وقد ذكره في آخر (باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة) ونصه : «التطاول أن يصلي ركعة تامة من المكتوبة أو النافلة وهو ساير للسلام ولو لم يقرأ فيها إلا بأم القرآن وحدها ، فطول القيام والقراءة بلا عقد ركعة يكون تطاولاً ، وقدر التطاول في هذه الأشياء فيمن نسي ركعة قدر الوقت الذي كلم فيه رسول الله هذا اليدين ورد عليه».

شاهد لهذا الوجه ، والوجه الثاني ، ومشعر بأنهما شيء واحد .

وحكم الشك في بعض الوضوء بعد فراغه ، كالصلاة على أحد الطريقين ".

قال : (وسهوه حال قُدُوته يحمله إمامه)

لأن معاوية بن الحكم في شَمَّت العاطس في الصلاة / خلف النبي فقال [م ١٩٢] فقال [م ١٩٢] فقال [م ١٩٢] في الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» ولم يأمره بالسجود، والإمام تحمل عن المأموم سجود السهو، والتلاوة "، ودعاء القنوت، والجهر"، والقراءة عن المسبوق "، واللبث " في القيام عنه، والتشهد الأول عن الذي أدركه في الركعة الثانية "، والقنوت في الصبح إذا لحقه في الثانية، وقراءة السورة على التقدم، وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم، فهذه عشرة أشياء ".

وقول المصنف: (حال القدوة) احتراز مما بعد القدوة وقبلها "، وسيأتي ذكرهما في كلامه.

⁽¹⁾ ILAAO3, 3/33.

⁽٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٦ .

⁽٣) فلو قرأ المأموم آية سجدة فإنه لا يسجد.

⁽٤) فإن المأموم لا يجهر في الصلاة الجهرية ولو كان منفرداً لجهر.

⁽٥) أي المسبوق الذي أدركه في الركوع.

⁽٦) في ت : والتكبير .

⁽٧) فإن المسبوق يتابع الإمام إذا قعد للتشهد الأول وهو غير محسوب من صلاته .

⁽٨) انظرها في : الشرح الكبير ، ٢/ ٩٢ ، النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦١ .

⁽٩) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦١.

قال: (فلو ظَنَّ سلامه فسلَّم، فبان خلافه، سَلَّم معه، ولا سجود. ولو ذكر) [ع ٩٠٠] أي المأموم

(في تشهده تَرْك ركنٍ غيرِ النية والتكبيرة ، قام بعد سلام إمامه إلى ركعته، ولا يسجد)

لأن سهوه في الصورتين حال القدوة ".

قال: (وسهوه بعد سلامه لا يحمله)

لانقطاع رابطة الاقتداء ".

ولا فرق في ذلك بين المسبوق إذا سها فيها يأتي به بعد السلام ، والمأموم الموافق إذا تكلم ساهياً عقب سلام الإمام.

وكذا المنفرد إذا سها في صلاة، ثم دخل في جماعة ، وجَوّزنا ذلك ، لا يتحمل الإمام سهوه ، بل يسجد هو بعد سلام الإمام في

قال: (فلو سَلَّم المسبوق بسلام إمامه بني ، وسجد)

لأن سهوه بعد انقطاع القدوة".

⁽١) في ت: لو ذكر أي المأموم في تشهده ترك ركن غير النية و التكبيرة صلى بعد سلام إمامه ركعة ولا يسجد سهوه في الصورتين .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٣ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٥ .

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٢ .

⁽٤) في ع: انتهى .

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٢ ؛ المجموع ، ٤/ ١٤.

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/٢٢٢.

قال: (ويلحقه سهو إمامه)

كما يلزم الإمام سهوه "؛ / لما روي أن النبي الله قال: «ليس على من خلف الت ١٠٠٠/ب] الإمام سهو، وإن سها الإمام فعليه، وعلى من خلفه " "؛ ولأن الخلل بذلك يتطرق إلى صلاة المأموم، واستثنى الرافعي " والنووي " صورتين:

إحداهما: إذا بان الإمام محدثًا فلا يسجد المأموم " لسهوه ، ولا يحمل هو عن المأموم " سهوه .

الثانية: أن يعلم سبب سجود الإمام، ويتيقن غلطه في ظنه، كما إذا ظن الإمام ترك بعض الأبعاض، والمأموم يعلم أنه لم يترك فلا يوافقه إذا سجد في الأبعاض،

فأما الصورة الأولى:

فاستثناؤها صحيح.

وأما الثانية: فسيأتي بالقرب، وأن ذلك يقتضي سجود السهو على الإمام على

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٢ . وقال : «كما يتحمل الإمام سهوه » .

⁽٢) رواه الدارقطني في سننه ، باب ليس على المقتدي سهو ، ١/ ٣٧٧ ؛ وضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٦ ، والألباني في إرواء الغليل ، ٢/ ١٣١ .

⁽٣) في الشرح الكبير ، ٢/ ٩٤ .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ٣١٢؛ المجموع ، ١٤/٦.

⁽٥) في م: الإمام.

⁽٦) في م: الإمام ، والمثبت هو الصواب ، وهو الموافق لما في المجموع ، والشرح الكبير .

⁽٧) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٢ .

الأصح ؛ لزيادته سجدتين سهوًا . فإن قلنا بذلك : لم يخرج سهو الإمام عن اقتضائه السجود في حق المأموم .

وإن قلنا بأن الإمام لا يسجد لمثل ذلك: فلا حاجة إلى استثنائها ؟ لأن الإمام لم يحصل منه سهو يقتضي السجود".

قال: (فإن سجد)

أي في غير الصورتين"

(لزمه متابعته)

فإن ترك ذلك عمدًا بطلت صلاته ؛ لمخالفته حال القدوة ، سواء عرف المأموم سهو الإمام أم لم يعرفه ، بل متى سجد في آخر صلاته لزم المأموم متابعته ، حملاً على أنه سها، بخلاف ما إذا قام إلى ركعة خامسة لا يتابعه ، حملاً على أنه ترك ركنًا من ركعة ؛ لأنه لو تحقق الحال هناك لم تجز متابعته ؛ لأن المأموم أتم صلاته يقينًا ".

قال: (وإلا)

أي: وإن لم يسجد الإمام وسَلَّم "

(فيسجد) المأموم (على النص)

⁽١) النجم الوهاج ، ٢ / ٢٦٣ .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٣ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٦ .

⁽٤) النجم الوهاج ، ٢/٣٢٢ .

لأن في صلاته خللاً بسهو الإمام".

ويُخَرَّج قولٌ : أنه لا يسجد ، بل يتابعه في السلام ، كما لو ترك الإمام التشهد الأول، أو سجود التلاوة.

والجواب: أنها يقعان في خلال الصلاة ، فلو انفرد بهما لخالف الإمام ، بخلاف سجود السهو ...

قال: (ولو اقتدى مسبوقٌ بمن سها بعد اقتدائه ، وكذا قبله في الأصح ، فالصحيح أنه يسجد معه)

رعاية للمتابعة ١٠٠٠

(ثم في آخر صلاته)/

لأنه محل الجبر بالسجود".

والثاني وهو اختيار المزني: يسجد معه متابعة ، ولا يسجد في آخر صلاته ، إذ لا سهو من جهته.

والثالث: أنه لا يسجد معه ؛ لأن محل السجود آخر الصلاة ض.

(١) النجم الوهاج ، ٢/٣٢٢.

[م ۹۲/ب]

⁽٢) قوله: (يقعان) ليست في: ع.

⁽٣) قوله: (بخلاف) ليست في: م.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٥ .

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٦ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٨ .

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/٣٢٢.

⁽٧) انظر: الشرح الكبير، ٢/ ٩٦ ؛ المجموع، ٤/ ٦٨.

واعلم أن الثاني يجعل سبب السجود المتابعة فقط، والثالث الخلل فقط، والأول هو المذهب ناظراً إليهما.

وهذه الأوجه الثلاثة فيها إذا سها الإمام بعد اقتداء المسبوق وقبله على الصحيح كها ذكر في الكتاب.

والوجه الثاني: أن سهو الإمام لا يلحق المقتدي به بعد ذلك حكمه ؟ لأنه لم يكن بينهم رابطة الاقتداء ، كما لا يتحمل الإمام ما يحصل منه "من السهو بعد سلامه ".

فعلى هذا: إن لم يسجد الإمام لم يسجد، وإن سجد فكذا في الأصح، وقيل: يسجد متابعة، ولا يسجد آخر صلاته ".

قال: (فإن لم يسجد الإمام سجد آخر صلاة نفسه على النص)

أي في الصورتين / بعد اقتدائه ، وكذا قبله في الأصح ، كالمأموم الموافق إذا [ت ١٠٠٠] ترك إمامه السجود ، ويأتي فيهم ذلك القول المخرج (").

قال : (وسجود السهو وإن كثر سجدتان)

لأن النبي ﷺ سَلَّم من اثنتين ، وكلَّم ذا اليدين ، ومشى ، واقتصر على

صفة سجو. السهو

⁽١) في ع : انتهى .

⁽٢) أي من المقتدي به .

⁽٣) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٣ . انظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٩٦ .

⁽٤) المجموع ، ٤/ ٦٨ .

⁽٥) انظر : الشرح الكبير ، ٢/ ٩٥ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٦ .

سجدتين ، ولذلك جعل آخر الصلاة حتى يجمع كل سهو فيها ، ولا فرق بين أن يكون من نوع، أو أنواع، بزيادة، أو نقصان، أو بهما، ولا يجوز أكثر من سجدتين ، وقد تكررت صورته دون حقيقته في مواضع ، سيتعرض المصنف لبعضها ...

وفي سنن أبي داود من حديث ثوبان (٠٠): « لكل سهو سجدتان ١٠٠٠ .

وأجاب أصحابنا: بضعف الحديث ، وبحمله على أنه يكفي لكل سهو سجدتان جمعاً بين الأحاديث ...

⁽١) تقدم الحديث مخرجاً ص٢٠٢، وانظر: المهذب، ٣٠٣/١.

⁽٢) اللباب، ص ٤٩ ؛ الوسيط، ١/ ٢٦٢ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٣ ، وانظر : الوجيز ، ص ٦٥ ؛ بحر المذهب، ٢٩٤ / ٢٩٤ .

⁽٣) انظر بعضها في: التحقيق ، ص ٢٤٩ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٣ .

⁽٤) يأتي ص ٦٤٠ .

⁽٥) هو: أبو عبد الله ثوبان بن جَحْدَر ، مولى رسول الله ، سبي من أرض الحجاز ، فاشتراه النبي ، واعتقه ، فلزم رسول الله وصحبه ، وحفظ عنه كثيراً وطال عمره ، واشتهر ذكره ، توفي بحمص سنه ٥٤ه.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٣/ ١٥ ؛ تقريب التهذيب ، ١/ ١٢٥ .

⁽٦) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ، رقم ١٠٣٨ ؛ ورواه ابس ما جاء فيمن سجدها بعد السلام ، رقم ١٢١٩. وانظر: نصب الراية، ٢/ ١٩٤.

⁽٧) نصب الراية ، ٢/ ١٩٤ أورده فيه بصيغة التضعيف ، ونقل عن البيهقي قوله : انفرد به إسماعيل بن عياش ، وليس بالقوي ، وقال ابن حجر في بلوغ المرام (مع شرحه سبل السلام) ، ١/ ٣١٠ : « رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف »

⁽٨) المجموع ، ٤/ ٦٤ ، ٧٧ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٢٤ .

قال: (كسجود الصلاة)

أي يكبر ، ويضع جبهته على الأرض ، ويطمئن ، ويرفع " مكبرًا حتى يعتدل جالسًا، ثم يسجد الأخرى ، مثل الأولى ، ويسبح فيها ، كما ذكرنا في سجدات الصلاة ، هكذا صرح به صاحب «التتمة» .

وقال الأصحاب: إن الجلسة التي بينهما يسن فيها الافتراش، والتي بعدهما إلى السلام التورك". قال الرافعي: «وكتب الأصحاب ساكتة عن الذكر فيهما، وذلك يشعر بأن المحبوب فيهما هو المحبوب في سجدات صلب الصلاة، كسائر ما سكتوا عنه من واجبات السجود، ومحبوباته» ". قال: «وسمعت بعض الأئمة يحكي أنه يستحب أن يقول فيهما: سبحان من لا ينام ولا يسهو، وهو لائق بالحال» ".

قال: (والجديد: أن محلَّه بين تشهده وسلامه)

لحديث ابن بحينه ، وقد تقدم في حديث أبي سعيد الذي رواه مسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثًا أم أربعًا؟ فليطرح الشك ، وليبن على

⁽١) في ع : ويركع .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٨ ؛ التحقيق ، ص ٢٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٤ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٨ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٩١٥ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٨ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣١٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٤ .

⁽٥) تقدم ص٩٧٥ ، وانظر: اللباب، ص٤٩ ؛ الوسيط، ١/ ٢٦٤ ؛ المجموع ، ٤/ ٧١ .

ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ""، وكذلك في سنن أبي داود من رواية أبي هريرة"، وكذلك في سنن عوف وقال: صحيح".

وهذه الأحاديث الثلاثة تبين أن السجود قبل السلام، سواء كان عن زيادة أو نقصان.

وأما حديث ابن مسعود الذي فيه الأمر بالتحري" فهو محمول على طلب اليقين ، كما في تلك الأحاديث ".

وأما حديث ذي اليدين وما في بعض طرقه من السجود بعد السلام "فهو محمول على أن تأخيره كان سهوًا ، لا مقصودًا"، مع أن هذا الحديث لم يرد لبيان حكم السهو ، فوجب تأويله على رواية أبي سعيد ، وعبد الرحمن ، وأبي هريرة ، فإنها واردة في حكم السهو ، وهي صريحة لا يمكن تأويلها، فهذا عمدة المذهب الجديد".

⁽١) تقدم تخريجه ص ٩٣ ٥ ، وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ٩٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٧١ .

⁽٢) وفيه : « وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم » من رواية عطاء بن يسار ، حديث رقم (٢٦٠١).

⁽٣) رواه في سننه وقال : «حسن غريب صحيح » ، حديث رقم ٣٩٨ . وانظر : المجموع ، ٤/ ٧١ .

⁽٤) لفظه: «فليتحر الصواب» ، رواه البخاري رقم (٤٠١)، ومسلم (١٣٠٢). وانظر: المجموع، ٤/ ١٤.

⁽٥) المجموع ، ٤/ ٤٢ وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٥ .

⁽٦) تقدم الحديث مخرجًا ص ٢٠٢.

⁽V) ILAAGS , 3/ 73.

⁽A) المجموع ، ٤/ ٤٢ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٥ .

والقول الثاني: إن سها / بزيادة ، سجد بعد السلام ، وإن سها بنقص يسجد [م٩٩٠] قله .

والقول الثالث: يتخير إن شاء قبل، وإن شاء بعد، وهما قديمان ٠٠٠ .

وهـذا الخـلاف في الإجـزاء عـلى المـذهب، وقيـل: في الأفـضل"، وادعـى الماوردي: أنه لا خلاف / بين الفقهاء - يعني جميع العلماء - أنـه جـائز قبـل الـسلام ات١٠٤/ب وبعده، وإنها اختلفوا في المسنون ".

قال: (فإن سَلَّم عمدًا)

أي عالًا بالسهو متعمدًا للسلام

(فات في الأصح)

التفريع على المشهور ؛ لأنه قطع الصلاة بالسلام ، وفوت السجود على نفسه . والثاني : كما لو سلم ناسيًا ، إن قرب الفصل سجد ، وإلا فلا ، كالنوافل التي تقضى ، لا فرق فيها بين العمد والنسيان ، وهو مقتضى إطلاق العراقيين ، وقال المصنف : إن الشافعي نص عليه في باب صلاة الخوف من «البويطي» . .

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٨ ؛ المجموع ، ٤/ ٧١ وانظر : التحقيق ، ص٢٥٢ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٨ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٥ ؛ المجموع ، ٤/ ٧١ .

⁽٣) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢١٤ وانظر : المجموع ، ٤/ ٧١ .

⁽٤) في م: قصد.

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٩ ؟ المجموع ، ٤/ ٧٧ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣١٦.

⁽٦) المجموع ، ٤/ ٧٢ . وانظر كلامه في مختصر البويطي ، لوحة ١٠ أ .

فعلى هذا إذا سجد لا يكون عائدًا إلى الصلاة بلا خلاف" / .

وهذان الوجهان تفريع على الجديد، وعلى الطريقة المشهورة أن تقديمه على السلام مستحق ، لا مستحب .

قال: (أو سهوًا، وطال الفصل فات في الجديد)

لأنه يفعل لتكميل الصلاة ، فلا يفعل بعد طول الفصل ، كما لو نسي سجدة من الصلاة ، فذكرها بعد السلام ، وبعد طول الفصل .

والثاني: يسجد؛ لأنه جبران، فلم يسقط بالتطاول، كجبران الحج ".

قال: (وإلا)

أي وإن لم يطل الفصل

(فلا يفوت على النص)

لأن النبي على الظهر خمسًا ، فقيل له في ذلك، فسجد للسهو ".

والوجه الثاني: يفوت ؛ لأن السلام ركن جرى في محله ، والسجود يجوز تركه قصدًا ، فلو قلنا: يسجد ، لاحتجنا أن يخرج السلام عن الاعتداد به ، فإن التفريع على أن محله قبل السلام ، وذلك مما لا وجه له ".

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٩ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٧ .

⁽٢) المهذب ، ١/ ٣٠٥ وانظر: التهذيب ، ٢/ ١٩٥ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٩٩ .

⁽٣) تقدم الحديث مخرجًا ص ٥٦٢.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ ؛ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٦٦ .

قال: (وإذا سجد)

أي: هنا تفريعًا على النص، أو في حال طول الفصل على القديم (صار عائدًا إلى الصلاة في الأصح)

رجحه كثيرون ؛ لأنه سلم ناسيًا للسهو ، ولو كان ذاكرًا لما سلم ؛ لرغبته في السجود ، وعلمه بأن محله قبل السلام ، والنسيان يخرجه عن كونه محللاً ، كما إذا سلم ناسياً لركن ، ثم تذكر ".

والثاني: وهو الأرجح عند صاحب «التهذيب»: أنه لا يصير عائدًا ؛ لأن التحلل حصل بالسلام ، بدليل: أنه لا يجب إعادة السلام والعود إلى الصلاة ". وهذان الوجهان في الحكم بالعود إذا سجد.

أما إذا بداله أن لا يسجد فقد قالوا: إن الصلاة ماضية على الصحة ، وإن التحلل حصل بالسلام ؛ لأنه لما لم يكن له رغبة في السجود عرفنا أنه وإن لم يعتره نسيان لكان مُسَلِّمًا "، ولا يسجد ".

وفي «النهاية» وجه: أنه يسلم مرة أخرى ، وذلك السلام غير معتد به ". والقياس أحد وجهين: إما هذا ، وإما ما قاله صاحب «التهذيب» .

⁽١) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٤٢ ، وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ ، وانظر : المجموع ، ٤/ ٧٧ .

⁽٢) التهذيب ، ٢/ ١٩٥ وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣١٦.

⁽٣) فيع: يسلم.

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٩ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٧ .

⁽٥) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ ، وانظر : المجموع ، ٤/ ٧٧ .

أما الحكم بالعود إذا سجد دون ما إذا لم يسجد ، كما صححه المصنف ، وغيره ؛ ففيه إشكال .

ويتفرع على الوجهين الأولين مسائل:

منها: لو تكلم عامدًا، أو أحدث في السجود، أو تخرَّق خُفُه، بطلت صلاته على الأصح · · · .

ومنها: لو كان السهو في صلاة جمعة ، وخرج الوقت ، وهو في السجود ، فاتت الجمعة على الأصح ".

ومنها: لو كان / مسافرًا يقصر، ونوى الإتمام في السجود، لزمه الإتمام على [ت١٠١٠٠] الأصح".

ومنها: أنه لا يكبر للافتتاح، ولا يتشهد على الأصح، وعلى الوجه الآخر: يكبر. وهل يتشهد؟ فيه وجهان/: أصحها: لا ٠٠٠. قال في «التهذيب»: [١٩٥٠-] «والصحيح أنه يسلم، سواء قلنا: يتشهد، أم لا) ٠٠٠.

ومنها: إذا سلم المأموم ناسيًا مع الإمام ثم تذكر الإمام فسجد، فعلى المأموم متابعته على الأصح، فإن كان المأموم اشتغل بسجود السهو لما سلّم الإمام، ثم تذكر الإمام، فليس للمأموم متابعته وجهاً واحداً؛ لأنه لما اشتغل بالسجود قطع

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٧ ، وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣١٦.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٢ ، وانظر : اللباب ، ص ٤٩ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٠٤ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٧ ، وانظر : اللباب ، ص ٤٩ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٠٠ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٠ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٦؛ المجموع ، ٤/ ٧٢.

⁽٥) التهذيب ، ٢/ ١٩٦ ، وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣١٦.

نفسه عن صلاته ۱۰۰۰.

ولو كان المأموم سلم عامدًا ذاكرًا لسهوه ، لم يلزمه متابعة الإمام إذا عاد ".

وحد طول الفصل: تقدم ".

وحاول إمام الحرمين ضبط العرف ، قال: «إذا مضى زمان يغلب على الظن أنه أضرب عن السجود قصدًا أو نسيانًا ، فهذا طويل ، وإلا فقصير » قال: «وهذا أو نسيانًا ، فهذا طويل ، وإلا فقصير » قال: «وهذا إذا لم يفارق المجلس، فإن فارق ، ثم تذكر على قرب الزمان، ففيه احتمال عندي / ، [ع ١٩/ب] فإن الزمان قريب ، لكن مفارقة المجلس تغلب على الظن الإضراب » . .

ولو سلم™، وأحدث، ثم انغمس في ماء على قرب الزمان، فالظاهر: أن الحدث فاصل، وإن لم يطل الزمان . وقد نقل قول الشافعي أن الاعتبار في الفصل بالمجلس دون طول الزمان وقصره ".

⁽١) انظر: الشرح الكبير، ٢/ ٩٥.

⁽Y) IL جموع ، 3/77.

⁽٣) ص ۲۰۷ .

⁽٤) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٤٤ .

⁽٥) في م: احتمالان ، والمثبت هو الصواب كما في النهاية ، ٢/ ٢٤٤ .

⁽٦) أي الإضراب عن السجود ، نهاية المطلب ، ٢/ ٢٤٤ ، وانظر : روضة الطالبين ، ١/ ٣١٧.

⁽٧) في نهاية المطلب ، ٢/ ٢٤٤ : ولو صلى .

⁽٨) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٤٤ ، وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ١٠١ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٧ .

⁽٩) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٤٤ ، وهو نص الشافعي في القديم، وانظر: الشرح الكبير ، ٢/ ١٠١ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٧.

أما إذا قلنا: محل السجود في أصل المسألة بعد السلام، فينبغي أن يسجد على قرب، فإن طال الفصل عاد الخلاف".

وإذا سجد فلا يحكم بالعود إلى الصلاة بلا خلاف".

وحكمه في التحريم" ، والتشهد ، والسلام ، كسجود التلاوة .

وقطع الشيخ أبو حامد: بأنه يتشهد، ويسلم، ونقله عن نصه في القديم، وادعى الاتفاق عليه (٠٠).

قال: (ولو سها إمام الجمعة وسجدوا فبان فوتها)

بأن خرج الوقت قبل السلام (٥)

(أتموا ظهرًا وسجدوا، ولو ظن سهوًا فسجد فبان عدمه سجد في الأصح). تعددت صور دون حكمه دون حكمه دون حكمه

مقصود المصنف بهاتين المسألتين : أنَّا وإن قلنا : سجود السهو لا يزيد على

سجدتين فقد تتعدد صورته دون حكمه ، وذلك في مسائل :

منها: المسبوق إذا سجد مع إمامه يعيد السجود في آخر صلاته على ما مر٠٠٠.

ومنها: إذا سجدوا في الجمعة فخرج الوقت قبل السلام، فالمذهب: أنهم

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١/٣١٧.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٢ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٧.

⁽٣) في ع: التحرم.

⁽٤) المجموع ، ٤/ ٧٣ .

⁽٥) قوله : (بأن خرج الوقت قبل السلام) ليست في : م .

⁽٦) تقدم ص ٢٣٠ ، وانظر: اللباب، ص٤٩ ؛ الشرح الكبير، ٢/ ٩٠ ؛ المجموع، ١٨ / ٦٨ .

يتمونها ظهرًا، ولا يستأنفون الظهر فإذا أتموها أعادوا السجود في آخر الصلاة كالمسبوق".

ومنها: إذا ظن سهوًا فسجد له ، ثم بان قبل أن يسلم أنه لم يسه ، فأصح الوجهين: أنه يسجد " ؛ لأنه زاد سجدتين سهواً فيجبر هذا الخلل بالسجود .

والثاني: لا ؛ لأن سجود السهو يجبر كل خلل ، فيجبر نفسه ، كالشاة من الأربعين تزكي " نفسها وغيرها ".

ومنها: لو سجد للسهو، ثم سها قبل السلام، فوجهان: أحدهما: يسجد؟ لأنه لا يجبر ما بعده، وأصحهما: لا ؟ لأنه لا يؤمن وقوع مثله، ولأن السجود يجبر خلل الصلاة مطلقًا، وقال الرافعي: إنهم عبروا عن الأصح في هذه الصورة، والأصح في التي قبلها بأن قالوا: السهو في سجود السهو "لا يقتضي السجود، والسهو بسجود السهو السهو السجود،

قلت: وهذه عبارة القاضي حسين، لكنه مَثَّل السهو في سجود السهو با إذا

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ٩٠ ؟ المجموع ، ٤/ ٦٣ وانظر : اللباب ، ص ٤٩ .

⁽٢) يسجد للسهو ثانية .

⁽٣) في ع : يزكيها . وفي ت : ترعى .

⁽٤) الوسيط ، ١/ ٢٦٣ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ٩٠ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٣ .

⁽٥) في ت: سجود التلاوة.

⁽٦) الشرح الكبير ، ٢/ ٩١ .

تكلم أو سلم "بين سجدتي السهو ناسيًا، وهي المسألة التي سَأل عنها أبو يوسف" الكسائي، لما ادَّعى: أن من تبحر في علم اهتدى به إلى العلوم كلها، فسأله أبو يوسف عن هذه المسألة، فقال: لا يلزمه السجود؛ لأن التصغير لا يصغر، إذ لو صغر؛ لأدى إلى ما لا يتناهى "، فأصاب الجواب، والتعليل/، والتمثيل "بهذه [م ١٩٤] المسألة منطبق على العبارة المذكورة.

وأما السهو بعد السجود (°): فقد يمنع أنه سهو في السجود ، لكنه شاركه في العلة والإفضاء إلى التسلسل .

ومنها: لو قصر المسافر، وسها، فسجد، ثم نوى الإتمام، أو صار مقيهًا قبل السلام، فإنه يتم، ويعيد السجود السعود السعود

(١) في ت: أو سجد.

ر ۱) ي ت . او سجد .

⁽٢) هو: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، صاحب أبي حنيفة الإمام ، والمقدم من أصحابه ، صاحب حديث ، وغلب عليه الرأي ، ولي قضاء بغداد حتى وفاته سنة ١٨٢ه. انظر: سير أعلام النبلاء ، ٨/ ٥٣٥ ؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ٢٢٥ .

⁽٣) انظر هذه القصة في : نهاية المطلب ، ٢/ ٢٧٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٦٨ . وانظر مثيلاتها في : معجم الأدباء ، ١٣/ ١٣٥ .

⁽٤) في م: والتمسك.

⁽٥) في ت: وأما السهو بعد السهو.

⁽٦) في الشرح الكبير ، ٢/ ٩١ قال : «لو شرع المسافر في الصلاة بنية القصر فسها وسجد للسهو ثم نوى الإتمام قبل أن يسلم أو صار مقيمًا بانتهاء السفينة إلى دار الإقامة يجب عليه أن يتم الصلاة ويعيد السجود في آخر صلاته ؛ لأن محله آخر الصلاة » ، وانظر : المجموع ، ٤/ ٦٣ .

ومنها: لو ظن أن سهوه القنوت فسجد، ثم بان قبل السلام أنه شيء "آخر، فلا يسجد على الأصح؛ لأن السجود يجبر كل خلل".

فرع: حكم سجود السهو في صلاة الفرض وصلاة النفل سواء "، والله أعلم.

⁽١) في ع: نسي .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ٩١ ؛ المجموع ، ٤/ ٦٣ .

⁽٣) الإقناع ، ص٥٥ ؛ المهذب ، ١/ ٣٠٥؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٧ ؛ المجموع ، ٤/ ٧٤.

قال:

(باب:

تسن سجدات التلاوة)

أما مطلوبيتها: فبالإجماع ١٠٠٠ والأحاديث الصحيحة ١٠٠٠ .

وأما عدم وجوبها: فلأن زيدًا قرأ على النبي / ﷺ: ﴿وَٱلنَّجْمِ ﴾ "فلم يسجد اع ١٩٢٠] فيها » متفق عليه ".

ولأن «عمر قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل، فسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: إنّا نَمُرُّ بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر». وفي رواية قال: «إن الله لم يفرض السجود، إلا أن نشاء» روى البخاري الروايتين في صحيحه «، وهذا من عمر رضي الله عنه في هذا الموطن العظيم دليل إجماعهم على أنه ليس بواجب «.

(١) المجموع ، ٣/ ٥٥١ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٧٦ .

⁽٢) انظر بعضها في : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٠٠٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٥١ .

⁽٣) في ت : ﴿النملِ ﴾ والمثبت هو الصواب .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب من قرأ السجدة ولم يسجد ، رقم ١٠٧٢ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب سجود التلاوة ، رقم ٥٧٧ .

وانظر: مختصر المزني ص ٢٨ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٦٧ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٦٧ .

⁽٥) انظرهما في كتاب الجمعة ، باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود ، رقم ١٠٧٧ .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٥٦ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٧٦ .

سجدات التلاو أربع عشرة قال: (وهُنَّ في الجديد أربعَ عَشْرة)

سجدة في آخر الأعراف عند قوله: ﴿ وَيُسَيِّحُونَهُ وَلَهُ السَّجُدُونَ ﴾ ".

وسجدة في الرعد عند قوله: ﴿ وَٱلْأَصَالِ ﴾ ".

وسجدة في النحل عند قوله: ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ٣٠.

وفي سبحان عند قوله: ﴿خُشُوعًا ﴾ ١٠٠٠.

وفي مريم عند قوله: ﴿وَيُكِكُّا ﴾ ٥٠٠.

وفي الحج سجدتان : الأولى : عند قوله ﴿مَايَشَاء ﴾ ١٠ ، والثانية : عند قوله :

﴿ لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾ (٧٠.

وفي الفرقان عند قوله: ﴿ وَزَادَهُمْ نَفُورًا ﴾ ١٠٠٠.

⁽١) وهي آخر آية من السورة.

⁽٢) آية رقم: ١٥.

⁽٣) آية رقم: ٥٠.

⁽٤) سورة الإسراء آية رقم: ١٠٩.

⁽٥) آية رقم: ٨٥.

⁽٦) آية رقم: ١٨ .

⁽٧) آية رقم : ٧٧ .

⁽٨) آية رقم: ٦٠.

وفي النمل عند قوله: ﴿ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ".

وشَذَّ العبدري " من أصحابنا ، فنقل عن مذهبنا أنها عند قوله : ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَعْلَمُ مَا يَعْلِمُ مَا يَعْلِمُ مَا يَعْلِمُ مَا يَعْلِمُونَ ﴾ " وهذا النقل مردود ".

وسجدة في (الآمَرَ (اللهُ تَنزِيلُ) عند قوله: (وَهُمْ لَا يَسْتَكُمْرُونِ اللهُ اللهُ وَهُمْ لَا يَسْتَكُونَ ال وفي (حَمَ السجدة، وأصح الوجهين أنها عند قوله: (وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ الله اللهُ وَقَيْلُ اللهُ عَنْدُ قُولُه اللهُ اللهُ عَنْدُ قُولُه اللهُ اللهُ عَنْدُ قُولُه اللهُ ال

وثلاث في المفصل ":

إحداها: آخر النجم: ﴿ فَأَسْعُدُواْ بِلَّهِ وَأَعْبُدُواْ ﴾ .

والثانية: في الانشقاق: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ ".

⁽١) آية رقم: ٢٦.

⁽٢) تقدمت ترجمته ص ٤٨٠ ، وذكر ذلك في كتابه الكفاية ، عند ذكره الآية انظر : المجموع ، ٣/ ٥٤٤ .

⁽٣) آية رقم: ٢٥.

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥٥٤ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٠ .

⁽٥) سورة السجدة آية رقم: ١٥.

⁽٦) آخر آية من سورة فصلت .

⁽٧) آية رقم: ٣٧، وانظر الخلاف في: بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٠ .

⁽٨) مختصر المزني ، ص ٢٨ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٠٢ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٦٨ .

⁽٩) آية رقم ٢١.

والثالثة: آخر اقرأ: ﴿وَٱسْجُدُ وَٱقْتَرِبِ ﴾.

عشر/ منها ثابتة بإجماع المذاهب الأربعة ، وثانية الحج عندنا ؟ لما روى عمرو [ت١٠٦٠] ابن العاص، قال: «اقرأني رسول الله وشيخس عشرة سجدة في القرآن ، منها ثلاث في المفصل ، وفي الحج سجدتان » رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن "وثلاث في المفصل في الجديد ؛ لهذا الحديث ".

وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أنه سجد في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتُ ﴾ ، وقال: «سجدتُ بها خلف أبي القاسم ﷺ ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه » · · · .

وفي رواية لمسلم: « في : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَتْ ﴾ و ﴿ أَقْرَأُ بِآسْمِ رَبِّكِ ﴾ " " وأبو هريرة إنها أسلم سنة سبع من الهجرة ".

⁽١) انظر: التنبيه، ص٥٥، المجموع، ٣/ ٥٥٦.

⁽٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة ، باب ، رقم ١٠٥١ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الـصلاة والسنة فيه ، باب عدد سجود القرآن ، رقم ١٠٥٧ ؛ والحاكم في مستدركه ، باب التـأمين ، ١/ ٣٤٥، رقم ٨١١ .

وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٥٣ : إسناده حسن ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٩ حسنه المنذري والنووي ، وضعفه عبد الحق وابن القطان ، وفيه مجهول ،والراوي عنه لا يعرف أيضًا .

⁽٣) المهذب ، ١/ ٢٨٥ وانظر : اللباب ، ص٤٨ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها ، رقم ١٠٧٨ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب سجود التلاوة ، رقم ٥٧٨ .

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب سجود التلاوة ، رقم ٥٧٨ .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٥٧ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٢/ ٥٨٦ .

وفي القديم: السجدات إحدى عشرة، أسقط سجود المفصل"؛ لحديث ابن عباس: « أن النبي الله له يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة» ".

وجوابه: أن إسناده ضعيف"، ولو صح قدم المثبت عليه (١٠٠٠).

وقال ابن سريج وأبو إسحاق (٥): السجدات خمس عشرة بإثبات سجدة

﴿ صَ ﴾ "؛ لحديث عمرو بن العاص / المتقدم " ؛ ولحديث ابن عباس: « أن النبي ﷺ [م ٩٤/ب]

سجد في ﴿ صّ ﴾». رواه البخاري ١٠٠٠ وسيأتي جوابه ١٠٠٠.

ولو قال المصنف: وهي في الجديد أربع عشرة؛لكان أفصح، وكلاهما جائز "...

(١) المهذب، ١/ ٢٨٥ ؛ بحر المذهب، ٢/ ٢٦٩ ؛ الوسيط، ١/ ٢٦٨ ؛ التهذيب، ٢/ ١٧٨ .

⁽٢) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من لم ير السجود في المفصل ، رقم ١٤٠٣ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى، باب جماع أبواب سجود السهو ، ٢/ ٣١٢ ، رقم ٣٥١٧ .

⁽٣) ضعفه النووي في المجموع ، ٣/ ٥٥٣ وقال : «هذا القديم ضعيف في النقل ، ودليله باطل » وانظر : التلخيص الحبير ، ٢/٨.

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥٥٧.

⁽٥) أبو العباس ابن سريج ، وأبو إسحاق المروزي ، انظر : المجموع ، ٣/ ٥٥٥ .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٥٥ وانظر : الإقناع ، ص٧٧ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٦٩ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٧٧ .

⁽۷) تقدم ص٦٤٧ .

⁽A) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب سجدة ص ، رقم ١٠٦٩ ، ولفظه : «ص ليست من عزائم السجود وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها » .

⁽٩) يأتي ص٦٤٩ .

⁽١٠) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٠ .

قال: (منها: سجدتا الحج)

لما تقدم "، قال أبو إسحاق السبيعي التابعي ": « أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين "".

الخلاف في سجدة (صر

قال: (لا (ص) بل هي سجدة شكر، تستحب في غير الصلاة)

وعلى ذلك يحمل حديث عمرو بن العاص "؛ لما روى أبو سعيد الخدري، قال: «خطبنا رسول الله على يومًا فقرأ (ص)، فلما مَرَّ بالسجود تَشَرَّنَا " للسجود ، فلما رآنا قال: إنما هي توبة نبي ، ولكن قد استعددتم للسجود ، فنزل وسجد » رواه أبو داود بسند صحيح " .

وعن ابن عباس أن النبي على قال: « سجدها نبي الله داود توبة ، وسجدناها

(١) تقدم ص ٦٤٧ .

انظر: النهاية ، ٢/ ٤٧٠ ؟ تهذيب الأسياء واللغات ، ٣/ ١٦٢ .

(٦) رواه أبو داود في سننه ،كتاب الصلاة ، باب السجود في ص ، رقم ١٤١٠ ، بلفظ مقارب . قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٥٤ : «رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري » ، وحكى في نصب الراية تصحيحه أيضًا ، ٢/٧٧٢ .

⁽٢) هو أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن علي الممداني السَّبِيعي ، تابعي كوفي ، سمع من جمع من الصحابة ، وخلائق من التابعين ، وأجمعوا على توثيقه ، وجلالته ، والثناء عليه ، توفي سنه ١٢٦هـ وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ١٧١ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٥/ ٣٩٢ .

⁽٣) نقله في المجموع ، ٣/ ٥٥٧ عن ابن المنذر .

⁽٤) تقدم ص ٦٤٧ .

⁽٥) التَشَزُّن : التأهب والتهيؤ للشيء والاستعداد له .

[ع ۹۲/ب]

شكرًا» / رواه النسائي، والبيهقي وضعفه ".

فلهذا قال الشافعي وجمهور الأصحاب: إنها ليست من عزائم السجود، ومعناه: ليست سجدة تلاوة، ولكنها سجدة شكر"، وهي عند قوله: ﴿ وَخُرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ ".

قال: (وتَحْرم فيها في الأصح)

كسائر سجود الشكر.

وعلى هذا: إذا كان عالمًا تبطل الصلاة، وإن كان جاهلاً أو ناسياً يسجد للسهو، والوجه الثاني: أنها لا تحرم؛ لأنها وإن كانت سجدة شكر فسببها التلاوة، وهي في الصلاة بخلاف غيرها من سجود الشكر الذي سببه خارج عن الصلاة ".

ورأيت في «شرح المهذب» للمصنف: أنه « إذا قرأها في الصلاة ينبغي أن لا يسجد ، فإن سجد ناسيًا أو جاهلاً لم تبطل ، أو عامدًا عالمًا بالتحريم بطلت صلاته ،

⁽١) رواه النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح ، باب سجود القرآن السجود في ص ، رقم ٩٥٧ . وفي نصب الراية ، ٢/ ٢١٦ ذكر تخريج النسائي للحديث ، ولم يذكر البيهقي ، ولم أجده فيه ، وإنها هـو

عند الدارقطني في سننه ، ١/ ٤٠٧ . لكن قال النووي في خلاصة الأحكام ، ٢/ ٦٢٥ : « رواه النسائي والبيهقي وضعفه » .

⁽٢) مختصر المزني ص ٢٨ ؛ التنبيه ، ص ٣٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٥٥ . ومعنى ذلك : أنها إذا تليت يسجد القارئ شكرًا لله تعالى على قبول توبة داود عليه السلام كما في : النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٢ .

⁽٣) آية رقم: ٢٤ وانظر الكلام على مواضعها من السورة في: المهذب ، ١/ ٢٨٥ .

⁽٤) المهذب ، ١/ ٢٨٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٧١ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٧٩ .

على أصح الوجهين»⁽¹⁾.

وهذا يقتضي أو يوهم أن الخلاف في البطلان دون التحريم ، والصواب ما قدمته "، والخلاف في كونه يسجد أو لا يسجد مشهور ، بل فهم بعضهم أن ذلك الخلاف في الاستحباب.

قال: (وتُسن للقارئ والمستمع)

لما روى ابن عمر رضي الله عنهما / قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا [ت١٠٦/ب القرآن، فإذا مر بسجدة سجد وسجدنا " متفق عليه" .

> ولا فرق بين أن يكون القارئ في صلاة أولا ، وفي وجهٍ ضعيفٍ: لا يسجد المستمع لقراءة من في الصلاة ١٠٠٠.

> > قال: (وتتأكد له بسجود القارئ)

⁽١) المجموع ، ٣/ ٥٥٥ مختصرًا.

⁽٢) وهذا ما نص عليه النووي هنا ، وأما في شرح المهذب فإنه جرى في عباراته على كـلام الـشيرازي فإنــه قال في المهذب ، ١/ ٢٨٦ : «ففيه وجهان ، أحدهما : تبطل صلاته...والثاني : لا تبطل ... » والمصنف هنا قال: «تحرم فيها في الأصح».

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب من سجد لسجود القارئ ، رقم ١٠٧٥ ، ولفظه : «كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد» الحديث ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب سجود التلاوة ، رقم ٥٧٥ ولفظه : «ربها قرأ رسول الله ﷺ القرآن فيمر بالسجدة فيسجد بنا » الحديث . وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٧١ ؟ الوسيط ، ١/ ٢٦٩ .

⁽٤) التحقيق ، ص٢٣٣ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣١٩ .

لأنه محل اتفاق'' .

وأما إذا لم يسجد القارئ ، فالصحيح : أن المستمع يُسَنُّ له السجود ، وقال الصيدلاني ، والإمام : لا ...

ولو كان القارئ محدثًا أو كافرًا أو صبيًا فالصحيح: استحباب السجود للمستمع ".

ولا فرق بين أن يكون القارئ رجلاً أو امرأة ".

قال: (قلت: وتسن للسامع، والله اعلم)

أي: الذي لا يستمع ، ولكن يسمع بلا إصغاء ، وهذا هو الصحيح المنصوص: أنه يستحب له ، ولا يتأكد في حقه تأكده في حق المستمع ، وقيل : هو كالمستمع ، وقيل: لا يسن له السجود ، .

قال: (وإن قرأ في الصلاة سجد الإمام والمنفرد لقراءته فقط)

أي لا يسجد واحد منهم لقراءة غيره ؛ لأنه يكره له الإصغاء لها " .

وينبغي أن يقدر في كلام المصنف كقراءته في الأول؛ لدلالة الثاني عليه.

⁽١) المجموع ، ٣/ ٥٥١ وانظر : الوجيز ، ص٦٦ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٥٥١ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٨٠ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٦٩ .

⁽٣) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٢٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٥١ .

⁽٤) التحقيق ، ص٣٣٣ المجموع ، ٣/ ٥٥١ ؛ وفي روضة الطالبين ، ١/ ٣١٩ قال : على الأصح .

⁽٥) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٤ .

⁽٦) انظر هذه الأوجه الثلاثة في : روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٠؛ المجموع ، ٣/ ٥٥٢ .

⁽V) المجموع ، ٣/ ٥٥٢ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٥ .

قال: (والمأموم لسجدة إمامه)

أى فقط ، فلو سجد لقراءة نفسه أو غير إمامه بطلت صلاته ١٠٠٠ .

قال : (فإن سجد إمامه فتخلف أو انعكس)

بأن سجد هو دون إمامه

(بطلت صلاته)

لما فيه من المخالفة"، وإذا لم يسجد الإمام، فيحسن من المأموم إذا فرغ قـضاء السجود، ولا يتأكد ولا يفعل ذلك في قراءة غير إمامه ؛ لأنه لا يـشرع / لـه [م٥٩/أ] السجود لها.

فرع:

لا يكره عندنا قراءة السجدة للإمام ، سرية كانت الصلاة أو جهرية "، وقال صاحب «البحر» ": إنه « في السرّية على مذهبنا يستحب تأخير السجود حتى يسلم؛ لئلا يشوش على المأمومين » هكذا قال.

ولا يخلو من منازعة ، فإن الرافعي استدل على قراءتها في السرية ١٠٠٠ بها روي أنه

(١) الوسيط ، ١/ ٢٦٩ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٥٢ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٥٥٢ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٢ .

⁽T) المجموع ، 7/ ٢٥٥.

⁽٤) التحقيق ، ص٣٣٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٨ .

⁽٥) في ع: صاحب الخزانة.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٦ .

رسجد في الظهر ، فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجد» فإن ثبت هذا الحديث دل على الاستحباب ، ولا يقتصر به على بيان الجواز إلا لمعارض .

صفة سجو العلام المهام المالام المالام المالام المالي الما

لأنها صلاة مستقلة ٣

(وتكبيرة الإحرام شرطٌ)

مراده : أنه لابد منها ، ويسمح في تسميتها شرطًا ، فإنها ركن .

قال: (على الصحيح)

وهو قول الأكثرين".

وقيل: إنها مستحبة ، اختاره الغزالي وغيره ٥٠٠ ، وقالوا: إن السجدة ليست اع ٩٣٠]

(۱) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر ، رقم ۸۰۷ ، ولفظه :

«أن النبي السجد في صلاة الظهر ثم قام فركع فرأينا أنه قرأ تنزيل السجدة » وأحمد في مسنده ، رقم النبي السجدة » وأحمد في مسنده ، رقم النبي السجدة » وأحمد في مستدركه ، ۱/ ۲۲۱ وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ۲/ ۱۰ إن في سنده من لا يعرف أو مدلس .

(٢) وفي بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٣ ، قال : « لا يكره قراءة آية السجدة في الصلاة بحال » ورد على من فرق بين السرية والجهرية .

(٣) انظر: الشرح الكبير، ٢/ ١٠٨ ؛ المجموع، ٣/ ٥٦٠.

(٤) في م: الجمهور.

(٥) اختاره الغزالي في الوسيط ، ١/ ٢٦٩ ؛ الوجيز ، ص٦٦ وهو قول أبي محمد الجويني ، انظر : الـشرح الكبر ، ١٠٨/٢ .

صلاة مستقلة.

وقال أبو جعفر الترمذي "من أصحابنا: / «لا تستحب». وأنكروه عليه. وقال أبو الطيب: « إنه لم يقل به أحد سواه » "، وفي سنن أبي داود: « أن النبي التحان إذا مَرَّ بالسجدة كبر وسجد» ". لكن إسناده ضعيف"، وكلام المصنف / [ت١٠١٠/أ] ساكت عن الخلاف في النية، وفي «النهاية» على القول بأن التكبيرة لا تجب: أن النية لا تجب "أيضًا "، ويمكن تأويل كلام المصنف على ذلك، ويكون مراده بتكبيرة الإحرام مع النية، ولو قال: التحرم "شرط؛ لكان ادعى " لهذا الغرض، فإن

⁽١) هو : أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي ، من أصحاب الشافعية المتقدمين ، كان فقيهًا ورعًا ، سكن بغداد وحدث بها ، قال الدراقطني : « لم يكن للشافعيين بالعراق أرأس منه ولا أشد ورعًا » انتهى ، توفي سنة ٢٩٥هـ

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ، ٢/ ٢٠٢ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٣/ ٥٤٥ .

⁽٢) انظر: نهاية المطلب ، ٢/ ٢٣٢ ؛ البيان ، ٢/ ٢٩٦ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٨ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٠ .

⁽٣) رواه أبو داود في سننه ،كتاب الصلاة ، باب في الرجل يسمع السجدة وهو راكب وفي غير الـصلاة ، رقم ١٤١٣ .

⁽٤) قاله النووي في المجموع ، ٣/ ٥٦٠ وكذا قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٩ لكنه قال : (خرجه الحاكم من رواية العمري أيضاً لكن وقع عنده مصغرًا وهو الثقة فقال إنه على شرط الشيخين ، قلت : أصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ آخر) .

⁽٥) قوله : (إن النية لا تجب) ليست في : م .

⁽٦) نهاية المطلب ، ٢/ ٢٣٢ .

⁽٧) في ع: التحريم.

⁽٨) في ت : أوفى .

التحرم يطلق على مجموع النية والتكبير.

قال: (وكذا السلام في الأظهر)

رواه المزني، وصححه الأكثرون، وقاسوه على التحريم، ومقتضى ذلك القطع بوجوب التحرم⁽¹⁾.

والقول الثاني: «لا يشترط السلام» ، رواه البويطي "كها لا يسلم منها في الصلاة ".

وفي التشهد وجهان: أصحهما: عدم وجوبه ".

قال: (وتشترط شروط الصلاة)

شروط سجد التلاوة

الطهارة ، والست ، والاستقبال ، ودخول الوقت بالانتهاء إلى آخر آية السجدة ، حتى لو سبق بحرف لم يجز ، ولا خلاف في شيء من ذلك عندنا .

⁽۱) مختصر المزني ، ص ؛ المهذب ، ١/ ٢٨٦ ؛ البيان ٢/ ٢٩٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٢ . وانظر : الوسيط ، 1/ ٢٦٩ .

⁽٢) مختصر البويطي ، لوحة ١٣/ أقال : « وليس في سجود القرآن ولا في سجود الشكر تشهد ولا سلام ».

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٦٦ ٥ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٥ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٧٩ .

⁽٤) المهذب ، ١/ ٢٨٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٢ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٦ .

⁽٥) في م: آخر السجدة.

⁽٦) مراده: أن وقت السجود يبدأ بعد انتهاء القارئ من قراءة آخر حرف من آية السجدة ، كما في المجموع ، ٣/ ٥٥٨ قال: « دخول وقت السجود بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها ، فلو سبجد قبل الانتهاء إلى آخر آية السجدة ولو بحرف واحد لم يجز » . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٧ .

⁽٧) المجموع ، ٣/ ٥٥٨ وانظر : التنبيه ، ص٣٥ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٣ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٨١ .

واستحب بعضهم: أن يقوم، وينوي ، ويكبر قائمًا ، ثم يهوي من قيام "، وورد" في ذلك عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تفعله "، إلا أن إسناده فيه امرأة مجهولة "، فلذلك الأصح: أنه لا يستحب ذلك ، ولا ينبغي ؛ لأنه بدعة ".

وكل ما يجب أو يستحب في سجود الصلاة ، وكيفيته ، وتكبيره ، فهو كذلك في سجود التلاوة (٠٠).

قال: (ومن سجد فيها)

أي في الصلاة

(كَبَّر للهوي وللرفع)

أي: سُنَّة".

وقال ابن أبي هريرة: لا يُسْتحب التكبير للهوي ، ولا للرفع . وهو ضعيف ...

(١) المجموع ، ٣/ ٥٦٥.

(٢) في ع: والرد.

- (٥) المجموع ، ٣/ ٢٦٥ .
- (٦) المجموع ، ٣/ ٢٦٥.
- (V) مغنى المحتاج ، ٢/ ٤٤٥ .
- (A) المجموع ، ٣/ ٥٥٨ ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٤ .

⁽٣) يشير إلى ما رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب من قال لا يسجد بعد الصبح ، ٢/ ٣٢٦ ، رقم ٣٥٩٧ عن أم سلمة الأزدية قالت : (رأيت عائشة تقرأ في المصحف ، فإذا مرت بسجدة قامت فسجدت) .

⁽٤) ضعفه النووي في المجموع ، ٣/ ٥٦١ وقال : إن أم سلمة الأزدية هذه مجهولة .

ولا إشكال في أنه لا يكبر للافتتاح ؛ لأنه متحرم بالصلاة ١٠٠٠ .

قال: (ولا يرفع يديه)

لأن ذلك ليس محل رفع اليدين لها ".

قال: (قلت: ولا يجلس للاستراحة، والله أعلم).

صرح به: القاضي حسين ، والبغوي " وغيرهما ، وقال المصنف : إنه لا خلاف فيه ".

قال: (ويقول:)

أي : في سجود التلاوة ، سواء أكان في الصلاة أم في غيرها () ما يقال في ما يقال في السجد وجهي للذي خلقه ، وصَوَّره ، وشَقَّ سمعه ، وبَصَرَه ، بحوله وقوَّته) سجود التلاوة

لما روى أبو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها: « أن النبي الله كان يقول ذلك في سجود القرآن». قال الترمذي: هو حديث صحيح ...

المجموع ، ٣/ ٥٥٨ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٧٩ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٥٥٨ وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٧٩ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٧٠ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٧٩ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥٥٩.

⁽٥) انظر: التحقيق، ص٢٣٤.

⁽٦) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الجمعة ، باب ما يقول في سجود القرآن ، رقم ٥٨٠ وقال : حديث حسن صحيح ؛ والنسائي في سننه ، كتاب التطبيق ، باب نوع آخر ، رقم ١١٢٩ ؛ وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا سجد ، ١٤١٤ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٦٠ : «إسناد الترمذي والنسائي على شرط البخاري ومسلم » انتهى ، ولم أجد عند أحد منهم لفظة (صوَّره) وهي ثابتة في سجود الصلاة عند مسلم وغيره وأما سجود القرآن فلم أجدها في الكتب الستة . ووجدت الدميري أشار إلى بعض ذلك في : النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٨ .

ويُستحب أن يقول/ أيضًا: «اللهم اكتب لي بها عندك أجرًا، وضع عني بها [م٥٩٠] ورُرًا، وضع عني بها [م٥٩٠] وزرًا، واجعلها لي عندك ذخرًا، وتقبلها مني، كها تقبلتها من عبدك داود » فقد ورد في ذلك حديث في الترمذي وغيره بإسناد حسن "، قال الحاكم: إنه صحيح ".

ولو قال فيه ما يقوله في سجود الصلاة كان حسنًا ٣٠٠.

ونقل الأستاذ إسماعيل الضرير "في «تفسيره»: أن اختيار الشافعي أن يقول في سجود التلاوة: « سبحان ربنا، إن كان وعد ربنا لمفعولا ». وهو حسن ".

قال: (ولو كرر آية)

خارج الصلاة ١٠٠٠

⁽۱) رواه الترمذي في سننه ،كتاب الجمعة ، باب ما يقول في سجود القرآن ، رقم ۷۹ وقال : هذا حديث حسن غريب من حديث ابن عباس لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب سجود القرآن ، رقم ۱۰۵۳ ، ورواه الحاكم في مستدركه ، ۱/ ۳٤۱ ، وقال : حديث صحيح ؛ ورواه ابن خزيمة في صحيحه ، ۱/ ۲۸۲ ؛ وانظر: بحر المذهب ، ۲/ ۲۷۲ ، الوسيط، ۱/ ۲۲۲ .

⁽٢) رواه الحاكم في مستدركه ، باب التأمين ، ١/ ٣٤١ ، رقم ٧٩٩ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٥٦١ وانظر : الإقناع ، ص ٨٠ ؛ التهذيب ، ٢/ ١٨٠ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٩ .

⁽٤) هو: أبو عبد الرحمن إسهاعيل بن أحمد النيسابوري الحيري الضرير ، العلامة المفسر ، له كتاب الكفاية في التفسير . توفي سنة ٤٣٠هـ . انظر: سير أعلام النبلاء ، ١٧/ ٥٣٩؛ طبقات الشافعية ، ابن السبكي، ٤/ ٢٦٥ ؛ البداية والنهاية، ١٥/ ٢٧٩ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٥٦١ ، وعلل النووي حسنه بأن ظاهر القرآن يقتضي مدحه .

⁽٦) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٩ .

(في مجلسين سجد لكل، وكذا المجلس في الأصح)

لتجدد السبب بعد توفية حكم الأول.

والثاني: يكتفي بالسجود السابق كما لـ وكررها قبـل أن يـسجد لـ لأولى فإنـ ه يكفيه سجود واحد قطعًا.

والثالث: أنه إن طال الفصل سجد مرة / أخرى ، وإلا فتكفيه السجدة الأولى، قال في «العدة» (۱۰۷۰ الفتوى» ، هكذا نقله الرافعي "، وسكت عنه "، الم الم الم وفيه نظر ؛ لأن سجود التلاوة يفوت بطول الفصل فيتجه الوجه الثاني والثالث ".

قال : (وركعةٌ كمجلسِ ، وركعتان كمجلسين)

ذكره الصيدلاني وغيره.

قال: (فإن لم يسجد وطال الفصل لم يسجد)

اتفقوا على أنها تفوت بطول الفصل.

⁽١) لعله: العدة في شرح الإبانة لأبي عبد الله الحسين الطبري المتوفى ٩٨ هـ أو العدة الصغرى لأبي المكارم إبراهيم بن علي الروياني المتوفى سنة ٢٣ هـ ، وهو الأقرب .

⁽٢) في ت : وعكسه

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٠٧ وانظر : المجموع ، ٣/ ٥٦٧ وانظر أيضاً : بحر المذهب ، ٢/ ٢٧٤ ؟ الوجيز ، ص٦٦ .

⁽٤) في ع : عليه .

⁽٥) قوله: (الثالث) الظاهر أنها زائدة . انظر: النجم الوهاج ، ٢/ ٢٧٩ .

واختلفوا: هل تقضى أو لا ؟ والأصح: / أنها لا تقضى؛ لأنها تتعلق بسبب اع ٩٣٠ با عارض كصلاة الكسوف" ، والاستسقاء ، وليست كالنوافل المتعلقة بوقت" .

والمعتبر في طول الفصل ما سبق في سجود السهو ٣٠٠.

سجود الشك

قال: (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة)

فلو سجدها حَرُم، وبطلت صلاته، بلا خلاف"؛ لأن سببها خارج، ولا يستثنى من ذلك إلا سجدة (ص) على أضعف الوجهين كما سبق".

قال: (وتُسَن لهجوم نعمةٍ ، أو اندفاع نِقمةٍ ، أو رؤية مبتلى ، أو عاصٍ)

والأصل في سجود الشكر: أحاديث عن النبي إلى الله الذا جاءه الشيء يُسَرُّ به ، خَرَّ ساجدًا ، شكرًا لله ». وفي إسناده ضعف ، لكن قال الترمذي: إنه حسن ...

⁽١) قوله: (الكسوف) ليست في: ع.

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ١١٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٥ .

⁽٣) تقدم ص٧٠٦ وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ١١٢ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٧ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥٦٤ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٩٩ .

⁽٥) تقدم ص ٢٥٠ . انظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٠٥ .

⁽⁷⁾ رواه الترمذي في سننه ، كتاب السير ، باب ما جاء في سجدة الشكر ، رقم ١٥٧٨ ، ولفظه : (أن النبي الله أتاه أمر فسر به فخر لله ساجدًا) قال الترمذي : (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب في سجود الشكر ، رقم ٢٧٧٤ ، ولفظه : (أنه كان إذا جاءه أمر سرور أو بشر خر ساجدًا شاكرًا لله) .

وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٦٤ : (في إسناده ضعف)، وانظر أحاديث أخرى في : الحاوي الكبير،

وعنه ﷺ: « أنه خَرَّ ساجدًا حين جاءه كتاب علي ﷺ من اليمن بإسلام همدان» رواه البيهقي ، وقال : هو على شرط البخاري ".

وفي سنن أبي داود أنه على قال: «إني سألت ربي، وشفعت لأمتي، فأعطاني ثلث أُمتي، فخررت ساجدًا شكرًا لربي، ثم رفعت رأسي، فسألت ربي لأمتي، فأعطاني ثلث أمتي، فخررت ساجدًا لربي شكرًا، ثم رفعت رأسي، فسألت ربي لأمتي، فأعطاني الثلث الآخِر، فخررت ساجدًا لربي » ولم يضعفه أبو داود وليس في إسناده ظاهر الضعف، فهو حسن «.

وفي مسلم عن كعب بن مالك رضي الله عنه: « فخررتُ ساجدًا ، وعرفت أنه جاء الفرج» ...

قال أصحابنا: ولا فرق بين أن تخصه النعمة والنقمة ، أو تعم المسلمين ". وقول المصنف: (لهجوم نعمة) يعني به: أنه إنها يكون عند مفاجأة النعمة ، لا عند

٢/ ٢٠٥ ؟ بحر المذهب ، ٢/ ٣٠٦.

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب سجود الـشكر ، ٢/ ٣٧٠ ، رقم ٣٧٤٩ ، وانظر : التلخيص الحبير، ٢/ ٢٢ .

⁽٢) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب في سجود الشكر ، رقم ٢٧٧٥ ؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، ٢/ ٣٧٠ . وضعف الألباني إسناده في إرواء الغليل ، ٢/ ٢٣٢ .

⁽٣) كذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٦٦ وهو منهج أبي داود في سننه .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب التوبة ، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه رقم ٢٧٦٩ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٦٥.

استمرارها "، ثم قال القاضي حسين: إنه لا يكون لجميع النعم ؛ لأن نعم الله لا تعد ولا تحصى ، بل إنها يسجد لنعمة طالما كان يتوقعها ، أو لانكشاف بلية طالما كان فيها ، ويترقب انكشافها ، وكلام غيره ساكت عن ذلك ، وبعضهم يومئ إلى خلافه ".

قال : (ويُظهرها للعاصي)

ليتوب

(لا للمبتلى)

كي لا يتأذى

(وهي كسجدة التلاوة)

في الشروط والكيفية خارج الصلاة ٥٠٠٠/

(والأصح جوازهما)

أي : سجدتي التلاوة خارج الصلاة ، وسجدة الشكر .

صفة سجدة الشا

[1/97]

⁽١) الوجيز ، ص ٦٦ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٤ .

⁽٢) انظر : التهذيب ، ٢/ ١٩٩؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٨١ .

⁽٣) بحر المذهب ، ٢/ ٣٠٦؛ الوسيط ، ١/ ٢٧٠؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٤ .

⁽٤) بحر المذهب ، ٢/ ٣٠٧ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٧٠ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٤ ، وانظر : التهذيب ، ٢/ ١٩٩٠ .

⁽٥) بحر المذهب ، ٢/ ٣٠٦؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١١٥ ؛ التحقيق ، ص٢٣٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٢٦٥ .

(على الراحلة للمسافر)

أي: بالإيهاء "؛ لأنها مما يكثر، بخلاف صلاة الجنائز لا تجوز على الراحلة على الأصح؛ لأنها تندر، ويبطل ركنها الأظهر، وهو القيام".

فلو كان المسافر على الراحلة في مَرْقدٍ وأتم السجود جاز، والماشي يسجد على الأرض على الأصح كسجود الصلاة ".

[ت۱۰۸/أ]

(فإن سجد / لتلاوة صلاة جاز)

على الراحلة

(قطعًا)

أي: بالإيهاء ، تبعًا للنافلة ، كسجود السهو ".

⁽١) مختصر المزني ، ص ٣٠؛ الإقناع ، ص ٨٠؛ التهذيب ، ٢/ ١٩٩ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٥ .

⁽٢) الشرح الكبير ، ٢/ ١١٥ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٧١ .

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ١٩٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١١٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٦٥ ، وانظر : مختصر المزني ، ص ٣٠ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ١١٥ وانظر : التنبيه ، ص٣٥ ؛ الوجيز ، ص٦٧ .

بابٌ : صلاة النفل _____

قال:

(پابٌ:

صلاة النفل قسان:

قسمٌ: لا يُسَنُّ جماعة)

أي: وإن كانت الجماعة فيه جائزة من غير كراهة ١٠٠٠.

قال: (فمنه: الرواتب مع الفرائض)

المراد بالرواتب: السنن التابعة للفرائض".

وفيها اصطلاح آخر: أنها النوافل المؤقتة بوقت مخصوص ، فالتراويح والعيد والضحى راتبة على الثاني لا الأول ".

والنفل، والسنة، والتطوع، والمندوب ألفاظ مترادفة ٠٠٠٠.

وقيل: غير الفرض ثلاثة أقسام:

سنة: وهو ما واظب عليه النبي ﷺ.

ومستحب: وهو ما فعله أحيانًا.

وتطوع: وهو ما لم يرد فيه بخصوصه نقل ، وينشؤه الإنسان باختياره ٥٠٠٠.

صلاة النفل

السنن الروا

⁽١) انظر: المجموع، ٣/ ٩٩٨.

⁽٢) المهذب ، ١/ ٢٧٦ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٧ .

⁽٣) روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٧ وانظر : الوجيز ، ص ٦٧ .

⁽٤) الشرح الكبير ، ٢/ ١١٦ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٧ .

⁽٥) انظر هذه الأقسام الثلاثة في : التهذيب ، ٢/ ٢٣٣ ؟ الشرح الكبير ، ٢/ ١١٦ ؟ روضة الطالبين ، ١/ ٣٢٦ .

قال: (وهي: ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر، وكذا بعدها، وبعد المغرب، والعشاء)

لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «صليت مع النبي / الله ركعتين قبل الع ١٩٤٠] الظهر، وركعتين بعد الظهر، وبعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وحدثتني حفصة بنت عمر: أن النبي الله كان يصلي سجدتين خفيفتين بعدما يطلع الفجر» متفق عليه «. والمراد بالسجدتين: الركعتان «.

قال: (وقيل: لا راتبة للعشاء)

والركعتان اللتان بعدها من جملة صلاة الليل. قالمه الخِفري" والقفال، وحكي عن نصه في «البويطي». والذي رأيته فيه أنه لم يتعرض لها".

⁽۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب التطوع بعد المكتوبة، رقم ١١٧٣ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب فضل السنن الراتبة ، رقم ٢٢٩ ، كلاهما بمعناه وانظر الكلام على السنن الراتبة وعددها في : اللباب ، ص ٤٣ ؛ الإقناع ، ص ٢٧ ؛ التنبيه ، ص ٣٤ الوسيط ، ١/ ٢٧١ ؛ التحقيق ص ٢٢٤ .

⁽٢) وقد جاء مصرحًا بكونها ركعتين عند البخاري (رقم ١١٨١،١١٧٣).

⁽٣) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي الخِضْري ، من كبار الشافعية أصحاب الوجوه ، وله وجوه توصف بالغريبة ينقلها الخراسانيون ، وكان وثيق الصلة بالقفال المروزي ، كان حيًّا في حدود الخمسين إلى الستين وأربعائة . انظر : تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٧٦ ؟ سير أعلام النبلاء ، ١٨/ ١٧٢ ؟ طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكى ، ٣/ ١٠٠٠ .

⁽٤) وكذا لم أجده في مختصر البويطي في كلامه على السنن ، لوحة ١٢/ب ، وانظر: بحر المذهب، ٢/ ٣٧٤؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٨٨ .

بابّ: صلاة النفل _____ بابّ: صلاة النفل _____

(وقيل: أربعٌ قبل الظهر)

لحديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي الله كان لا يدع أربعًا قبل الظهر» رواه البخاري . .

قال : (وقيل : وأربعٌ بعدها)

لحديث أم حبيبة "رضي الله عنها أن النبي الله عنها أن النبي الله على أربع ركعاتٍ قبل الظهر، وأربع بعدها حَرُم على النار » رواه أبو داود"، والترمذي، وقال: حسن صحيح ".

قال: (وقيل: أربع قبل العصر)

لما روى على الله على النبي الله كان يُصَلِّي قبل العصر أربعًا ، يفصل بين كل

(١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الركعتين قبل الظهر ، رقم ١١٨٢ .

⁽Y) هي: أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن صخر بن حرب ، وقيل: اسمها هند ، أم المؤمنين زوج النبي على المنتها حبيبة بنت عبيد الله بن جحش ، وكانت من السابقين إلى الإسلام ، هاجرت مع زوجها عبد الله بن جحش إلى الحبشة فتوفي عنها فتزوجها رسول الله ، وهي من بنات عم الرسول وليس في أزواجه من هي أقرب نسبًا إليه منها ، توفيت بالمدينة سنة ٤٤ه.

انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٣٥٨ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٢/ ٢١٨ .

⁽٣) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الأربع قبل الظهر وبعدها ، رقم ١٢٦٩ واللفظ له .

⁽٤) رواه الترمذي في سننه ،كتاب الصلاة ، باب منه آخر ، رقم ٤٢٨ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٢٠٥ : حديث صحيح . قال الشوكاني في نيل الأوطار ، ٣/ ٢٢ : إن ابن القطان أعله ، وأبو الوليد الطيالسي أنكره ، ونقل عن المنذري اختلاف العلماء في توثيق أحد رواته ، وقال : إنه روى عن ابن حبان تصحيحه .

ركعتين بالتسليم على الملائكة ، ومن معهم من المؤمنين » رواه الترمذي ، وقال : حسن () .

قال : (والجميع سُنَّة وإنها الخلاف في الراتب المؤكد)

ولهذا قال صاحب «المهذب» وغيره: «أدنى الكمال فيها: عشر، والأكمل: ثمانى عشرة» (").

قال: (وقيل: ركعتان خفيفتان قبل المغرب، قلت: هما سُنَّة على الصحيح، ففي صحيح البخاري الأمر بهما)

هو كها قال ".

ومحلهما: بعد دخول الوقت وقبل الشروع في الإقامة ٠٠٠٠ .

⁽۱) رواه وقاله في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الأربع قبل العصر ، رقم ٢٢٤ ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب الإمامة ، باب الصلاة قبل العصر ، رقم ٢٧٤ ؛ ورواه أحمد في مسنده ، رقم ١٣٧٩ ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤٨٩ : «رواه أحمد والترمذي والبزار والنسائي من حديث عاصم بن ضمرة عنه في أثناء الحديث ، قال البزار : لا نعرفه إلا من حديث عاصم ، وقال الترمذي : كان ابن المبارك يضعف هذا الحديث » وقال السوكاني في نيل الأوطار ، ٣/ ٨١ : «الحديث حسنه الترمذي وأسانيده ثقات وعاصم بن ضمرة فيه مقال ، ولكن وثقه ابن معين وعلي بن المديني » .

⁽٢) المهذب ، ١/ ٢٧٦ وانظر الكلام على الراتب المؤكد في : بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٢ ؛ البيان ٢/ ٢٦٢ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١١٦ .

⁽٣) ثبت ذلك في صحيح البخاري ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة قبل المغرب ، رقم ١١٨٣ ولفظه : «صلوا قبل صلاة المغرب ، قال في الثالثة : لمن شاء ، كراهية أن يتخذها الناس سنة » .

⁽٤) المجموع ، ٣/٣٠٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢٩٠٠ .

وزاد المصنف في «شرح المهذب»: استحباب ركعتين قبل العشاء الآخرة "، و لقوله على: «بين كل أذانين صلاة » متفق عليه "، والمراد: الأذان والإقامة ".

قال: (وبعد الجمعة أربعٌ)

نص عليه الشافعي في «اختلاف علي وابن مسعود» في «صحيح مسلم» الأمر بذلك في.

[م ۹٦ ب]

779

(وقبلها / : ما قبل الظهر ، والله أعلم)

[ت ۱۰۸/ ب

بالقياس على الظهر " ؛ ولحديث / : «بين كل أذانين صلاة » " .

وفي ابن ماجة: «أن النبي الله كان يصلي قبل الجمعة أربعًا، لا يفصل في شيء منهن» (وهو ضعيف جدًا ، لا يصح الاحتجاج به () .

⁽١) المجموع ، ٣/ ٥٠٣ وقال : ركعتين فصاعدًا .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان ، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء ، رقم ٦٢٧ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب بين كل أذانين صلاة ، رقم ٨٣٨ .

⁽٣) قال في المجموع ، ٣/ ٥٠٣ : باتفاق العلماء . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٢٩٠ .

⁽٤) الأم ، ٨/ ٤٠٧ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٤٠٥ .

⁽٥) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة ، رقم ٨٨١ ، ولفظه : «إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعًا » .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٤٠٥.

⁽٧) تقدم تخريجه أنفًا ، وانظر : المجموع ، ٣/ ٤٠٥ .

⁽٨) رواه ابن ماجة في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الصلاة قبـل الجمعـة ، رقـم

⁽٩) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٠٥ : «لا يصح الاحتجاج به ، لأنه ضعيف جداً ليس بشيء » ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ١٤٩ : «وإسناده ضعيف جدًّا » .

الوتر حكمه وصفته

قال: (ومنه: الوتر)

والدليل على عدم وجوبه: عموم حديث طلحة "، وبعث معاذ "، وأقوال جماعة من الصحابة ".

قال : (وأقله : ركعة) .

لقوله ﷺ: «من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أبو داود في حديث أبي أيوب " بإسناد صحيح على شرط الشيخين ".

(۱) حديث طلحة بن عبيد الله على قال: «جاء رجل إلى رسول الله من أهل نجد ثائر الرأس يُسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام »، فقال رسول الله على خس صلوات في اليوم والليلة ، فقال: هل على غيرها ؟ قال: لا ، إلا أن تطوع » الحديث رواه البخاري (رقم ٢٦) ؟ ومسلم (رقم ٢١).

(٢) في حديث ابن عباس رضي الله عنها قال: قال رسول الله المعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: إنك ستأتي قوماً أهل كتاب فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يموم وليله " الحديث ، رواه البخاري (رقم ١٤٩٦) ، ومسلم (رقم ١٩١) . قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥١٦ : «وهذا من أحسن الأدلة لأن بعث معاذ الله إلى اليمن كان قبل وفاة النبي الله بقليل جدًا " .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٧٩ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٠ ؛ المجموع ، ٣/ ١٦٥ .

(3) حديث أبي أيوب الأنصاري رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب كم الوتر ، رقم ١٤٢٢ ؟ ورواه أيضًا من حديث أبي أيوب : النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب ذكر الاختلاف على الزهري ، رقم ١٧١٢ ؛ وابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع ، رقم ١١٩٠ ؛ والحاكم في مستدركه ، كتاب الوتر ، الرقم ١١٤٠ ، وقال حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٥) قال النووي في المجموع ، ٣/ ١٥ : «رواه أبو داود بإسناد صحيح بهذا اللفظ ، ورواه هكذا أيضًا الحاكم في المستدرك ، وقال : حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم » وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٢٩ : «صحح أبو حاتم والذهبي والدراقطني في العلل والبيهقي وغير واحد وقفه وهو الصواب » .

وانظر الكلام على أقل الوتر في : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩٣ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٥؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١١٩ .

وبقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة» متفق عليه (٠٠).

وأدنى كماله: ثلاث ركعات ".

أكثر الوتر والروايات فيه

قال: (وأكثره: إحدى عشرة)

قال: (وقيل: ثلاث عشرة)

لما روت أم سلمة قالت : «كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة ، فلم كَـبُرَ ، وضعف أوتر بسبع » رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

قلت : ورجال إسناده كلهم رجال مسلم ، وليس فيه إلا عنعنة الأعمش فه ،

(۱) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما جاء في الوتر ، رقم ٩٩١ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ، رقم ٧٤٩ ، واللفظ له .

⁽٢) التحقيق ، ص ٢٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٧٠٥ وانظر : اللباب ، ص ٤٣ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب قيام النبي الليل ، رقم ١١٤٧ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ، رقم ٧٣٨ . وانظر الكلام على أكثره في : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩٣ ؛ المهذب ، ٢/ ٢٧٨ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٥ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٠ .

⁽٤) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الوتر بسبع ، رقم ٤٥٧ ؛ ورواه النسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، رقم ١٧٠٨ ؛ وأحمد في مسنده ، رقم ٢٦١٩٨ .

⁽٥) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٣١: « رواه أحمد والترمذي والنسائي والحاكم وصححه من طريق عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عنها » .

وهو حجة لهذا الوجه"، إلا أنه لما كانت أكثر الأحاديث على إحدى عشرة".

وقد وقع في هذا الحديث فائدة جليلة وهي: الثلاث عشرة ، وتسميتها كلها وترًا ، كما يقتضيه كلام المصنف ، والأصحاب ، وغيرهم "، فإن غالب أحاديث عائشة رضي الله عنها ليس فيها زيادة على إحدى عشرة وحيث ورد عنها ثلاث عشرة ، فمرادها: / بركعتي الفجر كما صرحت به في بعض الروايات"، بل أكثر [ع ٩٤/ب]

⁽١) أي هذا الحديث حجة للوجه القائل بأن أكثر الوتر ثلاث عشرة .

⁽٢) هكذا في جميع النسخ ، والظاهر أن العبارة : (إلا أن أكثر الأحاديث على إحدى عشرة) .

⁽٣) انظر: الوسيط، ١/ ٢٧٣.

⁽٤) ثبت عنها رضي الله عنها ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر وثبت أيضاً بدونها ، ومن هذه الأحاديث قولها رضي الله عنها : «كان النبي إيصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر » رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب كيف كان صلاة النبي ، رقم ١١٤٠ .

وقالت رضي الله عنها: «كان يصلي ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر» رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ، رقم ٧٣٧ ، وعند مسلم أيضاً برقم ٧٣٨ قالت: «كان يصلي ثلاث عشرة ركعة يصلي ثهان ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح » وعنده أيضاً قالت: «كانت صلاته في شهر رمضان وغيره ثلاث عشرة ركعة بالليل ، منها ركعتا الفجر » وعنده أيضًا برقم ١٢١١ قالت: «كان صلاة رسول الله شمن الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ركعة ».

وقد صح عنها أيضاً خلافه قالت: وكان رسول الله على يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين» رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ، رقم ١١٦٤.

بابٌ : صلاة النفل _____ بابٌ : صلاة النفل _____

رواياتها التي في الصحيح تقتضي تسعًا فقط، وأن الركعتين الزائدتين هما اللتان كان يصليها جالسًا بعد الوتر "، إما بيانًا للجواز وإما منسوخًا.

وفي رواية عنها: «كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين »(") ، وهذا أكثر ما ورد عنها(") .

ورأيت في «التمهيد» في روايات عائشة: «أن رسول الله وكان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة ، لا يسلم إلا في آخرهن » ن فإن كان هذا اللفظ ، اقتضى الإيتار ن بإحدى عشرة موصولة ، ولكنني ظننت أنه غلط في النسخة ن .

وأما روايات ابن عباس: فتقتضي: إحدى عشرة، يُسلِّم من كل ركعتين، ويوتر بالحادية عشرة ، وفي بعض رواياته: «ثلاث عشرة»، والمراد: بركعتى

⁽١) تقدمت هذه الروايات في الهامش السابق.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ، رقم ١١٦٤ .

⁽٣) فيكون مجموع ركعات الوتر مع ركعتي الفجر خمس عشرة ركعة .

⁽٤) التمهيد ، ١٣ / ٢٤٩ قال : «حديث سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلى بالليل إحدى عشرة ركعة لا يسلم إلا في آخرهن » .

⁽٥) في م: الإتيان.

⁽٦) الذي يظهر من كلام ابن عبد البر أنه لا غلط في النسخة لأنه ذكر الخلاف في حكم من أوتر بإحدى عشرة ركعة ولم يسلم إلا في آخرهن ثم استدل بهذا الحديث للقائلين بالجواز ثم قال بعد ذلك، ٢٤٩/١٣ : «وألفاظ الأحاديث عن عائشة في ذلك مضطربة جدًا».

⁽٧) صح عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله في صفة صلاة النبي في الليل: «فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج فصلى صلاة الصبح» رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله (إن في خلق السموات والأرض)؛ رقم ٤٥٦٩.

الفجر، وفي بعضها على الشك بين إحدى عشرة، وثلاث عشرة".

وفي حديث زيد بن خالد الجهني ": ثلاث عشرة مفصولة، آخرها الوتر"،

وعند مسلم قال: «فصلى إحدى عشرة ركعة ثم احتبى حتى إني لأسمع نَفَسَه راقدًا فلها تبين له الفجر صلى ركعتين خفيفتين » رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب المدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم ٧٦٣.

وفي صحيح ابن خزيمة: قال ابن عباس رضي الله عنها: "فجعل يسلم من كل ركعتينفلما انفجر الفجر قام فأوتر بركعة ثم ركع ركعتي الفجر " الحديث ، رواه ابن خزيمة في صحيحه ، باب ذكر الدليل على أن النبي إنها أوتر هذه الليلة ... " ٢/ ١٤٩ . ولكن ثبت عند أبي داود من حديث عائشة قالت: "كان رسول الله في يصلي فيها بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى أن ينصدع الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ثنتين ويوتر بواحدة "رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في صلاة الليل ، رقم ١٣٣٦ .

- (۱) فعن ابن عباس رضي الله عنها قال: "فصلى ثلاث عشرة ركعة ثم نام حتى نفخ وكان إذا نام نفخ شم أتاه المؤذن فخرج فصلى ولم يتوضأ "رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام ، رقم ٦٩٨ ، وعند البخاري أيضاً (رقم ١١٣٨) قال: "كانت صلاة النبي شش ثلاث عشرة ركعة عني بالليل " وعند البخاري أيضاً (رقم ٢٣١٦) قال: "فتتامت صلاته ثلاث عشرة ركعة ثم اضطجع فنام حتى نفخ وكان إذا نام نفخ فآذنه بلال ، فصلى ولم يتوضأ " الحديث رواه مسلم أيضاً في صحيحه، رقم ٧٦٣ ؛ وعن مسلم أيضاً من حديث أبي حجرة (رقم ٢٦٥) قال: "سمعت ابن عباس يقول: " كان رسول الله إلى يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة" .
- (٢) هو : أبو عبد الرحمن زيد بن خالد الجهني ، من صحابة رسول الله ، روى عنه أحد وثهانون حديثًا ، توفى بالمدينة سنة ٦٨هـ وقيل غير ذلك . انظر : تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢٠٣/١ .

يابٌ : صلاة النفل ______يابٌ : صلاة النفل _____

لكن يحتمل في حديثه وفيها ورد عن عائشة في الرواية الأخيرة أنه حسب منها سُنَّة العشاء، وليس في شيء منها إطلاق الوتر على جميعها، كما في حديث أم سلمة (١٠).

وقد صح عن النبي في حديث عائشة القيام بتسع موصولة ، وبسبع ، وبخمس موصولة ، وبثلاث .

ولا شك في إطلاق الوتر على هذه الأعداد إذا كانت موصولة.

أما إذا كانت مفصولة فإطلاقه على جميعها فيه نظر.

فيحتمل أن يكون ما روته عائشة ، وابن عباس ، وزيد بن خالد ، وغيرهم من [م٩٧٠] الركعات / المفصولة منها ما هو وتر/ ، ومنها ما هو من قيام الليل . [ص١٩٧٠]

وقد قال أصحابنا: إنه لا يجوز الزيادة في الوتر على القدر المنقول، حتى لو أوتر بأكثر من إحدى عشرة أو ثلاث عشرة لم يصح وتره على أصح الوجهين أسر وحديث أم سلمة الذي ذكرناه يقتضي إطلاق الوتر على الثلاث عشرة، فإن كانت مايشمله الوتر على الثلاث عشرة ، فإن كانت مايشمله الوتر كلها موصولة دل على بلوغ الوتر هذا العدد، وإن كانت مفصولة دلت على ذلك، وعلى تسمية جميعها وترًا، وقد قال الترمذي بعد ذكره حديث أم سلمة: قال

⁽١) تقدم حديث أم سلمة ص ٦٧١.

⁽٢) وردت أحاديث تدل على هذا المعنى منها: ما رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ، رقم ٧٤٦ ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بخمس ، رقم ١٧١٤ ؛ ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب ما جاء في الوتر ، رقم ١١٩٢ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٥٠٧ وانظر: الوسيط ، ١/ ٢٧٣ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٣١ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٠ .

إسحاق بن إبراهيم ": « معنى ما روى أن النبي كان يوتر بثلاث عشرة قال: إنها معناه أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر، وورد في ذلك حديث عن عائشة، واحتج بها روي عن النبي أنه قال: «أوتروا يا أهل القرآن » قال: إنها عَنَى به قيام الليل، يقول: إنها قيام الليل على أصحاب القرآن ». هذا كلام الترمذي عن إسحاق بن راهويه "، وهو يقتضي: حمل ذلك على الركعات المفصولة، وإن كان بعضها من قيام الليل"، ويطلق اسم الوتر عليها، إما مجازًا، وإما حقيقة شرعية.

ولا شك أن قيام الليل لا حصر له ، فيقتضي ذلك أن من قام بأكثر من ثلاث عشرة ، وأوتر في آخرها ، يسمى الجميع وترًا ، فأما التسمية فلا معنى للنزاع فيها . وإنها يعرض الإشكال في شيئين :

أحدهما: في حالة الوصل، فلا يزاد على ما قاله الأصحاب على العدد المنقول.

⁽١) هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه ، الإمام ، سيد الحفاظ ، قال عنه الذهبي : «كان مع حفظه إمامًا في التفسير ، رأسًا في الفقه ، من أئمة الاجتهاد » توفي سنة ٢٣٨هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ، ١١/ ٣٥٨ ؛ تقريب التهذيب ، ١/ ٦٧ .

⁽٢) سنن الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الوتر بسبع ، في كلامه على حديث رقم ٤٥٧ . وانظر: التهذيب ، ٢/ ٢٢٩ .

⁽٣) نقل في بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٧ عن بعض الأصحاب أنه يجوز أن تسمى كلها وترًا وإن كان السلام في أثنائها كما تسمى العشرون ركعة تراويح ،وإن كان يسلم عن كل ركعتين منها . وانظر : التحقيق ، ص

والثاني: في حالة الفصل ، هل ينوي في الأشفاع المتقدمة الوتر أو لا ؟ وذكر الأصحاب أربعة أوجه (٠):

أصحها على ما ذكره المصنف: أنه ينوي لكل شفع ركعتين من الوتر.

والثاني: قيام الليل.

والثالث: سنة الوتر.

والرابع: مقدمة الوتر.

وإذا علم ذلك ، فإذا زاد في الفصل على ثلاث عشرة فنية الوتر في الزائد فالف) ، كون أكثره " ثلاث عشرة ، ونيته في الاثني عشرة المفصولة وحدها دون [ع ١٩٥٠] ما قبلها يقتضي أن الوتر اسم لهذا العدد المخصوص من قيام الليل وَصَلَه أو فَصَلَه ، ويحتاج في إثبات ذلك إلى دليل .

فالأولى: أن ينوي قيام الليل إلا في الذي يقع به الإيتار في الآخر ، فينوي به الوتر من ركعة إلى تسع ، ولا يزاد على التسع الموصولة إلا أن يصح ما ذكرناه عن «التمهيد» في الإحدى عشرة ، وقد قال الترمذي: إنه «رُوي عن النبي السي السوتر بثلاث عشرة ، وإحدى عشرة ، وتسع ، وسبع ، وخمس ، وثلاثٍ ، وواحدة "".

وذكر هذه الأعداد مع الواحدة يقتضي أحد أمرين : إما أن يكون ﷺ اقتصر في

⁽١) انظر: المجموع، ٣/ ٥٠٨.

⁽٢) في م : أو في أكثر .

⁽٣) قاله الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الوتر بسبع ، كلامه على حديث رقم ٤٥٧ .

بعض الأوقات على الواحدة ، من غير أن يتقدمها شيء ، ولم يُعلم ذلك ورد في شيء من الأحاديث . وإما أن يكون صلى ثلاث عشرة موصولة ، ولم أر التصريح به أيضًا.

واعلم أن حديث أم سلمة المذكور يقوي الوجه القائل: بأن أكثر الوتر ثلاث عشرة "، فلذلك اقطع بأن من أوتر بثلاث عشرة جاز له ذلك، وصح وتره، ولكنني مع ذلك أحب الاقتصار على إحدى عشرة في دونها ؛ / لأن ذلك غالب [ت١٠٩٠/بأحوال رسول الله على ما / تقتضيه أكثر الأحاديث ".

قال : (ولمن زاد على ركعةٍ الفصلُ وهو أفضل)

لأن أحاديثه أكثر ، فإن أحاديث ابن عباس كلها تدل عليه "، وحديث زيد بن خالد"، وأكثر روايات عائشة "، وهذه الأحاديث كلها في الصحيح، وحديث ابن عمر: «كان رسول الله على يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة، ويسمعناها "رواه أحمد في مسنده ".

⁽١) التحقيق ، ص ٢٢٥ ، وفي الوجيز ص ٦٧ قال إن الزيادة على إحدى عشرة فيها تردد لأنه لم ينقل .

⁽٢) وقد قال الشافعي في القديم والجديد ، والذي اختار ما فعله رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة ، يوتر منها بواحدة ، فصلى عشر ركعات بخمس تسليمات ، ثم يصلي ركعة واحدة وهي الوتر » نقله في بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٧ .

⁽٣) تقدم ذكرها ص ٦٧٣.

⁽٤) تقدم ص ٦٧٤ .

⁽٥) تقدم ص ٦٧٢.

⁽٦) رقم الحديث ٥٤٣٨ ، قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٣٤ : «رواه أحمد وابن حبان وابن السكن في صحيحيهما والطبراني من حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر به ، وقواه أحمد » .

بابٌ : صلاة النفل

قال : (والوصلُ بتشهدٍ)

لأن النبي ركان يوتر بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها ، متفق عليه (١٠٠٠). قال: (أو تشهدين في الآخِرتين)

⁽۱) الذي وجدته في البخاري ، كتاب الأذان ، باب يقوم عن يمين الإمام ، رقم ٦٩٧ ، من حديث ابن عباس رضي الله عنها وفيه قال : «فجعلني عن يمينه فصلى خمس ركعات ثم صلى ركعتين » الحديث . ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل وعدد ركعات ، رقم ٧٣٧ ، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : «كان رسول الله على من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها» .

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جامع صلاة الليل ، رقم ٧٤٦.

⁽٣) مسند أبي عوانة ، ذكر الخبر المبين أن الوتر ركعة ، ٢/ ٥٧ .

⁽٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر ، رقم ٦٣١ .

على الوجوب، ويخرج وجوبها في التشهد الأول بالإجماع، يبقى في الثاني على مقتضى الدليل.

وقد اقتضى كلام المصنف أمورًا:

أحدها: أن الفصل أفضل لمن زاد على ركعة من غير تفصيل بين أن يقتصر على ثلاث أو لا ، وهو فيها إذا أوتر بثلاث مختلف فيه: أصحها: أن الفصل أفضل لما سبق (٠٠).

والثاني: الوصل، للخروج من خلاف أبي حنيفة، فإنه لا يصحح المفصولة "، وهذا يتوقف على أن يكون بقية العلماء يجيزون الثلاث الموصولة، وإلا فلا يحصل الخروج من الخلاف مطلقًا، فليحرر مذهب مالك في ذلك ".

والثالث: إن كان منفردًا فالفصل أفضل ، وإن كان إمامًا فالوصل أفضل ؟ لأنه يقتدي به الحنفي وغيره ".

⁽۱) التهذيب ، ۲/ ۲۳۲ وقال إن المراد من قولهم الوتر بواحدة أفضل أن إفرادها عما قبلها أفضل من وصلها بها قبلها وليس المراد أنه يقتصر على ركعة واحدة .

وانظر: الوسيط، ١/ ٢٧٤؛ بحر المذهب، ٢/ ٣٨٨؛ المجموع، ٣/ ٨٠٥.

⁽٢) فتح القدير ، ١/ ٤٢٧ ، وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٠٨ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٥٠٨ ومذهب مالك أنه يكره أن يوتر بثلاث بتسليمة واحدة . انظر : مواهب الجليل ، ٢/ ٣٨١ .

⁽٤) وهذا المعنى يحكى عن نص الشافعي في القديم كما في السرح الكبير ، ٢/ ١٢٢ وانظر : الوسيط ، 1/ ٢٧٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٠٨ .

بابٌ : صلاة النفل ______

والرابع: عكسه ٥٠٠، وهو ضعيف.

أما إذا أو تر/ بأكثر من ثلاث ، قالوا: فالفصل أفضل بلا خلاف" ، وكأن آع ١٩٠٠ مستندهم في ذلك: تعليلهم ترجح الوصل في الثلاث بالخروج من الخلاف ، لكن ملاحظة هذا المعنى يقتضي أن الثلاث الموصولة أفضل من الإحدى عشرة المفصولة ؛ لأن أبا حنيفة لا يصحح الإيتار إلا بثلاث موصولة فقط ، كهيئة المغرب"، وقد سكت الأصحاب عن التفضيل بين الثلاث الموصولة ، والفصل فيها زاد عليها .

وأنا أقول: إن النبي الصح عنه الإيتار بالخمس الموصولة، وبالسبع، وبالتسع الموصولة، وبالواحدة المسبوقة بعشر مفصولة "، فالفصل والوصل ثابتان "عنه فيها زاد على الثلاث، وأما الثلاث فوردت عنه مطلقة، وظاهرها أنها موصولة، وإن كان اللفظ محتملاً للفصل، وورد عنه / الشائه قال: « لا توتروا بثلاث، أوتروا [ت ١١٠١] بخمس، أو بسبع "، ولا تشبهوا بصلاة المغرب » رواه الدارقطني وقال: إسناده

⁽١) الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٢ ؟ المجموع ، ٣/ ٥٠٨ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٨٠٥.

⁽٣) فتح القدير ، ١/ ٤٢٧ . وانظر : الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٢ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٠٨ .

⁽٤) تقدمت هذه الأدلة ص ٦٧٥.

⁽٥) في ع ، م : يأتيان .

⁽٦) في م: تسع.

كلهم ثقات".

وإذا تأملت ذلك ، علمت أن الوصل في الثلاث مكروه ؛ لـورود النهـي فيـه ، والفصل فيها أفضل ، ولا نظر إلى الخلاف إذا ضعف مدركه".

أما الزائد على الثلاث: فقد صح فيه الفصل والوصل، فيقبل الخلاف فيه، ويترجح الفصل فيه بزيادة العمل، وبكثرة الأحاديث.

فقد تلخص: أن الثلاث الموصولة أدنى مراتب أعداد الوتر في الفضيلة ، والإحدى عشرة المفصولة أعلاها ، وكل عدد مفصول / فهو أفضل منه وبها دونه [م٩٨٨] موصولاً.

ولما تعارضت زيادة العدد، والفصل، كخمسة موصولة، مع ثلاث مفصولة، فالذي ينبغى النظر إلى زيادة الركعات دون الفصل، فتترجح الخمسة

⁽۱) رواه الدرافطني في سننه، باب الوتر بخمس أو بثلاث ...، ۲/ ۲٥ وقال : كلهم ثقات ، ورواه الحاكم في مستدركه ،كتاب الوتر ، ١/ ٤٤٦ ، رقم ١١٣٧ ؛ والبيهقي في السنن الكبرى ، باب من أوتر بثلاث، ٣/ ٣١ ، رقم ٤٥٩٤ .

قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥١٩ : «إسناده كلهم ثقات » ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ١٤ : «رجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من أوقفه » .

⁽٢) قد دل حديث أبي بن كعب على وصل الثلاث فعنه هه أن النبي كان يقرأ في الوتر في الركعة الأولى بـ (سَبِّج ٱسْدَرَبِّكَ ٱلْأَعْلَى) وفي الركعة الثانية بـ (قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَيْوُونَ) وفي الثالثة بـ (قُلْ هُوَ النَّالَةُ أَحَدُ) ولا يسلم إلا في آخرهن » رواه النسائي ، رقم ١٧٠١ .

⁽٣) في م : وأما .

بابٌ : صلاة النفل _____ بابٌ : صلاة النفل ____

الموصولة ، وعلى هذا القياس في الزائد.

وأما الواحدة إذا اقتصر عليها من غير أن يسبقها شيء فهي مرجوحة بالنسبة إلى ما فوق الثلاث ، بلا إشكال ؛ لأنها لم ترد عن النبي شي في شيء من الأحاديث ، وذهب جماعة من العلماء إلى بطلانها ، وأبعد بعض أصحابنا ، وغلا ، فقال : إنها أفضل من إحدى عشرة موصولة " ، وهذا ليس بشيء .

والثلاث الموصولة أفضل من الركعة المفردة أيضًا "؛ لما قلناه ، وللوجه المذكور هنا احتمال ؛ لورود النهي عن الثلاث الموصولة .

الأمر الثاني مما اقتضاه كلام المصنف:

التخيير في الزيادة على الثلاث بين تشهد وتشهدين ، وهو كذلك على الأصح، وقيل: لا يجوز إلا تشهد واحد.

وقيل: لا يجوز إلا تشهدان.

وكل منها مردود بالأحاديث الصحيحة الصريحة". نعم هل الأفضل تشهد أو تشهدان أو هما سواء؟ فيه ثلاثة أوجه ".

الأمر الثالث: أنه لا يجوز أكثر من تشهدين ، ولا أن يكون التشهدان في غير

⁽١) هذا القول ينسب لبعض الشافعية ، ولم أجد من سياه . انظر : نهاية المطلب ، ٢/ ٣٦٠ ؛ التحقيق ، ص ٢٢٥ .

⁽٢) على الصحيح ، المجموع ، ٣/ ٥٠٨ وانظر : الوجيز ، ص ٦٧ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٥٠٧ وانظر : الوجيز ، ص ٦٧ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ١٠٥.

الأخيرتين، حتى لو أوتر بتسع فتشهد في السادسة والتاسعة لم يجز ، وهو كذلك على الصحيح ؛ لأنه خلاف المنقول بخلاف النوافل المطلقة ، إذ لا حصر لركعاتها وتشهداتها".

قال: (ووقته: بين صلاة العشاء وطلوع الفجر)

جوازه في هذا الوقت بالإجماع "، وقيل: يدخل وقته بدخول وقت العشاء "، وفي قولٍ: إنه يمتد بعد الفجر إلى أن يصلي الصبح "، وهو مردود بالأمر بالوتر إذا خشى الصبح ".

قال: (وقيل: شَرْط الإيتار بركعةٍ سَبْقُ نفلٍ بعد العشاء)

⁽١) انظر: المجموع ، ٣/ ٥٠٧.

⁽٢) الإجماع ، ابن المنذر ، ص ٢١ ؛ المجموع ، ٣/ ١٨ ٥ وانظر : الإقناع ، ص ٧٧ ؛ البيان ، ٢/ ٢٧١ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٠٩ .

⁽³⁾ ILAAQ3, 8/ P.O.

⁽٥) ففي البخاري من حديث ابن عمر قال: سأل رجل النبي ، وهو على المنبر: ما ترى في صلاة الليل، قال: مثنى ، مثنى ، فإذا خشي الصبح صلى واحدة ، فأوترت له ما صلى » الحديث رقم ٤٧٢.

⁽٦) في ع ، م: السنة .

⁽٧) الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٠٩ وانظر : الوجيز ، ص ٦٧ .

⁽٨) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ٢/ ٨٨ ، رقم ٦٨١٧ .

⁽٩) تقدم تخریجه ص ۲۷۰.

بابٌ : صلاة النفل ______ بابٌ : صلاة النفل _____

قال: (ويُسَنُّ جعله آخر صلاة الليل)

[ت ۱۱۰/ ر

لقوله ﷺ / : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا » متفق عليه " .

فإن كان له تهجد: فعله بعده في آخره.

قال : (فإن أوتر ثم تهجَّد لم يُعِده)

لقوله ﷺ « لا وتران في ليلة » حديث حسن ٥٠٠ . وممن كان يفعل ذلك : أبو بكر

(١) الأم، ٨/ ٥٥٧.

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب الجمعة ، باب ليجعل آخر صلاته وترا ، رقم ٩٩٨ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل مثني مثني ، رقم ٧٥١ .

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٥٠٩ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٧٤ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٣٦ .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ، رقم ٧٥٥ .

⁽٥) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جماء لا وتران في ليلة ، رقم ٤٧٠ ؛ وقال : حسن غريب؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب نهى النبي على عن الوترين ، رقم ١٦٧٩ ؛ ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة، باب في نقض الوتر، رقم ١٤٣٩ وقال ابن حجر في التلخيص الحبير، ٢/ ٣٦ إن عبد الحق وغيره يصححه.

الصديق ﴿ الصديق

ولا يكره التهجد بعد الوتر ، لكن لا يستحب تعمده ".

وإذا أوتر ، ثم بدا له أن يصلى قبل أن ينام، فليؤخره قليلاً .

نص عليه في البويطي".

قال: (وقيل: يشفعه بركعةٍ)

ويسمى نقض الوتر 🗈

(ثم يعيده)

روي ذلك عن عثمان وعلي رضي الله عنهما".

فأما إعادته: فيمكن أن يستدل له بقوله ﷺ: « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» " إلا أنه مطلق، فيقيد بمقتضى قوله: « لا وتران في ليلة» ".

وأما شفعه بركعة فإنها ليست مبطلة للوتر السابق؛ لمضيه على الصحة ، وكونها معه / يخرجه عن الوتر ، ويصير كالركعتين المجموعة ، [و]فيه إبطال لذلك [م٩٨٠]

نقض الوتر

⁽١) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في الوتر قبل النوم ، رقم ١٤٣٤ ؛ وابن خزيمة في صحيحه ، رقم ١٠٨٤ .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٢٩٧ . انظر : المجموع ، ٣/ ٥١٠ .

⁽٣) مختصر البويطي ، لوحة ١٢/ ب وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٩.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ٢٣٦ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥ وانظر : البيان ، ٢/ ٢٧٢ .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٢١٥.

⁽٦) تقدم تخريجه ص ٦٨٣ .

⁽۷) تقدم تخریجه ص ۱۸۳ .

بابٌ : صلاة النفل ______ بابٌ : صلاة النفل _____

الوصف الثابت له ، ولا دليل على ذلك .

قال أصحابنا :وإذا أوتر بثلاث ، فالسنة : أن يقرأ في الأولى بـ (سبح) ، وفي الثانية بـ (قل يا أيها الكافرون) وفي الثالثة بـ (قل هو الله أحد) والمعوذتين ، ورد فيه حديث من رواية عائشة ، وهو زيادة على حديث ابن عباس الذي ليس فيه ذكر المعوذتين ، وحديث عائشة المذكور قال الترمذي : حسن ،

قال: (ويُندب القنوت آخر وِتْره في النصف الثاني من رمضان)

هذا هو المذهب المشهور المنصوص ، لما روى الحسن : « أن عمر رضي الله

(١) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩٦ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٨ ؛ المجموع ، ٣/ ١٥٥ .

القنوت في ال

⁽٢) ولفظه: «كان يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين » رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء فيها يقرأ به في الوتر ، رقم ٢٦٣ ؛ ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه ، باب ما جاء فيها يقرأ في الوتر ، رقم

⁽٣) ولفظه: «كان النبي على يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد، في ركعة ركعة » رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء فيها يقرأ به في الوتر ، رقم ٢٦٤ ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب ذكر الاختلاف ، رقم ٣٠٧١ ؛ ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيه، باب ما جاء فيها يقرأ في الوتر ، رقم ١١٧٧ .

⁽٤) قوله: (وردفيه حديث ... المعوذتين) ليست في : م .

⁽٥) الذي وجدته عند الترمذي قوله: (حسن غريب)، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير، ٢/ ٣٩: «فيه لين» ونقل عن العقيلي قوله: «إسناده صالح، ولكن حديث ابن عباس، وأبي بن كعب بإسقاط المعوذتين أصح، وقال ابن الجوزي: أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين ».

⁽٦) مختصر المزني ، ص ٣٤ ؛ اللباب ، ص ٤٤ ؛ التنبيه، ص ٣٤ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٧٥ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٣٤. (٧) هو الحسن البصري .

عنه جمع الناس على أُبيِّ بن كعب وكان يُصَلِّي بهم عشرين ليلة ، ولا يقنت بهم ، إلا في النصف الثاني ، فإذا كانت العشر الأخير تَخَلَّف ، فصلَّى في بيته » رواه أبو داود "، وهو منقطع ؛ لأن الحسن ولد لسنتين بقيتا في خلافة عمر "، وقال الترمذي : «رُوى عن علي " أنه كان لا يقنت إلا في النصف الآخِر من رمضان "، واستدل له الشيخ " في « المهذب » : بأن عمر رضي الله عنه قال: «السُّنة إذا انتصف الشهر من رمضان أن يلعن الكفرة في الوتر بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يقول : اللهم قاتل الكفرة" » " ، وذكر الشيخ زكي الدين " هذا في كلامه على أحاديث

⁽١) رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب القنوت في الوتر ، رقم ١٤٢٩ ؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب من قال لا يقنت في الوتر إلا في النصف ، ٢/ ٤٩٨ ، رقم ٤٤٠٥ .

⁽٢) وكذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥١٤ . وانظر ترجمة الحسن البصري في : تهذيب الأسهاء واللغات ، ١ / ١٦١ .

⁽٣) على بن أبي طالب رابي الله الله

⁽٤) ذكره الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القنوت في الوتر ، رقم ٤٦٤ .

⁽٥) يعني به أبا إسحاق الشيرازي المتوفي سنة ٤٧٦هـ.

⁽٦) في م: اللهم قاتل الكفرة والمشركين.

⁽٧) المهذب ، ١/ ٢٧٨ ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٥٢ : «إسناده حسن» وقال : «رويناه في فوائد أبي الحسن بن رزقويه عن عثمان بن السماك عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل عن سعيد بن حفص قال : قرأنا على معقل عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر خرج ليلة ...» وذكر الحديث . وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٨١ .

⁽٨) هو: أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة المنذري المصري ، الإمام الحافظ ، الورع الزاهد ، صاحب كتاب الترغيب والترهيب ، طلب العلم في الحرمين ومصر والسام والجزيرة ، وتلقى عنه العلم جمع من الأثمة ، توفي بمصر سنة ٢٥٦ه. من مؤلفاته : شرح على التنبيه ، مختصر سنن أبي داود وحواشيه ، الترغيب والترهيب.

انظر: سير أعلام النبلاء ، ٣١٩ / ٣١٩ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٨/ ٢٥٩ ؛ طبقات الفقهاء ، ابن قاضي شهبة ، ١/ ٤٣١ .

بابًّ : صلاة النفل ______

«المهذب» نوواه بسنده من طريق سعيد بن حفص عن مَعْقل عن الزهري عن عن عن الزهري عن عائشة في آخر الحديث الطويل في جمع عمر الناس على أبيّ، ثم قال: «صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيه ا، ووقع في كتابي: معقل عن الزهري، وهو خطأ ، والصواب: عقيل».

قلت: وفي هذا الكلام شيئان:

أحدهما: أن هذه الزيادة التي هي من كلام عمر، وهي/ المقصودة هنا ليست [ع٩٦٠] في الصحيحين، وإنها في البخاري ومسلم أصل الحديث بدون هذه الزيادة".

PAF

والثاني: تخطئته والحكم عليه بأنه عقيل ، ولا وجه لذلك ، والصواب: «معقل» كما وقع في كتابه ، وهو معقل بن عبيد الله ، فيه كلام يسير ، روى له مسلم ، وروى عنه سعيد بن حفص في . قال الرافعي: «وظاهر كلام

⁽١) وهو كتاب خرج فيه بعض أحاديث المهذب بأسانيده في مجلد وصل فيه إلى قبيل البيع ، كما في طبقات الفقهاء لابن قاضي شهبة ، ١/ ٤٣٢ .

⁽۲) روى البخاري في صحيحه ، كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ، رقم ، ١ ، ٢ ، بسنده عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب الخطاب الله ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله».

⁽٣) في ت بعدها : لما وقع في كتابه .

⁽٤) سير أعلام النبلاء ، ٧ / ٣١٨ ؛ تقريب التهذيب ، ٢ / ٢٧٠ .

وترجمته: هو أبو عبد الله معقل بن عبيد الله الجزري ، المحدث الإمام، حدث عن : عطاء بن أبي رباح ، والزهري ، ونافع، وأبي الزبير المكي وغيرهم ، وحدث عنه : سعيد بن حفص النفيلي ، وأبو نعيم والفريابي وغيرهم . وقد احتج به مسلم ، وقال أحمد بن حنبل : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وروى معاوية بن صالح عن يحي : ضعيف . وقال الذهبي : «ما عرفت له شيئًا منكرًا فأذكره، وحديثه لا ينزل عن رتبة الحسن » . توفي سنة ١٦٦ه.

الشافعي كراهة / القنوت في غير النصف الأخير من رمضان »··. قال : (وقيل : كُل السنة)

هو قول أربعة من أصحابنا: النربيري"، وأبي الوليد النيسابوري"، وابن عبدان"، وأبي منصور بن مهران مهران مواند المصنف في «التحقيق» واختاره المصنف في «التحقيق» واختاره المصنف بن علي رضي الله عنها قال: «علمني رسول الله كلمات أقولهن في الوتر: اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي

⁽١) في الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٧ قال : «ذكر القاضي الروياني أن كلام الشافعي ، ١ كراهية القنوت في غير النصف الأخير » وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٨١ .

⁽٢) هو: أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيري ، من أئمة الشافعية أصحاب الوجوه ، كان حافظًا للمذهب ، من مؤلفاته : الكافي ، والمسكِت ، والنية وغيرها .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، ابن السبكي ، ٣/ ٢٩٥ ؛ العقد المذهب ، ص ٣٣ .

⁽٣) هو: أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القريشي النيسابوري ، من أثمة الشافعية ، وفقيه خراسان ، تفقه على أبي العباس بن سريج وغيره ،وروى عنه الحاكم وغيره ، توفي سنة ٤٩هد. انظر: تهذيب الأسهاء واللغات ، ٢/ ٢٧١ .

⁽٤) هو: أبو الفضل عبد الله بن عبدان ، شيخ همذان وعالمها ومفتيها ، صنف كتاباً في الفقه سهاه (شرائط الأحكام) ، توفي سنة ٤٣٣ هـ . انظر : طبقات الإسنوي (٨٠٢) .

⁽٥) هو : أبو منصور بن مهران الأزدي . انظر: طبقات الإسنوي (١٠١٧) .

⁽٦) انظر: نسبة هذا القول لهؤلاء الأربعة في: الـشرح الكبير، ٢/ ١٢٦؟ المجموع، ٣/ ٥١٠؟ تهذيب الأسهاء واللغات، ٢/ ٢٧٢ وانظر نسبته لبعضهم في المهذب، ١/ ٢٧٩؛ بحر المذهب، ٢/ ٣٨١.

⁽٧) التحقيق ، ص ٢٢٦ ؛ وقال في المجموع ، ٣/ ٥١١ : «هذا الوجه قوي في الدليل لحديث الحسن بن علي رضي الله عنها السابق في القنوت ولكن المشهور في المذهب ما سبق وبه قال جمهور الأصحاب » .

فيها أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضي عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت ، وصلى الله على النبي "". إسناده صحيح أو حسن". وليس فيه تصريح بأنه في كل السنة .

وفي وجه ثالث: أنه في جميع رمضان ، ويدل له: ما في «الموطأ» عن الأعرج ، قال: «ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان» .

ألفاظ القنوت

قال: (وهو كقنوت الصبح)

لما سبق ، وفي رواية رواها البيهقي : «أن النبي الله كان يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات» (٠٠).

⁽۱) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القنوت في الوتر ، رقم ٤٦٤ ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب الدعاء في الوتر ، رقم ١٧٤٦ وعنده وحده وردت الصلاة على النبي بي ورواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب القنوت في الوتر ، رقم ١٤٢٥ ؛ ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في القنوت في الوتر ، رقم ١١٧٨ .

⁽٢) وكذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٤٧٩ ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ١/ ٤٤٨ بعد نقله كلام النووي : «وليس كذلك ، فإنه منقطع » .

⁽T) المجموع ، 7/ 010.

⁽٤) هو : أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني المعروف بالأعرج ، من التابعين ، عاش في المدينة ثم انتقل إلى مصر وفيها كانت وفاته سنة ١١٧هـ. انظر : تقريب التهذيب ، ١/ ٤٦٥ .

⁽٥) رواه مالك في الموطأ ، كتاب النداء للصلاة ، باب ما جاء في قيام رمضان ، رقم ٢٥٥ .

⁽٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب دعاء القنوت ، ٢/ ٢٠٩ ، رقم ٢٩٥٩ وانظر : التلخيص الحبير ، ١/ ٢٤٨ .

فرع: لوترك القنوت في موضع يستحب، أو قنت حيث لا يستحب؛ سجد للسهو، وفي وجه: أنه يقنت في جميع السنة بلا كراهة، ولا يسجد للسهو بتركه في غير النصف الأخير من رمضان، وهو اختيار مشايخ طبرَسْتان (١٠٠٠).

قال: (ويقول قبله)

قاله الروياني ، وقال: إن عليه العمل" .

(اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... إلى آخره)

أي: ونستهديك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونثني عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي، ونسجد ، وإليك نسعى ، ونَحْفِد "، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك الجدّ بالكفار مُلْحِق» . قال البيهقي : «هو صحيح عن عمر » "، واختلفت الرواة في

⁽۱) بحر المذهب ، ٢/ ٣٨١ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥١١ وطبرستان : بفتح الباء وكسر الراء لالتقاء الساكنين وسكون السين : بلدة بعراق العجم ، وهي مركبة من كلمتين ، وينسب إلى الأولى فيقال طبري ، وإليها ينسب جماعة من أصحاب الشافعية . انظر : تهذيب الأسهاء واللغات ، ٣/ ١٩٢ ، المصباح المنير ، ص ١٣٩ .

⁽٢) المجموع ، ٣/ ٥١١ ؛ وقال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٨ : « هكذا ذكره القاضي الروياني ، وعليه العمل » فقوله (عليه العمل) من كلام الرافعي ولم أجده في بحر المذهب ، ٢/ ٢٠١ ، ٣٨١ .

⁽٣) في ت بعدها: ينظر ما كتب في قنوت الصبح.

⁽٤) أي: نسرع إلى الطاعة والعمل . انظر: النهاية ، ١/ ٤٠٦ ؛ المصباح المنير ، ص ٥٥ ، (حفد) .

⁽٥) السنن الكبرى ، ٢/ ٢١٠ ، حديث رقم ٢٩٦١ ، قال : « وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيحًا موصولاً » ، ثم ساق سنده ، وقد صحح الألباني الحديث كما في إرواء الغليل ، ٢/ ١٧٣ . وانظر : المجموع ، ٣/ ٤٧٨ .

لفظه ، والذي ذكره المصنف مشهور ، والبيهقي أشار إلى اختيار رواية فيها ألفاظ أخرى " ، ولا تضييق في ذلك ، وقد أطلق المصنف الجمع بينهما، ومراده: إذا كان منفرداً أو إمام قوم محصورين يرضون بالتطويل، أما في غير هذه الحالة فليقتصر على الأول ".

قال: (قلت: الأصح: بعده)

وهو الذي قاله القاضي أبو الطيب عن مشايخهم"، وهو كما قال ؟ لأن قوله: «اللهم اهدني فيمن هديت» ثابت عن النبي اللهم اهدني فيمن هديت» ثابت عن النبي اللهم اقتصر عليه ...

وقد ذكر في «المحرر» هاهنا أن محل القنوت هاهنا، والجهر به، واقتضاء تركه سجود السهو، كما ذكرنا في الصبح (».

وأهمل المصنف ذلك اكتفاء بها تقدم.

وقال بعض الأصحاب: يقنت في الوتر قبل الركوع، بخلاف الصبح ٥٠٠٠

⁽١) قال البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١١): إن هذا الدعاء يقال قبل الركوع وهو وإن كان إسنادًا صحيحًا فمن روى عن عمر قنوته بعد الركوع أكثر ، والعدد أولى بالحفظ من الواحد .

⁽٢) وقد نص النووي على هذا في : المجموع ، ٣/ ٤٧٩ . وانظر : النجم الوهاج ، ٢/ ٠٠٠ .

⁽٣) روضة الطالبين ، ١/ ٣٣١ ، وقال النووي في المجموع ، ٣/ ٥١١ : «نقل القاضي أبي الطيب في غير تعليقه عن شيوخهم تأخيره » .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥١١ وانظر: روضة الطالبين ، ١/ ٣٣١ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٣٠٠ .

⁽٥) المحرر ، ص ٤٨ .

⁽٦) قوله: (وأهمل المصنف ... الصبح) ليست في : م .

ليخالف بين الفرض والنفل، ولا نص للشافعي في ذلك ".

قال: (وأن الجهاعة تندب في الوتر عقب التراويح جماعة ، والله أعلم)

أي: وإن كان لا يسن له الجهاعة في غير ذلك ؛ لفعل السلف والخلف ، ثم استحباب الجهاعة / في التراويح هو لغير المتهجد ، أما المتهجد فيجعل [ت ١١١/ب الوتر بعده".

وبذلك أخذ بعض المتأخرين على بعض الأئمة أنه كان لا يـوتر مـع الإمـام ؟ [ع ١٩٧٠] لكونه يصلي ".

فالطريق في حيازة هذه الفضيلة مع تأخير الوتر / : أن يصلي مع الإمام ، فإذا

⁽١) قال المزني في مختصره ، ص ٣٥: «لا أعلم الشافعي ذكر موضع القنوت من الوتر ويشبه قوله بعد الركوع كما قال في قنوت الصبح » وانظر: الوسيط ، ١/ ٢٧٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥١٠ .

وفي بحر المذهب، ٢/ ٣٩٠ قال: إن موضع القنوت في الوتر بعد الركوع قياسًا على القنوت في الصبح، ثم قال: «نص عليه الشافعي في حرملة ، وخفي ذلك على المزني» وانظر: الشرح الكبير، ٢/ ١٢٧ .

⁽٢) النجم الوهاج ، ٢/ ٣٠٠.

⁽٣) رواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم ١٣٢٧ . ورواه أيضًا : الترمذي في سننه ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في قيام شهر رمضان ، رقم ٢٠٨ وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه النسائي في سننه ، كتاب السهو ، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف ، رقم ١٣٦٤ ، ورقم ١٦٠٥ . وصححه الألباني في إرواء الغليل ، ١٩٦/٢ .

⁽٤) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥١٠ : «إن كان له تهجد لم يوتر معهم بل يؤخره إلى آخر الليل كما سبق ، فإن أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة وأوتر آخر الليل » .

بابً : صلاة النفل

سلم قام ، وأتى بركعة أخرى ، وليس فيه إلا اختلاف نية الإمام والمأموم . صلاة الضحي

قال: (ومنه:الضُّحَى)

والأحاديث تقتضي أنه الله كان يصليها في بعض الأوقات ، ويتركها في بعضها؛ مخافة أن يعتقد الناس وجوبها ، أو أن تفرض عليهم ...

قال : (وأقلها : ركعتان)

(وأكثرها: اثنتا عشرة)

هكذا قاله الروياني "، والرافعي "، وغيرهما "؛ لما رُوى أنه الله قال: « إن

⁽١) المجموع ، ٣/ ٥٣٠ وفي الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٨٦ قال : روي أنه على صلاها في بيت إلى أم هانئ عام الفتح وداوم عليها إلى أن مات » ومثله في : بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٦ .

⁽٢) السُّلامَي: بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم: هو المِفْصل. انظر: المجموع، ٣/ ٥٢٩.

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ، رقم • ٧٧ وانظر : الكلام على أقل ركعاتها في : اللباب ، ص ٤٥ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٠ .

⁽٥) المحرر ، ص ٤٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٠ .

⁽٦) اللباب، ص ٥٥.

صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين» إلى أن قال: «وإن صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتًا في الجنة » رواه البيهقي وضعفه (٠٠٠).

وجمهور الأصحاب قالوا: إن أكثرها ثمان ، واحتجوا له بحديث أم هاني: «أن النبي الله يوم الفتح صلى ثمان ركعات ، وذلك ضحى " ، وليس فيه تصريح بأن تلك صلاة الضحى ، ولا دليل على أن ذلك أكثرها .

وأدنى الكمال فيها: أربع ، قالت عائشة رضي الله / عنها: «كان رسول الله ﷺ [م ٩٩/ب] يصلى الضحى أربعًا ويزيد ما شاء الله » رواه مسلم ".

وهو محمول على أنه بلغها ذلك ممن تثق به "، جمعًا بينه وبين قولها: «ما رأيته يسبح تسبيحة الضحى قط» "، وسبب ذلك: قلة مقامه على عندها في ذلك الوقت،

⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب ذكر خبر جامع لأعدادها ، ٣/ ٤٨ رقم ٤٦٨٥ ولم ينص البيهقي على لفظ التضعيف وإنها قال: « في إسناده نظر» وكذا نقل عنه النووي في المجموع ، ٣/ ٥٣١ فقال: «فيه «رواه البيهقي وضعفه فقال: في إسناده نظر» وقال النووي أيضاً في المجموع ، ٣/ ٥٢٩: «فيه ضعف».

⁽٢) وكذا قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٢٩ . وفي المهذب ، ١/ ٢٨١ ؛ التهذيب، ٢/ ٢٣٧ ؛ والـشرح الكبير ، ٢/ ١٣٠ قالوا : أفضلها ثمان .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه ، رقم ٢٣٦ .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ، رقم ٧١٩. (٥) المجموع ، ٣/ ٥٣١ .

⁽٦) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب تحريض النبي ، رقم ١١٢٨ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ، رقم ٧١٨ .

ولعله في تلك الأوقات النادرة ما صلاها ٠٠٠.

قال: (ووقتها: من ارتفاع الشمس إلى الزوال).

هكذا قاله الرافعي"، وهو المختار"، وقال المصنف عن الأصحاب: «إن وقتها من طلوع الشمس ، ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها ، وقال الماوردي : وقتها المختار: إذا مضى ربع النهار ".

قال: (وتحيَّة المسجد ركعتان)

لقوله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلى ركعتين» متفق عليه(٥).

ولا فرق بين أن يدخل في وقت الكراهة وغيره ٣٠.

نعم تكره التحية في حالتين:

إحداهما: إذا شرع المؤذن في الإقامة.

(١) المجموع ، ٣/ ٥٣٠ .

تحية المسجد

⁽٢) في الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٠ قال : «من حين ترتفع الشمس إلى وقت الاستواء » وقال الشيرازي في المهذب، ١/ ٢٨١: «إذا أشرقت الشمس إلى الزوال».

⁽٣) التحقيق ، ص ٢٢٨ وقال : «وأفضله ربع النهار » وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٣٩ .

⁽٤) روضة الطالبين ، ١/ ٣٣٢ وانظر : الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٨٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٢٩ .

⁽٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، رقم ١١٦٧؛ ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب تحية المسجد بركعتين ، رقم ١٤٧ واللفظ للبخاري.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٤٤ وانظر : اللباب ، ص ٤٦ .

والثاني: في المسجد الحرام لا يشتغل بها عن الطواف".

قال: (وتحصل بفرض أو نفل آخر)

سواء أكان ركعتين أم أكثر.

ولا فرق بين أن ينوي الصلاة مطلقًا ، أو النافلة ، أو الراتبة ، أو الفريضة المؤداة ، أو المقضية ، أو المنذورة ، أو ذلك مع التحية ، فإنها يحصلان وقول الرافعي فيها إذا نوى الفرض أو النفل أ. وقول ابن الصلاح فيها إذا نواه / مع [ت١١١/أ] التحية أنه يجوز أن يطرد فيه الخلاف ، كها في نظيره من غسل الجنابة والجمعة في مردودٌ؛ « لأن غسل الجمعة سنة مقصودة ، والتحية المراد بها أن لا ينتهك المسجد بالجلوس فيه لغير صلاة » . هكذا قاله المصنف في المناب المعنوب المناب المناب

وقولهم: إن التحية تحصل في هذه الأحوال ، إن أريد سقوط الأمر بحصول

⁽١) المجموع ، ٣/ ٥٤٥ وفي التحقيق ، ص ٢٣١ نص النووي أيضًا على كراهتها لمن دخل والإمام في مكتوبة ، وفي النجم الوهاج ، ٢/ ٣٠٣ يستثنى أيضًا : الخطيب عند صعود المنبر وذكر غيرها . وانظر : اللباب ، ص ٤٦ ؛ التنبيه ، ص ٣٥ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٤٠ .

⁽٢) بلا خلاف ، المجموع ، ٣/ ٤٤٥ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٤٠ .

⁽٣) قال الرافعي في الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٠ : «لو صلى الداخل فريضة أو وردًا أو سنة ونوى التحية أيضًا حصلا كها لو كبر وقصد إعلام الناس ، ولو لم ينو التحية حصلت أيضاً ، كذلك ذكره صاحب التهذيب وغيره ، ويجوز أن يطرد فيه الخلاف المذكور فيها إذا نوى غسل الجنابة هل يجزئه عن العيد والجمعة إذا لم ينوهما » . وفي التهذيب ، ٢/ ٢٤٠ : لو نوى التحية مع الفرض لا يضر .

⁽٤) قال ابن الصلاح: « وينبغي ما إذا نواهما أن يتخرج أيضًا على الخلاف مما إذا نوى بغسله الجنابة والجمعة معًا » انظر: النجم الوهاج، ٢/٤ ٣٠٠.

⁽٥) نقله عنهما في المجموع ، ٣/ ٥٤٤ .

⁽T) ILAAO3, 8/330.

المقصود منها كم يسقط الأمر في فرض الكفاية عن من لم يفعل فصحيحٌ ، وإن أريد حصول الثواب، فكيف يثاب على ما لم ينون.

قال: (لاركعةٍ على الصحيح)

للحديث".

والثاني: نعم ؛ لحصول الإكرام ".

قال: (قلت: وكذا الجنازة، وسجدة تلاوة، وشكر)

أي: لا يحصل بها التحية على الصحيح ؛ للحديث ٠٠٠.

قال: (وتتكرر بتكرر الدخول على قربِ في الأصح، والله أعلم)

لإطلاق الحديث".

ويفوت بالجلوس إذا أطال وتعمد تركها".

قال: (ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض، وبعده وقت الرواتب بفعله، ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض)

لأنها تابعان له

(١) قال النووي في المجموع ، ٣/ ٥٤٤ : «حصل له ما نوى وحصلت تحية المسجد ضمنًا ولا خلاف في هذا ».

⁽٢) الحديث المتقدم: «فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » ص ٦٩٧.

⁽٣) أي إكرام المسجد، انظر: المجموع، ٣/ ٥٤٤.

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ٢٤٠ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٠ ؛ روضة الطالبين ، ١/ ٣٣٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٤ .

⁽٥) روضة الطالبين ، ١/ ٣٣٣؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٥ .

⁽٦) روضة الطالبين ، ١/ ٣٣٣؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٥ .

⁽V) الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٠٥ .

قال: (ولو فات النفل المؤقت)

كالرواتب، والضحى، والعيد (١٠

(نُدب قضاؤه في الأظهر)

لقوله الله الله الله : « ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » ولأن في حديث أبي قتادة : « حين ناموا في سفر عن صلاة الصبح ، حتى طلعت الشمس ، أن النبي الله صلى ركعتين ، ثم صلى الغداة » . رواه مسلم ...

قال المصنف: «وظاهره: أن الركعتين هما سنة الصبح» ولأنها صلاة راتبة في وقت، فلم تسقط بفوات الوقت إلى غير بدل، بخلاف الكسوف، والاستسقاء، والتحية، فإنها عارضة، تزول بزوال ذلك العارض، بخلاف الجمعة فإنها تسقط لبدل ...

والقول الثاني: لا يقضى.

وقول ثالث: يقضي ما استقل كالعيد والضحى ، لا الرواتب".

(١) المجموع ، ٣/ ٥٣٢ وانظر : التهذيب ، ٢/ ٢٤٠ .

⁽٢) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب مواقيت الصلاة ، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكره ، رقم ٥٩٧ ، ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفاتنة ، رقم ٦٨٤ ، كلاهما بمعناه .

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفاتنة ، رقم ٦٨١ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥٢٥ .

⁽٥) قوله: (تزول بزوال ... البدل) ليست في : ع .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٣٢ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٧٨ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٤٠ . وفي ت : والرواتب .

بابٌ : صلاة النفل ______ بابٌ : صلاة النفل

[م ١٠٠/أ]

وقيل: يقضي فائت نهار / أو ليل فيه فقط ٠٠٠ .

وقيل: يقضي التابع" ما لم يُصلِّ فرضًا مستقلاً".

وقيل: أو يدخل وقته ٠٠٠٠.

قال: (وقسمٌ: يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا ما يسن جماعة من النوافل من النوافل عماعة)

لأن مشروعية الجماعة فيها يدل على تأكدها وشبهها بالفرائض ، والعيد

أفضلها، ثم الكسوف، ثم الاستسقاء (٥)

(لكن الأصح: تفضيل الراتبة على التراويح)

لمداومة النبي على الراتبة دون التراويح ٠٠٠٠.

(وأن الجماعة تسن في التراويح)

صلاة التراويح

⁽۱) هذا القول حكاه الخراسانيون وهو أنه يقضي فائت النهار ما لم تغرب شمسه ، وفائت الليل ما لم يطلع فجره ، وعلى هذا تقضى سنه الفجر مادام النهار باقيًا ، وضعف النووي هذا القول في المجموع : ٣/ ٥٣٢ وانظر : الوسيط ، ١/ ٢٨٠ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٩ .

⁽٢) في م: البالغ.

⁽٣) فيقضى الوتر ما لم يصل الصبح ،ويقضى سنة الصبح ما لم يصل الظهر وهكذا . انظر : المجمع ، ٣/ ٥٣٢ .

⁽٤) المجموع ، ٣/ ٥٣٢ . وفي ع قال بعدها : (بخلاف الجمعة فإتها تسقط لبدل يزول بزوال ذلك العارض) .

⁽٥) النجم الوهاج ، ٢/ ٣٠٩.

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٠٠ ، وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٨ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٣ .

لإجماع الصحابة وأهل الأمصار على ذلك".

والثاني: الانفراد فيها أفضل، هذا فيمن يحفظ القرآن، ولا يخاف الكسل" لو انفرد، أما من لا يحفظه أو يخاف الكسل فالجهاعة في حقه أفضل قطعًا.

وقيل بطرد الوجهين".

واعلم أن الوجه الآخر الذي أشار إليه المصنف أن الراتبة لا تفضل على التراويح إذا قلنا: الجماعة تسن في التراويح، أما إذا قلنا: الانفراد فيها أفضل، فالراتبة أفضل منها بلا خلاف".

واستدل صاحب «المهذب» للقائل بالانفراد في الـتراويح: بأن النبي الله الـ ١١٢٠/ب «صلى ليالي فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقي الشهر» (٠٠٠).

واعلم أنه لم ينقل كم صلى رسول الله ﷺ تلك الليالي ، هل هو عشرون أو أقل؟

⁽١) بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٨ ، وانظر : الوجيز ، ص ٦٧ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩٠ .

⁽٢) في م: الشك.

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ٣٣٣ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٢٦ ، وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٩ ؛ المشرح الكبير ، ٢/ ١٣٣٩ . ١٣٣/٢ .

⁽³⁾ ILAAGE 17/100.

⁽٥) المهذب، ١/ ٢٨٠، والحديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ، رقم ٢٠٠٢؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في قيام رمضان ، رقم ٢٦١، كلاهما بمعناه، وقد أجاب البغوي في التهذيب، ٢/ ٢٣٤ على هذا القول بأن النبي ﷺ إنها لم يخرج خشية أن تفرض عليهم وانظر: الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩١.

وعلى تقدير كونها عشرين ، لم ينقل هل صلاها في بيته أو لا" ؟ وعائشة تقول: «ما زاد رسول الله في في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة »" ، وذلك يدفع الاستدلال للانفراد بالدليل" المذكور ، ولو صح لم يستقم معه الاستدلال للأصح بأن النبي في لم يواظب عليها .

ولم يصرح المصنف بأصل استحباب التراويح وهي: سنة بإجماع العلماء ".

ومذهبنا: أنها عشرون ركعة ، بعشر تسليات الماروى البيهقي وغيره بالإسناد الصحيح: عن السائب بن يزيد الصحابي في قال: « كُنَّا نقوم على عهد عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر». هكذا ذكره المصنف واستدل به "، ورأيت إسناده في البيهقي ".

⁽۱) روى عنه ﷺ أنه صلى عشرين ركعة في شهر رمضان في غير جماعة ، قال ابن حجر في التلخيص الحبير ، ٢/ ٢١ : «ورد في حديث آخر رواه البيهقي من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر » زاد سليم الرازي في كتاب الترغيب له : «ويوتر بثلاث » قال البيهقي : تفرد به أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ، وهو ضعيف » .

⁽٢) تقدم تخريجه ص ٦٧١.

⁽٣) في ع ، ت : والدليل .

⁽٤) وقد صرح بذلك في: المجموع ، ٣/ ٥٢٦ .

⁽٥) الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩١ ؛ المهذب ، ١/ ٢٨٠ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٩ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٣ . وانظر : اللباب ، ص ٤٦ .

⁽T) المجموع ، 4/ 270 - 270.

⁽٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب ما روي في عدد ركعات القيام ، ٢/ ٤٩٦ ، رقم ٤٣٩٣ . وقد صنف الشيخ الألباني كتابًا سماه : «صلاة التراويح» وذكر فيه أنه لم يثبت أن أحدًا من الصحابة صلاها عشرين ركعة .

لكن في «الموطأ» ، وفي «مصنف سعيد بن منصور» بسند في غاية الصحة : عن السائب ابن يزيد : «إحدى عشرة» (١٠٠٠).

وقال الجُوري "من أصحابنا" عن مالك رضي الله عنه أنه قال: «الذي جمع عليه الناس عمر بن الخطاب أحب إلي ، وهو إحدى عشرة ركعة بالوتر ، وهي صلاة رسول الله هذا ، قيل له: إحدى عشرة ركعة بالوتر "، قال: نعم ، وثلاث عشرة قريب ، قال: ولا أدري من أحدث هذا الركوع الكثير»".

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ، ٣/ ٤٥٧ ؟ توضيح المشتبه ، ٢/ ٢٧٨ .

- (٣) قوله: (من أصحابنا) ليست في :ع.
- (٤) قوله: (وهي صلاة ... بالوتر) ساقطة من: ع.

⁽۱) رواه مالك في الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال: «أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب ، وتميمًا الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة » ،كتاب الصلاة ، باب ما جاء في قيام رمضان ، ١/ ٣٤١ رقم ٣٤٩ (مع شرح الزرقاني) ، ولم أجده في مصنف سعيد بن منصور . والحديث قال عنه الألباني في إرواء الغليل ، ٢/ ١٩٢ : «إسناد صحيح جدًا» .

⁽٢) هو: أبو الحسن علي بن الحسين الجُدوري ، أحد أئمة الشافعية أصحاب الوجوه ، لقي أبا بكر النيسابوري ، وحدث عنه وعن غيره ، قال عنه ابن السبكي : « من تصانيفه : كتاب المرشد في شرح مختصر المزني ، أكثر عنه ابن الرفعة والوالد – رحمها الله – النقل ، ولم يطلع عليه الرافعي ولا النووي – رحمها الله – ، وقد أكثر فيه من ذكر ابن أبي هريرة وأضرابه »

⁽٥) قال الألباني في إرواء الغليل ، ٢/ ١٩٦ : إن كل ما يروى عن عمر وغيره من صلاة التراويح عشرين ركعة لا يصلح للاحتجاج . وقال في تحفة الأحوذي ، ٧/ ٥٣ : « القول الراجح المختار الأقوى من حيث الدليل هو هذا القول الأخير الذي اختاره مالك لنفسه أعني «إحدى عشرة ركعة» وهو الثابت عن رسول الله على بالسند الصحيح ، وبها أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأما الأقوال الباقية فلم يثبت واحد منها عن رسول الله على بسند صحيح خال عن الكلام » .

وقال الجُوري: «إن عدد الركعات في شهر رمضان لا حَدَّ لها عند الشافعي ؟ لأنه نافلة».

ورأيت في كتاب «سعيد بن منصور» آثارًا في صلاة عشرين ركعة ، وست وثلاثين ركعة، لكنها بعد زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ومال ابن عبد البر إلى رواية: « ثلاث وعشرين بالوتر»، وأن رواية مالك نفي «إحدى عشرة» وهُمٌّ، وقال: «إن غير مالك يخالفه، ويقول: إحدى وعشرين» /. [ع٩٩٨] قال: «ولا أعلم أحدًا قال في هذا الحديث: إحدى عشرة ركعة غير مالك» نفي .

قلت: وكأنه لم يقف / على مصنف سعيد بن منصور في ذلك ، فإنه رواها كم الم ١٠٠٠/ب] رواها مالك عن عبد العزيز بن محمد عن محمد بن يوسف شيخ مالك.

فقد تظافر مالك وعبد العزيز الدراوردي على روايتها "، إلا أن هذا أمر

⁽١) رواه مالك في الموطأ عن شيخه محمد بن يوسف ، كتاب النداء للصلاة ، باب ما جاء في قيام رمضان ، رقم ٢٥٣ .

⁽٢) الاستذكار ، ٢/ ٦٨ . قال الزرقاني في شرحه للموطأ ، ١/ ٣٤١ : « ليس كها قال ، فقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن محمد بن يوسف ، فقال : « إحدى عشرة» كها قال مالك ، وروى سعيد بن منصور عن عروة أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب ، فكان يصلي بالرجال وكان تميم الداري يصلي بالنساء ، ورواه محمد بن نصر عن عروة فقال بدل : تميم : سليهان بن أبي حثمة» .

⁽٣) هو: محمد بن يوسف بن عبد الله الكندي المدني ، ثقة ثبت ، توفي في حدود الأربعين ومائمة . انظر : تقريب التهذيب، ٢/ ٢٢٩ .

⁽٤) هو : أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد الله الدراوردي الجهني المدني ، قال ابن حجر عنه : صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، توفي سنة ١٨٧ هـ . انظر : تقريب التهذيب ، ٢/ ٤٧٤ .

⁽٥) كلاهما يروى الحديث عن محمد بن يوسف الكندي.

يسهل الخلاف فيه ، فإن ذلك من النوافل ، من شاء أقل ، ومن شاء أكثر ، ولعلهم في وقت اختاروا تطويل القيام على عدد الركعات ، فجعلوها إحدى عشرة ، وفي وقت اختاروا عدد الركعات ، فجعلوها عشرين ، وقد استقر العمل على هذا".

ويدخل وقتها: بالفراغ من صلاة العشاء، ويبقى إلى طلوع الفجر".

ولو صلى فيها أربع ركعات بتسليمة لم تصح ، ولا تصح بنية مطلقة ، بل ينوي التراويح أو قيام رمضان ...

قال: (ولا حَصْر للنفل المطلق)

فلو أحرم ، ولم ينو عددًا : جاز ، ثم إن سلم وهو لا يدري كم صلى أجزأه " . «صلى أبو ذر عددًا كثيرًا ، فلم اسلم ، قال له الأحنف بن قيس : هل تدري انصر فت على / شفع أو على وتر ؟ قال : إن لا أكن أدري فإن الله يدري " رواه الدارمي في [ت٢١١/١] مسنده " .

(۱) نقل السيوطي -رحمه الله- في كتابه: «المصابيح في صلاة التراويح» كلام السبكي هذا، وقال: «قال السبكي في شرح المنهاج: اعلم أنه لم ينقل كم صلى رسول الله الله الله على هذا » ولم يعلق عليه بعده.

⁽Y) المجموع ، 4/ 770.

⁽٣) المجموع ، ٣/ ٥٢٦ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٢١٠ .

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ٢٢٧ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٤ ؛ المجموع ، ٣/ ٤١٥ وانظر : بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٥.

⁽٥) رواه الدارمي في سننه ،كتاب الصلاة ، باب فضل من سجد لله سجدة ، رقم ١٤٦١ ، وقال النووي عن إسناده في المجموع ، ٣/ ٥٤١ : «إسناد صحيح إلا رجلاً اختلفوا في عدالته » والحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب من أجاز أن يصلي بلا عقد عدد ، رقم ٤٣٥٩ ، ٢/ ٤٨٩ .

بابًّ : صلاة النفل ______

فإن أحرم بركعةٍ واحدةٍ ، واقتصر عليها ، جاز بلا خلاف عندنا" ، واستدلوا له بأثر ضعيف" .

والسنة: أن يسلم من كل ركعتين بغير زيادة ولا نقص ؛ لقوله : «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » و والم بهذه الزيادة أبو داود بسند صحيح ، والمشهور إنكارها ...

(١) التنبيه ، ص ٣٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٤١ ، وفي بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٦ قال : "إذا أحرم بالنفل مطلقًا هل يكره أن يسلم عن ركعة ؟ وجهان » .

(٢) لعله يشير إلى ما روى عن عمر بن الخطاب ، أنه مر بالمسجد فصلى ركعة فتبعه رجل فقال: يا أمير المؤمنين إنها صليت ركعة ؟ فقال: إنها هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص » .

قال عنه النووي في المجموع، ٣/ ٥٤١: «رواه الشافعي ثم البيهقي بإسنادين ضعيفين ». رواه البيهقي في السنن الكبرى ، باب الوتر بركعة، رقم ٢٥٥٩، ٣/ ٢٤، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير، ٢/ ٢٥: «في سنده قابوس بن أبي ظبيان وهو لين ».

(٣) التنبيه ، ص ٣٥؛ الوجيز ، ص ٦٧ ، التهذيب ، ٢/ ٢٢٦ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٣ .

- (٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما جاء في النوتر ، رقم ٩٩١ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل ، رقم ٧٤٩ ، وليس فيهما لفظ «النهار» وإنها هي زيادة عند غيرهما .
- (٥) روى هذه الزيادة أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في صلاة النهار ، رقم ١٢٩٥ ، وصحح النووي في المجموع، ٣/ ٥٤٠ إسناده، ونقل عن البيهقي أنه سئل البخاري عن هذه الرواية فقال : هي صحيحة . وصححه الألباني في صحيح وضعيف أبي داود ، حديث رقم ١٢٩٥ .

والحديث رواه النسائي أيضًا بهذه الزيادة في سننه ،كتاب قيام الليل وتطوع النهار ، باب كيف صلاة الليل ، رقم ١٦٦٦ وقال : «هذا الحديث عندي خطأ »، ورواه ابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الليل والنهار ، رقم ١٣٢٢ ، ورواه أحمد في مسنده ، رقم ٤٧٧٦ ، ورواه

(فإن أحرم بأكثر من ركعة ، فله التشهد في كل ركعتين)

وفي ثلاث وأكثر (" بخلاف الوتر ، وقد تقدم الفرق .

وقيل: لا يزيد على تشهد واحد. وهو ضعيف.

وقيل: لا يزيد على تشهدين، وهو المختار كما في الوتر، فإن كان العدد شفعًا لم يجز أن يكون بين التشهدين أكثر من ركعتين، وإن كان وترًا لم يكن أكثر من ركعة ".

قال: (وفي كل ركعة)

قال الرافعي: إنه لم يره لغير الإمام والغزالي، ولا جرم ...

قال المصنف: (قلت: الصحيح منعه في كل ركعة، والله أعلم)

لأنه لا نظير له في الصلوات التي قد ورد بها الشرع ...

والمشهور: أن له أن يصلي ما شاء بتسليمة واحدة ٥٠٠٠.

وفي «البيان» وجه: أنه لا يزيد على ثلاث عشرة ٥٠٠٠.

في سننه ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل والنهار، رقم ١٤٥٨ وقد اختلف العلماء في هذه الزيادة وممن أنكرها يحيى بن معين والترمذي والحاكم والدارقطني، انظر: التلخيص الحبير ، ٢/ ٤٨ .

⁽١) النجم الوهاج ، ٢/ ٣١٢ فيصليها كما في الفرائض الرباعية .

⁽Y) المجموع ، ٣/ ٥٤٢ .

⁽٣) الشرح الكبير ، ٢/ ١٣٥ وانظر : نهاية المطلب ٢/ ٣٥٩؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٣ ؛ الوسيط ، ١/ ٢٧٨ .

⁽³⁾ ILARDER , 8/ 730.

⁽٥) المجموع ، ٣/ ١٤٥ .

⁽٦) البيان ، ٢/ ٢٨٣ .

بابّ: صلاة النفل ______ بابّ: صلاة النفل

قال: (وإذا نوى عددًا، فله أن يزيد وينقص، بشرط تغيير النية قبلها) وكذا: إذا نوى ركعة له أن يزيد بالشرط المذكور "

(وإلا فتبطل)

إذا قام إلى الزيادة قبل النية عامدًا ، أو سلم " دون العدد المنوي عامدًا ".

(فلو نوى ركعتين ، فقام إلى ثالثة سهوًا ، فالأصح : أنه يقعد ، ثم يقوم للزيادة إن شاء)

لتكون النية متقدمة على الزيادة ، ثم يسجد للسهو في آخر الصلاة ١٠٠٠.

والثاني: أنه إذا بدا له بعد القيام ساهيًا أن يزيد له المضي فيه ، ولا يحتاج إلى القعود ، ولو سلم لأنقص من العدد المنوي ، وبدا له الاقتصار ، سجد ، ثم سلم ".

قال: (قلت: نفل الليل)

أي: المطلق

(أفضل)

أي: من نفل النهار المطلق ؟ ؛ لقوله ﷺ « أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة

(١) المجموع ، ٣/ ٤٢ وانظر: بحر المذهب ، ٢/ ٣٧٥ ؛ التهذيب ، ٢/ ٢٢٧ .

⁽٢) في ع: وسلم.

⁽٣) التهذيب ، ٢/ ٢٢٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٢ .

⁽٤) التهذيب ، ٢/ ٢٢٧ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٤٢ .

⁽٥) انظر: التهذيب، ٢/ ٢٢٧.

⁽٦) التنبيه ، ص ٣٥ ، التحقيق ، ص ٢٢٨ ، المجموع ، ٣/ ٥٣٥ .

الليل » رواه مسلم ٠٠٠ .

(وأوسطه أفضل)

أي: إذا قسمه أثلاثًا "، وأفضل منه: السدس الرابع، والخامس"؛ لقوله ﷺ: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام [ع٩٨٠] سدسه» ".

قال: (ثم آخره)

أي أفضل من الثلث الأول ٠٠٠٠.

قال: (وأن يُسَلِّم من كل ركعتين)

للحديث السابق" ، / وليس المراد من قوله : «مثنى مثنى» : أنه يجلس بغير [١٠١٠] سلام ؛ لأنه لا يقال في الظهر مثنى مثنى ...

قال: (ويُسَنُّ التهجد)

التهجد سد

- (۱) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب فضل صوم المحرم ، رقم ١١٦٣ ، ولفظه : «بعد الفريضة » .
 - (٢) المهذب ، ١/ ٢٨٢ ؛ بحر المذهب ، ٢/ ٣٨٢ .
 - (٣) المجموع ،٣/ ٥٣٥ وانظر: التهذيب ، ٢/ ٢٣٤ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٩٢ .
- (٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب من نام عند السحر ، رقم ١١٣١ ؛ ورواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب النهى عن صوم الدهر ، رقم ١١٥٩ .
 - (٥) المجموع ، ٣/ ٥٣٥.
 - (٦) تقدم ص ٧٠٧، وانظر: المجموع ،٣/ ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٤٩.
 - (٧) قوله: (أنه يجلس ... مثنى) ليست في: م. وانظر: النجم الوهاج ، ٢/ ٣١٤.

بابً : صلاة النفل ______ بابً : صلاة النفل _____

وهو متأكدٌ بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، ومداومة النبي الله ١٠٠٠ .

والأصح: أن الوتر يسمى تهجدًا. وقيل: الوتر غير التهجد ".

قال : (ويُكره قيام كل الليل دائمًا)

لأن النبي الله بن عمرو بن العاص عنه ولا و لأنه يضر العين وسائر البدن ، ولا يمكنه نوم النهار لما فيه من تفويت مصالحه ، بخلاف صوم الدهر فإنه يستوفي في الليل ما يفوته بالنهار ، فلم يكره .

أما بعض الليالي / فلا يكره له إحياؤها" ، فقد «كان ﷺ إذا دخل العشر [ت١١٦/ب]

(١) المجموع ، ٣/ ٥٣٥ ؛ النجم الوهاج ، ٢/ ٣١٤ ، وقال : وهو الصلاة في الليل بعد النوم .

⁽٢) قال الشافعي كما في مختصر المزني ، ص ٣٤: «أوكد ذلك الوتر ويشبه أن يكون صلاة التهجد » وانظر: الوجيز ، ص ٦٧ ؛ الحاوي الكبير ، ٢/ ٢٨٦ ؛ الشرح الكبير ، ٢/ ١٢٥ ؛ المجموع ، ٣/ ٥٣٥ وقال إن الصحيح المنصوص في الأم والمختصر أن الوتر يسمى تهجداً ، وقال أيضاً في المجموع ، ٣/ ٥٣٤ : «قال العلماء: التهجد أصله الصلاة في الليل بعد النوم » .

⁽٣) فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل، فقلت: بلى يا رسول الله، قال: فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقًا » الحديث ، رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصوم ، باب حق الجسم في الصوم ، رقم عليك حقًا » الحديث ، رواه البخاري في صحيحه ، كتاب النهى عن صوم الدهر، ١٥٩ واللفظ للبخاري.

⁽٤) في ع ، م : قوم .

⁽٥) المجموع ، ٣/ ٥٣٥ ، وانظر : المهذب ، ١/ ٢٨٢ .

⁽٦) المجموع ، ٣/ ٥٣٥ ، وانظر : اللباب ، ص ٤٥ .

الأواخر من رمضان أحيا الليل» · · .

قال: (وتخصيص ليلة الجمعة بقيام)

لقوله على: « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » رواه مسلم ".

قال: (وترك تهجد اعتاده، والله أعلم)

لقوله ﷺ لابن عمرو بن العاص: «يا عبد الله لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل ، فترك قيام الليل » رواه البخاري ومسلم ...

(١) رواه البخاري في صحيحه ،كتاب صلاة التراويح ، باب العمل في العشر الأواخر من رمضان رقم ، ١٧٧٤ ومسلم في صحيحه ، كتاب الاعتكاف ، باب الاجتهاد في العشر الأواخر ، رقم ١٧٧٤ وليس فيها: «الأواخر من رمضان».

⁽٢) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردًا ، رقم ١١٤٤ .

⁽٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب ما يكره من ترك قيام الليل ، رقم ١١٥٢ ؛ ومسلم في صحيحه ، كتاب النهى عن صوم الدهر ، رقم ١١٥٩ واللفظ للبخاري . وانظر هذه الكراهة في : التحقيق ، ص٢٣٢ .

وإلى هنا انتهى القسم الذي أردت تحقيقه من كتاب « الابتهاج في شرح المنهاج» للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٢٥٧هـ ويليه: (كتاب صلاة الجماعة)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهارس

وتشتمل على ما يلي:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس آثار الصحابة والتابعين
- فهرس آراء واختيارات السبكي
 - فهرس القواعد والضوابط
- فهرس المصطلحات والأماكن الكلمات الغريبة
- فهرس بأسماء الكتب الواردة في القسم الدراسي
 - فهرس بأسماء الكتب الواردة في النص المحقق
 - فهرس بأسماء الأعلام في القسم الدراسي
 - فهرس بأسماء الأعلام في النص المحقق
 - فهرس بأسماء الأعلام المترجم لهم
 - فهرس المصادر والمراجع
 - فهرس الموضوعات

أولا: فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأيات القرآنية

ية الصفحة	رقم الآب	السورة	الآية
٤ + ٢٠٤ + ٠	٧	الفاتحة	﴿ عَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّالِّينَ ﴾
474	15	البقرة	﴿ أَتَسْتَبْدِلُونِ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَكَ بِٱلَّذِي هُوَخَيُّرُ ﴾
474	۱۸۱	البقرة	﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعَدَ مَا سَمِعَهُ ﴾
٤١٤	197	البقرة	﴿ وَأَتِيمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾
٤٠٨	٨	آل عمران	﴿ رَبَّنَا لَا تُرْغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾
311,227	۲	النساء	﴿ وَلَا تَنَبَدَّ لُواْ ٱلْخَيِيثَ بِٱلطَّيْبِ ﴾
44.	٥٦	النساء	﴿بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًاغَيْرَهَا ﴾
٤١٤	٣٨	المائدة	﴿ فَأَقْطَ عُوا أَيْدِيهُما ﴾
٤١٤	۸٩	المائدة	﴿فَصِيامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ ذَالِكَ كَفَّارَةُ أَيَّمَانِكُمْ ﴾
٣٨٩	٣٤	الأنعام	﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكُلِمَتِ ٱللَّهِ ﴾
440	٧٩	- الأنعام	﴿ إِنِّي وَجَّهَتُ وَجِهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۗ ﴾
TV 0	177	الأنعام	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشْكِي وَعَيْكَى وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾
£9 £	۲۸	الأعراف	﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَلْحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا ٓ ءَابَآءَنَا ﴾
780	7 + 7	الأعراف	﴿ وَيُسَيِّحُونَهُ, وَلَهُ بِسَجُدُونَ ﴾
740	٣٨	الأنفال	﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِن يَنتَهُوا يُغَفَّرُ لَهُم مَّاقَدُ سَلَفَ ﴾
٣٨٩	10	۔ یونس	﴿ أَتَٰتِ بِقُدْرَهَ انِ غَيْرِ هَنذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ﴾
780	10	الرعد	﴿وَٱلْآصَالِ ﴾

دَّ لُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾	إبراهيم	71	٣٨٩
وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾	النحل	٥٠	780
خُشُوعًا﴾	الإسراء	1 . 9	750
يَنيَعْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَابَ ﴾	مريم	18	000
وَبُكِيًّا ﴾ وَبُكِيًّا ﴾	. مريم	٥٨	750
مَا يَشَاءُ ﴾	الحج	١٨	780
لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾	الحج	٧٧	780
إِ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ اللَّهِ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَنْشِعُونَ ﴾	المؤمنون	Y-1	٤٨٠
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَ رَمِنْهَا ﴾	. النور	٣1	0 + 7
﴿ وَمِنْ بَعَدِ صَلَوْةِ ٱلْعِشَآءِ ﴾	النور	٥٨	197
(يَحِيَّةُ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبُكرَكَةً طَيِّبَةً ﴾	النور	71	٤٦٣
(وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ (وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾	ـــ الفرقان	7.	750
(وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾	۔۔ النمل	40	787
(رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾	النمل	77	787
﴿ إِنَ ٱلصَّكَانَوةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾	العنكبون	٤٥,	٤٨١
(الَّمْ اللَّهُ تَنْزِيلُ ٱلْكِتَابِ)	السجدة	7-1	7135735
﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكُبِرُونَ ﴾	السجدة	10	787
﴿ وَيَدَّلْنَهُم بِجَنَّتَيْمٍ جَنَّتَيْنِ ﴾	سبأ	١٦	474
﴿إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰ وَأَلْ	فاطر	۲۸	٤١٥
﴿ صَ ﴾	ص	١	٦٤٨

70.	ص ۲٤	﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾
727	فصلت ۳۸	﴿ وَهُمَّ لَا يَسْتَعُمُونَ ﴾
787	فصلت ۳۷	﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾
٤١١	ق	﴿ قَ ﴾
788	النجم	﴿ وَالنَّجْدِ ﴾
787	النجم ٢٢	﴿ فَأَسْجُدُوا لِللَّهِ وَأَعْبُدُوا ﴾
٤٢.	الواقعة ٧٤	﴿ فَسَيِّحْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾
017	المدثر ٤	﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِرً ﴾
490	المدثر ٢١	(ثُمُ نَظُرَ ﴾
113	الإنسان ١	(هَلْأَقَ)
787	الانشقاق ١	النَّمَاءُ أَنشَقَتُ السَّمَاءُ أَنشَقَتُ السَّمَاءُ أَنشَقَتُ السَّمَاءُ أَنشَقَتُ السَّمَاءُ أَنشَقَتُ السَّ
787	الانشقاق ۲۱	﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾
٤٢٠	الأعلى ١	﴿ سَبِّحِ ٱشْعَرَرَيِكِ ٱلْأَعْلَى ﴾ • • • • • • • • • • • • • • • • • •
٤١٢	الليل ١	﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾
787	العلق ١	﴿ آقُرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾
787	العلق ١٩	﴿ وَاسْجُدُ وَاقْتَرِبِ ﴾
777	الكافرون ١	(قُلْ يَتَأَيُّهُا ٱلْكَ فِرُونَ ﴾
۲۸۲	الصمد ١	﴿ قُلْهُ وَ آللَّهُ أَحَدُ ﴾
113	الناس ١	﴿ فُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
Y · 0	بقينا رسول الله ﷺ في صلاة العتمة
7A0	جعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا وسي المستحم
07.	جعلوها في ركوعكم السنان المستان المستان المستان المستان
V1 •	أحب الصلاة إلى الله صلاة داود
o A A	اخرجوا من هذا الوادي ، فإن فيه شيطانًا
٣٩٦	إذا أردت أن تصلي فتوضأ كما أمرك الله ، ثم تشهد
Y • V	إذا اشتد الحَرُّ فأبردوا بالصلاة
ξ·ξ	إذا أمن الإمام فأمنوا
ξ·ξ	إذا أمّن القارئ فأمنوا
19V	إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
٤١٨	إذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه ، وفرج بين أصابعه
177	إذا زالت الشمس ، وكان ظل الرجل كطوله
£ £ \	إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير
ξξο	إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك
YAY	إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول
097	إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى
ov1	اذا صل أحدكم إلى شيء يستره من الناس
٤٥٩	إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه ، والثناء عليه
١٨٤	إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق

٤٠٣	ذا قال الإمام ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ فقولوا آمين
٤٢٣	ذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا: ربنا لك الحمد
711	ذا قام أحدكم من الركعتين، فلم يستتم قائهًا، فليجلس
**	ذا قام من الليل افتتح صلاته : اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل
٣٨٣	ذا قرأتم الحمد لله فاقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم
٥٧٦	إذا قُرِّبُ العَشَاء وحضرت الصلاة فابدؤا به
٣٣٧	إذا قمت إلى الصلاة فكَبِّر
٥٧٨	إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه
٤١٠	إذا كنتم خلفي فلا تقرؤوا إلا بأم القرآن للمسلم المستسسس المسسسسس
۲۷۸	أَذَّن بلالْ، فجعلتُ أتتبع فاه
3 1 1	أذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته
۲۷۸	أذن وهو على راحلته
010	الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحيّام
0 V +	استتروا في صلاتكم ، ولو بسهم
٤٨٤	استوى قاعدًا، ثم قام، واعتمد على الأرض بيديه
7.7	أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر
۲٠٥	أعتموا بهذه الصلاة
٧ \ ٠	أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل
187	اقرأني رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة في القرآن
٤٨٤	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ ملك المسلمة العبد من ربه وهو ساجدٌ
930	أقصرت الصلاة أم نسيت
190	أكرموا المعزى ، فامسحوا عنها ، فإنها من دواب الجنة
177	ألقه على بلال ألقه على بلال

7 . 1	لهتني آنفًا عن صلاتي
٤٩٧	ما صاحبكم فقد غامر
٣٢٥	مر بقتل الأسودين في الصلاة الحية والعقرب
771	مِرَ بلال أن يشفع الأذان
٤٣٣	مرت أن أسجد على سبعة أعظم من المستسسسة المرت أن أسجد على سبعة أعظم
1/1	مَّنِي جبريلُ عند باب البيت
722	إن الله لم يفرض السجود، إلا أن نشاء السمود،
777	أن النبي الله أمر باللا فأذن ثم أقام
770	أن النبي ﷺ أمر بلالاً فأقام الصلاة
٦٤٨	أن النبي ﷺ سجد في (ص)
750	أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسًا الله النبي الله النبي الله الله الله الله الله الله الله الل
۲۳۰	أن النبي على ركعتين بعد العصر
۳۲٥	أن النبي الله صَلَّى وهو حامل أُمامة
٤٢٧	إن النبي ﷺ عَلَّمه ذلك
۳۸۳	أن النبي علا قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم في أوَّل الفاتحة في الصلاة
273	أن النبي ﷺ قرأ في ركعةٍ البقرة وآل عمران والنساء تستسسس
573	أن النبي ﷺ قنت شهرًا يدعو عليهم ، ثم تركه
557	أن النبي ﷺ كان إذا سجد جَخَّ
٤٤٦	أن النبي ﷺ كان إذا سجد خوى
207	أن النبي ﷺ كان إذا كان في وترٍ من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدًا
700	أن النبي ﷺ كان إذا مر بالسجدة كبر وسجد
११२	أن النبي ﷺ كان قاعدًا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبتيه
777	أن النبي الله كان لا يدع أربعًا قبل الظهر

٤٤٠	ن النبي ﷺ كان لا يفعل ذلك في السجود السلامي الله الله الله الله الله الله الله الل
7 + 7	ن النبي ﷺ كان يجب أن يؤخر من العشاء من النبي ﷺ كان يجب أن يؤخر من العشاء
٤٧٢	ن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه
199	ن النبي ﷺ كان يصلي الظهر حين تزول الشمس
זזז	ن النبي ﷺ كان يصلي سجدتين خفيفتين
779	ن النبي ﷺ كان يصلي قبل الجمعة أربعًا
777	ان النبي ﷺ كان يُصَلِّي قبل العصر أربعًا """""" والتعليم العصر أربعًا السام العصر أربعًا المسام العصر
۲ • ۲	أن النبي الله الله الله الله الله الله الله الل
٤٠٨	أن النبي رضي المنه المنه الله الله الله الله الله الله الله ال
791	أن النبي ري الله الله عنه الله الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات
277	أن النبي ﷺ كان يقنت في صلاة الصبح
۸۵۲	أن النبي ﷺ كان يقول ذلك في سجود القرآن
757	أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة
٨٢٥	أن النبي ﷺ لما سلَّم من اثنتين قام إلى خشبة معروضة في المسجد،واتكاً عليها
777	أن النبي ﷺ لما ناموا عن صلاة الصبح ، واستيقظوا
٥٧٧	أن النبي على نهى أن يبصق الرجل عن يمينه أو أمامه
۸۸۵	أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في أعطان الإبل
* * * * .	أن النبي ﷺ يوم الخندق صلَّى العصر بعدما غربت الشمس
197	أن النبي ﷺ يوم الفتح صلى ثمان ركعات السنسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
7 + 7	أن النساء كن ينصرفن مُتلفِّعات بمروطهن
1 + 1	أن أنسًا جهر في العصر فلم يُعِدُها ولم يسجد السهو
170	أن بلالا أَذَّن بالصلاة
110	إن بلالاً يُؤذِّن بليل، فكلوا واشربوا

019	ن رجلاً سأل النبي على قال: أصلي في مرابض الغنم قال: نعم
7 + 8	ن رسول الله ﷺ أعتم حتى رَقَدَ الناس
7.4	ن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسًا
570	ن رسول الله على قنت في الصلوات الخمس
199	ن رسول الله على كان يصلي العصر ، فيأتي العوالي
777	ن رسول الله ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة
٥٨٤	ن رسول الله ﷺ نهى أن يُصَلَّى في سبعة مواطن
٤•٧	نَّ رسول الله الله الله الله القرأ في صلاة الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين
788	أن زيدًا قرأ على النبي ﷺ ﴿والنجم ﴾ فلم يسجد فيها
٥٤٠	إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين
797.	إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين
788	أن عمر قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل
091	إن لم تجدوا إلا مرابض الغنم وأعطان الإبل فَصَلُّوا في مرابض الغنم
777	أن نبي الله ﷺ عَلَّمه هذا الأذان
777	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
۲۰۰	أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة """"" المسادة الصلاة الصلاة الصلاة الصلاة الصلاة الصلاة الصلاة المسادة
٤١٧	أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ
۳۸۷	أنزلت علي أنفًا سورة المسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
7 Y Y Y	إنها كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين
370	أنه أخذ بأُذُن ابن عباس في الصلاة، فأداره من يساره إلى يمينه من يساره إلى يمينه
717 -	أنه تحرك للقيام في الركعتين من العصر، فسبحوا به
777	أنه خر ساجدًا حين جاءه كتاب علي الله من اليمن الله على ال
۰۰۸	أنه دخل منز له ، فقام إليه ذو البدين

۲۸۱	نه دخل والنبي ﷺ راكعٌ فركع ، ثم دخل في الصَّفِّ
711	نه سيجيء قومٌ يؤخرون الصلاة عن وقتها
771	نه كان إذا جاءه الشيء يُسَرُّ به خَرَّ ساجدًا شكرًا لله
777	نه كان ينهى عن عُقْبة الشيطان
٤٢٠	أنه لما نزلت ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾
٥٨١	أنه نهى أن يُصلِّي الرجل خُخْتِصِراً """
777	إني سألت ربي ، وشفعت لأمتي ، فأعطاني ثلث أُمتي
777	أوتروا يا أهل القرآن
001	أومأوا، أَيْ نعم """
777	أيكم الذي سمعت صوته قد ارتفع ؟
779	بین کل أذانین صلاة
0 2 0	بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم
ovo	التثاؤب من الشيطان ، فإذا تثاءب أحدكم
277	التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله
१८३	التحيات المباركات الزاكيات والصلوات والطيبات
017	تنزهوا من البول
777	ثلاثُ ساعاتٍ كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نُصَلِّي فيهنَّ """
٤١٨	ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه
8 8 8	ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا
773	ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا """" """" """"" """"" """"" """""""""
610	ثم اركع حتى تطمئن راكعًا
۲۳۷	ثم اسجد حتى تطمئنًّ ساجداً """ والمستسند المستسند المستسند المستسند المستسند المستسند المستسند المستسند المستسند
************************************	ثم وضع يده اليمني على ظهر كفه اليسري

£71,00V	ثم يتخير من الدعاء ما شاء تم يتخير من الدعاء ما شاء
٤١٨	
٤٨١	جعلت قرة عيني في الصلاة
AFY	جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بمزدلفة مسم
۲۱۳	حتى ساوى الفيء التلول
٣٨٤	الحمد لله سبع آيات إحداهن المسام
V • •	حين ناموا في سفر عن صلاة الصبح ، حتى طلعت الشمس
789	
077	خلع نعليه في الصلاة
١٧٤	
£ 1	
£ £ •	
ΨοΛ	رأيت النبي ﷺ يصلي متربعًا
٤٥١	رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني
77°E	رفع القلم عن ثلاثة
078 370	ركع أبو بكرة دون الصف، ثم خطا خطوة حتى دخل في الصف
٣١٩	ركع ركعتين قُبُل الكعبة
٣٨٣	
٤٨٦	
£ 7 •	سبحان ربي الأعلى
	سبحان ربي العظيم
T VV	سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك
701	

751	مجدت بها خلف أبي القاسم ﷺ
7 8 6	
٤٠٠	
٤٣٢	
478	**
419	
771	صلاة الليل مثني مثني، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة
٧٠٧	
191	الصلاة في أول وقتها
٤٨٩	صَلُّوا أيها الناس في بيوتكم ، فإنَّ أفضل صلاة المرء في بيته
٥٨٨	صَلُّوا في مرابض الغنم ولا تُصَلوا في أعطان الإبل
877	صلواكم رأيتموني أصلي
774	صلى النبي الله وهو يذعت الشيطان السيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان
711	صَلَّى بنا المغيرة بن شعبة ، فنهض في الركعتين """ """"
٥٤٧	صلَّى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي
OAV	صلى لنا رسول الله الله الله الله الله الله الله ال
٧٠٢	صلى ليالي فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقي الشهر
۲۸۳	صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يفتتحون
7.0	صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة
777	صليت مع النبي المعتين قبل الظهر
273	صَلَّيتُ مع رسول الله ﷺ، ووضع يده اليمني على يده اليسرى
79.	علمني رسول الله على كلمات أقولهن في الوتر
٥٧٨	عن يساره تحت قدمه ، فإن لم يجد فليقل : هكذا

٤٩٧	عورة الرجل مابين سرته وركبته
٤٩٦	غَطِّ فخذك ، فإن الفخذ عورة
YOX	فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
220	فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضها
017	فاغسلي عنك الدم وصلي
777	فخررت ساجدًا ، وعرفت أنه جاء الفرج
٤٤٤	فسجد فوضع رأسه في يديه على مثل مقدارهما حين افتتح الصلاة
٥٨١	فشق ذلك عليه حتى رؤي في وجهه
٥٤٧	فقام ذو اليدين، فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت
ova	فلا يتنخمن حيال وجهه في الصلاة
577	فلما قبض النبي ﷺ، قلنا: السلام على النبي
٦٤٧	في ﴿إذا السهاء انشقت ﴾ و ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾
۸۱3	في السجود، واستقبل بأطراف أصابعه القبلة
٤٠٦	قال آمين خفض بها صوته
114	قرأ بالأعراف، فرَّقها في الركعتين
79 V	قل: سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله
717	قم فأذن بالصلاة
٤٥٩	قولوا: اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد
۷۱۲ .	كان ﷺ إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل
۳۸٥	كان إذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم
٥٨٣	كان إذا ركع سَوّى ظهره ، حتى لو صُبَّ عليه الماء لاستقر
۲۸٥	كان إذا ركع لم يُشْخِص رأسه ، ولم يُصَوِّبُه
٤٤٧	كان إذا سجد جافي عضديه عن جنبيه

273	كان الناس يؤمرون أن يضع الرجلَ اليدَ اليمني على ذراعه اليسرى
757	كان النبي على إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه
٣٠١	كان النبي ﷺ في مسير ، فانتهوا إلى مضيق ، وحَضَرَت الصلاة ، فمطروا
۲۸٦	كان النبي ﷺ يجهر بالقراءة ببسم الله الرحمن الرحيم
7 . 1	كان النبي الله السقوط القمر لثالثة
197	كان النبي ﷺ يكره النوم قبلها ، والحديث بعدها " """ """ """ """ كان النبي
177	كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة
470	كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم
2 2 7	كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك
٤٨٧	كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا
797	كان رسول الله على إذا سافر، فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة
٤٨٩	كان رسولُ الله ﷺ إذا سَلَّم قام النساء
797	كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعًا
498	كان رسول الله ﷺ يصلي في السَّفر على راحلته "" """ """ """
۸۷۲	كان رسول الله ﷺ يفْصل بين الشفع والوتر بتسليمةٍ
701	كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن السنة المستقلمة المستقلم المستقلم المستقلم المستقلمة المستقلمة المستقلمة المستقلم المس
٤٤٠	كان رسول الله ﷺ يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع
717	كان قدر صلاة رسول الله ﷺ للظهر في الصيف ثلاثة
£ 9 A	كان مضطجعًا في بيته كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه كان مضطجعًا في بيته كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه
317	كان يحيي الليل بركعة هي وتره
۸۸۲	
779 -	كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة
777	ت كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة مسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس

113	كان يقرأ في الصبح من الستين إلى المائة
113	كان يقرأ في الفجر بقاف ونحوها
779	كان يوتر بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها
٤١١	كانت صلاة الظهر تقام ، فينطلق أحدهم إلى البقيع
*****	كرهت أن أذكر الله إلا على طهر
٥٤٤	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ
Y * *	كُنَّا نصلي العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو
7	كُنَّا نصلي العصر ، ثم يذهب الذاهب إلى قباء
433	كنا نضع اليدين قبل الركبتين
204	كُنَّا نقول قبل أن يُفْرض علينا التشهد مع رسول الله ﷺ
£ 9 V	كنت جالسًا عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر ﷺ
१०९	كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك
٤٨٧	لا إله إلا الله وحده لا شريك له،له الملك وله الحمد،وهو على كل شيء قدير
0 • •	لا تبرز فخذيك ، ولا تنظر إلى فخذ حيِّ ولا ميتِ
٣٨.	لا تجزئ صلاةٌ لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
٧١٢	لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي
190	لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاة المغرب
197	لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء
117	لا توتروا بثلاث ، أوتروا بخمس ، أو بسبع
٤٨٧	لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا إله إلا الله
717	لا سهو في وثبة الصلاة ، إلا قيام عن جلوس
770	لا صلاة بحضرة الطعام ، ولا هو يدافعه الأخبثان
777	لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس

۳۸۰	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٦٨٥	لا وتران في ليلة
777	لا يتحرَّى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ويسم المسمود المسمود المسمود المسمود المسمود المسمود المسمود المسمود
779	لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة، فيدعو ربه
177	لا يَسْمع مدى صوت المؤذن جِنُّ
٥٨٣	لا يَصُبُّ رأسه ولا يُقْنِع """" المستسلمة المستسلم المستسلمة المستسلمة المستسلمة المستسلمة المستسلمة المستسلمة المس
٥٠٧	لا يقبل الله صلاة بغير طهور الله صلاة بغير طهور
٤٩٤	لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار
2 2 2	لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ
٩٨١	لقد رأيت رسول الله على يقرأ فيها-يعني في المغرب-بأطول الطوليين آلمص
٤١٠	لقد علمت أن بعضكم خالجنيها
0 8 V	لم تصل إلا ركعتين قال: فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة
ሊፖ	اللهم اغفر لي ما قَدَّمْتُ وما أخَّرْتُ
709	اللهم اكتب لي بها عندك أجرًا ، وضع عني بها وزرًا
१२५	اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وعذاب النار
٤٦٩	اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كبيرًا ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت
۲۷٦	اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب
£ £ £	اللهم لك سجدت وبك آمنت
OVY	لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم
197	لو يعلمون ما في العتمة والصبح
۲ + ٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء
۲ + ٤	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا """"
۱۲۸	ليس على من خلف الإمام سهو

194	ليس في النوم تفريط الساسان المساسان الم
0 7 5	لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السهاء في الصلاة
۲۸۳	المؤذنون أطول الناس أعناقًا يوم القيامة
797	ما رأيته يسبح تسبيحة الضحى قط
177	ما زاد رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة
217	ما صليت وراء أحد أشبه صلاةً برسول الله ﷺ من فلان
£9V	ما فوق الركبة ودون السرة عورة والسلام عورة السلام على السلام عورة المورة المور
OVY	ماذا عليه من الإثم الله من الإثم المسلمة المسل
٥٣٦	مالكم خلعتم نعالكم
113	مالي أنازع القرآن
747	مروا الصبي بالصلاة لسبع سنين
747	مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع
٣٣٦	مفتاح الصلاة الطهور
274	ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد
77.	من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل
٦٨٤،٦٧٠	من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل
749	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها
710	من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الصلاة
777	من حافظ على أربع ركعاتٍ قبل الظهر
710	من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوَّله
444	من سأل في الوسيلة ، حَلَّت له الشفاعة
٤٨٨	مَنْ صَلَّى الفجر في جماعة ، ثم قعد يذكر الله تعالى
PAY	من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرًا
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

477	ن صَلَّى قائبًا فهو أفضل
444	ن قال حين يسمع النداء
798	ن قام مع الإمام حتى ينصرف فإنه يَعْدل قيام ليلة
07.	ىن نابه شيء في صلاته فليسبح
777	بن نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها
۲۳۸	ئنْ نام عن صلاةٍ أو نسيها
٥٨٣	هي أن يُدَبِّح الرجلُ في الصلاة
١٨٥	نهى عن الخَصْر في الصلاة
777	ئهي عن الصَّلاة بعد العَصْر حتى تغرب الشمس
٥٧٣	هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد
799	واجعل سجودك أخفض من ركوعك
٤٥٥	وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى
2 2 0	واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة
797	وإن صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتًا في الجنة
٤٧٠	وتحليلها التسليم
3 V Y	وجهتُ وجهي للذي فطر السموات والأرض
0 E V	وخرج سَرَعان الناس، فقالوا: أقصرت الصلاة
	وقت العصر ما لم تَصْفَرَّ الشمس
۱۸۰	وقت العصر ما لم تغرب الشمس
198	وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر
۱۸٤	وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق
۵۷۸	وكأني أنظر إلى رسول الله ﷺ يرد ثوبه بعضه على بعض
٥٧٨	ولا عن يمينه ، فإن عن يمينه مَلَكًا

V • •	ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
191	ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق
177	ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس
٥٧٠	ويقي من ذلك قدر مؤخرة الرحل من ذلك قدر مؤخرة الرحل
۲1٠	يا بلال أبرد ثم أبرد السام المستسمال المستسمال المستسمال المستسمال المستسمال المستسمال المستسمال المستسمال
770	يا بلال قم فأذَّن بالصلاة
Y Y Y	يا بلال قم فناد
۲۳.	يا بنت أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر
۲۳۳	يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت
१९०	يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتي منها ، وما نذر ؟
٧١٢	يا عبد الله لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل ، فترك قيام الليل
٥٧٠	يجزئ من السترة مثل مؤخرة الرحلعين من السترة مثل مؤخرة الرحل
790	يصبح على كل شُلامى من أحدكم صدقة
777	يُغفر للمؤذن مدى صوتِه
799	يه مرم ايراء

ثاثًا:

فهرس آثار الصحابة والتابعين

فهرس آثار الصحابة والتابعين

الصفحا	الأثر
٧٠٤	إحدى عشرة
789	أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون
YV0	إذا أذنت فترسَّل ، وإذا أقمت فاحذِم
771	إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذّنت مستسسس المستسسسسسس
0+1	ألا لا أعرفنَّ أحدًا أراد أن يشتري جارية فينظر إلى ما فوق الركبة
£ • 0	أمَّن ابنُ الزبير ومن وراءه حتى إنَّ للمسجد لَلَجَّة """""""""""
۰۳۱	أن ابن عمر عصر بثرة على وجهه، وذلّك بين أصبعيه
٠ ۸۸۲	أن عمر ﷺ جمع الناس على أُبيِّ بن كعب وكان يُصَلِّي بهم عشرين ليلة
Y 10	إنك في بلدة حارَّة ، فأبْرد على الناس
ξ•Λ	أنه صلى وراء أبي بكر الصديق المغرب المعرب المعرب المعرب
r71	أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة يقعد على أطراف أصابعه
٠ ٨٨٢	أنه كان لا يقنت إلا في النصف الآخِر من رمضان
V * ξ	الذي جمع عليه الناس عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحب إلي
۸۸۶	السُّنة إذا انتصف الشهر من رمضان أن يلعن الكفرة في الوتر
/+7	صلى أبو ذر عددًا كثيرًا ، فلما سلم ، قال له الأحنف بن قيس
" Ao	صلى بالمدينة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة
" \\$ ··· ··	صليت وراء أبي هريرة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم
191	فعله من هو خیر منی

~~ 1	قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين
£Y •	قم بنا إلى المقام ، نلتعن أينا على الحق
£ \ 9	كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم
£90 ······ ·	كانوا يطوفون بالبيت عراة ، فهي فاحشة سسسسسس
V•Y	كُنَّا نقوم على عهد عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر
٨٢٤	اللهم إنَّا نستعينك
1 A A	لو طلعت لم تجدنا غافلين
741	ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان
771	من سنة الصلاة أن تُمس أليتاك عقبيك بين السجدتين
*A0	هي آية من كتاب الله
o • Y	و حهها و كفيها

رابعًا: فهرس آراء واختيارات السبكي

فهرس آراء واختيارات السبكي

مهرس اراء واحتيارات السبدي		
لصفحة	الرأي أو الاختيار	
118	المختار أن وقت صلاة المغرب يبقى حتى يغيب الشفق الأحمر	
3 . 7	المختار أن تأخير صلاة العشاء أفضل ما لم يخرج عن وقت الاختيار	
71.	المختار أن الإبراد لا يختص بجماعة مسجد ولا تشترط فيه إلا شدة الحر	
177	تحريره لوقت صلاة النبي الله لصلاة الظهر في الصيف والشتاء	
337	تنبيه السبكي على كلام الأصحاب في التخريج على الأقوال وحكاية الأوجه	
701	المختار أن الأذان فرض كفاية	
701	المختار أن الأذان والإقامة فرض كفاية	
٣٠٨	قوله إن القطب الشمالي ليس نجمًا وإنها هو نقطة	
710	المختار أنه إذا صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده أنه يستأنف	
7 E V	المختار في صفة تكبيرة الإحرام هو أن يرفع بالا تكبير	
	ثم يكبر وهما قارتان ثم يرسلهما بعد فراغه	
P37	مخالفته للإمام الشافعي معالفته للإمام الشافعي	
478	تفصيل القُولُ في صفة الإقعاء الممنوع والمستحب المستحب	
474	ذهب إلى أن القول بعدم إدراك الجمعة لمن أدرك مسمون التسميد	
	الإمام راكعًا قول قوي من جهة الدليل	
rav	المختار أن الدعاء لا يقوم مقام الذكر	
٤٠٨	المختار أنه يقرأ سورة بعد الفاتحة في الأخيرتين من صلاة الظهر	
017	قول الأصحاب إن حمله لما يلاقي النجاسة مبطل لا دليل عليه	
08.	استدراكه على النووي في معنى الكلام عند الفقهاء والأصوليين واللغويين	
001	الصواب أن السعال والعطاس كالتنحنح لا تبطل الصلاة به إن غلبه كثيرًا أو قليلا	
007	الصحيح أن الصلاة لا تبطل إذا كان الكلام كثيرًا لا سرف فيه لقصة ذي اليدين	
OVY	المرور بين يدي المصلي محرم	
٦٧٨	تحرير القول في أكثر الوتر وأن الأحب إليه الاقتصار على إحدى عشرة فها دونها	
797	المختار أن وقت صلاة النهي من ارتفاع الشمس إلى الزوال	
٧٠٨	المختار أنه لا يزيد على تشهدين في صلاة النافلة في كل تسليمة	

خامسًا: فهرس القواعد والضوابط

فهرس القواعد والضوابط

الصفحة	القاعدة أو الضابط
377	الكفار مخاطبون بفروع الشريعة
4.4	لا فرق بين الفرض والنفل في المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد
٣.٧	المجتهد لا يقلد علم المجتهد المستحد المس
474	أقوى الظنين لا يترك بأضعفها
444	الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد السلامة
474	الظاهر لا يزال بالشك السلام الطاهر لا يزال بالشك
401	الميسور لا يسقط بالمعسور
٥٣٨	النهي هل يقضي فساد المنهي عنه ؟
٥٤٠	الكلام إذا لم يكن له حقيقة في الشرع يجب الرجوع فيه إلى اللغة
०१९	اعتماد الأصل المستصحب وأجب
300	ترك السنة لاجتناب الحرام واجب
019	يحمل المطلق على المقيد في الأمر لا في النهي
77.	الأصل العدم الأصل العدم المستناد
777	جبران العبادة لا يسقط بالتطاول
135	السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود ،
	والسهو بسجود السهو يقتضي السجود
788	سجود السهو في الفرض والنفل سواء
7.7.	لا نظر إلى الخلاف إذا ضعف مدركه

سادسًا:

فهرس المصطلحات والأماكن والكلمات الغريبة

فهرس المصطلحات والأماكن والكلمات الغريبة

الرسغ 482	الأذان الله الله الله الله الله الله الل
الرمد (هـ) ٢٥٢	ازدراد (هـ) ١٦٥
الرواتب 770	استوفز (هـ) استوفز الهـ)
الساجور (هـ) ١٨٠٠٠	الاصطخري الاصطخري
سبك الثلاث (هـ) سبك الثلاث	الإضراب (هـ) ٥٣٩
سبك العبيد (هـ) ٧٢	الإقعاء (هـ) الإقعاء (هـ)
السرعان (هـ) السرعان الم	الإكرام (هـ) ١٩٩٦
السلامي (هـ) ١٩٥	الإلية (هـ)
سنة ٥٦٢	البثرة (هـ)
سورة الجوع ١٨٧	البيعة (هـ) سم ١٨٥
الشراك (هـ) ١٧٥	التبر (هـ)
الصلاة (هـ) ٠ الصلاة (هـ)	الترغيم (هـ) ٩٩٥
الصلاة الصلاة	التشزن (هـ) ٢٤٩
صلیت (هـ)	تطوع ٢٦٥
صاخ (هـ)	ثور الشفق تور الشفق
صوب رأسه (هـ) ٢٨٥	جامع المنصور (هـ) ٣٢٠
طبرستان (هـ) ۲۹٥	حد الإبراد ٢١٣
الطوليين الطوليين	الحلمة (هـ)
الظل (هـ) ٢٧٦	الخابية (هـ) ٤٠٥
ظل استواء الشمس الا	خالجنيها (هـ) خالجنيها
العجز (هـ) ٤٣٨	الذعت (هـ) ٢٢٣
العرصة (هـ) العرصة (هـ)	الذود من الإبل(هـ) ١٩٨٥

⁽١) حرف (هـ) يرمز إلى أن هذا المصطلح ورد التعريف به في الهامش وليس في الكتاب المحقق .

Y + Y	المتلفعات (هـ)	019	العطن
000	المتنفط	٣٦٠	العقب (هـ)
OAY	المختصر		عقیب (هـ)
7 + 7	المروط (هـ)	Y • •	العوالي (هـ)
Y Y	مُرِي (هــ)	۲۸.	العيسوية (هـ)
770			الغلس (هـ)
719	المطمورة(هـ)		الفجر الصادق
ξ 9V	المغامر (هـ)	ToT	
707	المكمن (هـ)	177	الفيء
0Y0	النجو (هـ)	Y • V	
	نحفد (هـ)	٤١٣	القراءة الشاذة (هـ)
Y &	نوی (هـ)	١٨٠	قرنها
£17	الهوي (هـ)	797 (_	القطار من الإبل (ه
£ 47 ······	الهوي (هـ)	0 • 7	القن (هـ)
709	الورك (هـ)	Y1.	الكن (هـ)
044	ونيم الذباب	0 £ 7	الكهر (هـ)
ολξ	يدبح	٤٣٥	الكور (هـ)
		£ * 0	اللجة (هـ)
		، (هـ)۱۰۲	لسقوط القمر لثالث



سابعًا: فهرس بأسماء الكتب الواردة بعناوينها في النص المحقق

فهرس بأسماء الكتب الواردة بعناوينها في النص المحقق

سم الكتاب	رقم الصفحة
لإحياء (إحياء علوم الدين)	701
لأربعين	٥٧٢
لإفصاحلإفصاح	737, A37, P37, •07, 107
لأم	357,797,737,097,1.3,573,
	٠٥٣٥، ٥٢٥، ٤٨٦، ٤٧٠، ٤٦٠، ٤٣٨
	700071009000000000000000000000000000000
الإملاء	011,777,777,777,173,370
البحو	704
البويطي السبب السبب	. 779 . 717 . 377 . 977 .
	٠٧٢، ١١٣، ١٢٣، ٨٥٣، ٢٢٣، ٢٢٣،
	V.3.7P3.330,100,07F,07F,
	707,777,707
البيان المسلمان المسل	۸۶۶، ۵۳۵، ۶۹۸
التتمة	788,310,088,018,899
التحقيق التحقيق المستسند	
تعليق أبي حامد	१९९
التمهيد التمهيد الساسان	٦٧٧ ، ٦٧٣
التنبيه	707,777,797,797,797,007
	007.071
التهذيب	- 777, 317, 017, 717, 777, 777

0,10	الحاوي الحاوي الم
Y* 1	الدقائق (دقائق المنهاج)
	الذخائر الذخائر
	الروضة (روضة الطالبين)
377, 777, 373, 3.0, 110,	
.001,008,084,081,044,044	,
००९	
377, 577, 357, 777, 777, 787	سنن أبي داو د
	سنن النسائي ،
	الشامل الشامل
	الشرح (الكبير)
	الشرح الصغير الشرح الصغير
	شرح المهذب (المجموع)
۵۸۲ ، ۳۳۰ ، ۳۵۳ ، ۵۲۳ ، ۸۸۳ ،	
073,733, 103, 103, 703, 7703	
P70,130,730,330,300,A00,	
779,700,070	
	شرح مسلم
	صحیح ابن خزیمة
	_
	صحيح مسلم "
	الكافي
	المحرر المحرر
777, 977, 537, 770, 770, 770,	

797,717,097,027,079,075

370, , PO, 017, 717, 117, 177,

11. PAL, 1.V

النهاية (نهاية المطلب) من النهاية (نهاية المطلب)

ثامنًا: فهرس بأسماء الأعلام في القسم الدراسي

فهرس بأسماء الأعلام في القسم الدراسي

	ابن الأثير(ت) السنان الشاهد المساسات المساسات المساسات المساسات المساسات المساسات المساسات المساسات
97. ٧ . 11	ابن الصلاح
13,27,77,33,83	ابن العطار(ت)
1 • ٢	ابن العهاد (۱۰۲) المناه العهاد (۱۰۲)
۹۲ ، ۱۸	ابن القيم
79	ابن القيم
1.7.1.1.79.1.1.4.1	ابن تيمية (ت) ابن تيمية الله السياد ال
177	ابن جرير الطبري
150	ابن حجر العسقلاني
	ابن حجر الهيتمي (ت)
177.27.20.11	ابن خلکان ابن خلکان الله الله الله الله الله الله الله ال
79	ابن دقيق العيد
9٧	ابن عبد السلام
1 * *	ابن قاضي شهبة (ت)
71, 71, 73, 03, P7	ابن کثیر (ت)
14	ابن مالك النحوي
**	أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي المقدسي
771,371,771	أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني
178.177	أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي
79	أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي
	(١)حرف (ت) يشير إلى أن هذا العلم قد وردت له ترجمة في حاشية الكتاب.

و إسحاق المروزي	١٢٨
و البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي	٣٣
و الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي الدمشقي (ت)	. 1 . V · . 79 . T ·
	99691
و الحسن سلاَّر بن الحسن بن عمر الإربلي	YV
و الحسن علي بن إبراهيم بن داود العطار الشافعي	79
و الحسن علي بن إسماعيل المرسي المعروف بابن سيده	371
و الحسن علي بن أيوب بن منصور بن وزير المقدسي	٣.
و الحسن محمد بن محمد البكري	70
بو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري	١٢٣
بو الخير يحيى بن سعد العمراني	171
بو الطيب بن سلمة	179
بو الطيب شيخ الشيرازي	179
بو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري	١٢١
بو العباس أحمد الطبري ، المعروف بابن القاص	177
بو العباس أحمد بن محمد الجرجاني	144
بو العباس أحمد بن محمد بن الرفعة	371
أبو الغنائم سالم بن أبو الدر	۳.
أبو الفتح عمر بن بُنْدار بن عمر التفليسي	7.4
أبو الفتوح تقي الدين محمد بن عبد اللطيف السبكي	VV
أبو الفرج عبد الرحمن بن أبو عمر محمد بن أحمد المقدسي	YA
أبو الفضل سليان بن هلال بن شبل الداراني	٣٠
أبو الفضل محمد بن طاهر	1.4

170	
170	أبو القاسم الداركي
170	أبو القاسم الصيمري " """ "" "" "" " "" الماسم الصيمري " " "" " " " " " " " " " " " " " " "
17.	أبو القاسم عبد الرحمن الفوراني
178	أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي
۱۲۸،۱۲۱	أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج
171	أبو القفال الكبير ، القاسم بن محمد الشاشي
١٢١	أبو المحاسن عبد الواحد الروياني
١٢٢	أبو المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل الروياني
178	أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني
۱۲۳	أبو المكارم إبراهيم بن علي الروياني
771,371	أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي
١٢٢	أبو بكر الحسين بن محمد البغوي
179	أبو بكر القفال المروزي
178	أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني
371	أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
171,371	أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي
17.	أبو بكر محمد بن المنذر
١٢٣	أبو بكر محمد بن داو د الصيدلاني
171,771	أبو حامد أحمد بن محمد الإسفراييني
١٢٨	أبو حامد المروروذي
703.113.9113.1713	
	**

44	أبو حفص عمر بن أسعد بن أبو غالب الرَّبعي الإربلي
174	أبو داود سليان بن الأشعث السجستاني
171.	أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي
171	أبو سعيد الاصطخري
۱۸	أبو شامة المنامة
177	أبو عاصم محمد بن أحمد العبادي أبو عاصم محمد بن أحمد العبادي
174	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
371	أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي
۳٠	أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بين جماعة الكناني الحموي
177	أبو عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاري
۲۸	أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي
174.	أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني
178	أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي
۱۲۱	أبو علي الحسن بن عبد الله البندنيجي
۱۲۰	أبو علي الطبري
141	أبو علي حسين بن محمد المروروذي
۱۲۰	أبو محمد عبد الحق الإشبيلي
77	أبو محمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد الدمشقي المقدسي
٣٣	أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنصاري
۳۲	أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني
177	أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري
77	أحمد بن أبي بكر بن سميط العلوي الحضرمي
77	أحمد بن حمدان الأذرعي

17/	أحمد بن عمر بن سريج
177	أحمد بن محمد الروياني
1 £ 1	أحمد بن محمد بن حامد الشافعي
٣.	أحمد بن محمد بن عباس بن جعوان الدمشقي
	أحمد ميقري شميلة الأهدل
	إسماعيل بن أبي بكر بن المقري
73 , 03 , 75 , 70,	الإسنوي (ت)
1 • 1	
٥٢	إمام الحرمين الجويني
78	بدر الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة معمد بن أبي بكر بن أحمد ابن قاضي
٦٣	بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي
۱۱۳	
VV	
177	البويطي
VV	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(V1 , 09 , 0V ,0Y	تاج الدين السبكي (ت)
۲۷، ۳۷، ۷۸، ۸۸، ۹۸،	عاج الكذين السبائي (ك)
(1+0 (1+2 (99 (97	
111/2/11/11	
	تقي الدين السبكي تقي الدين السبكي
۰ ۲۲ ، ۲۷ ، ۲۷ ، ۲۲	نقي الدين السبكي
. A	
, 97, 90, A9, AV	

VP. AP. 1.1.7.1.	
1.0	·
127, 127.	الجاحظ للحاحظ
٦١	جلال الدين محمد بن أحمد المحلّي
VV .	جمال الدين أبو الطيب الحسين مسسس
٧٥	الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي
771,571	حرملة بن يحيى
VV	خالد بن عيسى البلوي الأندلسي
73, 03, 13, PF,	الذهبي (ت)
. 97 . 91 . 9	
1.7.1.1.99	
	الرافعي
۸۹ ، ۱۱۲ ،۱۱۸ ، ۹۸	
7113 1113 3713	
144	
17/6/177	الربيع بن سليمان المرادي
77 .08.07	الرملي (ت)
78,70	زكريا بن محمد الأنصاري
۲۳۱ ، ۱۳۷	الزيات النويات المستسبب المستسبب
٠ ٣٢	سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن
177	سيبويه
٧٥	سيف الدين عيسى بن داود البغدادي
33,73,07,1.1	السيوطي (ت) السيوطي التي السيوطي (ت)

الشافعي
•
الشريف الواسطي (ت)
شمس الدين ابن أبي عمر
شهاب الدين أحمد بن لؤلؤ المصري
صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت)
الظاهر بيبرس (ت)
عبد الرحمن بن شيخ الكاف
عبد السيد بن محمد بن الصباغ
عبد الكافي السبكي
عبد الله بن حسن الكوهجي
عبد الملك بن أبي المنى الحلبي
العزبن عبد السلام
علاء الدين علي بن محمد الباجي
علم الدين سنجر
علي بن عمر الدارقطني
علي بن محمد الماوردي
غازان بن أرغون
الفراء

القاضي حسين
الكسائي ١٣٦
مجد الدين ابن تيمية محمد الدين ابن تيمية
محمد الزهري الغمراوي
محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحن بن النقيب الدمشقي ٣٠٠٠
محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المصري الشهير بالشافعي الصغير ٥٥، ٥٥ ، ٦٢
محمد بن حسن إسهاعيل يعقوب بن عبد الغني البني الشافعي مسمد ١٤٠
محمد بن سورة الترمذي
- محمد بن عبد الرحمن الفزاري
محمد بن محمد بن الخطيب الشربيني
محمد بن موسى الدميري
محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي
المظفر قطز المنطفر قطز
موسي بن عبد الله الحنبلي موسي بن عبد الله الحنبلي
نجم الدين ابن قاضي عجلون ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة السسسان المسسان ٧٥
نجم الدين الأصفوي
نظام الملك ين المسابقة المسابقات المسابقات المسابق
النووي النووي المام ١٨ ، ١٨ ، ١٩ ،
۰ ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۳ ،
37 , 77 , 79 , 78
. EV . E 7 . E 9
٥٥ ر٥٤ ر٥١ ر٤٨

۷۸،۷۰،۲۱،۲۰،۵۷	
rp ,	
711,311,711,	
۰۱۲۰ ۱۱۸ ۱۱۰	
171 371 331 3	
۰ ۱۳۰ ، ۱۲۷ ،۱۲۵	
771,771	
٦٨،١٧	هولاكو
١٨	ياقوت الحموي ياقوت الحموي
187	روير في محمد الباعقب الشافعي

تاسعًا: فهرس بأسماء الأعلام في النص المحقق

فهرس بأسماء الأعلام في النص المحقق

_	ابن أبي شيبة،أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي أبو شيبة إبراهيم العبسي (ت)	1/4
_		177
		c Y + 7
	707	
_	ابن الأعرابي ، أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي (ت)	۱۷۳
_	ابن البَزْرِي، أبو القاسم عمر بن محمد بن أحمد بن عكرمة الجزري (ت)	09.
_	ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري	8 8 8
_	ابن الخراط ، عبد الحق الإشبيلي	٤٣٠
_		٧٤٧،
	477.477.377	
_	ابن الصباغ ، أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد البغدادي (ت)	۱۱۳،
	٤٢٤،٣٢٠،٣١٩	
_	ابن الصلاح	۱۲۳ ،
	791	
-	ابن القاص ، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الطبري (ت)	894
_	ابن القطاع ، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت)	171
	بن القطان ، أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني (ت)	١٨٠
	بن المنذر ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت)	۲۱۲،
_	٥٨٨، ٥٤٤، ٤٦٠، ٢٥٨	
	ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم المروزي(ت)	. ۲۱٦
_	ابن راهوید، ابو یعفوب استفال بن ابر امیم بن محمد بن ابر امیم امر در ی ۱۳۰۰ - ۱۷۲	

⁽١) حرف (ت) يرمز إلى أن هذا العلم ترجم له في هامش الكتاب.

۲۵۳ ،	ابن سريج ، أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (ت)
	772,772,070,070,070,070,577
٤٠١	. ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت)
79.	- . ابن عبدان ، أبو الفضل عبد الله بن عبدان (ت)
177	. ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت)
، ۲۰۸	 ابن كج، أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف بن كَج الدينوري (ت)
	044, 878
789	_ أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله بن علي الهُمْداني السَّبِيعي (ت)
٦٨٨	- ببر إسحاق الشيرازي (ت) - أبو إسحاق الشيرازي (ت)
۲٤۳ ،	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ع ۲ ، ۲ ۶ ۲ ، ۲ ۶ ۲ ، ۲ ۰ ، ۲ ۱ ، ۲ ، ۲ ۰ ۰ ، ۲ ۰ ۰ ، ۲ ۰ ۰ ۸ ۶ ۲ . ۲ ۲ ۰ ۰ ۲ ۰ ۲ ۰ ۰ ۲ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
455	
077	_ أبو الحسن أحمد بن سَيّار بن أيوب المروزي (ت) أعال المراب أبيار بن أيوب المروزي (ت)
	_ أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج (ت)
79.	_ أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القريشي النيسابوري(ت)
194	_ أبو بكر الفارسي
777	_ أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري (ت)
، ۱۷۸	_ أبو ثور، أبو عبد الله إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي (ت)
	١٨٤
700	_ أبو جعفر الترمذي، محمد بن أحمد بن نصر الترمذي (ت)
840	_ أبو جعفر الرازي ، عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان التميمي (ت)
213	_
٤٨٣	
٤١٧	 أبو حميد عبد الرحمن بن سعد الساعدي الأنصاري (ت)
٥٧٣	- 'بو سيد عبد بن أحمد بن عبد الله المروزي (ت)

الابتهاج في شرح المنهاج المنها

	أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (ت)	٤١٩
		، ۳۸۸
	ξΥΛ	
	أبو عاصم العبادي ، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الَعبّادي الهروي (ت)	04.
_	·	١٣٢
_	أبو عبد الله معقل بن عبيد الله الجزري (ت)	719
-		777
_		409
_	أبو محذورة أوس بن معير بن لوذان الجمحي (ت)	317
_	أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي (ت)	OVY
_	أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن حَيُّوية الجويني (ت)	۲.9
	۶۰۳، ۷٤0، ۲۳q	
_	أبو منصور بن مهران الأزدي(ت)	74.
-	أبو نصر حميد بن هلال العدوي البصري (ت)	٤١٩
_	أبو يحيى البلخي ، زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خَتّ البلخي (ت)	307
	Y00	
_	أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي (ت)	135
_	الأزهري	019
_	الإسفراييني ، أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد (ت)	7.0
	75.717,710,45	
_	إسهاعيل الضرير، أبو عبد الرحمن إسهاعيل بن أحمد النيسابوري الضرير (ت)	709
_	الاصطخري، أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد (ت)	1.4
	791,091,170	
_	الأعرج، أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني (ت)	791

. 754	إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك الجويني (ت)	_
۲، ۲۹۲،	۷۲۲ , ۲۱۲ , ۲۲۲ , ۲۳۲ , ۶۶۳ , ۱۵۳ , ۱۵۳ , ۵۵۳ , ۷۵۳ , ۷۳۰ , ۸۷۳، ۶۷۳	
٥١٤،٥	007, 407, 413, 473, 433, 5.0, 470, 370, 130, 730, 47	
	V• X : 7 Y F : X Y Y . X Y Y . X Y Y . X Y Y Y Y Y Y Y	
9750	أُمامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى (ت)	_
٤٢٠	الأوزاعي	_
YV 1	أيوب، أبو بكر أيوب أبو تميمة كيسان العنزي السختياني (ت)	_
، ۲۸۷	البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت)	_
	773, 7P3, A00, 770, V·F, A17, A07,	
890	بهز بن حكيم، أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية القشيري البصري(ت)	_
c Y+9	البويطي ، أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري (ت)	_
	777, 777, 707, 770, 770, 897, 8+7	
، ۲۲۹	البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله الخراساني (ت)	_
	٤٨٥,٤٥٩,٤٥٤	
१०९	التربجي الطبري	_
۲۷۲ ،	ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار الشيباني الحنبلي (ت)	_
	491,49.	
£ Y +	الثوري	-
१९२	جرهد بن رزاح الأسلمي (ت)	_
٣٨٣	الجوري، أبو الحسن علي بن الحسين الجُوْري (ت)	-
٧ • ٤	الجوري ، أبو الحسن علي بن الحسين الجوري (ت)	-
733	الحازمي ، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني (ت)	-
0 • •	الحسن البصري	_
270	الحليمي ، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد الحَلِيمي البخاري (ت)	_

	حزة ، أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي (ت)	£ • Y
	خباب، أبو عبد الله خباب بن الأرت بن جندلة بن سعد التميمي	277
		٥٤٨
•	الخضري، أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي الخِضْري (ت)	777
	الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب البستي (ت)	887
	الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي (ت)	777
_	الدراودي، أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد الله الدراوردي الجهني (ت)	V • 0
_	الرافعي ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني (ت)	۱۸۸
	194,064,04,143,343,103,223,723,173,763,863	.0 * * .
	110,110,910,170,170,170,170,970,970,370,570	، ۲۷۵،
	130,730,730,700,300,000,000,000,000,000,	. 097 .
	317,007,717,717,717,017,117,017,717,717,7	، ۳۳۲ ،
	. V · A . T 9 A . T 9 O . T A 9 . T 7 · C T O Y . T E 1	
_	الربيع بن أنس بن زياد البكري أو الحنفي البصري (ت)	573
_	رفاعة بن رافع ، أبو معاذ رفاعة بن رافع بن مالك الأنصاري (ت)	497
_	الروياني	04.
	790,797,000	
_	الزبيري، أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليهان الزبيري (ت)	79.
****	الزعفراني ، أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي (ت)	FAI
_	الزهري ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي (ت)	409
_	زياد بن علاقة ، أبو مالك زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي الكوفي (ت)	711
_	الساجي ، أبو يحيي زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي (ت)	7.7
_	السرخسي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد السرخسي(ت)	779
_	سليان بن يسار ، أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدني (ت)	٤١٢

ጀ ለም	سهل بن سعد،أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري(ت)	_
0 & .	سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنَبر الفارسي البصري (ت)	_
0 + 7	الشاشي	_
٤٤١	ي شريك القاضي: أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي الكوفي (ت)	_
۳۸۱	الصبغي، أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري الشافعي (ت)	_
٤٠٨	الصنابحي، أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي المرادي (ت)	
٤ ٢٤٤	الصيدلاني	
	77. 1707. 789. 781	
899	الصيمري ، أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصميري البصري (ت)	_
۲۲۳ ،	طاووس، أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي اليمني (ت)	
	٤٦٩،٤٦١	_
۱۷۸	الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير (ت)	
491		
٤٨٦	الطفيل بن عمرو	_
097	عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي الكوفي (ت)	*****
	عبد الله بن بحينة ، أبو محمد عبد الله بن مالك بن القِشْب الأزدي (ت)	-
7.7.7	عبد الله بن زيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي (ت)	-
٤٨٠	العبدري ، أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن العَبْدري (ت)	-
	7.57	
191	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي (ت)	_
377	عمرو بن عبسة ، أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي (ت)	_
۲۵۱ ،	الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي (ت)	_
	٧٠٨، ٥٩٦، ٥٩٢، ٥٣٧، ٥١٨، ٤٤٥، ٤١٧، ٣٩٧، ٣٩٥، ٣٥٥	
۲۹.	الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي (ت)	_
	791	

		APY ,
	797,700,717,710,800,771,711	
		، ۲۸۲
	751,775,077,077,077,135	
		٠ ٣٥٠
	773,773,717,717	
		۲۰۶،
	737	
	الماسر جسي، أبو الحسن محمد بن علي بن سهل الماسَرْ جسي (ت)	ه ۱۹
	0 8 0	
	مالك بن الحويرث ، أبو سليان مالك بن الحويرث (ت)	YOA
_		٠ ٢٠٩
	797,700,077,871	
_		د ۲۸۷
	٧٥٣،٨٢٥،٠٣٥،٢٥٥	
_	مجلي بن جميع بن نجا القاضي أبو المعالي المخزومي المصري (ت)	177
_	المحاملي	۰۳۰
_	عي محمد بن يوسف بن عبد الله الكندي المدني (ت)	V • 0
****	المزني، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المصري (ت)	. ۱۷۸
	707,74.0.4.8.9	
-	معاوية بن الحكم السلمي (ت)	0 80
	٦٢٦	
_	المنذري،أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت)	٦٨٨
_	المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جدعان التيمي (ت)	711

(VVI)	فهرس بأسماء الأعلام في النص المحقق في في النص
· · · ·	

_	نعيم بن عبد الله المُجْمِر ، مولى آل عمر بن الخطاب (ت)	۳۸٤
_	الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري الشافعي (ت)	، ۳۹۰
	08.6491	
-	يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري(ت)	٤١٣
_	يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص الصَدَفي المصري أبو موسى (ت)	6087
	0.01/	

.



عاشرًا: فهرس بأسماء الأعلام المترجم لهم

فهرس بأسماء الأعلام المترجم لهم

-	ابن الأثير ، علي بن محمد بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير	17
-	ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي أبو شيبة إبراهيم العبسي	1.4
_	ابن أبي صعصعة،عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري المازني	771
****		7+7
_		174
_	ابن البَزْرِي، أبو القاسم عمر بن محمد بن أحمد بن عكرمة الجزري	09.
_	ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني	91
_	ابن حجر الهيتمي ، أحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي	0 +
	ابن الرفعة، أبو العباس أحمد بن محمد بن مرتفع البخاري المصري	YEV
_	ابن الصباغ ، أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد البغدادي	٣١١
_	ابن العطار ، علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي	٤١
_	ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكبري	1 • ٢
_	ابن القاص ، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الطبري	294
_	ابن قاضي شهبة ، تقي الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر الأسدي	1 * *
_	ابن القطاع ، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي	1 V 1
_	ابن القطان ، أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني	١٨٠
	ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي	23
	ابن المنذر ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري	717
_	ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم المروزي	717
	777	
_	ابن سريج ، أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي	704
-	ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسهاعيل المرسي	٤٠١

79.	- ابن عبدان، أبو الفضل عبد الله بن عبدان
177	- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي
Y * A	 ابن كج ، أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف بن كَجّ الدينوري
789	_ أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله بن علي الهَمْداني السَّبِيعي
٨٨٢	_ أبو إسحاق الشيرازي
737	_ أبو إسحاق المروزي ، إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي
337	_ أبو الحسن أحمد بن سَيّار بن أيوب المروزي
077	_ أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج
79.	_ _ أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القريشي النيسابوري
٣٨٣	_ أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري
۱۷۸	- أبو ثور، أبو عبد الله إبراهيم بن خالد بن أبي اليان الكلبي البغدادي
700	_ أبو جعفر الترمذي ، محمد بن أحمد بن نصر الترمذي
270	_ أبو جعفر الرازي ، عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان التميمي
214	_ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني المخزومي
2743	_ أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج الأثور التهار المدني
£ 1V	_ أبو حميد عبد الرحمن بن سعد الساعدي الأنصاري
٥٧٣	_ أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي
819	_ أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري
٣٨٨	_ أبو شامة، أبو محمد عبد الرحمن بن إساعيل الشافعي الدمشقي
۰۳۰	_ أبو عاصم العبادي ، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الَعبّادي الهروي
145	_ أبو عبد الله ثوبان بن جَحْدَر
۹۸۶	_ أبو عبد الله معقل بن عبيد الله الجزري
777	_ أبو عبيد القاسم بن سَلاَّم بن عبد الله البغدادي
409	_ أبو عبيدة معمر بن المُثنّى التيمي
	*

٧٧٦ الابتهاج في شرح المنهاج

317	أبو محذورة أوس بن معير بن لوذان الجمحي	
OVY	أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي	
Y + 9	أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن حَيُّوية الجويني	,
79.	أبو منصور بن مهران الأزدي	
819	أبو نصر حميد بن هلال العدوي البصري	
405	أبو يحيى البلخي ، زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خَتّ البلخي	
781	أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي	
Y + 0	الإسفراييني ، أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد	**
709	" إسهاعيل الضرير، أبو عبد الرحمن إسهاعيل بن أحمد النيسابوري الضرير	-
23	الإسنوي ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الإسنوي	
١٨٠	الاصطخري، أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد	-
791	الأعرج، أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني	_
737	إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك الجويني	
٥٦٣	أمامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى	_
771	. أيوب، أبو بكر أيوب أبو تميمة كيسان العنزي السختياني	_
YAY	. البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي	_
890	. بهز بن حكيم، أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية القشيري البصري	-
7.9	. البويطي ، أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري	_
779	. البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله الخراساني	_
99	. تاج الدين السبكي ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي	-
177	- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار الشيباني الحنبلي	_
	79.	
897	ـ جرهد بن رزاح الأسلمي	-
٣٨٣	- الجوري، أبو الحسن علي بن الحسين الجُوْري	-

٧٠٤	الجوري ، أبو الحسن علي بن الحسين الجوري	
233	الحازمي ، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني	
270	الحليمي ، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي البخاري	
٤ • ٢	حمزة ، أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي	
777	الخضري، أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي الخِضْري	
233	الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب البستي	_
777	الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي	-
٧٠٥	الدراودي، أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد الله الدراوردي الجهني	_
٤٢	الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي	
١٨٨	الرافعي ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني	_
573	الربيع بن أنس بن زياد البكري أو الحنفي البصري	_
497	رفاعة بن رافع ، أبو معاذ رفاعة بن رافع بن مالك الأنصاري	_
0 7	الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي	_
79.	الزبيري، أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليان الزبيري	_
۲۸۱	الزعفراني ، أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي	
409	الزهري، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي	
711	. زياد بن علاقة ، أبو مالك زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي الكوفي	_
Y . W	. الساجي ، أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي	-
779	. السرخسي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد السرخسي	_
213	. سليمان بن يسار ، أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدني	-
٤٨٣	- سهل بن سعد،أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري	_
0 8 *	 سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنَبر الفارسي البصري 	_
٤٤	- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي	-
27	 الشريف الواسطي ، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عبد الله الشريف 	-

133	شريك القاضي: أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي الكوفي	_
٣٨١	الصبغي ، أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري الشافعي	_
1.4	صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي	_
£ • A	الصنابحي ، أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي المرادي	_
899	الصيمري، أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصميري البصري	_
411	طاووس، أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي اليمني	_
١٧٨	الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير	-
۲.	الطاهر بيبرس ، أبو الفتوح ركن الدين الظاهر بيبرس التركي البندقداري	-
ጀ ለ٦	عبد الله بن أبي أو في علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي الكوفي	_
097	عبد الله بن بحينة ، أبو محمد عبد الله بن مالك بن القِشْب الأزدي	_
7.7.7	عبد الله بن زيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي	_
٤٨٠	العبدري ، أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن العَبْدري	_
<i>ε</i> ξΑ•	العبدري ، أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن العَبْدري ٢٤٦	-
191		- -
	7.87	- -
۱۹۸	٦٤٦ عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي	- - -
191	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة ، أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي	- - -
191 277 701	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي	- - -
191 772 701 79.	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي	- - - -
19A 778 701 79.	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري	
19A 778 701 79. 79A	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي عمرو بن عبسة ، أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري القاضي حسين ، أبو علي حسين بن محمد بن أحمد المروذي القاضي	
191 775 701 79. 791 717	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي عمرو بن عبسة ، أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري القاضي حسين ، أبو علي حسين بن محمد بن أحمد المروذي القاضي القاضي القاضي عبد الله بن أحمد الله وذي القاضي القاضي القاضي عبد الله بن أحمد المروزي الخراساني القاضل ، أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني	
19A 778 701 79. 79A 7A7 70.	عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي عمرو بن عبسة ، أبو نجيح عمرو بن عبسة بن خالد السلمي البجلي الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الكوفي القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري القاضي حسين ، أبو علي حسين بن محمد بن أحمد المروذي القاضي القفال ، أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخراساني الكسائي ، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي	

4 • 4	الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري	_
YAV	المتولي ، أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي	******
177	مجلي بن جميع بن نجا القاضي أبو المعالي المخزومي المصري	-
V • 0	محمد بن يوسف بن عبد الله الكندي المدني	_
۱۷۸	المزني ، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المصري	_
99	المزي ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي الدمشقي	-
0 2 0	معاوية بن الحكم السلمي	
۸۸۶	المنذري،أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري	_
441	المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جدعان التيمي	-
3 1 7	نعيم بن عبد الله المُجْمِر ، مولى آل عمر بن الخطاب	_
44.	الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري الشافعي	_
217	يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري	_
0 2 7	يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص الصَدَفي المصري أبو موسى	_



حادي عشر: فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن أحكام مشروع الديانة ، عبد الرحمن الفوراني ، مخطوط بدار الكتب القومية ، تحت رقم ٢٢٩٥٨ ب .
- الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج،أحمد بن أبي بكر بن سميط العلوي الحضرمي. جدة: دار المنهاج ، الطبعة الأولى ، ٢٢٦ه هـ ٢٠٠٥م (مطبوع مع كتاب المنهاج للنووى).
- إبراز الحكم من حديث «رفع القلم» ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : كيلاني محمد خليفة.
 - بيروت: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٢هـ
- الإبهاج في شرح المنهاج ، علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب . بيروت: دار الكتب العلمية .
 - إتحاف السادة المتقين ، محمد مرتضى الزبيدي .
 - بيروت: دار الفكر.
 - الإجماع ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، اعتناء : محمد حسام بيضون .
 - بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الأحاديث القدسية ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه مصطفى عاشور ، عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .
- أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ٨٠٤ هـ-١٩٨٨ م .
- الإحكام في أصول الأحكام ، أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي ، تحقيق : إبراهيم العجوز .
 - سروت: دار الكتب العلمية.

- أحكام كل وما عليه تدل ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي . تحقيق : حاتم الضامن .

دار البشائر ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٤هـ.

إحياء علوم الدين ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي .

بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الرابعة ، ٢٢٦ هـ-٥٠٠٢م .

- آداب الاستسقاء، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: سارة بنت حمد الخالد.
- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه: بسام عبد الوهاب الجابي . الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
 - الأذكار ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : محيي الدين ديب متو . بيروت : دار الكلم الطيب ، ودار ابن كثير ، الطبعة السابعة ، ١٤١٨ ١٩٩٧م.
 - الأربعين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي .

بيروت: دار الكتب.

- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، حققه الدكتور عبد الباري فتح الله السلفي .
 - المدينة المنورة: مكتبة الإيهان، ط١، عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الألباني ، إشراف : محمد زهبر الشاويش .
 - بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- أسنى المطالب شرح روض الطالب» زكريا الأنصاري ، تحقيق : محمد تامر حجازي. بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ.
- الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه الدكتور عز الدين على السيد .
- القاهرة: مطبعة الخانجي ، عام ٥٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ؛ وحققه أيضًا: الدكتور طه عثمان الحمداني ، دار البيان .
- الإشارات إلى بيان الأسهاء والمبهات ، تحقيق : د/ عز الدين على السيد . القاهرة : مطبعة

- الخانجي، عام ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م.
- الأشباه والنظائر ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلى معوض .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ-١٩٩١م .
- الأشباه والنظائر ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي .
 - بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- إشراق المصابيح في صلاة التراويح ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (مطبوع ضمن فتاوى السبكي).
- إشراق المصابيح في صلاة التراويح ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق : مجدي السيد إبراهيم .
 - مصر: مكتبة القرآن ، ١٩٨٧م.
 - الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٨ ١٩٣٩ م .
- الإصابة في معرفة الصحابة ، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، تحقيق : علي معوض وعادل عبد الموجود .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ.
- الأصول والضوابط ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق د. محمد حسن هيتو . بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .
- الاعتبار ببقاء الجنة والنار، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : الدكتور / طه الدسوقي حبيش .
- القاهرة: عام ١٩٨٧م، ومطبوعة ضمن رسائل أخرى بعنوان: التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني، تأليف: مجموعة من العلماء.
- الاعتصام بالواحد الأحد من إقامة جمعتين في بلد ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي،

 $ig(egin{pmatrix} ig(egin{pmatrix} ig) & ig(egin{pmatrix} ig(egin{pmatrix} ig) & ig(egin{pmatrix} ig(egin{pmatrix} ig(egin{pmatrix} ig) & ig(egin{pmatrix} ig) & ig(egin{pmatrix} ig) & ig(egin{pmatrix} ig) & ig(egin{pmatrix} \egin{pmatrix} \egin{pmatrix} egin{pmatrix} egin{pmatrix}$

تحقيق: حسام الدين القدسي.

بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب فتاوي السبكي).

- الأعلام، خير الدين الزركلي.
- بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٧م.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: عبد العزيز المشيقح.
 - الرياض: دار العاصمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م .
 - أعيان العصر وأعوان النصر ، صلاح الدين الصفدي . دمشق: دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٨ هـ .
 - الإفصاح عن معاني الصحاح ، أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة . الرياض : المؤسسة السعيدية ، ١٣٩٨ هـ .
 - الإقناع ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق : محمد حسن الشافعي . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هــ-١٩٩٧م .
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، محمد بن محمد الخطيب الشربيني ، تحقيق : علي معوض ، وعادل عبد الموجود .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
 - الأم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب. القاهرة: دار الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
 - الإمام الشافعي ، عبد الغني الدقر .
 - دمشق: دار القلم، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
 - الإمام النووي ، عبد الغني الدقر . دمشق : دار القلم ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م .
 - الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه ، أحمد بن عبد العزيز الحداد . بيروت : دار البشائر ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٣هـ.
- الانكفاف عن إقراء الكشاف ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، منشور

- ضمن ترجمته في كتاب: تراجم نحاة مغني اللبيب للسيوطي -
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، تحقيق د. صغير أحمد محمد حنيف،
 - مكتبة دار طيبة الرياض ، الطبعة الأولى ،٥ ١٤ ١٩٨٥ م.
- الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للمحلي ، أحمد بن قاسم العبادي ، خرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- الإيجاز في المناسك، أبو زكريا يجيى بن شرف النووي، حققه عزيز بيك، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
 - الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . القاهرة : مطبعة الجالية ، ١٣٢٩ هـ .
 - البحر المحيط ، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي . دار الكتبي .
- بحر المذهب، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل الروياني، تحقيق أحمد عزو، عناية الدمشقى.
 - بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- بداية المحتاج في شرح المنهاج ، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة . (حقق رسائل جامعية في جامعة أم القرى) .
 - البداية والنهاية ، إسهاعيل بن عمر بن كثير ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي . القاهرة : دار هجر .
 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني . بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- البدر المنير ، عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن ، تحقيق : مصطفى أبو الغيط وآخرون .
 - الرياض: دار الهجرة.
- بذل الهمة في إفراد العم وجمع العمة ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق حسام

فهرس المصادر والمراجع 🕳

الدين القدسي .

بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).

- بستان العارفين.

القاهرة ، طبع عدة طبعات منها: الطبعة المنيرية ، عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م.

- بستان العارفين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . القاهرة: المطبعة المنيرية ، عام ١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م .
- بغية الوعاة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

لبنان: المكتبة العصرية.

- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا (مطبوع مع شرحه سبل السلام) .
- بيروت: دار الكتب العلمية ، توزيع: دار عباس الباز بمكة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- بيان المحتمل في تعدية عمل ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، منشور في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .
- بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه: نورة بنت أمين البساطي ، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بعنوان: «تقي الدين السبكي وجهوده النحوية مع تحقيق رسالته: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط» ، عام ١٤١٤ه.
- البيان في مذهب الإمام الشافعي (شرح المهذب) ، يحيى بن أبي الخير سالم العمراني ، تحقيق: قاسم النوري.
 - جدة : دار المنهاج ، الطبعة الأولى .
 - تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي . مصر: مصورة عن طبعة المطبعة الخيرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦هـ.
- التاج في إعراب مشكل المنهاج ، جلال الدين السيوطي ، رسالة جامعية بكلية البنات،

- تحقيق: أسهاء الرحيلي.
- تاريخ الإسلام ، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري . بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
 - تاريخ الطبري ، محمد بن جرير الطبري . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧هـ.
 - التبيان في آداب حملة القرآن ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . دمشق : الوكالة العامة للتوزيع ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- تتمة الإبانة ، عبد الرحمن بن مأمون المعروف بالمتولي ، مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم ٢١٧ .
 - تحرير ألفاظ التنبيه ، يحيى بن شرف النووي ، تحقيق: د/ عبد الغني الدقر . دمشق: دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه د/ عبد الغني الدقر .
 - دمشق: دار القلم، ط۲، عام ۱٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
 - تحفة الأحوذي ، محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ، الطبعة الهندية .
- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين ، علي بن إبراهيم بن العطار ، تحقيق : مشهور آل سلمان .
 - الرياض: دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ
- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ، سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن ، تحقيق : عثمان غزال .
 - مكة : دار حراء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩م .
 - تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، أحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي . بيروت : دار صادر.
- التحقيق ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض (من أول الكتاب إلى أثناء باب صلاة المسافر).

- بيروت: دار الجيل.
- تحقيق النظر في حكم البصر، تقي الدين أبو الحسن على بن عبد الكافي السبكي، حققه: عبد الحكيم محمد الأنيس، مطبوع ضمن «لقاء العشر-الأواخر بالمسجد الحرام»، المجموعة التاسعة، عام ١٤٢٧هـ
 - تذكرة الحفاظ ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي .
 - بيروت: دار إحياء التراث العربي.
 - تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : خليل المنصور . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٩١٩هـ .
- تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ، سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي .
 - بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤هـ.
- الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه / أحمد راتب حموش .
 - دمشق: دار الفكر، عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- تصحيح التنبيه ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، (مطبوع مع تـذكرة النبيـه في تصحيح التنبيه للإسنوي) ، تحقيق : الدكتور محمد عقلة الإبراهيم .
 - بيروت: مؤسسة الرسالة ، عام ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- التعظيم والمنة في (لتؤمنن به ولتنصرنه) ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق: حسام الدين القدسي .
 - بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ ١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- التعليقة الكبرى (شرح مختصر المزني)، أبو الطيب طاهر الطبري، مخطوط بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٢٣٦.
 - تفسير ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد الرازي ، تحقيق : أسعد الطيب . لبنان : المكتبة العصرية .
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الأندلسي المعروف بأبي حيان، تحقيق: علي

- معوض، وعادل عبد الموجود.
- بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢ هـ.
- تفسير الواحدي ، علي بن أحمد الواحدي ، تحقيق : صفوان داوودي . بيروت : دار القلم ، عام ١٤٠٥هـ .
- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم ، محمد بن أبي نصر الحميدي ، تحقيق : زبيدة محمد سعيد .
 - القاهرة: مكتبة السنة ، عام ١٤١٥هـ.
- تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : خليل مأمون شيحا . الرياض : دار المؤيد ، الطبعة الثانية ، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، (مطبوع مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي) ، حققه الدكتور أحمد عمر هاشم .
 - بيروت: دار الكتاب العربي ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
 - التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج الحلبي ، ضبطه : عبد الله محمود عمر . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
- تقي الدين السبكي وأثره في الفقه والقضاء ، مغاوري السيد أحمد ، رسالة دكتوراة في جامعة الأزهر بمصر .
- تكفير الصحابة وحكمه ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين الدمشقى .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
 - تكملة المجموع شرح المهذب، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي. مصر: مطبعة الإمام.
- التلخيص ، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الطبري المعروف بابن القاص، تحقيق : على معوض ، وعادل عبد الموجود .
 - مكة المكرمة: مكتبة نزال الباز، الطبعة الثانية، ٢٠١١هـ ٢٠٠٠م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،

فهرس المصادر والمراجع _________فهرس المصادر والمراجع ______

- تحقيق: عبد الله هاشم الياني.
- القاهرة: شركة الطباعة الفنية.
- التمهيد في ايجب فيه التحديد ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، بتحقيق: صلاح الدين المنجد ، عام ١٣٧١ه.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق : سعد أحمد عراب .
 - المغرب: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م.
 - التنبيه ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي .
 - بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م (مطبوع مع شرحه للسيوطي).
- تنزيل السكينة على قناديل المدينة ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- تنزيل السكينة على قناديل المدينة ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه : مصطفى عمار منلا . منشور في : مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة ، ع ١٤٢٥ هـ .
- التهذيب، أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي ، تحقيق : علي معوض وعادل عبد الموجود.
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
 - تهذيب الأسهاء واللغات، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي.
 - بيروت : دار الكتب العلمية، (مصور عن الطبعة المنيرية).
 - تهذيب اللغة ، محمد أحمد الأزهري ، تحقيق محمد مرعب . بيروت : دار إحياء التراث العربي ، عام ٢٠٠١م .
 - التيسير بشرح الجامع الصغير ، زين الدين عبد الرؤوف المناوي . الرياض : مكتبة الإمام الشافعي ، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م .
 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري .

- بيروت: دار الفكر ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري . بيروت : دار الكتب العلمية ، عام ١٤١٨هـ .
 - جامع الشروح والحواشي ، عبد الله محمد الحبشي . أبو ظبي: المجمع الثقافي ، ١٤٢٥ هـ-٤٠٠٢م .
- الجامع الأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٨ هـ-١٩٦٧م .
- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ، أبو الضياء علي بن علي الشبراملسي . حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن العطار .
 - مصر: المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٨ هـ.
- حاشية المغربي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، أحمد بن عبد الرزاق الرشيدي . بروت: دار الفكر ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ .
- الحاوي الكبير (شرح مختصر المزني) ، علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، تحقيق : علي معوض وعادل عبد الموجود .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- حزب أدعية ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه / بسام الجابي ، مع شرحه للفاسي (شرح حزب الإمام النووي) ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٨هـ بيروت : دار الإمام مسلم ، (مطبوع في المكتب الإسلامي).
- حفظ الصيام من فوت التهام ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- الحلم والأناة في إعراب قوله تعالى (غير ناظرين إناه) ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- الحلم والأناة في إعراب قوله تعالى (غير ناظرين إناه) ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد

- الكافي السبكي ، حققه: أحمد بن محمد القرشي . منشور في : مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، س ٤٠ ، ع٣٩٠ ، عام١٤٢٨ه.
- خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، حققه: ملفي بن حسن الوليدي. رسالة جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.
 - الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق: جعفر الحسني.
- الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية ، تقي الدين أبو الحسن على بن عبد الكافي السبكي، مطبوع ضمن رسائل أخرى بعنوان: التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني، ومطبوعة أيضًا في مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٤٧هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صححه: د.سالم الكرنكوي الألماني.
 - بيروت: دار الجيل.
- دقائق المنهاج ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م (مطبوع مع كتاب اللباب للمحاملي)
- دلائل المنهاج من كتاب رب العالمين وسنة سيد المرسلين ، عبد الملك ابن أبي المنى الحلبي . (رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى ، تحقيق الدكتور / قاسم الأهدل ، ١٤١٠هـ) .
- الدلالة على عموم الرسالة ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي . بيروت: دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- الديباج في توضيح المنهاج ، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي . تحقيق : عبد الله بن سعاف اللحياني .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ه.
- ذيل طبقات الفقهاء الشافعية ، العبادي ، تحقيق : د . أحمد عمر هاشم ، ود . محمد زينهم . القاهرة : مكتبة الثقافة الإسلامية .
- الذيل على طبقات الحنابلة ، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، تحقيق : د. عبد

الرحمن العثيمين.

الرياض: مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٥ هـ-٥٠٠٠م .

- رؤوس المسائل تحفة طلاب الفضائل ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه : عبد الرؤوف الكمالي . ط١ ، عام ١٤٢٨هـ .
- الرسائل السبكية في الرد على ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ، تقي الدين أبو الحسن على بن عبد الكافي السبكي .
 - عالم الكتب، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٣ هـ.
- رسالة في بر الوالدين ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققها : الدكتور نظام الدين يعقوبي ، منشورة ضمن كتاب : لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام . بيروت : دار البشائر ، المجموعة الرابعة ، عام ١٤٢٣هـ .
- الرفدة في معنى (وَحْدَه) ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه : عبد الإله نبهان .
 - دمشق: مجلة التراث العربي ، ع ١٧ ، ١٩٨٤م .
 - رفع اليدين في الصلاة ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، مطبوع بإشراف / زهير الشاويش .
 - بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
 - رياض الصالحين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . بيروت : المكتب الإسلامي .
- زاد المحتاج بشرح المنهاج ، عبد الله بن حسن الكوهجي، تحقيق : عبد الله الأنصاري. بيروت : المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٢هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط .
- بيروت: مؤسسة الرسالة ، الكويت: مكتبة المنار الإسلامية ، الطبعة الثالثة عشرة ،

- T.31a_-TAP1a.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : د. عبد المنعم طوعي بشتاني .
 - بيروت: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- سؤالان في: النظر المصيب في عتق القريب، والمعَلِّم في اتباع ما يُعَلَّم، تقي الدين أبو الحسن على بن عبد الكافي السبكي ، حققه: يوسف أحمد.
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢ه..
- سبل السلام شرح بلوغ المرام ، محمد بن إسهاعيل الأمير الصنعاني ، خرج أحاديث : محمد عبد القادر عطا .
- بيروت: دار الكتب العلمية ، نشر: مكتبة الباز بمكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
 - السراج الوهاج على متن المنهاج ، محمد الزهري الغمراوي .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، عام ٢٠٠٩م.
- السراج على نكتب المنهاج ، شهاب الدين أحمد بن لؤلؤ المعروف بابن النقيب ، تحقيق أحمد الدمياطي.
 - الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، أحمد ميقري شميلة الأهدل، عناية: إسماعيل عثمان زين .
 - جدة: دار المنهاج، الطبعة الأولى، عام ٢٢٦ هـ-٥٠٠ م (مطبوع مع المنهاج).
 - السلوك لمعرفة دول الملوك ، المقريزي .
 - القاهرة: دار الكتب ١٤٣٦م.
- سنن ابن ماجة ، أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني ، إشراف ومراجعة : صالح ابن عبد العزيز آل الشيخ .
 - الرياض: دار السلام، الطبعة الثالثة، ٢٦١١ ٠٠٠ م.
- سنن أبي داود ، أبو داود سليان بن الأشعث السجستاني ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ .

- الرياض: دار السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ ٠٠٠ م.
- سنن الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ .
 - الرياض: دار السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ ٢٠٠٠م.
 - سنن الدارقطني ، علي بن عمر الدارقطني . باكستان : نشر السنة .
- سنن الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي ، عناية : محمد أحمد دهمان . نشر دار إحياء السنة النبوية ، توزيع : دار عباس الباز بمكة .
 - السنن الصغرى ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد ضياء الأعظمي . الرياض : مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢هـ .
 - السنن الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية .
 - بيروت: دار صادر ، ١٣٥٢هـ.
- سنن النسائي (المجتبى) ، أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ .
 - الرياض: دار السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ ٠٠٠ م.
- سنن سعيد بن منصور ، سعيد بن منصور الخراساني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . الهند : الدار السلفية ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ .
- السهم الصائب في قبص دَيْن الغائب ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه: الدكتور / خالد بن محمد العروسي ، منشور في : مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ، ع ٢٥ ، عام ١٤٢٣ه.
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط .
 - بيروت: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الحادية عشرة ، ٢٢٢ هـ-١٠٠١م .
- السيرة النبوية ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه: عبد الرؤوف علي ، بسام الجابي

، عام ٠٠٠١/ ١٩٨٠م، وطبع بتحقيق: خالد الشايع بعنوان: «تهذيب السيرة النبوية من كتاب تهذيب الأسهاء واللغات» عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه: محمد زاهد الكوثري .
 - مكتبة زهران ، الطبعة الأولى ، عام ١٣٥٦ هـ.
- السيف المسلول على من سب الرسول ، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق: إياد أحمد الغوج .
 - عمان: دار الفتح ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ-٠٠٠م .
- الشامل ، عبد السيد بن محمد المعروف بابن الصباغ ، مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات بالرياض برقم ٢٣٥٨ف .
 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي . بيروت: دار الفكر .
 - شرح الأربعين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . القاهرة : مركز فجر للطباعة ، ٢٠٠٣م .
 - شرح الأربعين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . جدة : مكتبة الصحابة ، الطبعة الأولى ، ٩ ٠ ٩ هـ-١٩٨٨م .
- شرح البخاري ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، مطبوع بعناية / محمد منير الدمشقي . مصر ، عام ١٣٤٧هـ (لم يتمه) .
- شرح البخاري، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبوع بعناية / محمد منير الدمشقي، وطبع بعنوان (التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري) حققه: نصر محمد الفارابي. مصر: ط١، عام ١٩٢٤هـ.
- شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش . بيروت : المكتب الإسلامي ، عام ١٤٠٣هـ.
- الشرح الكبير ، شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي .

- القاهرة: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار ، تحقيق : د. محمد الزحيلي ، ود. نزيه حماد .
 - مكة المكرمة: جامعة أم القرى ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ.
 - شرح الموطأ ، محمد بن عبد الباقي الزرقاني . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ .
 - شرح سنن النسائي ، محمد علي آدم .
 الرياض : دار المعراج الدولية ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- شرح مختصر الروضة ، سليمان بن عبد القوي الطوفي ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركى .
 - بيروت: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الشرح الكبير (العزيز شرح الوجيز) ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ، تحقيق : على معوض ، وعادل عبد الموجود .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ.
 - شرح الوجيز الصغير ، مخطوط في مكتبة بريستون برقم (٣١٧٥) .
- شفاء السقام في زيارة خير الأنام ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار الكتب العلمية ، تحقيق: حسين محمد شكري ، ٢٠٠٨م .
- الصارم المنكي في الرد على السبكي ، محمد بن عبد الهادي ، تحقيق : محمد بن إساعيل الأنصاري .
 - القاهرة: مكتبة التوعية الإسلامية.
 - صحيح ابن حبان ، ترتيب علي بن بلبان الفارسي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط . بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، عام ١٤١٤هـ .
- صحيح ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي .
 - بيروت: المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاري، إشراف ومراجعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ .

الرياض: دار السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ - ٢٠٠٠م.

- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، إشراف ومراجعة: صحيح بن عبد العزيز آل الشيخ.

الرياض: دار السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٢١-٠٠٠م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي . بروت : مكتبة الحياة .

- طبقات الحفاظ ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ.

- طبقات الحنابلة ، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليان العثيمين .

الرياض: دارة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .

- طبقات الشافعية ، أبو بكر ابن هداية الله الحسيني ، تحقيق : عادل نويهض . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩م .
- طبقات الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة ، تحقيق : الحافظ عبد العليم خان.
 - طبقات الشافعية ، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ، الرياض : دار العلوم ، عام ١٤٠١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق : د. عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي .

القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى .

- طبقات الفقهاء ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق : د. علي محمد عمر . القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية .
- طبقات الفقهاء الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة ، تحقيق : علي محمد عمر . القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية .

الابتهاج في شرح المنهاج المنهاج في الابتهاج المنهاج ال

- طبقات الفقهاء الشافعية ، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، تحقيق : محيي الدين بخيت. بيروت : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

- طبقات الفقهاء الشافعيين ، إسهاعيل بن عمر بن كثير القرشي ، تحقيق : د.أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم .
 - القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- الطريقة النافعة في الإجارة والمساقاة والمزارعة ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- الطوالع المشرقة في الوقف على طبقة بعد طبقة ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه : الدكتور / خالد عبد الله الشعيب . منشور في : مجلة الأوقاف ، الكويت ، ع٨.
- العبر في خبر من غبر ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : صلاح الدين المنجد . الكويت : مطبعة الحكومة .
- عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج ، سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن ، تحقيق عز الدين البدراني .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تحقيق : أيمن الأزهري، وسيد جهني .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- العلم المنشور في إثبات الشهور ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي. بتحقيق الشيخ محمد جمال الدين القاسمي . الطبعة الثانية ، عام • ١٤ ه.
- العلماء العزاب، عبد الفتاح أبو غدة . بيروت: دار البشائر الإسلامية ، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، 1817هــ-1997م .
 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، محمود بن أحمد العيني .

- بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج ، سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن، (حقق منه رسائل جامعية في الجامعة الإسلامية).
- العمدة في تصحيح التنبيه، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه الدكتور / محمد عقله.
 - طبع في مصر .
 - غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : محمد عبد المعين خان . بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، عام ١٣٩٦ه.
 - غريب الحديث ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : عبد الله الجبوري . بغداد : مطبعة العاني ، الطبعة الأولى ، عام ١٣٩٧ هـ
- الغيث المغدق في ميراث ابن المعتق ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين المقدسي.
 - بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب فتاوى السبكي).
- فتاوى الإمام النووي المسمى: المسائل المنشورة ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . بيروت: دار الكتب العلمية .
- فتاوى السبكي ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
 - بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . بيروت : دار الكتب العلمية ، نشر_ : مكتبة دار الباز بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١هـ ١٩٨٩م.
 - فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام . بيروت: دار الفكر ، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م .
 - الفروق ، شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي المعروف بالقرافي . بيروت : عالم الكتب (مطبوع مع تهذيب الفروق) .

الابتهاج في شرح المنهاج الابتهاج في شرح المنهاج الابتهاج الابتهاء الابتهاء

- فصل المقال في هدايا العمال ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، (رسالة ضمن : فتاوى السبكي) .

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط. عيان، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عام ١٤٢٢هـ.
- الفهم السديد من إنزال الحديد، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق حسام الدين القدسي.
 - بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب فتاوي السبكي).
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ، تحقيق : محمد بدر الدين أبو فراس .
 - دار الكتاب الإسلامي.
- الفوائد المكية فيها يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية ، علوي ابن أحمد السقاف .
 - مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، عام ١٩٤٠م .
- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- قدر الإمكان المختطف في دلالة «كان إذا اعتكف»، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: حسام الدين القدسي .
 - بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال كتاب منهاج الطالبين ، د. محمد سميعي الرستاقي .
 - بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٢٦هـ-٥٠٠٧م.
- قضاء الأرب في أسئلة حلب ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي . تحقيق : محمد عالم الأفغاني .
 - مكة المكرمة: مكتبة مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- قوت المحتاج في شرح المنهاج ، أحمد بن حمدان الأذرعي . يحقق بدار الميراث النبوي

فهرس المصادر والمراجع _______فهرس المصادر والمراجع _____

باليمن .

القول المحمود في تنزيه داود عليه السلام، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: حسام الحفناوي، وطبعت قديمًا في المطبعة الدخانية بملتان بالهند، عام ١٣٤٠ه.

- القول الموعب في القضاء بالموجب ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: علي بن إبراهيم القصير.
 - الرياض، منشور في: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، س١٦، ع٢٤، عام ١٤٢٥هـ.
- كافي المحتاج إلى شرح المنهاج ، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي . (حقق منه رسائل جامعية في الجامعة الإسلامية) .
- الكامل في ضعفاء الرجال ، عبد الله بن عدي الجرجاني ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي بروت : دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ٩ · ١٤ هـ .
 - كتاب القانون في الطب ، ابن سينا .
 - المنصورة: مكتبة جزيرة الورد.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجى خليفة .
 - بيروت: دار الفكر ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- كفاية النبيه في شرح التنبيه ، أحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة ، مخطوط بالجامعة الإسلامية .
- الكلام على حنث الناسي ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : يوسف أحمد .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢ هـ.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق : د. عدنان درويش ، محمد المصري. بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
- كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين ، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن .

- مكة المكرمة: مكتبة عباس الباز ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين على المتقي الهندي ، ضبطه : بكر حياتي، صححه : صفوة السقا .
 - حلب: مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
 - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علي الهندي .
 - حلب: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ.
- لا يجوز الوقف إلا على سبيل لا ينقطع ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي. مذكور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، س ١٩ ، ع٢٧ ، عام ١٤٢٨هـ.
 - اللباب، أحمد بن محمد المحاملي، تحقيق: أحمد المزيدي. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
 - لسان العرب ، أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور المصري . بيروت : دار صادر .
 - لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر . بيروت : مؤسسة الأعلمي .
 - مجمع الزائد ومنبع الفوائد ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، القاهرة : دار الريان للتراث ، عام ١٤٠٧هـ.
 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . بيروت : دار الكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧م .
 - مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : محمد طعمة . بيروت : دار إحياء التراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ-٥٠٠٠م .
 - المجموع شرح المهذب ، يحيى بن شرف النووي . القاهرة : مطبعة العاصمة ، الناشر : زكريا علي يوسف .
 - المحرر، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني، تحقيق: محمد حسن إسهاعيل. مكة المكرمة، مكتبة عباس الباز، الطبعة الأولى، ٢٢٦هـ-٥٠٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، علي بن إسهاعيل بن سيده ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي .

- بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، • ٢ م .
- ختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي .
 بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
- مختصر البسملة، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق بسام الجابي . بروت : دار البشائر .
- مختصر البويطي ، أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري ، مخطوط في مكتبة الحرم المكي ومصور عن نسخة أحمد الثالث بتركيا رقم ١٠٧٩ .
 - مختصر التبيان ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه الأستاذ / بسام الجابي . بيروت : دار البشائر ، ١٤١٢هـ .
- مختصر الفوائد المكية فيها يحتاجه طلبة الشافعية، علوي بن أحمد السقاف، تحقيق: د. يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي .
 - بيروت: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م .
- مختصر المزني في فروع الشافعية ، إسهاعيل بن يحيى المنزني ، وضع حواشيه : محمد عبد القادر شاهين .
- بيروت: دار الكتب العلمية ، توزيع: عباس الباز بمكة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- مختصر المقال في هدايا العمال ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت : دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب : فتاوى السبكي).
- مختصر صحيح مسلم ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه : عبد الحميد الدرويش وعبد العليم الدرويش .
 - دار النوادر ، ط١، عام ١٤٢٩هـ.
- ختصر طبقات الفقهاء ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه / عادل عبد الموجود،
 علي معوض.
 - بيروت: دار الفكر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

- المخصص في اللغة ، أبو الحسن علي بن إسهاعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده. تحقيق: خليل إبراهم جفال
 - دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
 - المدخل إلى أصول الإمام الشافعي، د. مرتضى علي الداغستاني.
 - داغستان : دار السلام ، سوريا : المشرق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ-٠٠٠م .
 - المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ، د/ أكرم القواسمي .
 - الأردن: دار النفائس، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ-٣٠٠٣م.
 - المدخل لدراسة الشريعة ، عبد الكريم زيدان .
 - بيروت: مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة عشرة ، ١٤٢١هـ-١٠٠١م .
- المذهب الشافعي ، د/ محمد معين بصري ، رسالة دكتوراة (غير مطبوعة) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة بالرياض ، قسم الفقه ، عام ١٤٢٢هـ.
- المذهب عند الشافعية ، د/ محمد إبراهيم علي ، منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، ع٢ ، جمادي الثانية ١٣٩٨هـ-مايو ١٩٧٨م .
 - المذهب عند الشافعية ، محمد الطيب بن محمد اليوسف .
 - الطائف: دار البيان الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ-٠٠٠م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني .
 - القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- مسألة: قوله تعالى: ﴿أَسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، منشور في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .
- مسألة: ما أعظم الله ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، منشور في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .
- مسألة الاحتجاج بالشافعي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر .
 - الرياض: مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، ١٤٠٠ ١٩٨٠م .

فهرس المصادر والمراجع والمراجع والمراجع

- مسألة في الاستثناءات النحوية ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، مطبوع بتحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر ، بعنوان : « من رسائل السبكي النحوية : نيل العلا في العطف بلا ، ومسألة في الاستثناءات النحوية » .

- مسألة وجوب تخميس الغنيمة وقسمة باقيها ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق / ناصر بن سعود السلامة . وحققه أيضًا : الشيخ مشهور آل سليان . ط ١، عام ١٤٣٣هـ. مطبوع ضمن كتاب لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام ، المجموعة ١٢ ، عام ١٤٣٠هـ.
- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، عام ١٤١١هـ.
- المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، تعليق : إبراهيم محمد رمضان .
 - بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
 - مسند أبي عوانة ، يعقوب بن إسحاق ، تحقيق : أيمن عارف . بيروت : دار المعرفة ، عام ١٤١٩هـ.
- مسند الإمام أحمد ، الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف : شعيب الأرناؤوط .
 - بيروت: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : د. رفعت فوزى عبد المطلب .
 - بيروت: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ-٠٠٠م .
- مسند عبد بن حميد ، عبد بن حميد بن نصر ، تحقيق : صبحي البدري ومحمود محمد ، القاهرة : مكتبة السنة ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٨هـ .
 - المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي . بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م .
 - المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٨٠٨ - الابتهاج في شرح المنهاج

بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- المصنف في الأحاديث والآثار ، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق : عامر العمري الأعظمي .

بومباي: الدار السلفية.

- المطالب العلية في طبقات الشافعية ، الشريف محمد بن الحسين الواسطي الحسيني . جدة : دار المنهاج ، الطبعة الأولى ، ٢٢٦ هـ ٢٠٠٥م . (نشرت ترجمة النووي منه مع كتاب المنهاج للنووي وباقي الكتاب مخطوط) .
- المطلب العالي شرح وسيط الغزالي ، أحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة ، مخطوط بجامعة أم القرى ، برقم ١٢٨ .
 - معالم التنزيل ، الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : محمد النمر و آخرين . الرياض : دار طيبة ، عام ١٤١٤هـ .
 - معالم السنن شرح سنن أبي داود ، الخطابي . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١١٤١هـ-١٩٩١م .
 - معجم الأدباء ، ياقوت الحموي . بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
 - · معجم الأدباء ، ياقوت الحموي . بيروت : دار الكتب العلمية .
 - معجم البلدان ، ياقوت عبد الله الحميدي . بيروت : دار الكتب العلمية .
- المعجم العربي الأساسي ، جماعة من اللغويين بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة
 والعلوم .
 - المعجم الكبير ، سليان الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي . الموصل : مكتبة الزهراء ، عام ٤٠٤هـ
 - معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة . بيروت : مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي .

فهرس المصادر والمراجع فهرس المصادر والمراجع

- معجم بلدان فلسطين ، محمد حسن شراب . الأردن : مطبعة الأهلية ، عام ١٤١٦هـ.

- معجم لغة الفقهاء ، د. محمد رواسي قلعة جي . بيروت : دار النفائس ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- معرفة السنن والآثار ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : سيد حسن . بيروت : دار الكتب العلمية .
- معنى قول الإمام المطلبي: (إذا صح الحديث فهو مذهبي) ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي .

بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٣هـ.

- المغرب في ترتيب المعرب ، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي ، تحقيق : محمد فاخوري ، وعبد الحميد مختار .
- حلب: مكتبة دار الاستقامة ، نشر: مكتبة أسامة بن زيد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المغني ، موفق الدين عبد الله بن أحمد بمن قدامة المقدسي ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ود. عبد الفتاح الحلو .
 - القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
- مغني الراغبين في منهاج الطالبين ، نجم الدين محمد بن عبد الله ابن قاضي عجلون (حقق في رسائل ماجستير بجامعة أم القرى) .
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، محمد بن محمد الخطيب الشربيني ، تحقيق : علي معوض وعادل عبد الموجود .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني .
 - بيروت: دار المعرفة.
 - المفصل في صفة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري.

- بيروت: دار مكتبة الهلال ، ١٩٩٣م.
- المقاصد، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي.
- بيروت: المطبعة الأهلية ، ، عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م ، ومطبوع مع شرح له لمحمد الحجار ، ط١ ، عام ١٤٢٣م .
- المقاييس في اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اعتنى به : د. محمد مرعب ، وفاطمة أصلان .
 - بيروت: دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ-١٠٠١م.
 - منادمة الأطلال ، عبد القادر بدران .
 - بيروت دمشق: المجمع العربي للتأليف والدراسات والترجمة ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مناسك المرأة في الحج ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، حققه : صالح بن عبد الرحمن الأطرم . ط١، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ؛ وفي مجلة المجمع الفقهي ١٩ برابطة العالم الإسلامي ، نشر لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي : «منسك النساء» في ٢٤ صفحة .
 - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي .
 - بیروت : دار صادر ، ۱۳٥۸ هـ
 - المنتقى ، عبد الله على الجارود ، تحقيق : عبد الله البارودي . بيروت : مؤسسة الكتاب الثقافية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٨هـ .
 - المنجد. بيروت: دار المشرق، ١٩٩٧م.
- منع ترميم الكنائس أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي. بيروت : دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م (ضمن كتاب : فتاوى السبكي).
 - المنهاج (في شرح مسلم)، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي. بيروت: دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : د/ محمد العيد الخطراوي .
 - المدينة المنورة: مكتبة التراث ، الطبعة الأولى ، ٩٠٩ هـ.
 - منهاج الطالبين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، بعناية / محمد محمد شعبان .

جدة: دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، وطبعة أخرى: تحقيق: د/ أحمد الحداد، بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٦هـ.

- منهج الطلاب ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق : صلاح عويضة . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ.
- المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق : محمد العيد الخطراوي .
 - المدينة المنورة: مكتبة التراث ، ١٤٠٩هـ.
- مُنية الباحث في دَيْن الوارث أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
 - المهذب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. محمد الزحيلي. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-١٠٠١م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هــ-١٩٩٠م (مطبوع مع شرحه للزرقاني).
 - الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- موقف الرماة في وقف حماة أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- مياه دمشق أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي . بيروت : دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب : فتاوى السبكي).
- نثر الجهان في عقود الرهن والضهان أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).

- النجم الوهاج في شرح المنهاج ، محمد بن موسى الدميري . جدة : دار المنهاج ، الطبعة الثانية ، عام ١٤٢٨هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي . القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف ،١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- نصب الراية تخريج أحاديث الهداية ، جمال الدين عبد الله يوسف الزيلعي ، تحقيق : أحمد شمس الدين .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي).
- النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، رسالة ضمن فتاوى السبكي، ومطبوعة ضمن رسائل أخرى بعنوان: التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني، تأليف مجموعة من العلماء (كذا كتب على الغلاف وليس فيها بيانات النشر).
- نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأعيان والطلاق، أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: حسام الدين القدسي .
- بيروت: دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م (ضمن كتاب: فتاوى السبكي). مطبوعة أيضًا ضمن رسائل أخرى بعنوان: التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني ، تأليف: مجموعة من العلماء.
 - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، محمد بن أحمد الرملي . القاهرة: المكتبة الإسلامية .
- نهاية المطلب في دراية المذهب ، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ، تحقيق : عبد العظيم محمود الديب .
 - جدة: دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ-٧٠٠٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ، تحقيق :

فهرس المصادر والمراجع ________فهرس المصادر والمراجع _____

- محمود الطناحي ، وطاهر الزاوي .
- بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار في شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني ، ضبطه: محمد سالم هاشم .
 - بيروت: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
- نيل العلا في العطف بلا ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، حققه : الدكتور خالد جمعة ، منشور في: مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج ٣٠ ، ج١ . ومطبوع أيضًا بتحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر بعنوان : «من رسائل السبكي النحوية : نيل العلا في العطف بلا ، ومسألة في الاستثناءات النحوية » القاهرة ، أبناء وهبة حسان ، ١٤٠٩هـ.
 - هدية العارفين في أسهاء المؤلفين وآثار المصنفين ، مصطفى الرومي . سروت: دار الكتب العلمية .
 - الوافي بالوفيات ، خليل بن أيبك الصفدي . بيروت : دار إحياء التراث ، ١٤٢٠هـ .
 - الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . بيروت : دار الأندلس ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
 - الوجيز ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق : طارق السيد . بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ٤٠٠٢م-١٤٢٥هـ.
 - الوسيط، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق: الحسيني عبد الرحيم . مكة المكرمة: مكتبة عباس الباز ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ-١٠٠٢م .
- وصية تقي الدين السبكي لولده محمد ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار البشائر الإسلامية ، عام ١٤٢١ه.
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .
 - القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.



ثاني عشر: فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

	اقدمه
۱۳	لقسم الأول: الدراسة: وتشتمل على أربعة مباحث السمال الدراسة وتشتمل على أربعة مباحث
10	لمبحث الأول: ترجمة صاحب المتن (النووي) وفيه تمهيد وسبعة مطالب:
17	التمهيد: في عصر المؤلف
77	المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده
70	المطلب الثاني: نشأته
**	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
۲۱	المطلب الرابع: آثاره العلمية
٣٣	الكتب المطبوعة
٣٧	الكتب غير المطبوعة
٤٠	المطلب الخامس: حياته العملية
٤١	المطلب السادس: مكانته وثناء العلماء عليه
ξ٨	المطلب السابع: وفاته
٤٩	المبحث الثاني: التعريف بالمتن (المنهاج) وفيه أربعة مطالب:
٥٠	المطلب الأول: أهمية الكتاب
٥٤	المطلب الثاني: منزلة الكتاب في المذهب المطلب الثاني: منزلة الكتاب في المذهب
00	المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه
٦.	المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه
17	أهم الشروح الكاملة على المنهاج
77	المصنفات التي عملت على المنهاج
٦٧ -	المبحث الثالث: ترجمة صاحب الشرح (السبكي) وفيه تمهيد وسبعة مطالب:
٦٨	التمهيد: عصر الشارح
۷١	المطلب الأول: اسمه و نسبه و مولده

٧٣	المطلب الثاني: نشأته مسلم المسلم الثاني: نشأته المسلم المس
٧٥	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
٧٨	المطلب الرابع: آثاره العلمية
٧٩	مؤلفاته المطبوعة
٨٧	مؤلفاته الأخرى
90	المطلب الخامس: حياته العملية
9.1	المطلب السادس: مكانته وثناء العلماء عليه
1.0	المطلب السابع: وفاته
1 • V	المبحث الرابع: التعريف بالشرح (الابتهاج) وفيه ستة مطالب:
۱۰۸	المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب
11.	المطب الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه
	المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب
117	المطب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده
17.	المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته
17.	أولاً: موارد الكتاب
170	ثانيًا: مصطلحات الكتاب (على نوعين)
170	مصطلحات تحدث عنها السبكي في شرحه
177.	مصطلحات تحدث عنها النووي
	المطلب السادس: نقد الكتاب
	أولا: مزايا الكتاب
144	ثانيًا: المآخذ على الكتاب
	القسم الثاني : التحقيق
177	عهيد: في أهمية تحقيق كتب التراث
144	أولا: نسخ الكتاب ووصفها

144	النسخة العمرية (ع)
Λξ+	النسخة الأموية (م)
	النسخة التركية الأولى (ع)
187	النسخة اليمنية (ي)
187	النسخة التركية الثانية (ط)
1 { }	ثانيًا: منهج التحقيق
787 731	ثالثًا: نماذج من صور نسخ المخطوط
177	
1V1	كتاب الصلاة
1V1	تعريف الصلاة شرعًا
1 V E	المكتوبات خمس
1 V O	وقت الظهر
170	أول وقته
177	آخر وقته
1VA	وقت العصر
١٨٤	وقت المغرب
141	وقت العشاء
198	وقت الفجر
190	كراهة تسمية المغرب عشاء
190	كراهة تسمية العشاء عتمة
197	كراهة النوم قبل العشاء والحديث بعدها
19V	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۲۰۳	ما تدرك به فضيلة أول الوقت
Y.7	سين الآير إد بالظهر في شدة الحر

717	حد الإبراد حد الإبراد
711	من جهل الوقت اجتهد
771	المبادرة بالفائتة
۲۲۳	يسن ترتيب الفوائت
377	أوقات النهي عن الصلاة
۲۳۰	ما يصلى في أوقات النهي
377	فصل:
377	من تجب عليه الصلاة
737	وجوب الظهر بإدراك تكبيرة آخر العصر، والمغرب آخر العشاء
YOV	فصل: الأذان
YOV.	تعريف الأذان
YOV	حكم الأذان
409	ما يقال في العيد ونحوه
777	رفع الصوت: الصلاة جامعة
377	الإقامة للفائتة
۲۷۰	يندب لجماعة النساء الإقامة لا الأذان والمستعلق المستعلق ا
7 / 1	صفة الأذان والإقامة
TV0	ما يسن في الأذان والإقامة
779	ما يشترط للأذان
۲۸۳	أيها أفضل الإمامة أم الأذان ؟
7.4.7	يسن مؤذنان للفجر
۲۸۷	ما يسن قوله عند سماع الحيعلتين
119	ما يسن قوله بعد الفراغ من الأذان
191	

797	فرع: اجتزاء المرء بأذان غيره وإقامته
Y97	فصل: استقبال القبلة شرط
Y98	عدم اشتراط استقبال القبلة في شدة الخوف ونفل السفر
799	صفة صلاة الراكب
٣٠٢	الصلاة في الكعبة أو عليها
Ψ•ξ	الاجتهاد في القبلة
٣٠٥	الأحذ بقول ثقة يخبر عن علم على القبلة
*** • • • • • • • • • • • • • • • • • •	إن أمكن الاجتهاد في القبلة حرم التقليد
***	فائدة : تفصيل في قولهم (اليقين)
778	لا قضاء للصلاة إذا اجتهد في استقبال القبلة
***	باب صفة الصلاة
*** ***	أركان الصلاة
777	الفرق بين الشرط والركن الفرق بين الشرط
TT9	وجوب نية الفرضية
***	العبادات ثلاثة أقسام
777	يصح الأداء بنية القضاء وعكسه
~~ 0	النية بالقلب
777	يندب النطق بالنية قبيل التكبير
TT7	تكبيرة الإحرام ركن
749	من عجز عن النطق بالعربية ترجم
781	فرع: الترجمة بغير العربية في مسائل
737	ندب رفع اليدين في التكبير
	وجوب قرن النية بالتكبير
TOT	ه جوب القيام في الفرض على القادر

707	من عجز عن القيام صلى قاعدًا
	كراهية الإقعاء في الصلاة
419	من عجز عن الصلاة قاعدًا
	للقادر النفل قاعدًا
***	للقادر النفل مضطجعًا
****	دعاء الاستفتاح وصفته
٣٨٠	تتعين الفاتحة
	البسملة في الفاتحة
	إن جهل الفاتحة أتى بذكر
	يسن آمين عقب الفاتحة
	ندب قراءة سورة بعد الفاتحة
	ما يسن قراءته بعد الفاتحة
	يسن للصبح والظهر طوال المفصل
713	يسن للعصر والعشاء أوساط المفصل
	يسن للمغرب قصار المفصل
213	يسن لصبح الجمعة بـ ﴿ أَلَمُ ﴾ ، و ﴿ هل أتى ﴾
213	فرع: تجوز القراءة في الصلاة بالقراءات السبع ولا يجوز بالشاذة
	الركوع وصفته
£773	الاعتدال وصفته
	القنوت في الفجر سنة
£ 7 V	دعاء القنوت
٤٢ ٩	يسن الصلاة على رسول الله ﷺ في آخر الدعاء
277	القنوت في سائر المكتوبات للنازلة
£777	فرع: في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل

£44	لسجود وصفته
٤٣٥	
£ £ •	
£ £ A	لسجود بين السجدتين مطمئنًا
£0Y	
٤٥٣	
£00	صفة الافتراش
ξοο	صفة التورك ومكانه
\$78	أقل التشهد
£7V	أقل الصلاة على النبي ﷺ
٤٦٨	الدعاء بعد التشهد
	السلام آخر الصلاة
	أقل السلام
ξVξ	
£V9	
٤٨٠	. 3 0
٤٨٠	كراهية تغميض العينين
	يسن الخشوع
	تدبر القراءة والذكر
¥ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	
٤٨٤	من السنة الدعاء في السجود
٤٨٤	الاعتماد على اليدين في القيام من السجود
٤٨٥	تطويل القراءة في الركعة الأولى عن الثانية
٤٨٧	
٤٨٩	التنفل في البيت أفضل

٤٨٩	المكث في المسجد حتى ينصرف النساء
493	باب: شروط الصلاة خمسة
497	معرفة الوقت
493	الاستقبال
£9 £	ستر العورة
0 · V	طهارة الحدث
017	طهارة النجس
044	فصل: تبطل بالنطق بحرفين أو حرف مفهم وكذا مدة بعد حرف
0 2 7	التنحنج والضحك والبكاء والأنين والنفخ إن ظهر به حرفان بطلت
07.	التسبيح للرجال والتصفيق للنساء
	السترة للمصلي سنة
077	تحريم المرور أمام المصلي
٥٧٣	كراهية الالتفات
	كراهية رفع البصر إلى السماء
	كراهية كف الشعر أو الثوب
	كراهية وضع اليد على الفم بلا حاجة
010	كراهية القيام على رِجل
0\0	كراهية الصلاة حاقنًا
	كراهية البصق قِبَل الوجه أو عن اليمين
011	كراهية وضع اليدعلي الخاصرة
	كراهية المبالغة في خفض الرأس في ركوعه
	الصلاة في الحمام والطريق والمزبلة والكنيسة وعطن الإبل والمقبرة
094	باب: سجود السهو سنة
390	يشرع سجود السهو عند ترك المأمور به

7	السنن المجبورة بالسجود
7.1	سجود السهو لفعل المنهي عنه
	ما لا يبطل عمده لا سجود لسهوه
117	لو نسى التشهد الأول فذكره بعد انتصابه لم يعد له
711	للمأموم العود لمتابعة إمامه
	لو تذكر قبل انتصابه عاد للتشهد
	يسجد للسهو إن كان إلى القيام أقرب منه إلى القعود
	لو نسي قنوتًا فذكره في سجوده لم يعد له
77.	لو سها وشك هل سجد ، فليسجد
٠٢٢	لو شك أصلى ثلاثًا أم أربعًا أتى بركعة
777	فرع : لو بان له بعد القيام إلى الركعة أنها خامسة
375	لو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر
	سهو المأموم يحمله إمامه
777	لو سلم المسبوق بسلام إمامه بني وسجد
779.	لو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه يسجد معه
177	صفة سجود السهو
777	
78.	مسائل على تعدد صور سجود السهو دون حكمه
	فرع : حكم سجود السهو في صلاة الفرض وصلاة النفل
	باب: تسن سجدات التلاوة
780	سجدات التلاوة أربع عشرة
1 E V	عشر سجدات ثابتة بإجماع المذاهب الأربعة
189	الخلاف في سجدة (ص)
	تسن السجدة للقارئ والمستمع